





جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الاحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثالثة والثلاثون

الجزء الثاني (سنة ١٩٨٢)

من يونيه إلى ديسمبر سنة ١٩٨٢

الناشر

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٨٦

مجلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمود عثمان دويش نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
أحمد صبرى أحمد ، محمد إبراهيم خاويل ، أحمد شلبي ، ومحمد عبد الحميد مند .

(١١٤)

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) تعويض . مسئولية .

التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الخدمة . ق ١١٦
لسنة ١٩٦٤ . لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر استنادا
إلى المسئولية التقصيرية . عدم جواز الجمع بين التعويضين .

(٢) إختصاص "إختصاص ولائى" . تعويض "تقادم دعوى التعويض" .
تقادم "تقادم مسقط" "تقادم ثلاثى" .

الحظر من نظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحده أفراد القوات المسلحة
م ١١٧ ق ١١٦ لسنة ٦٤ . نطائه . دعاوى التعويض التى ترفع طبقا لأحكام القانون المدنى
عدم مريان هذا الحظر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه فى المادة
١٧٢ مدنى .

١ - لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد التى تنظم
المعاشات والمساكنات والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة
أو العجز الكلى أو الجزئى بسبب الخدمة أو العمليات الحربية وهى أحكام
يقتصر تطبيقها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على الحالات المنصوص
عليها فى هذا القانون ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون
المدنى ، فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه فى التعويض الكامل الجابر للضرر

الذى لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائما وفقا لأحكام القانون المدنى
إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيرى ، إلا أنه لا يصح للضرور أن يجمع بين
التعويضين .

٢ — تنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على أنه لا يجوز
لكافة الجهات القضائية النظر فى دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة
أحد الأفراد الخاضعين لأحكامه عند ما تكون الإصابة أو الوفاة بسبب الخدمة
أو العمليات الحربية ، ومفاد ذلك أن الخطر من نظر دعاوى التعويض الذى
نصت عليه المادة المذكورة يقتصر على الدعاوى التى تستند إلى الحالات
المنصوص عليها فى ذلك القانون ، ولا يتعداها إلى غيرها من دعاوى التعويض
التي ترفع طبقا لأحكام القانون المدنى ، ومن ثم لا يحول هذا النص دون سريان
التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥٨٢٩ سنة ١٩٧٦
مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم
مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه والفوائد ، وقالوا بيانا للدعوى أن جنديا بالقوات المسلحة
تابعا للطاعن كان يقود بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٢ إحدى سيارات الجيش وتسبب
بتخطئه فى قتل المرحوم الملازم أول مورث المطعون عليهم
إذ اصطدمت تلك السيارة بسيارة أخرى للجيش كان يستقلها المورث المذكور
فأصيب باصابات أودت بحياته وحررت عن الحادث الحنحة العسكرية رقم ١٢٢
سنة ١٩٧٣ شرق القاهرة ، وأحيل المتهم إلى المحاكمة العسكرية ، غير أن قيام

حرب أكتوبر حال دون إتمام المحاكمة . وفقدت أوراق تلك القضية . فأقاموا الدعوى بطلباتهم سائلة البيان دفع الطاعن بسقوط الدعوى بالتقادم . وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/٣١ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن مورثهم آنف الذكر كان يعلمهم ، وأن اضرارا مادية قد لحقت بهم من جراء وفاته ، وبعد سماع أقوال شاهدهم حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥ بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليهم مبلغ ٧٠٠ جنيه كتعويض لهم عن الضرر الموروث ومبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض عن الضرر الأدبي ومبلغ ٧٠٠ جنيه للمطعون عليها الأولى والفوائد بواقع ١/٤ . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٤ ق مدني طالبين تعديله والحكم بطلباتهم ، كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٤٣٦٨ لسنة ٩٥ ق مدني طالبا الغاؤه . وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ — التي قضت المحكمة العليا بعدم دستوريتها بتاريخ ١٩٧٤/١/١٩ — كانت تمنع كافة جهات القضاء من نظرد دعاوى التعويض عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المسلحة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية ، وكان هذا الخطأ قائما على دعاوى التعويض التي تستند إلى أحكام القانون المذكور ، ولا يمتد إلى غيرها من دعاوى التعويض التي تستند إلى أحكام القانون المدني ، غير أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن هذا النص قبل الحكم بعدم دستوريته يعتبر مانعا قانونيا من رفع الدعوى يترتب عليه وقف التقادم الثلاثي بالنسبة للمطعون عليهم حتى ١٩٧٤/١/١٩ ورتب الحكم على ذلك قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم رغم أن الدعوى أقيمت استنادا إلى القانون المدني فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب الخدمة أو العمليات الحربية وهي أحكام يقتصر تطبيقها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون المدني ، فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للمضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، إلا أنه لا يصبح لضرور أن يجمع بين التعويضين ، لا يغير من ذلك ماورد بنص المادة ١١٧ من ذات القانون من أنه لا يجوز تكافة الجهات القضائية النظر في دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكامه عندما تكون الإصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية ، إذ أن الخطر من نظر دعاوى التعويض الذي نصت عليه المادة المذكورة يقتصر على الدعاوى التي تستند إلى الحالات المنصوص عليها في ذلك القانون ، ولا تتعداها إلى غيرها من دعاوى التعويض التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدني ، ومن ثم لا يحول هذا النص دون سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن هذا التقادم كان موقوفاً طبقاً للمادة ١١٧ من القصة المذكورة حتى تاريخ الحكم بعدم دستوريته في ١٩/١/١٩٧٤ رغم أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى بطالب التعويض تأسيساً على قواعد المسؤولية التقصيرية لوفاة مورثهم أنف المذكور نتيجة خطأ تابع الطاعن ، وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، فإن الحكم المطعون فيه يسكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة مستشارين ،
داهم المرافى ، يوسف أبوزيد ، درويش عبد المجيد وحل عمرو .

(١١٥)

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ القضائية :

التزام . " الشرط الفاسخ الصريح " . عقد . " فسخ العقد " . بيع .
الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح في العقد منه التأخير في سداد باقى الثمن . قبول البائع
لقرار المنازعة . أثره . اعتباره تنزلا عن أعمال الشرط الفاسخ الصريح .

إذا تضمن العقد شرطا صريحا فاسخا فانه يلزم حتى يفسخ العقد بقوة
أن يثبت قيامه وعدم المدول عن إعماله وتحقيق الشرط الموجب لسريانه ، فان
كان وقوع الفسخ مرتبط بالتأخير في سداد باقى الثمن في الموعد المحدد له وتبين
أن البائى أسقط حقه في استعمال الشرط الصريح الفاسخ المقرر لصالحه عند
التأخير في سداد باقى الثمن في مواعده بقبول السداد بعد هذا الموعد منهنا بذلك
عن تنازله عن أعمال الشرط الصريح الفاسخ فان تمسكه بهذا الشرط من بعد
ذلك لا يكون مقبولا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤١١٦ سنة ١٩٧٦: مدنى
كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد
المؤرخ ١٧/٧/١٩٧٤ المتضمن بيعها لهما حصّة شائعة في العقار المبين بصحيفة
الدعوى نظير ثمن مقداره ١٦٦٧ ج تقاضت منه بمجلس العقد مبلغ ٩٦٠ ج
واتفق على سداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائي ، وأن المطعون ضدها
رفضت التوقيع على هذا العقد كما أبت استلام باقي الثمن. وبتاريخ ١٣/١١/١٩٧٦
وجهت المطعون ضدها للطاعنين دعوى فرعية بفسخ العقد لتحقيق الشرط
الصريح الفاسخ بعدم سدادهما باقي الثمن في الموعد المتفق عليه. وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٨
حكمت المحكمة في الدعوى الفرعية بفسخ العقد وفى الدعوى الأصلية برفضها .
استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٤٠
سنة ٩٥ وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٧٩ قضت هذه المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنان
في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض
الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره
وقتها التزمت النيابة بأجها .

وحيث إن بما ينه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور فى التفسير
وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها
نزلت عن الشرط الفاسخ الصريح بدلالة أنها قامت بتاريخ ٢٦/٦/١٩٧٨ وبعد
صدور الحكم الابتدائى بصرف باقى الثمن المودع على ذمتها ، لكن الحكم
المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري المؤيد بالمستندات القاطعة مما يبييه
ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك بأنه إذا تضمن العقد شرطا صريحا فاسخا
فانه يلزم حتى يفسخ العقد بقوة أن يثبت قيامه وعدم العدول عن أعماله وتحقيق
الشرط الموجب لمريانه ، فإن كان وقوع الفسخ مرتبطا بالتأخير فى سداد باقى
الثمن فى الموعد المحدد له وتبين أن البائع أسقط حقه فى استعمال الشرط الفاسخ
المفروض لصالحه عند التأخر فى سداد باقى الثمن فى مواعده بقبول السداد بعد هذا
الموعد منبثا بذلك عن تنازله عن أعمال الشرط الصريح الفاسخ فان تمسكه بهذا

الشرط من بعد ذلك لا يكون مقبولا ، إذ كان ذلك ، وكان الطاعنان قد تمسكا
 في مذكرتهما الختامية التي قدماها أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها
 نزلت عن الشرط الفاسخ الصريح بدلالة أنها قامت بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٧٨ —
 وبعد صدور الحكم الابتدائي — بصرف باقى الثمن المودع على ذمتها ، وقدما
 لتلك المحكمة المستندات الرسمية الدالة على ذلك — المستندات أرقام من ٦ إلى ١٠
 بحافظة مستنداتها الثانية — وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ العقد
 أصملا للشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فيه ورفض دعوى الطاعنين بصحته
 ونفاذه لم يعرض لدفاعهما الجوهري سالف البيان ، وهو دفاع أو حصنه المحكمة
 بلحاز أن يتغير الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب بما
 يوجب نقضه لهذا السبب والإحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / حافظ وفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
معاصم المراهي ، يوسف أبو زيد ، درويش عبد المجيد وعمل عمرو .

(١١٦) :

«الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ القضائية :

إيجار " إيجار الأماكن " .

تسليم العين المؤجرة للتأجير . كفية تحفقه . مجرد الترخيص للتأجير بالانتفاع مع وجود عائق
يحول دونّه واركان واجعا إلى فعل الغير . عدم احتيازه تمسليا . التسليم الصحيح . ما يهتبه .

النص في المادة ٥٦٤ من القانون المدنى على أن " ياتزم المؤجر أن يسلم
المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصليح معها لأن نفى بما أهدت له
من المنفعة وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين " ، وفي المادة ٥٦٦ منه
على أنه " يسرى على الالتزام بتسليم العين ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة
من أحكام ... " وفي المادة ٤٣٥ من هذا القانون على أن " يكون التسليم
بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به
دون عائق ولو لم يستولى عليه استيلاء ما ديا مادام البائع قد أعلمه بذلك ويحصل
هذا التسليم على النحو الذى يتفق مع طبيعة الشيء المبيع " ، يدل — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — على أن تسليم العين المؤجرة يحصل بوضعها تحت تصرف
المستأجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ، ولا يكفي مجرد
نقل المؤجر عن العين المؤجرة والإذن للمستأجر بالانتفاع بها إذا وجد عائق
يحول دونّه إذ لا يتم التسليم في هذه الحالة إلا بإزالة العائق يستوى أن يكون وليد
معرض مادی أو نتيجة تعرض قانونى ناشئا عن فعل المؤجر أو أحد أتباعه أم راجعا
إلى فعل الغير أيا كان طالما قد وقع قبل حصول التسليم ، وينبئ في التسليم

أن يكون تسليما للعين المؤجرة جميعها هي وملحقاتها في الزمان والمكان الواجبين والمتفق عليهما ، فإذا اقتصر التسليم على جزء من العين أو العين دون ملحقاتها أو كان التسليم والعين في حالة غير حسنة أو تأخر التسليم عن وقته فإن كل هذا لا يعتبر تسليما صحيحا ولا يسوغ لأجير أن يجبر المستأجر على أن يجتزئ به عن التسليم الصحيح ، وللمستأجر في جميع هذه الأحوال أن يطلب الفسخ أو انقاص الأجرة مع التمويض تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٥٦٦ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المنشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تفصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون ضدها طالبة الحكم بالزامهما أن يدفعا لها مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقالت بيانا لدعواها أنها أبرمت بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٣ مع الممثل القانونى لفندق التابع للشركة المطعون ضدها الأولى عقدا بمقتضاه استأجرت دارى السينما الصيفى والشتوى الملحقتين بهذا الفندق لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول مايو سنة ١٩٦٨ والتزم الفندق المؤجر بهذا العقد بتسليمها العين المؤجرة عند بدء الأجازة إلا أنه لم ينفذ التزامه في الموعد المتفق عليه إذ كان المطعون ضده الثانى المستأجر السابق لدار السينما الصيفى قد استحوذ على حجرة آلات التشغيل السينمائي ووضع بها منقولاته مدعيا أن عقد إيجاره لا يزال قائما ، فبعت بانذار إلى الفندق المؤجر بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ طالبة تمكينها من الانتفاع بالعين المؤجرة وتسليمها هذه الحجرة ولكنه لم يستطع تنفيذ التزامه فبلغت الشرطة وأجريت عن بلاغها تحقيق ثبت منه أن محقق الشرطة فتح باب

حجره آلات العرض السبائی غنوة وأخرج منها منقولات المطعون ضده الثاني إلا أن هذا الإجراء سرمان ما ألغى بقرار النيابة العامة فقد أمرت بإعادة منقولات هذا الأخير وتمكينه من حيازة تلك الحجره الأمر الذي حدا بها لإقامة الدعويين رقمي ۶۳۲۷ و ۷۶۷۸ لسنة ۱۹۶۸ مستعجل الاسكندرية بطلب عدم الاعتداد بقرار النيابة الصادر بشأن العين المؤجرة وطرد المطعون ضده الثاني منها ، وظل انتفاعها بدار السيدنا الصيفي معطلا لهذا السبب ، أما عن الدار الشتوية فقد كان الفندق المؤجر يستعملها مخزنا لوضع منقولاته ومكانا لنوم عماله ولم ينفذ التزامه بتسليمها إليها في الميعاد المتفق عليه بالعقد ، وأردفت الشركة الطاعنة قائلة في دعواها أن أضرارا جسيمة حاققت بها إذ لحقتها خسارة بما تكبدته من مصاريف انفقها في سبيل إصلاح الدارين وإعدادهما للاستغلال وفاتها كسب من عدم استقلالها ، وإذ كانت هذه الأضرار نتيجة إخلال الفندق المؤجر في تنفيذ التزامه وليد عقدا لايجار مما يحقق مسؤوليته العقدية عن التعويض وكذلك نتيجة خطأ المطعون ضده الثاني في التعرض دون حق في انتفاعها بالعين المؤجرة بما يتحقق معه مساءلتهما عن التعويض وفقا لقواعد المسؤولية التقصيرية ولذا فقد أقامت دعواها ليحكم لها بالتعويض المطلوب - وأنشاء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة عدلت الشركة الطاعنة مطلبها من الدعوى إلى الحكم بفسخ عقد الإيجار والزام المطعون ضدها أن يدفع لها تعويضا مقداره خمسة عشر ألف جنيه ، وأبدى الفندق المؤجر طلبا عارضا للحكم بفسخ ذلك العقد ، وبتاريخ ۱۱ من نوفمبر سنة ۱۹۷۰ قضت المحكمة بفسخ العقد ونسب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق عناصر التعويض وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۷۲ بالزام المطعون ضدها أن يؤدي للشركة الطاعنة مبلغ ۱۲۳۰۱ جنيها . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم طالبة تعديله لمبلغ التعويض المطلوب ، كما استأنفته المطعون ضدها طالبتين إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيدت الاستئنافات الثلاث بأرقام ۱۴۶ ، ۱۷۸ ، ۱۹۶ لسنة ۲۹ القضائية الاسكندرية وبتاريخ ۲۵ من يناير سنة ۱۹۷۵ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافات شكلا وبندب خبير الجدول ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ۲۷ من مارس سنة ۱۹۷۶ - بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضده الثاني أن يؤدي الشركة الطاعنة مبلغ ۳۴۹۶ جنيها

و٨٣٥ مليا ورفض ادعوى بالنسبة للطعون ضدها الأولى . طعنّت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت لنظره جلسة التزمّت فيها النيابة رأيا .

وحيث إن ما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والتقصير في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم خالص في قضائه إلى رفض ادعوى قبل الفندق المؤجر التابع للشركة المطعون ضدها الأولى تأسيسا على أنه نفذ التزامه بتسليمها دارى السينا المؤجرتين في أوائل شهر مايو سنة ١٩٦٨ وأد تعرض المطعون ضده الثانى كالتالى لهذا التسليم وهو لم يقصر في دفعه ، وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه خاطيء في القانون إذ من المقرر وفقا لنصوص المواد ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ من القانون المدنى أن المؤجر يلتزم بتسليم العين المؤجرة وملحقاتها على الوجه الذى يتمكن معه المستأجر من الانتفاع بها انتفاعا كاملا يتفق مع ما أمدت له دون ما عائق وإلا تجازله بطلب الفسخ مع التعويض إن كان له مقتض ، وقد ثبت من تحقيق الشرطة في المحضر رقم ٣٣٤٩ لسنة ١٩٦٨ لإدارى الرمل ومن الحكم الصادر في الدعويين المستعجلتين اللتين إقامتهما بطلب طرد المطعون ضده الثانى وحكم الاعتداد بقرار النيابة العامة الصادر في هذا التحقيق وكذلك من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل المقدم لمحكمة أول درجة وتقرير الخبير الآخر المقدم لمحكمة الاستئناف أن العين المؤجرة لم تسلم تسليما شاملا بجميع أجزائها إلى الشركة الطاعنة في الموعد المتفق عليه ، إذ كانت الحجرة المخصصة لوضع آلات العرض السينمائية بدار السينا الصيفى في حوزة المطعون ضده الثانى مدعيا بأن عقد الإيجار السابق على عقدهما لم ينقض بعد فلم يتمكن الفندق المؤجر بسبب هذا التعويض من تنفيذ التزامه بالتسليم الصحيح الذى من شأنه أن يحقق لها استغلال العين المؤجرة في الموعد المتفق عليه ، أما عن دار السينا الشتوى فقد ثبت من تقريرى الخبراء المقدمين لمحكمة الموضوع أن هذه الدار كانت مخزنا لمنقولاته ومكانا يوضع به أسرة النوم لعدم تسليمها للشركة الطاعنة إلا في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وإذ كان للحكم المطعون فيه قد أعرض عن مواجهة هذه الأدلة جميعها فلم يتناولها بالتفصيل

وبنى قضاءه على ما عساه إليها من إقرارها بحصول التسليم مستدلا على ذلك بالإذار المرسل منها إلى الفندق المؤجر في ١٩٦٨/٦/٢ وما ورد بصحيفة دعواها المستعجلة ومذكرة دفاعها وإذارها الملن إلى الفندق في ١٩٧٠/٥/٧ مع إن ما جاء بهذه الأوراق وحسبما أورده الحكم المطعون فيه بمدونات لا يحتمل تأويلا بأنه اعتراف بحصول التسليم في ميعاده المتفق عليه وعلى الوجه الذى يحقق الانتفاع بالعين المؤجرة دون عائق بل يظهر تمسكها بعدم حصوله ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشاب استدلاله الفساد وعاره القصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك بأن النص في المادة ٥٦٤ من القانون المدني على أن "يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصالح معها لأن تنفى بما أعدت له من المنفعة وفقا لما تم فيه الاتفاق أو بطبيعة العين" وفي المادة ٥٦٦ منه على أنه "يسرى على الالتزام بتسليم العين ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبينة من أحكام" ، وفي المادة ١/٤٣٥ من هذا القانون على أن "يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولولم يستول عليه استيلاء عاديا مادام البائع قد أعلمه بذلك ويحصل هذا التسليم على النحو الذى يتفق مع طبيعة الشيء" ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تسليم العين المؤجرة يحصل بوضعها تحت تصرف المستأجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ، ولا يكفى مجرد تخلى المؤجر عن العين المؤجرة والإذن للمستأجر بالانتفاع بها إذا وجد عائق يحول دونه إذ لا يتم التسليم في هذه الحالة بإزالة العائق يستوى أن يكون وليد تعرض ماضى أو نتيجة تعرض قانونى ناشئا عن فعل المؤجر أو أحد اتباعه أم راجعا إلى فعل الغير أيا كان طالما قد وقع قبل حصول التسليم ، وينبغى في التسليم أن يكون صحيحا بمعنى أن يكون تسليما للعين المؤجرة جميعها هي وملحقاتها في الزمان والمكان الواجبين أو المنفق عليهما ، فإذا اقتصر التسليم على جزء من العين أو العين دون ملحقاتها أو كان التسليم والعين في حالة غير حسنة أو تأخر التسليم عن وقته فإن كل هذا لا يعتبر تسليما صحيحا ولا يسوغ للمؤجر أن يجبر المستأجر على أن يجترئ به عن التسليم الصحيح ، وللمستأجر في جميع

هذه الأحوال أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة مع التعويض تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٥٦٦ من القانون المدني ، وإذ بين من عقد الإيجار المرفق بأوراق الطعن أن الشركة الطاعنة أبرمت بتاريخ ٢٣ من إبريل سنة ١٩٦٨ لاستئجار داري السينما الصيفي والشتوي الملتحقين بالفندق والمؤجر بقصد استغلالها في عرض الأفلام السينمائية ، وجاء بالبند الثاني من العقد أن تسليم العين المؤجرة للشركة المستأجرة يكون بمحض تسليم يحوى بياناً للوجودات ونص بالبند الرابع على أن مدة العقد ثلاث سنوات يبدأ سريانها من أول مايو سنة ١٩٦٨ ، وكان بين من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن تقريري الخبيرين المقدمين لمحكمة الموضوع بدرجتهما توافقاً على أن الفندق المؤجر لم ينفذ التزامه بتسليم داري السينما المؤجرتين إلى الشركة الطاعنة في الموعد المتفق عليه إذ تعذر عليه تسليم دار السينما الصيفي على الوجه الذي يفيق استغلالها بسبب تعرض المطعون ضده الثاني المستأجر السابق للدار وحيازته للحجرة المخصصة لآلات العرض السينمائي وترأى الفندق في تسليم الدار الشتوي حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وإذا كان رأي الخبير وإن خضع لمطلق تقدير محكمة الموضوع إلا أنها إذا ما أطرحته وذهبت بما لها من سلطة التقدير الموضوعية إلى نتيجة مخالفة تعين عليها أن تورد الأدلة المسوقة لها ، ولما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن داري السينما سلمتا إلى الشركة الطاعنة في أوائل شهر مايو سنة ١٩٦٨ تسليماً فعلياً دون تحرير محضر مكتوب بالتسليم على ما أورده من دلائل حصرها في قوله " (١) إقرار الشركة المستأجرة باستلام داري السينما الصيفي والشتوي المؤجرتين عدا الكابينة المخصصة لآلات العرض وذلك في الأنداد الموجه منها للفندق المؤجر وأعلن له في ١٩٦٨/٦/٢ والذي طلبت فيه تسليمها من إخلاء كابينة السينما وتسليمها لها خالية مما يشغنها وقد جاء به أنها اضطرت إلى توجية خطاب بشأن الكابينة المشار إليها إلى إدارة الفندق في ١٩٦٨/٥/١٧ وذلك بعد الاتصالات المتكررة مع مدير الشؤون القانونية وشؤون الأفراد - وفي ذلك ما يقطع بتسليم داري السينما المؤجرتين قبل ١٩٦٨/٥/١٧ فيما عدا الكابينة المخصصة لآلات العرض (٢) ما ورد - بمذكرة دفاع الشركة المستأجرة من أنها التجأت إلى الشرطة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٨ تشكو المستغل السابق ... وتطالب الفندق المؤجر تسليمها لكابينة وأنه تم في المحضر الذي حُرِّف

في التاريخ المشار إليه فتح الكابينة بالقوة وجرد محتوياتها وسلمت المحتويات لإدارة الفندق ، وأصبحت كابينة العرض منذ ذلك التاريخ ١٩٦٨/٦/٨ في حوزة الشركة المستأجرة ، (٣) إقرار الشركة المستأجرة باستلام داري السينا وإعدادهما وتجهيزهما وذلك في صحيفة الدعوى رقم ٦٣٢٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى مستجل اسكندرية المرفوعة منها والمعنونة للفندق المؤجر فى ١٩٦٨/٩/١٠ وإقرارهما فى ذات الصحيفة بأن كابينة السينا أصبحت فى حيازتها فى تاريخ سابق على يوم ١٣ ١٩٦٨/٦/٨ (٤) إقرار الشركة المستأجرة بالإتذار الموجه منها إلى الفندق المؤجر والمعلن فى ١٩٧٠/٥/٧ استمرار حيازتها لداري السينا: الصيفية والشتوية ومطالبتها أيا ، بعدم التعرض لها فى تلك الحيازة ما لم يصدر حكم من القضاء بالتسليم ، وحيث إنه يبين ما تقدم أن الفندق المؤجر قام بتسليم داري السينا المؤجرين والانتفاع بهما دون عائق فى أوائل شهر مايو سنة ١٩٦٨ وإذا كان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يكشف فى دلائله عن تنفيذ الفندق المؤجر لالتزامه بتسليم العين المؤجرة على نحو يتفق مع ما يتطلبه القانون بشأن هذا التسليم وفقا لما سالف بيانه ، ذلك أن ما سجله الحكم استظهارا من الإلتذار المبثوث من الشركة الطاعنة إلى الفندق المؤجر فى ١٩٦٨/٦/٢ لا يفيد إقرارا بحصول التسليم بل على العكس من ذلك يمثل استمساكا بأن انتفاعها بالعين المؤجرة لم يتحقق حتى هذا التاريخ بسبب عدم تمكنها من الانتفاع بجزء جوهرى بها ولازم لاستغلالها هو الغرفة المخصصة لآلات عرض الأفلام السينمائية ، أما عن الإقرار الذى تحدث عنه الحكم وقال بوروده بمذكرة دفاع الشركة الطاعنة وصحيفة الدعوى المستعجلة فهو فضلا عن أن ذكر الحكم له جاء فى عبارة مجملة مقتضية لانبئء عن غوى العبارات التى استلخص منها قيام الإقرار وموضعها من تلك المذكرة أو هذه الصحيفة فإن الثابت من مدونات الحكم الصادر فى الدعويين المستعجلتين وما أبانه الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه من تحصيل لواقع الدعوى أن دفاع الشركة الطاعنة قام على إصرار بأن المستأجر السابق كان مستحوذا على الحجرة المعدة لوضع آلات عرض الأفلام فلم يتمكن الفندق المؤجر من تسليمها وأنه وإن كان محقق الشرطة قد فتحتها عنوة وسلمت لها يوم ١٩٦٨/٦/٨ إلا أنه أعقب ذلك بعد خمسة أيام إصدار النيابة قرارها بإلغاء الإجراء الذى اتخذته محقق الشرطة وبتمكين المطعون ضده الثانى من حيازة

تلك المجرة مما دعاها لإقامة الدعوى المستعجلة بطلب طرده وعدم الاعتماد
بقرار النيابة ، وهذا الدفاع المسمى من الشركة الطاعة لا يفيد ثمة إقرار منها
بتفويض المؤجر التزامه بتسليم العين المؤجرة تسليما صحيحا دون حائل يتيح لها استغلالها
لما أضدت له ، كذلك فإن الإنذار المؤرخ ١٩٨٠/٥/٧ الذى أشار إليه الحكم
لا يعنى إقرارا بحصول تسليم العين المؤجرة على وجه حقق الانتفاع بها فى ميعاده
المتفق عليه بل جاء قاصرا على احتجاج الشركة الطاعة بالاستمرار فى حيازة
ما تمكنت من وضع يدها عليه من تلك العين حتى يفصل القضاء فى النزاع
الموضوعى المطروح ، لما كان ذلك فإن الحكم الطعون فيه يكون قد شاب
الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون
بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جاسمة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حافظ دققي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
عاصم المراسي ، يوسف أبو زيد ، دويش عبد المجيد وحل عمرو .

(١١٧)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق :

(١) إعلان . بطلان .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لبيع في الاعلان . نسبي . لصاحب المصلحة وحده
التمسك به .

(٢) إثبات " الاقرار " . محكمة الموضوع .

الافراق . شرط . استخلاصه أو قبه . من سلطة محكمة الموضوع .

(٣) تقادم " تقادم مسقط " . دفعوع . نقض .

التقادم المسقط . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة
أمام محكمة للنقض . حلة ذلك .

(٤) بيع . " تقادم مكسب " . " تقادم نهي " .

السبب الصحيح المكسب للملكية العقارية يجوز له نهي من حركات مع حسن نية . ما يبيحه .
عدم جواز تمسك المشتري المزاحمين أحدهم قبل الآخر بتلك العقار المبيع بالتقادم النهي .
طالما كان البائع لم يرد واحد .

١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لبيع في الاعلان - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحماية
وليس مطلقا بالنظام العام فلا يجوز لتفسير الخصم الذي بطل إعلان
الدفع به .

٢ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في الاقرار أن يكون صادرا من الخصم من قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفي صيغة تنفيذ ثبوت الحق المأمر به على سبيل اليقين والجزم وأن استخلاص الاقرار بالحق مننا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم أو نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا .

٣ — الدفع بالتقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام ويلبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة جلية لأن تحمل الإيهام ، كما لا يجوز التمسك لأول مرة أمام أمام محكمة النقض بتلك الدعاوى بالمدة الطويلة المسكوبة للملكية باعتباره سببا جديدا لا يقبل التحدى به أمامها لأول مرة .

٤ — النص في الفقرة الثالثة من المادة ٩٦٩ من القانون المدني على أن السبب الصحيح الذي تكسب به ملكية العقار بغيره خمس سنوات مع حسن نية هو المسند الذي يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء الذي يراد اكتسابه بالتقادم ، مما يدل على أنه متى كان البائع للشترين المتراحمين بعد ودهم واحدا فلا وجه لتمسك أحدهم في وجه الآخرين بتمسك المبيع بالتقادم التمسك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم الأحمد عشر الأول أقاموا الدعوى رقم ٧١٢٨ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنة والمطعون ضدها الآخرين طالين الحكم : أولا : بإلزام المطعون ضده الأخير — مصالحة

الشهر العقاري - باتخاذ الاجراءات لتسجيل الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بالنسبة للأرض الزراعية البالغ مساحتها ٤ س ٩ ط ١ ف المينة بالصحيفة وعمو التسجيلات التى توقعت عليها . .

ثانيا : باتساع عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٦/١ فيما زاد من الأطنان الزراعية سالفة البيان وإلزام الطاعة والمطعون ضدها الثانية عشرة بنسليمها إليهم وقالوا بياناً لها إنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٥٦/٦/١ اشترى مورسهم من المطعون ضدها الثانية عشرة أربع أفدنة موضحة الحدود والمعالم به قضى بصحته وقرأه في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بعد أن سجل مورسهم بصحفتها في ١٥/٥/١٩٥٨ برقم ٣٣٦٥ شهر عقارى القاهرة ، ولاختصاص البائنة بساحة ٤ س ٩ ط ١ ف مفرزة بموجب قرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف في المسادة ٣٤٦ أقام مورسهم الدعوى رقم ٤٤٧٢ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة طالبا حله لما في تلك الأطنان ولكنه قضى برفضها كما امتنع الشور العقارى عن تسجيل الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بالنسبة المفرزة سالفة البيان لأن ملكيتها قد انتقلت إلى الطاعة بعقد البيع المسجل برقم ١٦٢٤ سنة ١٩٧٤ شهر عقارى الجيزة فأقاموا دعواهم بطلانهم ٤ و بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٦ حكمت المحكمة بطلبات المطعون ضدهم الأحد عشر الأول : فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٠٧٣ سنة ٩٣ قضائية ، و بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بإيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أنها تمسكت أمام المحكمة بطلان إعلان المطعون ضدها الثانية عشرة بصحيفة ادعى لعدم إعلانها بها في عمل إقامتها بل في عمل إقامة المطعون ضده الخامس وبالتالي اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رفع

الدعوى غير القابلة للتجزئة . وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذين الدفعين تأسيسا على أن هذا الإعلان مقرر لمصلحة المطعون ضدها الثانية عشرة ولا يجوز للطائفة التمسك به فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الدعي مردود بأنه إما كان بطلان أوراني التكليف بالحضور لعيب في الإعلان — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به ، وكان ميعاد الثلاثة شهور المحددة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور الجزء المقرر فيها لعدم مراءاته — وهو اعتبار الدعوى كأن لم يكن — إذ لم يتم تكليف الدعي عليه بالحضور خلاله هو جزء لا يتعلق كذلك بالنظام العام ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصاحته ولو كان له مصلحة في ذلك ، أو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، وإما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الثانية عشرة لم يتمسك ببطلان إعلانه أو اعلمتها بصحيفة الدعوى أو باعتبارها كأن لم يكن إعمالا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، ومن ثم فلا يجوز للطائفة أن تدفع ببطلان هذا الإعلان أو باعتبار الدعوى كأن لم يكن بالدعوة لغيرها وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض هذين الدفعين المبدئين من الطائفة لعدم جواز التمسك بهما إلا ممن شرعا لمصلحتها وهي المطعون ضدها الثانية عشرة ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون الدعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الدعي الثاني أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وفي بيان ذلك نقول الطائفة أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن مورث المطعون ضدهم الأستاذ عشر الأول أقام عليها وعلى المطعون ضدها الثانية عشرة الدعوى رقم ٤٤٧٢ سنة ١٩٦٦ مدني كلى القاهرة طالبا حله محل الأخيرة في الأمان التي اختصت بها بموجب قرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف وبعد وفاته جعلها ورثته وعدلوا طباعتهم إلى حلول مورثهم محل البائعة له من الأتبان التي آلت إليها ميراثا من شقيقها مما مفاده إقرارهم إقرارا قضائيا بتنازلهم عن الأتبان المبيعة لها من ذات البائعة لمورثهم وبحقها فيها وإذ ذهب

الحکم المطعون فیہ إلى أن هذا التعديل للطلبات لا يعد كذلك فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في الإقرار أن يكون صادرا من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل ثبوتين والحزم وأن استخلاص الإقرار بالحق ضمننا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم أو نفي ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنة بشأن تعديل المطعون ضدهم الأحكام عشر الأول لطلباتهم في الدعوى رقم ٤٤٧٢ سنة ٢٩٦٦ مدنى كلى القاهرة إلى «لؤلؤ مورشم محل البائعة له — المطعون ضدها الثانية «شرة» في الأطنان التي آلت إليها ميراثا عن شقيقها يد نزولا منهم عن «مهم في الأطنان موضوع النزاع وإقرارا قضائيا منهم بحقيقتها فيها بقوله « إن هذا القول يقتدر إلى سند صحيح يحمله ذلك أن النزول من الحق لا يفترض ولا يؤخذ بالظن بل يتعين أن يتوافر لدى الخصم إرادة النزول أكيدا ، وإذ كان ترك الدعوى برمتها لا يعنى بذاته التنازل عن الحق فمن باب أولى تعديل الطلبات فيها لا يعنى هذا النزول . ولما كان المستأنف عليهم الأحد عشر الأول قد عللوا تعديل طلباتهم — على حد قول ذات المستأنفة — الطاعنة — لتعلق حق الغير على القدر محل الدعوى مورشم بأن ذلك ومنهم يكون تعرضا لتطبيق قانونى وليس بواقعة ومن ثم فإنه لا يصلح أن يكون مجالا لإقرار جازم » مما مفاده أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأسباب سائغة وعلى النحو السالف البيان لإقرار المطعون ضدهم الأحد عشر في الدعوى المشار إليها على وجه جازم صريح بأحقية الطاعنة في الأطنان موضوع النزاع وهو من المسائل الموضوعية التي تستقل باستخلاصها محكمة الموضوع من وقائع الدعوى لما كان ذلك فإن النفي بهذا السبب لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا لا موضوعيا ينحسر عنه رقابة محكمة النقض .

حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من وجهين أولهما أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بسقوط الحكم الصادر في دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المورث المطعون ضدهم الأحد

عشر الأول رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بالتقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة بين تسجيل صحيحتها في ٥ من مايو سنة ١٩٨٥ ورفع الدعوى المستأنف حكمها في آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ كما أنها اكتسبت ملكية الأطنان موضوع النزاع بالتقادم الطويل لأنها والبائعة لها وضعتا اليد عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ذلك فإنه يكون قد أهمل حقها في الدفاع وخالف القانون وثانيهما أنها تمسكت في صحيفة الاستئناف بتملكها الأطنان موضوع النزاع بالتقادم الخمسى لأنها اشترتها من المطعون ضدها الثانية عشرة في ١٠/٥/١٩٦٤ بحسن نية وبسبب صحيح ووضعت يدها عليها مدة أكثر من خمس سنوات ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأنها سيئة النية طالما أن عقد الشراء لاحق لتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة ولذا يفترض عابها بعقد البيع الصادر من ذات البائعة لها لدافع تلك الدعوى وهو مورث المطعون ضدهم الأخذ بعشر الأول في حين أن سوء النية لا يفترض وأنها اشترت من مالكه بموجب قرار بقنة القسمة المشهورة ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون فضلا عن تناقضه في التسبب إذ قرر أن تسجيل مورث المطعون ضدهم الأخذ بعشر الأول لصحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية إليه طالما أنه لم يؤثر بالحكم الصادر في تلك الدعوى على هامش تسجيل الصحيفة ثم عاد وقرر بأن الطاعة سجلت عريضه دعوها بصحة ونفاذ وقد البيع والحكم الصادر فيها فانقلت إليها الملكية بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول غير مقبول ذلك أن الدفع بالتقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام وينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة جلية لا تحتمل الإبهام ، كما لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتملك العقار بأداة الأولية المكتسبة للملكية باعتبارها سببا جديدا لا يقبل التعدى به أمامها لأول مرة وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة لم تملك أمام محكمة الموضوع بسقوط الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بضعة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون ضدها الثانية عشرة لمورث المطعون ضدها الثانية عشرة لمورث المطعون ضدهم الأخذ

عشر الأول بالتقادم المسقط أو باكتسابها ملكية الأطنان موضوع النزاع بمضى المدة الطويلة فلا يحق لها أن تنعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يتعرض لهذا ادفع أو ذلك ادفع كما أن النعى بالشئ الأول من الوجهة الثانية من السبب الثالث غير منتج ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٩٦٩ من القانون المدنى على أن السبب الصحيح تكسب به ملكية العقار بحيازته خمس سنوات مع حسن النية هذا السند الذى يصدر من شخص لا يكون مالكا للشئ الذى يراد كسبه بالتقادم يدل على أنه متى كان البائع اشترين المتراحمين بعقودهم واحد فلا وجه لتسلك أحدهم في وجه الآخرين بتملك المبيع بالتقادم الخمس وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أد الطاعة تمسكت في مواجهة المطعون ضدهم الأحد عشر الأول بملكها العقار المبيع لها من ذات البائعة المورث المطعون ضدهم المذكورين بالتقادم الخمسى وهو غير جائز كما سلف بيانه فإن النعى على قرارات الحكم القانونية في رفض هذا ادعاء — أيا كان وجه الرأى فيها — غير منتج ولا جدوى منه . كما أنه في شقة الثانية غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه في مجال الرد على دفاع الطاعة بملكها للأطنان المبيعة لها من ذات البائعة المورث المطعون ضدهم الأحد عشر الأول أورد بمذوناته قوله « ولما كان مجرد تسجيل المرحوم/ ... لصحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة الحاصل في ١٩٥٨/٥/٥ برقم ٣٣٦٥ شهر عقارى القاهرة لم ينقل إليه ملكية عين التماعى طالما لم يؤثر بالحكم الصادر في الدعوى على هامش تسجيل العريضة حين البيع الحاصل للتناقة (الطاعة) بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٥ بأن البيع الحاصل للتناقة يكون صادرا لها من مالكة » ولم يقرر بأن ملكية الأطنان المتنازع عليها قد انتقلت إلى الطاعة دون المورث المذكور ويكون النعى عليه بالتناقض في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون وفي بيان ذلك تقول إنه إذ قضى بالزام المطعون ضده الأخير — مصلحة الشهر العقارى باتخاذ إجراءات التأشير بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة على هامش تسجيل صحيفتها في ١٩٥٨/٨/٥ بالسمة للأطنان التى آلت للمطعون ضدها الثانية عشرة بموجب قرار لجنة القسمة بوزارة

الأوقاف ومحو التسجيلات التي اتخذت عليها في حين أن تلك المصلحة كانت قد رفضت طلب المطعون ضدهم الاحد عشر الأول بأجراء هذا التأشير لمضى أكثر من خمسة عشر سنة على صدور الحكم سالف البيان بما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا التمسك مردود بأنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع مما يعتبر معه سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار حمد السنباطي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد ضياء - عبد الرزاق ، سعد حسين بدر ، محمد سعيد عبد القادر وعبد الله الفتح خليل .

(١١٨)

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ القضائية :

١ - أحوال شخصية "الولاية على المال" . "الولاية على القاصر" .
أهلية .

تمسك الأب في عقارات القاصر دون إذن المحكمة ، للمرة والمحددة بطلب تعقيب القاصر
في الدمار المبيع .

٢ - محكمة الموضوع . إثبات "إجراءات الإثبات" . خبرة .
تعيين الخبير والعمى من الرخص الموقعة لقاصر الموضوع ، رفض طلب توكيل الخبير .
مضى كان ذلك قائم على أسس مبررة .

١ - النص في المادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ تلخيص
بأحكام الولاية على المال على أنه "لا يجوز للأب أن يتصرف في عقار القاصر
أو في ماله التجاري أو في أوراقه المالية إذا زادت قيمة أي منها على ثلاثمائة
جنيته إلا بإذن المحكمة" والنص في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون على أن
"الأصل في الولاية هو شمولها لمال القاصر كله إلا ما يؤول إليه من مال بطريق
التبرع إذا اشترط المتبرع ذلك" يدل على أن المقصود من القيد المنصوص عليه
في المادة المشار إليها هو تحقيق رعاية مصلحة الصغير مما مفاده أن العبرة بقيمة
تصيب القاصر في العقار المتصرف فيه لا بقيمة العقار كله ، فيجوز للأب أن
يتصرف في عقارات الصغير بدون إذن المحكمة إذا كانت قيمتها لا تزيد على
ثلاثمائة جنيته وإلا فيجب إذن المحكمة .

٢ — ندب الخبير في الدعوى — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — من المُرخص المخولة لقاضي الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه لطلب ندب الخبير قائما على أسباب مبررة له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

توحيث إن الوقائع — حل مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٣٠ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الزقازيق ضد المطعون ضده الثانى بصفته وليا طبيعيا على ولديه الطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١١/٢/١٩٦٧ المتضمن بيع الأخير له — وبهذه الصفة — قطعة أرض مساحتها ٥٥ و ١٨ من مينة الحدود والمعال بالصحيفة والمقد لفاء عن قدره خمسمائة جنيه ، دفع الطاعن الذى اختصم فى الدعوى بعد بلوفه سن الرشد — بطلان البيع لعدم استئذان محكمة الأحوال الشخصية فيه ، كما طلب ندب خبير لتقدير قيمة العقار المبيع ، وبساربخ ١٤/١/١٩٧٨ قضت بحكمة أول درجة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٩ سنة ٢١ ق المنصورة — مأمورية الزقازيق — وفى ٢٢/١/١٩٧٩ قضت بحكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقد البيع موضوع النزاع ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى ينتفض الحكم مرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة لمحدث جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن قد أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الثانى منهما على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال بحق ادفاع من وجهين : (الأول) أن محكمة أول درجة لم ترد على دفاع الطاعن بأن البيع تم بفن فاحش يزيد عن الخمس ، (الثانى) أن محكمة الاستئناف لم ترد على دات الدفاع أو تحفه حال أنه يتعين لصحة تصرف الولى توافق شرطين هما ، عدم تعرض أموال الماصر للخطر وإلا يزيد الفبن فى الثمن عن الخمس ، وه يتحقق أى من هذين الشرطين فى التصرف موضوع التداى ، إذ أن قيمة العقار الذى يسع بمبلغ خمسمائة جنيه لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه .

وحيث إن هذا الذى فى وجهه الأول غير مقبول ذلك أنه يرد على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلا فى قضاء الحكم الاستئنافى المطعون فيه والذى أقام قضائه بصحة العقد على رفض دفع يطلانه لعدم استصدار إذن من محكمة الأحوال الشخصية ، تأسيسا على أنه لا موجب لذلك لان قيمة العقار بالنسبة للطاعن — لا تجاوز ثلاثمائة جنيه ، والنمى فى وجهه الثانى غير مقبول أيضا لان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الأوراق أو المذكرة التى يقول أنه تمسك فيها بأن البيع تم بفن فاحش يزيد عن خمس قيمته والين من مدونات الحكم الابتدائى وكذا الحكم الاستئنافى المطعون فيه أن دفاعه لدى محكمة الموضوع يقتصر على الدفع بعلان البيع لعدم استئذان محكمة الأحوال الشخصية فى التصرف ، ومن ثم يكون نفيه فى هذا الخصوص حاريا عن اليل .

وحيث إن الطاعن يعنى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور والإخلال بحق ادفاع وفى بيان ذلك يقول أنه دفع بطلان عدم البيع موضوع النزاع الصا ومن والده المطعون ضده الثانى بصفته وليا طيعا عليه للمطعون ضده الأول تأسيسا على أن محكمة الأحوال الشخصية لم تأذن بالبيع ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هسذا الدفع استنادا إلى أن مؤدى المادة ٧ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٣ بأحكام الولاية على المال — الذى حظر على الولى التصرف فى عمار القاصر إذا زادت قيمة على ثلاثمائة جنيه — إلا بإذن المحكمة — هو أن العبرة بقيمة نصيب كل قاصر على حدة — وأنه لما كانت قيمة العقار بالنسبة لنصيب الماصر

هى ٢٥٠ ج - نصف الثمن المحدد بالعقد - فلا حاجة لإذن المحكمة بالتبيع بالنسبة لذلك القدر فى حين أن مفاد المادة سالفة البيان أن العبرة بقيمة العقار المتصرف فيه كله وليس بنصيب كل قاصر فيه ، هذا إلى أن الماعن طلب إلى محكمة الموضوع نذب خبير لتقدير قيمة العقار فالتفتت عن هذا الطلب وبذلك يكون الحكم - فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون - مشوبا بالفصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا التمسى مردود - فى وجهه الأول - بأن النص فى المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال على أنه "لا يجوز للأب أن يتصرف فى عمار القاصر أو فى عمله التجارى أو فى أوراقه المالية إذا زادت قيمة أى منها على ثلاثمائة جنيه إلا بإذن المحكمة" والنص فى المذكرة الإيضاحية لذلك القانون على أن الأصل فى الولاية هو شمولها لمال القاصر كله إلا ما يؤول إليه من مال بطريق التبرع إذا اشترط المتبرع ذلك " يدل على أن المقصود من القيد المنصوص عليه فى المادة المشار إليها هو تحقيق رعاية مصلحة الصغير مما مفاده أن العبرة بقيمة نصيب القاصر فى العقار المتصرف فيه لا بقيمة العقار كله ، فيجوز للأب أن يتصرف فى عقارات الصغير بدون إذن المحكمة إذا كانت قيمتها لا تزيد على ثلاثمائة جنيه وإلا فيجب إذن المحكمة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . والنسبى مردود - فى وجهه الثانى - بأن نذب الخبير فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الرخص المخولة لقاضى الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه فى ذلك متى كان رفضه لطالب نذب الخبير قائما على أسباب مبررة له ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - صحيحا - إلى الاعتداء بقيمة نصيب القاصر فى العقار وهو نصف الثمن المحدد بالعقد وقت التصرف فيه ، فلا على محكمة الموضوع إن التفتت عن طلب الماعن نذب خبير فى الدعوى طالما أنها وجدت فى أوراقها ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها بأسباب سائنة ، ومن ثم فإن النسبى على الحكم المطعون فيه بالحق فى تطبيق القانون والقصور والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الماعن برمته .

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار حسن الصباغى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة : المستشار د. أحمد ضياء عبد الرزاق ، سعد حسين بدو ، محمد حميد عبد القادر وعمل عبد الفتاح خليل .

(١١٩)

الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٥١ القضائية :

حكم . "إصدار الحكم" . بطلان .

وجوب توفيق جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودة المشتعلة على أسبابه .
جراه مخالفة ذلك . بطلان الحكم . م ١٧٥ مرافعات .

١ — يدل نص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات — على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه مرفوعة عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلا كان الحكم باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمراقبة وبعد المناوأة .

وحيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق العامن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٢٠ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى أسوان ضد العامن وباقي المطعون ضدهم بطلب الحكم بأحقينه فى أخذ العقار الملبين بصحيفة الدعوى بالشفعة نظير الثمن الذى تم بيع العقار به

وقدره ٢٣٦٠ ج والمحققات وقدرها ٩٠ ج والتسليم ، وقال بيسان لدعواه أن الطاعن اشترى من باقى المطعون ضدهم قطعة الأرض الكائنة ببندر إدفو محافظة أسوان والبالغة مساحتها ١٣٦ متر مربعاً وإذ كان شريكاً على الشيوخ فى جملة مساحيها بحصة قدرها ٢٢٨٠ متر مربعاً عن والده ، و ٢٧٠ متر بالحكم رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٢ مدنى إدفو المسجل برقم ١٩٣ توثيق أسوان ومن ثم يحق له أخذ هذا العقار بالشقعة ، وإذ أعلن هذه الرغبة لكل من الطاعن والبائعين له بإنذار رسمى ، وأودع الثمن الوارد بالعقد والمصرفات خزانة محكمة أسوان الابتدائية فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان ، بتاريخ ١٩٨٠.٣.٣١ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص المشتري الثانى ، إسئاف المأمون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠ من ٥٥ ق أسويط — مأمورية أسوان — بتاريخ ١٩٨١/٩/١٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف فى أخذ العقار بالشقعة نظير الثمن المشار إليه والتسليم ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها رأى بنقض الحكم ، عرض الطعن عن هذه المحكمة فى غرفة مشورة لخدمت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الاول من سبب الطعن عن الحكم المطعون فيه بالبطلان ، وفى بيان ذلك يقول إنه لم يوقع على مسودة الحكم المشتعلة على منطوقه وأسبابه سوى رئيس الدائرة التى أصدرته وأحد عضويتها — وهو عضو اليسار — ولم يوقع على تلك المسودة عضو اليمين بإدارة فيكون الحكم باطلا طبقا لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب فى جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسباب موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلا " يدل على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته وإلا كان الحكم باطلا ، لما كان ذلك

وكان يبين من الاطلاع على مسودة أسباب الحكم المطعون فيه أنها أودعت بتاريخ ١٩٨١/٦/١٥ مذيعة بتوقيع رئيس الدائرة التي أصدرته وهو المستشار وعضو اليسار بالدائرة وهو المستشار دون أن يوقع عليها عضو اليمين بها المستشار وكان مؤدى ذلك عدم تحقق الحكمة التي توخاها الشارع من إيجاب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتبهة على أسبابه ليقوم الدليل على أن المداولة استقرت على أسباب الحكم كما ثبتت في مسودته — فإن الحكم يكون باطلا بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، ومضربة الساعة
المستشارين : صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسني ، الدكتور علي عبد الفتاح
ومحمد عبد المنعم حافظ .

(١٢٠)

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤ القضائية :

(١) بطلان . نيابة غلظة . دعوى . ” تدخل النيابة في دعاوى
القصر ” . نقض . ” سبب الطعن ” .

إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز التحدى به لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(٢) نقض ” المصلحة في الطعن ” .

وجوب توالى المصلحة في الطعن بالنقض . مناط المصلحة . أن يكون الحكم القانوني عليه
قد أقر بالطعن .

(٣) الالتزام ” تجديد الالتزام ” .

تجديد الالتزام بقرار موضوعه م ١٤٢٥٢ مدني . ماهيته .

(٤) نقض ” سبب الطعن . التناقض ” .

للتقاضي الذي يفسد الحكم . ماهيته .

١ — متى كان هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر
إنما هو رعاية مصالحهم . ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة
إخطار النيابة بهذه القضايا يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلانا

نسبياً مقرر المصلحة القصر وبالتالي يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - لما كانت قاعدة المصلحة منطوق الدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق في الدعوى حال رفعها ، ومعيار المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو عتملة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببعضها دون البص الآخر فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفقاً لطلباته أو عموماً المقصود منها .

٣ - تجديد الالتزام بتغيير موضوعه وفقاً لما تنص به الفقرة الأولى من المادة ٣٥٢ من القانون المدني هو عقد يتفق فيه الطرفان مع انقضاء الالتزام سابق وأن يحل محله التزاماً آخر يختلف عن الأول في محله أو في مصدره ، واستخلاص تجديد الالتزام أمر موضوعي يستقل به قاضي الموضوع متى كانت الأسباب التي أقامت عليها المحكمة حكمها من شأنها أن تؤدي إلى الدول بذلك .

٤ - التناقض الذي يفيد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما يتجلى به الأسباب بحيث لا يمكن معه أن يفهم إلى أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناقشة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين والمطعون ضدهم الثلاثة الأخريات أصحاب الشركة

المصرية للسبيج "الطبايح إخوان" أقاوا على الشركة المصرية المتقدمة للغزل والنسيج - المطعون ضدها الأولى - والمطعون ضده الثانى الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بنذب خير ليان سبب الدين المدين بعهدى الرهن رقم ١٢٩ سنة ١٩٦٤ و ١٤٦ سنة ١٩٦٤ - توشى شبرا - وصفيية الحساب بينهم . ثم الحكم ببراءة دمة شركة الطاعنين من الدين الوارد العقد الأول و بطلان الرهن وشطبها وإلزام المطعون ضدها الأولى بأن ترد إليهم السندات الاذنية الموقع عليها من شركتهم كضامنة والمبالغ المستحقة لديها الناتجة عن تصفية الحساب - وقالوا بيانا للدعوى أنه في أوائل سنة ١٩٦٣ كان المطعون ضده الثانى يشتري الغزل لمصنعه من الشركة المطعون ضدها الأولى ويدفع لها الثمن نقدا أو بالأجل بمقتضى سندات اذنية يحرمها وبعد فترة من التعامل كان المرحوم بصفته مديرا لشركة الطاعنين يوقع على بعض هذه السندات الإذنية كضامن للمطعون ضده الثانى ، ثم قام بعد ذلك بتظهير بعضها للشركة المطعون ضدها الأولى كطالها ضمانا لاستمرار تعاملها مع المطعون ضده الثانى بالأجل ، وإذ امتنع هذا الأخير عن سداد قيمة السندات الاذنية آتفة الذكر أوقعت المطعون ضدها حجرا تحفظيا على أموال شركتهم تحت يد المغيرم أرفقها ، فسعت الأخيرة لدى الأولى لرفع الحجز وتسيط الدين ، فاشتترطت المطعون ضدها الأولى لذلك قيام كل من شركتهم والمطعون ضده الثانى برهن مصنعهما لها تم رهنهما بالمقدين المشار إليهما ، كما أبرم بينهما عقد التزم شركتهم بمقتضى تشغيل المصنعين المذكورين لحساب المطعون ضدها الأولى نظير أجره تستوفى منها أقساط ديونها ، وأنه على الرغم من أن شركتهم لا تمدو أن تكون ضامنة للمطعون ضده الثانى إلا أن المطعون ضدها الأولى عمدت إلى إخفاء هذه الحقيقة بإيراد الدين كله البالغ ١٠٢٨٢٧ ج و ٣٧١ م في عقد الرهن رقم ١٢٩ سنة ١٩٦٤ الخاص بشركتهم وقصره على مبلغ ٦٥٣٧٤ ج و ٥٤٣ م في عقد الرهن رقم ١٤٦ سنة ١٩٦٤ الخاص بالمطعون ضده الثانى - المدين الأصلي - وذلك للايهام بتعدد الدين خلافا لواقع ، ولذا فإن شركتهم بصفتها ضامنة تبرأ ذمتها بمقدار ما أبرمته المدين الأصلي ، كما أبرم من الدين بسبب الاضرار التى لحقت بها من الأخطاء التى ارتكبتها المطعون ضدها الأولى في إدارة وتشغيل

مصنع المدين وأخلها بعد التشفيل المبرم بينهما مما أدى إلى فرض الحراسة الإدارية على هذا المصنع وتصفيته وحرمان شركتهم بذلك من مصدر تمويل الذين . نذبت محكمة جنزب القاهرة الابتدائية حبرا حسابيا وبعد أن قدم تقريرا ثم تقريرا تمكينا حكت بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٧٣ برفض الدعوى . لاستئناف المحكوم عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٢ سنة ٩٠ ق . وبتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٧٤ حكت محكمة استئناف القاهرة بتمديد الحكم المستأنف وذلك بالقضاء بشطب الرهن الوارد على مصنع الطاعنة الأولى وبراءة ذمتها من مبلغ ٣١٥٠ ج وتأييده فيما عدا ذلك . طعن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. ومرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة لحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات مما أثر فيه ويقولون في بطلانه أن بعض المستأنفين كانوا قسرا ومشمولين بوصاية وولاية الطاعن الأول مما كان يقتضي تدخل النيابة في الدعوى لحماية مصلحتهم وفقه السادتين ٨٩ ٩٢ من قانون المرافعات ، وإذا قلت فلم الكتاب أخبار النيابة بذلك سلك لم يخاض محكمة الاستئناف بهذا الاجراء فان جرائم ذلك هو البطلان .

وحيث إن هذا الذي مردود ، ذلك أن هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالخصم إنما هو ردية مصلحتهم ، ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بهذه القضايا يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلانا نسبيا موقرا لمصلحة النصر وباتالى يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذا فاتهم ذلك فلا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الفهر المشمولين بوصاية وولاية الطاعن الأول لم يثيروا هذا البطلان أمام محكمة الاستئناف فإن إبداءهم أمام محكمة النقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنتين ينمون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة لئاننون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين (أولهما) أن الحكم رد على دفعهم ببطلان

فقد رهن معلوم التجارى لمخالفته لعصر المدة ١٠ من قانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الذى يحظر الرهن لغير البنوك وبيوت التسليف المرخص بها ، بتقريره أن أحكام هذا القانون لا تنطبق إذا وقع الرهن على ذات العقار الذى يشغله المحل التجارى أو ما به من عقارات بالتخصيص ، فى حين أن حظر الرهن وفدا لأحكام القانون آنف الذكر هو حظر مطلق . (وثانيهما) أن الحكم أطرح دوافعهم بانعدام آثار عقد القرض المشمول بالرهن لابراره من المدير السابق لشركتهم خارج حدود سلطاته ولصورية العقد ، بتقريره أن المدير السابق لشركتهم قد ظهر للمعاملون ضدها الأولى سندات إذنية قيمتها ٢٩٢٣١ ج ، ٥٣ م ، ووقع على سندات إذنية أخرى قيمتها ٥٦٥٤٢ ج و ٢٧٢ م كضمان للمعاملون ضده الثانى ، وأن ذلك التظهير وهذا الضمان مما يدخل فى سلطة المدير فتتصرف آثاره إلى شركتهم وأن هذا الالتزام القديم قد تجدد باستبدال قرض به ، فى حين أن التجديد لا يصح وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٥٣ من القانون المسمى إلا إذا خلا كل من الالتزامين للتقديم والجديد من أسباب البطلان ، والثابت من تقرير الخبير أن المدير السابق لشركتهم وقم على السندات الإذنية الأخيرة كضامن ، وذلك بصفته الشخصية ولهذا فلا يجوز إلزامها بقيمة هذه السندات وفوائدها بولا أن تكون محلا للتجديد بقرض مع هذه الشركة .

وحيث إن النعى مردود فى وجهه الاول بأنه لما كانت قاعدة المصلحة متأط للدعوى وفق المادة الثالثة من قانون المرافعات تطبق حين الطعن بالنقض كما تطبق فى الدعوى حال رفعها ، ومعيار المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو محتملة إنما هو كون الحكم المعاملون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى لغير بعضها دون البعض الآخر ، فلا مصلحة للطاعن فيما يكون قد صدر به الحكم وفقا لطلباته أو محققا لمقصوده منها ، لما كان ذلك . وكان الحكم المعاملون فيه قد قضى بشطب الرهن الوارد على مصنع شركة الطاعنين تأسيسا على عدم سريانه فى حقهم لابراره من المدير السابق لشركتهم بخارج حدود سلطاته ، بما يحقق مقصودهم من طلب بطلان عقد الرهن ، وكان لا مصلحة لهم بهذه المثابة من النجى عليه فيما استعرد إليه من عدم انطباق أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ بشأن بيع ورهن المحال التجارية ، فإن نعمهم فى هذا الخصوص يكون

غير مقبول - والنهي مردود في وجهه الثاني أن تجديد الالتزام بتغيير موضوعه مؤقتا لما قضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٥٢ من القانون المدني هو عقد يتفق فيه الطرفان على انقضاء التزام سابق وأن يحل محله التزاما آخر يختلف عن الأول في محله أو في مصدره ، واستخلاص تجديد الالتزام أمر موضوعي يستقل به قاض الموضوع ومتى كانت الأسباب التي أقامت المحكمة عليها حكمها من شأنها أن تؤدي إلى القول بذلك :، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه في هذا الخصوص بتقريره أن مديونية شركة الطاعنين نشأت أصلا من التزامها بسداد قيمة سندات إذنية مظهرة منها للمطعون ضدها الأولى ، وسندات أخرى صادرة من المطعون ضده الثاني للآخرية بضمانه الشريك المتضامن مدير الشركة الأولى ، وأن مظهر هذه السندات وضمانها مما يدخل في أعمال مدير الشركة ، ولا يقال أن الضمان يخرج منها لجواز أن يتم بالتبادل مع تاجر آخر ليحوز كل منهما ائتمانه التجاري ويمنح بهذا الضمان على الشركة من المستفيد حسن النية ، وأن مدير شركة الطاعنين قد اتفق مع المطعون ضدها الأولى على تجديد الالتزام وإظهاره قرضا مضبوطا برهن ، ومن شأن ذلك ترتيب التزام شركة الطاعنين بالدين وانتفاء ادعائهما بصوريته ، وإذا كان هذا استخلاصا موضوعيا وسائفا وله أصله الثالث من الأوراق والقرارات المطعون فيها ، فإن النسخ على الحكم المطعون فيه بذلك يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينهون بالمهين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب ويقولون في بيانهما أنهم تمسكوا في دفاعهم في الاستئناف ببراءة ذمتهم من مبلغ ٦٥٣٧٤ ج. و ٣٤٣٠ م تأسيسا على أن المطعون ضدها الأولى إذ أبرمت مع شركتهم عقد الرهن رقم ١٢٩ سنة ١٩٦٤ توثيقا شبرا تأمينا لقرض يشمل هذا المبلغ الذي يمثل دينها قبل المطعون ضده الثاني ، ثم حادت فأبرمت مع الأخير عقد الرهن رقم ١٤٦ سنة ١٩٦٤ توثيقا شبرا تأمينا لهذا الدين في صورة عقد قرض مما يعتبر تجديدا مبرئا للذمة شركتهم من هذا المبلغ باعتبارها أحد المدينين المتضامنين عملا بحكم المادة ٢٨٦ من القانون المدني ، وقد طرح الحكم هذا الدفاع تأسيسا على نص المادة ٢٨٢ من القانون المدني ، مع أنهم لم يستندوا إلى هذا النص ، واغفل بذلك بيان أثر هذا التجديد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بأن محل إبراء ذمتهم بمقدار الدين الذي تجدد بالقرض المبرم مع المطعون ضده الثاني أن يحصل الاتفاق على التجديد في غيبة شركتهم المدينة المتضامنة الأخرى ، وأن الحاصل أن المطعون ضدها الأولى قد حرصت على تأكيد مديونية الشركة المذكورة كمدينة متضامنة بالاتفاق معها عن تجديد الدين الملزمة به واعتباره قرضاً ، وكان هذا الرد قد واجه دفاع الطاعنين بما يتفق وحكم المادة ٢٨٦ من القانون المدني التي استندوا إليها ، وأنه لا تأثير على سلامة قضاءه إشارته خطأ إلى المادة ٢٨٢ من القانون المدني وحسب محكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ ، ومن ثم فإن النعى عليه بذلك يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الخامس من الحكم المطعون فيه التناقض والخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيانه يقولون أنه انتهى في كتيبه للقرض الوارد بعد الرهن رقم ١٣٩ سنة ١٩٦٤ توثيق شبرا بأنه تجديد لا التزام مدير شركة الطاعنين ، ثم جاد وقرروا أن أساس المديونية سندات بعضها مظهر والآخر موقع عليه من مسند المدير بصفته كفيلاً ، كما قرر الحكم أن الكفيل ملزم بالتضامن مع المدين الأصلي في سداد قيمة هذه السندات عملاً بالمادة ١٣٩ من قانون التجارة مع أنه لا محل لتطبيق هذا النص إذ الثابت من تقرير الحبر وملاحقه ومن نماذج سندات الدين المقدمة في الطعن أن المدير السابق لشركة الطاعنين لم يوقع على هذه السندات سواء بصفته ضامناً أو بصفته الشخصية .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن التناقض الذي يفسد الحكم — وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ما تنحى به الأسباب بحيث لا يمكن معيه أن يفهم على أي أساس قضيت المحكمة بما قضت به في منظوقه . ولما كان تجديد الدين يستوجب قانوناً أن يكون الالتزام الجديد مختلفاً عن الالتزام القديم في محله أو في مصدره ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم هذا النظر ورتب قضاءه على هذا الأساس فإن النعى عليه بالتناقض يكون على غير أساس ، ولا يبل من الطاعنين التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم انطباق حكم المادة ١٣٩ من قانون التجارة بمقولة أن مدير شركتهم لم يوقع أصلاً على سندات الدين لأن هذا الدفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المشارين : صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حمدي ، الدكتور علي عبد الفتاح
ومحمد طوم .

(١٢١)

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٩ القضائية " ضرائب "

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " الإلغاء منها " .
جمعيات .

الإلغاء المقرر للجمعيات التعاونية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ٢٠ / ١ من
القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن إلغاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب ، شرطه
أجور العاملين بها وبحريتها من نطاق الإعفاء .

المادة

النص في الفقرة الثالثة من المصلحة الأولى من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ :
" الخاص بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب على أنه " ويشترط لتمتع
الجمعيات بهذا الإعفاء بعد السنة الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون أن تبلغ
معاملات أعضائها ٥١٪ من مجموع معاملاتها " يدل على أن عبارة " معاملات
أعضائها " تنصرف إلى الخدمات التي تؤديها الجمعية لأعضائها وفقا للغرض الذي
أنشئت من أجله والذي أفصحت عنه المادة الرابعة من النظام الداخلي للجمعية
من توريد المعدات والأدوات للإعفاء وتهيئة منتجاتهم وتقديم الإرشادات
الفنية وتطوير الإنتاج وهو ما يتفق وما تقياه المشرع من إنشاء الجمعيات التعاونية
والغرض منها ، وكانت الأجور التي تتقاضاها الأعضاء تخرج عن مدلول
المعاملات إذ لا يتحقق منها معنى الخدمات التي تؤديها الجمعية ، وإذا ألزم الحكم
المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بخالفة القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المناوأة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن مأمورية الضرائب قدرت صافى أرباح الطاعنة
فى المدة من ١٩٦٢/٤/٢٣ إلى ١٩٦٢/١٢/٣١ بمبلغ ٢٦٠ ج و ٦٤٢ م يخضع منه
لضريبة الأرباح التجارية والصناعية مبلغ ١٦٧ ج و ٢٠ م وإذ لم ترض الطاعنة
هذا التقدير فقد أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢
تأييد تقديرات المأمورية — طعنت الطاعنة فى هذا القرار بالدعوى رقم ٤٨٦
سنة ١٩٧٠ أمام محكمة المنصورة الابتدائية التى قضت بتاريخ ١٩٧٢/٤/٥ بتأييد
قرار لجنة الطعن — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٦ سنة ١٩٧٤
المنصورة وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١١ حكمت محكمة استئناف المنصورة بتأييد الحكم
المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
لحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون
فيه الخطأ فى تطبيق القانون وبياننا لذلك نقول إن الحكم بنى قضاءه بعدم سرعان
الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بأداة الأولى من القانون
رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٧ على إيرادات الطاعنة لعدم توافر شرط الإعفاء الوارد
بالفقرة الثانية من المادة الأولى السالفة الذكر وهو " أن تبلغ معاملات أعضائها
٥١٪ من مجموع معاملاتها " تأسيسا على أن مدلول عبارة " معاملات أعضائها "
تتصرف إلى مايشترطه الأعضاء من الجمعية من مواد خام أو مصنعة بقصد
توزيعها ولا تنصرف إلى الأجور التى تدفعها الجمعية لأعضائها من أجل الأعمال
التي يقومون بها ، فى حين أن مدلول تلك العبارة ينصرف إلى هذه الأجور .

باعتبار أنها مقابل عملية التصنيع التي يقوم بها الأعضاء بعد استلام مواد الإنتاج من الجمعية .

وحيث إن هذا النمي مردود ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٧ على أنه "ويشترط لتمتع الجمعيات بهذا الإعفاء بعد السنة الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون أن تبلغ معاملات أعضائها ٥١٪ من مجموع معاملاتها — يدل على أن عبارة "معاملات أعضائها" تنصرف إلى الخدمات التي تؤديها الجمعية لأعضائها وفنا للغرض الذي أنشئت من أجله والذي أفصحت عنه المادة الرابعة من النظام الداخلي للجمعية من توريد المعدات والأدوات للإعفاء وتصرف مشتقاتهم وتقديم الإرشادات الفنية وتطوير الإنتاج وهو ما يتفق وما نغياه المشرع من إنشاء الجمعيات التعاونية والفرع منها ، وكانت الأجور التي يتقاضاها الأعضاء تخرج من مدلول المعاملات إذ لا يتحقق فيها معنى الخدمات التي تؤديها الجمعية ، وإذا أترم الحكم المطعون فيه هذا المنظر فإن النمي عليه يخالف القانون يكون على غير أساس .

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٢

• برئاسة السيد المستشار / د عبد الرحمن غياد نائب رئيس المحكمة وعضوية لأصادة المستشارين
عبد الحميد المنطولى ، محمد زعلول عبد الحميد ، د . منصور وجيه ومحمد رأفت خفایى .

(١٢٢)

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) محاماه .

المحامى العامل بالمقدمات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . مرامت المحاماه
أصلا عن نفسه أو لحساب غيره . لا بطلان . حلة ذلك . م د د ق ٦١ لسنة ١٩٦٨

(٢) عقد " تفسير العقد " . محكمة الموضوع .

حالة محكمة الموضوع في تفسير العقود والمشارطات ودوائر المحروقات . إلتزامها بعدم الخروج
عن النص الظاهر لمباراتها .

(٣) حكم " تسبيب الحكم " .

للتناقض الذى يفسد الأحكام . ماهية .

(٤) إيجار " إيجار الأماكن " .

إنقضاء الشركة القائمة بين المستأجر وشريكه بالعين المأجرة . أثره . فقد الشريك حصده .
في إبقاء العين . قضاء المحكمة بإخلائه لا يتناقض وطلب المستأجر طرده . حلة ذلك .

١ - النص في المادة ٥٥ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أنه
" لا يجوز للأحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام من اولة أى عمل من أعمال المحاماه
المنصوص عليها في هذا القانون لغير الجهات التى يعملون بها " يدل على أن الشارع
لم يضع شرطا من شروط صحة العمل الذى يقوم به المحامى الذى يعمل بالجهات .

الواردة بالنص بل أصدر إليه أمرا لا يعدو مخالفته أن تكون مخالفة موضوعية تقع تحت طائلة الجزاء الإداري ولا تستتبع تجريد العمل الذي قام به المحامي من آثاره القانونية ولا تنال من صحته متى تم وفقا للأوضاع التي تطلبها القانون سواء مارسه المحامي لنفسه أم لحساب غيره وكل ما يترتب على هذا الحظر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو توقيع العقوبات التأديبية التي نص عليها القانون .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات واستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح في الدعوى ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك مادام لم يخرج في تفسير العقود عما تحتمله عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها .

٣ — التناقض الذي يفسد الأحكام هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ما تتعارض منه الأسباب ونهاياتها ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يتبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

٤ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكيف العقد المؤرخ بأنه عقد شركة وكان من المقرر في المادة ١/٥٢٦ من القانون المدني أن الشركة تنتهي بانقضاء الميعاد المعين لها وقد انقضت مدة هذا العقد وبقى الطاعن يعين النزاع دون رضا المطعون ضده ومن ثم فإنه يعد مقتضيا إذ لم يعد له سند في البقاء بها وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالإخلاء تأسيسا على ما تقدم فلا يكون مشوبا بالتناقض . ولا يغير من ذلك أن المطعون ضده طلب طرد الطاعن إذ أن الإخلاء والطرد لفظان بمعنى واحد يفيدان بأن الطاعن لم يعد له الحق في البقاء يعين النزاع ، ويكون الحكم قد فصل في مصير هذا العقد وأوضح أنه غير قائم لانتهاء مدته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن التوائهم — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٢٩٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى
اسكندرية بطلب طرد الطاعن من عين النزاع التى كان يشاركه الانتفاع بها
كمكتب لأحلامه بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٣/٩/٣٠ لا تنبأ مدته ،
وبتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٦٣ سنة ٣٠ ق اسكندرية وفى ١٩٧٧/١٢/٢٩ طعن
حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الطاعن من عين النزاع ، طعن
القاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أدلت فيها الرأى
برفض الطعن وإذ عرض على المحكمة فى غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر
مفجذت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والرابع
منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك
يقول أن المطعون ضده يعمل عضوا بالإدارة القانونية لإحدى شركات القطاع
العام ويحظر عليه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المادة ١٢ مونة المحاماة لفيز صالح
الشركة التى يعمل بها وإذا وقع المطعون ضده على صحيفة افتتاح الدعوى وهى غير
خاصة بعمل الشركة فإنها تكون باطلة عملا بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨
انحلاس بالمحاماة ويتعلق هذا البطلان بالنظام العام ويجوز له التمسك بهذا السبب
القانونى البحث لأول مرة أمام محكمة النقض . — كما أن الحكم المطعون فيه
لم يعن بتحقيق دفاعه بأن القانون يحظر على المطعون ضده ممارسة مهنة المحاماة
إلا أن الحكم أجاز له مناولتها استنادا لصورتين فوتوغرافيتين لتصريح الشركة
والنقابة له بذلك ورغم جمده لها ١٤ يعيبه أيضا بالقصور .

وحيث إن الذم في شقة الأول مردود بأن النص في المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أنه "لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام مزاولة أى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون لغير الجهات التي يعملون بها" يدل على أن الشارع لم يضع شرطاً من شروط صحة العمل الذي يقوم به المحامي الذي يعمل بالجهات الواردة بالنص بل أصدر إليه أمراً لاتعدو مخالفته أن تكون مهنية تنفع تمت طائلة الجزاء الإداري ولا تستتبع تجريد العمل الذي قام به المحامي من آثاره القانونية ولا تنال من سمته متى تم وفقاً للأوضاع التي تطلبها القانون سواء مارسه المحامي لنفسه أم لحساب غيره وكل ما يترتب على هذا الخطر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو توقيع العقوبات التأديبية التي نص عليها القانون، لما كان ذلك فلا يترتب على توقيع المطعون ضده على صحيفة افتتاح المهنة أى بطلان لكونه محامياً بالإدارة القانونية لإحدى شركات القطاع العام، والذي في شقة الثاني غير صحيح إذ جاء بمذونات الحكم المطعون فيه أن مخالفة قانون الإذلوات القانونية بمجالها المحاسبة الإدارية إن وجبت أما عهد الاتفاق وعهد الإيجار فلها اعتبارهما بوقوعهما وأثارهما ولا يؤثر فيها كون المستأنف له حق الأشغال بالمحاماة الحرة أو أنه خالف القاطعة في ذلك... والبين من هذه الأسباب أن الحكم المطعون فيه لم يميز للمطعون ضده ممارسة مهنة المحاماة ولم يستند في قضاءه لصور فوتوغرافية بحجدها الطاعن وإنما قرر أن ممارسة المطعون ضده لمهنة المحاماة على خلاف الخطر الوارد في القانون بمجالها المحاسبة الإدارية ومن ثم فلا قصور.

وحيث إن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثالث والخامس والسادس الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أخطأ في تكييف العقد المؤرخ ١٩٦٣/١/٣٠ بقوله أنه عقد شركة لاستغلال مكتب المحاماة مخالفاً بذلك المعنى الظاهر لنصوص العقد التي تنفذه استجاره لجزء من مكان خال من الباطن يحتفظ كل طرفه منهما بعائد جهده وغير صحيح ما قرره الحكم لتبرير قضائه بأن المطعون ضده لم يحقق المزايا المرجوة من التأجير من الباطن إذ الثابت من العقد أنه يحتفظ لنفسه بمجرة

بعين النزاع ويساهم معه في أعباء الأجرة والمصروفات كما خالف الحكم الثابت بإيصالات سداد الأجرة للجهة المسالكة بصفته شريكا في الإيجار مما يفيد إجازتها للتأجير من الباطن إلا أن الحكم اعتبره نائبا عن المطعون ضده في السداد وأغل ما جاء بالإيصالات بخصوص المشاركة في الإيجار وقد أوقعه هذه الأخطاء في خطأ آخر عندما قضى بإخلائه من عين النزاع لانتهاء مدة العقد حالة أنه يستأجرها من الباطن فيستفيد من الامتداد القانوني للعقد ولا يجوز إخلاءه بغير الأسباب الواردة على سبيل الحصر بقانون إيجار الأمكن وليس من بينها انتهاء مدة العقد .

وحيث إن النفي في غير عمله ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات واستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح في ادعوى ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دام لم يخرج في تفسير العقود عما تحمله عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استأثر أن طرفي العقد المؤرخ ١٩٦٣/٩/٣٠ قصدا تكوين شركة لاستغلاله مكتب لخدمات استنادا إلى ما جاء بنود العقد من اشتراكهما مناصفة في مصروفات تأثيث وتشغيل المكتب ومدخله ومصاريف الصيانة والأجرة وثمان استهلاك الكهرباء والمياه وأجرة البواب والفراش وأنعاب القضايا التي يוכלان فيها معا وأد المطعون ضده لم يحقق من ذلك حزية التأجير من الباطن ولا يغير من ذلك استقلال كل منهما بقضاياه الخاصة فليس ثمة ما يمنع الشركاء من تنظيم توزيع عائد النشاط على الزينة الذي يرونه كفيلا بتحقيق مساهمتهم وهي أساسية سائغة تتفق مع المعنى الظاهر لعبارة العقد وتؤدي إلى صحة ما استخلصه الحكم المطعون فيه في تكييف العقد ومن ثم فإن النفي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن العقد المؤرخ ١٩٦٣/٩/٣٠ هو عقد شركة وليس عقد إيجار من الباطن ومن ثم فإن هذا العقد هو الذي يحدد علاقة بين طرفيه ولا يغير من ذلك ما أثبتته الجهة المسالكة بظهور إيصالات سداد الأجرة بأن الطاعن شريك للمطعون ضده في الأجارة إذ لا حجية لما أبتة قبل المطعون ضده فضلا عن صدور هذه الإيصالات باسم هذا الأخير وإذا انتهى

الحكم إلى أن سداد الأجرة بمعرفة الطاعن لا يعنى أكثر من أنها دفعت منه نيابة عن المطعون ضده ولا يجعله شريكا في الإيجار فإذ، يكون قد التزم بنطاق العلاقة الناشئة عن العقد المؤرخ ١٩٦٣/٩/٣٠ ولا يعيبه أى قصور ، ولما كان عقد الشركة موضوع الدعوى لا يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن وإنما يحكمه القانون المدنى وتنتهى الشركة بانتهاء مدتها الواردة في العقد عملا بالمادة ١/٥٢٦ من القانون المدنى وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى إخلاء الطاعن من عين النزاع تأسيسا على انتهاء عقد الشركة فإذ، يكون قد أحمل صحيح حكم القانون ويكون الذى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يبنى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والسابع الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب والتناقض وفى بيان ذلك يقول أن المطعون ضده طلب الحكم بطرده من عين النزاع لانتهاء العقد المؤرخ ١٩٦٣/٩/٣٠ وإذا قضى الحكم بالإخلاء فإذ، يكون قد قضى بما لم يطلبه المحكوم وتناقض مع أسبابه إذ أن الإخلاء لا يكون إلا بصدد علاقة إيجارية ولأحد الأسباب الواردة على سبيل الحصر في قانون إيجار الأماكن وليس من بينها انتهاء مدة العقد سلك أن الحكم قضى بالإخلاء ولم يقضى بفسخ العقد مما مفاده أن العقد مازال ساريا وهو ما يتعارض مع قضائه بالإخلاء .

وحيث إن الذى مردود بأن التناقض الذى يفسد الأحكام هو على جرى به قضاء هذه المحكمة ما يتعارض فيه الأسباب وتنتازفتها ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف العقد المؤرخ ١٩٦٣/٩/٣٠ بأنه عقد شركة وكان من المأذور فى المادة ١/٥٢٦ من القانون المدنى أن لشركة تنهى بانقضاء الميعاد المعلن لها وقد انقضت مدة هذا العقد وبقى الطاعن يعين النزاع دون رضا المطعون ضده ومن ثم فإنه يعد مغتصبا إذ لم يعد له سند فى البقاء بها وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالإخلاء تأسيسا على ما تقدم فلا يكون مشوبا بالتناقض ولا يغير من ذلك أن المطعون ضده طلب طرد الطاعن إذ أن الإخلاء والطرد لفظان بمعنى واحد فيؤيدان بأن الطاعن لم يعد له الحق فى البقاء بعين النزاع ويكون الحكم - فى هذا - صحيحا لهذا العهد وأوضح أنه غير قائم لانتهاء مدته ويكون الذى على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ يوانيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد طه شجيرة نائب رئيس المحكمة وعضواً بمادة المناظرة :
 محمد المرسى فتح الله ، عبد المنعم أحمد بركة ، مرزوق مسكوى عهابك وپيرت من امحق
 عيسى السيد .

(١٢٣)

الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٨ قضائية :

- وكالة " الوكالة المستترة : آثار الوكالة " . فقد . شهر حقارى . بيع .
 • للوكالة المستترة . قلدها . تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر . أنه .
 • نقل الملكية من الغير للوكيل المستتر مباشرة في الدلالة بين الوكيل والموكل .

لمساكنات العلاقة بين الوكيل المسخر والموكل منظمها عقد الوكالة الذى أبرماه
 فباتزم الوكيل المسخر بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة ، مما مؤداه أن تسجيل
 البيع الصادر للوكيل المسخر ينقل الملكية مباشرة من الغير إلى الموكل المستتر
 في العلاقة بين الوكيل والموكل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المنور
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المملعون فيه وسائر أوراق
 الطعن تتحصل في أن الطاعنة الأولى أقامت الدعوى رقم ١٠٩٢ سنة ١٩٧٢

حذف كل مندمور ضد المطعون عليها بطلب تثبيت ملكيتها للأرض الزراعية
 للمدينة بالصحيفة على سند من القول أنها تضع اليد عليها وضع يد هادئ ظاهر
 مستمر بنية الملك منذ مدة تزيد على عشرين عاما ومن ثم مفترض لها كسب
 ملكيتها بالتقادم الطويل المكسب وإذ نازعتها المطعون عليها في ذلك فقد
 لجأت إلى الدعوى الحكم لها به ليلاتها . دعت المطعون عليها الدعوى بملكها لعين
 النزاع من مصاحبة الأملاك بمقتضى عقد البيع المسجل رقم ١١٠٩ في ١٥/٤/١٩٦٤
 نذبت المحكمة خبيرا في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره وتدخل الطاعن الثاني
 خصما منقما للمعاملة الأولى في طابقتها ، قضت المحكمة بقبول هذا التدخل
 ورفض الدعوى استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٤ سنة ٣١ ق
 الاسكندرية (مأمورية دمنور) على أسباب من بينها أن المطعون عليها قد
 أقرت كتابة بأنها مجرد اسم مستعار في العقد المسجل رقم ١١٠٩ سالف الذكر
 لشقيها المتدخل الذي اكتسب الملكية بموجبه ثم نقلها إلى الطاعنة الأولى
 بموجب أحكام توفيق أوضاع ملكية الأسرة طبقا للقانون ٥٠ سنة ١٩٦٩ ،
 وفي ١٩/٢/١٩٧٧ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بإحالة الدعوى إلى التحقيق
 ليثبت الطاعنان أن العقد المسجل الصادر للمطعون عليها من مصاحبة الأملاك هو
 على حقيقته بيع لصالح العاق الثاني وأن المطعون عليها لم تكن إلا اسمًا مستعاراً
 فيه ، وإذ لم ينقد حكم التحقيق بعد أن دعت المطعون عليها بتسليم جواز
 الاثبات إلا بالكتابة عادت المحكمة وحكت في ١٩/١١/١٩٧٧ بتأييد الحكم
 المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة
 أبطلت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة
 حددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهيه الاعتان على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والقصور
 في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن القرينة القضائية
 أمر يستنبطه القاضي من أمور أخرى ثابتة لديه وأن هذا الاستخلاص يجب أن
 يكون سائما وأن تكون الوقائع المستنبط منها ثابتة بشكل قاطع حتى يكون
 الاستنباط الذي بني عليها سليما ، وإذ تمسك الطاعنان في مذكرتهم بالمقدمة
 لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩/٢/١٩٧٧ أنهما يستندان في ملكيتهما فضلا عن

وضع اليد المدة الطويلة إلى انصراف العقد المسجل الذي ركنت إليه المطعون عليها في إثبات نقل ملكيتها لهما لأنها لم تكن إلا اسما مستعارا للطاعن الثاني في الشراء وأنه قد نقل الحق إلى الطاعنة الأولى عملا بالمادتين ٥٠ سنة ١٩٦٩ ودلالة على ذلك بالإقرار المؤرخ ١٩٧٣/١/٥ الذي أقرت فيه المطعون عليها بأنها لم تدفع ثمن هذه الأقطان وأنها من حق الطاعن الثاني ، وقد أقرت بصحة هذا الإقرار منها وإن كانت قد دفعته بأنه كان من بين مسائل أخرى تضمنته عقد صلح عدل منه وهو حجة عليها وإن عدل عن الصلح وقد تأيد هذا الإقرار بموافقه من إيصالات سداد الثمن إلى مصلحة الأملاك منذ سنة ١٩٥١ وأقرت المطعون عليها في معاضد أعمال الخبير بذلك وهو ما يمكن اعتباره على أقل التقديرات مبدأ ثبوت بالكتابة وعلى استعداد لتكليفه بالبينه فضلا عن أن صلة الإخوة بين المطعون عليها والطاعن الثاني تعتبر مانعا أدبيا يبيح له إثبات تبخيره لاسمها بكافة طرق الإثبات ، وإذا كان الطاعن الثاني لم يقل إنه استهدف من تسخير اسم اخته في الشراء المبروك من قوانين الإصلاح الزراعي (وإلا كان دفاعه موصوما بخالفية قواعد النظام العام) ولكنه قرر صراحة أنه اشترى الصنف باسم اخته المطعون فيها حتى لا يصطدم بتعليمات مصلحة الأملاك التي كانت تحرم على كبار الملاك الشراء منها في ذلك الوقت ، إلا أن الحكم المذكور فيه قد نفى استخدام الطاعن الثاني لاسم اخته في الشراء لنفسه على القول بأن قانون الإصلاح الزراعي لم يكن قد صدر سنة ١٩٥١ ومن ثم فلم يكن هناك ما يدعوا الطاعن الثاني إلى استخدام اسم اخته في الشراء ، وكانت الواقعة التي استنتج منها الحكم هذه العريضة واقعة غير ثابتة ، دون أن يرد على دفاعهما وأدليل عليه مكتفيا بالقول بأن إقرار الطاعنة الأولى بالملكية للطاعن الثاني يتعارض مع تمسكها ذات الأقطان بالتقادم ، في حين أن الدعوى قائمه على أن الطاعنة الأولى تستعد ملكيتها من الماعن الثاني بعد أن خلفته أعمالا لتوفيق الأوضاع الذي ورد به القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ - الخاص بالإصلاح الزراعي ، مما يعيب هذا الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال ترتب عليه الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذي في ماله ، ذلك أنه لما كانت العلاقة بين الوكيل المسخر والموكل ينظمها عقد الوكالة الذي أبرماه فليترم الوكيل المسخر بتنفيذ

الوكالة في سلوودها المرسومة ، مما مؤداه أن تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر ينقل الملكية مباشرة من الغير إلى الموكل المستتر في العلاقة بين الوكيل والموكل ، وكان الاستناد إلى وضع اليد المدة الماولة المكتسبة للملكية لا يمنع من الاستناد إلى سبب آخر لاكتسابها ، لما كان ذلك وكان يجوز في الاستئناف مع بقاء موضوع الغالب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافه إليه وفقاً لحكم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، وكان ثابت من صحيفة الاستئناف الماندة صورتها الرسمية من الطاعنين ومن الضرورة الرسمية لمذكرة العامين الماندة بجلسته ١٩٧٧/٢/١٩ وأن "طاعنين أساسا طلب الحكم بتثبيت ملكية العائنة الأولى لأطيان الدعاى على تمككها إياها بالتادم المكتسب وبوجوب العند المسجل الصادر للمطعون عليها من مصاحبة الاملاك لانصراف أثره إلى الطاعن الثانى كسائر وأن المطعون عليها مدخرة عنه فيه ، ثم انتقلها فيه إلى الطائنة الأولى بموجب إقرار تدير أوضاع ملكية الأسرة وقتئذ لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ ، وأن الطاعن الثانى لجأ إلى التزوير وطريق التبيخ بتفاديا لتعلمات المصاحبة البائنة بعدم البيع لكبار الاملاك غير تلك التى لقيت ذلك إلى الاقتصار المذهب إلى المطعون عليها المؤرخ ١٩٧٣/١/٥ وإلى عندئذ لا فائدة من الصفقة دون المطعون عليها إلى المصاحبة البائنة ، وطالبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة التعاقد الصادر للمطعون عليها باعتبار الدلائل سالقى البيان مبدأ شئوت بالكتابة يجوز تملكته بالبينة ، إضافة إلى وجود مانع أدبى بين الطاعن والمطعون عليها يميز الهواء للبينة في إثبات ما كان يجب إثباته بالكتابة ، فإنه الحكم المطعون فيه إذ اجتأ فى الرد على هذا الدفاع وطلب إثبات عقد الوكالة المستتر بالقول بعدم توفر موجب الإحالة إلى التحقيق لأن الطاعن الثانى لم يبد مبررا للتخفى وراء اسم المطعون عليها فى الشراء لأنه فى ذلك التاريخ لم يكن قد صدر قانون الاصلاح الزراعى وكان بإمكانه الشراء باسمه أو فى القليل باسم زوجته وأنه لا توجد فى أوراق الدعوى ما يعززها وأن ما يشره الطاعنان من أن المطعون عليها قد أقرت صراحة بملكية الطاعن الثانى للأطيان فإنه مع اقتراض صحة ذلك فإن فيه

ما يتعارض مع ادعاء الطاعة الأولى تملكها بالتقادم ، على الرغم من أن الطاعن الثاني لم يدع الجوء إلى عقد التسخير للإفلات من قانون الإصلاح الزراعي ويبرر الجوء إليه بتعاينات مصلحة الأملاك آنذاك ، وقدم من الأدلة والقرائن عليه ما قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى ولا يوجد ثمة تعارض بين ادعاء الطاعة الأولى اكتساب الملكية بالتقادم وبين اكتسابها لها نتيجة لتغيير أوضاع ملكية الأسرة بينها وبين الطاعن الثاني وفقا للقانون . بعد أن اكتسب هو الملكية بموجب عقد البيع المسجل الذي سخرت فيه الماطعون عليها يكون معينا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جاسة ٩ من بونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان دويش نائب رئيس المحكمة ، وصورة لاسادة
المستشارين : أحمد صبرى أحمد ، محمد إبراهيم خليل ، عبد المنصف د. م. ، محمد
عبد الحيد سند .

(١٢٤)

العلن رقم ٦٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٤١) ارتفاق . ملكية .

- (١) حق الارتفاق . ماهيته . انتقاص من نطاق ملكية العقار الخادم .
- (٢) شروط الارتفاق . خضوع الأفراد المقررة في سند إنشائها . إنشاء حق الارتفاق
بالتقادم . الحيازة أساس للتقدم هي التي تحدد مداه .

١ — حق الارتفاق طبقا لنص المادة ١٠١٥ من القانون المدنى — وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار المرتفق
فيحد من منفعة الأول ويجعله مثقلا بتكليف لفائدة الثانى وهو وإن لم يحرم
مالك العقار الخادم من ملكيته إلا أنه ينقص من نطاقها ويوجب عليه الايمس
في استعماله لحقوق ملكيته بحق الارتفاق .

٢ — حقوق الارتفاق وفقا للمادة ١٠١٩ من القانون المدنى تخضع للقواعد
المقررة في سند إنشائها . وإذا كان سبب إنشاء الارتفاق بالتقدم فإن الحيازة
التي كانت أساسا للتقدم هي التي تحدد مدى الارتفاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٧١ سنة ١٩٧٧ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بخلق المثل المبين بالأوراق ، وقال بياناً للدعوى أنه يمتلك منزلاً ملاصقاً لمنزلهما وقد فتح نافذة تطل على منزله بدون وجه حق فأقام الدعوى بطلبه سالف البيان . وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ بحكمت المحكمة بطلب مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق لبيان ما إذا كان المطعون عليهما قد فتحا تلك النافذة ومدى أحقيتهما فى هذا المثل . وبعد أن تقدم الخبير بتقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ بخلق الفتحة موضوع النزاع . استأنف المذعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٤١ لسنة ٢١ قى مدنى (مأمورية الزقازيق) طالبين إفساءه . وبتاريخ ١٩٧٩/١/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض العاين على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فأرأت أنه جدير النظر وحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهه العاين على الحكم المذعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أن من كسب بالتمادم حق ارتفاق بالمطل يستطيع أن يزيد من سعه المطل الذى كسبه بالتقادم فى حين أن حق الارتفاق إذا كسب بالتقادم فإنه يكسب فى نطاق الحيازة التى كانت أساساً للتقادم ، وهذه الحيازة هى التى تحدد مداه فيكون الحكم المذعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن حق الارتفاق طبقا لنص المادة ١٠١٥ من القانون المدني ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو خدمة يؤديها العقار المرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مثقلا بتكليف لفائدة الثاني ، وهو وإن لم يحرم مالك العقار الخادم من ملكيته إلا أنه ينتقص من نطاقها ويوجب عليه ألا يمس في استعماله الحقوق ملكيته بحق الارتفاق وحقوق الارتفاق وفقا للمادة ١٠١٩ من ذات القانون تخضع للقواعد المقررة في سند إنشائها ، وإذا كان سبب إنشاء الارتفاق التقادم فإن الحيابة التي كانت أساسا للتقادم هي التي تحدد مدى الارتفاق وعلى مالك العمار المرتفق عملا بنص المادة ١٠٢٠ من القانون المذكور أن يستعمل حق الارتفاق على الوجه الذي لا ينشأ عنه إلا أقل ضرر ممكن ولا يجوز أن يترتب على ما يجد من حاجات العقار المرتفق أية زيادة في عبء الارتفاق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن من كسب بالتقادم حق ارتفاق بالمطل يستطيع أن يزيد من سعة المطل الذي كسبه بالتقادم كيفما شاء فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / هادي كاله عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 هادي إبراهيم الدسوقي ، فهمي عوض مسعد ، جهادان حسين هدا الله ، ومحمد شوقي أحمد .

(١٢٥)

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ -) إيجار . " إيجار الأماكن " - " تحديد الأجرة " - " أجرة
 القنادق " .

(١) الإصلاحات والتعديلات الجديدة التي أدخلها المؤجر في العين المؤجرة . جواز تقويمها
 وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة الأساس . وجوب إعمال اتفاق الطرفين ما لم يتحدد منه
 التعايل على القانون .

(٢) الترخيص بالتأجير بالباطن مفروشا . ميزة جديدة . جواز تقويمها وإضافتها
 إلى الأجرة . م ٢٨ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وم ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(٣) الأجرة المحددة وفقا لقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . القصد من الانتفاع المافق للطرفين
 المؤجرة . مخول المستأجر حق التأجير من الباطن مفروشا . مسبة بحق المؤجر تعايل
 . مقابلتها .

(٤) الترخيص للتأجير باعتقال المكان المؤجر قسدا ونظري على التصريح لم بالتأجير
 بالقرش . حق المؤجر في اقتضاء زيادة الأجرة . الأجرة الإضافية تستحق في كل سنة التأجير
 المقررة . المادة ٢٨ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وم ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة
 التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف مقابل انتفاع
 المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررتها تلك القوانين فإذا
 اتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن القصد منه هو
 التعايل على أحكام القانون . فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقرير .

۲ - يعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل ميزة جديدة يولها للمستأجر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فمخصص له المؤجر بذلك فإن هذه الميزة تقوم وتزاد على الأجرة القانونية .

۳ - إذا كانت المادة (۱۰) من القانون ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ قد نصت على تحديد أجرة الأماكن الخاضعة لأحكامه بنسب معينة من قيمة الأرض والمباني وذلك في حالة الانتفاع العادي بحيث إذا خول المؤجر المستأجر علاوة على هذه الانتفاع ميزة إضافية بأن رخص له في تأجير المكان من الباطن مفروشا فإن هذه الميزة تعتبر في حكم التحسينات فيجوز للمؤجر أن يتقاضى مقابلتها وهو ما نصت عليه المادة ۲۸ من القانون ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ من أنه : " في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير مسكنه مفروشا يستحق المالك أجرة إضافية تعادل ۷۰٪ من الأجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا " بدلت بذلك على أن تحديد الأجرة وفقا للنسب المعينة التي حددتها المادة ۱۰ من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد أجرة عادلة في حالة الانتفاع العادي وأن ليس ثمة ما يمنع من زيادتها في مقابل تأجير المكان من الباطن مفروشا .

۴ - إذا كان الترخيص للمستأجر باستعمال المكان المأجور في تدارك بعض أغراضه التجارية ، التصريح له بالتأجير بالقرض الذي يحق معه للمؤجر زيادة الأجرة بنسبة ۷۰٪ من الأجرة القانونية فإن هذه الزيادة تسرى على واقعة الدعوى حتى ۱/۹/۱۹۸۷ تاريخ العمل بالقانون رقم ۴۹ لسنة ۱۹۷۷ الذي رفع هذه الزيادة إلى نسب حددها في المادة ۵۵ بأن نص على أنه " في جميع الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزءه من المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك أجرة إضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتي : " أ - ب ، ج " مائة وثمانسون في المائة (۱۵۰٪) من الأماكن المنشأة منذ ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۱ حتى تاريخ العمل بهذا القانون " وذلك استصحابا لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التي تتضمنها قوانين الإيجارات تأخذ في حساباتها الإستهلاك الأغلب الأعم للأماكن وهو السكني ولا يستتبع أن تسرى هذه الأحكام وما يتعلق بتحديد الأجرة على الأماكن التي تستعمل في غير هذا الغرض وبالذات في الأغراض

التجارية والمهنية التي تدر عائدا مجزيا فيصبح من العدالة زيادة هذه الاجرة تعويضاً للاك عما يحيط بالاستعمال لغير السكنى من اعتبارات وظروف تجعل باستهلاك المبنى . وقد قطع تقرير لجنة الإسكان بنحاس الشعب في الإفصاح عن نطاق تطبيق المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأكد أن "الاجرة الإضافية قيمة تستحق في كل صور المفروش ومنها الفنادق والوكالات والبيوتات والشقق المفروشة وغير ذلك من صور التأجير المفروش" فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الاجرة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش — سواء اتفق عليه لدى بدء التعاقد أو لاحقا له وذلك عن مدة التأجير مفروشا . لما كان ذلك وكانت عين النزاع تبنى أجرها الطاعنات المطعون ضدهما قد أجرت لاستعمالها ملحقا لفندق سان جيوفاني فإنه يسرى عليها حكم المادتين ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ٤٥٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذا جرى بالحكم المطعون فيه على غير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٧٨ الاسكندرية الاستدائية ضد المطعون ضدهما وطلبا للحكم بالزامهما بدفع مبلغ ٤٠٣,٣٩٥ بمقولة أنه بمقتضى ثلاثة عقود إيجار مؤرخة ١٩٧٦/٨/١ استأجر المطعون ضدهما الطاعنين ثلاثة شقق بالعقار المبين بصحيفة الدعوى بقصد استعمالها ملحقا لفندق سان جيوفاني بأجرة شهرية قدرها ٢٠,٥٠٠ لكل شقة يضاف إليها الضريبة العقارية والزيادة القانونية بواقع ٧٠٪ إجمالا للقانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ مقابل التأجير مفروشا فيكون الاجرة الشهرية بواقع ٣٩ ج ٣١١ م إذ صدر القانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وعمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ ونصت المادة ٤٥ منه على احتساب الزيادة القانونية بواقع ١٥ ٪ بالنسبة للأماكن المنشأة اعتبارا من ١١/٥/٦١ حتى تاريخ العمل به وكان القرار الذي به وحدات النزاع قد أنشئ بعد لهذا التاريخ فتكون الزيادة القانونية الواجب أدائها بواقع ٢٣ ج ٥٨٤ م لكل وحدة بحيث تصبح الأجرة الشهرية الشاملة لكل منها بواقع ٥١ ج ٢٥٠ م والمبلغ المطالب به هو عن شهرى ديسمبر سنة ١٩٧٧ ويناير سنة ١٩٧٨ فضلا عن الفروق المستحقة من ٧٧/٩/٩ حتى ١٩٧٧/١١/٣٠ ولقد أقام المطعون ضد هذا للدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ٧٨ الأسكندرية الابتدائية ضد الطاعنين وطلبا الحكم بتحديد القيمة الإيجارية لكل شقة من شقق النزاع بمبلغ ٢٤٦ جنيا سنويا وإلزام الطاعنين برد مبلغ ٧٥١ ج ٥٦٩ م قيمة ماتم تحصيله من أجرة زائدة عن الأجرة القانونية . قررت المحكمة ضم الدعويين وتاريخ ٧٨/٥/١٨ حكمت في الدعوى رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٧٨ بإلزام المطعون ضد هذا بدفع المبلغ المطالب به وقدره ٤٠٣ ج ٣٩٥ م وفي الدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ٧٨ برفضها استأنف المطعون ضد هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٣ لسنة ٣٤ ق الأسكندرية . وتاريخ ٧٩/١/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين رقم ٤٤٠ لسنة ٧٨ وفي الدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ٧٨ بتحديد أجرة كل شقة بواقع مبلغ ٢٣ ج ١٢٤ م وإلزام الطاعنين بأن يؤديا للمطعون ضد هذا مبلغ ٨٤٨ ج ٩٩٧ م . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

- وحيث إن مما ينهائ الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ويقولان في بيان ذلك أن الحكم قضى بعدم أحقية الطاعنين للزيادة القانونية بواقع ٧٠ ٪ المقررة بالمادة ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ٦٩ ثم ١٥٠ ٪ للزيادة المذمومة بمقتضى المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ استنادا إلى أن اتفاق المتعاقدين على وجه الانتفاع بالعين المؤجرة في غرض معين كملحق الفنلق ليس من قبيل الميزة الإضافية التى يستحق المؤجر مابلا عنها زيادة على الأجرة القانونية في حين أن القواعد المقررة لتحديد الأجرة بمقتضى التشريعات الاستثنائية إنما استهدفت

تحديد الأجرة بالنسبة إلى الانتفاع العادى أما إذا كان المستأجر قد خول مزة إضافية بأن رخص له في التأجير مفروشا سواء أكل، للاتفاق على ذلك منحوظا وقت التعاقد أم لاحقا له فإن هذه الميزة تعتبر في حكم التحسينات ويحق للتأجير أن يناضى عنها الزيادة المقررة قانونا بمقتضى هاتين المادتين لعموم النص وإطلاقه وكانت عمود الإيجار قد خولت المستأجر . استعمال العين المزجرة فندقا فإن المستأجر يستحق الزيادة المقررة للتأجير مفروشا وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذى في محله ذلك أن قضاء التمس قد جرى على أن الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المزجرة تنوم ويضاف مقابل انتفاع المستأجر بها إلى الأجرة التي تحدد على الأسس التي قررتها تلك القوانين فإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما ما لم يثبت أن النصد منه هو التعايل على أحكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير ويعتبر في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المزجرة كل ميزة جديدة يولها المستأجر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجر بذلك فإن هذه الميزة تنوم وتزداد على الأجرة القانونية . ولما كانت المادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على تحديد أجرة الأماك في الحاضنة لأحكامه بنسب معينة من قيمة الأرض والمباني وذلك في حالة الانتفاع العادى بحيث إننا خول المؤجر المستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية بأن رخص له في تأجير المبان من الباطن مفروشا فإن هذه الميزة تعتبر في حكم التحسينات فيجوز للتأجير أن يناضى مما يلا عنها وهو ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ٦٩ من أنه " في جميع الاحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير مسكنه مفروشا يستحق المسك أجرة إضافية تعادل ٧٠ ٪ من الأجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا فذلك بذلك على أن تحديد الأجرة وفنا للنسب المعينة إلى حدتها المادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ لا يعد أن يكون وسيلة لتحديد أجرة حائلة في حالة الانتفاع العادى وأن ليس ثمة ما يمنع من زيادتها في مقابل تأجير المكان من الباطن مفروشا ولما كان الترخيم للمستأجر باستعمال المكان المؤجر فندقا ينطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش الذى يشق معه

برئاسة السيد المستشار حافظ رفيق نائب رئيس المحكمة ودعوة المدعى بالنيابة عن المدعى بالنيابة
يوسف إبراهيم ، مصطفى صالح ، دويش عبد الحميد .

(176)

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) مسئولية "مسئولية تقصيرية"

حالة التهمة - وجوب أن يكون التبع ملطفاً غاية - طالت مدتها أو قصرت - في اعداد
الأوامر تابع بادا، محل معين لحساب المتبوع .

(٢) عمل " عقد العمل " . مقابلة . عقد .

عقد العمل ، تمهيداً عن عقد المفاوضة وفيرة من العقود بتدافع عن عمر النعمة

١ - علاقة التبعية لا تقوم وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون التبوع ساطعاً فعلياً - طالبت مدتها أو قصرت - في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر وعما سنده على الخروج عنها .

٢- تمكّيف عند العمل وتمييزه عن عقد الفأولة أو غيره من العقود هو بتوافر عند التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها أن «عقد العمل هو الذي سيعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يعمده به المتعاقد الآخر» ، وما نصت عليه كذلك المادة ٢٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه «العقد الذي سيعهد بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل وإشرافه مقابل أجر» .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العاين استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — هل مايبين من الحكم المدعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسوا وبصفقتها وصية دلى أبنائها
الانصر أقامت الدعوى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة على
الشركة الطاعنة والمطعون ضدها الثانى والثالث طالبة الحكم بالزامهم متضامين
أن يؤدوا لها مبلغ خمسة آلاف جنيهه ، وقالت بيانا لدعواها أنه فى يوم
١٩٦٧/٧/٨ كان المدعون ضده الثالث ياشتر أعمال طلاء واجهة أحد المباني
وأثناء ما كان يقف بأعلى البناء سقطت منه قطعة من الخشب أحدثت
بمورثها المرحوم إصابات أودت بحياته وأجرى عن الحادث
تحقيق فى القضية رقم ٧٢٢٨ لسنة ١٩٦٨ جنح الجزئية التى صدر فيها حكم
جنائى بات قضى بإدائته ، وأنه إذ كان حركتكم إلخ بالاعمال المدعون ضده
الثانى والشركة الطاعنة ووقع الحادث منه أثناء تأديته عمله فإنهما يكونان
مسئولين معه بالتضامن طبقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى عن تعويض
ماحقق بها وبأبنائها القصر المشمولين بوصايتها من أضرار مادية وأدبية بسبب
موت مورثهم ولذا فقد أقامت الدعوى ليحكم لها بما طلبت وبتاريخ ١٥ من
مايو سنة ١٩٠٣ حكمت محكمة أول درجة بالزام الشركة الطاعنة والمطعون ضدها
الثانى والثالث متضامين أن يؤدوا للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها
مبلغ ألفين من الجنيهات . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة —
استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٤٤٧٦ لسنة ٩٠ القضائية ، وبتاريخ ٣٠
من أبريل سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنّت الشركة
الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها رأى
رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت لنظاره
جلسة التزمّت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على المحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأنها قد أسندت إلى المقاتل المطعون ضده الثاني عملية طلاء المبنى بمقتضى عقد المقاولة المقدم منها لتلك المحكمة ، ولم يرد بهذا العقد ثمة ما يشير إلى حقها في التدخل في أعماله بل تضمن نصوصاً تفيد استقلال المقاتل في أداء عمله ومسؤوليته عنه وعن عماله وما يصيب الغير من إضرار مما ينفي قيام علاقة التبعية وإذ كان المحكم المطعون فيه قضى على خلاف ذلك وقصرت أسبابه عن بيان مدى توافر علاقة التبعية التي تقوم على الولاية في الرقابة والتوجيه واكتفى في التذليل على أن المطعون ضده الثاني عامل تابع لها وليس مقاولاً من مجرد ماورد بالغند من إثبات أنها قدمت إليه أخشاباً ليستخدامها في العمل مع أن ذلك لا يفيد تحقق عنصر التبعية ومن ثم يكون معيها بالفساد في الاستدلال والقصور مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

ونحيث إن هذا النعي سديد ذلك بأن علاقة التبعية لا تقوم وفقاً للمحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بتوافر الولاية في الرقابة والتوصية بأن يكون للتدويع سلطة فعلية — طالبت مدتها أو قصرت في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر وعما سبته على الخروج عليها ، وإذ كانت الشركة الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بانتفاء علاقة التبعية بينها وبين أي من المطعونين ضدهما الثاني والثالث على سند من أنها أبزمت مع المطعونين ضده الثاني عقد مقاولة للقيام بأعمال طلاء المبنى وهو وحده المسؤول تطبيقاً للتخصص العقد عن عمله بعهد إليهم بتنفيذ هذه الأعمال وعن الإضرار التي قد تحدث تصيب الغير وما كان لها الحق في التدخل في عمله وإشرافه على سيره ، وإذ كان البين من المحكم الابتدائي إنه لم يعرض في قضائه لبحث مدى توافر علاقة التبعية من واقع الدعوى بل اجترأ في أسبابه بعبارة مجملة مقتضية قوله « إن الثابت من الأوراق أن المدعى عليه الثالث قد ارتكب الحادث أثناء وبسبب تأدية عمله لدى المدعى عليه الثاني الذي يعمل لدى المدعى عليه الأول بصفته » ، ولم يفصح

الحکم من مایة الأوراق التي استقى منها أن المطعون ضده الثاني يعمل لدى الشركة الداعنة ، وكان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أورد بأسبابه مانصه « وحيث إن المحكمة ترى أن حكم محكمة أول درجة في محله للأسباب التي بي عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتتخذها أسبابا لها وتضيف إليها أن الما قول من الباطن التابع له العامل المتسبب في الحادث في الوقت نفسه تابعا للشركة المستأنفة فيما يقوم لحسابها ببعض أعمال لأن لها عليه سلطة الرقابة والتوجيه فهي مسئولة عن عمال بسببه وهو وعماله من اضرار للغير ولا صبرة لما تنعیه الشركة المستأنفة من أنها اشترطت عليه أن يكون مسئولا عما يسببه عماله من اضرار للغير لأن هذا الشرط لا يتعدى أثره غير عاقدیه لأنه يخول للشركة استأنفته الرجوع على الما قول من الباطن ولكن لا يحول دون مسئوليتها والتزامها قبل الغير وذلك كله فضلا عن أن هذا العقد الذي قدمته متضمنا أن الأخشاب وفيها الحرق الذي وقع وكان سبب الحادث كان مملوكا للشركة مما يقطع أن الما قول من الباطن لم يكن أكثر من عامل تابع للشركة باتفاق مقطوعة ولو أعطى لعملية آتية تسميته » ولما كان لمحكمة النقض أن ترأب بحكمة الموضوع في تكييف العقد اعتباراً بأن انزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابتها وكان تكييف عقد العمل وتمييزه عن اتفاقية أو غيره من العقود وهو بتوافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لأشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ۲۷۴ من التقنين المدني بقولها أن « عقد عمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر تحت إدارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » وما نصت عليه كذلك المادة ۴۲ من قانون العمل رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ بأنه العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل واشرافه مقابل أجر » ، وكان الذي يبين من مدونات الحكم الطعون فيه إن قوله بأن للشركة الطاعنة سلطة الرقابة وتوجيه على عمل المطعون ضده الثاني جاء مرسل مجهلا في بيان المصدر الذي استمد منه دليل قيام هذه السلطة ، وهو إذارف بعدئذ قوله بأن المطعون ضده الثاني عامل تابع للشركة الطاعنة وليس ماولا وفقا للوصف الوارد بالعقد لم يستظهر قيام علاقة العمل الذي يلزم لثبوتها بيان

مدى خضوع المَطْمُون ضده الثانى فى تنفيذ عمله لاشراف الشركة الطاعة ورقابها بل أرجع تحقق هذه العلاقة على ما تضمنه العقد من اثبات أن الشركة الطاعة قدمت له أخشابا لاستخدامها فى العمل مع أن هذا الأمر بمجرد لاينفى عن العقد أنه مقاوله إذ من الجائز فى عقد المقاوله أن يقدم رب العمل للمقاول أدوات لاستخدامها فى عمله بل وله أن يمد المائدة ذاتها التى يستخدمها فى العمل محل المقاوله تطبيقا لنس المادة ٦٤٩ من القانون المدنى ، لما كان ذلك فإن الحكم المَطْمُون فيه يكون مشوبا بالقصور فى الفساد فى الاستدلال مما أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب العاهن .

جاسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمى الخولى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
 عزت حنورة ، وعلى السعدنى ، ومجد مختار منصور ، ومحمود تيمى البناوى .

(١٢٧)

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ القضائية :

تزوير . إثبات . حكم .

إيراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لإثباته . غير مانع من إضافة قرائن أخرى . رفض
 بحث هذه القرائن الجديدة . خطأ وقصور .

لما كان الطاعن قد ركن فى إثبات ادعائه بالتزوير إلى قرائن أوردها
 بمذكرة شواهد التزوير بما لا يمنعه من إضافة قرائن أخرى غيرها وكان الطاعن
 قد تمسك بقرائن جديدة إلى جانب تلك التى كان قد أوردها بمذكرة شواهد
 التزوير فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض بحث هذه القرائن الجديدة استنادا
 إلى عدم ورودها بمذكرة شواهد التزوير فإنه يكون معيب بالخطأ فى تطبيق
 القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
 والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
 الطعن تتحصل فى أن أقام الدعوى رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى

سوهاج ضد ابنه .. طالباً الحكم برد وبطلان عقد البيع الابتدائي المنسوب
صدوره منه لادعى عليه عن بيع ثلاثة أفدنة شائعة في مساحة قدرها ١٤ ف و ١٤ ط
و ١٢ س مينة الحدود بصحيفة الدعوى وقال بيساناً لها أنه يملك هذه المساحة
وعلم أن ابنه المدعى عليه زور طيه عقد بيع عن مساحة ثلاثة أفدنة منها . ولما
كان هذا العقد لم يصدر منه ولا يعرف شيئاً عن بياناته فقد أقام دعواه للحكم له
بإبطاله أقام المدعى عليه الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى سوهاج ضد
والده طالباً الحكم بصفة التعاقد عن عقد البيع الالته مدنى المزخ ١٩٥٤/٨/١٦
والمضمن ببعه له فدانين نظير ثمن مقبوض قدره ٨٥٠ ج ، وبتاريخ ١٩٦٦/٦/٨
قررت المحكمة ضم الدعوى الأولى إلى الثانية ليفصل فيهما بحكم واحد . ولما
توفى أدعى الطاعنان بتزوير العقد المذكور وطالباً برفض الدعوى .
و بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق . وبعد أن سمعت
شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ . برفض الادعاء بالتزوير . إستأنف
الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبين بإلغاء الحكم برد
وبطلان عقد البيع برفض دعوى المطعون ضده الأول وقيد الاستئناف برقم ٢١٥
لسنة ٤٢ ق ، و بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ . حكمت المحكمة الابتدائية بوقف
الدعوى حتى يفصل في هذا الاستئناف دفع المطعون ضده الأول بعدم جواز
الاستئناف و بتاريخ ١٩٦٨/٢/٧ حكمت المحكمة برفض الدفع وبسبب الاستئناف
شكلاً ثم قضت في ١٩٦٨/٥/٥ في موضوع التزوير بإلغاء الحكم المستأنف ورد
وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٨/١٦ . طعن المطعون ضده الأول بطريق
التقصير في هذين الحكمين بالطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٨ ق وبعد أن نقضت المحكمة
الحكمين المطعون فيهما وقضت بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٨ بعدم جواز الاستئناف .
عجل المطعون ضده الأول دعواه أمام المحكمة الابتدائية طالباً الحكم له بإبطاله
فيها بمسك الطاعنان بأن عقد المطعون ضده الأول مزور وأنهما اشتريا القدر
على النزاع بعقد مسجل في ١٩٦٥/٧/٢ برقم ٤٦٤ . و بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٤
حكمت المحكمة بصفة ونفاذ العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٥٤/٨/١٦ إستأنف
الطاعنان هذا الحكم والحكم السابق صدوره بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ لدى محكمة
استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٤٣ لسنة ٥٠ ق مأمورية سوهاج " طالبين
إلغاءهما والحكم برد وبطلان عقد البيع ورفض دعوى المطعون ضده الأول .

و بتاريخ ۱۸/۱/۱۹۷۸ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق الطعن بالنقض اماثل وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضدهما الثانية والثالثة أبدت الرأي في موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الطعون ضدهما الثانية والثالثة لم تكونا خصمين في الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الخصومة في الطعن بالنقض لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه وكان الطاعنان وخصمهما اللذان استأنفا الحكم الصادر من محكمة أول درجة لصالح الطعون ضده الأولى فإن الخصومة في الاستئناف تكون قاصرة على هؤلاء الخصوم وخصم دون الطعون ضدهما الثانية والثالثة ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاع الشككية بالنسبة للطعون ضده الأولى .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بصحيفة استئنافية بالأدلة والبراهين التي ساقها محكمة الاستئناف بحكمها المنتوض والغاضي برد و بطلان عقد المطعون ضده الأول المؤرخ ۱۶/۸/۱۹۵۴ أن الحكم المطعون فيه أعرض عن بحثها على سند من أنها تعتبر ذاتا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة الاستئناف مخالفا بذلك نص المادة ۲۳۳ من قانون المرافعات بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى فى محله ، ذلك أنه لما كان الطاعن قد ركن فى إثبات ادعائه بالتزوير إلى قرائن أوردها بمذكرة شواهد التزوير ، لا يمنعه من إضافة قرائن أخرى غيرها ولكن الطاعن قد تمسك بقرائن جديدة إلى جانب تلك التى كان قد أوردها بمذكرة شواهد التزوير ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ رفض بحث هذه القرائن الجديدة استنادا إلى عدم ورودها بمذكرة شواهد التزوير فإنه يكون معيب بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى سبب الطعن .

وحيث إن هذا الطعن لأمر الثانية .

جلسة - ١ من يونيه سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار/ جدى التولى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة سادة استشاريين
موت حنوره ، من السمعة ، حد مختار من صور ومحمدة نبيل البناوى .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥ القضائية :

(١) دعوى " الصفة فى الدعوى " .

تمثيل المحافظ: أودع للوحدة المخالفة لقروح الوزارات فى المحافظات م ٢٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، تصره من ما نقل اختصامه للوحدات المخالفة دون ما يتعلق بساطة الإحرف دون التهمة ، المحافظ لا يمثل وحدات وزارة المخالفة بمحافظته . هـ ذلك .

(٢) دعوى " عناصر الضرر " . مسئولية .

المريض عن الضرر المادى الذى لحق بالمضروب نتيجة وفاة شخص آخر ثبوت أن المتوفى كان يول الضرر لولا مات وفاته على نحو مستمر وإن فرصة الاعتراض محقة احتمال وقوع الضرر . لا يمكن لحكم بالمريض .

١ - مفاد المادة ٢٧ من القانون ٤٣ لسنة ٧٩ بشأن الحكم المحلى أن المشرع بعد أن استبعد الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها من نطاق نظام الحكم المحلى ، قسم فروع الوزارات فى المحافظات إلى قسمين قسم نقل اختصاصاته إلى الوحدات المحلية فألحق بها وصار من توابعها وبالتالي يمثلها قانونا المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية حسب الأحوال ، وقسم أبقى اختصاصاته للوزارات التابع لها أصلا ولم يعهد إلى المحافظ سوى مجرد الإشراف عليه دون تبعيته له وبالتالي فلا يمثلها قانونا ، لما كان ذلك . وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من ذات القانون تنص على أن " المحافظ مسئول عن الأمن والأخلاق والقيم العامة بالمحافظة يساونه فى ذلك مدير الأمن فى إطار السياسة التى يضعها وزير

الداخية وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالحفاظ على أمن المحافظة لاعتمادها ويلزم مدير الأمن باخطاره فوراً عن الحوادث ذات الأهمية الخاصة على أن يتم إعداد التدابير اللازمة في هذا الشأن بالاتفاق بينهما بما مؤداه أن المشرع لم ينقل اختصاصات الأمن وزارة الداخلية إلى الوحدات المحلية إذ لم يجعل أجهزة الأمن بالمحافظة تابعة تبعية مطلقة للمحافظ وإنما جعل مسؤولية هذا الأخير منها مجرد مسؤولية إشراف في إطار من التعاون بينه وبين مدير الأمن ، ومن ثم تظل هذه الأجهزة خاضعة لوزارة الداخلية وموظفوها تابعين لوزير الداخلية .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أن العبرة في تحقق الضرر المأدى للشخص الذي يدميه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يموله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، أن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٣٣٦٣ سنة ١٩٨٠ مدني كلي الاسكندرية على وزير الداخلية ومدير إدارة الدفاع المدني والحريق بالاسكندرية

(الطاعنين) وتابعهما طالبي الحكم بالزامهم متضامنين بأداء مبلغ أربعين ألف جنيه تعويضاً لهم عما لحق بهم من اضرار مادية وأدبية نتيجة وفاة زوج واد القصر المشمولين بوصايتها وابن المطعون ضده الثانى بسبب خطأ تابع الطاعنين المقضى بإدائته نهائياً عن هذا الحادث فى القضية رقم ٤٥٢٩ سنة ١٩٧٧ جنح محرم بك بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠ قضت المحكمة بالزام المدعى عليهم (الطاعنين وتابعهما) متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضدها الأولى عن نفقها ألف جنيه ولها وبصفة ترا وصية ثلاثة آلاف جنيه بالتساوى وللمطعون ضده الثانى ألف جنيه . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الأسكندرية بالاستئناف رقم ٥٣ سنة ٣٧ فى طالبي المأواه والقضاء أصلياً بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة واحتياطياً برفض الدعوى كما استأنفه المطعون ضدها بالاستئناف رقم ٦٤ سنة ٣٧ ق طالبي تعديل الحكم المستأنف إلى الحكم لها بكل طلباتها . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف الأخير إلى الأول ، قضت بتاريخ ١٧/٦/١٩٨١ برفض الاستئناف الأول وفى الثانى بتعديل الحكم المستأنف إلى لزام الطاعنين وتابعهما متضامنين بأن يؤدوا إلى المطعون ضدها الأولى عن نفقها مبلغ ألفين جنيه ، وبصفقتها وصية مبلغ ستة آلاف جنيه بالتساوى وللمطعون ضده الثانى ألف جنيه . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينهى الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أنهم دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأن وزير الداخلية لا يمثل إدارة الدفاع المدنى والحريق بمحافظة الأسكندرية متبوعة النسائق الذى ارتكب الحادث وإنما يمثلها محافظ الأسكندرية عملاً بالمادتين ٤ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٩ فى شأن نظام الحكم المحلى ، وإذا أقام حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاء برفض هذا المدعى عن سند من أن اعتبار المحافظ الرئيس المحلى لبيم وحدات الوزارات بمحافظته وإسناد الاشراف له عليها لا يمنع من خصامة الأصيل فى هذا الشافى وهو وزير الداخلية بصفته الذى لا شك أن إدارة الدفاع

المدنى والحريق وموظفيها تابعين له أساسا قبل محافظ الاسكندرية ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التمي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم المحلى على أن " يتولى المحافظ بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية كما يرأس جميع العاملين فى نطاق المحافظة ويمارس المحافظ جميع اختصاصات الوزير بالنسبة لكافة العاملين بدائرة المحافظة فى الجهات التى آلت اختصاصاتها إلى وحدات الحكم المحلى بمقتضى هذا القانون (٢) . (٣) ويتولى المحافظ الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم تنتقل اختصاصاتها إلى الوحدات فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها " مفاده أن المشرع بعد أن استبعد الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها من نطاق نظام الحكم المحلى ، قسم فروع الوزارات فى المحافظات إلى قسمين قسم نقل اختصاصاته إلى الوحدات المحلية فألحقه بها وصار من توابعها وبالتالي يمثل قانونا المحافظ أورئيس الوحدة المحلية حسب الأحوال وقسم أبقى اختصاصاته للوزارات لتابع لها أصلا ولم يعهد إلى المحافظ سوى مجرد الإشراف عليه دون تبعيته له وبالتالي فلا يمثل قانونا لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من ذات القانون تنص على أن " المحافظ مسئول عن الأمن والأخلاق والقيم العامة بالمحافظة يعاونه فى ذلك مدير الأمن فى إطار السياسة التى يضعها وزير الداخلية وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالمحافظة على أمن المحافظة لاعتمادها ويلزم مدير الأمن بأخطاره قورا عن الحوادث ذات الأهمية الخاصة على أن يتم إعداد التدابير اللازمة فى هذا الشأن . بالاتفاق بينهما " مما يؤداه أن المشرع لم ينقل اختصاصات الأمن من وزارة الداخلية إلى الوحدات المحلية إذ لم يجعل أجهزة الأمن بالمحافظة تابعة تبعية مطلقة للمحافظ وإنما جعل مسئولية هذا الأخير عنها مجرد مسئولية إشراف فى إطار من التعاون بانه وبين مدير الأمن ومن ثم تظل هذه الأجهزة خاضعة لوزارة الداخلية وموظفوها تابعين

لوزير الداخلية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تأسيسا على أن لإشراف المحافظ على إدارة الدفاع المدني والحريق لا يفسر من تبعيتها وموظفيها لوزير الداخلية ، يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين ينعين بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولان : أنهما تمسكا في صحيفة الاستئناف بخطأ حكم محكمة أول درجة بقضائه بتعويض عن ضرر مادي لاطعون ضده الثاني دون أن يثبت أن أبنة المحنى عليه كان يعوله فعلا قبل وفاته وإذ أيد الحكم المطعون فيه ذلك القضاء ملتفتا عن هذا الدفاع يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي موت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد حائله ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه — قد أقام قضاءه بالتعويض عن الضرر المادي والأدبي لاطعون ضده الثاني على ما أورده بمدوناته من أن "المحنى عليه يبلغ من العمر خمسين عاما ويعتبر أن والده في سن الشيخوخة وتجب ثقته على نجله المحنى عليه" دون أن يتحقق مما إذا كان عنصر الضرر المادي متوافرا أو غير متوافر باستظهار ما إذا كان المتوفى يعول والده فعلا على وجه دائم مستمر أم لا حتى تعتبر وفاته إخلالا بمصلحة مالية مشروعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خاصر إلى استحقاق المطعون ضده الثاني للتعويض عن الضرر المادي وكان المبلغ المقضى به له شاملا التعويض عن الضررين المادي والأدبي معا دون تخصيص يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه نقضا جزئيا بالنسبة لما قضى به لصالح المطعون ضده الثاني .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٨٢

بإضافة السيد المستشار / سام حداد - قلم نائب رئيس المحكمة ودعوة السادة
المستشارين : راجح لطفي جمعة ، عبد المصطفى رشدي ، مصطفى زمزوم والحدود السكياتي .

(١٢٩)

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٩ القضائية :

(١) استئناف " نطاق الاستئناف " .

قبول الاستئناف شكلاً ، مؤداه . وجوب تعرض الموضوع للاستئناف برهته وبشكل
ما اشتمل عليه من أوجه دفاع التزما بالأثر القابل للاستئناف . اعراض الحكم المطعون فيه عن
مناقشة موضوع النزاع بقوله أن الحكم المستأنف انتهى لعدوده في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
عفاً وقصوراً .

(٢) إيجاز " القواعد العامة في الإيجاز " . إثبات " طرق الإثبات " ،
حكم " عيوب الدليل " .

الأدلة التي تعد مقراً للإثبات خضوعها للقانون الساري وقت إعدادها أو الذي كان ينبغي فيه
إعدادها م ٩ مدى نشوء العلاقة الإيجازية في ظل القانون المدني الماضي . إثباتها لا يكون
إلا بالكتابة أو بالانفراد أو بالامتناع عن التبرين . م ٣٦٣ مدى عدم . إثبات هذه الأدلة
بالدنية — رغم الاعتراف على ذلك — وإقامة الحكم قضاء على ما استخلصه من الوثائق الشهادة
خطأ . حلة ذلك .

(٣) محكمة الموضوع " مسائل الإثبات " . " البينة " .

تخلعه أنفسهم عن المنذور بغير ملو أو إختناعه عن الإجابة تنفيذا لحكم الاستجواب . أثره .
جواز قبول الإثبات بالدنية والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك . م ١١٤ من
قانون الإثبات .

(٤) نقض " سلطة محكمة النقض " .

انقضاء الطعن بالنقض في المرة الأولى على شكل الاستئناف . ورود الطعن في المرة الثانية
على ما قضى به في الموضوع . أثره . إمكانية هذه النقض الإحالة دون التمسك بالوضوع .
حلة ذلك .

١ - إذ كانت محكمة الاحالة - التزاما بالحكم الناقض - قضت بقبول الاستئناف شكلا ، فإنها تكون قد استنفذت ولايتها في هذه المسألة بحيث يتمتع عليها معاودة النظر فيها ، ويتعين عليها التزاما بالأثر الناقل للاستئناف أن تعرض لموضوع الاستئناف برمته وبكل ما اشتمل عليه من أوجه دفاع لتقول كلمتها فيه لقضاء سبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا فنظر وأعرض عن مناقشة سببي الاخلاء بحجة انتهائية الحكم في نصوصها الصادرة في ظل القانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٧ بأنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور .

٢ ، ٣ - من المقرر واعمالا لاسادة الناحية من القانون المدني ما يبين الأدلة التي تعد مقدمات لاثبات النظريات القانونية ، تخضع في اثباتها للقانون الساري وقت إعداد الدليل أو في الوقت الذي كان ينبغي فيه إعداده ، ولما كانت العلاقة التجارية المدعى بها قد نشأت في سنة ١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أي في ظل القانون المدني الملغى فإنها تخضع في إثباتها للحكم المادة ٢٦٣ منه التي تنص على أن عقد الاجار الحاصل بغير الكتابة لا يجوز إثباته إلا باقرار المدعى عليه أو امتناعه عن اليمين ، فلا يجوز الاعتماد في اثباته على البينة أو القرائن ، وكانت محكمة الاستئناف قد أجازت رغم اعتراض الطاعن بسلبيات البينة العلاقة التجارية بكافة الطرق بما فيها البينة ، وأقامت تضادها المطعون فيه على ما استخلصه من أقوال الشهود ومن القرائن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يصحح هذا الخطأ استناد الحكم إلى المادة ١١٣ من قانون الاثبات التي تميز المحكمة أن تقبل الاثبات بالبينة والقرائن في الاحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك متى تخلف الخصم عن حضور جلسة الاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الاجابة ذلك أن الاحالة إلى التحقيق جاءت سابقة على حكم الاستجواب الموجه للطعون ضده الأول دون الطاعن .

٤ - إذ كانت المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض من نقض الحكم المطعون فيه - وكان الطعن للمرة الثانية - أن تحكم في الموضوع إلا أن الصمدى لموضوع الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على ما إذا كان الطعن في المرة الثانية ينصب على ما طعن عليه في المرة

الأولى ، وكان الطعن الأول قد اقتصر على النعى على شكل الاستئناف وانصب في هذا الطعن على ما قضى به في الموضوع وهو ما لم يكن معروضا أصلا في الطعن الأول فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المناولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٩ كلى المتنا بطلب
الحكم باخلاء الطاعن من المنزل المؤجر له من قبل المالك السابقين — باق
المطعون ضدهم — وذلك لتأخره في دفع الأجرة والقيام بحالة ضرورة بالمطعون
ضده انشأ أول تاجمه إلى السكنى في ملكه بنفسه بعد أن عقد خطبته ، بينما جدد
الطاعن تلك العلاقة مـرعيًا بملكه المنزل بالتفاد مـ . بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٢ قضت
المحكمة باخلاء لتبوت العلاقة الايجارية ولتوافر حالة الضرورة الملجئة .
استأنف الطاعن بالاستئناف ١٧٣ لسنة ٧٧ ق القاهرة ، وفي ١٩٥٩/٣/٨ حكمت
المحكمة بدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
بالبطن ١٨٥ لسنة ٣٠ ق ، وفي ١٩٦٥/١/١٨ نقضت المحكمة الحكم وأحالت
القضية إلى محكمة استئناف بنى سويف التي قضت في ١٩٦٨/٥/١٠ بقبول الاستئناف
شكلا ، وأحالت الدعوى إلى التحقيق — رغم اعتراض الطاعن — لاتبات ونفى
قيام العلاقة الايجارية وشروط التماقد ، ثم حكمت باستجواب المطعون ضده
الأول ، وبعد سماع هيئة هذا الآخر ، قضت في ١٩٧٩/٦/١٤ برفض الاستئناف
دون أن تعرض لسبب الاخلاء . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ،
وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض على المحكمة
في غرفة مشاورة حددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة بأبائها .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن التصديق لموضوع النزاع ، إذ لم يعرض لمناقشة سببي الاخلاء مهلرا بذلك الأثر الناقل للاستئناف ، فجاء على خلاف ما تقضى به المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ، هذا إلى أنه انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي دون تسبيب أو إحالة فجاء مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أنه لما كانت محكمة النقض في الطعن السابق قد نقضت الحكم بعدم جواز الاستئناف على ما ارتآه من أن الحكم الابتدائي الصادر بالاخلاء إذ فصل في مسألة أولية تخرج من نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإنه يتخضع من حيث جواز الطعن فيه بالاستئناف للقواعد العامة ، وكانت محكمة الاستئناف - التزاما بالحكم الناقض - قد قبلت الاستئناف شكلا ، فإنها تكون قد استنفدت ولايتها في هذه المسألة بحيث يتمتع عليها ، معاودة النظر فيها ، ويتعين عليها التزاما بالأثر الناقل للاستئناف أن تعرض لموضوع الاستئناف برمته وبكل ما اشتباه عليه من أوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعرض عن مناقشة سببي الاخلاء بحجة انتهائه الحكم في خصوصها لصدوره في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور .

وحيث إن حاصل النعي السبب الثالث ، إنه لما كانت العلاقة التجارية المدعاة قد نشأت في ظل القانون المدني المزمع ، فإنها تخضع لحكم المادة ٣٦٣ منه التي تقصر الإثبات حالة تخلف الكتاب على الإقرار أو اليمين وإذ بلغت محكمة الاستئناف في إثبات تلك العلاقة إلى البيئة رغم اعتراض الطاعن واستندت في حكمها إلى أقوال الشهود ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ولايسوغ تبريرا لذلك الاعتصام بحكم المادة ١١٣ من قانون الإثبات التي تجيز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك حالة تخلف الخصم عن الحضور للاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الاجابة ، طالما أن الاحالة إلى التحقيق جاءت سابقة على حكم الاستجواب .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه من المقرر واعمالاً للسلطة للثامنة من القانون المدني ، أن الأدلة التي تعد مقدماً لاثبات التصرفات القانونية تخضع في إيجابياتها للقانون الساري وقت اعداد الدليل أو في الوقت الذي كان يذيع فيه إعداده ، ولما كانت العلاقة التجارية المدعى بها قد نشأت في سنة ١٩٤٥ أو ١٩٤٦ — أى في ظل القانون المدني المسمى — فإنها تخضع في اثباتها لحكم المادة ٣٦٣ منه التي تنص على أن عقد الايجار الحاصل بغير الكتابة لا يجوز إثباته إلا بإقرار المدعى عليه أو امتناعه عن ايمين ، فلا يجوز الاعتراف في إثباته على البيئة أو القرائن ، وكانت محكمة الاستئناف قد أجازت — رغم اعتراض الطاعن — إثبات العلاقة التجارية بكافة الطرق بما فيها ايمينه ، وأفادت قضاءها المطعون فيه على ما استخلصته من أفعال الشهود ومن القرائن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يصحح هذا الخطأ استناد الحكم إلى المادة ١١٣ من قانون الاثبات التي تجيز للحكمة أن تقبل الاثبات بالبيئة والقرائن في الأحسوال التي ما كان يجوز فيها ذلك من تخلف الخصم عن حضور جلسة الاستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الاجابة ، ذلك أن الاحالة إلى التحقيق جاءت سابقة على حكم الاستجواب الموجه للمطعون ضده الأول دون الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٤٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه — وكان الطعن للمرة الثانية — أن تحكم في الموضوع ، إلا أن التصديق لموضوع الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يقتصر على ما إذا كان الطعن في المرة الثانية ينصب على ما طعن عليه في المرة الأولى ، وإذا كان الطعن في المرة الأولى قد اقتصر على النعى من شكل الاستئناف وانصب في هذا الطعن على ما قضى به في الموضوع وهو ما لم يكن معروضاً أصلاً في الطعن الاول ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المقتدر / سليم عبد الله سليم نائب رئيس المحكمة، ومضوية لمادة المناشورين؛
 ورايح اعفى لجنة : عبد المنعم وشفي عبد الحميد : مصطفى زعزوع وحسن علي حسين .

(١٣٠)

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ قضائية:

١ - حكم "إصدار الحكم" .

ضم طعن في قرار لجنة تحديد الإيجارات إلى دعوى طالب الإخلاء وأصدر فيها حكم واحد . ورود اسم المودع في ديباجة الحكم دون تشكيل هيئة المحكمة الابتدائية عملاً بمصر المادة ١٨ و ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للطعن في قرار اللجنة . عدم كفايته في ذاته دليلاً على اشتراك الملتبس في المداونة في دعوى الإخلاء .

٢ - دعوى "تقدير قيمة الدعوى" . اختصاص الاختصاص القيمي . استئناف .

النزاع حول قابلية العلاقة الإيجارية وما إذا كانت عربن خالصة أم مفروقة أثره . اعتبار الدعوى استعانة بهذا النزاع غير قدرة القيمة فومقد الاختصاص ينظرها المحكمة الابتدائية . ويجوز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر فيها .

٣ - محكمة الموضوع "تقدير الدليل" . نقض "السبب غير المنتج" .

تحويل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها من حافظة قاض الموضوع متى كان استخلاصه سابقاً وكأياً لحل النتيجة التي انتهى إليها . انتهى عن الحكم فيما اعتدله إليه تزيماً بمبرر اقتضاء غير منتج . مقال بشأن تأخير مفروض .

٤ - إيجار "إيجار الأمان" "تحديد الأجرة" . حكم "سبب الحكم" . ما لا يعد قصوراً .

إعادة النظر في تقدير أجرة بالى وحدات الأمان المؤجرة ولو لم تكن محل الطعن من طرفي الشأن . مطابقه . أن يحكم في موضوع الطعن بالقبول . م ٢/١٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٥ - حكم " إغفال الفصل في بعض الطلبات " .

إغفال الحكم الفصل صراحة أو ضمناً في أحد الطلبات تدارك بالحرج إلى المحكمة التي أصدرته وليس بالظن عليه . م ١٩٣ مرافعات . النص في منطق الحكم " دوفنت ما هذا ذلك من الطلبات " لا يمد قضاءها فيها إغفالات المحكمة الفصل فيه . إنتمائه حسب إلى ما كان محلاً للبحث من الطلبات .

١ - إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد ضمت دعوى الطاعن بطالب تعديل قرار لجنة تحديد الإيجارات إلى دعوى المطعون ضده الأول بطالب الإخلاء ليصدر فيها حكم واحد ، ولما كانت المادة ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على أن يلحق بتشكيل المحكمة الابتدائية التي تنظر لطمون على قرارات لجان تحديد الأجرة مهندس معماري أو مدني ، فإن ورود اسم هذا المهندس في دياجة الحكم الابتدائي ضمن تشكيل هيئة المحكمة لا يعدو أن يكون إلزاماً بنص المادة المشار إليها ولا يدل في حد ذاته على أنه قد اشترك في المداولة أو أنه حضرها في دعوى الإخلاء . وفي المسائل الأولية السابقة على تندير الأجرة في دعوى الطاعن ، بل أن للثابت في صدر مدونات الحكم الابتدائي أن المداولة تمت وفقاً للقانون ، هذا إلى أن الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وليس في الأوراق ما يدل على خلاف ذلك .

٢ - إذ كان جوهر النزاع دائراً حول طبيعة العلاقة الإيجارية بين الطرفين وما إذا كانت من عين خالية فيمتد عقد إيجارها أم من عين مفروشة فلا يمتد العقد ، ولما كانت المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل التقدي للدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، وكانت المدة المشار إليها في الدعوى المطروحة غير محدودة فإن هذه الدعوى تكون في قابلة لتقدير قيمتها فينقد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية ويمحز الطعن في الحكم الصادر فيها بالاستئناف .

٣ - إذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد . بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه باعتبار شقه النزاع مؤجرة مفروشة على قوله " ... أنه يبين من مطالمة قائمة المتقولات المرفقة بعقد الإيجار والموقع عليها من المستأجر

بالاستلام ومن أقوال شاهدي المعاون صنده الأول التي تطعن إليها المحكمة أن شقة انتزاع تحوي متقولات ومفروشات وأدوات ترى المحكمة أنها كافية ومقيدة في الانتفاع بها وأن منفعةها تغلب على منفعة المكان خاليا .. مما تتفق معه شبهة التحايل على القانون .. ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير جدية الفرض أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها ، فإن ما استخلصته المحكمة في هذا الشأن وفي حدود سلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدلائل هو استخلاص سائق يكفى لحل قضائها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ولا يعيب الحكم ما استورد إليه تزييدا من أن قيمة المتقولات تتناسب مع الفرق بين الأجرة القانونية للعين خالية وبين الأجرة المتفق عليها في العقد .

٤ - النص في الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه " يترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات التي شملها قرار بلنة تمديد الأجرة ويغير الحكم الصادر في الطعن ملزما لكل من المسالك والمستأجرين " يدل على أن مناط إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات ولو لم تكن محلا للطعن من ذوي الشأن أن يحكم في موضوع الطعن بالقبول ، أما وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن فلا محل للتعنيد بالنص سالف البيان معناه ومن المقرر أنه إذا انتهت الحكم عن الرد على دفاع غير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يكون معيبا بالقصور ولا الإخلال بحق الدفاع .

٥ - من المقرر أن الطعن لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم صراحة أو ضمنا ، فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات ، وإنما يتعين وفقا لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تعرض للفصل في طلب المطعون ضده الأول تسليمه المتقولات وكانت عبارة " ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . الواردة بمنظوق حكمها لا تنصرف إلا إلى الطلبات التي كانت محل بحثها ولا تمتد إلى ما لم تعرض للفصل فيه ،

لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد أقام استئنافه للحكم في طلب تسليمه المنقولات الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه فإنه كان يتعين الحكم بعدم قبول هذا الاستئناف ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بقبوله وبإجابة المطعون ضده إلى طلبه فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٢٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا طالبا الحكم بإخلاء الشقة المبنية بالمرحفة والمؤجرة للطامن مفروشة وتسليمها مع المنقولات والأثاثات الموصفة بالكشف المالحق بمقعد الإيجار المؤرخ ٢٨/١٠/١٩٧٥ تأسيسا على انتهاء مدة المقعد ، أبدى الطامن طائيا عارضا دفع به هذه الدعوى بصورية عقد الإيجار وملحقه طالبا الحكم بإعتبار الشقة خاليا كما أقام الدعوى ١٧٧٢ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى المنيا بطلب الحكم بتعديل قرار لجنة تحسديد الإيجارات عن شقة النزاع إستنادا إلى أنه يستأجرها خالية وليست مفروشة ، دفع المطعون ضده الأول هذه الدعوى بعدم قبولها لاستنفاد مصلحة الطامن في رفعها لأن العين مؤجرة مفروشة فلا تخضع لقواعد تحديد الأجرة ، ضمت المحكمة الدعوىين للارتباط وإحالتها إلى التحقيق وبه إجرائه حكمت بتمازيج ٢٤/٦/١٩٨٠ في الدعوى الأولى برفض الطلب العارض وإخلاء الطامن من شقة النزاع وتسليمها ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، وفي الدعوى الثانية برفض الدفع بعدم قبولها وفي الموضوع برفضها — إستأنف الطامن هذا الحكم بالاستئناف ٢٩٧ سنة ١٦ ق مهورية المنيا بطلب بطلانه واحتياطيا بإلغائه ورفض دعوى المطعون ضده الأول ، والقضاء له

بطلباتها في الطلب العارض وفي دهواه ، كما استأنفه المطعون ضده الأول بالاستئناف ٣٠٤ سنة ١٦ ق مأمورية المنيا ابتداء الحكم في طلب تسليمه الممتلكات الذي أخفق الحكم المستأنف الفصل فيه ، ضمت المحكمة الاستئنافية وقضت في ١٨/٤/١٩٨١ برفض الاستئناف الأول ، وفي الثاني بتعديل الحكم المستأنف إلى إخلاء الطاعن من العين المؤجرة وتسليمها مع المنقولات للمطعون ضده الأول ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة النصاب في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم المستأنف - على ما يبين من مدوناته - صدر عن هيئة يضم تشكيلها مهندسا مما يدل على اشتراك هذا المهندس في المداولة في الحكم الصادر في دعوى الإخلاء ، وفي المسائل الأولية السابقة على تقدير الأجرة في دعوى الطعن على قرار لجنة تحديد الإيجارات أو في القليل أنه بحضور المداولة مع أن حضوره يجب أن يكون قاصرا فقط على بحث مدى سلامة قرار اللجنة الصادر بتحديد الأجرة ، الأمر الذي يبطل الحكم ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه فإنه يكون بدوره باطلا .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأنه وقد ضمت محكمة أول درجة دعوى الطاعن بطلب تعديل قرار لجنة تحديد الإيجارات إلى دعوى المطعون ضده الأول بطلب الإخلاء ليصدر فيما - حكم واحد ، والمساكنات المادة ١٨ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ قد نصت على أن يلحق بتشكيل المحكمة الابتدائية التي تنظر الطعون على قرارات بلان تحديد الأجرة مهندس معاري أو مدني ، فإن ورود اسم هذا المهندس في ديباجة الحكم الابتدائي ضمن تشكيل هيئة المحكمة لا يعمدو أن يكون التزاما بنص المادة المشار إليها ولا يدل ذلك في حد ذاته على أنه قد اشترك في المداولة أو أنه حضرها في دعوى الإخلاء أو في المسائل الأولية السابقة على تقدير الأجرة في دعوى الطاعن ، بل إن الثابت في صدر

مدونات الحكم الابتدائي أن المداولة تمت وفقا للقانون ، هذا إلى أن الاصل في الإجراءات أنها روصيت ، وليس في الأوراق ما يدل على خلاف ذلك .

وحيث إن حاصل النعمى بالسبب الثاني وبالوجه الثاني من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، إذ سائر محكمة أول درجة فيما انتهت إليه من أنها مختصة قيميا بنظر دعوى المطعون ضده الأول بطعن الإخلاء تأسيسا على أن الطالب العارض المبدى من الطاعن في هذه الدعوى غير مقدر القيمة فينعتقد الاختصاص بنظر الطالبيين مع المحكمة الابتدائية طبقا لنص المادة ٤٦ من قانون المرافعات ، في حين أن هذه المادة تخص المحكمة الجزئية فيما لو عرض عليها طلب أصلي تختص به قيميا ثم يطرح عليها طلب عارض يخرج عن اختصاصها القيمي إذ يجب عليها إحالة الطالبيين إلى المحكمة الابتدائية متى رأت أن الحكم في الطلب الأصلي وحده يثبت ضررا بسير العدالة ، ولا يجوز التحدى بأحكام المادة المذكورة في حالة ما إذا رفع الطالب الأصلي إلى المحكمة الابتدائية هذا إلى أن الحكم الابتدائي قد أخطأ كذلك إذ ذهب إلى أن الطالب العارض المبدى في دعوى الإخلاء بصوريه عقد الإيجار هو طالب غير مقسود القيمة تختص المحكمة الابتدائية بنظره حاشا أنه طلب مندمج في الطلب الاصل فنقدر قيمته بقيمة هذا الطلب عملا بنص المادة ٣٨ من قانون المرافعات ، ولما كانت قيمة كل من هذين الطلبين تدخل في النصارى الانتهاء لمحكمة أول درجة إن الاستئناف المرفوع من المطعون ضده الأول يكون غير جائز .

وحيث إن هذا النعمى في غير محله ، ذلك أنه أيا كان وجه الرأى فيما استندت إليه محكمة أول درجة تبريرا لاختصاصها بنظر دعوى الإخلاء المقامة من المطعون ضده الأول ، وأيا كان وجه الرأى فيما أثاره الطاعن في هذا الخصوص فإن الواقع في هذه الدعوى أنها أقيمت مطلب الحكم بإخلاء الطاعن من شقه النزاع تأسيسا على أنها مؤجزة مفروشة فلا تخضع للاستناد القانونى ، فدفع الطاعن الدعوى — في صورة طلب عارض — بأن ما أثبت في المقسد من أن الشقة مفروشة بصورى وأنه إستأجرها خالية فتخضع للإمتداد القانونى ، إذ كان ذلك ، فإن جوهر النزاع على هذا النحو يكون في حقيقة الواقع دائرا حول طبيعة العلاقة الإيجارية بين الطرفين وما إذا كانت من حين خالية فيمتد عقد إيجارها .

اُمّ عن عین مفروضة فلا یتسدد العقد ، ولما كانت المادة ۸/۳۷ من قانون اءرافات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى متعاقبة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل التقضى لمدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، وكانت المدة المشار إليها في الدعوى المطروحة غير محدودة ، فإن هذه الدعوى تكون غير قابلة لتقدير قيمتها فينتقد الاستصحاب بنظرها للحكمة الابتدائية ويبرز الطعن في الحكم الصادر فيها بالاستئناف ، وإذا انتهى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد اتفق مع صحيح القانون .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه القصور والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه فضلا عن صورية كشف المنقولات الملحق بمقدم الإيجار فإن قيمة هؤلاء المنقولات تافهة ويدخل أغلبها في تهيئة المكان المؤجر للانتفاع به خاليا بما لا يمكن معه تغليب منفعتها على منفعة العين المؤجرة وبما يكشف عن أن ما ورد بالمقدم يقتضيه سبب التحايل على قانون إيجار الأنماكن للتخلص من الأحكام الآمرة المتعلقة بتحديد الأجرة القانونية والامتداد القانوني ولكن الحكم المطعون فيه انتفت من هذا الداع مع أنه جوهري وتبنى أسباب الحكم الابتدائي الذي استخلص من أقوال شاهدي المطعون ضده الأول ومن واقع الكشف الملحق بالعقد أن هذا الكشف جدى تتناسب قيمة المنقولات المبيّنة به مع الفرو بين الأجرة القانونية لشقة النزاع خالية وبين الأجرة المتفق عليها ، بفاء الحكم مخطئا في هذا المعيار إذ لا يصح الاعتداد به في معرض عدم تمتع الاجارة بالامتداد القانوني ، هذا إلى خطئه في تطبيق هذا المعيار على الأدوات التي تدخل في إحداه المكان للاستعمال خاليا ، كما أنه في تاريخ تحرير العقد لم تكن الأجرة القانونية للعين خالية قد تحدت ، هذا ولا يكفي أن يكون الكشف بما ورد به من منقولات جديا وإنما يتعين لكي لا تمتنع الاجارة بالامتداد القانوني أن تكون المنقولات التي زودت بها العين المؤجرة لها قيمة ذاتية تبرز تغليب منفعتها على منفعة المكان المؤجر .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن البين من بدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار شقة النزاع موزعة مفروضة

على قوله " ... أنه يتعين من مطالعة قائمة المنقولات المرفقة بمقد الإيجار والموقع عليها من المستأجر بالاستلام ومن أقوال شاهدي المطعون ضده الأول التي تضمن إليها المحكمة أن شقة النزاع تحوى منقولات ومفروشات وأدوات ترى المحكمة أنها كافية ومفيدة في الانتفاع بها وأن منفعتها تغلب على منفعة المكان خاليا ... مما تقتضى معه شبهة التعايل على القانون ... " ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير جدية الفرش أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها ، فإن ما استخلصته المحكمة في هذا الشأن وفي حدود سلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل هو استخلاص سائق يكفى لحمل قضائها ويؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ولا يعيب الحكم ما استطرده إليه تزيده من أن قيمة المنقولات تناسب مع تفرق بين الأجرة القانونية للعين خالية وبين الأجرة المتفق عليها في العقد .

وحيث إن حاصل ما ينهيه الطاعن بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض دعواه التي أقامها طعناً على قرار لجنة تحديد الإيجارات مع أنه قضى برفض الدفع بعدم قبولها تأسيساً على قيام صفة ومصادرة في رفعها مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعيد النظر في تقدير أجرة جميع وحدات العقار عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ وهو نص يتعلق بالنظام العام ، وبالرغم من مسكه بذلك أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه بقاء قاصر التسييب عملاً بحق الدفاع .

وحيث إن هذا الذي غير صحيح ، ذلك أن الحكم الابتدائي أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول دعوى الطاعن على قوله " أن هذه الدعوى يقصد بها الاحتياط للدفع ضرر سوف يلحقه حينما فيما لو قضى في النزاع باعتبار الشقة خالية يمثل في فوات ميعاد الطعن في قرار تقدير الأجرة فتكون له مصالحة في رفعها ... " ، وهذا الذي قضى به الحكم لا يحول دون القضاء في موضوع الدعوى برفضها متى ثبت للمحكمة أن الشقة مؤجرة مفروشة ، ولما كان النص في الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ على أنه " يترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات التي شملها قرار لجنة تحديد الأجرة

ويعتبر الحكم الصادر في الطعن ملزماً لكل من المسالك والاستأجرين، يدل على أن مناط إعادة النظر في تقدير أجرة باقى الوحدات ولو لم تكن محلاً للطعن من ذوى الشأن أن يحكم في موضوع الطعن بالقبول ، أما وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى الطاعن فلا محل للتحدى بالنص سالف البيان ، هذا ومن المقرر أنه إذا انتهت الحكم عن الرد على دفاع غير مؤثر في النتيجة التي انتهت إليها فإنه لا يكون معيباً بالقصور ولا الإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون إذ قضى في الاستئناف المرفوع من المطعون ضده الأول بقبوله وتعديل الحكم المستأنف بإضافة تسليم المنقولات المبينة بالكشف المسحق بعقد الإيجار للطعون ضده المذكور تأسيساً على أن محكمة أول درجة أغفلت الفصل في هذا الطلب في حين أن تدارك ذلك يكون بالرجوع إلى المحمة ذاتها عملاً بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات وليس بالطعن في الحكم الاستئنافي كما كان يتعين معه القضاء بعدم قبوله .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه من المقرر أن الطعن لا يقبل إلا من الطلبات التي فصل فيها الحكم صراحة أو ضمناً ، فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات ، وإما يتعين وفقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته لتستدرك ما فاتها من الفصل فيه ، وبما كان النابت أن محكمة أول درجة لم تتعرض للفصل في طلب المطعون ضده الأول تسليمه المنقولات ، وكانت عبارة "ورفضت ما دعا ذلك من الطلبات" الواردة بمنطوق حكمها لا تتصرف إلا إلى الطلبات التي كانت محل بحثها ولا تمتد إلى ما لم تتعرض للفصل فيه ، لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الأول قد أقام استئنافه للحكم له في طلب تسليمه المنقولات الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه فإنه كما يتعين الحكم بعدم قبول هذا الاستئناف ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بقبوله وبإجابة المطعون ضده إلى طلبه فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه جزئياً في هذا الخصوص .

وحيث إن الاستئناف ٣٠٤ سنة ١٦ قضائية مأمورية المنيا المقام من المطعون ضده الأول صالح للفصل فيه .

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد البنداري الشري قاضي وكلمة المحكة ، وعصوية السادة
المستشارين : دكتور سعيد عبد المجاهد ، ابراهيم فراج ، ولیم بدوی وزكي المصري .

(١٣١)

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٥١ القضائية :

عمل . بدلات " بدل طبيعة عمل " .

استحقاق الامال بالقطاع العام بدل طبيعة العمل . شرطه . اعتماد الوزير المختص للقوائم
التي يحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية بناء على قرار مجلس الوزراء ، وإقرار وزير الخزانة
لهذه القوائم . الفضا . بأحقية العامل لا يعمل بمجرد اعتماد الوزير المختص للقوائم دون النظر إلى
إلى موافقة وزير الخزانة . خطأ في تطبيق القانون .

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء في ١٢/٢١/١٩٧١
بالموافقة على منح بدل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع العام أن قرار مجلس الوزراء
قد اشترط لاستحقاق البديل الذي تقرر فضلاً عن اعتماد الوزير المختص للقوائم التي
يحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية — إقرار وزير الخزانة لهذه القوائم
تجديداً للتكلفة ولتدبير الصرف السالئ كإجراء مكمل لموافقة الوزير المختص على
تقرير البديل واعتماد القوائم ومن ثم فإن موافقة وزير الخزانة تعتبر إجراء جوهرياً
لا يمكن بدونه أن يكون لمن تقرر لهم البديل الحق في تقاضيه أو صرفه . لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه مع عن بحث دفاع
الطاعنة الجوهري القائم على أن موافقة وزير الخزانة على الصرف لم تتم وأقام
تقاضاه بأحقية المطعون ضدهم في بدل طبيعة العمل على ما قرره من أن المؤسسة
العامة المنفصل البرى لركاب الأقاليم التي تتبعها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم

بالوظائف التي تستحق بدل طبيعة عمل ومنها وظائف المطعون ضدهم واعتمدها وزير النقل الذي تتبعه المؤسسة وأمر بإخطار وزارة الخزانة بقرار اعتمادها للاحاطة وأنه قد ثبت المصدر القانوني للحق المطالب به فلا ينال منه الاحتجاج بعدم موافقة وزير الخزانة على صرف هذا البديل لأن مناط استحقاقه هو قرار وزير العدل باعتماد قوائم الوظائف التي أمدها المؤسسة العامة لمختصة وهو السبب المنشئ للحق في البديل والأثر القانوني لقرار مجلس الإدارة ولا يجوز لوزير الخزانة الاعتراض والقول بغير ذلك يعني ليس تسلط وزير على وزير آخر فحسب بل يجعله سلطة أعلى من مجلس الوزراء الذي هو المصدر القانوني للحق في البديل وصاحب الحق في توجيه تفسير دور وزير الخزانة بعد تأشيرة وزير النقل وهو عضو مجلس الوزراء الذي وضع شروط منح البديل بإخطار وزير الخزانة لقراره للاحاطة ورتب على ذلك أن موافقة وزير الخزانة على قرار وزير النقل ليس من جوهر نظام إقرار منح بدل طبيعة العمل كما أنه ليس شرطاً لنشوئه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يتكون فقد خالف القانون بما حجه عن بحث دفاع الشركة الطاعنة الجوهري بعدم صدور موافقة وزير الخزانة على قرار منح البديل ويتعين لذلك نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراقه الطعن وفي حدود ما يتطلبه الفصل فيه — تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٧ مدني كلى كفر الشيخ على الشركة الطاعنة بطالب أحقيتهم في صرف بدل طبيعة عمل وإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي لكل منهم القروض المستحقة وهي ١٥٠ ج لكل بالنسبة لفريق منهم ، ٤٠ ج لكل بالنسبة

لفريق آخر ، ١٢٠ ج لكل بالنسبة لفريق ثالث ، وقالوا يسا : لذلك أن المؤسسة المصرية العام لنقل الزكاب : بالأقاليم أصدرت قرارها التنظيمي رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ متضمنا منح بدل طمعة عمل لشاغلي الوظائف الواردة به ومنها وظائف مباحن ومفتش التي يشغلونها وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٢ بواقع ١٥٪ من بداية ربط الفء ، الوظيفة ، إلا أن شركة الطمعة لم تمتنع عن صرف هذا البدل لذا فقد أقاموا المدعى استنادا إلى قرار المؤسسة والقرارات الجمهورية أرقام ١١١ ، ٧١٦ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس وزراء الصادر بمجلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ، قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥ برفع الدعوى بعدم اختصاصها قيميا بنظر المدعى بحدت خيرا لأداء المهمة الموضحة بمنطوق حكما ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بمجلسة ١٩٨٠/٣/٣١ بأحقية المطعون ضدهم في بدل طمعة عمل بواقع ١٠٪ من أول مربوط الفء المسالية التي يشغلها كل منهم ومنقوط حقهم في الفروق المسالية عن المسلة السابقة على ١٩٧٣/٣/٢٤ بالتنازل الخامس ، وإلزام الشركة بأن تؤدي لكل منهم المبلغ الذي حددته المحكمة . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا (مأمورية كفر الشيخ) برقم ١١ لسنة ١٣ ق وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٩ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنَت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت للنيابة العامة مذكرة أدت فيها الرأي ينقض الحكم . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن المطعون ضده الثاني توفي قبل إعلانه به خيفة الفلمن ، ولم تقم الشركة الطاعنة بإعلان ورثته ، وإذ قرر الحاضر عنها بمجلسة ١٩٨٢/٥/١٥ بناء على تعاليم رئيس مجلس الإدارة المبلغه إليه بالكتاب المؤرخ ١٩٨٢/٥/٦ - بالتنازل عن حصة الورثة وترك الخصومة بالنسبة لهم ، وكان التوكيل الصادر له يسمح بذلك فإنه يتعين إثبات ترك الخصومة بالنسبة لورثة المطعون ضده الثاني .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لبقا المطعون ضدهم .

وحيث إن مما تنهه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتقول في بيان ذلك أن المادة ٢٠ فقرة أولى من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تجيز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين بدلات خاصة بتقضيها طبيعة العمل بمقد أقصى ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية وقد صدر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١ قرار ينص على أن يحدد مجلس الإدارة المختص بكل وحدة اقتصادية قوائم الوظائف التي تنطبق عليها القواعد المعتمدة من مجلس الوزراء على أن تشمل هذه القوائم على مستويات الوظائف التي يقرر منحها بدل طبيعة العمل وقفا لجدول التقييم المعتمدة للوحدة على أن تعتمد هذه القوائم من الوزير المختص لكفالة التنسيق على مستوى القطاع الواحد ، وتوافق وزارة الخزانة في موعد أقصاها ١٠/١/١٩٧٢ بقوائم الوظائف ونسب البدل المقررة لها وجملة الأعباء التي تترتب على إقرار البدلات بما يسمح بواجبتها وإقرارها تمهيدا لصرف البدلات مع مرتب يتساير سنة ١٩٧٢ وإن يرتبط البدل بأعمال الوظيفية التي يتقرر من أجلها ويعرف لشاغلها بصفة أصلية أو متدب لها ومؤدى ذلك أن قرار مجلس إدارة الشركة هو الذي ينشئ للعامل الحق في بدل طبيعة العمل بعد اعتماده من وزير النقل والتصديق عليه من وزير الخزانة وبذلك فلا الحكم المطعون عليه إذ ذهب إلى أن مجلس الوزراء له صلاحية تقرير البدل دان إقرار وزير الخزانة للقوائم ليس ضررا لمشوء الحق في البدل يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أن إقرار وزير الخزانة هو إجراء جوهري وليس مجرد إحاطة لأن البدل يجب أنه يصدر في حدود لامتدادات المالية المقررة وإلا تعذر تنفيذه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على أنه يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام بدلات خاصة بتقضيها طبيعة العمل وذلك بمقد أقصى قدره ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل وصدر قرار مجلس الوزراء في ١٢/١٢/١٩٧١ بالموافقة على منح بدل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع العام ، وتحديد المبادئ والقواعد التي تحكم منح البدلات والعناصر التي تحدد على أساسها نسب البدل ،

والمعار والضوابط الموضوعية لكل منها وذلك على النحو الموضح بالملاحق المرفقة على أن يتولى كل قطاع إعداد دراسات التفصيلية اللازمة لتطبيق القواعد السالفة على وظائف القطاع باعتبارها الأساس لتقرير بدلات طبيعة العمل ، وإن نص قرار مجلس الوزراء المشار إليه على أن يحدد مجلس الإدارة المختص بكل وحدة اقتصادية قوائم بالوظائف التي تنطبق عليها القواعد المعتمدة من مجلس الوزراء على أن تشمل هذه القوائم على مسميات الوظائف متى يتقرر منحها بدلات طبيعة عمل وفنا لجداول التقييم المعتمدة للوحدة على أن تعمد هذه القوائم من الوزير المختص لكفالة التنسيق على مستوى القطاع الواحد وتوافق وزارة الخزانة في موعد أقصاه ١٠/٢/١٩٨٢ بقوائم الوظائف ونسب البدل المقررة لها وبحمل الأعباء التي ترتب على إقرار البدلات بما يسمح بمراجعتها وإقرارها تنميذاً لصرف البدلات مع مرتب يناير سنة ١٩٧٦ . فإن مؤدى ذلك أن قرار مجلس الوزراء قد اشترط لاستحقاق البدل الذي تقرر فضلاً عن اعتماد الوزير المختص للقوائم إقرار وزير الخزانة لهذه القوائم تحديداً للتكلفة ولتدبير الصرف المالي كإجراء مكمل لموافقة الوزير المختص على تقرير البدل وإعداد قوائم ، ومن ثم فإن موافقة وزير الخزانة تعتبر إجراء جوهرياً لا يمكن بدونه أن يكون لمن تقرر لهم البدل الحق في تقاضيه أو صرفه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه عن بحث دفاع الطاعنة الجوهري القائم على أن موافقة وزير الخزانة على الصرف لم تتم وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضدهم في بدلات طبيعة العمل على ماقرره من أن المؤسسة العامة للنقل البري لركاب الأقاليم التي تتبعها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم بالوظائف التي تستحق بدلات طبيعة عمل ومنها وظائف المطعون ضدهم واعتمدها وزير النقل الذي تتبعه المؤسسة وأمر بإخطار وزارة الخزانة بقرار اعتمادها للاحاطة وأنه وقد انتهت المصدر القانوني للحق المطالب به فلا ينشأ منه الاحتجاج بعدم موافقة وزير الخزانة على صرف هذا البدل لأن مناط استحقاقه هو قرار وزير النقل باعتماد قوائم الوظائف التي أعدتها المؤسسة العامة المختصة وهو السبب المنشئ للحق في البدل والأثر القانوني لقرار مجلس الوزراء ، ولا يجوز لوزير الخزانة الإعراس والقول بغير ذلك يعني ليس تسلط وزير على وزير آخر بحسب ، بل يجعله سلطة أعلى من مجلس الوزراء الذي هو المصدر القانوني للحق في البدل وصاحب الحق

في توجيه وتغليب دور وزير الخزانة بعد تأشيرة وزير النقل وهو عضو مجلس الوزراء الذي وضع شروط منح البدل وإخطار وزير الخزانة بذلك للاحاطة ورأى الحكم في ذلك أن موافقة وزير الخزانة على قرار النقل ليس من جوهر نظام إقرار منح بدل طبيعة العمل كما أنها ليس شرطا لنشؤنه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما حجه من بحث دفاع الشركة الطاعنة الجوهرى بعدم صدور موافقة وزير الخزانة على قرار منح البدل غير متعين لذلك نقضه مع الإحالة دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٨٢

بإضافة السيد المستشار / دكتور سمير هده المجاهد نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين : سليم بدوي ، ذكي المصري ، هادي لطفى السيد وحل عبد الفتاح خليل .

(١٣٢)

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥١ القضائية :

(١) عمل "علاقة عمل : العاملون بالقطاع العام" .

للعاملون بالقطاع العام - علاقتهم بالشركات التي يعملون بها علاقة تعاقدية وليست تنظيمية .
القرارات التي تقررها تلك الشركات ليست من قبيل القرارات الإدارية ، إختصاص أعضاء الداءى
بتنظيم المناقصات المتعلقة بها . هددت قراد قائل بالاميل أو تحديده من الوزير المختص لا يؤثرى تلك
للعلاقة التعاقدية .

(٢) عمل "العاملون بالقطاع : نفل ونديب العامل" .

نفل العامل بالقطاع العام أو تحديده من وحدة التعاقدية إلى أخرى . جوازها فى نفس المستوى
للوظائف . شرطه . مصلحة العمل وانقضاء التمتع .

(٣) عمل . نديب العامل . تمريض .

نديب العامل بقرار خاص من جانب للشركة . ثبتت التمريض للعامل . مما أصابه من أضرار
نتيجة ذلك القرار . أنه وجوب التقضاء بالتمريض . الجائر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله
الضرر . اشتباه على ما فوته العمل للضرر أو لصرف الإدارى الخاطيء من كسب العامل .
للقضاء بتمريض إجمال يشمل على : أصغر لا تدخل فى التمريض الماضى بالتمريض عنه . أنه .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة العاملين
بشركات القطاع العام هى علاقة تعاقدية وليست علاقة تنظيمية وأنها بذلك
تخضع لأحكام قوانين العمل كما تخضع لأحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة
ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي يحكم واقعة

هذه الدعوى باعتباره جزءاً متكاملاً لعقد العمل ، ومقتضى ذلك أن القرارات التي تصدرها هذه الشركات في شأن العاملين بها لا تعتبر من قبل القرارات الإدارية ، ومن ثم فإن جهة القضاء العادي هي التي تختص بنظر المنازعات المتعلقة بها . ولا يقرر من ذلك أن المسادتين ٣٦ و ٣٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ٧١ المشار إليه تميزان نقل العامل إلى وظيفة من ذات مستوى وظيفته أو نديه للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعلوها مباشرة سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية . وتشرط أن يتم النقل أو النذب في بعض الحالات بقرار من الوزير المختص لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيمياً للعلاقة التعاقدية القائمة بين العامل والشركة لا يغير من طبيعة هذه العلاقة فضلاً عن أن أداة النقل أو النذب لا تسبغ على العامل صفة الموظف العام ما دامت عناصرها غير متوافرة . لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضده الأولى تقوم على المنازعة في قرار وزير الإسكان رقم ٤٩٢ لسنة ٧٧ بنديه إلى شركة أخرى إذا كان هذا النذب قد صدر في نطاق العلاقة التعاقدية القائمة بينه وبين الشركة الطاعنة ، ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة أن أداة النذب كانت قراراً من الوزير المختص ، فإن المنازعة المتعلقة بهذا القرار تظل بمنأى عن اختصاص القضاء الإداري . ويختص بنظرها القضاء العادي . وإذا التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في القانون فإن النتيجه عليه بخالفه القانون بالخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أحاس .

٢ - وإن كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على واقعة الدعوى ، يميز نذب العامل من وحدة اقتصادية إلى أخرى في نفس مستوى وظيفته الأولى ذلك مشروط بأن يتم النذب طبقاً للإجراءات التي نص عليها القانون ، وأن يكون لمصلحة العمل بربطه من التمسك وسوء القصد ، وإلا شكل خطأ يوجب تعويض العامل عما يصيبه من ضرر بسببه . ولو كان هذا الضرر أدبياً .

٣ - لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدني تنص على أنه "يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملابسة"، وكان النص في المادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب يدل على أن القانون يوجب التعويض الجائر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضار ولا مانع في القانون من أن يحسب في عناصر التعويض ما كان يطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إدارى خاطيء وضار كذلك وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى بطلان قرار النذب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقضى به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطعون ضده الأول من رئيس مجلس إدارة الشركة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بها أو أن ذلك يعد خطأ - من جانب الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى بسبب للطعون ضده الأول ضرراً مادياً تمثل في حرمانه من المزايا المالية التى فوتها عليه قرار النذب وهى الحوافز والمكافآت التى فصلها تقرير الخبير المقسّم فى الدعوى فضلاً عن الأضرار الأدبية التى أصابته .. وخلصت المحكمة من ذلك إلى أنها ترى مراعاة لما لظروف الدعوى وملابساتها أن مبلغ ألف جنيه كافٍ لجبر كافة الأضرار . ومفهوم ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون ضده الأول بتعويض إجمالى دون أن يحدد مقدار التعويض عن الضرر الأدبى ولا مقدار التعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادى وهى على ما أثبتته خبير الدعوى فى تقريره حوافز الإنتاج ومكافآت مجلس الإدارة والمنطقة . والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المالية وعلى ما يبين من تقرير الخبير إذا كان فوات الحصول على بعضها يعتبر عنصراً من عناصر التعويض المادى فإن عدم حصول الطاعن على بعضها الآخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به .. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويض إجمالى للطعون ضده الأول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المادى ما فوته عليه قرار النذب من فرصة الحصول على حوافز الإنتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وتلك المكافآت

لم يكن مرتبطا بقرار النذب ولا بثوابه في شأنه عناصر المسؤولية التي توجب الحكم بالتعويض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أدخلها ضمن عناصر الضرر الذي يتعين التعويض عنه يركز قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .
وإذ كان لا يمكن تحديد ما يخص هذه العناصر المنصرفة من التعويض الإجمالي المفضي به فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص معدلات التعويض المحكوم به مع الإحالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام للدعوى رقم ١٣٤٧ سنة ١٩٧٧ أعمال كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني بهفته طالبا الحكم ببطلان القرار الوزاري رقم ٤٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الأخير بنديه إلى شركة القنال العامة قنالات وإلغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية ، وإلغاء القرارات أرقام ٧٦ ، ٨٠ ، ٩٩ لسنة ٧٧ الصادرة من الشركة الطاعنة بنقله من وظيفته الأصلية إلى وظائف أخرى بذات الشركة مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية ، وإلزامهما متضامين بأن يدفع له تعويضا قدره ألفى جنية ، وقال بيانا لذلك أنه كان يشغل بالشركة الطاعنة وظيفة رئيس قسم أفراد بالهيئة المالية لرابعة المستوى الأول وانتخب عضوا بمجلس الإدارة عن العمال وأن الشركة اتخذت ضده هذه الاجراءات التعسفية على أثر اشتراكه مع زيد آخر في الإبلاغ عن عالفات جسيمه وقعت من المسئولين بالشركة وإذ فوتت عليه هذه الاجراءات التعسفية ما كان يحصل عليه من المزايا فقد أقام دعواه بالطلبات السالفة . وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧ قضت محكمة أول درجة برفض

الدفع بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى واختصاصها ، وتثبت خيراً لأداء المهمة المبنية بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قصت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٨ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٧٦ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨١/٥/٤ قضت محكمة الاستئناف بتعسديل الحكم الاستأنف إلى بطلان القرار الوزاري رقم ٤٩٢ لسنة ٧٧ الصادر بتدبير المطعون ضده الأول للعمل بشركة القتال العامة للقوات والمائة ، وما ترتب عليه من آثار ، ولزمت الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني بصفته بأن يؤدي للمطعون ضده لأول مبلغ ألف جنيه ، وتأييد الحكم الاستأنف فيما عدا ذلك . طعن الطاعن الشركة لطاعته في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتلغى الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأته أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً ،

ونحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب تنهى الطاعنة ، بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تعيينه وتوقيله ، وفي بيان ذلك تقول إن دعوى المطعون ضده الأول اتجهت صراحة إلى مخاصمة قرار وزير الإسكان رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ بتدبيره إلى شركة القتال العامة للقوات ولما كان هذا القرار قد صدر عن وزير الإسكان بوصفه عضواً في السلطة التنفيذية وقصد به أحداث مركز قانوني معين فإنه يكون قراراً إدارياً نهائياً مما أفرزت له أركان القرار الإداري ومقرراته ومن ثم يتعقد الاختصاص بطالب التعويض عنه لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها عملاً بنصر المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وذلك وقتت الشركة الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفع وأعطى لنفسه ولاية نظرهما وقضى ببطلان القرار الإداري الصادر من وزير الإسكان وبتعويض المطعون ضده الأول بمبلغ ألف جنيه من الأضرار التي لحقت به نتيجة لهذا القرار فإنه يسكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأييده .

وحيث إن هذا النفي غير شديد ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام هي علاقة تعاقدية وليست علاقة تنظيمية وأنها بذلك تخضع لأحكام قوانين العمل كما تخضع لأحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي يحكم واقعة هذه الدعوى باعتباره جزأ متما لعمد العمل ، ومقتضى ذلك أن لقرارات التي تصدرها هذه الشركات في شأن العاملين بها لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية ومن ثم فإن جهة القضاء العادي هي التي تختص بنظر المنازعات المتعلقة بها ، ولا يغير من ذلك أن المادةين ٢٦ ، ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تميزان ثقل العامل إلى وظيفة من ذات ومستوى وظيفته أو تدبه للقيام مؤقتا بعمل وظيفة في نفس وظيفته أو في وظيفة تملوها مباشرة سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ، وتشرطان أن يتم النقل أو التذب في بعض الحالات من الوزير المختص لأن ذلك لا يبدو في حقيقته أن يكون تنظيما للعلاقة التعاقدية القائمة بين العامل والشركة لا يغير من طبيعة هذه العلاقة ، فضلا من أن أداء النقل أو التذب لا تسبغ على العامل صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة . لما كان ذلك وكانت دعوى المأمون ضده الأول تقوم على المنازعة في قرار وزير الاسكان رقم ٤٩٢ لسنة ٧٧ بتدبه إلى شركة أخرى ، وكان هذا التذب قد صدر في نطاق العلاقة التعاقدية القائمة بينه وبين الشركة الطاعنة ، ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة أن أداء التذب كانت قرارا من الوزير المختص ، فإن المنازعة المتعلقة بهذا القرار تظل بمثابة من اختصاص القضاء الإداري ، وتختص بنظرها القضاء العادي . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في القانون فإن النفي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنفي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، من وجهين ، وتقول في بيان الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه قضى للمأمون ضده الأول بتعويض عن الضرر

الأديبي تأسياس على أن نذهب إلى شركة أخرى قد سببه ضررا أدبيا ، في حين أن الضرر الأدبي لا يتحقق إلا حيث يتم النقل إلى وظيفة أقل من وظيفته المعين عليها العامل، والثالث أنه نقل لوظيفة مماثلة لوظيفته في إحدى وحدات القطاع العام وهو أمر يجيزه القانون وإذا كان لا يحق له التمسك بالعمل في وحده معينة فإن الضرر الأدبي يكون متفقا ويكون التعويض عنه منطويا على مخالفة القانون ومن شأنه أن يؤدي إلى إرأاء المطعون ضده الاول على حساب الطاعة بغير سبب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه وإن كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة هذه الدعوى ، يميز نذب العامل من وحده اقتصادية إلى أخرى في نفس مستوى وظيفته إلا أن ذلك مشروط بأن يتم النذب طبقا للإجراءات التي نص عليها القانون ، وأن يكون لمصلحة العمل بريثا من التعسف وسوء القصد ، وإلا شكل خطأ يوجب تعويض العامل عما يصيبه من ضرر بسببه ، ولو كان هذا الضرر أدبيا . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن قرار نذب المطعون ضده الاول كان يتعين صدوره من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعة بعد عرض الامر على لجنة شئون العاملين ، وإن إغفال عرضه عليها ، وصدور قرار من وزير الإسكان بهذا النذب ، أهدر حق الماعون ضده الاول في مراقبه تلك اللجنة لأمر النذب ومعرفة أسباب ومدى مشروعية الغاية التي هدف إليها وإبداء اقتراحاتها بشأنه تطبيقا لما نصت عليه المادتان ١٢، ١١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وهو خطأ من جانب الشركة ووزير الإسكان سبب للطعون ضده الاول ضررا أدبيا تمثل في الآلام النفسية التي أصابته ، وهو عضو منتخب بمجلس إدارة الشركة الطاعة ، نتيجة إبعاده بطريقه مخالفة للقانون عن ممارسة عمله وسط زملائه . من أختاروه لتمثيلهم بمجلس إدارة الشركة ، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه سديدا في القانون لان النذب الذي يتم على خلاف القواعد المقررة في القانون ، يؤدي إلى حرمان المطعون ضده — وهو عضو منتخب بمجلس إدارة الشركة الطاعة من ممارسة عمله وسط زملائه الذين أختاروه لتمثيلهم بمجلس الإدارة . يسوغ ما انتهى إليه الحكم من أنه قد سبب للطعون ضده الاول آلاما نفسية وصفها بأنها أضرارا أدبية يتعين تعويضه عنها طبقا للقانون ، ومن ثم فإن ما تنصاه

الطاعنة من انتفاء الضرر الأدبي الذي قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض عنه يكون على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تقول في بيان الوجه الثاني من السبب النائب للطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضده الأول بتعويض إجمالى عن الضرر الأدبي ، وعن الضرر المادى الذى يتمثل فى المزايا التى فوتها عليه قرار النذب والتى فصلها تقرير الحخير يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله نظرا لتخلف الشروط التى أوجب القانون توافرها فى الضرر المادى طبقا لـلادة ١٦٣ من القانون المدنى إذ الثابت أن الحكم المطعون فيه اعتمد فى تقدير الضرر المادى الذى شمله التعويض المقضى به على المزايا التى كان يحصل عليها المطعون ضده الأول وفوتها عليه قرار النذب وهى كما جاءت فى تقرير الحخير حوافز الانتاج ، ومكافآت مجالس الإدارة ، والمنطقة ، والميزانية ، وشئون العاملين على التوالى فى حين أن المطعون ضده الأول لم يكن له حق فيها ذلك أن مناط استحقاق حوافز الانتاج هو العمل الفعلى وبمعدل يزيد من المعدلات القياسية ، والمطعون ضده لم يكن يعمل لدى الشركة الطاعنة ، وكان يمكنه الحصول على هذه الحوافز من الشركة المنتدب إليها إذا كان اتاجه يزيد عن المعدلات القياسية . أما مكافأة مجالس الإدارة فهى مقابل نفقات فعلية يتكبدها العضو فيحق له استردادها والمطعون ضده الأول لم يتكبد نفقات يحق له استردادها ، ومكافأة المنطقة فتناط استحقاقها هو الإقامة فى المنطقة التى تقرر لها هذه المكافأة ، وهى لا تحوّل للعامل حقا فى العمل بمنطقة معينة لأن من حق رب العمل نقل العاملين من مكان لآخر فضلا عن أن هذه المكافأة ليست قاصره على الشركة الطاعنة وإنما يمتد نطاقها إلى كافة شركات القطاع العام . أما بالنسبة لمكافأة الميزانية ومكافأة شئون العاملين فالثابت أن المطعون ضده الأول لم يكن عند صدور قرار نذبه الذى ألغاه الحكم المطعون فيه يعمل بإدارة شئون العاملين التى تستحق فيها هاتين المكافأتين وإنما كان قد صدر قرار ينقله إلى وظيفة أخصائى مشتريات وقد رفض الحكم المطعون فيه إلغا هذا القرار مقرا بصحته وترتبا على ما تقدم فإن مقدار التعويض المحكوم به لا يكون له أساس من القانون ويؤدى إلى إرأه المطعون ضده الأول بلا سبب .

وحيث إن هذا الذي في محله ذلك أنه لما كانت المادة ١٧ من القانون المدني تنص على أنه — " يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢٢، ٢٢١ مراعيًا في ذلك الظروف الملائمة. " وكان النص في المادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب يدل على أن القانون يوجب التعويض الجابر لكل ضرر متصل السبب بأصله الضار . ولا مانع في القانون من أن يحسب في عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إداري خاطيء ومار كذلك ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اتهم إلى بطلان قرار النذب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقضى به المادة ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطعون ضده الأول من رئيس مجلس إدارة الشركة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بها ، وأن ذلك يعتبر خفًا من جاتب الشركة الطائفة والمطعون ضده الثاني سبب للمطعون ضده الأول ضرراً مادياً تمثل في حرمانه من المزايا المالية التي فتهاطليه قرار النذب وحى الحوافز والمكافآت التي فصاها تقرير الخبير المتقدم في الدعوى فضلاً عن الأضرار الأدبية التي أصابته على نحو ما سبق به القول في الوجه الأول من النعي ، ولصحت المحكمة من ذلك إلى أنها ترى مراعاة منه لظروف الدعوى وملاساتها أن تمنح ألف جنيه كاف لجبر كافة الأضرار ، ومفهوم ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده الأول بتعويض إجمالي دون أن يحدد مقدار التعويض عن الضرر الأدبي ، ولا مقدار التعويض بالنسبة لكل مناصر من عناصر الضرر المادى وهى على ما أثبتته خبير الدعوى في تقريره حوافز الانتاج ومكافآت مجلس الإدارة ، والمنطقة ، والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المالية — على ما يبين من تقرير الخبير — إذا كان فوات الحصول على بعضها يعتبر مناصراً من عناصر التعويض المادى ، فإن عدم حصول الطاعن على بعضها الآخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به بمكافآت مجلس الإدارة تعتبر مناصراً من عناصر التعويض المادى لأن مدة النذب بعد أن زادت عن سنة بموجب القرار اللاحق رقم ٦٤٧ لسنة ٧٧ — على نحو ما جاء بتقرير الخبير — تحول دون ممارسة المطعون ضده الأول عمله كمضو

بمجلس الإدارة وبالتالي من الحصول على المكافأة المقررة لعضوية مجلس الإدارة ، وكذلك الأمر بالنسبة لمكافأة الميزانية ، ذلك أن زعم الشركة المدعنة بأنها قاصرة عن العاملين بقسم شؤون العاملين غير مبول لأنه دفاع جديد لم يثبت إبداءه أمام محكمة الموضوع ، إذ البين من تقرير الخبير أن ممثل الشركة الطاعنة قرر بأن هذه المكافأة تصرف لجميع العاملين بها في حدود مرتب شهر لكل عامل ولا تحجب إلا عن الحاصلين عن تقرير ضئيف ، وإذا لم تقسم الطاعنة ما يقيد بحصول المطعون ضده الأول على تقرير ضئيف فقد رأى الحكم المطعون فيه مما استنادا إلى تقرير الخبير استحقاقه لهذه المكافأة ، ومن ثم يكون قرار التذب قد فوت عليه فرصة الحصول عليها بما يعتبر عنصرا من عناصر التوزيع المسمى ، أما مكافأة شؤون العاملين ، فلا يجوز أن تدخل ضمن عناصر التوزيع المحكوم به ، لأن استحقاقها قاصر على العاملين بقسم شؤون العاملين ، ولم يكن المطعون ضده الأول من بينهم وقت صدور قرار التذب الذي قضى بالحكم المطعون فيه بطلانه ، إذ أنه كان قبل صدور قرار التذب قد نقل من هذا القسم إلى وظيفة أخصائي مشتريات بموجب القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة الذي رفض الحكم المطعون فيه طالب إلغائه ونفى عنه التمسك وسوء القصد فظل قائما وصحيحا مرتبا لآثاره ، ومن ثم يكون الضرر الناشئ من حرمان المطعون ضده الأول من مكافأة شؤون العاملين غير مرتبط بالخطأ المنسوب صدره من الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني . وكذلك الأمر بالنسبة لحوافز الإنتاج فلا يجوز أن تدخل ضمن عناصر التوزيع المحكوم به ما فات المطعون ضده الأول من فرصة الحصول على ما قامت الشركة الطاعنة بصرفه منها خلال فترة نذبه لأنها طبقا للمادة ٢٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - ولذي يحكم واقع هذه الدعوى - تعتبر نظاما قانونيا مقرا لكافة العاملين بشركات القطاع العام بشروط محددة ، وليست ميزة خاصة ينفرد بها العاملون بالشركة الطاعنة ، فإذا كان المطعون ضده الأول لم يحصل على حوافز الإنتاج من الشركة الطاعنة خلال فترة نذبه لأنه لم يعمل بها فعلا فقد كان من حقه الحصول عليها من الشركة التي نذب للعمل

بها إذا توافرت في حقه شروط استحقاقها التي نص عليها القانون . وبذلك لا تكون قد فأت عليه فرصة الحصول على هذه الحوافز ، كما لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ما فأت المطعون ضده الأول من الحصول على مكافأة المدة ذك أنه — على ما جاء بتقرير الخبير — لم يحصل على مكانة منطقة أثناء عمله بالشركة الطاعنة إلا لمدة شهر واحد بعد إلحاقه بالعمل بمنطقة كفر الشيخ بمقتضى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ الذى كان يطالب فى هذه الدعوى بالخائه واعتباره كأن لم يكن ، وإذا كان الخبير قد انتهى إلى أن المطعون ضده الأول كان يعمل بالنواحى الإشرافية على عمليات الشركة المنتدب لها بإنشائها وأنه لو زاول هذا العمل وفى تلك الظروف بالشركة الطاعنة لحصل على عشرين جنينها شهريا كمكافأة منطقة خلال الفترة من ١/١٠/١٩٧٧ حتى ٩/٥/١٩٧٨ فهو قول لا يسوغ الاعتداد به فى مجال تقدير التعويض لأنه لا يمثل ضررا متصل السبب بأصله الضار . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويض إجمالى للمطعون ضده الأول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المادى ما فوته عليه قرار التذب من فرصه الحصول على حوافز الانتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وتلك المكافآت لم يكن مرتبطا — على ما سبق القول — بقرار التذب ولا توافر فى شأنه عناصر المسئولية التى توجب الحكم بالنقض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أدخلها ضمن عناصر الضرر الذى يتعين التعويض منه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، وإذ كان لا يمكن تحديد ما خص هذه العناصر الثلاثة من التعويض الإجمالى المقضى به فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا فى خصوص مقدار التعويض المحكوم به مع الاحالة .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوة السادة
المستشارين : صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسني ، وعبد طهرم
وعبد عبد المنعم حافظ .

(١٣٣)

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) إعلان " بطلان الإعلان " . نقض .

التدعيم المطعون ضده مذكرة بدفاعة في المواد القانونية . تمسك ببطلان إعلانه دون بيان
مصلحته في ذلك أمره عدم قبول الدعوى .

(٢) تأمينات ميلية " رهن " . وكالة . بنوك " عقد فتح اعتماد " .

الدائن المرتهن ومن حوالة إعتباره ركبلا من المدين الرهن . مؤداه . أن عليه بهذا الوصف
عبء إثبات مادونه إلى الغير عن موكله ومرواغة موكله بمكافة للدولومات للضرورة مما وصل إليه
من تنفيذ الوكالة وأن يقدم حسابا مفصلا بها م ٧٠٥ مدنى . (مذكرات لفتح اعتماد بحساب
جارى مضمون برهن البضائع) .

(٣) نقض " سبب الطعن . عرف " العرف التجارى " .

تمسك الطاعن بدفعه أمام محكمة الاستئناف بأن عقود التسليف بتوريد الألفان يمكنها
العرف التجارى . عدم تقديم الدلائل على قوام هذا العرف التجارى . نفي دار عن الدلائل .

١ - متى كان الشايت أن المطعون ضده الأول قدم مذكرة بدفاعة في الميعاد
القانونى ولم يبين وجه مصلحته في التمسك بالبطلان الذى يدعيه فإنه - وعلى
ماجرى به قضاء هذه المحكمة - تكون الغاية من الإعلان قد تحققت وتلتنى
هذه المصاحبة في الدفع بالبطلان .

٢ — الأصل هو براءة الذمة وانشغالها عارض ويقع عبء الإثبات على حاتق من يدعى باخالف الثابت أصلاً مدعياً كان أو مدعى عليه . وكان الثابت من عند فتح الاعتماد المؤرخ ... بين البنك الطامن ومورث المطعون ضدهم أنه حساب جار مضمون الوفاء بتأمين بضائع يودعها طرف البنك الطامن رهناً وتأميناً للوفاء برصيد هذا الحساب وقد ورد فيه أن البنك الطامن يعتبر وكيلًا عن مورث المطعون ضدهم في بيع تلك البضائع المرتبنة بالكيفية التي يراها عققة لمصلحة طرفي العقد وأن عليه بهذا الوصف عبء إثبات ما دفعه إلى الغير من موكله إعمالاً بنص المادة ٧٠٥ من التعيين المدني التي توجب على الوكيل أن يوافي موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حساباً عنها .

٣ — إذ كان البنك الطامن قد تمسك بدفاعه أمام محكمة الاستئناف أن عقود التسليف بضمان توريد الأقطان هي عقود من نوع خاص يحكمها العرف التجاري دون أن يقدم الدليل على قيام هذا العرف التجاري الذي يحكم تلك العقود ومدى تأثيره في الفصل في النزاع فإن النتي يكون عارياً عن الدليل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمراجعة وبعد المناقشة .

حيث إن التوقيع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٨٦٢ لسنة ١٩٥٤ القاهرة
الابتدائية بطلب لإزام البنك الطامن بأن يدفع لهم مبلغ ١٨٥٨ ج و ٧٠٠ م قيمة
رصيد مورثهم ادائن لديه كما أقام الأخير دعوى قرعية بطلب لإزام المطعون
ضدهم متضامين بأن يدفعوا من تركه مورثهم مبلغ ٢١٣١ ج و ١٣١ م حتى
١٥/١٠/١٩٥٢ والفوائد بواقع ٧٪ سنوياً يضاف إلى الأصل شهرياً من تاريخ
الاستحقاق حتى السداد الذي يمثل رصيذاً مدنياً لمورثهم لديه ، وبسارخ

۱۹۵۷/۱/۳ نذبت المحكمة خيرا الأداء المأهولة المينة بمنطوقه وبعد أن قدم
الخبر تقريره طلب المطعون ضدهم إلزام البنك الطاعن بأن يدفع لهم مبلغ ۲۰۶۶ ج
و ۹۶۳ م والفوائد وان يدفع لهم مبلغ ألفي جنيه كتعويض عما سببه البنك الطاعن
من أضرار بمصالحهم وبتاريخ ۱۶/۶/۱۹۷۰ حكمت المحكمة في الدعوى الأصلية
بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ۱۵۰۰ ج وفي الدعوى الفرعية
بإلزام المطعون ضدهم متضامين بأن يدفعوا للبنك الطاعن من تركه مورثهم مبلغ
۲۰۲۳ ج و ۱۰۹ م والفوائد حتى تمام السداد . إستأنف المطعون ضدهم هذا
الحكم بالاستئناف رقم ۳۷۲ لسنة ۸۷ في القاهرة كما استأنفه البنك الطاعن
بالاستئناف رقم ۴۰۸ لسنة ۸۷ في القاهرة وبعد ضم الاستئنافين حكمت
المحكمة بتاريخ ۳۱/۵/۱۹۷۲ في الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف وفي
الدعوى الأصلية بإلزام البنك الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضدهم مبلغ ۱۸۵۸ ج
و ۷ م والفوائد القانونية ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات وفي دعوى البنك
الطاعن الفرعية رفضها وفي الاستئناف الثاني برفضه . طعن البنك الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض دفع المطعون ضده الأول بإعلان الطعن لبطان إعلان
صحيفته وقدمت النيابة مذكرة برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، عرض
الامم حل هذه المحكمة في غرفة مشورة ، قرأته جديرا بالنظر ، وبالحلقة المحددة
لأتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع غير سديد ، ذلك بأنه لما كان ثابت أن المطعون ضده
الأول قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني ولم يبين وجه مصاحته في التمسك
بالإعلان الذي يدعيه فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون الغاية
من الإعلان قد تحققت وتلتفي هذه المصلحة في الدفع بالإعلان .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن البنك الطاعن ينعي بالسبب الأول والشق الثاني من الوجه الثاني
للسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مسخه وقائع الدعوى ومخالفة قواعد الإثبات
وفي سبب ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدعوى الفرعية للبنك الطاعن على
أساس عجز الأخير عن إثبات مديونية مورث المطعون ضدهم للبنك الطاعن

في المبلغ المطالب به في حين أن مورث المطعون ضدهم قد أقر كتابيا في ١٨/١١/١٩٥٠ بمديونية البنك للطاعن في مبلغ ٧٦٦٧ ج و ٩٤٠ م وطبنا لقواء الإثبات فلما على المطعون ضدهم إثبات تخالف مورثهم من الدين بإثبات مبيع لصالحه من أقطان وما تم توريده من قيمتها لحسابه مدادا لدينه إذ أن مورث المطعون ضدهم هو الذي قام بتسليم الأقطان إلى شركة حلاحي الأقطان وباعها بنفسه وقد أغفل الحكم ما أثبتته خبير المدعى من أن مشتري الأقطان قد أحاسب البنك للطاعن على التمرق التي أظهرها الفرز النهائي والتي بلغت ٤١٠٩ ج و ٤٦٤ م .

وحيث إن هذا الذمى غير سديد ، ذلك أن الأصل هو براءة الذمة وانسئالها عارض ويقع عبء الإثبات على عاتق من يدعى بالخالف الثابت أصلا مدعى كان أو مدعى عليه . وكان الثابت من عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٨/١١/١٩٥٠ بين البنك الطاعن ومورث المأمون ضدهم أنه حساب جار مضحون الوفاء بتأمين بضائع يودعها طرف البنك الطاعن رهنا وتأمينا للوفاء برصيد هذا الحساب وقد ورد فيه أن البنك الطاعن يعتبر وكلاء عن مورث المطعون ضدهم في بيع تلك البضائع المرتبطة بالكيفية التي يراها محقة لصاحبة طرف العقد وأن عايسه بهذا الوصف عبء إثبات مادونه إلى الغير عن موكله إعمالا لنص المادة ٧٠٥ من التقنين المدني التي توجب على الوكيل أن يوافق موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يذم له حسابا عنها وإذ كان ادعاء البنك الطاعن في المدعى الفرعية المقامة منه ضد المطعون ضدهم مشغولية ذمة مورثهم بالمبلغ المطالب به أساسه قيامه بسداد هذا المبلغ إلى المشتريين لأقطانه باعتباره فروقا ناتجة عن انخفاض رتبة الأقطان عن رتبته في التمرق الابتدائي . وكان الحكم المأمون فيه قد قضى برفض المدعى الفرعية للبنك الطاعن إذ لم يقدم المستندات الدالة على مديونية مورث المطعون ضدهم له في هذا المبلغ الذي يدعيه ، وإذ التزم الحكم هذا النظار وجعل عبء الإثبات على عا ق البنك الطاعن فإنه يكون صحيحا ويكون الذمى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن البنك الطاعن ينشئ بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام

محكمة الاستئناف بأن عقود التسليف بضمان توريد الأقطان هي عقود من نوع خاص يحكمها العرف التجاري إلا أن محكمة الاستئناف قد أخطأت في القانون إذ أقامت قضاءها على غير القواعد التي استقر عليها هذا العرف .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن البنك الطاعن تمسك بدفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن عقود التسليف بضمان توريد الأقطان هي عقود من نوع خاص يحكمها العرف التجاري دون أن يقدم الدليل على قيام هذا العرف التجاري الذي يحكم تلك العقود ومدى تأثيره في الفصل في النزاع ومن ثم يكون النعي عاريا من الدليل .

وحيث إن البنك الطاعن ينعي بالشق الثاني من الوجه الثاني للسبب الثاني من سببي النعي على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه بمسك أمام محكمة الاستئناف بأن القيود التي يجريها البنك على حساب مورث المطعون ضدهم تعتبر معتمدة وغير متنازع فيها بمضي خمسة عشر يوما إلى إرسالها إلى العميل دون اعتراض الأخير عليها وذلك عملا بالبند الثالث من عقد فتسح الاعتماد المبرم بينهما وقد تم إخطار المطعون ضدهم بالفروق المأيدة على حساب مورثهم دون اعتراضهم عليها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن البنك الطاعن لم يقدم الدليل على مسكه أمام محكمة الاستئناف بحجية الإخطار الذي يرسله إلى عميله إجمالا للبند الثالث من العقد المبرم معه ومن ثم يكون نعيه عاريا من الدليل ولا يجوز له التمسك بتلك الحجية لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد طه صغير نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المحامين :
 محمد المرسي فتح الله ، عبد المنعم أحمد بركة ، مصطفى مصطفى عبد الله ، وديع مصطفى أحمد
 هبة تيسه .

(١٣٤)

الطعن رقم ٥٩٨ ، ٦٧٢ لسنة ٤ قضائية :

(١ - ٢) بيع "التزامات المشتري" . التزام "تنفيذ الالتزام" .
 "حق الخس" .

(١) - حق المشتري في حبس الفسخ ، منعه ، وجود سبب جدي يفسد به نزع البيع
 من يده . سقوط - إذا الحق بالنزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعادته ،
 (٢) الايداع المبرر للجنة . شرطه .

(٣) عقد "فسخ العقد" .

ثبوت الفسخ في العقود المبررة للجانبين بنص لقانون ١٥٧٢ متى . عدم جواز الحرفاء
 أو أحد من أطرافه إلا باتفاق صريح .

(٤) عقد "فسخ العقد" . بيع "ثمار البيع" .

القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . انحلال العقد بأثر رجعي من شؤنه . التزام المشتري بعدم
 فسخ البيع بمرور تمام البيع .

(٥) التزام "أوصاف الالتزام" . تضامن . تعويض . مسئولية
 "المسئولية التقصيرية" .

التضامن لا يفترض . وجوب ردّه إلى نص قانوني أو اتفاق صريح أو ضمني . تضامن
 المسئولين عن الفعل الضار في التزامهم بالتعويض م ١٦٩ متى . شرطه .

١ - وإن كان يحق للمشتري حذر الثمن إذا وقع تعرض له بالفعل أو إذا تبين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن ذلك مشروط ألا يكون المشتري قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان في العقد شرط بمنعه من استعماله .

٢ - يتعين لاعتبار الايداع مبرئاً للذمة ألا يكون الحرف معاقفاً على شرط لا يحق لادع فرضه لتزوله عن حقه فيه بعد ثبوته له أو كان في العقد شرط بمنعه من استعماله .

٣ - ان ما تنص عليه المادة ١٥٧ من التقنين المدنى من تحويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجائين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه هو من النصوص المذكلة لارادة المتعاقدين ولهذا فان هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد منقضاً له وأو خلا عن اشتراطه ولا يجوز حرمان أحد المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا باتفاق صريح يحظر فيه طلب الفسخ .

٤ - الثمار تثبت لمالك الشيء اعمالاً للسادة ٨٠٤ من التقنين المدنى ، وإذا ترتب على فسخ العقد انحلاله بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه من قبل فان ثمار المبيع - إذا ما قضى بفسخ عقد البيع - تكون من حق البائع اعتباراً من تاريخ البيع ولا حق للمشتري فيها .

٥ - التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو إلى اتفاق صريح أو ضمى وإذا كانت المادة ١٦١ من التقنين المدنى تقضى بتضامن المسئولين عن العمل الضار في التزامهم بتعويض الضرر إلا أن ذلك متم وط بأن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه هو ذات الضرر الذى أسهم خطأ المسئولين في إحداثه دون أن يكون في الوسع تعيين من أحدث الضرر حقيقة من بينهم أو تحديد نسبة مساهمة كل منهم في إحداثه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى ٦٤٣ سنة ١٩٦٦ مدني الزقازيق الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١١/١١/١٩٦٥ الصادر منها اليهما وإلزامهما بتسليم الأطنان المبيعة وأداء تعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه مع الرجوع حتى التسليم وقالت بيانا لطلباتها أنها باعت لها أطناناً زراعية مساحتها خمسون فدانا بثمن قدره خمسة عشر ألف جنيه سدد منه المشترون مبلغ خمسة آلاف جنيه وقت العقد واتفق على سداد الباقي خلال شهرين وإذا تخلفا عن السداد ووضعها اليد على الأرض بالمخالفة للعقد وبطريق الفسح فقد أقامت دعواها — بتاريخ ١٩٦٧/٦/٨ حكمت المحكمة بفسخ عقد البيع وإلزام الطاعنين بتسليم الأطنان للمطعون عليها وبسندب خبير لمعاينة الأطنان ، وبيان تاريخ وضع اليد وصافي الرجوع . استأنف الطاعن الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٣ سنة ١٠ ق استئناف المنصورة "مأمورية الزقازيق" واستأنفه الثاني بالاستئناف رقم ١٢٨ سنة ١٠ ق استئناف المنصورة مأمورية الزقازيق وبعد أن قدم الخبير تقريره لمحكمة أول درجة حكمت في ١٩٧٨/٥/٢٣ بإلزام الطاعنين متضامنين بأن يؤديا للمطعون عليها مبلغ ١٨٠٠٠ ج قيمة الرجوع من سلتى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ الزراعتين وتعويض قدره ١٥٠٠ ج ، استأنف الطاعن الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٩ سنة ١١ ق استئناف المنصورة "مأمورية الزقازيق" وتدخل الطاعن الثاني منضماً لأول في طلباته ، بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٢ حكمت المحكمة في الاستئناف ١١٣ سنة ١٠ ق بعدم جوازها بالنسبة لما قضت به محكمة أول درجة بسندب الخبير وفي الاستئنافات الثلاثة يقبر لها شكلاً وبسندب مكتب الخبراء لتصفية الحساب بين الطرفين وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٠/٦/٢١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن المحكوم

عليهما في هذا الحكم بطريق التفض الأول بالطعن رقم ٥٩٨ سنة ٤٠ ق والثاني بالطعن رقم ٦٧٢ سنة ٤٠ ق وقدمت النيابة مذكرة في كل أدت فيها الرأي برفضه وإذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها تقرر ضم الطعن الثاني للأول والتزمت النيابة رأياها .

وحيث أن حاصل الذمى للسجين الثاني والعاشر من الطعن الأول والسجين الأول والثاني من الطعن الآخر أنه رتب على الأطيان المبيعة حق امتياز ضد المطعون ولها لصالح البائنة الأصلية نظير الباقي من ثمن بيعها لها وأن البنك المعزى اتخذ إجراءات التنفيذ المعقارى على الأطيان المبيعة ضمن أطيان أخرى وفاء لدين البنك قبل المسالكة السامة وقد تمسك الطاعنان بمحكما في حبس باقى الثمن إلا أن الحكم المطعون فيه رفض دفاعهما على سند من أن حق الامتياز لم يجدد وأنه صدر حكم بإيقاف إجراءات التنفيذ المعقارى مؤقتا على الأطيان في حين أن عدم تجديد حق الامتياز لا يبرط حق البائنة الاصلية في التنفيذ ببيعة دينها على الأطيان المبيعة خاصة وأن عقد البيع لم يسجل بعد وأن الحكم بإيقاف إجراءات التنفيذ مؤقتا على الأطيان المبيعة لا يحول دون المضى في التنفيذ عليهما إذا لم يف ثمن بيع الأطيان بدين البنك وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا الذمى مردود ذلك إنه وإن كان يحق للشترى حبس الثمن إذا وقع تعرض له بالفعل أو إذا تبين وجود سبب جدى يخشى معه نزاع المبيع من تحت يده إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون المشتري قد نزل من هذا الحق به - مد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من استعماله - لم - كان ذلك وكان قد بايع موضوع الدعوى قد نص في البند الخامس منه على أن الأرض المبيعة مثله بدين لبنك الأراضى المذموم في البنك المعقارى المصرى الذى كان يدين البائنة الأصلية وتحملته البائنة "المطعون منها" بمقدار حصص شرائها وهو - وف - والتزمت باستحضار كشف رسمي من البنك بحسابه حتى تاريخ التصديق وافق الطرفان على حسم ما يفضح للبنك من باقى الثمن . وأن للبائنة الاصلية قائم امتياز مسجله فى ١٩٥٥/٤/٩ ولم يجدد حتى تاريخ العقد فإذا جدد تسجيل تلك القائمة قبل تسجيل العقد

كان من حق المشتري سداد دين البائعة الأصلية من باقى الثمن المستحق وإلا كانا ملزمين بدفع ما يكون مستحقا بعد دين البنك بالكامل " كما نصر العقد على التزام المشتري بسداد باقى الثمن فى مدة لا تتجاوز التهربين من تاريخ تحرير العقد ونص بالبند السابع على التزام البائعة بتقديم المستندات والتوقيع على العقد التهاى عند طلب المشتري خلال الشهرين سالتى الذكر - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برأى الدفع بالحس على سند مما تضمنه العقد من أنه ليس للمشتري خصم قيمة دين البائعة الأصلية إلا إذا جددت هذه الأخيرة قائمة الامتياز المسجلة فى ١٩٥٥/٤/٩ وهى لم تجدد حتى وقت حلول الأجل المحدد لاستحقاق الثمن والتصديق على عقد البيع التهاى ومن أن دين البنك العقارى يقل من قيمة الثمن الاساسى بالنسبة لباقى العداات المتخذة بشأنها لإجراءات نزع الملكية، وأنه لهذا قضى بوقف إجراءات التنفيذ مؤقتا بالنسبة للأطيان المبيعة كما عرض الحكم المءمون فىسه لما أثاره دفاع العا من بشأن جواز استمرار البنك العقارى فى التنفيذ على الأطيان المبيعة إذا لم يكفر ثمن باقى الأطيان للوفاء بدين البنك بقوله " بأن من المتفق عليه فى البند الخامس من عقد البيع أن يقوم المستأفقا بخصم ما يكون مستحقا للبنك من باقى الثمن ثم دفع الباقى بعد ذلك للبائعة ومقاد ذلك أنه ليس للمستأفقين الحق فى حبس الثمن لقاء ما للبنك من دين قبل المستأف صدها بل لها الحق فى تطوير العين من هذا الدين بخصمه من باقى الثمن على أن يقوموا بالوفاء بما يتبقى بعد ذلك من باقى الثمن إلى البائعة دون الحق فى حبسه هذا بالإضافة إلى أن دين البنك الذى يبلغ ٤٨٤ ج ٧١٠ م على ما هو ثابت من تنزيه نزع الملكية يمل كثيرا عن باقى الثمن الذى يزيد عن سبعة آلاف جنيه مع خصم قيمة العجز فى الأطيان - " ولذا كانت هذه الأسباب سائفة ولها أصلها التايت من عقد البيع وتؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بحس باقى الثمن فإن التنبى يكون غير أساس .

وحيث إن حاصل الذمى بالسبب السابع من الطعن الأول أن الحكم اعتبر أن ايداع باقى الثمن غير مبرىء للذما على سند من أن صرف المبلغ لمودع مشروط بالفصل فى الاستئناف لصالح المودع فى حين أن الفصل فى انه عوى يمتضى

حتماً التعرض لماسك به من وجود عجز في المبيع ووجوب سداده ماعلى الاطيان من ديون وأد اشتراط الفصل في الاستئناف لصالحه لا يتاوى على تصسف أو مخالفة للقانون هذا إلى أن الحكم لم يعرض للإقرار الصادر من الصراف والمتضمن سداده مبلغ من قيمة الأموال الأميرية المستعقة على المطعون عليها ورفض توجيه اليمين الحاسمة بشأنه بما يتاوى على مخالفة للقانون وإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يتعين لاعتبار الإبداع مبرراً للذمة ألا يكون الصرف معلقاً على شرط لا يحق لأودع فرضه لنزوله من حقه فيه يعد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من استعماله ، لما كان ذلك وكان الثابت أمم الطاعن الأول أودع بتاريخ ۱۹۶۹/۱/۶ بمخزينة المحكمة مبلغ ۷۰۸۳ و ۲۰۷ م يعترف لمطعون عليها بعد قيامها بسداد دين بنك الأراضى المشار إليه بالبند الخامس من العقد وتطهير الاطيان المبيعة من حق الامتياز الصادر للبااعة الأصلية وخضع قيمة العجز في الاطيان التي إختص بها والحكم لصالحه في الاستئناف المقامين منه وكان التزام المشتري بسداد باقى الثمن ليس معلقاً على قيام البااعة بسداد كامل دين البنك العقارى أو تطهير الاطيان المبيعة من حق الامتياز الصادر للبااعة الأصلية على نحو ما سلف بيانه في الرد على السببين الثامن والعاشر من هذا الطعن فإن ما اشترطه الطاعن لصرف المبلغ المودع للمطعون عليها لا يتفق مع ما التزم به في عقد البيع وبالتالي لا يحق للطاعن فرض هذه الشروط على البااعة ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ أ طرح الإبداع الحاصل من الطاعن لما أورده في مدوناته من أن صرف المبالغ مقيد بالشرطين السابقين فهو بالتالى غير مبرر للذمة وإذا كانت هذه الأسباب سائغة وتكفى وحدها لإقامة ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص دون حاجة لأى أساس آخر فإن تعيينه فيما استطارد إليه من أن الإبداع كان مشروطاً كذلك بالفصل في الاستئناف لصالحه يكون — أيا كان وجه الرأى فيه — غير منتج — لما كان ذلك وكان يشترط قبول توجيه اليمين الحاسمة أن تكون الواقعة محل ايمين مما يتوقف على ثبوتها أو نفيها حكم النزاع في الدعوى وإذا رفض الحكم المطعون فيه توجيه اليمين لكونها غير منتجة في النزاع — نظراً لأن ذمة

الطاعن تبقى مشغلة بباقي الثمن وقدره ٦٧٢٣ ج و٢٠٧ م بعد استبعاد المبالغ الذي تضمنته هذا الإفراق فإن النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب التاسع من الطعن الأول والسبب السادس من الطعن الآخر أن عقد البيع لم يتضمن ما يشير إلى إمكان فسخه وإنما نص في بنده الثامن دلى أنه إذا أحل أحد العاقرين بالتزامه يكون ملزماً بدفع تعويض مع نفاذ العقد وقد تمسك الطاعنان بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف إلا أن الحكم لم يعرض له أو يناقشه بما يعيبه بخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن ما تنص عليه المادة ١٥٧ من التقنين المدني من تحويل كل من المتعاقدين في العقود الملزمة للجانبين الحق في المطالبة بفسخ العقد إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه هو من النصوص المسكلة لارادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتاً لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمناً له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان أحد المتعاقدين من هذا الحق أو إحداه منه إلا باتفاق صريح يحظر فيه طلب الفسخ وإذا لم يتضمن عقد البيع مثل هذا الشرط فإن دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعي يكون مرسلاً وعلى غير أساس ولا يصح النعي على محكمة الموضوع إغفالها الرد عليه .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث من الطعن الأول على الحكم المطعون فيه أنقص في التسييب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى بإلزامه والطاعن الثاني بالتعويض على سند من أنهما وضعا اليد على الأطنان بطريق الغصب في حين أن المطعون عليها صرح له بالعرف على الأطنان تحت إشراف آخر وفقاً لعقد الاتفاق المؤرخ ١٩٦٥/١١/١٠ بما ينطوي على التصريح له بوضع اليد على ما يخصه من الأطنان المبيعة ورغم أنه قد أثار هذا الدفاع أمام المحكمة إلا أن الحكم التفت عنه ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود بما تراه أوفى بمقصود العاقدين وفي استخلاص ما يمكن

استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة العقد تحمل المعنى الذى حصلته بمكة الموضوع وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أر عقد البيع المؤرخ ١١/٦/١٩٦٥ تضمن الاتفاق على أن يكون تسليم الأطنان للمشتريين بعد التصديق على عقد البيع النهائى وسداد باقى الثمن فى الأجل المتفق عليه وأند وفقا للعقد المؤرخ ١٠/١١/١٩٦٥ تم الاتفاق بين الطرفين على أن يتولى شخص آخر مباشرة زراعة الأطنان والاشراف عليها حتى يحل ميعاد التسليم منها من يوارها وأن الطاعنين أقروا بالجلسة بأنهما وضعوا اليد على الأطنان عن غير طريق المدهمة واستخلص من ذلك أن العايتين وضعوا اليد على الأطنان المبعة قبل الأجل المحدد ودون موافقة المالكين عليها وعلى خلاف ما تضمنه عقد الاتفاق وهو استخلاص - ائع لا خروج فيه على الدلالة الظاهرة لعبارات العقدين ولما أقروا به بالجلسة وينطوى على رفض دفاعه المشار إليه بسبب النعى فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب السادس من الطعن الأول والسبب الخامس من الطعن الثانى أن الحكم قضى بإلزام العايتين بأداء الريع للطعون عليها فى حين أن من حق المشتريين اقتضاء من البيع ونمائه من وقت تمام البيع وقد تمسكا بهذا الدفاع أمام المحكمة إلا أنها لم تاقضه أو ترد عليه بما يعيب الحكم بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن منكيه الثمار تثبت لمالك الشيء إعمالا للمادة ٨٠٤ من التقنين المدنى وإذ يترتب على فسخ العقد انحلاله بأثر رجعى منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن ويعاد كل شىء إلى ما كان عليه من قبل فإن ثمار المبيع - إذا ما قضى بفسخ عقد البيع - تكون من حق البائع اعتبارا من تاريخ البيع ولا حق للمشتري فيها - وإذ كان ذلك فإن دفاع العايتين فى هذا الخصوص يكون على غير أساس من القانون ومن ثم لا يكون الحكم قد شاب قصور فى التسبب إذا لم يرد على ما تمسك به الطاعنان فى هذا الصدد .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الخامس من الطعن الاول والسبب الثالث من طعن الثانى القصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم

لم يرد على ماورد بصحيفة الاستئناف وما ضممته المذكرات من أوجه دفاع جوهرية لم تذكر تحت بصم محكمة أول درجة كما أنه ثبت من وقائع النزاع وجود عجز بالأطيان المبيعة وأن البائعة لم تسلم بعض المنازل المحقة بالأطيان غير أن الحكم لم يشر لذلك بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى ذمه ببول ذلك أن القانون أوجب بيان سبب الطعن بالنقض في صحيفته تعريفا به وتحديداته لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذي شاب الحكم وكان الطاعنان لم يكشفوا بصحيفة الطعن عن وجوه الدفاع الجديدة التي أثيرت بصحيفة الاستئناف والمذكرات وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها ولم يبيها دلالة المعجز المدعى به وأثر ما ينسبانه للحكم من النقص في قضائه فإن النعى بهذين السببين يكون غير مقبول لوروده بجهلا .

وحيث إنه مما ينعا الطاعنان ببقاء أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض وقالوا ببيان ذلك أنه لم يقع منهما خصص مشترك للأطيان على التبادي بل استعمل كل في وضع يده على ما اشتراه منها كما أن الحكم أورد بمردواته أن كل منهما قد اشترى قدرا مستقلا عن الآخر إلا أنه قضى رغم ذلك بإلزامهما بأداء الربع والتعويض متضامين دون سند من العقد أو القانون بما يعيبه بالخطأ في تطبيقه القانون والتناقض .

وحيث إن هذا النعى صديد ذلك أن التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبغي أن يرد إلى نص في القانون أو إلى اتفاق صريح أو ضمنى وإذا كانت المادة ١٢٩ من القانون المدني تقضى بتضامن المسؤولين عن العمل الضار في إلزامهم بتعويض الضرر إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه هو ذات الضرر الذي أسهم خطأ المسؤولين في إحداثه دون أن يكون في الوسع تعيين من أحدث الضرر حقيقة من بينهم أو تحديد نسبة مساهمة كل منهم في إحداثه — لما كان ذلك وكان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أن البيع ينطوي على عقدين أولهما يتضمن شراء الطاعن الأول ٣٨ فدان وثانيهما يتضمن شراء الطاعن الآخر ١٢ فدان وكلا المساحتين معددة بما يجعلها منفصلة

وغير مندمجة في الاخرى وأن العقد خلا من نص على التضامن بين المشتري وأن كلا الطاعنين قد وضع اليد على ما اشتراه مستقلا عن الآخر ومن ثم فإن كل منهما لا يسأل إلا عما نشأ عن فعله هو وذلك برد ما حصله هو من ثمار وتعويض ما سببه للطعون عليهما من ضرر مستقل عن الضرر الذي سببه له الآخر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتضامن الطاعنين في أداء الريع والتعويض على سند من المادة ١٦٩ من التقنين المدني فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لمبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد طه منجر نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد المرص فتح الله ، عبد أحد بركة ، مرزوق نكري عبد الله ، محمد عبد المنعم جابر .

(١٣٥)

الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٨ القضائية :

إثبات " طرق الإثبات : الإقرار " . ملكية " إثبات الملكية " .
الإقرار بالملكية " ماعينه " .

الإقرار بالملكية هو نزول من المقر من حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه من ملكية واختيار منه بملكية سابقة للقر له وحمية على المقر دون حاجة إلى تسجيل طالما صدر منه عن إرادة حرة ويضحي دليلا للقر له في إثباته للملكية قبل المقر بما يميز له طالب الحكم بصحته ونفاذه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق —
تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ٢٠٣٢ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى قنا ضد الطامن بطلب الحكم بصحة ونفاذ الإقرار المؤرخ ١٠/٢٦/١٩٧٥ والتسليم . وقال بيانا لدعواه أن الطامن قد أقر له بموجب

ذلك الإقرار الذي بمليكيته لمساحة قدرها ١٦ س ١٥ ط ٧ ف و: إذ نازعه الطاعن في ذلك فقد أقام دعواه، حكمت المحكمة للدعي بـ ملياته. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤ لسنة ٥٣ ق أـ يوط "مأمورية قنا" وبتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة "مأمانة" مذكرة أبدت فيها الرأي برفض طعن . وعرض طعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة انظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينفي الطاعن بالسببين الأول - والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول أنه دفع الدعوى بأن الإقرار موضوع الدعوى لم يكن باقاً بل علق أمر نقاضه على تسوية الخلافات القائمة بين أطرافه وقد سلم لأمين ريتما تم تلك التسوية وتحرير عقد صايع نهائي بينهما إلا أن هذا الأمين خان الأمانة وسلم الإقرار لمورث المطعور ضدهم . وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب تأسيساً على أنه لا يجوز إثبات ما يخالف الثابت بالكتابة في حين أن ما طلب إثباته يتعلق بوقائع مادية عن أمر غير مشروع مما يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ، كما وأنه قدم صور من تحقيقات الشكوى رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٧٧ إداري أبوطشت كدليل على مدعاه ، إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه فهم خطأ أن الطاعن يهدف من تقديمه إلى اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة وقضى في الدعوى دون مناقشة هذا الدليل وبخبره رغم ما له من أثر في تغيير وجه الرأي فيها بما يعبر به بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا التبرير مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن المحكمة الموضوع حق تشييل وفهم الواقع في الدعوى وفي تفسير الإقرارات وسائر المحررات بما تراه أو في بمقصود عاقدتها أو أصحاب الشأن فيه دون رقابة المحكمة للنقض عليها مادامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات المحرر وهي ليست ملزمة بإجابة طلب الخصم إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت

في أوراقها ما يمكن لتكوين مفيدتها ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه " بأن الإقرار سنده الدعوى لم يتضمن ما يفيد تعليق نفاذه على انتهاء تسوية ستم بين الطرفين — ومن ثم يكون طلب الإحالة إلى التحقيق على غير أساس وبتعين الافتات منه " كما جاء بأسباب حكم أول درجة التي أحال إليها الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بأنه لم ثبت لديها من الأوراق أن أقول المدعى من " مورت انطعون عليهم " قد سمعت بتحقيقات اشكوى الإدارية المذكورة كما لم ثبت قيام نية قانونية أو اتفاقية للدعوى من المدعى الذي كان مجرد أمين لحفظ الأوراق والثابت من أقواله تلك أن النزاع بين الطرفين قد انتهى وعليه فقد قام بتسليم كل من الطرفين في حضور الطرف الآخر أوراق. ومن هنا الإقرار موضوع التسامح الذي تسلمه المدعى الأمر الذي يتناقض مع دفاع المدعى عليه " الطاعن " بأن الإقرار كان مبدئياً وغير نهائى وهذا الذى استخلصه الحكم سامع وله أصل في الأوراق وليس فيه خروج عن عبارات الإقرار ومدلولها الظاهر ويمكن إقامة ما انتهى إليه من قضاء ولا على عملة الموضوع إن هي التفتت عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لما كان ذلك وكان الين من مذكرة الطاعن المقدمة لحكمة أول درجة بملسة ١٩٧٧/٥/٢ أنه تمسك بما ورد بحضر "شكوى رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٧٧ إدارى أبو طشت باعتباره مبدئاً ثبوت بالكتابة . فإن النى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب — وفي بيان ذلك يقول إن مفاد طلب الحكم بصحة ونفاذ الإقرار سالف الذكر هو الحصول على حكم يقوم تسجيله أمام الإقرار في إثبات ملكية مورت المليون عيم للاطين المينة به مما يقتضى عدم إجابة هذا الطلب، إلا إذا كان المقر يملك الإقرار بالملكية وإذا كان هو لا يملك الإقرار بالملكية فإن الحكم المطعون فيه قد أمام قضاءه على اقتراض أن الإقرار هو سبب كسب ملكية مورت المليون عيم رغم أنه بطبيعته كاشف لهذه الملكية وليس ماشئاً ما دور أن يبين السبب الذى اكتسب مورت المطعون عليهم بموجبه ملكية الاطيان موضوع الإقرار ، وأضى بالتسليم طبقاً للص المادة ٨٠٢ من القانون المدنى بوصفه أثراً من آثار حق الملكية فإنه يكون معاً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بأن الإقرار بالملكية هو نزول من المار عن حقه في مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه من ملكية وإخبار منه بالملكية سابقة للقرله وحجة على المقردون حاجة إلى تسجيل طالما صدر منه عن إرادة حرة ويضحي دليلا للقرله في إثباته للملكية قبل المقر بما يجيز له طلب الحكم بصحته ونفاذه ، لما كان ذلك وكان التسليم أثر من آثار الملكية فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم الطاعن بتسليم المطعون عليهم الأطنان التي أقر بملكيتهم لها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد طه - منبر نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
 محمد المرصى فتح الله ، عبد المنعم أحمد بركة ، ومرووق فكرى عبدالله . وحيد عبدالمنعم جابر .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ القضائية :

لأثبت " لزوم الخصم بتقديم مستند " .

الجراءات التي تملك المحكمة توقيعها على اتانهم المتخلف من ايداع المستندات المكلف بتقديمها -
 ماهيتها ، اعتبار المستند غير موجود ، شرطه .

مفاد المادة ٩٩ من قانون المرافعات والمساواة ١٤ ، ٥٠ ، ٥١ من قانون
 الاثبات يدل على أن المشرع قد نظم الجزاءات التي تملك المحكمة توقيعها على
 الخصم المتخلف من ايداع المستندات التي تكلفه المحكمة بتقديمها في خلال الأجل
 الذي حدته وهي الضمانة والوقف واعتبار الدعوى كأن لم تكن مالم يضاو
 خصمه من الجزاءين الآخرين ولا تملك المحكمة في هذه الحالة اعتبار المستند غير
 موجود إلا بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٠ ، ٥١ من
 قانون الاثبات ، لما كان ذلك وكان الين من الحكم الابتدائي أن " طاعن قدم
 عقد البيع موضوع التداعى لمحكمة أول درجة التي اطلعت عليه وأثبت بياناته
 وكانت المطعون عليها لم تنكر صرامة توقيعها عليه واكتفت في دفاعها أمام المحكمة
 الاستئنافية بالقول بأن العقد مزور عليها وأنها ستتخذ اجراءات الادعاء بتروريه
 دون أن تتخذ هذه الاجراءات بالفعل ، ولم تتبع المحكمة الاجراءات التي نهلتها
 المادة ٥١ من قانون الاثبات لاعتبار المحرر غير موجود ، فإن الحكم المطعون
 فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن على أساس من اعتبار العقد غير موجود ودون
 أن يعرض لدلالة ما أثبت بالحكم المستأنف عن مضمونه يكون معيبا بالخطأ
 في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

الحکمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۱۳۵۳ سنة ۱۹۷۶ مدينى كلى
الاسكندرية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى
المؤرخ ۷۲/۱/۵ الصادر له من المطعون عليها والمتضمن بيعها له قطعة أرض
فضا . مدة للبناء والمبينة بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره (۲۱۶۰۰ ج)
والتسليم ، وبتاريخ ۱۹۷۶/۶/۲۴ حكمت المحكمة بأجابه الطاعن إلى طلباته .
استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ۵۸۰ سنة ۳۳۳ قى الاسكندرية
طالبة الفاء ، وبتاريخ ۱۹۷۸/۶/۲۷ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم
المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ،
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض
الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن سعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور
بني التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن قواعد قانونى
الاثبات والمرافعات تقضى بأن يعتبر المحرر حجة على من وقع مالم ينكر صراحة
ماهو منسوب إليه من خط أوامضاء ، ولا يجوز اعتبار المحرر غير موجود إلا بتابع
الاجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن ، وإذ لم تنكر المطعون عليها صدور
العقد واكتفت بمجرد قول باحتفاظها بالحق في الطعن عليه بالتزوير دون أن
تتخذ اجراءات الادعاء به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى
الطاعن على سند من امتناعه عن رد عقد البيع العرفى الذى يستند إليه في دعواه
بعد سحبه لإجراء شهره تنفيذاً للحكم الاستدائى المشمول بالنفاذ المعجل يكون قد
خالف القانون وشابه القصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا التنبؤ في محله ذلك أن النص في المادة ٩٩ من قانون المرافعات على أنه "تحكم المحكمة على من يتخلف من ... الخصوم عن ايداع المستندات ... في الميعاد الذي حددته له المحكمة بغرامة لا تقل من جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات ... ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه ، وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن" وفي المادة ١٤ من قانون الاثبات على أنه يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقعه مالم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خطأ أو إمضاء أو بصمة" وفي المادة ٥٠ من ذات القانون على أنه "على مدعى التزوير أن يسلّم قلم الكتاب المحرر المطعون فيه إن كان تحت يده ، أو صورته المعلقة إليه ، فإن كان المحرر محدد المحكمة أو الكاتب وجب إيداعه قلم الكتاب" وفي المادة ٥١ منه على أنه "إذا كان المحرر تحت يد الخصم جاز لرئيس الجلسة بعد اطلاعه على التقرير أن يكلف فوراً أحد المحضرين بتسليم ذلك المحرر أو بضبطه وإيداعه قلم الكتاب ، فإذا امتنع الخصم عن تسليم المحرر وتعذر ضبطه أمّثر غير موجود ولا يمنع هذا من ضبطه فيما بعد إن أمكن" يدل على أن المشرع قد نظم الجزاءات التي تملك المحكمة توقيعها على الخصم المتخلف عن ايداع المستندات التي تكلفه المحكمة بتقديمها في خلال الأجل الذي حددته وهي الغرامة والوقف واعتبار الدعوى كأن لم تكن مالم يضار خصمه من الجزأين الآخرين ولا تملك المحكمة في هذه الحالة اعتبار المستند غير موجود إلا بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٠، ٥١ من قانون الاثبات ، لما كان ذلك وكان البرين من الحكم الابتدائي أن الطاعن قدم عقد البيع موضوع التبداعي لمحكمة أول درجة التي اطلعت عليه وأثبتت ببياناته وكات المطعون عليها لم تنكر صراحة توقيعها عليه واكتفت في دفاعها أمام المحكمة الاستئنافية بالقول بأن العقد مزور عليها وأنها ستتخذ إجراءات الادعاء بتزويره دون أن تتخذ هذه الاجراءات بالفعل ، ولم تمنع المحكمة الاجراءات التي نظمها المادة ٥١ من قانون الاثبات لاعتبار المحرر غير موجود ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن على أساس من اعتبار العقد غير موجود ودون أن يمرض لدلالة ما أثبت بالحكم المستأنف عن مضمونه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

جلسه ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار ، هـ طه سنجر نائب رئيس المحكمة ، ومضوء السادة المستشارين .
 هـد الرمن فتح الله ، هـد المنهم أحد برقة ، مرزوق فكرى هـد الله وحرجس اسحق
 هـد السيد .

(١٣٧)

الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٤٨ ق :

(١) ، (٢) مسعولية " المسئولية العقدية " . تعويض " الشرط الجزائى " .
 إثبات " عبء الإثبات " .

(١) : الشرط الجزائى من التأخير فى تنفيذ الالتزام استثناء من قواعده التنفيذ العينى للالتزام .
 استثناءه متى تأخر المدين فى تنفيذ التزامه لا يؤم لأعماله طالب بالتنفيذ العينى ابتداء .
 (٢) الشرط الجزائى : يحقوله يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين . عبء إثبات عدم
 وقوعه على المدين .

١ — إن كان الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً فلا يصار إلى حوضه
 متى كان ممكناً إلا أن هذه القاعدة لا تنمى على الشرط الجزائى عن التأخير
 فى تنفيذ الالتزام لأن التعويض بمقتضى هذا الشرط يستحق إذا تأخر المدين
 فى تنفيذ التزامه ويجوز أن يجتمع معه التنفيذ العينى ، ومن ثم فلا يتطلب لأعمال
 هذا الشرط أن يكون الدائن قد طلب ابتداء التنفيذ العينى للالتزام الأصلى .

٢ — مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدينى — وعلى ما جرى به
 قضاء هذه المحكمة — أنه متى وجد شرط جزائى فى العقد ، فإن تحقق مثل هذا
 الشرط يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بانهائه ، وإنما
 يقع على المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه تقدم بطلب إلى السيد رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية طالباً بصدر الأمر بإلزام الطاعن بأداء مبلغ ٥٠٠ جنيه ، وقال في بيانه أنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ ألتزم الطاعن بأن يسلمه منقولات حجرية النزم المبينة به واللتزم بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه في حالة نقص أو تغيير هذه المنقولات أو تأخره في تسليمها ، وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢ أنذره بتسليم منقولات الحجرية أو دفع ثمنها فلم يستجب . رفض السيد رئيس المحكمة لإصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧٧ وفي ١٩٧٨/١/٢٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يسلم المطعون عليه منقولات حجرية النزم الموضحة به تمهيد الاتفاق المؤرخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ عينا أو يدفع ثمنها البالغ قدره ٥٠٠ جنيه استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦ لسنة ٢١ في مدنى المنصورة "مأمورية الزقازيق" وفي ١٩٧٨/٦/٥ حكمت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقلصت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النياية رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بأولها على الحكم فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك ، يقول ان الأصل هو تنفيذ الالتزام عينا ولا يجوز اللجوء إلى التعويض التقدي إلا إذا كان في التنفيذ العيني إرهاب للدين بشرط أن يكون الدائن طلب بداءة التنفيذ العيني ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض التقدي دون أن يثبت أن في هذا التنفيذ إرهاب للدين الطاعن ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النقص غير شديد، ذلك أنه وإن كان الأصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً فلا يصار إلى عوصه متى كان ممكناً، إلا أن هذه القاعدة لا تسرى على الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام لأن التعويض بمقتضى هذا الشرط يستحق إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه ويجوز أن يجتمع معه التنفيذ العيني، ومن ثم فلا يتطلب لأعمال هذا الشرط أن يكون الدائن قد طلب ابتداء التنفيذ العيني للالتزام الأصلي. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن التزام في الاتفاق المؤرخ ۱۹۷۶/۱۲/۲۸ بتسليم المطعون عليه منقولات غرفة اليوم المبيتة فيه وبدفع مبلغ ۵۰۰ جنيه إذا تأخر في تنفيذ التزامه وأن الطاعن ترائى في تنفيذ هذا الالتزام رغم إهذاره فلا على المطعون عليه إن هو طلب أعمال هذا الشرط، ويكون النقص بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن المبلغ المقضى به يعتبر تعويضاً اتفاقياً يتعين القضاء به طالما لم يقدم دليل على نفي حقوق ضرر بالمطعون عليه، في حين أنه يتعين للقضاء بالتعويض نبوت ضرر لحق بالدائن وعلى الأخير وليس المدين عبء إثباته مما يعيب الحكم بخالفة القانون.

وحيث إن هذا النقص مردود، ذلك أن مؤدى حكم المادة ۲۲۴ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائي في العقد، فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً في تقدير المتعاقدين. فلا يكلف الدائن إثباته، وإنما يقع على المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإزاء الطاعن بالمبلغ المقضى به استناداً إلى أنه يمثل التعويض المتفق عليه عند الإخلال بالالتزام، وأن الأوراق قد خلّت من دليل على عدم حقوق ضرر بالمطعون عليه. فإنه لا يكون قد خالف القانون.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد محمود الهاجوري نائب رئيس المحكمة وحضور : الماددة
المستفاد : محمد جلال الدين رافع ، محمد حسن رمضان ، جلال الدين أنس وواصل
جلال الدين .

(١٣٨)

العلن رقم ٤٣ لسنة ٥١ القضائية :

(١) أحوال شخصية " التعليل للضرر " .

لتعليل الضرر لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين - ٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
شرطه : ثبوت الضرر وبحر القاضى عن الاصلاح بين الزوجين .

(٢) دعوى " تغلر الدعوى " " مما بدور بالجلسة " . " محضر بالجلسة " .

احتجاج الخصوم أو معاجتهم بما اتخذه في الدعوى من إجراءات اللاتيات وما أدلوا به أو وكلائهم
من الزامات أو أبذوه من دفع ودفاع شعامة بالجلسة . شرطه : أن تكون موجودة في محضر
الجلسة وبدونة برؤاية الكاتب . مثال .

١ - النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هل أنه
" إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين
أمتالها يجوز لها أن تطالب من القاضى التفريق وحينئذ يظلمها القاضى طلاقه
بأئنة إذا ثبت الضرر وعجزه . الاصلاح بينهما " يدل - وهل بما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اشترط للحكم بالتطليق في هذه الحالة -
أن يثبت إضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز
القاضى عن الاصلاح بينهما

٢ - النص في المادة ٢٥ من قانون للرافعات على أنه " يجب أن يحضر
مع القاضى في الجلسات وفي جميع إجراءات الاثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه

من القاضي وإلا كان العمل باطلا . وفي المادة ١٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحضروا محاضرين بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها . يدل على أنه يتعين لاحتجاج الخصوم أو حاجتهم بما اتخذ في الدعوى من إجراءات للاثبات وما أداه له أو وكلائهم من إقرارات أو أبدوه من دفعات وأوجه دفاع شفاهة بالجلسات أن تكون واردة في محاضر مدونة بواسطة الكاتب قلا يجوز للحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يجاوز ما دون فيها بخصوص هذه الإجراءات وتلك التقارير ، وكذا الثابت من محاضر جلسات محكمتي أول وثاني درجة أنها خلت من إثبات أن محاولات للإصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكلائهما المصرح لهم بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات . مما يتحقق به شرط عجز القاضي عن هذا الإصلاح اللازم للحكم بالتطابق للضرر ، فإن ما تضمنته الحكم المطعون فيه من أن صلحا قد عرض على طرفي النزاع وأن المطعون عليها رفضته لا يكون له سند من الأوراق ويكون قضاؤه بالتطابق رغم تخلف هذا الشرط قد جاء مخالفا للقانون (٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية نفس أمام محكمة قضاة الكلية بطلب الحكم بتطبيقها على الطاعن طالقة بائنة ، وقالت شرحا لها أنه تزوجها ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج

وأنها لا زالت على عصمته وفي طاعته ، وإذ هجرها وتعدى عليها بالضرب وأذه . انفل والبول بما لا يستطاع معه دوام العشرة بن أمثا ١٠ ، فقد أقامت الدعوى ، وبتاريخ ٢ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بتطبيقها على الط من طلقه بأثنية استأنف الطمور ، مد الحكم بالاستئناف رقم ٥٥ ق أسبوط مأمورية فتا طالباً إلغائه ، وبتاريخ ١٣ / ١٨ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المكون عليها وقم الاض اراتي ندعيا ، وبمسماع شهود الطرفين حكمت في ١٧ / ٥ / ١٩٨١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت اليا به مذكرة أبدت فيها الرأي برهس الطعن . عرض الطاع على هذه المحكمة و غرقا مشورة فحدثت جلسته لنظره وفيها التزمته بالنيابة وأياها .

وحث إن مما ينبغي الطاعن على الحكم المطعون به مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بتطبيق الضرر دون أن تعرض المحكمة للصالح على الزوجين المتخاصمين ، في حين أنه يشترط للتعلق في هذه الحالة أن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما . وقد خات محاضر الجلسات في مرحلتى التقاضى مراًية إشارة إلى أن صرح قد عرض على الزوجين ، ومن ثم فإن ما جاء بالحكم المطعون فيه من عرض الصلح على المطعون بهما لا يكون له سند من الأوراء ، وهو ما يعبه بخالفة المآثر .

وحيث إن هذا النعى في محا ، ذلك أن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " ١ : ادعت الزوجة ضرراً الزوج ، بما لا يستطاع معه دوام العشرة بن أمثا بما يجور لها أن تطالب من القاضى بالتعريق وحيث إن يطلقها القاضى طقة اثنة إذا ثبت الضرر وعجز عن إصلاح بينهما ... " يدل - وعلى ما جرى به فاء هذه المحكمة - أن المشرع اشترط للحكم بالذهام في هذه الحالة أن يثبت إضار الزوج زوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز الداض عن إصلاح بينهما . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ٢٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب أن يحضر مع القاضى في الجلسات ، وفي جميع إجراءات الاتبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه من

الفاضي ، وإلا كان العمل باطلا . ” وفي المادة ١٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه ” على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها “ ، يدل على أنه يتعين لاحتجاج الخصوم أو حاجتهم بما اتخذ في الدعوى من إجراءات للأنباء وما أدلوا به أو وكلائهم من إقرارات أو أبدوه من دفع أو وجه دفاع شفاها بالجلسات أن تكون واردة في محاضر مدونة بواسطة الكاتب ولا يجوز للحكمة أن تستند في قضائها على ما يخالف أو يجاوز ما دون فيها بخصوص هذه الإجراءات وذلك للتقارير ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول وفائي درجة أنها خلت من إثبات أن محاولات الإصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكلاهما المصروح لهما بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات مما يتحقق به شرط عجز الفاضل عن هذا الإصلاح اللازم للحكم بالتطليق للضرر فإن ما تضمنته الحكم المطعون فيه من أن صاحبا قد عرض على طرفي النزاع وأن المطعون عليهما رغبته لا يكون له سند من الأوراق ويكون قضاؤه بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط قد جاء غافلا للقانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن وعلى أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد محمود الباجي رئيس المحكمة ، ومذوية السادة المستشارين :
 محمد جلال الدين واهم ، محمد حسن رمضان ، جلال الدين أنس راسل ملا الدين .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥١ القضائية :

(١) أحوال شخصية ” وقف النفقة عند الامتناع عن الطاعة “ . تطليق .
 وقف نفقة الزوجة في حالة إمتناعها دون حق عن طاعة زوجها ٢٠ مكرر ثانيا .
 من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . على المحكمة
 إتخاذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها في المواد من ٧ - ١١ من ذات القانون في حالة استحكام
 الخلاف بين الزوجين وطلب الزوجة التطلاق .

(٢) أحوال شخصية . إثبات ” البينة “ .

شروط صحة أداء الشهادة في الفقه الحنفي . وجوب أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به
 وطرف الخصومة .

١ - مؤدى نص المادة ٦ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
 المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ يدل على أنه يشترط لتطبيق الأحكام
 الواردة في هذا النص أن تكون الزوجة قد إمتنعت عن طاعة زوجها ، ودعاها
 للعودة لمنزل الزوجية على يد محضر ثم اعترضت الزوجة على هذه الدعوة ،
 فإذا استوفى الاعتراض شكله القانوني وجب على المحكمة عند نظر موضوعه التدخل
 لإنهاء النزاع صلحا بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما ،
 فإذا إتضح لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجة التطلاق إتخذت
 المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد ٧ - ١١ من ذات القانون . وهذه
 الصورة التي يقتصر الأمر فيها على مجرد ثبوت استحكام الخلاف بين الزوجين .

دون بحر لسببه أو تمحيد أى من الزوجين يسأل عنه تختلف عن تلك الواردة
بنص المادة السادسة من ذات القانون والتي يشترط لتحقيقها ثبوت عدم الزوج
إيذاء زوجته بالقول أو الفعل على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها .

٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة (١) - أن من شروط صحة أداء
الشهادة في المذهب الحنفى أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به ، وذا كراهة وقت
الأداء فلو نسى المشهود به لم يجز أن يشهد ، وأن يكون المشهود به معلوماً
حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضع الشاهد للقاضي صاحب
الحق ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفروض
المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المعاون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة
المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعن للحكم بتطليقها عليه طلاقاً
بائناً ، وقالت شرحاً لدعواها أنه تزوجها بصحيح العقد الشرعى فى ١٩٧٦/٥/٢٥
ولكنه لم يعد لها مسكناً للدخول فيه ، وأخذ يلاحقها بالسب والإهانة وامتنع
عن الاتفاق عليها ، وإذ أضر ذلك بها ضرراً بالغاً فقد أقامت الدعوى .
أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود قضت بالتطليق
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ أحوال شخصية
تقضى استصورة ، بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة
فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها فوضت النيابة الرأى للمحكمة .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين، ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه دعى المطعون عليه للدخول في طاعته ولكنها اعترضت على ذلك أمام ذات المحكمة التي كانت تنظر دعوى التلقيب المقامة منها ، فطلب نظر الدعوى معاً ، وهو ما كان يستوجب اتخاذ إجراءات التحكيم قبل الفصل في طلب التلقيب وفقاً لنص المادة ٦ مكرراً ثانياً من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وإذ قضى الحكم بالتلقيب دون اتخاذ هذه الإجراءات فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٦ مكرراً ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أنه "إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع . وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمزول الزوجية بعد دعوة الزوج إليها للعودة إلى يد محضر وعليه أن يبين في هذا الاعلان المسكن ، وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الاعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها . ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم في الميعاد . وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التلقيب اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون" يدل على أنه يشترط لتطبيق الأحكام الواردة في هذا النص أن تكون الزوجة قد امتنعت عن طاعة زوجها ، ودعاها للعودة لمزول الزوجية على يد محضر ، ثم اعترضت الزوجة على هذه الدعوة فإذا استوفى الاعتراض شكله القانوني وجب على المحكمة عند نظر موضوعه التدخل لإنهاء النزاع صلحاً بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما ، فإذا إتضح لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجة التلقيب اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ - ١١ من ذات القانون . وإذ كانت هذه الصورة التي يقتصر الأمر فيها على مجرد ثبوت استحكام الخلاف بين الزوجين دون تحرر سببه.

أو محمد أي من الزوجين يسأل عنه يختلف عن تلك الواردة بنص المادة السادسة من ذات القانون والتي يشترط لتحقيقها ثبوت تعمد الزوج إيذاء زوجته بالقول أو الفعل على نحو لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها ، وكان الثابت أن المطعون عليها قد طلبت التطليق على سند من توافر حالة الإضرار هذه ، وقدمت البيئة على مدعاها ، وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بإجابة طلبها على ما تحقق للمحكمة من ثبوت إضرار زوجها الطاعن بها على نحو يوجب إعمال نص المادة السادسة سائلة الإشارة ، وكان هذا النص لم يستلزم اتخاذ إجراءات التحكيم إلا إذا رفض طلب الزوجة ثم تكررت الشكوى منها وأخفقت في إثبات أوجه الأضرار التي تدعيها ، فإن النى على الحكم بمخالفة القانون لعدم اتباع هذه الإجراءات يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن شهادة شاهدى المطعون عليها أمام محكمة أول درجة جاءت في صيغة عامة وغير محددة الوقائع في الزمان والمكان وهي بذلك شهادة قاصرة في نظر الشريعة الإسلامية لا تكفى للحكم في الدعوى بطلبات المطعون عليها ، كما لم يبين كل من الشاهدين ما إذا كانت معلوماته سماعية أو عن مشاهدة شخصية ، في حين أن الشهادة في دعاوى التطليق لا بد أن تكون عن مشاهدة ولا تصح بالسماع ، مما يوجب الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من شروط صحة أداء الشهادة في المذهب الحنفى أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به ، وإذا كراه وقت الأداء فلو نوى المشهود به لم يجوز أن يشهد ، وأن يكون المشهود به معلوما حتى يعمّر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضع الشاهد للقاضى صاحب الحق ومن عاينه الحق ونفس الحق المشهود به ،

وكان البين مما أورده الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به أنه أقام قضاءه في خصوص ثبوت مضارة الطاعن لزوجته المطعون عليها على ما أجمعت عليه كلمة شاهديها من أن الطاعن أعرض عن زوجته المطعون عليها ولم يدخل بها رغم انقضاء أربع سنوات على عقد الزواج وامتنع عن إعداد المفروشات اللازمة لمسكن الزوجية مما أدى إلى حدوث شقاق بينهما وأن العشرة بينهما باتت مستحيلة ، وهي أقوال تكشف عن علمهما بالمشهود به وتوافرها شروط صحة الشهادة فإن النعى على الحكم المطعون فيه في خصوص اعتداده بشهادتهما يكون على غير أساس .

جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد محمود الباجوري نائب رئيس المحكمة، ومضوية لاسادة المستشارين :
محمد جلال الدين وانع ، محمود حسن رمضان ، جلال الدين أنس وأمل علاء الدين .

(١٤٠)

الظعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ القضائية :

(٢٠١) استئناف " الطلب الجديد " . دعوى " الطالبات المختارمة " .
تنفيذ .

(١) طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بهاء في التبرع . قسيان بنة اسمان نفرا التزام المدين .
جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر أمام
محكمة الاستئناف ولا يؤثر طلبا جديدا .

(٢) طلب للأمانة إلزام المظنون عليه بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أمان الواف
طبقا لأحكام المديونية القصيرة . رئيس تنفيذها بطريق التبرع لا يمنع من إبداء الآخر أمام
تنفيذها . مقارنته تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها . حصة في أمان الوقت على أساس
منازعة المظنون عليهم في ملكيتها . إضاء الحكم المظنون فيه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة
لطلب الاعتجاق على صفة من أتما طلبان جديدا لا يجوز قبولها م ٢٣٥ مرافعات . صحيح .

(٣) دعوى " تكيف الدعوى " .

محكمة الموضوع غير مريدة في تكيف الدعوى بوصف المصوم لما . التزامها بالتكيف
القانون الصحيح .

١ - طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التبرع قسيان بنة اسمان تنفيذ
الزام المدين ويتكافآن قدرا بحيث يجوز الجمع بينهما ولا يمنع إقامة الدعوى
بأحدهما أمام محكمة أول درجة من إبداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعد
في هذه الحالة طلبا جديدا لا يجوز قبوله طبقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون
المرافعات .

٢ - ١. كان البين من الأوراق أن الطلبات الختامية للطاعة أمام محكمة أول درجة والتي تحددها نطاق الخصومة من حيث موضوعها هي طلب الزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقاً لأحكام المسئولية التقصيرية وليس تنفيذاً بطريق التعويض لالتزام في جانبهم استعمال تنفيذها حيناً وهو ما يفتاير تماماً في موضوعه طلب الطاعة الحكم باستحقاقها ومورثها حصّة في أعيان الوقف على أساس من منازعة المطعون عليهم في ملكيتها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلبي الاستحقاق على سند من أنهم طلبان جديان لا يجوز قبولهما طبقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكييف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم وإنما بما تبينه المحكمة من وقائعها في ضوء أحكام القانون دون تقيدها بتكييف الخصوم لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٥٢١ لسنة ١٩٧٢ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد المطعون عليهم عدا الأخير للحكم باستحقاق مورثها المرحوم حصّة على الشيوع في أعيان وقف المرحومين ولدى الميينة بكتابتى لإنشاءه الصادرين في ذرة شوال سنة ١١٤٩ هـ وذرة ذى الحجة سنة ١١٥٢ هـ واستحقاقها جزءاً من هذه الحصّة بطريق الميراث عن والدها المذكور وإلزام المدعى عليهم بتسليمها هذا التصيب ، وإذ نذب خير لبيان تسلسل الاستحقاق في الوقف وتحديد نصيب الطاعة فيه تقدم بتقريره

متضمنة تعذر إتمام المأمورية لخلو الأوراق من إعلانات الوفاة والوراثة التي يمكن التعرف منها على تسلسل طبقات المستحقين في الوقف وزوال معالم بعض الأعيان الموقوفة على الطبيعة وعدم كفاية البيانات الخاصة ببعض الآخر وخلو السجلات الرسمية من إيراد مسطح البعض الثالث في تكليف الواقفين ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٨ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بحيايا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية المختصة وأمامها قيدت الدعوى برقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٧ كلى أحوال شخصية الاسكندرية وحددت الطاعنة طلباتها بالحكم أصايا بالزام المطعون عليهم هذا الأخير بأن يدفعوا لها منهم ٢٥٧٨١٩ ج ٢٢ م بصفة تعويض عما لحق بها من ضرر نتيجة لضياع مقدار استحقاقها في الأعيان الموقوفة شاملا الربح المستحق عنه واحتياطيا بالزام المطعون عليهم الأول ومن الرابع إلى السادسة بأن يدفعوا لها مبلغ ٧٢٢٨٧ ج قيمة مقدار استحقاقها شاملا الربح المستحق عنه في العين الثالثة (الجنيينة) الموقوفة والميمنة بحجة إلحاق الوقف الصادرة في غرة ذى الحجة سنة ١١٥٢ هـ . وقالت بيانا لذلك أنه تبين من تقارير الخبرة المقدمة في الدعوى أن معالم بعض أعيان الوقف ضاعت بسبب سوء تصرف وزارة الأوقاف والنظار السابقين من مورثي المطعون عليهم من الرابع إلى السادسة ومنها ما تركوه نهيا للغير دون أن يتنازعه في حيازته إلى أن اكتسب ملكيته بوضع اليد المدة الطويلة وهو ما ترتب عليه ضياع استحقاقها في هذه الأعيان وريعتها مما تستحق تعويضا عنه . دفع المطعون عليهم الأربعة الأول بسقوط الدعوى بالتقادم وأنضمت إليهم المطعون عليها السادسة . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٩ حكمت المحكمة بتمتضي هذا الدفع . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بمصرقات الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بالتعويض وباستحقاق مورثها المرحوم حصص قدرها ٢ ط و ١٢ س شيوها في أعيان الوقف موضوع الدعوى وباستحقاقها ميراثا عنه خمسة أسهم من هذا القدر . وفي ١٩٨١/٥/٩ حكمت محكمة الاستئناف بعدم قبول لاستئناف بالنسبة لطلب الاستحقاق — وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على حبيب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم الماعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاء بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلي الاستحقاق على صند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز إبداءهما في الاستئناف لأول مرة طبقا لنصر المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن تصديق طلباتها إلى إلزام المطعون عليهم بتعويضها عما ضاع من استحقاقها في الوقت ميراثا عن والدها لا يتضمن التنازل عن طلي استحقاقها ومورثها فيه ولأن الفصل في طلب التعويض يترتب على الفصل في لاستحقاق ذاته باعتبار أن التنفيذ العيني للالتزام وقد أصبح مستحيلا بتملك الغير أعيان الوقف بوضع اليد المدة الطويلة فإن طلب تنفيذ ذات الالتزام بطريق التعويض يكون مع طلب الاستحقاق طلبا واحدا لا مقابلة بينهما .

وحيث إن هذا النعى غير شديد ، ذلك أنه ولئن كان طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسبان يتفاسان تنفيذ التزام المدين وبشكلان ندرأ بحيث يجوز الجمع بينهما ولا يمنع إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة من إبداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعد في هذه الحالة طلبا جديدا مما لا يجوز قبوله طبقا لنصر المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ، إلا أنه لما كان البين من الأوراق أن الطلبات الختامية للطاعنة أمام محكمة أول درجة والتي تحدد بها نطاق الخصومة من حيث موضوعها هي طلب إلزام الماعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لاحكام لمسئولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض للالتزام في جانبهم استحال تنفيذه عينا وهو ما يفاير تماما في موضوعه طلب الطاعنة الحكم باستحقاقها ومورثها حصه في أعيان الوقف على أساس من منازعة المطعون عليهم في ملكيتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلي الاستحقاق على صند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز أولها طبقا لنصر المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات يكون قد طبق قانونا مطلقا صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بسقوط الدعوى بالتقدم على أساس أن المطلوب المطلوب فيها تعويض من عمل

غير مشروع في حين أنها أقيمت بطلب إلزام الماطعون عليهم بأداء ثمن حصصة الطاعة في الوقف بعد إذ تملكها الغير بوصف اليد المسددة الطويلة وترتب على هذا التكييف الخطأ في تطبيق أحكام التقادم المتخصص عليها في المادة ١٧٢ من القانون المدني ، هذا إلى أنه وعلى فرض صحة هذا التكييف فإن مدة التقادم الطويلة لم تكن قد انقضت بعد عند رفع الدعوى لوقوع الفعل غير المشروع في ١٩٦١/٤/١ طبقاً للثابت بتقرير الخبير المقدم إلى لجنة القسمة ولأن الطاعة لم تعلم بالضرر والشخص المسؤول عنه إلا قبل رفع الدعوى ببضعة أشهر مما لا ينطبق في شأنه كذلك التقادم الثلاثي وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والخطأ في فهم الواقع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكييف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم وإنما بما يدينه المحكمة من وقائعها في ضوء أحكام القانون دون تقرير منها بتكييف الخصوم لها ، وإذا كانت الطليات الختامية في الدعوى هي إلزام الماطعون عليهم بتعويض الطاعة عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف بتملك الغير لها نتيجة خطأ بعضهم ومورثي البعض الآخر بما يتبقى مع تكييف المحكمة لها بأنها دعوى تعويض عن ضرر مرتب على عمل غير مشروع وكان الحكم الابتدائي لمؤيد لأسبابه بالحكم الماطعون فيه أقام قضاء بسقوط الدعوى بالتقادم على قوله "وكانت المدعية تطالب بالتعويض من جراء خطأ تدعيه أدى إلى تملك الغير لتعويضها في الوقف بالتقادم المكتسب ومفهوم طابعها على هذا النحو تسليم منها بأن الفعل غير المشروع الذي كان نتيجته تملك الغير لخصمتها في الوقف قد مضى عليه أكثر من خمسة عشر عاماً من قبل إبدائها لطلب التعويض مما يجعل دعواها طبقاً للطلبات التي استقرت عليها قد سقطت بالتقادم عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني " وكان هذا الذي أوردته المحكمة له أصله الثابت في الأوراق ويتفق مع ما أوردته تقرير الخبير المشتد من لجنة القسمة المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٨ من أن الغير وضع اليد على الأعيان موضوع الدعوى بنية التملك أكثر من تحمين عاماً وما سلمت به الطاعنة من أكثر من تحمين عاماً وما سلمت به الطاعنة من اكتساب الغير للملكية وهو ما اتخذته أساساً دعواها ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في فهم الواقع ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان دويش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد صبرى أسعد ، محمد إبراهيم خليل ، عبد المنعم هاشم ، وأحمد علي

(١٤١)

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٠١) تنظيم . نزع الملكية للخدمة العامة . تعويض . دعوى .

١ — صدور قرار المحافظ باعتماد خطوط التنظيم م ١٢ ق ٤ لسنة ٦٢ . أثر . من
إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم . لأولى للشأن الحق في التعويض
إذا تحقق موجهه .

٢ — التعويض عن نزع الملكية للخدمة العامة . عدم جواز الانتباه مباشرة إلى المحكمة
لطلبه . شرط ذلك . أن تكون البنية نازحة الملكية قد أثبتت الإجراءات التي أوجب للقانون
عليها إثبات التقدير التعويضي .

١ — مفاد المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢
أنه إذا صدر قرار من المحافظ باعتماد خطوط التنظيم فإنه يحظر على أصحاب الشأن
من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة
عن خط التنظيم ، غير أنه حماية لحقوق الأفراد ، حسبما ورد بالذاكرة الإيضاحية
لهذا القانون . فقد نص المشرع على إلزام الإدارة بتعويض أولى الشأن تعويضا
مادلا إذا تحقق موجهه .

٢ — أوجب المادتين الخامسة والسادسة من القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٤
على الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية للخدمة العامة أن تتخذ الإجراءات المحددة لها
والتى تنهى بتقرير كشوف تتضمن بيان العقار المطلوب نزع ملكيته وإسم
مالكه وأصحاب الحق فيه ومحل أقامتهم والتعويض المقدر لهذا العقار وعرض

هذه الكشف مع الخراط في الأماكن المحددة ، والشرع فيها ، وإخطار أصحاب الشأن بها ، كما خوات المادة لسابقة لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض على هذه البيانات بما في ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشف سالف الذكر . وبيلت المادة الثالثة عشر تشكيل اللجنة المختصة بالعمل في المعارضات الخاصة بالتعويضات وأجازت المادة الرابعة عشر الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ، وبين من هذه لنصوص أنه وإن كان لا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق من نزاع الملكية ، إلا أن هذا الحظر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقديم التعويض ، فإن لم تلتزم هذه الإجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان لصاحب الحق أن يلجأ إلى المحكمة المختصة للطالبة بالتعويض المستحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق القطع — تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٤٣٩٠ سنة ١٩٧٣ مـدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإلغاء قرار تقدير ثمن الجزء الضائع للنظيم بالمقار المين بالأوراق وتمديد الثمن المناسب له وقالوا بقاءً للدعوى أـ بموافقة الدائرة قامت بتزج ملكية ٣٧ مترا مربعا من المقار المذكور ، وقدرت ثمن المتر بمبلغ خمسة جنيهات ، وأخطرت بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٦ لاستلام التعويض على هذا الأساس ، ولما كان ثمن المتر قد رقت نزاع الملكية بما لا يقل من خمسين جنيها فقد أقاما الدعوى بطلباتها سالف البيان .

وبتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٤٧ لسنة ٩١ ق مدني طالبين الغاءه وتقدير ثمن المتر بمبلغ خمسين جنيها وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالظن، وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقران ، أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن النزاع المطروح إنما هو مطالبة بتعويض عن مساحة بارزة عن خط التنظيم ، وهو ما يخضع لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فضلا عن أن الجهة المنوط بها نزع الملكية لم تتخذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع وأيد حكم محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى على سند من القول بأن أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تمنع الالتجاء إلى المحكمة بدعوى مبتدأة لطلب التعويض فيكون الحكم المطعون فيه قد شاب الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٢ من قانون تنظيم المباني السابق رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى قد جرى نصها بأن يصدر باعتبار خطوط تنظيم الشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المختص ، ومع عدم الاخلال بأحكام قانون نزع الملكية يحظر من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة من خطوط التنظيم ، ويعوز أصحاب الشأن تعويضا عادلا ”مما مفاده أنه إذا صدر قرار من المحافظ بإصدار خطوط التنظيم فإنه يحظر على أصحاب الشأن من وقت صدور هذا القرار إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم غير أنه حماية لحقوق الأفراد — حسبما ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون — فقد نص المشرع على إلزام الادارة بتعويض أولى الشأن تعويضا عادلا إذا تحقق موجبه ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ قد

أوجب في المادتين الخامسة والسادسة على الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية للنفعة العامة - أن تتخذ الإجراءات المحددة بهما والتي تنهى بتحرير كشوف تتضمن بيان العقار المطلوب نزع ملكيته واسم مالكه وأصحاب الحق فيه وعمل إقامتهم والتعويض المقدّر لهذا العقار ، وعرض هذه الكشوف مع الخرائط في الأماكن المحددة والنشر عنها ، وإخطار أصحاب الشأن بها ، كما خولت المادة السابقة لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض على هذه البيانات بما في ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إتمام مدة عرض الكشوف سالفه الذكر ، وبينت المادة الثالثة عشر تشكيل اللجنة المختصة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويض ، وأجازت المادة الرابعة عشر الطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ، ويبين من هذه النصوص أنه وإن كان لا يجوز لصاحب الشأن اللجوء مباشرة إلى المحكمة بطلب التعويض المستحق من نزع الملكية ، إلا أن هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مشروط بأن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض ، فإن لم تلتزم هذه الإجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان لصاحب الحق أن يلجأ إلى المحكمة المختصة لاطالبة بالتعويض المستحق ، لما كان ماعقداً وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه من بحث دفاع الطاعنين الجوهرى سالف البيان ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعادته النصوص في التسيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من يوبيه سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى بكرة نائب رئيس المحكمة ، ومضيه الساعة
المستشار ، صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حنن ، والدكتور دلى عبدالفتاح
ومحمد طوم .

(١٤٢)

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ القضائية :

(١) نقض "سبب الطعن . مخالفة الثابت بالأوراق" .

مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم . ما عداها .

(٢) إثبات "الإقرار القضائي" .

الإقرار القضائي . م ١٠٣ من قانون الإثبات . ما عداها .

(٣) عقد " تفسير العقد " . محكمة الموضوع .

تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها . من ملحة محكمة الموضوع متى قام قضاؤها على أحاديث
حاشية وطالما لم يخرج عن المعنى للظاهر لمبارتها .

١ — مخالفة الثابت في الأوراق التي تبطل الحكم هي تحريف محكمة الموضوع
للثابت ماديا ببعض المستندات ، أو إبتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالفا
لما هو ثابت بأوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل مناقشة من الخصوم .

٢ — الإقرار القضائي وفقا لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو
إعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء سير الدعوى
المتعلقة بهذه الواقعة ، بما يبين عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك
الواقعة .

٣ - تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يؤول على أسباب سائفة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد وإستظهار نية المتنافدين عن المعنى الظاهر لعبارة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتصل في أن البنك المطعون ضده الأول استصدر من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠ أمر يحجز تحفظي ما للدين لدى الغير ضد الطاعن وفاة المبلغ ٣٣٧٥ ج و ٤٥٧ م والفوائد بواقع ٦٠٪ سنويا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ وذلك تمت يد المطعون ضدهم الآخرين وبعد توقيع المحجز وإبلاغه بتقديم البنك المطعون ضده الأول إلى محكمة القاهرة الابتدائية باستصدار أمر أداء بالدين ضد الطاعن وشركة الإسكندرية العامة للقاولات على وجه التضامن مع صحة إجراءات المحجز الواقعة وجهاتها تنفيذية فامتنع السيد رئيس المحكمة عن إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع وقال البنك المطعون ضده الأول بياننا اطلبه أنه يدين الطاعن برصيد مدين قدره ٣٣٧٥ ج و ٤٥٧ م حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ خلافا للقوائد بواقع ٦٠٪ سنويا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ وأن هذا الدين نشأ عن عقد فتح اعتماد جاري مدين قومه البنك العربي المحدود في ١٩٦٠/٢/٩ والذي اندمج بعد ذلك في بنك مصر ، وأن الدين تأكد بمقتضى إقرار وقعه الطاعن في ١٩٦٣/٧/٣ يتضمن مديونية في ٤٤٤٨٠ ج و ٦٩٢ م حتى ١٩٦٣/٤/٣٠ بخلاف ما يستجد من فوائد وعمولات ومصرفات مصرفية ابتداء من ١٩٦٣/٥/١ وتمهد الطاعن أن يسدد قيمة الرصيد على أقساط إلا أن الطاعن سدد القسط الأول وقدره ١٥٠٠ ج ولم يتم بسداد قيمة الأقساط

الآخرى وملحقاتها وأصبح وصيد حسابه مدينا في مبلغ ٣٣٧٥ ج و ٤٥٧ م حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ بخلاف الفوائد بواقع ٥٠ ٪ / تضاف إلى الأصل شهريا اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ حتى تمام السداد وأن الاعتماد سالف الذكر كان مفتوحا بفرض مزاولة أعمال المقاولات الخاصة بمنشأة الطاعن التي كانت باسم منشأة مقاولات عمومية وهي منشأة فردية أتمت ثم أدمجت بقرار وزير الإسكان رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٤ في شركة الإسكندرية العامة للمقاولات الأمر الذي تعتبر معه الشركة الأخيرة خلفا له ومن ثم تكون ملزمة مع الطاعن على وجه التضامن فيما بينهما بسداد مطلوباته تقبلت الدعوى برقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٦ تجارى القاهرة الابتدائية وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة الإسكندرية العامة للمقاولات وبإلزام الطاعن بأن يدفع للبنك المطعون ضده الأول مبلغ ٣٣٧٥ ج و ٤٥٧ م والفوائد القانونية وصحة الجزاء التحفظى الموقع تحت يد المطعون ضدهما الثانية والثالثة وآخرين وجعله نافذا استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٧ لسنة ٨٤ ق . تجارى وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لشركة الإسكندرية العامة للمقاولات لانتهائية الحكم المستأنف بالنسبة لها وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فראה جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة للترتت النيابة وأياها .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الاول على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق . وفي بيان ذلك يقول لما الاعتماد كان مفتوحا بفرض مزاولة أعمال المقاولات الخاصة بمنشأة الطاعن للمقاولات العمومية وهي منشأة فردية وقد أتمت ثم أدمجت في شركة اسكندرية العامة للمقاولات ، الأمر الذي تعتبر معه الشركة الأخيرة خلفا له ومن ثم تكون ملزمة مع الطاعن فيما بينهما بسداد مطلوب الذى وقد أقلل الحكم هذا المعنى .

وحيث إن هذا الذى غير صديد ، ذلك أن مخالفة الثابت في الأوراق التى تبطل الحكم هى تحريف محكمة الموضوع للثابت ماديا ببعض المستندات ، أو إبتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالفا لما هو ثابت بأوراق الدعوى من

وقائع لم تكن محل مناقشة بين الخصوم . لما كان ذلك ، وكان ما قال ، البنك المطعون ضده الأول في طلب أمر لحجز وأمر الأداء " من أن دين بنك مصر الذي فتح من أجله الاعتماد إنما يتعلق بمنشأة .. التي أتمت وأدججت في شركة الإسكندرية العامة للمقاولات " لم يكن أمر ثابت بالأوراق المقدمة في الدعوى سواء كان ذلك في عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٦٠/٢/٩ أو بالاتفاق المؤرخ ١٩٦٣/٧/٣ أو بغير ذلك من مستندات . سوى إنما هو لا يعدو مجرد ادعاء من البنك المطعون ضده الأول تبرير طلباته الموجهة منه إلى شركة الاسكندرية العامة للمقاولات والتي أدججت فيها تلك المنشأة بعد تأميمها تأسيسا على أن الشركة تعتبر بذلك خلفا للعامن وتكون من ثم ملزمة معه على وجه التضامن فيما بينهما لسداد الدين . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الادعاء بأدلة سائفة وكافية ، بـ " أن عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٦٠/٢/٩ وعقد الاتفاق النائب التاريخ في ١٩٦٣/٧/٨ قد وقعا من الطامن بصفته الشخصية ولم يرد بهما ذكر للشركة أو المنشأة الأصـر الذي يدل على أن العلاقة لم تنشأ بين البنك والمنشأة وإنما نشأت بينه وبين الطامن " . فإن النـى على الحكم بخالفـة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينـى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أمدر دلالة وحجية إقرار البنك المطعون ضده الأول في الدعوى بأن عقد فتح الاعتماد الذي أتمج الدين المطالب به كان يتعلق بمزاولة أعمال المقاولات الخاصة بمنشأة .. وهو إقرار قضائى يعتبر حجة قاطعة على المقر ويتوجب التزامه به وعدم خروجه عليه وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى إهدار هذا الإقرار واعتبر دين البنك ديناً عن الطعن شخصياً وليس ديناً على منشأة .. فإنه يكون قد أخطأ في القانون وقد حجه هذا الخطأ عن الردع دفاع الطامن بشأن عدـ جواز رجوع البنك عليه قبل الرجوع أولاً على شركة الإسكندرية العامة للمقاولات مما يعيبه كذلك بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا الذي غير سديد ، ذلك أن الإقرار القضائي وفقا لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء سير الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، بما يبنى عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة . لما كان ذلك ، وكان ماقره البنك المطعون ضده الأول من " أن عقد فتح الاعتماد الذي أُنشج الدين المطالب به كان مفتوحا بغرض مزاولة أعمال المقاولات الخاصة بالطامن والتي أتمت فيما بعد وأدجت في شركة الإسكندرية العامة "مقاولات ومن ثم تكون الشركة مسئولة بالتضامن مع الطامن في سداد الدين المطالب به " إنما هو في حقيقة الأمر ادعاء بواقعة يستند إليها في تبرير طلب إلزام شركة الاسكندرية العامة للمقاولات بالدين بالتضامن مع الطامن وكان الحكم المطعون فيه قد أطرحت هذا الادعاء للأسباب السائدة التي أوردها — على النحو السالف بيانه عند الرد على السبب الأول من أسباب الطعن ، فإن النعي عليه بالخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطامن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال والخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن " منشأة ... مقاولات عمومية " هي منشأة فردية مملوكة له وليس لما كان قانوني أو شخصية اعتبارية فإذا ما أبرم مقصد قرض مع البنك لتمويل أعمال المقاولات التي تقوم بها هذه المنشأة فإن اسمه هو الذي يظهر في عقد فتح الاعتماد ويكون من القصور في التسييب والفساد في الاستدلال أن يعتبر الحكم المطعون فيه مثل هذا القرض منبت الصلة بتلك المنشأة لمجرد ورود اسمه — أي اسم الطامن — مجردا ، كما يكون الحكم قد أخطأ في القانون بإبائه الشخصية الاعتبارية للمنشأة فردية .

وحيث إن هذا الذي غير سديد ، ذلك أن تفسير العقود واستظهار نية طرفيها أمر مستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائفة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تفهم عقد فتح الاعتماد كغيره

من العاود . وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم في تفسيره لعقد فتح الاعتماد موضوع الدعوى وعقد الاتفاق الثابت في ١٩٦٣/٧/٨ عباراته الواضحة واستخلص لأسباب سائفة لما أصلها الثابت في الأوراق - أن عقد فتح الاعتماد قد أبرم لصالح الطاعن تخطيطيا مما يجعله مسؤولا بصفته الشخصية عن الدين الناتج عن هذا العقد ولا علاقة لمنشأة الطاعن بهذا الدين ومن ثم فإن النهي على الحكم بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في القانون والإخلال بقى الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

حلاصة ٢١ من يوسيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد : الناشر / د. عبد الرحمن عباد نائب رئيس المحكمة ، ومهدي السادة
المستشارين : عبد الحميد المنجلي ، محمد زبدان عبد الحميد ، د. منصور وجيه ومحمد
رافع عفاي .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ١ هـ القضائية :

(١) نقض . " أثر النقض " .

نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . أثره . محسنة بإدعاء أرباب دفاع ودفع جديدة أمام
محكمة الإحالة .

(٢) محكمة الموضوع . " صلاحتها في تقدير الدلائل " . حكم . " مسبب " .
الحكم .

محكمة الموضوع . صلاحتها في تقدير أفعال المتهم . لما أذا تأملنا نظر أفعال دوق
للمظهر الآخر وبأفعال راحة أو أكثر دون غيره . هذه التزاما ببيان مسبب ترجيحها شهادة
على أخرى .

(٣) حكم . " مسبب الحكم " . " إثبات البينة " . استئناف .

تقدير قول المتهم . محكمة الاستئناف أو لمحكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها
أصحاب ذلك

(٤) نقض . " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . أثره . رتبة المحكمة أنزال إلى : في محسنة بل فهم
الواقع في المحسنة وهو من غير الطريق التي كانت محسنة منها هو قبل . لما أن المحاكم وأصحاب
الأول . وجوب اتهامها حكم النظر في المسائل الخاصة بالانفصال فيها .

۱ — من المقرر أنه يترتب على نقض الحكم زواله وسقوط ما أقر به أو ما قرره أو رتبته من حقوق بين طرفيه ، وأن الخصوم إبداء ما يمن لهم من دفع وأوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاحالة .

۲ — تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع فلها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسب ما يطمئن إليه وجدانها من غير أن تكون ملزمة ببيان سبب ترجيحها لما أخذت به وإطراحها لغيره دون معتب عليها في ذلك .

۳ — لمحكمة الاستئناف أن تخالف محكمة أول درجة فيما استخلصته من أقوال الشهود دون لزوم لبيان أسباب ذلك ما دام استخلاصها مائفا .

٤ — من المنور في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية أن تسترد المحكمة الحال إليها حريتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو كان ذلك من غير الطريق التي كانت قد حصلت فيه من قبل بل لما أن مخالف رأيها الأول فيما تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيد بها في ذلك إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر -
رالمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٧٨ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى
اسكندرية على المطعون ضدهما طالب الحكم باخلاصهما من الدين المؤجرة
وتسليمها إليه خالية مما يشغلها ، وقال بياتا لها أنه بموجب عقد

مؤرخ ١٩٦٣/١٠/١ يستأجر منه المطعون ضده الثاني العين المذكورة . إلا أنه قام بتأجيرها إلى المطعون ضده الأول من باطنه دون علمه وبغير إذن كتابي منه بخلافه بذلك حكم الفقرة ب من المادة الثانية من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ وبمجلس ١٠/٧/١٩٧٥ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت "طاعن أن المضمون ضده الثاني قد أخرج عن النزاع من باطنه إلى المطعون ضده الأول مع التصريح لهما بنفي ذلك . وبعد تنفيذ هذا الحكم بسماع أقوال شهود الطرفين قضت المحكمة بمجلس ١٨/٢/١٩٧٦ بإخلاء المطعون ضدهما من الدين الموضوعة بصحيفة افتتاح الدعوى وتسليمها إلى الطاعن . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف ٢٢٠ لسنة ٣٢ ق اسكندرية بغية إلغائه ورفض دعوى العائن ، وبمجلس ٢٨/١/١٩٧٨ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف "المطعون ضده الأول" أن زوجته وأولاده بغيره عين النزاع منذ تاريخ عقد الإيجار وأن المستأنف عليه الثاني "المطعون ضده الثاني" حرر العقد بمرض إسكان شقيقة زوجة المستأنف . ولعدم تنفيذ هذا الحكم ، إذ لم يحضر المطعون ضده الأول شهوده قضت المحكمة بمجلس ٢٦/٢/٩٧٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن المطعون ضده الأول في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن ١٠٥٦ لسنة ٤١ قضائية قضت المحكمة بتاريخ ٢/٢/١٩٨١ بنقص الحكم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف اسكندرية فقام الطاعن بتعجيل نظرها أمام تلك المحكمة وبمجلس ١٦/٢/١٩٨٠ قضت المحكمة بعدم قبول طلب المستأنف "المطعون ضده الأول" وإلزام المستأنف ضده لاول " الطاعن بتحرير عقد إيجار وقبر الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف أنه كان يقيم وعائلته مع المستأنف ضده ثاني "المطعون ضده الثاني" عين النزاع إقامة مستقرة استمرت لمدة ستة شهور على ترك المذكور لها وتاريخ ذلك الترك وإن يها الأمر الذي ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة بمجلس ١١/٤/١٩٨٠ وفي موضوع الاستئناف بإلغاء أحكام المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده لاول العائن " طعن الأخير في هذا الحكم بطريق النقض وقت التظلم العامة مذكره أدلت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حدثت جلسة للنظر . وفيها ألزمت النيابة رأيها

وحيث إن الطعن أقيم على تحمسة أسباب ينشأ الطعن بها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، والفساد في الاستدلال ويقول في بيان ذلك أنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ألا تتجاوز حدود المسألة التي نقض الحكم السابق بسببها إلى النظر في الأدلة وأوجه الدفاع والطلبات الجديدة ، ومن ثم فإن بحثها لردع المطعون ضده والذي قرر فيه أنه كان يساكن المستأجر الأصلي تكون فيه قد بحثت وقائع جديدة خلافاً لحكم القانون كما أن مذهبها في ذلك يناقض القرارات القضائية الصادرة من المطعون ضده الأول والتي ينكر فيها اشتراك الملعون ضده الثاني في المسكن بين النزاع ، وقد تكرو إقراره بذلك في صحيفة استئنافه ومذكرة دفاعه المقدمة بجلسته ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ والتحقق في الشكوى رقم ٩٣ « سنة ١٩١٢ إداري اللبان ولو نظرت محكمة الاستئناف إلى هذه القرارات لما اهتمت بدفاعه القائم على ما يخالفها ، وقيام المحكمة بحالة ادعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة إقامة المطعون ضده الأول مدة سنة سابقة مع هجره المطعون ضده الثاني " المستأجر الأصلي " واستنادها في قضائها إلى ثبوتها تكون معه قد ناقضت تلك القرارات القضائية كما تكون قد عدلت على أقوال شاهدي المطعون ضده الأول أمانها والتي جاء بها أن المذكور كان يقيم مع المطعون ضده الثاني بين النزاع رغم أن أحد هذين الشاهدين قد ذكر بالتحقيق في الشكوى آفة الذكر أن المطعون ضده الأول هو الذي استغل وحده بالإقامة دون المطعون ضده الثاني بالسكن محل النزاع كما لم يلق الحكم اعتباراً لأقوال شهود المطعون ضده الأول أمام محكمة أول درجة التي فصلت إلى ذلك أيضاً بما يخالف أقوال شاهديه أمام محكمة الاستئناف ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يتناول المستندات المقدمة من الطاعن أو المطعون ضده الأول نفسه رغم أنها ذات تأثير في الدعوى بأن غفل عن دلال المستند المقدم من الآخر قبل إصدار الحكم التحقيق ، إذ تضمن إقراره شرعيته في العقار وأحد المقيمين به أن المطعون ضده الأول هو الذي يسكن شقة النزاع دون المطعون ضده الثاني الذي لم يكن مقيماً فيه أبداً ، كما لم يعرض لصحة تحقيق الحالة الجنائية وشهادة وفاة نجل المطعون ضده الأول وهي المستندات التي نقض بسببها الحكم الاستئنافي السابق ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحصر تلك المستندات يكون قد وقع في نفس خطأ الحكم السابق ومع ذلك فإن هذه المستندات لا قيمة لحاف التبدل على إقامة الملعون ضده الأول بين النزاع خاصة وأن الثابت بالشهادة

الصادرة من مكتب السجل المدني المقدمة من الطاعن أن للذكور عنوانا آخر قبل استخراج بطاقة شخصية بدل فائد .

وحيث إن هذا الذي في غير عمله ، ذلك أن من المقرر أنه يترتب على نقض الحكم زواله وسقوط ما أسره أو ما قرره أو رتبته من حقوق بين طرفيه ، وأن الخصوم إبداء ما يعين لهم من دفع أو وجه دفاع جديدة أمام محكمة الإحالة ، ومن ثم فلا تريب على محكمة الاستئناف المحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم لأن هي استجبت إلى الدفاع الجديد للطعن ضده الأول القائم على مسا كته للاستأجر الأصلي وحقه في الإقامة بالسكن بعد تركه إياه وأخذت به بعد أن حققت ، ولا يـح في ذلك التناقضات الحكم المطعون فيه كما يقرر الطاعن عن الإقرارات الصادرة من المطعون ضده الأول والمدعى بخالفه الحكم المذكور لما ، ذلك أنه لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف بما يكون معه فيه في هذا الخصوص غير مقبول . ولما كان تقدير أقوال الشهود ، هو مما تستقل به محكمة الموضوع فيها أن تأخذ ببعض أقوال دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما يطمئن إليه وجدانها من غير أن تكون ملزمة ببيان سبب ترجيحها لما أخذت به وإطراحها لغيره دون معجب عليها في ذلك ، ولحكمه الاستئناف أن تخالف محكمة أول درجة فيما استخلصته من أقوال الشهود دون لزوم إيراد أسباب ذلك ما دام استخلاصها سائفا ، لما كان ذلك . وكان البين من مدرقات الحكم المطعون فيه أنه قد حصل من أقوال شاهدي المطعون ضده الأول التي اطمأن إليها المحكمة في التحقيق الذي باشرته من المستندات المقدمة في الدعوى أن المطعون ضده الأول كان يقيم مع المطعون ضده الثاني " المستأجر الأصلي " في الشقة محل النزاع مدة سنة سابقة على ترك هذا الأخير لها إلى مسكن آخر ، وإذ كان هذا الاستخلاص سائفا وله أصله الثابت في الأوراق فإن ما يثيره الطاعن بصدد قيام المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق واستنادها إلى أقوال شاهدي المطعون ضده الأول في التحقيق الذي أجرته أمامها دون التفتت لأقوالهم أمام أول درجة أو بالشكوى ٥٩٣ سنة ١٩٧٧ إداري اللبان إنما يمثل جدلا موضوعيا في تقدير الدليل الذي أخذت به

المحكمة الاستئنافية بذه الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها قضاؤها بما لا يجوز معه إثارته أمام هذه المحكمة ، وما يقرره الطاعن بعد ذلك بشأن التفات الحكم المطعون فيه عن المستند المتقدم منه وهو الشهادة الصادرة من مكتب السجل المدني والثابت منها أن للطعون ضده عنوان آخر فإنه مردود بأن الحكم قد عرض لهذا المستند منوها إلى أن ما ثبت به لا يغير عقيدة المحكمة بشأن إقامة المطعون ضده الأول وزوجته بعين النزاع لمدة سنة سابقة على ترك المطعون ضده الثاني لتلك العين والتي تحققت المحكمة من ثبوتها من أقوال الشهود الذين سمعهم أمامها ، أما استناد الطاعن في نعيه إلى عدم تحييص الحكم المطعون فيه للمستندات المقدمة من المطعون ضده الأول والمشار إليها في وجه النعي فهو غير مقبول ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية أن تسترد المحكمة المحالة إليها حريتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو كان ذلك من غير الطرق التي كانت قد حصلته منها من قبل بل لها أن تخالف رأيها الأول فيما تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيد بها في ذلك إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استدلت سائفاً من أقوال شاهدي المطعون ضده الأول في التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف أمامها على إقامة المذكور بشدة النزاع لمدة سنة سابقة على ترك المطعون ضده الثاني لها ، وكان تقدير الأدلة هو مما تسقل به محكمة الموضوع دون معتبها في ذلك متى كانت مستمدة من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فلا على الحكم المطعون فيه رد التفات عن تلك المستندات ، بعد أن ثبت للمحكمة فيما حصلته من أقوال شهود المطعون ضده الأول سلامة دفاعه ، ويكون هذا النعي أيضاً جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل الذي أخذت به محكمة الموضوع بما لا يجوز معه إثارته أمام هذه المحكمة .

ولم تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ يونيو سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار عبد ط منجر نائب رئيس المحكمة ومهذوبة السادة المستشارين :
 عبد الرحمن فتح الله ، مرزوق فكري عبد الله ، جرجس اسحق صبيح السيد وعبد عبد المنعم جابر .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) اختصاص . حراسة "حراسة إدارية" نقض "الطعن بالنقض" .
 محكمة القيم .

اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المنعقدة بالحراصات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . ما يكون من هذه المنازعات ما روجعها حل الحاكم بجميع درجاتها وجوب إحالة إلى محكمة القيم . ما لم يكن قد نقل باب المرافعة فيها م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور اختصاص محكمة النقض بنظره . على ذلك ،

(٢) دهوى "انقضاء الخصومة" إعلان بطلان . استئناف .

انقضاء الخصومة ، شرطة . إعلان المدعى عليه صحيحة الدعوى . الخصومة لا تنفذ إلا بين أطراف أحياء والا كانت معدومة لا ترتب أثراً .

(٣) حكم "الطعن في الحكم وقت ميعاد الطعن" .

جهل الخصم ، وفاة خصمه بعد علوا وترتب عليه وقف مريان الميعاد عدم ترجوه الاستئناف إلى ورنه الخصم بجله في الميعاد . أثر . سقوط الحق في الاستئناف .

(١) إن كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراصات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وأوجببت إحالة جميع المنازعات

المطروحة على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على استثناء الطعن المدروسة على محكمة النقض من ذلك إلا أن البين من النص سالف الذكر أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه، والعفن النقض طريق طعن غير عادي لا يؤدي إلى طرح نفس الخصومة التي كانت مردده بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف وإنما إلى طرح خصومة أخرى هي البحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحوال معينة بيان حصر، لخصومة الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع إذ هي لا تهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المعطون فيه بل ينصر الأسر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من صيوب قانونية. هذا إلى أنه وقد استثنى المشرع في المادة السادسة من القانون من الإحالة إلى محكمة القم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فإن هذا الاستثناء يجب أن يستحب ومن باب أول إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وإن طعن فيه بطريق النقض إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة هذا الحكم أو يوقف تنفيذه ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القم العمل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بصدد تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد أسقاط ما سبق صدره من أحكام ولو كانت نهائية بما يخول تلك المحكمة نظرا وموضع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بماتته من محكمة النقض ذلك أن الزاع الموضوعي — وعلى ما سلف بيانه — يخرج عن نطاق الطعن بالنقض فضلا عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على أسقاط هذه الأحكام فلا بد أن تسقط بطريق الاستنتاج لما يترتب على أسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للمصوم وأن مجرد الطعن بالنقض في هذه الأحكام لا ينال من قوتها ولا يترتب عليه إعادة عرض الزاع على محكمة النقض وإنما تظل هذه الأحكام محتفظة بمجبتها التي تملو على اعتبارات النظام العام وهي حجية لا تسقط إلا بنقض الحكم إذ في هذه الحالة فقط تسقط عن الحكم النهائي - صاته — لما كان ما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادرة في منازعات متعلقة

بالحراسات يظل منعقدا لمحكمة النقض وحدها ويكون الدفع بالاحالة على فير
أساس متعين وفضه .

(٢) يلزم رفع الاستئناف وفقا لمادة ٢٣٠ من قانون المرافعات أن تودع
صحيفته فلم كتاب المحكمة المرفوع إليها وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ويتمين
أيضا إعلان الصحيفة إلى المستأنف ضده ذ أن هذا الإجراء الأخير لازم لأنه قد
الخصومة بين طرفيها وترتب على عدم تحقيقه بطلانها — لما كان ذلك وكانت
اتخه ومدة لا تقوم إلا بين الأحياء ولا تتعد أصلا إلا بين أشخاص وجودين
على قيد الحياة وإلا كانت معدومة ولا ترتب أثرا ولا يصححها إجراء لاحق
وعلى من يريد عقد خصومه أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير
في الصفة قبل اختصاصهم قانونا .

(٣) جيل الخصم بوفاة خصمه يعد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
حذرا يترتب عليه وقف سر بيان الميعاد في الفترة التي تبدأ من وقت توجيه الإجراء
في مواجهة المتوفى وتنتهي في وقت العلم بهذه الوفاة إلا أنه كما يتمين على رافع
الظعن أن يعيد توجيه طعنه إلى الورثة جملة في الموعد التفاوضي الذي إتفق
من وقت علمهم بالوفاة وفقا لمادة ٢١٧ من قانون المرافعات وإذا لم يقيم
المطعون عليهم الثلاثة الأول — المستأنفون في كلا الاستئنافين باتباع هذا
الذي يفرضه القانون فإنه استئنافهم يكون باحلا ولا يصحح حضور الطاعنات
(ورثة المستأنف عليه) إذ لا أثر لذلك في عقد الخصومة بينهم وبين المستأنفين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المناوأة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الظعن — تحصل في أن المرحوم — — — — — أقام الدعوى ٥٤٣٩ سنة

١٩٧٧ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد السيد رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين والسيد وزير المالية بصفته المشرف على جهاز تصفية الحراسات والسيد رئيس جهاز تصفية الحراسات والسيد وزير العدل بصفته المشرف على مصلحة الشهر العقاري والسيد رئيس مصلحة الشهر العقاري بطلب الحكم باعتبار عقدي البيع المؤرخين ١٩٦٣/٤/١٠ المتضمنين بيع العقارين الموضحين بالصحيفة ملفان والتأشير بذلك لدى مصلحة الشهر العقاري وإلزام المدعى عليه الأول بتسليم العقارين إليه في مواجها باقي المدعى عليهم وقال بياناً لدمواه أن الحراسة فرضت على أمواله وممتلكاته ومنها العقارين محل الدعاي بأمر رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ سنة ١٩٦١ وقد تصرف الحارس العام في هذين العقارين بالبيع إلى شركة الشرق للتأمين بموجب عقدي بيع مؤرخين ١٩٦٣/٤/١٠ ثم سجداً بشمن يدر بمائة وعشرين مثلاً للضريبة الأصلية المفروضة عليها ثم صدر القانون ٦١ سنة ١٩٧٤ الذي نص على زيادة الثمن إلى مائة وستين مثلاً للضريبة وإذا لم تسد الشركة أشتريه الثمن والزيادة والقوائد قبل نهاية المدة المخصوص عليها في القانون فقد أقام الدعوى للحكم بالطبقات السابقة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ حكمت المحكمة بإجابة المدعى لطلباته - استأنفت شركة الشرق للتأمين - هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩ سنة ٩٦ ق القاهرة - كما استأنفه السيد وزير المالية والسيد رئيس جهاز تصفية الحراسات بالاستئناف رقم ٢٠٩ سنة ٩٦ ق القاهرة - وقد وجه المستأنفان الاستئناف للحكم له فتمل ورثته بالجلسة ودفعوا بمقروط الحق في الاستئناف وببطلانها واعتبار كل منهما كأن لم يكن - بتاريخ ١٩٧١/١/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً ورفض الدعوى المبداء من ورثة وتحديد جلسة لنظر الموضوع - وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠ حكمت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلقاء عقدي البيع وتعديله فيما قضى به من تسليم العقارين للتأضع إلى تسليم ورثته حصة عينية شائعة فيهما نوازي ثلاثين ألف جنيه ، طعن السيد رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٠٥٤ سنة ٥٠ ق - كما طعن ورثته المرحوم في الحكمين بنفس الطريق وقيد طعنهم برقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في الطعن الأول أبدت فيها الرأي برفضه ومذكرة في الطعن الثاني أبدت فيها الرأي بنقض الحكمين

المطعون فيهما، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم الطعن الثاني للأول والتزمت النيابة وأياها . ودفع الحاضر عن شركة الشرق للتأمين بإحالة العندين إلى محكمة القيم وطلبت الطاعنات بالاعين رقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ ق والنيابة رفض الدفع .

وحيث إن مبنى الدفع بالاحالة أن القانون ١٤١ سنة ٩٨١ . نص في مادته السادسة على أن تختص محكمة القيم المنصوص عليها بالقانون ٩٥ سنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات وكذا المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات وأوجب على المحاكم بجميع درجاتها إحالة هذه القضايا إلى محكمة القيم وأن نص هذه المادة قد ورد بصيغة عامة ومطلقة بحيث يشمل جميع المنازعات بما في ذلك الطعون المعروضة على محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع غير شديد ذلك أنه وإن كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرص الحراسة قد جمعت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبيل العمل بالقانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم نوازل الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المرتبة عليهما وأوجبت إحالة - جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى إليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينصر صراحة على استثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض من ذلك إلا أن الذين من النص سالف الذكر أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه والطعن بالنقض طريق طعن غير عادي لا يؤدي إلى طرح نفس الخصومة التي كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الاستئناف وإنما إلى طرح خصومه أخرى هي البحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكدها الحكم المطعون فيه وفي أحول مبدئية بيان حصر الخصومة العطن بالنقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع إذ هي لا تهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد على الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأسرها على بحث توافق

هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من عيوب قانونية . هنا إلى أنه وقد امتننى المشرع في المادة السادسة من القانون من الاحالة إلى محكمة القيم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فان هذا الاستثناء يجب أن يسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائى نافذ وإن طعن فيه بطريق النقض إذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة هذا الحكم أو بوقف تنفيذه ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسه بقصد بتصفيه الأوضاع الناشئة عنها — فمسند إسقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية بما يخول تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من محكمة النقض ذلك أن النزاع الموضوعى — وعن ماسلف بيانه — يخرج عن نطاق الطعن بالنقض — فضلاً عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على إسقاط هذه الأحكام فإنها لا تسقط بطريق الاستنتاج لما يترتب على إسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة المقصوم وأن مجرد الطعن بالنقض في هذه الأحكام لا ينال من قوتها ولا يترتب عليه إعادة عرض النزاع على محكمة النقض وإنما تظل هذه الأحكام مخفظة لمخيجيتها التي تملو على اعتبارات النظام العام وهي حجة لا تسقط إلا بتقضى الحكم إذ في هذه الحالة فقط يسقط عن الحكم النهاى حصانته — لما كان ما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادرة في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقد لمحكمة النقض وحدها ويكون الدفع بالاحالة على غير أساس متعين رفضه .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

عن الطعن رقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ ق

وحيث إنه مستنعم الطاعنات بهذا الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وقان بياناً لذلك أمين تمسكن أمام محكمة الاستئناف بطلان الاستئنافين المهابين عن الحكم الابتدائى من الماطعون عليهم وسقوط الحق فيهما واعتباوكل منهما كان لم يكن وأمسسن دفعهن على أن الماطعون ضدهم الثلاثة الاول وجبوا هذين الاستئنافين لورقتهن المرحوم — — وتم اعلانه رغم

وفاته في تاريخ سابق على تقديم صحيفتي الاستئناف فلا تكون الخصومة قد انقضت في طلبهما ما يجعلاهما عديمي لأثر ، وكان يتعين على المستأنفين توجب الاستئناف إلى الورثة ، إلا أنهم لم يقرروا اتباع ما فرضه القانون فيكون حقهم في الاستئناف قد سقط بفوات ميعاده ، وإذا قضى الحكم برفض الدفع فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه يلزم رفع الاستئناف وفقا للمادة ٢٣٠ من قانون المرافعات أن تودع صحيفته فلم كتاب المحكمة المرفوع إليها وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ويتبين أيضا إعلان الصحيفة إلى المستأنف ضده ، إذ أن هذا الاجراء الأخير لازم لانفاذ الخصومة بين طرفيها ويرتب على عدم تحققه بهلاكها . لما كان ذلك ، وكانت الخصومة لا تقوم إلا بين الأحياء ولا تنقد أصلا إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معدومة ولا ترتب أثرا ولا يصححها إجراء لاحق وعلى من يريد حقد خصومه أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم قانونا . وكان الين من الحكم المطعون فيه أن صحيفتي الاستئناف قدما لقلم كتاب المحكمة في ١٩٧٩/١/٢ واختصم في طلبها مورث الطاعنات الذي كان قد توفي في ١٧ / ١٠ / ١٩٧٨ فإن الخصومة في الاستئناف لا تكون قد انقضت بين طرفيها ولا يترتب على تقديم صحيفتي الاستئناف أي أثر . ولا يغير من ذلك أن يكون المطعون عليهم (المستأنفين) قد جوهلوا وفاة المحكوم له قبل رفع الاستئناف وأنهم لم يعلموا بذلك إلا عند إعادة إعلانه بالاستئناف رقم ١٠٩ سنة ٩٦ ق في ١٩٧٩/٢/٧ وحضور الطاعنات بمجلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ ذلك أنه وإن كان جهل الخصم بوفاة خصمه يعد - على ما جرى بقبضاء هذه المحكمة - عذرا يترتب عليه وقف سريان الميعاد في الفترة التي تبدأ من وقت توجيه الاجراء في مواجهة المتوفى وتنتهي في وقت العلم بهذه الوفاة . إلا أنه كان يتعين على رافع الطعن أن يعيد توجيه طعنه إلى الورثة جملة في الموعد القانوني الذي انقضى من وقت علمهم بالوفاة وفقا للمادة ٢١٧ من قانون المرافعات . وإذا لم يتم المطعون عليهم الثلاثة الأول - المستأنفون في كلا الاستئنافين باتباع هذا الذي يفرضه القانون ، فإن استئنافهم يكون باطلا ،

ولا يصححه حضور الطاعنات (ورثة المستأنف عليه)؛ إذ لا أثر لذلك في عقد الخصومة بينهن وبين المستأنفين ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقض برفض الدفع المبدئى من الطاعنات وبقبول الاستئنافين شكلا والفصل في موضوعها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين نقضه دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على هذه المحكمة — إذا ما نقضت الحكم المطعون فيه — أن تحكم في الموضوع إذا كان صالحا للفصل فيه ، وكان الموضوع صالحا للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم ببطلان الاستئنافين .

عن الطعن رقم ٢٠٥٤ سنة ٥٠ ق

حيث إنه لما كان هذا الطعن مقاما من المطعون عليه الأول في الطعن السابق عن ذات الحكم المطعون فيه ، وكان هذا الحكم قد نقض ببطلان الاستئناف المقام من الطاعن بما يترتب عليه ضرورة الحكم المستأنف نهائيا في حقه ، ومن ثم فإن طعنه يهيج ولا محل له ذون حاجة لبحث أسبابه .

جلسة ٢٢ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد طه - نجر نائب رئيس المحكمة - ومضوية المادة المشار إليها
عن المرمى فتح الله - عبد المنعم أحمد بركة - مرزوق فكرى عبد الله وجبريل أسحق عبد الله -

(١٤٥)

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ القضائية :

إيجار "إيجار الأماكن". "إثراء بلا سبب" "دفع غير المستحق". نظام عام .
بطلان . تقادم .

دعوى تخفيض أجرة الأماكن الخاصة للتشريفات الاستثنائية اختلافاً عن دعوى استرداد
ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية من حيث الاتصال بالنظام العام والتزول عن هذا الحق
بأنه . خضوع الحق للقواعد العامة لدفع غير المستحق وتمت قواعده لتقادم ١٨٧ مدنى .

(١) الدعوى بمالب تخفيض أجرة الأماكن الخاصة للتشريفات الاستثنائية -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مبناها بطلان الاتفاق على أجرة تزيد
عن الحد الأقصى المقرر قانوناً فتتصل بالنظام العام ولا يعد سكوت المستأجر فيها
نزولاً عن الحق المطالب به لاصراحة ولا ضمناً وهي بهذه المثابة تختلف
عن دعوى استرداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية التي تنصب على مطالبة
المستأجر بحق مالى يمثل في فروق الأجرة اتى دفعها زيادة عن الحد الأقصى
للأجرة القانونية فلا تتعلق بالنظام العام وتسقط بكل عمل يستخلص منه نزولاً
عن هذا الحق - لما كان ذلك وكان يتعين زد أى مبلغ يزيد عن الحد الأقصى
للأجرة طبقاً للقواعد العامة في دفع غير المستحق - مما يقتضاه أن الحق
في الاسترداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر الأجلين بهى ثلاث سنوات تسرى
من اليوم الذى يعلم فيه المستأجر بحقه في الاسترداد أو في جميع الأحوال بانقضاء
خمسة عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفقاً للمادة ١٨٧ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتصل فى أن المطعون ضده الاول أقام الدعوى ٥١٨٤ سنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الابتدائية بطب الحكم بإلزام الطاعن والمطون عليهم من الثانى للأخيرة بتضامنين بأن يدة والدميغ ٥٥١٦,٤٠٠ ج وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقدين مؤرخين ١٩٤٩/٥/١٢ و ١٩٥٤ ٣/١٠ استأجر من مورث المطعون عليهم من اتثنى للأخيرة المحلات المبينة بها بأجرة قضى بتنفيذها بالحكم الصادر فى ادعوى رقم ٢٩٨١ سنة ١٩٦٢ مدنى القاهرة الابتدائية وإذ لم يستوف فروق لأجرة حتى ١٩٦٣/٥/١ وقصد فرضت الحراسة هل المؤجر وعائلته وآت أواله للدولة بموجب القانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤ فقد أقام دعواه — بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٤ ، حكمت المحكمة بإلجاية المطعون عليه الأول لطلباته استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٩ سنة ٨٨ ق القاهرة — وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وإذ عرض الطاعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلالة أظوره التزم فيها النيابة رأياها .

وحيث إنه مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أنه دفع بسقوط الحق فى المداولة بالتقادم إلا أن الحكم لمطعون فيه قضى برفض هذا الدفع على سند من أن سبب الدعوى هو الحصول على أجرة تزيد عن الحد المقرر قانونا مما لا يسقط بالتقادم فى حين أن التكليف الصحيح للدعوى هو استرداد ما دفع بغير حق فتسرى عليها أحكام التقادم ومن ثم يسقط الحق فى المطالبة بالفروق المستحقة حتى ١٩٥٤/٩/١٥ بمعنى خمس عشرة سنة من تاريخ السداد كما يسقط الحق فى استرداد الفروق عن الفترة التالية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إقامة دعوى التخفيض رقم ٢٩٨١ سنة ١٩٦٣ كلى القاهرة .

وحيث إن هذا الذي في محله ذلك أن الدعوى بطالب تخفيض أجرة الأمان الخاصة للتشريعات الاستثنائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مبنيا بطلان الاتفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانونا فتصل بالنظام العام ولا يعد سكوت المستأجر عنها نزولا عن الحق المطالب به لاصراحة ولا ضمنا وهي بهذه المثابة تختلف عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية التي تنصب على مطالبه المستأجر بحق مالي يثبت في فروع الأجرة التي دفعها زيادة عن الحد الأقصى للأجرة القانونية فلا تتعلق بالنظام العام وتسقط بكل عمل يستخلص منه ولا عن هذا الحق — لما كان ذلك وكان يتعين ودأى ما لم يزيد عن الحد الأقصى للأجرة طبقا للقواعد العامة في دفع غير المستحق — مما يقتضيه أن الحق في الاسترداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر الأجلين بمضي ثلاث سنوات تسرى من اليوم الذي يعلم فيه المستأجر بحقه في الاسترداد وجميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفقا للمادة ١٨٧ من القانون المدني وإذا كان يجوز رفع الدعوى بطالب استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية مستقلة مبتدأه أو مندمجه في دعوى تخفيض الأجرة إذ أن أفاقتها ليست معلقة على صدور حكم نهائي بتحديد الأجرة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة على أن من حق المستأجر استرداد ما دفعه بالزيادة مهما طال المدة وأن التقادم المنصوص عليه بالمادة ١٧٢ من التقنين المدني لا يسرى إلا من تاريخ انقضاء جريمة المؤجر الناشئة عن تقاضيه أجرة تزيد عن المقرر وبثبوت علم المستأجر بحقه في الاسترداد بحصوله على حكم بتحديد الأجرة — فإنه يكون معيبا بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن

وحيث إنه وإن كان يتعين بعد نقض الحكم إحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم وذلك وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إلا أنه لما كانت الدعوى من المنازعات المتعلقة بالحراسات اختصت محكمة القيم وحدها بظرها تطبيقا للمادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ فإنه يتعين إحالة القضية إليها .

جلسة ٢٤ من يومية مئة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد الخول نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عزت حنورة ، علي الصلح ، محمد مختار منصور ومحمود نبيه البناوي .

(١٤٦)

الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥١ الفضائية :

مسئولية "مسئولية تقصيرية" .

ركن السببية في المسؤولية التقصيرية . منوط تحققه . توافر العيب المنتج الفعل دون السبب .
العوارض واراقن به — مثال لسبب عارض .

ركن السببية في المسؤولية التقصيرية لا يقوم إلا على السبب المنتج الفعل .
المحدث للضرر دون السبب العارض الذي ليس من شأنه بطبيعته إحداث
مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم معادفة في إحداثه بأن كان مقرنا بالسبب
المنتج . لما كان ذلك ، وكان السبب المنتج الفعل في وفاة ابن المطعون ضدهما
هو إشعاله النار في نفسه عمداً أما إهمال تابعي الطاعن في حراسته فلم يكن سوى
سبباً عارضاً ليس من شأنه بطبيعته إحداث هذا الضرر ومن ثم لا يتوافر به
ركن المسؤولية موضوع دعوى المطعون ضدهما ولا يعتبر أساساً لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٠٩٦ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى كفر الشيخ على الطاعن بصفته "وزير الدفاع" طالبين الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ثلاثين ألف جنيه تعويضا لهما عن الأضرار الناشئة عن وفاة ابنهما بسبب خطأ تابعيه وقالا بيانا للدعوى أن ابنهما كان جنديا متطوعا بالجيش وإذا تم في مرفقة وأودع سجن الوحدة أهمل حارسه في ملاحظته فتمكن من الانتحار بإشعال النار، نفسه، وقدرا لتعويض بالمبلغ المطلوب . بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٣ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهما ألفي جنيه . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بأمرية كفر الشيخ بالاستئناف ١٩٧ سنة ١٣ ق طالبا إلغاء الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة ولأيا بنظر الدعوى - واحتياطيا بعدم جواز نظرها أو رفضها . كما استأنفه المطعون ضدهما بالاستئناف ١٧٠ سنة ١٣ ق طالبين تعديل الحكم المستأنف إلى القضاء لهما بكامل طلباتهما . وبعد أن ضمت المحكمة ثاني الاستئنافين إلى أولهما قضت بتاريخ ١٩٨١/٣/١٠ - بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهما خمسة آلاف جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت رأى بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة وأبيرا .

وحيث إن مما ينهه الطاعن بالوجه الثاني من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن ما نسب إلى تابعيه من إهمال في الحراسة لم يكن هو السبب في وفاة ابن المطعون ضدهما وإنما نشأت الوفاة عن خطئه الشخصي بإشعاله النار عمدا في نفسه وبذلك تخالف ركن العلاقة السببية مناط قيام المسؤولية في حق تابعي الطاعن التي تقوم عليها مسؤولية الطاعن كمتبوع ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعمي في محله ، ذلك أنه لما كان ركن السببية في المسؤولية التصريعية لا يقوم إلا على السبب للفعال المنتج المحسنت للضرر دون السبب

العارض الذي ليس من شأنه بطبيعته أحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم مساهمة في أحداثه بأن كان مقتربا بالسبب المنتج . وكان مناط تقيد التقاضي المدني بجميعية الحكم الجنائي هو أن يكون هذا الحكم قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المسكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية حتى لا يتاح للحكمة المدنية إعادة بحث هذا الأساس المشترك بما قد يسفر عن مخالفتها لما استقر بالحكم الجنائي . لما كان ذلك ، وكان السبب المنتج الفعل فوفاة ابن المطعون ضدهما هو إشعاله النار في نفسه عمدا أما إهمال تابعي الطاعن في حراسته فلم يكن سوى سببا عارضا ليس من شأنه بطبيعته أحداث هذا الضرر ومن ثم لا يتواربه ركن المسؤولية موضوع دعوى المطعون ضدهما ولا يعتبر أساسا لها ، ولما كان هذا الإهمال هو موضوع اللجنة العسكرية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٨ بدائية عليا "فايد" التي قضى فيها بإدانة تابعي الطاعن ، فإن حكم الإدانة هذا لا يكون قد فصل في أي أساس مشترك مع الدعوى المدنية وبالتالي لا تفيده المحكمة المدنية في هذا الخصوص . وإذ أفام -كم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض على سند من قوله بأن الحكم الجنائي المذكور "قد حاز قوة الأمر المقضي أمام هذه المحكمة من توافر أركان المسؤولية قبل الجنديين المذكورين من خطئهما المتمثل في إهمالهما الأمر الذي لم يكن أمام هذه المحكمة إلا تقدير التعويض" فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجه إلى بحث باقي سبب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يترتب الحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضدهما .

جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد الدول ثاني رئيس المحكمة وعضوية السادة السادة اامين و
حزت حنورة و علي السعدني و محمد غياور منصور ومحمد النواوي

(١٤٧)

الدعوى رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ القضائية :

تقرير . "مسائل عامة" .

تغير الحقيقة الذي يؤدي إلى اعتبار المهرز موزر . ما، يتة . الاغفال الذي ليس من شأنه مخالفة
مضمون المهرز أو صحتته أو قوته القانونية في الصورة المأخوذة منه لا يندرج ورا . (مثال) .

تغير الحقيقة الذي يؤدي إلى اعتبار المهرز موزر هو ما يتغير به مضمون
هذا المهرز بحيث يخالف حقيقة المعنى الذي قصد إثباته به . ومن ثم إذا كان
إغفال إدراج بعض العبارات في الصورة المأخوذة عن أصل المهرز لا يترتب
ثمة مخالفته للمضمون الذي أثبتته أصحاب الشأن في هذا الأصل أو المساس
ببجيته أو مدى قوته القانونية ، فإن هذا الاغفال لا يعد من قبيل التزوير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تبين
في أوراق الطعون ضد المأولين أقاما الدهوى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٤ مدني المطارين

طالبين الحكم لمواجهة المطعون ضده الثالث - رد بطلان الصورة الرسمية الخطية من العقد المسجل برقم ٥١٠٥ سنة ١٩٥١ التي قدمها الطاعنون في الدعوى رقم ٧٩٤ سنة ١٩٧٣ مسانف مستعجل الاسكندرية ، وقالوا بياناً للدعوى أن تزويراً تم بتلك الصورة باسقاط بعض العبارات الواردة بأصل العقد . أحيلت الدعوى إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية وقيدت أمامها برقم ٣٠٩ سنة ١٩٧٥ ، وبعد أن نذبت المحكمة أحد أعضائها الذي انتقل إلى مكتب الشهر العقاري والتوثيق بالاسكندرية واطلع على أصل المحرر المطعون عل صورته بالتزوير ، قضت بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٧ لاطعون ضدها الأولين بطلانها . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٥٣ سنة ٣٣ ق طالبين إلغاءه . بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة لاطعون ضده الثالث وفي الموضوع برفضه . عرض الطعن على المحكمة في ظرفه مشورة لحددت جلسة لنظره وفيها أقرت النيابة رأيها .

وحيث إن المطعون ضده الثالث بصفته "وزير العدل" لم يمتضم في الدعوى أصلاً إلا للحكم في مواجهته ولم توجه إليه أو منه ثمة طلبات فيها ولم يحكم له أو عليه بشيء في الحكم المطعون فيه ، فن تم لا يعتبر خفياً حقيقياً للطاعنين وبالتالي يكون الطعن بالنسبة له غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون في السببين الأول والثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه للقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك يقولون أن حكم محكمة أول درجة أقام قضاؤه برد و بطلان الصورة الرسمية محل النزاع على مجرد خلوها من عبارة وردت بأصل العقد هي "وللمقرارات أملاه حقوق ارتفاق على شريطي الاوض الآتى بيانها بعد ولاتدخلان في التامل الحالي" وقد تمسكوا في صحيفة الاستئناف بأن سقوط هذه العبارة لا يؤدي إلى اعتبار الصورة مزورة لانه لم تنزيه الحقيقة حيث تكرر ذكرها في أكثر من موضع بالعقد .

إذ ورد مضمونها في صدر العقد . ثم وردت تفصيلا في البند الأول منه وقد تطابقت منه الصورة المطعون عليها مما كان يوجب رفض الدعوى . وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم المستأنف درن أن يواجه هذا الدفاع فلأنه يكون معييا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النقص في محله ، ذلك أنه لما كان تغيير الحقيقة الذي يؤدي إلى اعتبار المحرر مزورا هو ما يتغير به مضمون هذا المحرر بحيث يخالف حقيقة الممنى الذي قصد إثباته به ، ومن ثم إذا كان إغفال إدراج بعض البيانات في الصورة المأخوذة عن أصل المحرر لا يرب ثمة مخالفة للمضمون الذي أثبت أصحاب الشأن في هذا الأصل أو المصاحف بحجته أو مدى قوته القانونية ، فإن هذا الإغفال لا يعد من قبيل التزوير . لما كان ذلك ، وكان العاقلون قد تمسكوا في صحيفة الاستئناف بأن سقوط سطر من أسطر أصل المحرر في الصورة الرسمية المطعون عليها لم يتغير به الحقيقة لتكرار وروده في أكثر من موضع بالأصل والصورة معا في صدر العقد وفي البند الأول منه . وكان هذا الدفاع جوهريا لأنه لو وضع لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ لم يعن بمراجعة هذا الدفاع وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على القول بأنه " وضع للحكمة من مطالعة محضر انتقال محكمة أول درجة لمكتب توثيق الاسكندرية " أن بعض البيانات الواردة في الأصل أسقطت من الصورة المطعون عليها والتي وصفت بأنها صورة طبق الأصل للمحرر ، فمن ثم يكون الحكم المستأنف قد أصاب الحقيقة ، إذ قضى برد وعلان الصورة الخاطئة المطعون عليها . فلأنه يكون قد شابه القصور في التسبيب ، مما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بأن أسباب الطعن .

جاسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / دى الحول نائب رئيس المحكمة ودعوية السادة المستشارين :
حزوت حنوره ، على السعدن ، محمد مختار منصور ومحمد تيجيل اللبثوى .

(١٤٨)

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٨ القضائية :

حكم " لسيب الحكم " " القصور في التسيب " .

ويجب اشتمال الحكم بذاته من جميع أسبابه . الإحالة إلى أسباب حكم أمر . شرطها .

الأصل في الحكم أن يكون مستوفيا بذاته جميع أسبابه ولا يصح أن يحيل إلى أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى إلا إذا كان هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها حصرا من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالاته ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم انحال إلى أسبابه قد صدر من ذات المحكمة في ذات اليوم في دعوى مقامة بين الخصوم أنفسهم ما لم تكن المحكمة قد ضمت هذه الدعوى إلى الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ليتناضل الخصوم فيها معا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن تحصل في أن الطاعن بصفته مصفيا لركبي المتوفين و أقام على المطعون ضدهم اتّماس لإعادة النظر رقم ٣٠٢٦ سنة ٩١ ق أمام محكمة استئناف القاهرة في حكمها الصادر بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٣ في الاستئناف رقم ٧٦٢ سنة ٨٧ ق فيما تضمنه من قضاء ضد السيد / ، وأسس الاتّماس على أسباب من بينها أن المذكورة لم تمثل في الاستئناف الصادر فيه الحكم الملتبس فيه . بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٨ قضت المحكمة بعدم جواز قبول الاتّماس طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في السبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أن هذا الحكم قد أقام قضاؤه بعدم جواز نظر الاتّماس على أن السيد / قد مثلت في الاستئناف تمثيلا صحيحا دون أن يورد لذلك أسبابا اكتفاء منه بالإحالة إلى أسباب حكم آخر صدر بذات الجلسة في دعوى أخرى لم تكن مضمومة إلى ملف الاتّماس الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه مما يوجب هذا الحكم بالقصور في التسيب . ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه لما كان الأصل في الحكم أن يكون مستوفيا بذاته جميع أسبابه ولا يصح أن يحيل إلى أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى إلا إذا كان هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها عنصرا من عناصر الإثبات عليها يتناضل الخصوم في دلالاته ، ولا يثير من ذلك أن يكون الحكم المحال إلى أسبابه قد صدر من ذات المحكمة في ذات اليوم في دعوى مقامه بين الخصوم أنفسهم ما لم تكن المحكمة قد ضمت هذه الدعوى إلى الدعوى الصادر فيها الحكم

المطعون فيه ليتناضل الخصوم فيما مما . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدونات قوله " من حيث إنه عن السببين الأول والسادس من أسباب الانتقام ومبناها عدم تمثيل السيدة / تمثيلا صحيحا في الخصومة أمام محكمة الاستئناف فقد انتهى القضاء في الاستئناف رقم ١٤٠ سنة ٩٣ ق المحجوز للحكم مع هذا الانتقام أنها مثلت تمثيلا صحيحا ومن ثم ينهار هذان السببان " ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مهيأ بالتصوير في التمييز ١٤ يوجب نقضه ، وون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حافظ وفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 هاشم المرافي ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، ودوريش عبد الحميد .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض " صحيفة الطعن " . بطلان . موطن .

وجوب اشتغال صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم . م ٢٥٣ مرافعات . الفرض منه
 تحقق الغاية من الأجراء . لا بطلان . م ٢٠ مرافعات . مثال .

(٢) حة . إعلان . نقض . بطلان .

بطلان إعلان الرقبة في الشفعة . عدم جواز التعاضد به لأول مرة أمام محكمة النقض .
 حة ذلك .

(٣) شفعة . بيع .

الذفوع . وجوب مباشرته إجراءات دعواه قبل مشرو العقار دون امتداد بالبيع الصادر منه
 لأخر طالما كان البيع في تاريخ حال التحويل إعلان الرقبة في الشفعة . م ٩٤٧ ماف .

١ - إذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشمل صحيفة
 الطعن على بيان موطن الخصم فقد استهدفت إعلام ذوي الشأن به حتى يتسنى
 إعلانه بالأوراق المتعلقة بسير الطعن فإذا ما تحققت هذه الغاية التي تنهاها
 المشرع من الإجراء فلا يحكم بالبطلان تطبيقاً لنص المادة ٢٠ من قانون
 المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان الغائب من صحيفة الطعن أنه قد ورد بها
 بيان موطن المطعون ضدها الأولى مثبتاً رقم المنزل الذي تقيم به والحى ودائرة
 قسم الشرطة الكائن بهما دون إثبات إسم الشارع فتقدم محامى الطاعنين إلى
 قلم كتاب المحكمة بطلب تضمن ماسقط عنهم إثباته من بيان هذا الموطن قم

إعلانها به وأودعت مذكرتها في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن فإن في ذلك ما يحقق الغاية التي يشدها القانون ويكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس .

٢ — بطلان إجراءات الإعلان لاتتصل بالنظام العام ولا يجوز للطاعنين التحدى ببطلان إعلان الرغبة في الشفعة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — المصدر في المادة ٩٣٨ من القانون المدني على أنه " إذا اشترى الشخص عيناً يجوز شفعة فيها ثم باعها قبل أن تعلن أية رغبة في الشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة طبقاً للمادة ٩٤٢ فلا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها " ، والنص في المادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه " لا يسرى في حق شفيع أى رهن رسمي أو أى حق اختصاص أخذ ضد المشتري ولا أى بيع صدر من المشتري ولا أى حق عيني رتبته أو ترتب ضده إذا كان قد تم بعد تاريخ الذي يجعل فيه إعلان الرغبة في الشفعة " ، مفادها أنه إذا مارس الشفيع حقه في الأخذ بالشفعة فإنما يتخذ إجراءات دعواه قبل مشتري العقار ودون اعتداد بالبيع الذي صدر من هذا المشتري متى ثبت أن البيع قد تم في تاريخ نال لتسجيل إعلان الرغبة في الشفعة .

المحكمة

بعد الاضلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد مداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدها لأولى أقامت الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٧٦ مدني كلى شمال القاهرة ضد الطاعن الأول وباقي المطعون ضدهم طالبة الحكم بأحققتها في أخذ العقار — المبين بالصحية — بالشفعة والمبيع من المطعون ضدهم السبعة الآخرين إلى الطاعن مع تسليمه لها مقابل ما أودعته خزانة المحكمة

من ثمن ، وقالت بيانا لدعواها أنها تمتلك حصة مقدارها ٥ ط و ٦ س مشاعا في العقار آنف الذكر بينما يمتلك المطعون ضدهم من الثمن إلى الآخر باقي العقار ونمى إلى علمها أنهم باعوا ما يملكونه إلى الطاعن لقاء ثمن مقداره ١٢٨٢ ج ٤ و ٢٥٠ م فأيدت رغبتهما في أخذ الحصة المبيعة بالشفعة باعتبارها شريكة في الملكية للشائعة للعقار وأعزت هذه الرغبة إلى البائعين والمشتري في ٢٤ و ٢٦ من يناير سنة ١٩٧٦ فأعرضوا عن الاستجابة لرغبتهما الأمر الذي حدا بها لإقامة دعواها بعد إيداعها ما يعادل ثمن العقار المبيع خزانة المحكمة . وبتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة للمطعون ضدها الأولى بطلانها . استأنف الطاعن الأول هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف بالقاهرة بالاستئناف الذي قيد برقم ٢٩٢٢ لسنة ٩٤ لاعتراضه طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وأنشاء نظير الاستئناف طالبت الطاعة الثانية بقبول تدخلها خصما منتظما لاد الطعن الأول في طلباته ، وبتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٨ قضت المحكمة بقبول تدخل الطاعة الثانية ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفعت المطعون ضدها الأولى ببطلان المعلن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض هذا الدفع ورفض الطعن موضوعا وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الأولى أن صحيفة الطعن لم يرد بها بيان صحيح عن موطنها وفقا لما توجبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ جاءت غفلا من ذكر الشارع الذي يقع به المنزل الذي تقيم فيه مما يؤدي إلى بطلان الطعن ، وأما التصحيح الذي أحرأه الطاعنان في سنيل إعلانها لتدارك النقص في بيان موطنها فقد جاء تأيلا لاعتضاء ميعاد الطعن فلا يترتب عليه زوال هذا البطلان .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تشمل صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم فقد استهدفت اعلام ذوى الشأن به حتى يتسنى اعلانه بالأوراق المتعلقة بسير الطعن فإذا ما تحققت هذه الغاية التي تفياها المانع من الاجراء فلا يحكم بالبطلان تطبيقا لنص المادة ٢٠

من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن أنه قد ورد بها بأن موطن المطعون صدها الأولى مثبتا رقم المنزل الذي تقيم به والحى ودائرة قسم الشرطة المكان بما دون إثبات اسم الشارع فتقدم محامى الطاعنين إلى قلم كتاب المحكمة بطلب تضمن ما سقط سهوا اثباته من بيان هذا الموطن فتم اعلانها به وأودعت مذكرتها فى الميعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن فإن ذلك ما يحقق الغاية التى ينشدها القانون ويكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من وجهين ، وفى بيان الوجه الأول يقول الطاعنان أن اعلان الرغبة فى الشفعة الذى عول عليه الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا إذ تم تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة دون أن يعقبه إرسال كتاب مسجل إلى المعان إليه متضمنا أد الصورة سلمت لجهة الادارة طبقا لنص المادة ١١ من قانون المرافعات مما كان متعيينا على الحكم المطعون فيه وقد ثبت هذا البطلان أن لا يتخذ من ذلك الاعلان سنداً له مما ينافى وحاصل الوجه الثانى أن الدعوى رفعت بطلب الشفعة فى البيع الحاصل بالعقد المسجل بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧ فى حين أن الرغبة فى الشفعة قد أعينت فى تاريخ سابق على هذا البيع فلا تنصرف آثارها إليه ، وإذا امتد الحكم المطعون فيه بتلك الرغبة بالنسبة لهذا البيع اتى لاعلانها يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن بطلان إجراءات الاعلان لا تنصل بالنظام للعام فلا يجوز للطاعنين التحدى ببطلان الرغبة فى الشفعة لأول مرة أمام محكمة النقض ، كذلك فإن ما يثيره الطاعنان من القول بأن هذا الاعلان لا تمتد آثاره إلى البيع المحرر عنه العقد المسجل بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧ يعد سببا جديدا يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك بقولان أن اختصاص المشتري الثاني في دعوى الشفعة من الاجراءات الأساسية التي يترتب على اغفالها عدم قبول الدعوى بغض النظر عن مدى صحة أو صورية عقد هذا المشتري ، وإذا كان قد ثبت بالأوراق أن الطاعن الأول باع العقار المشفوع فيه إلى الطاعنة الثانية وأشهر هذا البيع في ١٩ / ٩ / ١٩٧٦ أى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة فقد تمسك الطاعنان لدى محكمة الاستئناف بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم اختصاص الطاعنة الثانية في إجراءاتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعمي غير سديد ذلك أن النص في المادة ٩٣٨ من القانون المدني على أنه : " إذا اشترى الشخص عينا تجاوز الشفعة فيها ثم باعها قبل أن أن تعان أية رغبة في الشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة طبقاً للمادة ٩٤٢ فلا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها " ، والنص في المادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه " لا يسرى في حق الشفع أي وهن رسمي أو أي حق اختصاص أخذ ضد المشتري ولا أي بيع صدر من المشتري ولا أي حق عيني رتبة أو ترتب ضده إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة " مفادهما إنه إذا مارس الشفع حقه في الأخذ بالشفعة فإنما يتخذ إجراءات دعواه قبل مشتري العقار ودون اعتداد بالبيع الذي صدر من هذا المشتري متى ثبت أن البيع قد تم في تاريخ تال لتسجيل إعلان الرغبة في الشفعة ، وإذا كان التثبت من مدوات الحكم المطعون فيه أن إعلان الرغبة في الشفعة قد سجل في ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٦ أى قبل عقد شراء الطاعنة الثانية المأهول في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ فإن البيع الصادر إليها لا يسرى في حق الشفعة المطعون ضدها الأولى ولا تكون بالتالي في حاجة لاختصاص هذه المشتري الثانية في دعوى الشفعة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا للنظر يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعمي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور والفساد في الاستدلال من وجوه أربعة ، وفي بيان الوجه الأول وهو لاند أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الاستئناف بأن البيع الصادر من أولهما إلى ثانيهما قد انعقد قبل اشتهاره بالعقد العرق المؤرخ ١٩٧٥/١٠/٥ ولأنه ينبغي الاعتداد بهذا التاريخ الذي يسبق إعلان الرغبة في الشفعة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعول عليه استنادا إلى صوريته التي استند بها من مجرد قيام علاقة الزوجية بين الطرفين مع أن هذه العلاقة في حد ذاتها لا تكشف عن صورة مما يجب للحكم بالفساد في استدلال فضلا عن القصور في التقييم .

وحيث إن هذا النقص مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أدلة الصورية مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، وكان البين من مذونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى طعنت بالصورية على التاريخ المعطى للعقد البيع العرق الصادر من الطاعن الأول إلى الطاعنة الثانية وقضى الحكم في أسبابه بهذه الصورية التي يستند ثبوتها من قرائن متعددة أباتها في قوله "أولا : أن الخصيصة الثالثة هي زوجة المستأنف . وقد هامت برغبة المستأنف عليها الأولى في أخذ الثمن موضوع الدعوى بالشفعة منذ إنذارها للمستأنف برغبتها إذ خاطب المحضر الذي باشر إعلان الرغبة المستأنف في شخص زوجته التي رفضت استلام الإنذار ولو كان علاها قد انعقد قبل إنذار الرغبة بالشفعة وتسجيله لبادر المستأنف أو الخصيصة الثالثة إلى إنذار طالبة الشفعة بحصول هذا البيع ولأبدى المستأنف بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة ولتدخلت المشتري الثانية في الخصومة أمام محكمة أول درجة . ثانيا : وبما يؤكد أن عند مشتري الخصيصة الثالثة تال لتاريخ تسجيل الرغبة في الشفعة أن جميع الإجراءات التي اتخذت بخصوص البيع الصادر من المستأنف إلى زوجته الخصيصة الثالثة قد تمت في تاريخ لاحق لتاريخ تسجيل الإنذار بالشفعة وبعد أن سارت الدعوى أمام محكمة أول درجة شوطا بعيدا إذ بناها تم تسجيل إعلان الرغبة بالشفعة في ١٩٧٦/٢/٢١ فإن الخصيصة الثالثة قامت بشهر عقد شرائها في ١٩٧٦/٩/١٩ ولم تخطر المستأنف عليها الأولى بشرائها الثمن إلا في ١٩٧٦/٩/٢٨ . أي بعد حوالي سبعة أشهر من إقامة الدعوى بالشفعة

كما أن المدعى لم يبد هذا الدافع إلا في صحيفة الاستئناف ... " ،
وإذ كانت هذه القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه سائفة واستنبطها من أصل
بالأوراق وتكفي لحمل قضائه فإن النفي بهذا الوجه يكون جدلاً موضوعياً
فما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تخمس عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه لم يرد
على دفاع الطاعنين الذي أثاره بشأن بطلان الحكم الابتدائي لابتداء الخصومة فيه
على ادعاءات اصطنعت بطريق الذئب والتعایل ، كما لم يخص دفاعهما
بأن المطعون ضدها لأولى سارمت الطعن الأول في شراء حصتها التي تملكها
بالعقار موضوع التنازع بما يتعارض على نزول من حقها في الشفعة الأمر الذي
يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النفي غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يقدموا الدليل الذي يشيد
تمسكها أمام محكمة الموضوع بذلك الدفاع ، ومن ثم يكون نفيها في هذا العدد
حارياً من الدليل .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه الفقه واذ لم يرد
على دفاعهما الذي تمسك فيه بأن ملكها المطعون ضدها الأولى للعقار المشفوع به
غير ثابتة وأنها لم تشهر حق الإرث الذي تتخذه سبباً للملكية .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ذلك أن الثابت من مدعوات الحكم الابتدائي
الذي اتخذ الحكم المطعون فيه أسبابه وأسبابه أن المطعون ضدها الأولى قدمت
سنداً للملكية للعقار المشفوع به عقد بيع وإقرار ملكية وإنهاء إرث مسجل
برقم ٤٦٦٢ ل. سنة ١٩٦١ القاهرة ثابت منه أنها تملك ١٨ س ١ ط ميراثاً عن أبيها
٦٦ س ميراثاً عن والدتها و٦ س ١ ط مشترى من أبنائها وحملة ذلك ٦ س ٣ ط

وعقد بيع آخر مسجل برقم ٢٧٥٧ القليوبية في ١٩٤١/٥/٣ يفيد شرائها في ذات العقار حصه قدرها ٢ ط ، وخلص الحكم إلى ثبوت ملكية المطعون ضدها الأولى من هذين المستندين ، ومن ثم يكون ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من بيان لملكية المطعون ضدها الأولى وسببها يحل الرد الضممي على ما أثاره الطاعنان من جدل حول مدى ثبوت هذه الملكية ويكون النفي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / سليم عبد الله سليم نائب رئيس المحكمة ، ومضوية الدادة المنشاويين
عبد المنعم وشهدى عبد الحميد ، مدعاهن زهراء ، حسين علي حسين والحسين إبراهيم السكتات .

(١٥٠)

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٥١ القضائية :

(١) استئناف " الاستئناف الأصلي " " رفع الاستئناف " .

الاستئناف الأصلي . ما به . الاستئناف الذي يقبله أحد المحاكم عليهما . وجوب التامع
بصحيفة . م ٦٣ ، ٢٣٠ مرافعات . إقامته بمذكرة . أتمه . عدم قبول الطعن . حلة ذلك .

١ - لئن كان البين من الأوراق أن الاستئناف المرفوع من الطاعة
بمذكرة أثناء نظر استئناف المطعون ضده الأخير لا يعدو في حقيقته أن يكون
استئنافاً أصلياً وليس استئنافاً مقابلاً - على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه
خطأ - باعتبار أن الطاعة والمطعون ضده الأخير محكوم عليهما في الحكم
المستأنف فلا يعتبر استئنافاً أحدهما دفاعاً في استئناف الآخر أو رداً عليه -
وباعتبار أن الطاعة قد ضمنّت استئنافاً أسباباً مستقلة نعيها على الحكم المستأنف
تختلف عن تلك التي أوردها المطعون ضده بصحيفة استئنافه - وإذا أقيم هذا
الاستئناف بمذكره وليس بصحيفة ، بالخالفه لنص المادتين ٦٣ ، ٢٣٠ من
قانون المرافعات مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضي -
وإجراءات متقاضى من النظام العام - بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذي
وسمه القانون

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدهم الأولين - ورثة المؤجر - أقاموا الدعوى سنة ١٩٣٤ م/ ٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعة والمطعون ضده الأخير بطالب الحكم بإخلائهما من الشقة الميمنة بالصحيفة تأسيسا على أن هذا الأخير استأجرها بعقد مؤرخ ١٩٥٨/٦/١ - لاستعمالها سكنا خاصا له ولكنه تنازل عن الإيجار للطاعة بدون إذن كتابي مخالفا بذلك شرط الحظر الوارد بالعقد وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعة والمطعون ضده الأخير عن العين المؤجرة وتسليمها للطعون ضدهم ورثة المؤجر. استأنف المطعون ضده الأخير - المستأجر الأصلى - هذا الحكم بالاستئناف سنة ١٩٩٥ م/ ٩٦ ق القاهرة، وأثناء حيز الدعوى للحكم وخلال الأجل المصرح فيه بتقديم مذكرات تقدمت الطاعة بمذكرة تضمنت استئنافها الحكم وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٣٠٧ م/ ٩٧ ق القاهرة - وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٨ حكمت المحكمة أولا : - فى الاستئناف الأصلى بسقوط الحق فيه لرفعه بعد الميعاد . ثانيا : - فى الاستئناف المقابل (المرفوع من الطاعة) بعدم قبوله لعدم اختصاص أحد ورثة المؤجر المحكوم لهم - طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها أراى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل النوى بالأول والثانى منها أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى القانون إذ أقام قضاءه بعدم قبول الاستئناف المقابل على أن أحد المحكوم لهم لم يختمهم حالة أن المذكرة التى رفع بها

الاستئناف المقابل تضمنت إتمام جميع المحكوم لهم ، كما أنهم مثلوا بوكيل عنهم بالجلسات فضلا عن أنه كان يتعين على المحكمة أن تأمر بإدخال من لم يختصم منهم .

وحيث إن هذا النعى غير متبجح ذلك أنه ولئن أخطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعنة لعدم اختصاص أحد المحكوم لهم حالة اختصاص الطاعنة لهم جميعا ، ولئن كان البسبين من الأوراق أن الاستئناف المرفوع من الطاعنة بمذكرة أثناء نظر استئناف المطعون ضده الأخير لا يعدو في حقيقته أن يكون استئنافا أصليا وليس استئنافا مقابلا - على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خصا - باعتبار أن الطاعنة والمطعون ضده الأخير محكوم عليهما في الحكم المستأنف فلا يعتبر استئناف أحدهما دفاعا في استئناف الآخر ودا عليه - وباعتبار أن الطاعنة قد ضمنت استئنافها أسبابا مستقلة نعيها على الحكم المستأنف يختلف عن تلك التي أوردها المطعون ضده بصحيفة استئنافه - وإذا أقيم هذا الاستئناف بمذكرة وليس بصحيفة بالمخالفة لنص المادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون المرافعات كما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضى - وإجراءات التقاضى من نظام عام - بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذى رسمه القانون - لئن كان ما تقدم إلا أنه لما كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من قضاء بعدم قبول لعدم اختصاص أحد المحكوم عليهم يتساوى مع هذه النتيجة فإن النعى لا يحق للطاعنة سوى مصلحة نظرية بحتة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك نقول أنها تقدمت بمذكرة أمام المحكمة الاستئنافية تضمنت أوجه دفاعها إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى هذه المذكرة مما يعتبر إخلالا بحقها فى الدفاع .

وحيث أن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعنة لم تبين فى صحيفة الطعن أوجه الدفاع التى تنعى على الحكم المطعون فيه إغفال الإشارة أو الرد عليها . ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / حسن المتياطي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد ضياء عبد الرازق ، محمد حسين بدر ، محمد صديق عبد القادر ، وحمل
عبد الفتاح خليل .

(١٥١)

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٩ التضيائية :

إثبات . طرق الإثبات . صورية . وصية .

طعن أحد المتاعدين في عقد البيع المكتوب بأنه غير صورية . طعن بالصورية للكتابة .
عدم جواز إثباته إلا بالكتابة .

— مفاد نص المادة ١/٣٤٤ من القانون المدني — أن لدائى المتعاقدين
والتخلف الخاص متى كانوا حصى التية أن يتسكروا بالعقد الصورى كما أن لهم
أن يتسكروا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الطرق صورية العقد الذى أضر بهم ،
أما المتعاقدين فلا يجوز لهم إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب
إلا بالكتابة — ولما — كان الطعن على عقد البيع أنه يستر وصية هو طعن
بالصورية النسبية بطريق التستر ، ومتى كان العقد الظاهر المعطوف عليه بهذه
الصورية مكتوباً فإنه لا يجوز لأى من عاقديه أن يثبت هذه الصورية
إلا بالكتابة وذلك عملاً بنص المادة ١ / ٦١ من قانون لاثبات ، ولا يصح
قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذى يجوز له إثبات طعنه على العقد بأنه
يغنى وصية بجميع الطرق كما يجوز له الاستفادة من القرينة الموفرة لصالحه
بالمادة ٩١٧ من القانون المدني عند توافر شروطها ، ذلك أن الوارث
لا يستمد حقه فى الطعن فى هذه الحالة من الوارث وإنما من القانون مباشرة
على أساس أن التصرف قد صدقوا إضراراً بحقه فى الارث فيكون يحايلا
على القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ٢٠٠٢ - سنة ١٩٧٥ مدين كللى سوهاج
على الطاعن طالبه الحكم بإعلان عقد البيع المسجل في ١٩٧٣/٤/٢٢ برقم ١٩٥٧
شهر عاوى الاقصر واعتباره كأن لم يكن . وقالت بما تالدهواها أنها بموجب
العقد سالف البيان أوصت لابنها الطاعن بالأطيان الزراعية الواردة به وقد أوفت
هذا التصرف في صورة بيع بعد أن حرر لها إقرارا التزم فيه بالوفاء بجميع
احتياجاتها كما أنها لم تتخل عن حيازة تلك الأطيان أو الانتفاع بها وقد أدخل
الطاعن بالتزاماته ، ومن ثم يحق لها الرجوع في وصيتها ، وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٣
قضت المحكمة بتدب خير لبيان واضح ليد على أطيان للزراع والمتفع بها
وبعد أن قدم الخبير تقريره وبتاريخ ١٩٧٨/٣/١٨ قضت ببطالان عقد البيع
آنف الذكر واعتباره كأن لم يكن ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف
رقم ١٩٥ سنة ٥٣ ق سوهاج ٥ وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٧ قضت المحكمة بتأييد
الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت
المطعون ضدها ببطالان صحيفة الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أدلت فيها
الرأى برفض هذا اندفع ، وفي الموضوع بنقض الحكم . وعرض الطعن
على هذه المحكمة في غرفة مشورة لحددت جلسة لنظره ، ولها التزمت
النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها هو أن ما أثبتته الخصم
من أن بداية انتقاله لحل إقامتها لاعلانها بصحيفة للطعن كان في الساعة الثانية
مساء يتناقى مع ما أثبتته من أن هذا الانتقال كان في الساعة الواحدة مساء
كما أنه قام باعلانها مخاطبة مع شيخ البلد لقيامها وخلق مسكنها دون أن يذكر
أنه لم يجد من يتسلم الاعلان نيابة عنها .

وحيث إن هذا المدفع غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون الموافقات تنص على أنه " لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء " . وكان الثابت أن المطعون ضدها الأولى علمت بالطعن وأودعت مذكرة في الإيعاد القانوني بالرد على أصحابه فإن الغاية التي تنيهاها المشرع من الإعلان تكون قد تحققت ويكون هذا الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار أن التصرف الحاصل من المطعون ضدها للطاعن بالعقد موضوع الدعوى ينطوي في حقيقته على وصية لوارث مضافة إلى ما بعد الموت وأجاز لها إثبات صورته النسبية بكافة طرق الإثبات ، وذلك على منبذ من نص المادة ٩١٧ مدني واعتبر العقد الظاهر لا وجود له في حين أنه لا يفهم من النص السالف إلا الوارث بالنسبة للتصرف الصادر من مورثه لوارث آخر ، إما العلاقة بين المنتصرف والمتصرف إليه فيحبكها العقد المكتوب ولا يجوز إثبات صورته بينهما إلا بالكتابة الأمر الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٤٤ / ١ من القانون المدني تنص على أنه " إذا أبرم عقد ضروري فلدائني المتعاقدين وللخاص من كانوا حسن النية أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل ضرورة العقد الذي أضربهم مما مفاده أن لدائني المتعاقدين وللخاص من كانوا حسن النية أن يتمسكوا بالعقد الضروري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الطرق ضرورة العقد الذي أضربهم أما المتعاقدين فلا يجوز لهما إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب إلا بالكتابة ، وكان الطعن على هذا البيع أنه يعتبر وصية هو طعن الصورية النسبية بطريق التستر ، ومتى كان العقد الظاهر المطعون عليه بهذه الصورية مكتوباً فإنه لا يجوز لأى من صاحبيه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة وذلك مما ينص المادة ٦١ / ١

من قانون الإثبات ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له إثبات طعنه على العقد بأنه يخفى وصية بجميع الطرق كما يجوز له الاستفادة من القرينة المقررة لصالحه بالمادة ٩١٧ من القانون المدني عند توافر شروطها. ذلك أن الوارث لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر إضرارا بحقه في الإرث فيكون تحايلا على القانون. ولما كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن عقد البيع الذي ركن إليه الطاعن في إثبات دفاعه هو عقد مكتوب ذكر فيه سبب الالتزام. إذ أثبت به أن المطعون ضدها قبضت كل الثمن، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات الصورة التي تدعيها المطعون ضدها إلا بالكتابة، وكان الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد به — وهم عدم تقديم المطعون ضدها دليلا كتابيا على الصورة، قد استدلل عليها بما بأن من تقرير الخبر أمام محكمة أول درجة من أن المطعون ضدها احتفظت بحيازة الأرض محل العقد المطعون عليه، وتقوم بتأجيرها للغير وتلتفع بها دون أجل محدد وأتاح بذلك للطعون ضدها الاستفادة من القرينة القانونية المقررة لصالح الوارث بالمادة ٩١٧ من القانون المدني باعتبار أن عقد البيع الصادر منها يستر وصية فانه يكون قد خالف القانون بما يتوجب نفضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود الباجوري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد جلال الدين واقع ، محمود حسن رمضان ، جلال الدين أمي وواصل
حلاه الدين .

(١٥٢)

للطن رقم ٤٠ لسنة ٥١ للقضائية "أحوال شخصية" :

- (١) أحوال شخصية "الطن بالنقض" . نقض "إجراءات الطعن" .
إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خضوعها لحكم المادتين ٨٨١
مرافعات قديم ٢٥٤٤ من قانون المرافعات الحالي المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .
عدم التزام الطاعن بإدراج صورة رسمية من الحكم المطعون فيه .
- (٢ ، ٣) أحوال شخصية . استئناف "مبدأ الاستئناف" . معارضة
"مبدأ المعارضة" . حكم "الطن في الحكم" .
(٢) مبدأ الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . بدله
من تاريخ إعلان الحكم عليه بالصورة التنفيذية .
مبدأ الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ صدور الحكم
المستأنف أو من تاريخ إعلانه به .
- (٣) قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ، لا يتعوى حل قضاء مضمناً بصدأ إعلان
المطعون عليه بالحكم النهائي . عدم تعارض ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه بإعلان الإعلان .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٣ من قانون السلطة القضائية
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل
الأحوال الشخصية خاضعة لحكم المادتين ٤٣٢ ، ٨٨١ من قانون المرافعات
القديم وقد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن هذه
الإجراءات تخضع اعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ من القواعد الإشارية إليها

والتي أبقى عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي والمادة ٢٥٥ منه والتي حلت محل المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم ، ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٥٥ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع ببطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رغم التقرير به في تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون يكون على غير أساس .

٢ - أنه وإن كان ميعاد الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يبدأ وفقا لنص المادة ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من تاريخ إعلان الحكم عليه بالصورة التنفيذية من الحكم التأييدي المعارض فيه إلا أن ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة لا يرتبط بمسئلا الإعلان وإنما يحتسب من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به .

٣ - قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا لا ينطوي على قضاء ضمنى بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم التأييدي وبالتالي لا يتعارض مع ما قضى به الحكم المطعون فيه من بطلان هذا الإعلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التوفير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - على ما يبين من أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥١ لسنة ٧٥ أحوال شخصية أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليها بغية الحكم بتعليقها عليه للهجر . وتاريخ ١٩٧٨/٢/٥ حكمت المحكمة غيابيا بالتطبيق ثم قضت في المعارضة المرفوعة عنه بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢ لسنة ٧٧ ق المنصورة "أمورية الزقازيق" وتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ثم قضت بجلسة ١٩٨٠/١١/١٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها - مادفعت به الدعوى من أنها لا تنجم بالعنوان الذى وجهت إليه إعلانات الدعوى وأنها لا تمت بصلة قربي أو صاهرة لمن تسلّم تلك الإعلانات وبمسد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨١/٤/١٥ يرد وبطلان إعلانات صحيفة الدعوى وحكم التحقيق والحكم الغياب وبطلان الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، دفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن للتوقيع على تقريره من محام لم يصدر له توكيل من الطاعن . قدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن لعدم إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، وإذ مرض الطاعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة - مدت جاسة لنظاره ، وفيها أقرت النيابة رأيها .

وحيث إنه من الدفع المبدئى من النيابة ببطلان الطعن فهو غير صديد ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٣٠٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية خاصة لحكم المادتين ٤٣٢ ، ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن هذه الإجراءات تخضع اعتبارا من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ سالف الإشارة واتى أبقي عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى والمادة ٢٥٥ منه والى حات على المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم ولما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٥ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه فإن الدفع ببطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رغم التقرير به فى تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن الدفع المبدئى من المطعون عليها بعدم قبول الطعن للتقريره من محام لم يصدر له توكيل من الطاعن - فهو غير صديد ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يشترط فيمن يقرر بالطعن بالنقض إلا أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض وموكلا من الطاعن يستوى فى ذلك أن يكون التوكيل صادرا من الطاعن مباشرة أو من وكيله المصرح له بتوكيل الغير فى التقرير

بالطعن بالنقض وكان الثابت أن توكيلا قد صعد إلى المحامي الموقع على تقرير الطعن من الاستاذ المحامي الموكل عن الطاعن بتوكيل مصرح له فيه توكيل الغير في الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه فإن الدفع بعدم قبول الطعن للتقرير به من عام غير موكل من الطاعن مباشرة يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه التناقض والخلط في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإعادة الاستئناف للرافعة لتقديم الصورة التنفيذية المعلنه من الحكم الغيابي وذلك تحقيقا لما دفعت به المستأنفة (المطعون عليها) من بطلان إعلانها بها ، في حين أن التعرف على تاريخ هذا الإعلان لازم لتحديد بدء سريان مواعيد الطعن بالمعارضة بالاستئناف فيكون قضاء هذا الحكم بقبول الاستئناف شكلا من قبل تحديد تاريخ إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابي - جاء قاصر البيان مخطئا في تطبيق القانون فضلا عن انطوائه على قضاء قطعي ضمنى بصحة الإعلان. المشار إليه وهو ما يتناقض مع ما قضى به الحكم المطعون فيه من رد وبطلان ورقة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابي .

وحيث إن هذا النعي غير شديد ذلك أنه وإن كان ميعاد الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يبدأ وفقا لنص المادة ٢٩٣ من لائحة المحاكم الشرعية من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية من الحكم الغيابي المعارض فيه إلا أن ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة لا يرتبط بهذا الإعلان وإنما يحسب من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به ، ومن ثم فإن قضاء الحكم الصادر في ١٩٧٩/٦/١٢ بقبول الاستئناف شكلا لا ينطوي على قضاء ضمنى بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابي وبالتالي لا يتعارض مع ما قضى به الحكم المطعون فيه من بطلان هذا الإعلان ، ولما كان الثابت أن المطعون عليها أقامت استئنافها عن الحكم الصادر في المعارضة خلال الميعاد المحدد نوة

فإن النفي على الحكم المطعون فيه بالتناقض والخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يشتر بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن المطعون عليها وقد ادعت بتزوير ورقة إعلانيها بالحكم الغيابي وكافة الإعلانات الأخرى بمقولة أن من تسلّم هذه الإعلانات لا يساكنها ولا يقيم معها مما كان من مقتضاه وقد أمرت المحكمة بتحقيق هذا الادعاء أن تكلفها بإثبات أن المخاطب مع في هذه الإعلانات لا يساكنها ولا يقيم معها ولكن المحكمة خالفت قواعد الإثبات وكلفت المطعون عليها بإثبات أنها لا تقيم مع المخاطب ولا تساكنه وهو ما يعيب الحكم بسوء الفهم في تحصيل الواقع فضلا عن الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النفي مردود ذلك أن تكليف المطعون عليها بإثبات أنها لا تقيم ولا تساكن المخاطب معه في أوراق الإعلان المدعى بطلانها يؤدي في نتيجته إلى مارمت إليه المحكمة من إحالتها الدعوى على التحقيق طالما أن المهدف هو إثبات أن المخاطب مع والمعلن إليها لا يقيمان معا بالحل الذي تم فيه الإعلان وهو ما شهد به شهود المعامون عليها ومن ثم يكون النفي لهذا السبب في غير محله .
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد الخولي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المشارين : عزت حنورة ، علي السعدني ، محمد مختار محمود ومحمود نبيل فهناوي .

(١٥٣)

للطن رقم ١١٠٧ لسنة ١ • القضائية :

”سجل طيعة نظام التسجيل“ . مسئولية ”المسئولية التقصيرية“ شهر
مقارى . ملكية .

للتسجيل نظام شخصي يجرى وفقا للاسماء لا بحسب المقارات — لا يصحح المقود الباطلة
أو يكلل المقود الناقصة . • قوام مصلحة الشهر المقارى بحيث أحل الملكية أو الحق العيني ثم
في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . • إجراء الشهر بعد التمتع
مع صحة هذه البيانات . لا مسئولية .

(١) المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التسجيل طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤
سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر المقارى هو نظام شخصي يجرى وفقا للاسماء لا بحسب
المقارات وليست له حجية كاملة في ذاته فهو لا يصحح المقود الباطلة أو يكلل
المقود الناقصة بل تتم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم
على ضوء البيانات التي أوجبت المادة ٢٢ من هذا القانون اشتغال طلبات أشهر
عليها ومنها البيانات المتعلقة بأصل الحق الملكية أو الحق العيني محل التعرف
وأمم المالك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق انتقال الملكية أو الحق
العيني إليه ، ومتى قامت مصلحة الشهر المقارى بحيث أحل الملكية أو الحق
العيني في حدود هذه البيانات والأوراق المؤيدة لها فلا مسئولية عليها لأن هي
أثبتت هذه البيانات وتلك الاوراق وقامت بشهر المحور استنادا إليها ولو لم
يترتب على هذا التسجيل انتقال الحق إلى طلب الشهر لوجب في سند الملكية

أو لكون المتصرف غير مالك الحق المتصرف فيه طالما أن الأوراق والمستندات
المقدمة لا تنفي من العيب المانع من انتقال الحق .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن تحصل في أن المطعون ضده لأول أقام الدعوى ۳۸۶ سنة ۱۹۷۱ مدني
كلى جنوب القاهرة على الطاعن (وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة
الشهر العقاري) وباقي المطعون ضدهم وآخرين طالبا الحكم بالزامهم متضامين
أن يدفعوا له مبالغ ثلاثة آلاف جنيه ، وقال بيانا للدعوى أنه بموجب عقد شهر
برقم ۱۰۴۰۳ في ۱۹/۱۱/۱۹۵۶ شهر عقارى القاهرة اشترى من الولي الطيبي
على باقي المطعون ضدهم بصفته قفامة الأرض الميمنة بصحيفة افتتاح لدعوى
لقاء ثمن مقداره تسعائة جنيه وإذ نازعه آخرون في ملكيته لهذه الأرض على سند
من عدم ملكية من باعها له ، فقد أقام عليهم الدعوى ۱۷۲۸ سنة ۱۹۵۷ مدني
كلى القاهرة طالبا ثبوت ملكيته لها ف قضى فيها بالراض تأسيسا على أن البائع له لم
يتسلكما رغم تسجيل عقد شرائه لأنه تلقاها أحلا من غير مالك وبذلك تكون
مصلحة الشهر العقاري قد أخلت بالتزامها ببحث سند ملكية البائع الأول
فتمحصل المشتري منه على عقد مسجل اعتمد عليه المطعون ضده
الأول في الشراء منه بدوره مما ألحق به الضرر المطلوب التويض عنه . نذبت
الحكمة خيرا في الدعوى وبدا أن قدم التغير تقريره قضت بتاريخ ۱۱/۳/۱۹۸۷
بالزام المطعون ضدهم هذا الأول منهم بأن يدفعوا له في حدود ما آل إليهم من
تركة مورثهم مع الطاعن بالتضام فيما بينهم مبلغ ألف وخمسمائة جنيه . استأنف
الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ۲۴۰۴ سنة
۹۵ ق طالبا إلغاؤه والحكم برفض الدعوى . بتاريخ ۱۹/۲/۱۹۱۱ قضت

المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن أقيم على سبب واحد ينشئ به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول أن نظام الشهر العقاري طبقا للقانون رقم ١٤٤ سنة ١٩٤٦ نظام شخصي يجري بحسب أسماء المالكين لا بحسب المقاربات ويتم اجراءاته بناء على طاب ذوى الشأن وفقا لما يقدره من مستندات عملا بالمادة ٢٢ من القانون المذكور ولذا فإن مصالحة الشهر العقاري لا تسأل عن حجبة المحررات التي تشهر وفقا لاحكامه ، ولذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بإلزام الطاعن بالتمويض على أن الشهر العقاري أخطأ في بحث أصل الملكية وتسلسلها للوصول إلى حقيقة ملكية المنصرف ودون أن يكون استحقاق المبيع واجبا إلى إجراءات الذهر العقاري التي تمت صحيحة طبقا للقانون وطبقا للبيانات المقدمة من أصحاب الشأن . يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا المبنى في عمله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التسجيل طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري هو نظام شخصي يجري وفقا للأسماء لا بحسب المقاربات وليست له حجية كاملة في ذاته فهو لا يصبح العقود الباطلة أو يكل العقود الناقصة بل تتم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التي أوجبت المادة ٢٢ من هذا القانون اشتغال طابيات الشهر عليها ومنها البيانات المتعلقة بأصل حق الملكية أو الحق العيني على التصرف وأهم المالك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق انتقال الملكية أو الحق العيني إليه ، ومتى قامت مصالحة الشهر العقاري ببحث أصل الملكية أو الحق العيني في حدود هذه البيانات والأوراق المؤيدة لها ، فلا مسؤولية عليها بأن هي اعتمدت هذه البيانات وتلك الأوراق وقامت بشهر المحرر استنادا إليها ولو لم يترتب على هذا

التسجيل انتقال الحق إلى طالب الشهر اعيب في سند الملكية أو لكون المتصرف غير مالك للحق المتصرف فيه طالما أن الأوراق والمستندات المقدمة لا تنبئ عن العيب المانع من انتقال الحق . وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة محيلاً إلى أسبابه وكان هذا الحكم قد أقام قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض على مجرد القول بأن تابعيه * إذ قاموا باتمام شهر عقد البيع الصادر من ... إلى ... برقم ٧٩٦١ القاهرة بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٥ وبالتالي شهر العقد الصادر من الأخير للدعى برقم ١٠٤٠٣ القاهرة في ٣٠/١١/٥٦ دون اتباع ما تقتضى به أحكام قانون الشهر العقارى من وجوب التأكد من ثبوت ملكية البائع قبل شهر الحرر بما يتوافق معه ركن الخطأ * دون بيان ما إذا كان ذلك ناشئاً عن تقصير في استيفاء ما أوجبت المادة ٢٢ من القانون المذكور من أوراق وبيانات أو في بحثها أو إنها كانت تنبئ عن عدم ملكية البائع المطعون ضده الأول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون الذى أدى به إلى القصور في التسجيل مما يوجبه تفضيه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / هدى الخول نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
 عزت حذرة ، علي السعد ، محمد مختار منصور ومحمد نبيل الهناري .

(٥١٤)

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٨ القضائية :

مسئولية "مسئولية تقصيرية" - "مسئولية الشخص الاعتباري" .

الشخص الاعتباري . مسئولته عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من
 أعمال ، عدم مسئولته عن أخطائهم الشخصية .

إن كان لقاضي الموضوع الساطة المطلقة فيما يستخلصه من الوقائع المطروحة
 عليه ، إلا أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب عليه أن يبين العناصر
 الواقعية التي استخلص منها النتيجة التي انتهى إليها ، وإذا كان الشخص الاعتباري
 يسأل عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال ،
 ولا يسأل عن أخطائهم الشخصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن هذا
 الذي وقع من عاقل القاهرة السابق ، يمثل خطأ شخصيا استنادا إلى مجرد صدور
 الأمر به منه شخصيا ، دون بيان ما إذا كان في ذلك يباشر نشاطا لحساب
 المعتدى أم لحساب نفسه ، فإنه يكون قاصر البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تقتضي في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب
القاهرة على المطعون ضدهم طالبا الحكم بطلان تنازله من عقد استئجاره للجراج
المبين بصحيفة الدعوى وبطلان عقد الإيجار الصادر للمطعون ضده الثانى عن
ذات الدين وتمكينه منها ، أو القضاء له بتعويض مقداره ١٠٠٠٠ ج ، وقال
پرسانا لما أنه بموجب عقد ق.خ ١/١/١٩٦١ كان يستأجر من المطعون ضده
الأول جراجا استغله في تحميل وتجهيز سيارات الأجرة للأقاليم إلى أن أصدر
محافظ القاهرة قرارا رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن إنشاء تشغيل موقف السيارات
بشارع أحمد حلمى ، بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٧ ، أمر المحافظ بإغلاق الجراج ثم
استدعاه وأكرهه على التنازل عن الإيجار وأمر المطعون ضده الأول "مالك
الجراج" بتأجيله للمطعون ضده الثانى "مدير أمن القاهرة بصفته" وإذ كان
هذا التنازل باطلا لإكراه الواقع عليه فقد أقام دعواه للحكم له بطالباته ، بتاريخ
٢٩/٤/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى
محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٤٢٢ لسنة ٩٠ ق طالبا إلغاءه والقضاء
له بطالباته ، بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ،
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى بنقض الحكم ، عرض الطاعن على المحكمة فى غرفة مشورة لحدثت جلسة
لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه فى سبب الطعن القصور
فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إنه اعتبر أن مانسب لمحافظ القاهرة من غلق
الجراج وإكراهه على التنازل عن الإيجار خطأ شخصيا لا تسأل عنه محافظة
القاهرة دون أن يورد سببا لذلك مما يعميه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى فى عمله ، ذلك أنه وإن كان لقاضى الموضوع السلطة
المطلقة فيما يستخلعه من الوقائع المطروحة عليه ، إلا أنه وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة — يجب عليه أن يبين العناصر الواقعية التي استخلص منها النتيجة التي انتهى إليها ، وإذ كان الشخص الاعتباري يمال عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال ، ولا يسأل عن أخطائهم الشخصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن هذا الذي وقع من محافظ القاهرة السابق ، يمثل خطأ شخصيا استنادا إلى مجرد صدور الأمر به منه شخصيا ، دون بيان ما إذا كان في ذلك مباشر نشاطا لحساب المعتدى أم لحساب نفسه ، فإنه يكون قاصر البيان مما يوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٨٢

رؤساء السيد المستشار / هدى الحول نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
حزب حنونة ، عل السعدن ، محمد خبار منصور ومحمد نبيل البتاوى .

(١٥٥)

للطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بطلان ، دعوى ، نيابة عامة .

البطلان السابق من عدم اخبار النيابة العامة بالدعوى ، الخامة بالقصرنسي ، عدم جواز
التعدي ، لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢) إلتزام " الوفاء بالإلتزام " ، وكالة ، قضالة .

براءة ذمة المدين بالتواف الدائن الوفاء ، التي تم الغير ، أثره ، احتياط الغير ، وكلا بعد أن
كان فضوليا .

١ - البطلان المارتب على عدم إخطار النيابة العامة بالدعوى وفقاً للسادة ٨٨
من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسبي
لا يجوز التمسك به إلا من صاحب المصلحة فيه ، ولا يجوز التحدى به لأول مرة
أمام محكمة النقض .

٢ - المنعور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الوفاء
لغير الدائن أو نائبه تبرأ ذمة المدين إذا أقر الدائن هذا الوفاء ويكون من أثر
هذا الوفاء - على ما تنص به المادة ٣٢٣ من القانون المدنى - ومذكرته التفسيرية
أن ينقلب - الغير وكلا بعد أن كان فضوليا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراقه
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الاول — عن نفسه وبصفته وايا طبيعيا
على ولديه ... و ... و ... وباقى المطعون ضدهم عدا الخامس منهم أماءوا
الدعوى رقم ١٩٧٥/٣٠٧٧ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعن بنفسه وبصفته
وايا طبيعيا على ولده ... — والمطعون ضده الخامس طالبين الحكم بصحة
ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٥/٥/٣ والمتضمن بيع الطاعن بصفته
لحم (الثلث) شيوا فى أرض وبناء العقار المدين بصحيفة الدعوى وإخلاء
الشقة التى يشغلها الطاعن فى العقار المذكور وتسليمها والحصة المبيعة لهم ،
وقالوا بياناً للدعوى أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٧٥/٥/٣ باع لهم الطاعن
بصفته حصة قدرها (الثلث) شائعة فى المزار والمبينة بصحيفة الدعوى نظير
ثمان قدره ٦٦٠٠ ج دفعوا منه عند التعاقد مبلغ ٥٠٠ ج وتمهدوا بسداد باقى الثمن
عند التوقيع على العقد النهائى وتمهد الطاعن لإخلاء الشقة التى يشغلها فى العقار
المبيع وتسليمها إليهم فى ميعاد غايته ١٩٧٥/١١/١ وما تخاف عن تهديم
المستندات اللازمة لشهر عقد البيع وتصرف الزوجة بالبيع فى ١/٢ ط من القدر
المبيع أقاموا الدعوى للحكم لهم بطلباتهم ، بتاريخ ١٩٧٦/٦/٣٠ قضت المحكمة
بعدم قبول الدعوى ، استأنف المطعون ضدهم الأربعة الاول الحكم لدى محكمة
استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٥٠٦ سنة ٣٢ ق طالبين إلغاءه
والحكم لهم بطلباتهم ، بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف
وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/٧/٣ — وإخلاء الشقة المبينة بصحيفة
الدعوى وتسليمها والقدر المبيع للطعون ضدهم الأربعة لأول ، فطعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض ، رقدت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض

الطعن ، عرض الطاعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطاعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينهى الطاعن بالذهب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلاق ، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدهم الأول بصفته والثالثة والرابعة لم يكونوا خصوما في الدعوى أمام محكمة أول درجة كما لم يتخاصموا أمامها بصفته وليا طبيعيا على ولده .. ، إلا أن الحكم المطعون فيه قبل الاستئناف المرفوع عليه بهذه العفة ومن المطعون ضدهم آذف البيان ، هذا كما أن النيابة العامة لم تخطر بالدعوى أمام محكمة الاستئناف رغم وجود قصر فيها مما يعيب الحكم المطعون فيه بالبطلاق .

وحيث إن هذا النقيض في الشق الأول غير صحيح ، إذ الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعن اختتم في الدعوى أمام محكمة أول درجة من نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ولده القاصر .. ، وأن المطعون ضدهم الأول بصفته والثالثة والرابعة كانوا خصوما للطاعن بصفته أمام تلك المحكمة وفي الشق الثاني غير ذلك أن البطلاق المترتب على عدم إخطار النيابة العامة بالدعوى وفقا للسادة ٨١ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو بطلان نسبي لا يجوز التمسك به إلا من صاحب المصلحة فيه ، ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الطاعن بصفته وليا طبيعيا على ولده القاصر .. لم يتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم إخطار النيابة العامة بالدعوى ، فلا يجوز له التمسك ببطلان الحكم المطعون فيه استنادا إلى ذلك أمام محكمة النقض ، ويكون النقيض بهذا السبب في بطلانه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تحصيل وقعه الواقع في الدعوى والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الثابت من عقد البيع أن البيع صدر من الأستاذ الحامي — المطعون ضده الخامس — بصفته وكيلًا منه بصفته الشخصية ولم يذكر أنه يمثل بصفته وليا طبيعيا على ولد .. مما يقتضاه أن البيع قد أنصب على حصته وحده دون حصص القاصر وقدرها ١/٢ ط إلا أن الحكم المطعون فيه أورد بمدونات أن البيع صدر منه وشمل الحقين معا مما يعيبه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تحصيل الواقع في الدعوى والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعمى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه حسبما أورده بمذواته من قوله "وحيث إنه لما كانت الحصص المبيعة مملوكة للمستأنف عليه الأول عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر "الطاعن" وكان التوكيل الصادر بالبيع للاستأذ المحامي - المطعون ضده - الخمس - قد صدر من المستأنف عليه الأول عن نفسه وبصفته المذكورة - لما كان هذا فإن البيع الذي صدر للمستأنفين "المطعون ضدهم الأربعة الأول" عن تلك الحصص يكون قد صدر من المستأنف عليه الأول عن نفسه وبصفته وليا ولا يقدح في ذلك أن الاستأذ المحامي لم يفصح في العقد الذي أبرمه بصفته موكله على ابنه القاصر لأن ظروف التعاقد تؤكد أن تلك الصفة كانت ملحوظة بين المتعاقدين إذ أنها ثابتة من سند الوكالة ومن عقد البيع سند ملكية البائع يدعم ذلك أن المستأنف عليه الأول قد قرر بتحقيق الشكوى الإدارية رقم ١٩٧٧/٣٥٠ محرم بك أنه أقر بصحة التمسك الذي قد تم بمعرفة الاستأذ وأنه يعرض فقط على الثمن ، مما مفاده أنه لا يعترض على موضوع العقد الذي يتناول الثلاثة قراريط وكان لغرض الموضوع سلطة تعميل قوم الواقع في الدعوى طالما كان له سنده ولا خروج فيه على الثابت بالأوراق . وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن البيع صدر من الاستأذ المحامي الثابت وكالته من الطاعن بصفته ، وهو استخلاص سائق له سنده ولا يخالف الثابت بالأوراق ، وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن البيع صدر من الطاعن ، إنما كان في مجمل بيانهم لدفاع المطعون ضدهم فإن النعمى به بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بعدم قبول الدعوى لأن الوفاء بمقدم الثمن تم لغرض صفة إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الاستأذ بصفته وكيل عنه تعرف في الثمن بعد أن قبضه بأن سلمه لزوجة ولشقيقه ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم يخالف الثابت بالأوراق لأنه لم يثبت من عقد البيع أن الوكيل قد تسلم . قدم الثمن ولم يقرر الوكيل ذلك عند استجوابه أمام محكمة أول درجة وإذا رتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضاؤه برفض الدفع يكون معيبا أيضا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ، ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به
 قضاء هذه المحكمة — أنه إذا كان الوفاء لغير الدائن أو نائبه تبرا ذمة المدين
 إذا أقر الدائن هذا الوفاء ، ويكون من أثر هذا الوفاء — على ما تنص به
 المادة ٢٣٣ من القانون المدني ومذكرته التفسيرية أن يتقلب الغير وكيلًا بعد
 أن كان فضوليا . ولما كان المحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن
 "واقعة إبرام العقد تمت في مجلس واحد ضم المشتريين ووكيل البائعة وشقيقته
 وزوجته ولما كان وكيل البائعة هو وحده صاحب الصفة في التعاقد وفي قبض
 الثمن فإنه يفرض استلام الشقيقة والزوجة لمعجل الثمن — فإن ذلك قد تم بموافقة
 وإجازة صاحب الصفة في القبض وبالتالي يكون سداد المشتريين لمعجل الثمن
 قد تم صحيحا منتجا لاثارة " مما مفاده أنه أعتد بالوفاء الحاصل لزوج الطاعن
 وشقيقته بمقدم الثمن باعتباره وكيل الدائن قد أقر هذا الوفاء وإذا كانت هذه
 الدفاعة وهي ليست على نعي من الطاعن — تكفي وحدها لحمل ما انتهى إليه
 المحكم من صحة الوفاء بمقدم الثمن ، فإن النعي على الدفاعة الأخرى التي أوردها
 المحكم بما جاء به الطعن وأيا كان وجه الرأي منه ، يكون غير منتج ويكون
 النعي بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عبد العزيز عبد العاطي استأجل نائب رئيس المحكمة ومعدوئة للسادة
المستشارين يحيى الدموري نائب رئيس المحكمة عبد الحميد فتح الله ، أحمد ضياء عبد الرازق ،
وسيد بدر .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) عمامه . نقض " إيداع الأوراق " . وكالة .

١ - عدم تقديم المحامي التوكيل الصادر من بعض الطاعنين إلى وكلائهم التي وكلة في الطعن
والنقض حتى تمام المرافعة ، أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .

(٢ - ٤) تجزئة . حكم " الطعن في الحكم " نقض .

٢ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل الجزئة . قيام المحكوم عليه بالطعن على طعن
واحد رقم صحيحاً من بعضهم وباطلا من الآخرين لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحاً
من الأولين للآخرين التدخل منضمين إلى الأولين في طلباتهم . قهرهم من ذلك . وجوب
اختصاصهم في الطعن على ذلك .

٣ - اتفاق أحكام المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على كافة طرق الطعن . الاستثناء
ماورد بشأن نص خاص صريحاً من حكم النقطة العامة مما على الطعن بالنقض . بالنسبة لعدم المحكوم
عليهم دون المحكوم لهم .

٤ - إبطال المانع اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المانع فيه والصادر في موضوع
غير قابل للجزئة (الافتراض على قسمة شروط البيع لبطان الإبراهيمات) أثره . وجوب الأمر
بإختصاصهم في الطعن .

١ - لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن
بالنقض أن يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن ، وكان الثابت أن المحامي
الذي رفع الطعن من الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلاً صادراً

الیہ من الطامن الثالث من نفسه وبصفته وکیلا من الطامعات الرابعة والسادسة والسابعة إلا أنه لم يودع — أو يقدم للحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات — التوكيل المذكور للتحقق من صحة الطامن الثالث فيه وليان ما إذا كان هذا التوكيل يجوز له توكيل محام للطعن بالنقض ، لما كان ذلك فإن الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يضحى — بالنسبة للطامعات الرابعة والسادسة والسابعة — غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

۲ — لما كانت الفقرة الثانية من المادة ۲۱۸ من قانون المرافعات تنص في الشق الأول منها على أنه ”إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة .. جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمين إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطامن باختصاصا في الطعن“ . وكان مؤدى من تقدم قيام ذلك الحق للمحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له أن رفع طعنا قضى بطلانه أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع جميعا من بعضهم وباطلا من الآخرين فإن ذلك لا يؤثر في شكل الطعن المرفوع جميعا من الأولين على أن يكون لأولئك — الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم — أن يتدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم فإن قعدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطامن باختصاصهم فيه — وذلك تقريبا من المشرع لموجبات محذور الطعن واكتماها على أسباب بطلانها وقصورها . باعتبار أن الغاية من الاجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححة لا تسليط الباطل على الصحيح فيبطله — فإذا ماتم اختصاص باقي المحكوم عليهم امتقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله .

۳ — لما كانت المادة ۲۱۸ من قانون المرافعات قد وردت ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام ، وكان الأصل هو انطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير

سما مؤداه انطباق حکم الفقرة الثانية من المادة ۲۱۸ مرافعات على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها - سالف الذكر - فقط الذي يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم ، دون شقها الآخر المتعلق بحالة تعدد المحكوم عليهم إذ ورد بشأنها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مغاير هو ۱۴ نصت عليه المادة ۳۵۳ من قانون المرافعات على وجوب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم ۱۴ مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أوقف الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً ومن ثم غير مقبول .

۴ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه صادر في موضوع قوامه الاعتراض على قائمة شروط البيع ووقفه تأسيساً على بطلان إجراءات التنفيذ للأوجه الواردة بتقرير الاعتراض المرفوع من الحائزين للمغار على قائمة شروط البيع ، والذين يعقبون بهذه المثابة طرفاً واحداً في تلك الخصومة والتي لا يمتثل الفصل فيها إلا حلاً واحداً يبينه مما لا زمة أن يكون الحكم الصادر فيها واحداً بالنسبة لهم ومن ثم يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ولما كانت المحكمة قد خلصت مما سلف إلى أن الطعن المقام من الطاعنين عن الحكم المطعون فيه غير مقبول بالنسبة للطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة وصحيفها بالنسبة للباقيين وهو ما انتهت فيه إلى عدم قبول الطعن بالنسبة لمن فإنه يكون من المتعين إزاء ذلك اختصاصهم في الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ومما جاء في التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تجعل في أن بنك الأراضي المطعون ضده الأول اتخذ إجراءات نزع الماسكية

ضد مدينة عن المقارنات الموضحة بقائمة مشروط البيع وتبنيه نزع الملكية المسجل وذلك بالعدوى رقم ٥٨ لسنة ٦٣ بيم كلى المنصورة بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٦٤ اعترض الطاعنون على القائمة بالعدوى رقم ٤١ لسنة ٦٤ بيوع كلى المنصورة قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الاعتراض ، استأنف الطاعنون الحكم بالاستئناف رقم ١٥٩ لسنة ١٦ قى المنصورة . نذبت المحكمة خيرا ثم قضت فى ٤ / ١٢ / ١٩٧٢ بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن من الطاعنات لرابسة والسادسة والسابعة لرفضه من غير ذى صفة لعدم تقديم سند الوكالة الصادر عنهن للطاعن الثالث ويقول شكلا من باقى الطاعنين نظر الطعن أمام المحكمة فى غرفة مشورة فبعددت جلسة لتطوره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى الموكل فى الطعن ، وكان الثابت أن المحامى الذى رفع الطعن عن الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلا صادرا اليه من الطاعن الثالث عن نفسه وبصفته وكيلا من الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة إلا أنه لم يودع - أو يقدم للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات - التوكيل المذكور للتحقق من صفة الطاعن الثالث فيه ولبيان ما إذا كان هذا التوكيل يجرى له توكيل عام للطعن بالنقض ، لما كان ذلك فإن الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يضحى - بالنسبة للطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة غير مقبول لرفضه من غير ذى صفة ، إلا أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص فى الشق الأول منها على أنه "إذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة .. جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضمما إليه فى طلباته فإن لم يفعل أمرت

الحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن". وكان مؤدى ما تقدم قيام ذلك الحق للمحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له أن رفع طعنا قضى بطلانه أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع جميعا من بعضهم وباطلا من الآخرين فإن ذلك لا يؤثر في شكل الطعن المرفوع صحيحا من الأولين على أن يكون لأولئك - الذين قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم - أن يتدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم فإن قدرنا من ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصاصهم فيه - وذلك تقليدا من المشرع لموجبات صحة الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها وقصورها ، باعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح ليعطله - فإذا ما تم اختصاص باقي المحكوم عليهم استقام شكل الطعن واكتسبت له موجبات قبوله . لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قد وردت ضمن الأحكام العامة في الطعن المصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام ، وكان الأصل هو انطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطعن إلا ما يكون قد وود بشأنه نص خاص مغاير مما مؤداه انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مرافعات على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها - سالف الذكر - فقط الذي يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم ، دون شقها الآخر المتعلق بحالة تعدد المحكوم لم إذ ورد بشأنها في الفصل الخامس بالطعن بطريق النقض حكم مغاير هو مما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على وجوب اشتغال صحة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم مما مفاده - وهل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والمصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلا ومن ثم غير مقبول . لما كان ما تقدم وكان اليمين من ملاحظات الحكم المطعون فيه أنه صادر في موضوع

قوامہ الاعتراض على قائمة شروط البيع ووقفه آميسا على بطلان إجراءات التنفيذ للأوجه الواردة بتقرير الاعتراض المرفوع من الحائزين للعقار على قائمة شروط البيع ، والذين يعتبرون بهذه المثابة طرفا واحدا في تلك الخصومة والتي لا يحتمل الفصل فيها إلا حلا واحدا بيمينه مما لازمه أن يكون الحكم الصادر فيها واحدا بالنسبة لهم ومن ثم يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ولما كانت المحكمة قد خلصت مما سلف إلى أن الطعن المقام من الطاعنين عن الحكم المطعون فيه غير مقبول بالنسبة للطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة وصحيفا بالنسبة للباقيين وهو ما أتمت فيه إلى عدم قبول الطعن بالنسبة لمن فإنه يكون من المتعين إزاء ذلك اختصاصهم في الطعن وهو ما يقتضى بالتالى إعادة الطعن إلى المرافعة ليقيم باقي الطاعنين باختصاص الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه —

كأجراء واجب قبل الفصل في الطعن .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين قد استوفى أوضاعه الشكلية .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد البنداري العثري نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين ، إبراهيم فراج ، وعبد الموزن فودة ، ومحمد لطفي السيد ، ومحمد ليبي الخضري .

(١٥٧)

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٩٩ القضائية :

(١) عقد "أر العقد" . عقد بيع .

مقد البيع التام في ذمة المدين الإبتدائي هو : قانون المته القدين . شرطه . أن يكون هذا العقد صحيحا وخلافا من الطاعن (مذل للثبوت صورية الثمن في الذمة التام) .

(٢ - ٤) محكمة الموضوع "سلطتها في فهم الواقع واستخلاص القرائن وتقدير الدلائل" . خبرة . حكم "تسليم الحكم" .

(٢) محكمة الموضوع فهم الواقع واستخلاص القرائن بقدر مدع من محكمة النقض ، شرطه . أن يكون استخلاصها سائلا وله منته من الأوراق .

(٣) محكمة الموضوع متى أحالت الدعوى إلى المحققين أن تعتمد في استخلاص الحقيقة على أنه قربة تطرح عليها .

(٤) محكمة الموضوع أن تأخذ بقرار المحرر ... على أسباب عدم التزامها بالرد استغلا
على المعلن للوجوب إليه .

١ - لأن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع التام - ذمة
العقد الإبتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون
المتعاقدين إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا العقد صحيحا وخاليا
من الطاعن .

(٢ و ٣) المقرر أنه لا معقب من النقض على محكمة الموضوع في فهمها
للواقع وفي استخلاصها للقرائن متى كان استخلاصها لها استخلاصت سائلا

و مقبولا وله منسده من الأوراق وأنه متى قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أُرِفيها كان لها أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على قريضة تطرح عليها .

٤ - أن محكمة الموضوع متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الاخذ بتقرير التحرير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنما لا تكون بعد ذلك ملزمة بالرد استقلالاً على على ما يوجه الخصوم من طعون إلى ذلك التقرير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصافه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتمثل في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٣٦٧٣ سنة ١٩٧٥ مدي كلى جنوب القاهرة على المظعون ضدما يطلب الحكم بإلزامهما متضامتين أن يؤديا لهما مبلغ ٤٦٤ ج و ٥٩٧ م منه مبلغ ٢٦٤ ج و ٥٩٧ م فرق الثمن المستحق لهما ومبلغ ٢٠٠ ج كتعويض وقالتا ببناء لهما أنه بموجب عقد بيع مؤرخ في ١٩٦٤/٦/١ ومشهر في ١٩٦٤/٧/٢٥ اشترى والدهما والديهما قطعة أرض فضاء لقاء ثمن قدره ١٠٢٨ ج و ٦٠٣ م على أن يكون للطاعنتين حق ارقبة ولو الديقما حق الانتفاع ، وبتاريخ ١٩٦٨/١١/١٦ باع والدهما بصفته وليا طبيعيا عليهما الأرض المشار إليها للمظعون ضدما بموجب عقد بيع أشهر في ١٩٦٨/١١/١٨ لقاء ثمن قدره ١٠٢٨ ج و ٦٠٣ م ، ولما كان هذا البيع ينطوي على غبن يزيد على خمس الثمن ولما الحق في تمكيلة الثمن إلى أربعة أخماس ثمن المثل فقد أقامت هذه المدعى بطليهما السالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٦٨/٥/١ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنتان هذا الحكم أمام محكمة

استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٨٦ سنة ٩٣ ق - وبجلسة ١٩٧٧/٢/١٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقبل الفصل في الموضوع بشدب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما تدون بمنطوق الحكم ، وبعد تنفيذه قضت في ١٩٧٧/١٢/٢١ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، وتحدد لنظره أخيراً جلسة ١٩٨٢/١٠/٣ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقم على ستة أسباب تنبئ الطاعتان بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول وبالأسباب الرابع والخامس والسادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في فهم الواقع ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك نقولان أنهما أسستا دفاعهما على أن عقد البيع النهائي ، دون العقد الابتدائي - وهو ما يتعين الاحتداد به وأنه لا يجوز إثبات عكس ما جاء فيه إلا بالكتابة وطبقاً للقانون فإن من يدعي صوريته عليه عبء لإثبات ذلك ، ولكن محكمة الاستئناف لم تعتمد بالعقد النهائي وفهمت خطأ من إفصاح الطاعنتين عن السبب في رفع مقدار اثنتين في العقد الابتدائي أنهما تدفان بصوريته وأن العقد النهائي ورقة ضد له ومبدأ ثبوت بالكتابة يميز لإثبات عكس ما جاء فيه بغير الكتابة ثم أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعتان صورية الثمن الذي جاء فيه وأن اثنتين الحقيقي هو ما جاء في العقد النهائي فقلت بذلك عبء الإثبات وجعلته على الطاعنتين ثم انتهت إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى تأسيساً على أن الطاعنتين قد أخفقتا في إثبات صورية الثمن الوارد بالعقد الابتدائي وأن الثمن الوارد به حقيقي والثمن الوارد في العقد النهائي صوري وبذلك تكون قد استبعدت العقد النهائي وخالفته الثابت فيه وقضت بصوريته بغير دليل مما يجعل الحكم المطعون فيه مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع ومخالفة الثابت في الأوراق ويتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأنه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع النهائي - دون العقد الابتدائي - هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا العقد صحيحاً وخالياً من العيوب ، ولما كان المطعون ضدتهما قد طعنا على عقد البيع النهائي بصورية الثمن المنصوص عليه فيه وقدمتا عقد البيع الابتدائي الصادر من الطاعتين للتسديد على ذلك فاعتبرته محكمة الاستئناف في حكمها الصادر في ١٥/٣/١٩٧٨ دليلاً كتابياً وورقة ضد تنفي ما جاء في العقد النهائي وكان قول الطاعتين أمام الحبيب طبقا لما أقرتا به في تقرير العلق من أن السبب في رفع مقدار الثمن في العقد الابتدائي راجع إلى أنه أعد لتقديمه للجنة الإيجارات بقصد تحسين أجرة وحدات المبنى يسوغ عقلاً ومنطقاً ما فهمته محكمة الاستئناف من أن الطاعتين تدفعا بصوريته وقد قدما العقد النهائي للتدليل على ذلك فاعتبرته المحكمة دليلاً كتابياً وورقة ضد تنفي ما جاء فيه ثم أحالت الدعوى إلى التحقيق لينتج كل من طرفي الدعوى مدعى استجلاء الحقيقة في مقدار الثمن الذي لم يصد أمامها دليل كتابي كامل يكفي لتكوين عقيدتها في شأنه واستدعت إلى أقوال شاهد الطاعتين فلم تطعن لما رواه القرائن التي استخلصتها استخلاصاً سائفاً من أوراق الدعوى بلا مطعن إليها في ذلك واستغنت إليها في تكوين عقيدتها بأن عقد البيع الابتدائي عقد جدي وأن الثمن الوارد فيه هو الثمن الوارد فيه هو الثمن الذي اتفق عليه المتعاقدان أما الثمن الوارد في العقد النهائي فهو ثمن صوري ، ومؤدى ذلك أن الثمن الوارد في عقد البيع الابتدائي هو ذات الثمن المتفق عليه بين المتعاقدين في العقد النهائي وهو الذي استقرت عليه العلاقة بينهما ولا يقدح في ذلك أن يكونا قد اشتراهما بثمن صوري آخر ذكرناه في عقد البيع النهائي وثبتت صوريته ، ذلك أن ثبوت الصورية يبطل الظاهر وينهض به المستور صحيحاً ، ومن ثم فلا فرق بين العقدين الابتدائي والنهائي في الثمن الحقيقي المتفق عليه بين الطرفين والذي اعتد به الحكم المطعون فيه ويكون الحكم على خلاف ما تدعيه الطاعتان - قد اعتد بالعقد النهائي طبقاً لحقيقته التي ثبتت للمحكمة بعد ثبوت صورية ما جاء فيه من ثمن وثبوت أن الثمن الحقيقي هو ما جاء في العقد الابتدائي إذ العبرة قانوناً هي بالحقيقة الواقعة التي تثبت للمحكمة بطرق

الإثبات المقبولة قانوناً لا بما يدعيه الخصوم على خلاف الحقيقة ولو تضمنته ورقة مكتوبة . وبما كان من المقرر أنه لا مذهب من التقصير على محكمة الموضوع في فهمها للواقع وفي استخلاصها للقرائن متى كان استخلاصها لها استخلصت منها ومقبولاً وله سند من الأوراق وأنه متى قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها كما لها أن تنبذ في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها ، وكان مؤدى فهم محكمة الاستئناف للواقع على هذا النحو الصحيح أن الطاعتين قد دفعتا بصورية العقد الابتدائي فيكون تمثيلهما عبء لإثبات العسورية التي تدعيانها صحيحاً في القانون وإذ كان المطعون ضدّهما قد دفعا بصورية العقد النهائي طبقاً لما تقدم وكانت المحكمة في حكمها الصادر بجلسته ١٥/٣/١٩٧٨ أهدرت الدليل الكتابي الذي قدمه كل طرف للتدليل على صحة دفعه بالدليل الكتابي المقدم من الآخر ، وفاد ذلك أن الدعوى في خصوص الثمن الحقيقي المتفق عليه في العقد الذي يتناضلان حول أصححت خلوا من أي دليل كتابي في شأنه ومن ثم فلم يعد أمامها حائل قانوني يمنحها وهي في تمثيل استجلاء الحقيقة أن تميل الدعوى إلى التحقيق ليثبت كل طرف مدعاه في شأنه ولينفذه الآخر وقد تنفذ حكم التحقيق والتفتت المحكمة من أقوال شاهد الطاعتين بما لها من سلطة مطلقة في تقدير الأدلة وصاقت القرار التي استخلصتها من الأوراق استخلاصاً سائفاً ومقبولاً من أنها ناقشت ولد الطاعتين ووليها الطبيعي في شأن توقيعها على العقد الابتدائي وعلى إيصال استلامه هو وزوجته مبلغ ٢٦٠ ج وهو ما يساوي ضعف الثمن الوارد في العقد النهائي تقريباً - فقال إنه لم يحضر للاستجواب وأنه لا يعلم شيئاً من هذا الموضوع وابتنع من الإجابة عما إذا كان التوقيع لثابتة على عقد البيع الابتدائي وعلى الإيصال هو توقيعها ، ومن أنه ليس يعقل أن يدفع المشتري الثمن إلى البائع أمام مأمورية الشهر والمقار في الطريق العام - كما قرر شاهد الطاعتين - وقد حضر الطرفان إلى المأمورية للتوقيع على العقد النهائي وأنه لم يجر العرف بأن يدفع كامل الثمن عند التوقيع على العقد النهائي أي بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوقيع عليه ، ومن مجموع ذلك انتهت المحكمة إلى أنها تطهين إلى أن عقد البيع الابتدائي هو عقد جدي غير ضروري وأن الثمن الوارد به هو الثمن الذي اتفق عليه المتعاقدان أما الثمن

الوارد بالعقد الهائي فهو بمن صوري - ولما كانت هذه القرائن كافية لحل قضائها - وكان ما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه يكون قد فهم الواقع فهما صححاً وجاه قضاءه موافقاً لصحيح المانون ومجولاً على قرائن مستخلصة من الأوراق استخلاصاً سائفاً وكافية له - ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في فهم الواقع وخلفه الثابت في الأوراق إلى غير أساس ومتعيناً رفضه .

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالوجه الثالث من السبب الأول وبالسبب الثالث بطلان الحكم المطعون فيه لوروده على غير محل وتناقض في الأسباب وفي بيان ذلك نقولان إن الحكم الصادر بإلغائه ١٩٧٧/١/١٣ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبالتالي فإن المحكمة تكون قد استنفذت ولايتها ولا يسوغ لها بعد ذلك محاولة بحث تعديله أو تأييده ومع ذلك فقد عادت المحكمة وقالت في أسباب حكمها الأخير الصادر في ١٩٧٨/١٢/٢١ أن الاستئناف قد أقم على إلى غير أساس متعيناً ورفضه وتأييده الحكم المستأنف ، ومن ثم زن الحكم المطعون فيه باطلاً لوروده على غير محل وتناقض في الأسباب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك إن الوجه من الحكم الصادر بإلغائه ١٩٧٧/١/١٣ أن قضاؤه في المنطوق بإلغاء الحكم المستأنف مرتبط بما أورده من أسباب في هذا الخصوص من أن العقد سند الطاعتين في دموهما بتكامل الثمن ودرء الغبن الذي قضى الحكم المستأنف في أسبابه بطلانه باعتباره وصية مستترة في عقد البيع - هو بالنسبة لما عقد بينه تاد وائيس وصية مستترة . لما كان ذلك ، فإن إلغاء الحكم المستأنف في منطوق الحكم الصادر في ٧٧/١/١٣ يكون قد انصب على القضاء بطلان العقد دون القضاء في موضوع الدعوى برفضها والذي ظل أقباً حتى تأيد بالحكم الأخير المطعون فيه ، كما أنه من المقرر أن التناقض الذي يبطل الحكم هو تناقض في الأسباب الذي تنحاح به فلا يبقى منها ما يحمل الحكم . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي تدميه الطاعتان هو في حقيقته تناقض بين منطوق الحكمين وأن تردد هذا المنطوق في لأسباب فإن النعي به غير مقبول ومن ثم يكون النعي برسته في غير محله .

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقولان أن الحكم لم يرد على دفاعهما فإن العقد النهائي - دون الابتدائي - هو الذي يحدد العلاقة بين الطرفين كما أن الحكم لم يناقش دفاعهما من أن الخبير قد استبعد مستنداً إليهما الدالة على ارتفاع ثمن الأرض عما قدره الخبير .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بما سبق أن تناوله الرد على الوجهين الأول والثاني من السبب الأول من أن مائنت للحكمة بالسبب صحيح هو أن الثمن الحقيقي المتفق عليه بين المتماقدين في العقدين واحد لم يتغير ، كما أنه مردود في وجه - ه الثاني بأ - بحكم الموضوع متى رأت في حدود سلطاتها التفسيرية الأخذ بتقرير الخبير لافتتاحها بصحة أسبابها فإنها لا تكون بعد ذلك ملزمة بالرد استقلالا على ما يوجهه الخصوم من طعون إلى ذلك التقرير ومتى كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨٢

بإضافة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة « وعضو به السادة
المستشارين : « مود عبد المجيد ، صلاح الدين عبد العظيم « نائبا ورئيس المحكمة « الدكتور
أحمد حسي .

(١٥٨)

المطعون رقم ١٠٨١ لسنة ٤٩ القضائية :

ضرائب «ضريبة تركات» دفع غير المستحق .

طالب الوراثة استرداد ما دفعه من ضريبة التركات استنادا إلى عدم استحقاق مصلحة الضرائب له .
الالتجاء إلى القضاء مباشرة . — ودفع من مرسوم الجواز على لجنة العائدين — بقية استرداد ما دفع
بغير وجه . صحيح . على ذلك .

لما كان المطعون ضده قد أسس دوائمه على أن الفرق في تقدير قيمة
العقار المخلف عن المورث نتيجة لإعمال القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ ومقداره
٩٢٣٠ جنيها لا تندرج في أصول التركة ولا تخضع لضريبة التركات أو رسم
الأيلولة ومن حقهم استرداد المبالغ التي سددتها مصلحة الضرائب لأنها غير
مستحقة لها قانونا ، ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هي دعوى رد ما دفع
بغير وجه حق ولا تثير اعتراضا على تقديرات مصلحة العائدين الزركة بحيث
تخضع لحكم المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، بل يكون للطعون
ضده أن يرفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لأن الضريبة — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة ^(١) — لا ترتكز في أساسها على بقاء عقدي بن مصلحة الضرائب
والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون

(١) نقض جلسة ١٩٧٤/٦/١٩ — طعن رقم ٧٥ لسنة ٣٨ ق — بمجموعة الدخيل الغني
صحة ٢٥ من ١٠٨٧ .

العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها. فالممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصحة أن تطالب بما هو يستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالقادم. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم بهذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهن أقرن الدعوى رقم ١٠٠٨ سنة ١٩٧٦ ضرائب كلي ثمان الداهرة ضد الطاعنة بطلب الحكم بتطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٦٦ على العقار الموضع بصحيفة الدعوى والذي آت إليهن بالميراث وخضع فرق التقدير وقدره ٩٢٣٠ جنيها من عناصر التركة وقلن بيانا لذلك أن مورثهن توفي في ١٠/٤/١٩٦٦ وحالف حصه شائعة في عقار قدرت قيمتها على أساس الضريبة العقارية التي كانت سارية في تاريخ وفاة المورث ثم صلو القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٦ — وقضى بتخفيض القيمة الإيجارية الواردة بدفاتر الحصر بنسبة ٢٠ ٪ اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ وذلك بالنسبة للعقارات التي خفضت قيمتها بالإيجارية طبقا للقانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ وتزيبا على ذلك يحق لمن خضع فرق التقدير من عناصر التركة ، وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٨ قضت محكمة ثمان الداهرة الابتدائية بتطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٦٦ على العقار محل الدعوى الذي آل إلى المطعون ضدهن بالميراث عن مورثهم ... وخضع فرق التقدير من عناصر التركة — استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٧ سنة ٩٥ ق الداهرة وبتاريخ ١٩/٣/١٩٧٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف —

طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة لحددت جلسة لمظهره وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنحى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وبما لنا لذلك نقول أن الحكم بغير قضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى على أن الدعوى وفقا لطلبات المطعون ضدهن هي استرداد ما دفع دون وجه حق ورتب على ذلك ولاية المحكمة الابتدائية بنظرها ابتداء ، في حين أن الدعوى — وفقا لطلبات المطعون عليهن والوقائع المطروحة — تقرر على الطعن في تقدير عناصر التركة وهو ما يوجب عرض النزاع على لجنة الطعن دون اللجوء مباشرة إلى المحكمة .

وحيث إن هذا الذي مردود ذلك إنه لما كان المطعون ضدهن قد أسس دعواهن على أن الفرق في تقدير قيمة العقار المخلف عن المورث نتيجة أعمال القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٦٦ ومقذاره ٩٢٣٠ جنيها لا يندرج في أصول التركة ولا يخضع للضريبة التركة أو روم الإيلولة ومن حقوق استرداد المبالغ التي سددتها المصلحة الضرائب لأنها غير مستحقة لها قانونا ولما كانت الدعوى على هذه الصبغة هي دعوى رد ما دفع بغير وجه حق ولا تعتبر اعتراضا على تقديرات المصلحة لعناصر التركة بحيث تخضع لحكم المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ ، بل يكون للمطعون ضدهن أن يرفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لأن الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تتم في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدرك الخطأ الذي يقع فيها فالممول أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصراحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون مما يترتب منه رفض الطعن .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / دى النول نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين د.
حوت جاوره ، على السدنى ، محمد مختار منصور ومحمد نبيل أنبارى .

(١٥٩)

الطعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥١ القضائية :

بيع . ملكية . شيوع .

بيع شريك المذئاع لجزء من العقار شقم ٤ يس لشترى طالب تثبت ملكية لهذا المبيع
قبل لإجراء القسمة ووقعه في نصيب المذئع له واو كان عنده مسجلا ٠ م ٢/٨٢٦ ٠

النظر في الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدنى على أن " إذا كان
التصرف منصبا على جزء مفروز من المذئع الشائع ولم يقع هذا الجزء عند انقسمة
في نصيب المتصرف استقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء
الذى آل إلى المتصرف بطريق انقسمة " يدل على أن بيع الشريك المذئاع
لجزء مفروز من العقار الشائع قبل لإجراء انقسمة بين الشركاء لا يجوز للشترى
طالب تثبت ملكيته لما اشتراه مفروزا قبل لإجراء القسمة ووقع المبيع
في نصيب المذئع له واو كان عنده مسجلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأورق وسماع التقرير لذى تلاه "سيد المستشار المقرر"
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تـ ةصل في أن المطعون ضدها أقاما الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى الجزية على الطاعن طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهما لقطعة أرض فضاء مساحتها ١٣ ط موشحة الحدود والمالم بصحيفة الدعوى وتسليمها لهما ومنع تعرض الطاعن لهما فيها . وقالوا شرعا لدعواهما أنهما يملكان هذه الارض . ويضعان اليد عليهما . بموجب عقد بيع مشهر في ١٦/٤/١٧ رقم ٢٤٥٤ شهر عقارى الجزية . وإذا قام العائن — بنصبها مدعى ملكيته لها فقد أقاما الدعوى للحكم لهما بطلبائهما . نثبت للحكمة خيرا في الدعوى وبعد أن أودع الخبر تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨ برفضها . استأنف المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٠٩١ لسنة ٩٦ ق طالبين إلغائه والالتقاء لهما بطلبائهما ، نثبت المحكمة خيرا آخر في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره نثبت بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١ بإلغاء الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية المطعون ضدها للأرض على النزاع وتسليمها لهما ومنع تعرض الطاعن لهما فيها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطرق النضر ، وقدمت المدعية مذكرة أبدت فيها رأى مختص الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحدث لظهور جلسة ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وجرت إن ما يتعاه الطاعن بالسبب الرابع الى الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول ان الثابت بمقتد البيع سند المطعون ضدها أن له جزء مفروز فى أرض شائعة ، وإذ لم يكن يحق للبائع لهما أن يختص بهذا الجزء قبل حصول القسمة إلا برضاء باقى الشركاء ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون ضدها له قبل حصول القسمة يكون قد خالف القانون .

وحيث ان هذا التنى فى عله ذلك أن التنى فى الفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدنى على أن " إذا كان التصرف منصبا على جزء مفروز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذى آل إلى المتصرف بطريق

القسمة "يدل على أن بيع الشريك المشتاع لمزء مفرز من الدفار الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء لا يجزى للشترى طالب بثبوت ملكيته لما اشتراه مفرزا قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائع له ولو كان عقدا مصجلا. لما كان ذلك ، وكان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما اشتريا المساحة محل الزرع مفرزة في أرض مملوكة على الشيوع للبائعين لهما والطائين وأنه لم يثبت حصول قسمة بين الشركاء المشتاعين ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بتثبيت ملكية المطعون ضدهما لهذه المساحة يكون قد خالف القانون ، مما يوجب نقضه درن حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جاسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عبدالعزيز عبد الحامى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة :
المستشارين : يحيى الدهورى نائب رئيس المحكمة ، أحمد ضياء عبد الرزاق ، محمد بدر
وجرجس أسحق .

(١٦٠)

الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) تركة " تصفية للتركة " ، " المنازعة فى الجرد "

المنازعة فى حصة الجرد . وجوب دفعها بعبء يرضى للمحكمة من كل ذى شأن فى مواد الثلاثين
يوما من تاريخ إخطار المنازع بإيداع القائمة . عدم الإخطار . أثره . الحق فى رفع المنازعة
الى ما قبل تمام التصفية . م . ١/٨٩ . مدنى .

(٢) نقض " الأساليب الجديدة " .

الدفع بطلان للأفراد عند المدين لعدم وفاء المدين . دفاع قانوني يخالفه واقع . عدم
جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) تركة " المنازعة فى الجرد " . أمر على عريضة . اختصاص .

إثارة فى حصة الجرد . ما تمهية المحكمة فى شأن عريضةها هو أمر ولائى من اختصاص
قاضى الأمور الوقفية . جواز الدخول فى طلب الأحكام أمراء من ١٩٤ - ١٩٩ مرافعات .

١ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٨٩٠ مدنى أن كل منازعة فى حصة
الجرد ترفع بعريضة للمحكمة بناء على طلب كل ذى شأن خلال الثلاثين يوما
التالية للاخطار بإيداع القائمة مما مؤداه أن المشرع جعل انفتاح هذا المبدأ . وهنا
بقيام المصطفى باخطار المنازع بإيداع القائمة ، أما ذوو الشأن الذين لم
يخطروا بإيداع القائمة فلا يتقيدون بهذا الميعاد لتوقف الالتزام به على حصول

الاحكام بايداع القائما ومن ثم فإن مؤلاء أن يرفعوا تنازعتهم في صفا الجرد إلى المحكمة في أى وقت إلى ما قبل تمام التصفية .

٢ - إذ خلت الأوراق مما يدل على سبق قيام الطاعن بإدعاء الدفع بمقتضى القرار سند الدين بمقتضى صدره بعد وفاة المدين أو التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وهو دفع قانوني يخالطه واقع مما لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - مفاد نص المادة ٨٩٠ من القانون المدنى أن المنازعة في صفا الجرد وما تجرى المحكمة إبتداء في شأن عريضتها - هو أمر رلائى على عريضة مما أناطه آفانوى بقاضى الأمور الوقتية عملاً بالمادة ١٩٤ مرافعات ومن ثم فإن المقهود بلفظ " المحكمة " الوارد بالمادة ٨٩٠ مدنى سالف الذكر هو قاضى الامور الوقتية بالة كما وليس المحكمة بأكمل هيئتها ويكون له أن يجرى في العريضة أمره بالقبول أو الرفض ، وهو ما يجوز التظلم منه طبقاً لأحكام المواد من ١٩٤ إلى ١٩٩ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضده بصفته قد تقدم في ١٠/٢/١٩٧٠ إلى السيد قاضى الأمور الوقتية بمحكمة قنا الابتدائية بطلب إصدار الأمر بإضافة مبلغ ٠٩٧ م و ٨٧١١ ج وتقوائد إلى إى قائمة جرد تركة ... - المقيدة رقم ١ لسنة ١٩٥٤ وذلك قيمة لدين المستحق على المورث والمقتضى به من اللجنة العليا للأموال المصادرة مع القوائد ، إلا أن المصطفى لتركه المورث لم يدرج هذا الدين ضمن

ديون التركة المذكورة ولم يخطر الوزاره بايداع القائمة ، وإذ رفض هذا الطلب فقد تظلم منه المطعون ضده أمام محكمة قضا الابتدائية بمسحقة قليت بقلم مكتب في ١٩٧٠/٢/٢٤ بالتظلم المقيد رقم ٢٤٣ لسنة ١١٧٠ كلى قضا قضت محكمة قضا الابتدائية بقبول التظلم شكلا وفي الموضوع بالغاء الأمر المنتظم منه واعتباره كأن لم يكن وأمرت بإضافة مبلغ ٨٧١١ ج و ٩٣٠ مليم واثموائد بواقع ٧٪ من جملة الدين وقدره ٧٠٨١ ج و ٩١١ مليم اعتبارا من ٥٧/١١/٧٧ حتى السداد دينا للتظلم إلى ديون التركة ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٧ لسنة ٤٩ في قضا ، وبتاريخ ١٨/٢/١٩٧٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعددت جلسة فنظرة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وذلك من ثلاثة وجوه ، قال في بيان أولها أنه دفع أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون ضده في المنازعة في قائمة الجرد وطلب إضافة دين إلى القائمة ، لتقديمها بعد الإنذار الموجه إليه من الطاعن بصفته في ٦٢/١١/٧٧ بعدة سنوات مما يستلزم حقه في تلك المنازعة عملا بالمادة ٨٩٠ مدني ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا ، لدفع بمقوله أن العبرة في ذلك هي بمحصل الاختار بالانداع بخطاب موصى عليه عملا بالمادة ٨٨٧ مدني ودرن أن يغني عنه أي إجراء آخر في حين أنه يجوز لصاحب الشأن اتخاذ إجراء أقوى من الخطاب كالإنذار . وفي بـ من الوجه الثاني قال للمعلن أن القرار الصادر من لجنة الأموال المصادرة في ١٠/٥/٩٥٤ ، والتأيد بقرار اللجنة العليا الصادر في ٢/٥/١٩٥٦ قد صدر بعد وفاة الورث في ١٠/٥/١٩٥٣ ومن ثم فإنه يكون باطلا وإذا اعتد به الحكم المطعون فيه رغم ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون — واستطرد الطاعن في بيان الوجه الثالث قائلا أنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص قاضي الأمور الوقفية بنظر المنازعة في محبة الجرد إذ كان يتعين على وزارة الخزانة أن ترفعها إلى المحكمة بكامل هيبتها على نحو ما نصصحه عنه المادة ٨٩٠ مدني ، ولو كان المشرع يقصد رفع هذه المنازعة

إلى قاضى الأمور الوقتية لنص على ذلك صراحة ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر .

وحيث إن هذا النعمى مردود في وجهه الأول بما هو مقرر بنص المادة ١/٨٩٠ مدنى من أن كل منازعة في صحة الجرد ترفع بعبضة للحكمة بناء على طلب كل ذى شأن خلال الثلاثين يوما التالية بالاعطال بايداع القائمة مما مؤداه أن المشرع جعل افتتاح هذا الميعاد هنا بقيام المصطفى باخطار المنازع بايداع القائمة ، أماذوو "شأن الذين لم يخطروا بايداع القائمة فلا يتقيدون بهذا الميعاد لتوقف الالتزام به على حصول الاعطال بايداع القائمة ، ومن ثم فإن مؤداه أن يرفعوا منازعتهم في صحة الجرد إلى المحكمة في أى وقت إلى ماقبل تمام "تصفية المسأكان ذلك وكان الانذار الموجه من "طاعن إلى اعطال ضده في ١٧/١١/١٩٦٠ لا يتضمن مايفيد ايداع قائمة الجرد ، وكانت الأوراق قد خلت من الاعطال الذى اشترطه القانون في هذا الصدد ، وكانت وزارة الخزائنة قد أقامت منازعتها في قائمة الجرد قبل تمام التصفية فان لدفع المبدى من "طاعن بسقوط حق الخزائنة في رفع هذه المنازعة يكون في غير محله ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد صادف صحيح القانون . والنعمى في وجهه الثانى غير مقبول إذ خلت الأوراق مما يدل على سبق قيام الطاعن بإبدائه الدفع ببطلان القرار سند الدين بمقولة صدره بعد وفاة المدين أو التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وهو دفاع قانونى يخالف واقع بما لايجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعمى في وجهه الثالث مردود بأن النعمى في المادة ١٩٠ مدنى على أن "كل منازعة في صحة الجرد .. ترفع بعبضة بناء على طلب كل ذى شأن .. وتجرى المحكمة تحقيقا ، إذا زارت أن الشكوى جدية أصدرت أمرا بقبولها ويصبح النظم من هذا الأمر وفقا لأحكام قانون المرافعات ، ومقاده أن المنازعة في صحة الجرد .. وبخاصة ما كان متعلقا باغفال أعيان أو حقوق تركت أو عليها أو باثباتها وما تجرى المحكمة ابتداء في شأن عريضتها هو أمر ولائى على عريضة فما أطاع القانون لقاضى الأمور الوقتية عملا بالمادة ١٩٤ مرافعات ومن ثم كان المنصود بلفظ "الحكمة" الوارد بالمادة ٨٩٠ مدنى سالف الذكر هو قاضى الأمور

الوقتية بالمحكمة وليس المحكمة بكامل هيئتها ويكون له أن يجرى في المراجعة أمره بالقبول أو الرفض ، وهو ما يجوز الاظلم منه طبقا لأحكام المواد من ١٩٤ إلى ١٩٦ مرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المنازعة المرفوعة من المطعون ضده - موضوع الطعن المسائل - قد التزم في رفعها ونظرها والفصل فيها هذا السبيل القانوني الصحيح مما يضحى معه لدفع المبدى من الطاعن على خلاف ذلك بعدم اختصاص قاضى الأمور الوقتية بنظر المنازعة - مسوقا على أساس ويكون التمس على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه غير صحيح .

ولما تقدم يترتب رفض الطعن .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار عبد العزيز عبدالمعطي نائب رئيس المحكمة، ومغربية المادة المشار إليها
يحين للمعوزي نائب رئيس المحكمة بمذكرة فتح الله، صعد بدر ٤ وجرحى أسحق .

(١٦١)

للطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٤١) بيع " البيع المزاود العلني " . عقد

١ — البيع بطريق الممارسة أو المزايدة . تمامه وفقا للقواعد والإجراءات والشروط المبينة
باللائحة التنفيذية للقانون ١٠٠/١٩٦٤ .

الأحكام التي انتظمها اللائحة المذكورة بشأن شروط البيع . طابعها
وشرعية منها

٢ — المتزايدون
من اللائحة التنفيذية ق ١٠٠ من ١٩٦٤ . ملأه موافقتهم على شرط المزاود وطولم الدسول فيه
على أملاكها

(١) إذ كان المشرع قد نص في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون البيع
بطريق الممارسة أو المزاود العلني وفقا للقواعد والإجراءات والشروط التي تحددها
اللائحة التنفيذية فقد أفصح في المذكرة الإيضاحية على أن الهدف من هذه الإحالة
هو ترك ما يتطلبه تفصيل الأحكام وما يتعلق بالاحتمالات التي تكشف عنها
تطبيقه لتعالجها اللائحة حتى يتيسر تعديلها كلما اقتضى ذلك ظروف الحال
لما كان ذلك وكان المستفاد من الأحكام التي انتظمها اللائحة بشأن شروط البيع
ومنها شروط سداد الثمن — أنها تقم على أساس جوهرى هو أن يتم البيع
بطريق الممارسة أو زاد العلني وبواسطة لجان خاصة ضمانا لسلامة الإجراءات
وكفالة لحقوق ذوي الشأن وفيما عدا ذلك فإن تلك المنصوص لا تعدو أن تكون

تلياناً للقواعد والإجراءات التي ترخص للجهة الإدارية القائمة على البيع مراعاتها مما يسبغ معه النول أنها وضعت قبواً على حق الدولة في وضع شروط أكثر ملائمة لانتفاء حقها في هذه البوع وفي إطار المـ لم أصلاً من أن عقد البيع من العقود الرضائية التي تم وفقاً للشروط التي يرتضيها طرفاه . وإذ كان ذلك وكان المشرع لم رتب البطلان جزاء مخالفة تلك الشروط الموضوعية ولم يحظر الاتفاق على شروط مغايرة ومن ثم فإنها لا تكون متعلقة بالنظام العام وبالتالي يجوز الاتفاق على مخالفتها .

(۲) لما كانت المادة ۳۵ من اللائحة التنفيذية تنص بأنه يجب على المترايد أن يوقعوا على قائمة شروط البيع بالمزاد قبل دخوله فيه وكان التقدم بالمطاء ليس إلا إيجاباً من صاحب هذا المطاء وفق شروط المزاو الذي قبل دخوله على أساسها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في حدود سلطته التقديرية وبأسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها إلى أن الطاعن تقدم بمطأه في المزاو وهو عالم وموافق على شروطه دون اعتراض منه عليها وأنه لا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه قد انعقد العقد وفق شروط أخرى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عثر التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ١٦٥٥ سنة ١٩٧٧ مدني شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتسليمه قطعة الأرض الميئة بالصخيفة وقال بياناً لدعواه أن الهيئة المطعون ضدها أعلنت عن بيع القطعة المذكورة — بطريق المزاو وفقاً لأحكام المانون ١٠٠ سنة ١٩٦٤ . وكان أن رمى مزادها على الطاعن بمن قدره ١٧٠٠ جنيه دفع منه مقدماً ١٠٠٪ على أن يقوم — طبقاً لأحكام

اللائحة التنفيذية للقانون السالف بشكنة مقدم الثمن بعد رسو المزاد ليصبح ٢٠٪ وأن يقسط الباقي على عشرين سنة — لأن الحيلة ذهبت — على خلاف ذلك — إلى اشتراط تمكلة مقدم الثمن إلى ٧٥٪ وتسيط الباقي على ثلاث سنوات فقط وهو ما ركنت إليه في الامتناع عن تسليمه القطعة المباعة فأقام دعواه — قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى — استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٧٥ سنة ٩٥ القاهرة وبجلسة ٢٩/١٠/١٩٧٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن — وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن أسباب الطعن تجعل فيما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن النص في القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٤ على أن يكون البيع وفقاً للقواعد والإجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية مؤداه التزام الجهة الإدارية بتلك القواعد والشروط دون أن يكون لها سلطة تعديلها أو الخروج عليها ولا يسوغ الاستدلال على خلاف ذلك بما نصت عليه اللائحة من جواز تعجيل كامل الثمن مقابل تخفيضه بنسبة ٣٪ إذا كان ذلك الرخصة ممنوحة للشراء وحده — كما لا ينال من حق الطاعن في التمسك بحكم القانون في هذا الصدد دخوله المزاد وهو عالم بشروطه الموضوعه إذ أن هذا العلم لا يستفاد منه موافقته على شروط مخالف القانون فضلاً عن عدم جواز الانفاق على ما يخالف أحكامه .

وحيث إن هذا النفي مردود ذلك أنه إذا كان المشرع قد نص في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على أن يكون البيع بطريق الممارسة أو المزاد العلني وفقاً للقواعد والإجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية فقد أفصح في المذكرة الإيضاحية على أن الهدف من هذه الحالة هو ترك ما يتطلبه تفصيل الأحكام وما يتعلق بالاحتمالات التي يكشف عنها تطبيقه لتعالجها اللائحة حتى ييسر تمديها كلما اقتضى ذلك ظروف الحال . لما كان ذلك وكان المستفاد من الأحكام التي انتظمها اللائحة بشأن شروط البيع — ومنها شروط سداد الثمن — أنها تقوم على أساس جوهري هو أن يتم البيع بطريق الممارسة أو المزاد

العالي وبواسطة لجان خاصة ضمانا لسلامة الإجراءات وكماله لحقوق ذوى الشأن وفيما هنا ذلك فإن تلك النصوص لا تندر أن تكون تبيانا للنوع والإجراءات التي وخس للجهة الإدارية القائمة على البيع مراعاتها مما لا يتسوخ معه القول أنها وضعت قيودا على حق الدولة في وضع شروط أكثر ملائمة لانتضاء حقها في هذه البيوع وفي إطار المسلم أصلا من أن عقد البيع من العقود الرضائية التي تم وفقا للشروط التي يرضيها طرفاه - وإذا كان ذلك وكان المنزع لم يرتب البطلان جزاء مخالفة تلك الشروط المرضوعية ولم يحظر الاتفاق على شروط مغايرة ومن ثم فلاها لا تكون متعلقة بالنظام العام - وبالتالي يجوز الاتفاق على مخالفتها - لما كان ما تقدم وكانت المسألة ٢٣٥ من اللائحة التنفيذية تقضي بأنه يجب على المتباين أن يوقعوا على قائمة الشروط البيع بالمزاد قبل دخولهم فيه وكان التقدم بالمطاء ليس إلا إيجابا من صاحب هذا المطاء وفق شروط المزايد الذي قبل دخوله على أساسها - وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في حدود نطاقه التنديرية وبأسباب ساذجة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها إلى أن النظام تقدم بمطائه في المزايد وهو عالم ومتوافق على شروطه ودون اعتراض منه عليها وأنه لا يقبل منه بعد ذلك القول بانعقاد العقد وفق شروط أخرى فإن الذي يكون على قينة أساس مما يتفق معه وأرض الطمن .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / محمد متلا دوريش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد صبري أحمد ، محمد إبراهيم خليلي ، عبد المنصف مادم ، وأحمد طه

(١٦٢)

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٩ القضائية :

بيع . بطلان . تسجيل . نظام عام . إيجار . " إيجار الأماكن .
بيع المسالك المبنى أو جزء منه لمشتري ثان بعدد لاحق . ولو كان رجلا - بعد سبق بيعه
لمشتري آخر . باطل بطلان مطلقا . على ذلك .

المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ قد جرى نهما بأن
يعاقب بالمعقوبة الماثرة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات كل من أجر
مكانا بيوتا أو جزءا منه لأكثر من مستأجر من نفس المادة ، وكذلك كل من
باع مثل هذا المكان لأكثر من شخص واحد ، مما معناه أن بيع لمالك المكان
للبنى أو جزءا منه لمشتري ثان بعدد لاحق بعد سبق بيعه لمشتري آخر يكون باطلا
بطبعا مطلقا بخلافه ذلك للنظام العام ، إذ أن مقتضى تجريم بيع المكان المبيع
أو جزء منه في هذه الحالة يرتب البطلان ، وهو ما اتجه إليه المشرع منذ
أن صدر الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ حتى صدور القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ والذي نص في المادة ٣٣ منه
على أن يعاقب بمعقوبة جرمية النصب المنصوص عليها في قانون العقوبات
المسالك الذي يبيع وحده من المبنى لغير من تعتقد منه على شرائها وأن يبطل
كل تصرف بالبيع لاحق لهذا التاريخ ولو كان مسجلا ، لما كان ذلك .
وكان الثابت من مذكرات الحكم المطعون فيه أن الطاهين باعوا الشقة محل نزاع

إلى المطعون عليها بتاريخ ١٩/٣/١٩١٢ ثم قاموا ببيعها إلى غيرها مرة أخرى في تاريخ لاحق بمقد مسجل بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧٥ فيكون هذا البيع اللاحق باطلاً باطلاً مطلقاً لمخالفته للنظام العام ، لا يفرض ذلك تقديم طلب شهره بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٤ ، ولا يحول تسجيله دون الحكم للمطعون عليها بصحة عقدها ونفاذه لأن فترة جيل لا يصحح عقداً باطلاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٩١ لسنة ١٩٧٥ لدى جنزب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع مؤرخ ، وفادت بياناً للدعوى أن الطاعنين بأعوا لها بموجب ذلك العقد الشقة الميمنة بالأوراق لقاء ثمن مقداره ٧٥٠٠ ج على أن تسلمها بعد قيامهم بأعدادها للسكن خلال عشرين شهراً من تاريخ البيع غير أنهم تراخوا في تنفيذ التزامهم فأقامت الدعوى بطلباتها سائلة البيان ، وباتاريخ ١١/١١/١٩٧٥ حكمت المحكمة بصحة وإنقاذ العقد المذكور والتسليم . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٥١٦ سنة ٩٢ ق مدني وقرروا أن الشقة على النزاع يبعث لآخر بمقد مسجل وأنخصم بالاستئناف وطأبت المطعون عليها ، والتأثيرات والتسجيلات التي تولت عن هذا العقد المسجل ، وباتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٨ حكمت المحكمة بعدم جواز إبطال الخصم الجديد لأول مرة في الاستئناف وعدم قبول الطلب الأخير للمطعون عليها وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد تمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة

في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لتظهر فيها الزمت الثابتة العامة رأياها .

وحيث إن طعن أقيم على أربعة أسباب ينهى الطاعنون بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المذموم فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الميثاق بالأوراق والاخلال بمحتهم في الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم اعتبر بهد بيع الشقة موضوع النزاع إلى آخر باطلا لأنه أشهر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٥ عقب إبرام البيع للطعون عليها وصدور الحكم الابتدائي بتاريخ ٥/١١/١٩٧٥ مخالف نصا جنائيا ورد الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ رقم على سبب مخالف للنظام العام والثفت الحكم عما عسكوا به من أن عقد البيع المذكور قدم طلب شهره بتاريخ ٢٤/٩/١٩٧٤ قبل صدور حكم محكمة أول درجة ، كما أنه لا يتضمن اتفاقا على مخالفة نص جنائي ، هذا إلى أن محكمة الموضوع لم تأبه الطاعنين إلى انطباق أحكام الأمر العسكري آنف الذكر بشأن عقد البيع الثالث ، منسب الحكم المطعون فيه والخطأ في تطبيق القانون ، ومخالفة الثابت بالأوراق والاخلال بحق الدفاع :

وحيث إن هذا الذي برمت مردود، ذلك أن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ قد جرى نصها بأن يعاقب بالقوبة المقررة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات كل من أجر مكانا مبيعا أو جزءا منه لأكثر من مستأجر عن نفس المدة، وكذلك كل من باع مثل هذا المسكن لأكثر من شخص واحد، جملة بقائه أن يبيع المسالك المكان المبنى أو جزءا منه اشتريان ، وقد لاقى بعد سبق ببيعته لمشترا آخر يكون باطلا بطلانا مطلقا لمخالفة ذلك النظام العام ، إذ أن مقتضى تجريم بيع المكان المبنى أو جزءا منه في هذه الحالة يرتب البطلان وهو ما اتجه إليه المشرع منذ أن صدر الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ حتى صدور قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ ثم القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩١١ والذي نص في المادة ٢٣ منه على أن يعاقب بقوبة جريمة النصب المخصوص عليها في قانون العقوبات المسالك الذي يبيع وحدة من المبنى لغير من توافقه على شرائها وأن يبطل كل تصرف بالبيع لاحق لماذا التاريخ ولو كان مدجلا

لما كان اذك له ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون له أن الطاعنين باعوا الشقة محل النزاع إلى المطعون عليها بتاريخ ١٩٧٢/٢/٦ ثم قاموا ببيعها إلى غيرها مرة أخرى في تاريخ لاحق بمقدم سجل بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢ فيكون هذا البيع اللاحق باطلا بطلانا مطلقا لمخالفتها للنظام العام لا يغير من ذلك تقديم طلب شهره بتاريخ ١٩٧٤/١/٢ ولا يحول تسجيله دون الحكم للطعون عليها بهجة عقدها ونفذته لأن التسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، وإذا أنتم الحكم المطعون فيه هذا الظرف انه يكون قد التزم صحيح القانون ، لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تلقت نظر الخصوم إلى مقتضيات الدفاع في الدعوى وحسبها أن تقوم قضاءهما وفقا للاستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي للحل ، ومن ثم فإن هذا الذي يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرايم أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب ذلك أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها تنافست عن استلام الشقة محل النزاع في الموعد المحدد في العقد المبرم بينهما وبينهم ، مما حدا بهم إلى فسخ العقد والتصرف في الشقة ببيعها للغير ، غير أن الحكم المطعون فيه لم ينفذ إلى هذا الدفاع الجوهري فيكون الحكم مشوبا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الطعن رفع بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ قبل صدور قانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي أوجب على فلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف ملف القضية بجميع مفرداتها ، ولم يقدم الطاعنون رفق طعنهم عقد البيع موضوع النزاع ، ومن ثم فإن نعيم في هذا الخصوص يكون مجردا عن الدليل .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حاتم المراسي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية اسادة المشائرين :
 يوسف أبو زيد ، ومهناقي صالح سالم ، وارباعم زفو ، و محمد النزم جابر .

(١٦٣)

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) اختصاص " اختصاص ولائي " ، استيلاء .

قرارات بلان تقدير أثمان وممتلكات ما يستولى عليه اثنان تمرين البلاد بالمواد التوقية .
 الطعن عليه أمام المحاكم الابتدائية المختصة استثناء لا يجوز التوسع فيه ، ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
 أن ذلك ، عدم اختصاص تلك المحاكم بنظر الدعوى التي ترفع إليها بطالب تقدير التعويض
 ابتداء .

(٢) "موضوع" الخطأ الموجب للتعويض .

تأخر تشكيل بلان تقدير أثمان وممتلكات ما يستولى عليه اثنان تمرين البلاد بالمواد التوقية
 أنه - جواز النجا - ذوي الشأن إلى المحاكم بطالب تعويضهم مما يصيبهم من ضرر نتيجة هذا
 التأخير .

١ - مفاد نصوص المواد ١ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
 لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون
 رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يُلج
 في ظروف استثنائية معينة الاستيلاء على أية مصلحة عامة أو خاصة أو مصنع
 أو محل صناعي أو عقار أو منقول . . . واشترط لذلك أن يعرض صاحب
 الشأن عن هذا الاستيلاء ، وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير التعويض والجهة
 التي تتولى هذا التقدير نخص بها الجواز إلى يعرض بها وزير التكوين قرار بإشائها
 حتى أن يحصل التقدير وفقاً للأسس التي بينها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق

الذي يتبع للطعن في هذا التمييز إذا لم يرتبه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريقة المعارضة في قرار لجنة تمييز أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيها يكون اتعائيا وغير قابل للطعن بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أسرة والاختصاص الوارد فيها متعلقة بالنظام العام ولا يجوز مخالفتها وكما تخويل الاختصاص للحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التمييز - وهي قرارات إدارية - يعتبر استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجالس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التمييز المبينة في المادة ١٤٤ من ذلك المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تمييز قسطنطينية ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه ، والذول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الفرض الذي ابتغاه المشرع من وضع تلك الأحكام وفتح لباب تقدير التعويض بغير الطريق والقواعد التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مما يؤدي إلى إهدار أحكامه .

٢ - أن تخويل اللجان المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون القوم دون غيرها سلطة تمييز التعويض المستحق عن الإصابات ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم من الضرر الناشئ عن تأخر تشكيكها أو تأخرها في إصدار قراراتها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية إذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية إذ يعتبر هذا التأخير بغير مرسوم شرعي تنضبه ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن الضرر المنسوب منه .

الحكمة

بعد لاطلاع على الأوراق وسماع تقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المدعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تبين في أن المطعون ضده الأول أمام الدعوى رقم ۸۹۴ لسنة ۷۴
مدنى كلى الخيزة ضد الشركة الطاعنة وباقي المطعون ضدهم بطلب نذب خبير
لتقرير ما يستحقه بسبب استيلاء المطعون ضده الرابع بهفئة على مطعنه وانواع
الشركة الطاعنة به خلال الفترة من ۱۹۶۷/۶/۷ إلى ۱۹۶۹/۸/۱۳ والزام الشركة
الطاعنة وباقي المطعون ضدهم متضامين بأن يدفعوا له المبلغ الذى يسفر عنه
تقرير الخبير استنادا إلى أن السيد وزير التكوين — المطعون ضده الرابع
بصفته — أصدر القرار رقم ۱۱۹ لسنة ۱۹۶۷ بالاستيلاء على مطعنه لصالح
الشركة الطاعنة وذلك إبان سريان عقد إيجار المطحن الصادر منه إلى المطعون
ضدهما الثانى والثالث وأن قرار الاستيلاء تنفذ بتاريخ ۱۹۶۷/۶/۷ ثم بتاريخ
۱۹۶۹/۸/۱۳ تسلم المطحن بناء على قرار وزير التكوين رقم ۲۶ لسنة ۱۹۶۹
بالغاء الاستيلاء وبتاريخ ۱۹۷۷/۴/۱۳ نذبت المحكمة خبيرا فى الدعوى وبعد
أن تم تقريره قضت بتاريخ ۱۹۷۸/۵/۳۱ برفض الدعوى بالنسبة للمطعون
ضدهما الثانى والثالث وعدم قبولها بالنسبة للمطعون ضده الرابع وعدم قبولها
لرافعتها بغير الطريق القانونى بالنسبة للشركة الطاعنة . استأنف المطعون ضده
الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ۴۷۵ س ۹۵
طالبا الغاء والزام الشركة الطاعنة وباقي المطعون ضدهم متضامين بأن يدفعوا
له مبلغ ۶۹۲۲ ج و ۳۵۴ م ، وبتاريخ ۱۹۷۹/۲/۶ قضت المحكمة بإلغاء الحكم
المستأنف بالنسبة للشركة الطاعنة والزامها بأن تدفع للمطعون ضده الأول المبلغ
آنف الذكر . طعن هذا الحكم بطريق النقض ، وقت
النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الخبير على هذه الدائرة
فى فرقة مشورة حددت حاسة انظره ، وفيها التزمت النيابة وأياها .

لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التون . كما نصت المادة ٤٨ على أنه "تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوي الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مهجل بتلك القرارات ، ويجب على قلم كتاب تلك المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٢٤ ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لظفر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مهجل يعلم الوصول يرسله قبل مرعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . ونحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأي طريقة من طرق الطعن العادية أو العادية " وفقد هذه النصوص أن المشرع رأى لاهيات تتعلق بالمصالح العام أن يبيح في ظروف استثنائية معينة الاستيلاء على أية مصلحة خاصة أو مصنع أو محل صناعة أو مزر أو متول ... واشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن من هذا الاستيلاء ، وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير التعويض والجهة التي تتولى هذا التقدير فخص بها الجان التي يصدر وزير التون قرارا بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التي بينها هذا المرسوم بقانون . ثم رسم الطريقة الذي يتبع للطعن في هذا التقدير إذا لم يرتضيه صاحب الشأن فخص على أن يحصل هذا الطعن بطريق المعارضة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيها يكون انتهايا وغير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩١٥ قواعد آصرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تحويل الاختصاص للحاكم بنظر العاؤون في القرارات العادرة من لجان التقدير — وهي قرارات إدارية — يعتبر استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩١٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المحلية في المادة ٥٧ من ذلك المرسوم

بقانون فلا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب بتدبير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه والقول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذي ابتغاه المشرع من وضع تلك الأحكام وفتح الباب لتقدير التعويض بغير الطريق والفواء التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مما يؤدي إلى إهراق أحكامه . ونحن من البان أن تحويل تلك الدان دون غيرها سلطة تدبير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لاعول دون إتجاه ذوى الشأن إلى الحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخر تشكيلها أو تأخيرها في إصدار قراراتها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية إذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية إذ يعتبر هذا التأخير بغير مسوغ شرعى فتنضيه ظرفي الأحوال خطأ يستوجب مسؤولية فاعلة عن الضرر المتسبب عنه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المأمون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بالنسبة للشركة الطاعنة بقبول الدعوى المبتدأ التي رأتها المطعون ضده الأول أمام المحكمة الابتدائية بطلب تدب خبير لتقدير ما يستحقه من تعويض استيلاء المطعون ضده الرابع بصفته على معالجته وامتناع الشركه الطاعنة خلال الفترة من ٦٧/٦ إلى ١٩٦١/٨/٣ مع الحكم له بما سفر عنه تقرير الخبير - وألزم الشركة الطاعنة بأن تدفع إليه المطعون ضده الأول مبالغ ٦٩٢٢ ج و ٣٥٤ م وذلك استنادا على ما قاله من أحقية المطعون ضده الأول في الإلتجاء مباشرة إلى القضاء بدعوى مبتدأة ما دام لم يثبت أن لجنة قد شكلت لتقدير التعويض المستحق له وأنها أصدرت قرارا في هذا الشأن . فن هذا الحكم يكون قد خالف الدان وخطأ في تطبيقه وتفسيره بما يوجب نقضه دون حاجة أبحت باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه لما تقدم . يتعين تأييد الحكم المستأنف في خصوص قضائه في الدعوى رقم ٨٩٤ سنة ١٤ مدنى كلى الجليظة بدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى بالمسبة للشركة الطاعنة .

جريدة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حاتم المراضى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المدققين :
مصطفى صالح حاتم ، دوديش عبد الحيد ، ابراهيم زغور محمد عبد انتم جابر .

(١٦٤)

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) الشفعة . " الزول عن الحق في الأخذ بالشفعة " .
دعوى . " ترك الخصومة في الدعوى " . محكمة الموضوع . " مسائل
الواقع " .

(١) " الزول عن الحق في الأخذ بالشفعة " . جوازه قبل البيع أو بعده وحتى صدور
الحكم فيها . اشتراط أن يكون الزول شاه تار الدعوى مسبوقا بإبداء ترك الخصوم . خطأ .
علة ذلك .

(٢) " الزول عن الحق في الأخذ بالشفعة " . يجوز أن يكون مبررا أو مبنيا . استخلاص
الزول الدعوى من سيطر محكمة الموضوع متى كان سائفا مستندا عليه أصله بالأدلة .

(٣) " الزول الضمني " . ما يترتب . مصادرة الشفعة للشري . بيع الدار له أو مصادرة
أو إشراكه في جزئته . مفاد . رضائه بالشري مالم يكتف بإسقاط حقه في أخذه بالشفعة .

١ - النص في المادة ٩٤٨ من القانون المدني بأن " يسقط الحق في الأخذ
بالشفعة في الأحوال الآتية " :

(١) إذا نزل الشفع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع الذي
هو سبب الشفعة قد يكون تاليا له سواء أ كان هذا الزول قبل رفع الدعوى
بالشفعة أو من بعد رفعها وحتى صدور الحكم منها ، ولا يشترط في الزول
الذي يصدر أثناء سير الدعوى على ما يحتاج به الطاعنان أن يكون مسبوقا بإبداء
ترك الخصومة وفقا للطريق الذي رصمه قانون المرافعات . ذلك أنه متى كان

النص على النزول ورد عاما عطا افلا عل لتقييده بشكل معين أثناء سير الدعوى وفي القول يتطلب هذا الشرط استحداث الحكم مغاير لم يأت به النص وتخصيص لعمومه بغير تخصص . هذا إلى أن ترك الخصومة يقتصر التنازل فيه عن إجراء الخصومة دين أن يؤثر في الحق ذاته الذي يظل قائما في حين أن النزول عن الحق المدعى بشأنه يؤدي إلى زوال ذات الحق وإسقاطه ، ومن ثم فلا حاجة لاشتراط سلوك طريق ترك الخصومة عند التحقق من النزول عن الحق .

٢ - النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قد يصدر صريحا فإنه قد يكون ضميا بإتيان الشفيع بعد البيع عملا أو اتخاذه موقفا يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول ، واستخلاص ذلك من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائقا مستمدا له أصل ثابت بأوراق الدعوى .

٣ - النزول الضمني عن الحق في الأخذ بالشفعة ، ذلك هو كل ما يدل على رضا الشفيع بالبيع وحكمه المشتري وهو توثيق المالك له وشأنه أن يفيد النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة ، فإذا صار المشتري الشفيع المشتري على العقار المشفوع فيه بأن طلب يعم له بثن شرائه أو بما يزيد عنه ، فإن ذلك يعني طلب تملك به قد جديد من هذا المشتري ، وفي ذلك دلالة الرضا به مالكا بمقتضى البيع الصادر إليه ، كذلك فإن طلب الشفيع من المشتري مقاسمته العقار المشفوع فيه أو إنشراكه في جزء منه يفصح في ذاته عن الاعراض عن استعمال الحق في الأخذ بالشفعة ورضائه بالمشتري مالكا ، وهذه أمور اعتبرت لهذا السبب من مسقطات الشفعة في لغة الترميزية الإصلاحية التي هي مصدر نظام الشفعة في القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تقضي في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٥٦٥ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الحيزة
على المطعون ضدهما طالبين الحكم بإحققهما في الأخذ بالشفعة الأرض
الزراعية المأبى بالصحيفة والبيعة من المطعون ضده الثانى إلى المطعون ضده
الأول بصفته وأيا طبيعيا على أبنائه "نصر بالمعد المؤرخ ١٩٧٤/٦/٢٤
والسجل بتاريخ ١١/١١/١٩٧٤ لقاء الثمن الحقيقى وملحقاته وقدر ذلك
مبلغ ٥٧٠٠٧ ج ٧٥ م مع تسليم الأرض إليهما ، وقالا بيانا لدعواهما
أنهما يملكان أرضا زراعية مناعمة بينهما بمضى عقد — مدعى سجل
بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢١ وإذ كانت أرضهما تجاوز الأرض المشفوعة فيها ملاصقة
من جهتين شمالا وغربا كما أن لأرضهما عليها حق رزاق بارى والمرور
فإنه يحق لهما أخذها بالشفعة ، وقد اتخذ إجراءات طالبها بإبداء الرتبة
في الإذار المعلن إلى المطعون ضدهما في ١٩٧٥/١/٤ ، والذي أعقبه إيداع الثمن
وملحقاته لزامة المحكمة ق ١٩٠٥/٥/٢٦ ، ثم أقاما دعواهما للحكم بإعطيات آفة
اليان . ودفع المطعون ضده الأول بصفته بعدم جواز الأخذ بالشفعة على
سند من أن العقار قد بيع لعدة أشخاص مشاعا بينهم ولا يجوز شفعة فيه إلا بتامه
وإذ اقتصر طلب الطاعنين على الحصة الشائعة المبيعة له وحده فلا تكون الشفعة
جائزة لما في ذلك من تجزئة للصفة ، ودفع أيضا بسقوط حق "طاعنين في الأخذ
بالشفعة لتزولها الضنى عن هذا الحق المستفاد من مساوتها شراء العذار
المشفوعة فيه منه بما يدل على رضائهما بالبيع وملكية المبيع ، وبتاريخ ٢١ من
فبراير سنة ١٩٧٦ قضت شكة أول درجة بتأجيل خبر وبعد أن قدم الجدير
تقريره حكمت بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ برفض الدعوى تأسيسا على
أن طلب الشفعة يتضمن تجزئة للصفة المبيعة . استأنف الطاعنان هذا الحكم
لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٣٤٩٩ لسنة ٩٢ تقضائية ،
وبتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٧ قضت الشكة بالاستئناف إلى استئناف
ليثبت المطعون ضده الأول أن "طاعنين ساوماه في شراء العقار المشفوع فيه
بما يقيد تزولهما عن الحق في الشفعة وليبقى الطاعنان ذلك ، وبعد سماعها شهود
الطرفين حكمت بتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٧٨ بتعديل الحكم بالاستئناف
بسقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة — طعن "طاعنان في هذا الحكم

بطاويق القبض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها للرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وبأنه عرض الأمن على المحكمة ، في غفلة المشورة قدمت جلسة لنظرة وفيها ألزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينسب الطاعنان بالسببين الأول والرابع على الحكم المطعون فيه غالفة الثابت بالأوراق والانحراف عن مدلول أقوال الشهود والخطأ في فهمها والقيود في التسبيب من وجوه ثلاثة حاصلها (أولا) أن الحكم حين استعرض في أسبابه أقوال شهود الإنبيات أوردتها في عبارات مجملة أحبط منها ألفاظا هامة وحسمة دون بيان سبب ذلك وأوجز أقوال شاهد الذنى بما لا يظهر حقيقة ما أدلى به من شهادة . (ثانيا) إن الحكم إذ استخلص من أقوال الشهود أن الطاعنين قد عرضا على المطعون ضده الأول شراء الأرض المشفوع فيها قصد خالف ما أجمع عليه الشهود إثباتا ونفيا إذ لم يرد على لسان أسداهم هذه الواقعة بل قرروا أن العرض جاء إما من المضمون بصفة الأول أو من وسطائه أو من رجال الأمن وخالف الحكم أيضا ثابت بأقوال الشهود في موضع آخر حين استظهر منها أن الطاعنين عرضا على المطعون ضده الأول أن يأخذ منه فدانين من الأرض المشفوع فيها مقابل إنهاء خصومة دعوى الشفعة منع أن أسداهم من شهود الطرفين لم يشهد بذلك . (ثالثا) أن مفهوم الشهادة التي أدلى بها الشهود تكشف أن المساومة والمفاوضات التي دارت بين طرفي الخصومة ما كان متصورا منها رغبة الطاعنين شراء الأرض المشفوع فيها من المطعون ضده الأول بل كان مستهدفا منها إنهاء النزاع على قيسام حق ارتفاع الرى والمرور المقرر لأرضيهما على الأرض المشفوع فيها وهو النزاع الذي احتدم وهدد أمن المنطقة واستدعى تدخل رجال الأمن ، وبالرغم من أن الطاعنين قد تمسكا في دفاعهما بهذه الحقيقة أمام محكمة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل مواجهة هذا الدفاع .

وحيث إن الذنى بالوجه الأول مردود بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة أن تعرضوا بأسباب حكمها نصا كاملا للشهادة التي أدلى بها كل شاهدين في التحقيق

الذي أجزته وحسب الحكم أن يشير إلى مضمون ماورد بأقوال الشهود بما يليه من مراجعتها ، وإذ كان تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع فإنه لا يكون ملزما بتصديق الشاهد في كل قوله بل له أن يطرح منه ما لا يطمئن إليه وأن يأخذ بأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون الآخرين من غير أن يكون ملزما ببيان أسباب ترجيحه لما أخذ به وإطراحه لغيره لأن هذا مما تتناوله سلطته في تقدير الأدلة . والنمى بالوجه الثاني غير صحيح ذلك أن الثابت من التحقيق الذي أجزته محكمة الاستئناف أن شاهد الاثبات الأول أفصح في شهادته أنه كان وسيطا لإنهاء الخلاف بين طرفي النزاع وأنباؤه الطائفة الثانية قبولوا شراء الأرض المشفوع فيها من المطعون ضده الأول بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه للقدان فاتهمل به ونقل إليه هذا العرض فطام به زيادة الثمن إلى ثلاثة آلاف ونعمائة جنيه فلم يصادف طلبه قبولاً لدى الطائفة الثانية ، وأبان شاهد الإثبات الثاني إعلامه بهذه الواقعة من الطائفة الثانية التي كلفته بدوره بالاهمال بالمطعون ضده الأول وتجديد عرض آخر عليه بأن يتنازل عن فدان أو فدانين من الأرض المشفوع فيها تقبل هذا الأخير الاجتماع بالطاعين المناقشة هذا العرض وبعد اللقاء الذي لم يحضره أخبره المعامون ضده الأول أن الطاعين إنما ينيان تنازله عن فدانين مقام عليهما مرافق الري بالأرض المشفوع فيها ورفضوا نزوله عن فدانين آخرين منها بموقع آخر وشهد شاهد الاثبات الثالث بحضوره الاجتماع الذي التقى فيه الزوجان الطاعنان بالمطعون ضده الأول وأن الطاعن الأول تحدث عن العرض الذي كان سببا في الاجتماع وهو التنازل له ولزوجته عن فدانين من الأرض المشفوع فيها حدث موقعهما مقابل إنهاء النزاع في قضية الشفعة فرفض المطعون ضده الأول العرض لأهمية موقع الفدانين ، وصرح الشاهدان الرابع والخامس بأهما حضرا اجتماعا بمقر الشرطة دار النقاش فيه بين وسطاء الطرفين حول رغبة الطاعين شراء الأرض المشفوع فيها من المطعون ضده الأول بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه وتوقف النقاش لخلاف حول تحديد الثمن ، إذ كان ذلك هو الثابت من التحقيق وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه مؤدى شهادة هؤلاء الشهود بما يناقض أو يخالف الثابت بأقوالهم ثم استخلص منها أن الطاعين ساوما المطعون ضده الأول على شراء الأرض المشفوع فيها بثمن يزيد على الثمن الذي اشترى به

ومرضاً عليه أيضاً أخذ فداين من هذه الأرض مقابل إنهاء النزاع في دعوى الشفعة فإنه يكون قد استظاهر أمراً صحيحاً ثابتاً بأقوالهم ولم يخرج بشهادتهم إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها . والنعي بالوجه الثالث مردود بأن تقدير أقوال الشهود منوط بحكمة الموضوع ولا سلطان عليهما في تكوين عقيدتهما بما يدل به الشهود أمامهما ، ولما أن تأخذ بمعنى الشهادة تحتمله عبارتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً ، وحسبها أن تبين هذه الحقيقة التي اقتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتبني الخصم والرد استقلالاً على ما يشترط خلافها ، وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه استخلاصاً من شهادة الشهود - وعلى ما سلف بيانه - يتوافق مع مدلول هذه الشهادة وما تعنيه أقوالهم وفي بيان الحكمة لهذه الحقيقة التي اطمان إليها وجدانها الرد الضمني على ما تمسك به الطاعنان من دفاع يتعلق بما يخالف هذا المعنى من الشهادة ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن المفاوضة والمساومة التي تحدث عنها الحكم إنما تعتبر من قبيل التمهيد للصالح وهي بالتمسك طالما لم يتم الصالح لا تكشف عن النزول النهائي من الحق في الأخذ بالشفعة إذ من بعد رفع الدعوى يغلب الشفعة تقوم الحصومة بوجه رسمي تجعل مركز الشفيع في مواجهة المشتري مركز الخصم في منازعة على ملكية غير مستقرة وغير نهائية فلا يؤثر فيه دخوله في مساومات ومفاوضات مع خصمه وحتى يصح قول الحكم المدعون فيه باعتراف الشفيع بالمشتري ما لمكان العقار المشفوع فيه ومستقطا للحق في الأخذ بالشفعة ينبغي أن يقرر الشفيع بداء تركه لدعوى الشفعة لكي يزيل أثرها الذي جعل حق المشتري متنازلاً فيه وملكه غير مستقرة ويجب أن يتم التزك وفقاً للطرق التي أوردتها المادة ١٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر ، وإذا كان الطاعنان لم يسلكا سبيل ترك الحصومة على النحو الذي يتطلبه قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى تأويل المساومة ومفاوضات الصالح بأنها تنطوي على نزول ضمني عن الحق في الأخذ

بالشفعة بالرغم من أنها لا تفيد عزونا عن استعمال هذا الحق أو اعترافا بالمشتري مالكا فإنه يكون معيبا بالخطأ في تعليق القانون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير صديد ذلك أن النص في المادة ٩٤٨ من القانون للمدني بأن " يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية : (١) إذا نزل الشفع من حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع " ، مفاد أن النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة كما قد يكون قبل البيع الذي هو سبب الشفعة قد يكون تاليا له سواء أكان هذا النزول قبل رفع الدعوى بالشفعة أو من بعد رفعها وحتى صدور الحكم فيها ، ولا يشترط في النزول الذي يهدر أثناء سير الدعوى — على ما يحتاج به الطاعنان — أن يكون مسبوقا بإبداء ترك الخصومة وفقا للطريق الذي رسمه قانون المرافعات ذلك أنه متى كان النص على النزول ورد عاما مطاقا فلا محل لتقييده بشكل معين أثناء سير الدعوى ، وفي القول يتطلب هذا الشرط استحداث حكم مغاير لما يأت به النص ومنه يهدر ادعوه بغير خصم ، هذا إلى أن ترك الخصومة يقتصر لثنازل فيه عن إجراء الخصومة دون أن يؤثر في الحق ذاته الذي يظل قائما في حين أن النزول عن الحق المتداعي بشأه يؤدي إلى زوال ذات الحق وإسقاطه ، ومن ثم فلا حاجة لاشتراط سلوك طريق ترك الخصومة عند التحقق من النزول عن الحق ، ولما كان للنزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قد يهدر صريحا ، فإنه قد يكون ضمينا بإتيان الشفع بعد البيع عملا أو اتخاذا ، وفقا لكشف بوضوح ودلائل عن هذا النزول ، واستخلاص ذلك من مسائل الواقع التي يستغل بها قاض الموضوع متى كان استخلاصه سائغا مستمدا مما له أصل ثابت بأوراق الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص نزول الطاعنين عن حقهما في الأخذ بالشفعة بما أورده في مدوناته من قول بأن " حاصل ما يطعن إلى هذه المحكمة من أقوال للشهود أن المستأفنين (الطاعنين) قد عرضا على المستأف عليه الأول (الطعون ضده الأول) ثراء الأرض المشفوع فيها بتمن يزيد على الثمن المشتراه به وهو ما يعد مساومة أو عرضا للشراء فيه تسليم بملكيتها للأرض المشفوع فيها كما أنهما عرضا عليه أخذ فدائين من الأرض المشفوع فيها لإنهاء النزاع وهو أيضا بعد اعترافا بملكيتها للأرض المشفوع فيها يسقط حقهما في الأخذ بالشفعة

ولا ينال من ذلك القول منهما بأن ذلك كان مفاوضة في صلح إذ أنهما ماداما قد مرضا أو قبلا شراء الأرض بثمن يزيد عن ثمن شراء المشتاف عليه الأول فإن في ذلك تسليم مهما بملكته للأرض المشفوع فيها يسقط الحق في الأخذ بالشفعة كما أن طلبهما قطعة من الأرض المشفوع فيها لإنهاء النزاع لا يعد هو الآخر مفاوضة في صلح وإنما تسليم بالملكية يسقط هو الآخر الحق في الأخذ بالشفعة .. " لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم له مأخذه الصحيح من واقع ما ثبت من شهادة الشهود ، وبعد استدلالا سائغا على لزول الخصم من الحق في الأخذ بالشفعة ، ذلك بأن كل ما يدل على رضا الشفيع بالبيع وحكمه للمشتري وهو ثبوت الملك له من شأنه أن يفيد اللزول عن الحق في الأخذ بالشفعة فإذا ساوم الشفيع المشتري على المقار المشفوع فيه بأن طلب بيعه له بثمن شرائه أو بما يزيد عنه فإن ذلك يعني طلب تملك به فقد جهد من هذا المشتري وفي ذلك دلالة الرضا به ، الكا بمقتضى البيع الصادر إليه ، كذلك فإن طلب الشفيع من المشتري مقاضته المقار المشفوع فيه أو إشراكه في جزء منه يفصح في دلالاته عن الاعراض عن استعمال الحق في الأخذ بالشفعة ورضائه بالمشتري حالكا ، وهذه أمور اعتبرت لهذا السبب من مسقطات الشفعة في فقه الشريعة الإسلامية التي هي مصدر نظام الشفعة في القانون المدني ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أنزل القانون منزل الصحيح على واقع الدعوى ، ويكون النسي عليه في هذا العهد على غير أساس

وحجت إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلاسۃ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المحامى محمد البندارى المدعى نائب رئيس المحكمة ومعه السيد المحامى
محمد الغزى قورة ، ولم يأتى مدعى ، ومعه لطفى السيد ، ومعه لبيب الحميرى .

(١٦٥)

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) دعوى . " المسائل التى تعرض صير الخصومة " . " ترك الخصومة
والتنازل عنها " .

التنازل عن الخصومة أو تركها . شرطه . ألا يكون مقروفا بشرط يقيد التمسك بالخصومة
أو بإثر من آثارها . مثال لتنازل مشروط .

(٢) دعوى " الطائبات فى الدعوى " . " طاب التأجيل " . محكمة
الموضوع . " إجراءات نظر الدعوى " .

عدم الالتزام المحكمة بالاستجابة إلى طاب التأجيل متى تبيّن لها أن الدعوى مرفوعة أثره .
رفض طاب التأجيل لانهاء بدء الرأى مسبقا فى الدعوى .

(٣) إثباتات " إجراءات الإثبات " . " الإحالة إلى التحقيق " . محكمة
الموضوع . " مسائل الإثبات " .

إبراء التحقيق ليس حقا لخصوم المحكمة أن ترفض إجابته متى وجدت فى أدراك المدعى
ومستنداتها ما يكتفى لتكوين حقيقته فيها .

١ — التنازل من الخصومة أو تركها لا يجوز أن يكون مقروفا بأى شرط
أو تحفظ من شأنه يمسك التارك لخصومة أو التنازل عنها بها أو بأى أثر من
آثارها ، ولما كان تنازل الطاعن عن السير فى الخصومة معلقا على شرط أنه
فى حالة التنازل من طاب الرد يعنى من الغرامة وكان تحقق هذا الشرط فأباه

أحكام القانون ذلك أن ترك الخصومة في الاستئناف يترتب عليه إلغاء إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الاستئناف ولكن لا يمس الحكم المستأنف الذي قضى على الطاعن بالفراغة وطلب الطاعن في الاستئناف إلغاؤها الأمر الذي يجعل إطفاء منها تمسكاً منه بالخصومة في الاستئناف ، ولذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب التنازل عن طلب الرد فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون .

٢ - المحكمة غير ملزمة بأمر تجيب طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاه وأن التأجيل ليس حقاً للمتهم يتعين على المحكمة إجابته وإنما يرجع الأمر فيه إلى محض تقديرها واستعمال المحكمة حجة برفض طلب التأجيل لا يعتبر إبداء للرأى مسبقاً في موضوع الدعوى .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طلب إجراء التحقيقات ليس حقاً للمتهم وإنما للمحكمة عدم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن وهو المستشكل في الاشكال رقم ١٧٤٤ سنة ١٩٧٠ مدين تنفيذ جابدين قوربتارين ١٩٧٠/١١/٣ بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة رد السيد القاضي المطعون ضده الأول عن نظر ذلك الاشكال على أساس أنه كون رأياً مسبقاً فيه بديل مصادره للدفاع بعدم أجابته طلب لتأجيل لتقديم المستندات رغم موافقة الخصم المستشكل ضده على ذلك الأمر الذي يجعله غير

صالح للفصل فيه طبقا لنص المادة ١٤٦ مرافعات وقدم مذكرة بهذا الطلب انتهى فيها إلى طلب الحكم أصليا برد السيد القاضي المطعون ضده الأول عن نظر الاشكال واحتياطيا للإحالة إلى التحقيق لإثبات ما دار بالجلسة بشأن ما يدعى من السيد القاضي واعتبره هو منه إبداء رأيه والحكم في الاشكال ومن قبيل الاحتياط البعيد طاب النزول بالفراغة إلى الحد الأدنى وقد أجاب السيد القاضي المطلوب رده كتابه على طلب الرد مقررا أن سبب الرد لا يندرج ضمن أسباب المبينة بالمادة ١٤٦ مرافعات على مبدل الحصر وقيد الطلب رقم ٨٩٠١ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة وبجلسة ١٩٧١/٤/٢٥ قضت محكمة أول درجة برفض طلب الرد وألزمت الطاعن بالمصروفات مع تغريمه خمسين جنيها — طعن الطاعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٤٣ سنة ٨٨٨ ق القاهرة وبقرار مؤرخ ١٩٧٢/٥/١٤ طعن الطاعن بالتزوير على محضر الجلسة المؤرخ ١٩٧٠/١٠/٢١ فى قضية اذشكال رقم ١٧٤٤ سنة ١٩٧٠ مدنى تنفيذ عابدين ثم قدم مذكرة بدفاعة أثبت فيها أنه يتنازل عن الطعن بالتزوير ويتناول عن طلب الرد مع إعفائه من الفراغة وانتهى فى ختام مذكرته إلى طلب الحكم أولا : بإثبات التنازل عن الطعن بالتزوير فى محضر جلسة ١٩٧٠/١٠/٢١ دون فراغة ثانيا : أصليا برد السيد القاضي عن نظر الاشكال واحتياطيا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما دار بمحضر الجلسة وعلى أن "سيد القاضي" كونه رايه مقدما ثالثا : وفى حالة قبول التنازل عن طلب الرد مع الإعفاء من الفراغة إثبات التنازل عن الطلب رابعا : وعلى أى الأحوال ومن قبيل الاحتياط البعيد فإن الطاعن يلتصق النزول بالفراغة إلى الحد الأدنى — بجلسة ١٩٧٣/١/٣٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بإثبات تنازل المستأنف عن الادعاء بالتزوير وتأيد الحكم المستأنف — طعن طاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جديرا بالنظر حددت جلسة لمظهره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من أربعة أرجه يسمى "طاعن على الحكم المطعون فيه" بالوجه الأول مخالفة القابضون وفى بيان ذلك يقول أنه عندما تنوزل بتنازله عن طلب الرد رد الحكم المطعون فيه عليه بأن ذلك كان عمله ليس أن يبدى

السيد القاضى طلباته فى طلب الرد وقبل أن تفصل محكمة أول درجة فيه وهذا القول لا سند له فى القانون ذلك أن الطاعن لا يتصل بالدعوى إلا بعد أن يقدم القاضى رده إذا أنه عقب ذلك تمجدد الجلسة كما أن الاستئناف يتيمد الدعوى إلى حالتها الأولى .

وينبى الطاعن بالوجهين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقول أنه قدم طلبا لتأجيل للاطلاع على شهادة الخصمية والرد عليها ولا يكفى أن يصرح له بالاطلاع والرد فى فترة وجيزة لأن الأمر كان يقتضى الاتصال بالمختصين فى إيطاليا ولا يجدى فى الرد على ذلك قول الحكم المطعون فيه أنه يكفى أن يصرح له بالاطلاع وتقديم ما يخالف المستندات المقدمة من الخصم كما أن الحكم المطعون فيه قرر بأنه من غير المقبول أن تقضى المحكمة فى الاشكال بغير أوافى التنفيذ مع أن الواقع كان عدم وجود الحكم المطلوب تنفيذه بملف الدعوى حتى الحكم فيها مما كان يتعين معه على المحكمة تأجيل الدعوى . وينبى الطاعن بالوجه الرابع على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول أن المحكمة إذ رفضت الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما دار بالجلسة من السيد القاضى مكتفية فى ذلك بتنازل الطاعن عن الطعن بالتزوير تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع مما يعيب الحكم المطعون فيه .

وحيث إن النعى مردود فى وجهه الأول ذلك أن التنازل عن الخصومة أو تركها لا يجوز أن يكون مقرونا بأى شرط أو تحفظ من شأنه تمسك اتارك بالخصومة أو التنازل عنها أو بأى أثر من آثارها ولما كان تنازل الطاعن عن السير فى الخصومة معلقا على شرط أنه فى حالة التنازل عن طلب الرد يعنى من الغرامة وكان تحقق هذا الشرط مما به أحكام القانون ذلك أن ترك الخصومة فى الاستئناف يترتب عليه إنهاء إجراءات الخصومة بما فى ذلك صحفية الاستئناف ولكن لا يمس الحكم الاستئناف الذى قضى على الطاعن بالغرامة وطلب الطاعن فى الاستئناف إلغاء هذا الأمر الذى يجعل إعفاءه منها تمسكا منه بالخصومة فى الاستئناف ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب التنازل عن طلب الرد فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون وبموجب ذلك فلا يجدى

الطاعن تبعيه له بما أخطأ به في تقريراته القانونية إذ لمحكمة النقض تصحيح ما وقع فيه الحكم من قرارات قانونية خاطئة ومن ثم فإن النسي بهذا الوجه خير منسج والنسي مردود في الوجهين الثاني والثالث ذلك لأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحكمة غير ملزمة بأن تجيب طاب للتأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاه وأن التأجيل ليس حتماً للخصم يتعين على المحكمة إجابته وإنما يرجع الأمر فيه إلى محض تقديرها واستعمال المحكمة حقها برفض طاب التأجيل لا يعتبر إبداء للرأى مسبها في موضوع الدعوى لما كان ذلك فإن رد الحكم على دفاع الطاعن بأن رفض محكمة الاشكال تأجيل الدعوى والتصريح للطاعن بتقديم مستندات ومذكرات للرد على الشهادة المقدمة من الفاضلة الإيطالية وأوجه الدفاع الأخرى يتبين منه أن القاضي لم يظهر رأيه مسبها في الدعوى رد صحيح وكان لحل قضائه ومسقط ضمناً لحجج الطاعن فلا يسكون الحكم بعد ذلك ملزماً بتعقب الطاعن في أوجه دفاعه وحججه خاصة وأن الحكم المطعون فيه عرض ضمن ماهر ض له إلى ما ذكره الطاعن من أنه لا يقبل أن تقضى المحكمة في الاشكال إذا تبين لها عدم وجود الحكم المستشكل فيه وإذا تبين لها عدم وجود توكيل للحامى الحاضر عن الورثة وخلص منه إلى نتيجة سائفة ومقبولة هي أنه يبين أن السيد القاضي المطلوب رده لم يظهر رأياً مسبها في الدعوى ومن ثم فإن النسي بوجهيه يضحى على غير أساس .

والذي بالوجه الرابع مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طاب إجراء التحقيق ليس حتماً للتصوم وإنما للمحكمة عدم الاستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض طاب الإحالة إلى التحقيق لأنه أصبح في غير محله بعد أن تنازل الطاعن عن الادعاء بالزور وكان ذلك صحيحاً قانوناً إذ لا سبيل إلى إثبات عكس الثابت بمحضر الجلسة لأنه حجة بما دون فيه مالم يتبين تزويره فإن ما انتهت إليه المحكمة من رفض طلب الإحالة إلى التحقيق يسكون محمولا على ما يكفي لمحله ولا إخلال فيه بحق الطاعن في الدفاع ويضحى النسي بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار عبد البنداري القمري نائب رئيس المحكمة ، ومذوية للسادة المستشارين :
إبراهيم فراج ، عبد المزيق فوده ، محمد لطفي السيد ومحمد ليوب الخضري .

(١٦٦)

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) وقف . ”الوقف على غير الخيرات“ . حراسة . ”حراسة قانونية“

حل الأوقاف على غير الخيرات ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . أمه . إقتضاء الوقف وصورة
أمواله ملكا للرافق أو المستحقين . سلطة الناظر تكافئ قانون حتى تمام الأموال إليهم
فلا تقبل . وفاته . أمه . مودة لأصنافه في التقاضي للرافق أو المستحقين .

(٢) حكر .

حق الحكر . دعيته .

١ - مؤدى نصوص المرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف
على غير الخيرات أن الأوقاف الأهلية اعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها
ملكاً حراً للوائف أو المستحقين على النحو المبين بتلك النصوص وإلى أن يتم
تسليم هذه الأموال إليهم فإنها تكون تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون
لِلناظر في هذه الفترة صفة الحارس بحكم القانون ، والحراسة القانونية بطبيعتها
إجراء عملي يقتضي من الحارس حفظ المال ويعطيه القانون سلطة إدارة
المال الموضوع تحت حراسته وتكون له صفة النيابة القانونية من صاحبة الحق
في المال الموضوع تحت الحراسة وأصحاب الحق في حالة الوقف المنتهى هم
الوائف أو المستحقون على النحو المبين في نصوص القانون ، فإذا ماتوا في
الحارس أو الأمين صارت الصفة للوائف أو المستحقين باعتبارهم الأصلاء .

٢ - حق الحكم يمسد حقا مينا يرب اصحابه على أرض الغير و براد به الإنتفاع بالأرض مدة طويلة هي مدة الحكم فيكون لا يحكم الاستمرار والبقاء فيها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيها وماترأدوني الطعن -
تفصل وأد المرحومة بمقتضاها نظرة على رفق أقامت الدعوى
وقم ٣١٩٨ لسنة ١٩٦٠ مدني كلى القاهرة على المطعون ضده الأول بطلب
الحكم باستبقاء المبنى الذي أقامه المطعون ضده الأول على أرض الوفاق
لقاء مبلغ ٥٠٠ ج قيمة المبنى مستحق الإزالة وإلزامه أن يقدم كدف حساب
مما حصله وما أهدل في تحصيله من أجرة ومقابل استفاضة بجزء منه منذ إقامة
البناء حتى رفع الدعوى وما يستجد مع استنزاع قيمة البناء مستحق الإزالة من
النار التي يسفر عنها الحساب ، وقامت ببيانها أن المذكور اغتصب أرض
الواقف المشار إليها وأقام عليها ، بان فأنكرته بإزالتها بعد أن قضى نهائيا
في الدعوى رقم ٤٨١٣ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة بطلان عقد البيع الصادر له
منها وبزمن دهواه الفرعية بطلب تمويله من المبدأ التي أضافها ، ودفع
المطعون ضده الأول بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . وبتاريخ
١٩٦٣/١١/٢٦ قضت المحكمة برفض الدفع وبشأن خبير في الدعوى وبعد أن
قدم الخبير تقريره عدلت رافعة الدعوى طلباتها إلى طلب الحكم باستبقاء المبنى
مقابل دفع قيمته مستحق الإزالة وإلزام المطعون ضده الأول بتسليمه إليها وبأن
يدفع لها بمبلغ ٣٣٣٥ ج و ٧٩٥ م مع إجراء المقاصة بين مالها وما عليها

حكمت المحكمة في ١٩٦٨/١٢/٣١ بإلزام المطعون ضده الأول بتسليم المباني وبدفع مبلغ ٢٥٥٢٢ ج و ٦١٥ م استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٨٦ ق . وبجلسة ١٩٧٠/٥/٩ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المرحومة ... (المستأنف عليها) فقام المطعون ضده بتعجيلها في مواجهة المطعون ضده الثاني بصفته خلفا لها وتدخل بعض الطاعنين بجلسة ١١٧٢/٤/٣ ودفعوا بسقوط الخصومة كما طلبت المطعون ضدها بجلسة ١٩٧٢/١١/٢١ قبول تدخلها في النزاع ، وبشأنه يتبع المتدخلين وبإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع المبدئ من المستأنف عليه (المطعون ضده الأول) بعدم قبول الدعوى لرفوها من غير ذي صفة . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت لقراره أخيرا جلسة ١٩٨٢/١٠/١٧ وفيها التزمت النيابة وارجاها .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالذهب اتئان من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن الثابت أن الوقف المتمرك الذي كانت تمثله مورثتهم باعتبارها ناطقة عليه ورفعت الدعوى باسمه وحكم لها ابتدائيا على المطعون ضده لأول الذي استأنف الحكم قبلها هو وقف أهل انتهى بصدد المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ فلذا ما توفيت الحراسة عليه غدت الصفة في تمثله لاستحقاق ومن بينهم الطاعنون باعتبارهم وريثة للحراسة التي كانت في نفس الوقت من ضمن المستحقين وقد اعترف لها ولهم الحكم المطعون فيه بذلك وقبل تدخلهم في هذا الأساس ، ومن ثم كان من المتعين تعجيل الاستئناف قبلهم في الميعاد القانوني وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بتعجيله قبل المطعون ضده الثاني بصفته (وزير الأوقاف) بناء على أن وزارة الأوقاف تعتبر ناطقة على كل وقف شاغر من النظارة وأن الحراسة لا تورث ورتب على ذلك رفض الدفع بسقوط الخصومة لعدم تعجيلها ضد وريثة الحراسة المستحقين في حين أن وزارة الأوقاف لاصفة لها قانونا في عميل الأوقاف المنعلة - وإنما الصفة لاستحقاق الذين كانت تنوب عنهم الحراسة في حيازتها وبإتمام الحراسة تمركز الصفة لهم أصالة ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النقي في محله ذلك لأن يؤدي نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف على غير الخيرات أن الأوقاف الأهلية اعتبرت جميعها منتزعة وأصبحت أموالا ملكا حرا للأوقاف أو المستحقين على النحو المبين بذلك النصوص وإلى أن يتم تسليم هذه الأموال إليهم فإنها تكون تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون للناظر في هذه الفترة صفة الحارس بحكم القانون ، والحراسة القانونية بتأجيلها إجراء تحفظي يقتضي من الحارس حفظ المال ويعطيه القانون سلطة إدارة المال الموضوع تحت حراسته وتكون له صفة النيابة القانونية ، من صاحب الحق في المسال الموضوع تحت الحراسة وأصحاب الحق في حالة الوقف المنتهي هم الواقف أو المستحقون على النحو المبين في نصوص القانون ، فإذا ماتوا الحارس أو الأمين صارت الصفة للأوقاف أو المستحقين باعتبارهم الأحرار - لما كان ذلك - وكان حق الحكر حقا عاليا ، يترتب لصاحبه على أرض الغير ويراد به الانتفاع بالأرض مدة طويلة هي مدة الحكر ، فيكون الحكر الاستقرار والبقاء فيها ، فإنه بانتهاء الوقف الأهل الحكر ينقل هذا الحق إلى الواقف أو المستحقين وإلى أن يتم تسليمه إليهم فإنه يكون تحت يد الناظر بصفته حارسا ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن راقعة الدوى أقامتها بصفتها ناطرة على وقف ... المنحل والحكر لقطعة الأرض التابعة لوقف تاييل الخيري فهي بهذه الصفة تعتبر حارسة على حق الحكر وقد اعترف الحكم الابتدائي لما بهذه الصفة كما أقيم الاستئناف عليها في حياتها بهذه الصفة أيضا وبعد وفاتها عجل الاستئناف قبل وزارة الأوقاف باعتبارها خلفا لها في النظارة على الوقف الذي اعتبره الحكم المطعون فيه قائما وشاغرا في حين تدخل الطاعنون في الاستئناف وأمرت المحكمة بإدخال بعضهم وقبلت المحكمة التدخل والإدخال على أساس أن الطاعنين ورثة الحارسة ومستحقون عنها في الوقف باعتبارها مستحقة أصلا فيه وقد دعووا بسقوط الخصومة في الاستئناف على أساس أن المستأنف المطعون ضده الأول لم يسجل الاستئناف قبلهم في المعاد وإذا قضى الحكم المطعون فيه براض الدوى بسقوط الخصومة على سند من القول بأنه ^١ لما كان المستأنف (المطعون ضده الأول) قد سجل دعواه منحهما وزير الأوقاف باعتباره الناظر على كل وقف لا ناظر له وكانت الخصومة

تدور أصلاً بين المتوفاه باعتبارها حارسة على الوقف ولم يمين عليه حارس آخر بعدها فإن في اختصاص وزارة الأوقاف ما يكفي لاستئناف الاستئناف سيره إذ أن الحراسة لا تورث وإنما تنتهي بوفاة الحارس ومن ثم فإن الدفع بسقوط الخصومة يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه " وكان المدعي في القانون أن الوقف قد انتهى وأن حراسة الناظرة عليه قد انتهت أيضاً بوفاتها وأنها كانت بصفتها حارسة على حق الحكر الذي انحل عنه الوقف تمثل المستحقين فيه ومنهم الطاعنون بلا خلاف على ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . ولما كان الاستئناف صالحاً للفصل فيه وإذ يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت في ١٩٧٠/٥/٩ بانقطاع سير الخصومة في الاستئناف لوفاة المستأنف عليها ولم يجعل الاستئناف قبل الطاعنين وهم الخصوم الحقيقيون فيه ولا اعتبار لتعجيله قبل وزارة الأوقاف ، وقد حضر الطاعنون بجلسة ١٩٧٢/٣/٢٤ طالبين التدخل في الاستئناف ودافعين بسقوط الخصومة لمدى إعلانهم بالتمتع بملكية الميعاد كما أدخل المطعون ضده الأول الطاعنتين الثانية والثالثة في الاستئناف بصحيفة أعلت إليهما في ١٩٧٦/١٢/٢ بناء على طلب المحكمة وقد قبلت المحكمة تدخل الطاعنين بآنية ذلك في أسباب الحكم المطعون فيه على أنهم مستحقون في الوقف وبذلك يكون حضور الطاعنين في الاستئناف لأول مرة في ١٩٧٢/٣/١٤ بعد انقضاء أكثر من سنة على انقطاع سير الخصومة في ١٩٧٠/٥/٩ وهو آخر إجراء صحيح من إجراءات البقاضي ويتعين قبول الإلغاء والحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / محمد الهنداري العنبري نائب رئيس المحكمة ، ومضوية
السادة المستشارين : ابراهيم قراج ، نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فودة ، ولیم ذوق . و
محمد الطفي السيد .

(١٦٧)

للطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٦ في القضايا :

(١) عقد . "سبب الالتزام في العقد" . صورية . "إثبات الصورية" .

إثبات . "سبب الإثبات" .

(١) مهم ذكر سبب الالتزام في العقد . افترض أن العقد صحيحا مشروعا للذين إثبات
حكم ذلك . سبب الالتزام المذكور في العقد . اعتبارا لسبب الحاقق . إثبات
المدعى صوريته . أنه ، نقول أنه إثبات لسبب الحاقق مشروعه إلى الدائن .
١٣٧هـ .

(٢) محكمة الموضوع . "مسائل الواقع" .

(٢) محكمة الموضوع السلطة للثبوت في مهم الواقع في الدعوى واستخلاص ما تضمنه إليه فيه
مقن كان استخلاصها صائفا من أصل ثابت في الأوراق .

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من القانون المدني على أن
كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروعا ما لم يقدم الدليل
على غير ذلك وفي الفقرة الثانية على أن يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب
الحقيقي حتى يقوم للدليل على ما يخالف ذلك ، فإذا قام الدليل على صورية
السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سببا آخر مشروعا أن يثبت ما يدعيه ،
وإذا أن ثمة فرضين ؛ الأول أن يكون السبب غير مذكور في العقد ، وفي ثلثا
الغرض وضع المشرع قريضة قانونية يفترض بمتعتها أن للعقد سببا مشروعا

ولم يذكر هذا السبب ، على أن القرينة قابلة لإثبات العكس ، فإذا ادعى المدين أن العمد سببا غير مشروع يقع على عاتقه عبء إثبات ذلك ، فإن أثبت ذلك فعليه أيضا أن يثبت علم الدائن بهذا السبب . والفرض الثاني أن يذكر السبب في العمد ، وفي هذا الفرض أيضا ثمة قرينة قانونية على أن السبب المذكور في العمد هو السبب الحقيقي ، وهذه القرينة أيضا قابلة لإثبات العكس ، ويكون على المدين إما أن يقتصر على إثبات الصورية ، وفي هذه الحالة يتحمل عبء إثبات السبب الحقيقي ومشروعيته إلى الدائن ، وإما أن يثبت رأسا أن السبب الحقيقي للعقد غير مشروع ، نعمة فارقا بين الفرضين المذكورين .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى واستخلاص ما تطلب من إليه متى كان استخلاصها سائغا من أصل ثابت في الأوراق ولها السلطة في تقدير أقوال الشهود وكل دليل يطرح أمامها ، وهي ليست ملزمة بتتبع مناحي دفاع الخصوم لأن في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دليها الرد الغضن على كل حجة مخالفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٤ استصدرت المرحومة ... مورثة المطعون عليها الأولى والثانية أمر أداء بالزام الطاعنين من ترك مودتهم المرحومة ... مبلغ ٢١٥٧٠ ج بناء على سند مصدق على التوقيع فيه بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٦ ألزمت فيه المورثة المذكورة بأن تدفع لـ ... المبلغ المذكور - تعال الطاعنون من هذا الأمر بالأمر بالدعوى رقم ٤٩٧٨ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة كما أقاموا الدعوى رقم ٤٨٩٦ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى القاهرة

على المحرمة ... بطلب الحكم بطلان الدين الصادر به الأمر لصدوره في مرض الموت وصوريته لانعدام سببه — وبتاريخ ١٩٧١/٣/١٨ قضت محكمة أول درجة في الدواوين برفضهما وتأييد أمر الأداء المعارض فيه استئناف الطاعنون الحكم أ.م محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٠٣٢ سنة ٨٨ ق، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعنون في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن المحكمة أقامت قضاياها بعدم قبول الطعن بالتزوير على أساس أن منافسة موضوع سند الدين يعد تسليما منهم به صحتهم في حين أن منافسة موضوع المحرر وإن كانت تسقط حق الخصم في إنكار الخطأ أو الإضفاء طبقا لنص المادة ١٤ من قانون الاثبات ، إلا أنها لا تسقط الحق في الطعن على المحرر بالتزوير ، وإذ خلط الحكم الطعون فيه بين الطعن بالإنكار والادعاء بالتزوير يكون مخالفا للقانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذم غير مقبول ، ذلك أن المقرر — وفقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ والمنظومة على هذا الطعن — أن يناط بالخصم اتهمهم تقديم الدليل على ما يتسكون به من أوجه الطعن في المواضع التي حدها القانون ، وإذ لم يقدم الطاعنون دليلا على صحة صورة رسمية من الحكم الذي قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة الذم عليه بما سلف ومن ثم يضحى النص بغير دليل ويتمين عدم قبوله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخلط في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، ويقولون بيانا لذلك أنهم دفعوا بطلان سند الدين الصادر بمقتضاه أمر الادعاء لانعدام السبب اعمالا لنص المادة ١٣٦ من القانون المدني ، فقد تحرر السند المذكور — بتاريخ ١٩٧٦/٦/٥٤

موقوفات المدينة فيه بتاريخ ٩٥٥/٣/٧ : ولم تكن هذه الأخيرة في حاجة إلى الاقتراض كما أن الدائنة لم يكن لديها ما:رضه فسيبه التحايل على قواعد الإرث المتعاقبة النظام العام ويكون السبب المستتر غير مشروع مما يبطل الالتزام ، وأضافوا أنهم ساقوا قرائن على صورية السبب هي إقرار الدائنة في إجراءات طلب توقيع الحجر على المدينة بأن الأخيرة لم تتصرف لها بالبيع أو الهبة في شأن من أطاينها ، وفي تاريخ صدور سند الدين تحدد صنفين آخرين فيما بينهما بيع سيارة وما كينة حرق وقبض البائة للثمن في حين كان المتعين خضع هذا الثمن من قيمة ما اشتريه من دين في ذمة البائة مما يدل على محاولة السيدة ... من تجريد أموالها من معظم أموالها ، وكان رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن ثمة farkا حين حكم كل من مقرتي المادة ١٣٧ من القانون المدني فيما يتعلق بالاثبات وأنه عكس للطامنين أن يركنوا إلى حكم الفقرة الثانية في إقامة الدليل على الصورية لأن حكم هذه الفقرة قاصر على حالة ما إذا ذكر للالتزام سبب في العقد ، في حين أن حكم الفقرة واحد بالنسبة للاثبات ، كما قال الحكم المطعون فيه بأن الطامنين لم يتمسكوا بعدم مشروعية السبب حال تمسكها بذلك أمام محكمة لأول درجة مخالفًا بذلك الثابت في الأوراق وخلعوا إلى أن الحكم المطعون لم يناقش القرائن العديدة على الصورية وجاءت أغنياء غائضة مبهمة وفي هذا تصور في التفسير وخطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقة الأول ، ذلك أن النص في العقدة الأولى من المادة ٣٧ : من القانون المدني على أن كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروعا ما لم يقيم الدليل على غير ذلك ، وفي الفقرة الثانية على أن يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك فإذا أقام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعي أن للالتزام سببا آخر مشروعا أن يثبت ما يدعيه ، مؤداة أن ثمة فرضين ، الأول أن يكون السبب غير مذكور في العقد ، وفي هذا الفرض وضع المشرع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر هذا السبب ، على أن القرينة قابلة لاثبات العكس ، فإذا ادعى المدين أن للعقد سببا غير مشروع يقع على عاتقه عبء اثبات ذلك فإن أثبت ذلك فعليه أيضا أن يثبت علم الدائن

بهذا السبب . والفرض الثاني أن يذكر السبب في العقد ، وفي هذا الفرض أيضا قريئة قانونية على أن السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي ، وهذه القريئة أيضا قابلة لإثبات العكس ، ويكون على المدعى إما أن يقتصر على إثبات الضرر وفي هذه الحالة يقتل عبء إثبات السبب الحقيقي ومشروعيته إلى الدائن وإما أن يثبت رأسا أن السبب الحقيقي للعقد غير مشروع . فثمة فرقا بين القرضين المذكورين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بما أحال عليه من أسباب الحكم المستأنف ، فقام قضاءه على أن سند الدين موضوع الدعوى لم يذكر فيه سببه ففسر ذلك بأنه الباعث على الاقتراض ورتب على ذلك أن عبء إثبات عدم مشروعية السبب يقع على الطاعنين ، ولا يجوز لهم إثبات صورية السبب الذي لم يذكر توصلا إلى قائل عبء إثبات مشروعية السبب إلى عائق المطعون عليهم فإنه يكون قد التزم صحيح القانون بالنسبة للباعث على القرض من جانب مورث الطاعنين ، أما القرض نفسه باستباره سببا للديونيات فإن الحكم المطعون فيه قبل من الطاعنين دفعهم بصوريته وأحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الصورية وإثبات أن التصرف صدر في مرض الموت ، انتهى إلى عدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال اليهود الطاعنين وإلى اعتبارها دليلا على الصورية أو صدور التصرف في مرض الموت وبذلك لم يكن الحكم بحاجة إلى تكليف المطعون ضدهم لإثبات سبب مشروع للدين لأن الفرض تبين أنه حقيقى بفشل الطاعنين في إثبات صوريته وأنه مشروع على قريئة أن الباعث عليه لم يذكر في العقد — والنعمى في شقه الثاني مردود ، إذ من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى واستخلاص ما نظم من إليه متى كان استخلاصها سائغا من أصل ثابت في الأوراق ولها السلطة في تقدير أقوال الشهود وكل دليل يطرح أمامها ، وهى ليست ملزمة باتباع مناحى دفاع الخصوم لأن في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دلائلها الرد الضمنى على كل حجة مخالفة — لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنين قد قام على أن الاقرار بسند الدعوى قد حرر في مرض الموت اضطرارا بورية المدعى.

سما بجمعہم من التبر فی نظر القانون ویبیح لهم أن یتہوا انعدام سبب الدین وصوریتہ بکاتہ طرق الایات ثم طعنوا بالتزویر علی السند المذکور ودفنوا بعد ذلک بعثہ وغفلتہ المدینة فی السند وقت تحریرہ ، وكان الحکم المطعون فیہ قد استخلص مائفا أن المرحومة عندما صدر عنها سند الدین علی ابنتها كانت تمنع بالأہلیة الکاملة للتصرف ولم یکن بہا اى عتہ أو غفلتہ ، وكان الحکم المستأنف الذی أحال علیہ الحکم المطعون فیہ فی شأن باقی الطاعن الموجهة إلی سند الدین قد خلص باسباب مائفة إلی أن الطاعن قد عجزوا عن إقامة الدلیل علی عدم توافر سبب مشروع للقرض کما لم یقدموا دلیلا یشیء صوریة القرض أو صدور التصرف فی مرض موت المتصرفہ ، وكان ذلک من الحکیمین فی حدود السلطۃ التقديرية لمحکمة الموضوع بلا معقب علیہا من التفتض فان مناحی التمی فی هذا الخصوص تضحی من قبیل الجدل الموضوعی غیر الجائر أمام محکمة التفتض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد السيد نائب رئيس المحكمة ونسأ : وعضوية
السادة المستشارين : صلاح عبد المظفر نائب رئيس المحكمة ، الدكتور أحمد حسن ، محمد طوم
في كل المعرى .

(١٦٧)

الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٥١ قى (تجارى) :

- (٢٤١) إفلاس . " إشهار إفلاس " . محكمة الموضوع .
(١) إشهار الإفلاس . جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم .
احتراف الأعمال التجارية لا يفترض . وأنوع عبء إثباته على من يدعيه . على محكمة الموضوع
تحمل الحكم بإشهار الإفلاس ، التحقق من قوافر صفة التاجر في حق المدين .
(٢) اكتفاء الحكم المطعون فيه في ثبوت احتراف الطاعنين للتجارة على ما جاء من قوله
مرحل بصحيفة افتتاح لعمري دون تحقيق ذلك . خطأ وقصور .

١ - ان النص في المادة ١٩٥ والمادة ١٩٥ الأولى والثانية من قانون التجارة
يدل على أن إشهار الإفلاس في التشريع المصرى هو جزاء يقتصر توقيعه على
التجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم التجارية نتيجة اضطراب مركزهم
المالى وان وصف التاجر لا يصدق إلا على كل من يزاول التجارة على سبيل
الاحتراف واحتراف الأعمال التجارية لا يفترض فيقع على من يدعيه عبء
إثباته . ون تم تعيين على محكمة الموضوع قبل الحكم بإشهار الإفلاس التحقق
من قيام صفة التاجر في حق المدين الذى توقف عن دفع ديونه التجارية وأن
تبيين في حكمها الأسباب التى استندت إليها في اعتباره تاجرا .

٢ - إذا كتنى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه ،
وكان اليرين من مدونات الحكم الأخير أنه استند في ثبوت احتراف الطاعنين

للتجارة وقيام شركة تضامن تجارية بينهما إلى ما جاء من قول مرسل به حقيقة افتتاح الدعوى من أنهما تاجران ويستغلان بالتجارة ويكونان شركة تضامن تجارية فيما بينهما ، لما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التأييد فضلاً عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر .
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع هي على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة طنط التجارة الابتدائية — طلبت فيها الحكم بإشهار إفلاس الماعنين وتحديد يوم ١٢/٥/١٩٧٩ تاريخاً مؤقلاً لتوقفهما عن الدفع على سند من القول بأنهما من التجار ويكونان شركة تضامن فيما بينهما وإنما تدانيهما في مبلغ اثني عشر ألف جنيه بموجب سدين إثنين قيمة كل منهما ستة آلاف جنيه يتمحق أولهما في ١٠ مايو سنة ١٩٧٩ وحرر عنه احتجاج عدم دفع في ١٢/٥/١٩٧٩ ويتمحق أيضاً في ١٥/٥/١٩٧٩ وحرر عنه احتجاج عدم دفع في ١٦/٥/١٩٧٩ — وبتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٩ حكمت المحكمة بإشهار إفلاس الطاعنين وحددت يوم ١٢/٥/١٩٧٩ تاريخاً مؤقلاً للتوقف عن الدفع استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٣٠ في طنطا وبتاريخ ١١/٦/١٩٨١ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعنان في هذا الحكم بتاريخ النقض رفقت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في فرقة مشورة ، فخلدت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينفاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسبين الاول والثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي - الذي قضى بإشهار إفلاهما أخذاً بأسبابه رغم أن دفاعهما أمام محكمة الاستئناف كان يقوم أساساً على أنهما لا يحترفان التجارة ، وايسست بينهما شركة تضامن تجارية وأن السبينين الأذنين محل النزاع غير موقع عليهما من الطاعنة الثانية ولم يكن تحريرها مرتباً على معاملات تجارية . ورغم أن هذا الدفاع الجوهرى كان مطروحاً على محكمة الاستئناف وتحت بصرها إلا أنها عرضت عنه ولم تحصه واكتفت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم أنه استند في قضائه إلى ما جاء بصحيفة افتتاح الدعوى من قول مرسل بأن العامة يحترفان التجارة وتقوم بينهما شركة تضامن تجارية في حين أن احترام المدين للتجارة شرط أساسى للحكم بإشهار إفلاسه وهو لا يفترض ويقع عبء إثباته على الدائن الذى يطالب بإشهار إفلاسه ويجب على المحكمة أن تثبت من قيام مناصره قبل الحكم بإشهار الإفلاس لأن أحكام الإفلاس إتمامات على النظام العام وإذ عرض الحكم المطعون فيه من هذا الدفاع الجوهرى دون أن يثبت لديه احترامهما للتجارة فإنه يكون قد خالف وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسييب .

وحيث إن هذا "نمى صديد، ذلك أن النص في المادة ١٩٥ من قانون التجارة على أن "كل تاجر وقف عن ديونه ، يعتبر في حالة الإفلاس ويلزم إشهار إفلاسه بحكم يصدر بذلك" والنص في المادة الاولى من ذات القانون على أن "كل من اشتغل بالمعاملات التجارية وأخذها حرفة متتاده له فهو تاجر" والنص في المادة الثانية من ذات القانون على أن "يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً .. وجميع السندات التى تحت إذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها تاجراً أو غير تاجر إنما يشترط في الحالة الاخيرة أن يكون تحريرها مرتباً على معاملات تجارية .." يدل على أن إشهار الإفلاس في التشريع المصرى هو جزء من تامة من توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم التجارية نتيجة اضطراب مركزهم المالى وأن وصفه التاجر لا يصدق إلا على كل من يزاول التجارة على سبيل الاحتراف واحتراف الأعمال التجارية لا يفترض فيقع

على من يدعيه عبء إثباته ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع قبل الحكم بإثبات
الإفلاس التحقق من قيام صفة التاجر في حق المدين الذي توقف عن دفع ديونه
التجارية وأن تبين في حكمها الأسباب التي استندت إليها في اعتباره تاجرا ،
لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن
أن دفاع الطاعنين يقوم أساسا على أنهما ليسا تاجرين ولا تقوم بينهما شركة
تضامن تجارية وأن الطاعنة الثانية لم توقع على صندى المديونية ، وأن التوقيع
المسبب إلى الاول منهما ضرور عليه فقد كان يتعين على محكمة الاستئناف
أن تتحقق من قيام صفة التاجر في حقهما وأنهما شريكان في شركة تضامن
تجارية وإذا كفى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه ،
وكان البين من مدونات الحكم الأخير أنه استند في ثبوت احتراف الطاعنين
للتجارة وقيام شركة تضامن تجارية بينهما إلى ما جاء من قول مرسل بصحيفة
افتتاح الدعوى من أنهما تاجران ويشتهلان بالتجارة ويكونان شركة تضامن
تجارية فيما بينهما . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور
في التسيب فضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه
دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / الدكتور محمد عبد المجيد ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين عبد العظيم ، نائب رئيس المحكمة ، الدكتور أحمد حني ،
محمد طوم و زكي المصري .

(١٦٨)

الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٨ ق " ضرائب "

(١) ضرائب ، دفاتر الممول ، تنفيذ .

دفتار الممول . حق موطن مصلحة الضرائب و مندوبيها في الاطلاع عليها . مناهة .
المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تنفيذ مسكن الممول
و موك نشاطه . خضوعه للقواعد الخاصة به الواردة في قانون الإجراءات الجنائية باعتباره اجراء
من إجراءات التحقيق . عدم إلزام المصلحة بهذه القواعد . أثره . بطلان التنفيذ و بطلان
الربط المستند عما أسفر عنه .

(٢) ضرائب ، ربط الضريبة ، مشروعية الدليل .

ربط الضريبة . إلزام مصلحة الضرائب في صيغته بمشروع الدليل . قوانين الضرائب
لا تمنعها من هذا الالتزام . الفرق بين ذلك مخالفته للدستور .

(٣) نقض . " سبب الطعن " .

دفاع جديد يطالع و المع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١) أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المتقولة و على الأرباح لتجارية والصناعية قد نظم في المادتين ٨١ و ٨٢
منه حق الإطلاع على دفتار الممولين التي تلتزمهم القوانين بإمسائها وكذلك غيرها
من المحركات و الدفاتر و الوثائق الملاحقة و أوراق الإيرادات و المصروفات ،
و أعطى هذا الحق لموظفي مصلحة الضرائب و مندوبيها و فرض في المادة ٨٣ منه
عقوبة جنائية على الامتناع عن تقديم هذه الدفاتر و الأوراق فضلا عن التهديدات

المالية التي قررها الإلزام الممولين بتقديمها ، ولكنه لم يتعرض للتحقيق . ومن ثم يتعين الرجوع بشأنه إلى "قواعد الخاصة به والتي وردت في قانون الإجراءات الجنائية باعتباره عملا من أعمال التحقيق لا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من السلطة المختصة وحيث تتوفر لدلائل الكافية على وقوع جريمة من جرائم التهرب "ضري ، وإذ كان الثابت بالأوراق أن تفتيش مكن المطعون ضده ومكتبه للمحاماة ... الذي أسفر عن ضبط أوراق وممتلكات اعتمدت عليها المصلحة الطاعة في الربط الإضافي عن السنوات ... والربط الأصل من سن ... قد تم بدون إذن من السلطة المختصة وعلى خلاف القانون فإنه يكون قد وقع باطلا ويبطل بالتالي كل ما اعتمد منه وما ترتب عليه مباشرة من آثار .

(٢) ما ذهبت إليه المصلحة الطاعة من أن قوانين الضرائب لا تقيدنا في سبيل ربط الضريبة والحصول على حقوق الحزاة العامة بمشروعية الدليل فهو قول لا سند له من القانون ويتعارض مع نصوص الدستور إذ لا يتصور أن تستباح حريات الأفراد في سبيل الحصول على موارد للدولة من الضرائب بينما كفل الدستور هذه الحريات عند استعمال الدولة لحقوقها في العقاب فلم يطلق يدها في المساس بحريات الأفراد وإنما وضع من القيود والإجراءات ما يكفل صيانتها والقول بغير ذلك يجعل القانون الضريبي في منزلة أعلى من الدستور وهو أمر غير مقبول .

(٣) لما كان دفاع الطاعة بأن هناك أدلة أخرى صحيحة اعتمد عليها الربط بخلاف التفتيش الباطل لم يعرض لما الحكم المعلوم فيه ودفاع بخاطره والمع وبخالف ما جاء بمدونات الحكم فقلا عن صحيفة استئناف المصلحة الطاعة من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط الأوراق والمستندات والملفات التي اعتمد منها المعلومات التي كانت أساس تقدير الضريبة ، وكانت الطاعة لم تقدم ما يثبت أنها تمسكت بهذا الدفاع لدى محكمة الموضوع وليس في الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك ، فإن ما تثيره الطاعة في وجه التمسك بها جديدا لا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون وسائر أوراق الطعن -
تتصل فى أن مأمورية ضرائب الموسيقى كانت قد ربطت الضريبة على المطعون
ضده عن نشاطه فى مهنة الإمامة عن السنوات ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤ وبطأ جزائيا
وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨ قامت شرطة الضرائب بتفتيش مسكنه ومكتبه للإحاطة
وضبطت ما لديه من أوراق وقضايا ومستندات وأوراق خاصة نقلت لفتحها
دون جرد . ثم قامت المأمورية بإجراء ربط إضافي عن ذات السنوات وأخطرت
به فى ١٩٦٧/١١/١ على التودج رقم ٢٠ ضرائب فطن فيه أمام لجنة الطعن ودفع
ببطلانه وببطلان التفتيش وعدم جواز إعادة التفتيش وبسقوط حق مصلحة
الضرائب المدعى به حتى نهاية سنة ١٩٦١ . وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ قررت لجنة
الطعن رفض الدفع وإعادة تقدير ضريبة أربع سنوات ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤
على نحو ما جاء بقرارها وكانت المأمورية قد قامت بتقدير ضريبة أربع سنوات
حتى ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ وربطت عليه ضريبة ربطا أصليا وأخطرت بالتقدير
والربط على التادج القانونية فاعترض عليها وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن
فأصدرت قرارها فى ذات التاريخ بتقويض تقدير المأمورية على النحو الوارد
بقرارها . طعن المطعون ضده على قرار اللجنة الأول أمام محكمة القاهرة الابتدائية
برقم ٢٢٤٢ لسنة ١٩٦٩ ضرائب كلى القاهرة ، كما طعن على القرار الثانى
برقم ٢٢٤٣ لسنة ١٩٦٩ ضرائب كلى القاهرة . وبعد أن ضمت محكمة أول درجة
الطعن الثانى للأول قيد برقم ٨٥٩٣ لسنة ١٩٧١ ضرائب كلى شمال القاهرة
وبتاريخ ١٩٧٨/١/٤ قضت بإلغاء القرارين المطعون فيهما استنادا إلى بطلان
تفتيش مسكن ومكتب المطعون ضده . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٠ ق . وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١٩ قضت محكمة استئناف القاهرة

بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطاعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن بنى على سببين تنمى الطاعنة بتأنيدهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن قانون الضرائب له ذاتيته الخاصة ويستقل بأحكامه ومبادئه ، فإذا كان المشوع الضريبي لا يبنى بمشروعية النشاط الخاضع للضريبة فإنه — من باب أولى — لا يعتمد بمشروعية الدليل على قيام هذا النشاط عند ربط الضريبة عليه ولما كان قصد ترتب على تفتيش منزل ومكتوب المطعون ضده أن تجمع لدى مصلحة الضرائب بعض عناصر الإثبات التي استندت إليها في ربط الضريبة عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان الربط استنادا إلى طلال التفتيش يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٩ بشأن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية قد نظم في المادتين ٨١ ، ٨٢ منه حق الاطلاع على دفاتر المحولين التي تلزمهم القوانين بامساكها وكذلك غيرها من المحررات والدفاتر والوثائق المتعلقة وأوراق الإيرادات والمصروفات ، وأعطى هذا الحق لموظفي مصلحة الضرائب وتدويرها وفرض في المادة ٨٣ منه عقوبة جنائية على الامتناع عن تقديم هذه الدفاتر والأوراق فضلا عن التهديدات المالية التي قورها لإلزام المحولين بتقديمها ، وإكتمه لم يتعرض للتفتيش ومن ثم يتعين الرجوع بشأنه إلى القواعد الخاصة به وإلى وردت في قانون الإجراءات الجنائية باعتباره عملا من أعمال التحقيق لا يجوز الانحياز إليه إلا بمقتضى أمر من السلطة المختصة وحيث تنوافر الدلائل الكافية على وقوع جريمة من جرائم التهرب الضريبي ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن تفتيش مسكن المطعون ضده ومكتبه للمحاماه — الذي أسفر عن ضبط أوراق ومستندات اعتمدت عليها مصلحة الطاعنة في الربط الإضافي من السنوات

من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤ والربط الاصلى عن سننى ١٩٦٥ و١٩٦٦ قد تم بدون إذن من السلطة المختصة وعلى خلاف القانون فإنه يكون قد وقع باطلا ويطل بالتالى كل ما استند منه وما ترتب عليه مباشرة من آثار . أما اذ هبت إليه المصلحة للطاعة من أن قوازين الضرائب لا تنسدها فى سبيل ربط الضريبة والحصول على حقوق الخزائنة العامة بمشروعية الدليل فهو قول لا سند له من القانون ويتعارض مع نصوص الدستور إذ لا يتصور أن تسبّاح حريات الأفراد فى سبيل الحصول على موارد الدولة من الضرائب بينما كفل الدستور هذه الحريات عند استمال الدول لحقها فى العقاب فلم يطق يدها فى المساس بحريات الأفراد وإنما وضع من القيود والإجراءات ما يكفل صيانتها والقول بغير هذا يجعل القانون الضريبي فى منزلة أملى من الدستور فهو أمر غير مقبوله وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النزاع وقضى بإلغاء الربط المستند من الأوراق والمستندات التى أسفر عنها التفتيش الباطل فإنه يكون قد أصاب صريح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة الثابت بالأوراق والصور فى التسييب ومخالفة القانون وفى بيان ذلك نقول أن الثابت فى الأوراق أن الربط قد استند إلى طائفتين من الأدلة الأولى سابقة على التفتيش وهى التحريات والمناقشات والثانية هى التى أسفر عنها التفتيش وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى بطلان الربط استنادا إلى بطلان التفتيش دون أن يميز بين الأدلة الصحيحة والأدلة الباطلة فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وخالف القانون كما شابه قصور فى التسييب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، لما هو مقرر بقضاء هذه المحكمة من أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفعا جديدا يخاطمه واقع لم يثبت إبداءه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان

دفاع الطاعة بأن هناك أدلة أخرى صحيحة اعتمد عليها الربط بخلاف التفتيش الباطل لم يعرض لها الحكم المطعون فيه هو دفاع بخالطه واقع ويخالف ما جاء بمذونات الحكم قولا عن صحيفة استئناف المصلحة الطاعة من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط الأوراق والمستندات والملفات التي استقرت منها المعلومات التي كانت أحاسن تقدير الضريبة ، وكانت الطاعة لم تقدم ما يشهد أنها تمسكت بهذا الدفاع لدى محكمة الموضوع وليس في الحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك ، فإن ما تنبزه الطاعة في وجه النهي يعتبر سهيا جديدا لا يجوز التحايل بالأول مرة أمام محكمة النقض ويتعين عدم قبوله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمى عثمان درويش نائب رئيس المحكمة وثلاثى السادة
المستشارين ، أحمد صبرى أحمد ، محمد إبراهيم خليل ، عبد المنصف هاشم ، وأحمد طنبى .

(١٦٨)

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٧ القضائية :

حيازة . "دهوى منع التعرض" .

دهوى منع التعرض ، تنجى أصامها بمجرد تمكيد الحيازة والمنزلة فيها . لا يشترط التعرض
الحاق ضرر بالحائز .

دهوى منع التعرض ترمى إلى حماية الحيازة ، والتعرض الذى يصاحبه أساساً
لرفعها يتحقق بمجرد تمكيد الحيازة والمنزلة فيها ، ولا يشترط فى التعرض أن يكون
قد الحاق ضرراً بالحائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المذكور
والمرافعة وبعد المداوله .

حيث إن الطعن امتنق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن "وقائع" — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل فى أن الطاعن أقام الدهوى رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٣ مدنى شمال القاهرة
الابتدائية ضد المطعون طهما بطلب الحكم بمنع تعرضهما له فى المراته

التي تتوسط المباني المبنية بالأوراق وإزالة ما قام به المطعون عليه الأول لتوسعة الكشك المؤجر له والموضح بصحيفة الدعوى وإعادته إلى نفس حالته ومساحته التي كان عليها ، وقال بياناً للدعوى أن وزارة الأوقاف أنشأت ثلاث عمارات تعمل ببنائها محرمات مشتركة ، وقد استأجر إحدى هذه العمارات منذ سنة ۱۹۶۱ لاستغلالها كغرفة ، بينما استأجرت المحلات التي يملكها المطعون عليه الأول مساحة مسعدة بأحد المحرمات آنفة الذكر أقيم عليها كذلك زجاجي ، وبتاريخ ۱۹۷۳/۱/۲۵ قام المطعون عليه الأول بتوسعة الكشك المذكور على مساحة من أرض المحرمات استأجرها من المطعون عليه الثاني ، مما يعتبر تعرضاً للطعام في استعمال جزء من المحرمات لانتفاخه فأقام الدعوى يطلب منه ساقطة البيان ، وبتاريخ ۱۹۷۳/۱/۱۱ حكمت المحكمة بمنع المطعون عليهما للطعام في المحرمات مألوفة الذكر وإزالة التوسعة التي قام بها المطعون عليه الأول في الكشك آنف الذكر . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة أولاً بالاستئناف رقم ۵۷۸۵ سنة ۹۰ وثانيهما بالاستئناف رقم ۵۷۹۸ سنة ۹۰ ق مدني طالبين إلغاءه ، وبتاريخ ۱۹۷۷/۱/۳ حكمت المحكمة بالاستئناف لمعاينة المحرمات والكشك موضوع النزاع ، وبعد إجراء المعاينة حكمت المحكمة بتاريخ ۱۹۷۷/۵/۲۳ بإلغاء الحكم المتأنتف وبعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، ورفض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فترأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بعدم قبول الدعوى تأسيساً على إن إقامة المطعون عليه الأول ماحقاً للكشك موضوع النزاع بتوسعة طوله لا تعتبر تعرضاً لحيازة الطاعن لأنهم لم تؤثر على سعة المحرمات المقام به الكشك والمؤدى إلى مدخل فندق الطاعن ، وإذا كانت دعوى منع التعرض ترمى إلى حماية الحيازة ، فإن مجرد تحقق التعرض فيها يكفي لقبول هذه الدعوى ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف ذلك فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن دعوى منع التعرض إنما ترمى إلى حماية الحيازة والتعرض الذي يصلح أساسا لرفعها يتحقق بمجرد تمكين الحيازة والمنازعة فيها ، ولا يشترط في التعرض أن يكون قد ألحق ضررا بالحائز ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن ما قام به المطعون عليه الأول من زيادة طول الكشك على النزاع وتوسعته لم يؤثر على سعة المرور آنف الذكر أو يعوق استعمال الطاعن له رغم ما في ذلك من منازعة في حيازة الطاعن ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / همام المراسي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، دويش عبد المجيد ، إبراهيم زفر و محمد عبد المنعم جابر .

(١٦٩)

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) استئناف . إعلان الاستئناف . ” اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ”

اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المبدأ في عليه خلال ثلاث أشهر من تاريخ تقديم
 الصحيفة إلى قلم السكتاب يجب يرجع إلى المستأنف جزاؤى المحكمة م ٧٠ مرافعات معدلة
 بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٩ .

(٢) قانون . ” سرمان القانون من حيث الزمان ” .

سرمان أحكام القانون الجديد . فطاعة . هام جواز انسحاب القانون الجديد على ما يكون
 اضغده قبل العمل به من تعديلات أو تحق من أوضاع .

(٣) التزام . ” حق المجلس ” . بيع . محكمة الموضوع .

حق المشتري في حبس الثمن ، متطاعه . وجود سبب جدى يفسد منه نزع البيع من تحت
 يده ولو لم يكن لا يقع يد فيه . تقدير جارية هذا السبب . استئلال قاضى الموضوع به متى أقام
 قسامه على أصحاب سابقه .

(٤) بيع . ” اوفاء بالثمن ” . عقد . ” فسخ العقد ” . ” الشرط الفاسخ ” .
 التزام . ” حق المجلس ” .

الشرط الفاسخ العريج جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان
 للثمن من الوفاء فيه حق . قيام حق المشتري في حبس الثمن . لا محل لإسأل الشرط الفاسخ
 ولو كان مريها .

(٥) التزام . "انقضاء الالتزام" "الوفاء" "العرض والايذاء" .
محكمة الموضوع .

الشرط الذى يجعل العرض ولا يباع غير مبرر في الذمة هو لشرط التمسنى ، فهذه الوضوح
للدلالة فى تقدير سلامة هذا شرط .

١ - مقاد نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد التعديل الذى استعملته
المشرع بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١ . والمنطبق على واقعه الدعوى -
أن المشرع اشترط لتوقيع الجزاء اقرو بهذ النص - والذى يسرى على الاستئناف
طبقا لحكم المادة ٢٤ من قانون المرافعات ، ألا يتم إعلان المدعى عليه
بصحيفة الدعوى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ تقديم الصحيفة فلم كتاب
المحكمة سبب رجوع إلى فعل المدعى وألا يوقع الجزاء إلا بناء عن طلب المدعى عليه
مع جعل أمر توقيعه رغم توافر هذين الشرطين جوازا للمحكمة لتسكون لها
مكتبة التقدير فتوازنه بين مصلحة طرفي التذاعى فى هذا الشأن وتقدر أيهما أولى
بالرعاية من الآخر .

٢ - من المبادئ الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على
ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون
على خلاف ذلك ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب تطبيق القانون الجديد على
ما يكون قد انقضى قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ،
إذ يحكم هذه تلك القانون الذى كان معبولا به وقت وقوعها أعمالا لمبدأ عدم
رجعية القوانين .

٣ - أجاز المشرع للشترى فى المادة ٤٥/ من القانون المدنى الحق
فى حبس الثمن إذا تبين وجود سبب جدى يمحى معه نزع المبيع من يده ،
ومقاد هذا النص أن مجرد قيام هذا السبب ، ولو لم يكن للبائع يد فيه بخول
للشترى الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ، ولو كان مستحق
الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الحشية
فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - من الأمور التي يستعمل بها فاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أرباب سائفة .

٤ - لا يحول دون استعمال المشتري لحق حبس الثمن تضمين العقد الشرط الفاسخ جزاءه م م وفاة المشتري بانتهى في الميعاد المتفق عليه ، ذلك أن هذا الشرط لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق ، فإن كان من حق المشتري قانوناً أن يحبس الثمن عن البائع فلا عمل لشرط الفاسخ ولو كان صريحاً .

٥ - الشرط الذي يحول العرض والإيداع غير مبرين للذم؛ هو الشرط التعسفي الذي يكون للدين حق في فرضه ، والمحكمة الموضوع السلطة في تقدير مدى سلامة الشرط الذي يسوغ قيد العرض والإيداع به ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بحدوثه أن حق المطعون ضدها في حبس باقي الثمن ظل قائماً طوال فترة سريان أحكام الأمن العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ إلى أن ألغى بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ وأن الطاعن يادر برفع دعواه بطلب الحكم بإلغاء البيع أثناء قيام حق الحبس ثم أصر في دفاعه أمام محكمة الاستئناف على حصول الانقضاء وأبدى إضراراً عن تنفيذ التزامه بنقل الملكية أو المعاونة في إتمام إجراءات التسجيل ورفض قبول عرض باقي الثمن الذي تم بالحسنة طليقاً من ثمة قيود ، واستخلص الحكم من مسلك الطاعن على هذا النحو ما يجيز لمطعون ضدها بغير رفض الرض تعليق صرف باقي الثمن المودع خزانة المحكمة على نص دور الحكم النهائي في دعوى حصة ونفاذ البيع التي أقامت بها . لما كان ذلك ، وكان التعليق الذي ساقه الحكم المطعون فيه لسلامة الشرط الذي قيده بإيداع باقي الثمن سابقاً مستهدداً مما لا أصل بالأوراق ، فإن النعي الذي يشير به الطاعن ينحل إلى جمل موضوعي في مسألة سردها سلطة محكمة الموضوع التقديرية مما تنحصر عنه رقابة محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التزوير الذى تلاه السيد المستشار المفور والمرافعة وبعد المدولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتمثل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤١٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها طالبا الحكم باعتبار فقد البيع المؤرخ ٨/٨/١٩٧٦ مفسوخا ، وقال بيانا لدعواه أنه باع بموجب هذا العقد لى المطعون ضده أرض قضاء مبددة للبناء - مبنية بالصحيفة - لقاء ثمن مقداره ٤٥ ألف ج و ٣٣٠ م دفعت منه أثناء التعاقد مبلغ ٢٠ ألف ج ، وافق بالعقد على التزام البائع بشهر سنده لى البيع وتسليمه للشارية التى تلتزم بأداء باقى الثمن خلال شهر من تسليمها هذا السند وإلا اعتبر العقد مفسوخا من إنشاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم قضائى ، وأنه إذ كان قد سلم المطعون ضدها فى ١٢/١٠/١٩٧٦ سند ملكيته مسجلا ، وبالرغم من ذلك لم يحوف باقى الثمن إلا بان الأجل المحدد مما يتحقق منه لشروط الفسخ المبرمج بالواد بالعقد . لذا فقد أقام دعواه ليحكم بمطالبه منها - بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة للطاعن بطالبته . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٩٠٨ لسنة ٩٤ القضائية ودفع الطاعن باعتباره الاستئناف كأن لم يكن لعدم لادانته بالصحيفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها قلم كتاب المحكمة . بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٨ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقد تمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة حددت لنظره جلسة التزم فيها النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، انتهى الطاعن بأولها إلى الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فيما قضى به من رفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، إذ بنى قضاءه على أن التأخير في إنعام الإعلان - لال ميعاد الأشهر الثلاثة المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات لم يكن مرجعه إلى فعل المطعون ضدها وحده بل كان سببه أيضا البيان الخاطيء الذي سجله المحضر عند الانتقال الأول إلى موطن الطاعن من إثبات عدم الاستدلال عليه في هذا الوطن بالرغم من أنه قد أعلن به بعد ذلك ، وهذا الذي أحسن عليه الحكم قضاءه بخالف للقانون ، ذلك أن المسؤولية في مباشرة الإعلان من متابعة إجراءاته حتى إتمامه إنما تقع على كامل المعلن وحده دون المحضر مما يجعل التراجع في الإعلان مردده إلى تقصير من المطعون ضدها ويستتبع بالتالي تطبيق الجزاء الذي تمسك به .

وحيث إن هذا الطعن مردود ، ذلك بأن المادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد التعديل الذي أحدثته المشرع بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - والمطبق على واقعة الدعوى - تنص على أنه " يجوز بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وكان ذلك راجعا إلى فعل المدعى " ، مفاد ذلك أن المشرع اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذا النص - والذي يسرى على الاستئناف طبقا لحكم المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات - ألا يتم إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ تقديم " صحيفة قلم كتاب المحكمة بسبب يرجع إلى فعل المدعى " ولا يوقع الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه مع جعل أمر توقيعه رغم توافر هذين الشرطين جوازيا للمحكمة ليكون لها مكنة التقدير فتوازن بين مصلحة طرفي التنازع في هذا الشأن وتقدر أيهما أولى بالرعاية من الآخر ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أبان بدواته أن المحكمة لم تر توقيع الجزاء المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات اعتبارا بأن توقيعه جوازى وليس وجوبيا ، ومن ثم فلا تريب على محكمة الموضوع إن لم تنسأ تطبيق جزاء أخضعه القانون لطبق تقديرها ويكون الذي على الحكم المطعون فيه

فما استطرد إليه من إيراد تقارير أخرى نتعل بهدى توافر أحد شرطى تطبيق الجزاء — أيا كان وجه الرأى فيه — غير منتج .

وحيث إن الطاعن بنى بأسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه صدر الأمر العسكرية رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٧٦/٩/٢٣ وجاء هذا الأمر يحظر فى مادته التاسعة على أعضاء الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التصرف فى الأراضى والوحدات المتخصصة لهم بهذه الصفة إلى غير أعضاء هذه الجمعيات وإلا كان التصرف باطلا ، وهذا الجزاء يتعلق بالنظام العام وله الأثر الفورى فى التطبيق ، مما كان متينا على الحكم المطعون فيه تطبيقه على عقد البيع الذى أصبح محكوما بذلك الحظر ولو كان قد أبرم قبل العمل بالأمر العسكرية ، وليس من شأن إلغاء هذا الأمر بعد ذلك بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن يبعث المقد الباطل إلى الرجوع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر العقد صحيحا ولم يوقع جزاء البطالان فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث أن هذا التنبى غير صديد ، ذلك بأنه من المبادئ الدستورية المقررة أن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنمطف آثارها على ما وقع قبلا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، مما يؤده عدم جواز انسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد انعقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ، إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولا به وقت وقوعها عملا لمبدأ عدم رجعية القوانين ، وإذ كان عقد البيع على التداعى قد انعقد فى ١٩٧٦/٨/٨ أى قبل صريان أحكام الأمر العسكرية رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الذى عمل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٦/٩/٢٣ ولم يرد به نص على تطبيقه بأثر رجعى فإن الحظر وجزاء البطالان المقررين بنص المادة التاسعة من هذا الأمر لا ينسحبان على هذا العقد فى خصوص سلامة انعقاده وصحة التصرف الثابت به ، وإذ كان الحكم المطعون فيه اعتبر البيع قد وقع صحيحا لا يمتد إليه جزاء البطالان استنادا إلى أن أحكام الأمر العسكرية لا تسرى على هذا البيع لانهقاده قبل العمل بها ، فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون التنبى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطامن يسمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ، (في بيان الوجه الأول يقول إن الحكم قد عول على الدفع الذي أبدته المطعون ضدها من الحق في حبس باقى الثمن طوال فترة العمل بأحكام الأمر المسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ باعتباره سببا يخشى معه تعذر تسجيل البيع وانتقال ملكية العقار المبيع مع أن المقعد قد تضمن شرطا صحيفا فاصفا إذا لم تسدد المطعون ضدها باقى الثمن خلال شهر من تاريخ تسديدها سند ملكية البائع وقد تحقق هذا الشرط ، وليس من شأن العمل بأحكام الأمر المسكرى أن يعتبر سببا مبررا لحبس باقى الثمن حتى ولو تعذر إتمام التسجيل إذ لا يذلل للطامن البائع في هذا السبب ولم يكن متوقعا من جانبه ، فضلا عن أن مريان الأمر المسكرى ما كان يعوق إجراءات التسجيل بدلالة أنه قد تأثر من مكتب الشهر العقاري على عقد البيع بما يفيد صلاحيته للشهر في تاريخ نال العمل بهذا الأمر ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى على خلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك بأن المشرع أجاز للشترى في المادة ٤٥٧ من القانون المدني الحق في حبس الثمن إذا تبين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من يده ، ولما كان مفاد هذا النعى أن مجرد قيام هذا السبب ولو لم يكن للبائع يد فيه يحول للشترى الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق لأداءه حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وكان تقدير جديدية السبب الذى يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الامور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى أقام قضائه على أسباب ساقطة ، وكان لا يحول دون استعمال هذا الحق تضمنين العقد الشرط الفاسخ جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه ، ذلك أن هذا الشرط لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق ، فإن كان من حق المشتري قانونا أن يحبس الثمن من البائع ، فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض في قضائه لما تمسكت به المطعون ضدها من الحق في حبس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطامن لالتزامه بتحمل

ملکیتہ العقار المبیع إزاء صدور الأمر العسكري رقم ۴ لسنة ۱۹۷۶ فأورد بمدوناته قوله "أن قيام الأمر العسكري الذي مرى العمل به بعد العقد ولكن قبل شهره وقبل حدوث الواقعة التي اتفق في البند الخامس من العقد على أن يبدأ منها ميعاد الوفاء بباقي الثمن من شأنه أن يعد سبباً جدياً يبرر خشية المستأففة معذر قيام المستأففة عليه تنفيذاً للزامه العقدي بنقل ملكية العقار المبيع إليها مما يجوز لها ما تمسكت به من حق في حبس باقي الثمن ولا يقدح في ذلك حضورها في ۲۷/۱۰/۱۹۷۶ من جهة الشهر العقاري على مشروع العقد النهائي مخوفاً بنظم الصلاحية للشهر إذ هذا في ذاته لا يزيل الخشية الجدية من أن يحول ذلك الأمر العسكري دون إتمام المختصين لإجراءات شهر العقد ... " .

لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أوردته الحكم المطعون فيه يعد سبباً كافياً لحمل قضاءه في قيام السبب الجدي الذي يجوز للمطعون ضدها استعمال حق حبس باقي الثمن فإن من شأن قيام هذا الحق أن يقف حائلاً دون إعمال الشرط الصريح الفاسخ المتفق عليه بال عقد ، وهو ما خلص إليه جميعاً قضاء الحكم المطعون فيه ويكون النتي على في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الرجة الثاني أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالعقد قد حدد مهلة شهر للوفاء بباقي الثمن من تاريخ تسلم المشتريه استند ملكية البائع فلو صح اعتبار الأمر العسكري سبباً يجوز استعمال حق الحبس طوال صيرائه قائم وقد ألتى هذا الأمر يصبح متبهماً احساب الشهر المحدد للوفاء بباقي الثمن من تاريخ تأمده وهو يوم ۸/۹/۱۹۷۷ ويكرن الشرط الفاسخ قد تحقق بعرض المطعون ضدها باقي الثمن في ۶/۱۱/۱۹۷۷ أي بعد فوات الشهر ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يمتد بهذا الأجل ولم يعمل الشرط الفاسخ استناداً إلى القول بأن رفع البائع دعوى الفسخ يعتبر تعرضاً من جانبه ما بقيت الدعوى قائمة ويحق للمشتري لهذا السبب حبس باقي الثمن دون أن يعرضه على البائع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النتي غير صحيح ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر رفع دعوى الفسخ تعرضاً من جانب البائع بخول

المشتري - حتى حبس باقي الثمن إنما أورد بأسبابه أنه بعد إلغاء الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ نشأ موقف جديد . إذ كان قد صدر الحكم الابتدائي باعتبار عقد البيع ففسوخا انتهى إلى الشرط الصريح وبالرغم من خطأ هذا الحكم لثبوت قيام حق الحبس للمطعون ضدها بأن مريان أحكام الأمر العسكري فإن الطاعن قد أصر أمام محكمة الاستئناف حتى من بعد إلغاء هذا الأمر على موقفه من اعتبار عقد البيع ففسوخا واتضح من الاعراض عن تنفيذ التزامه بنقل ملكية العقار المبيع أو مآونة المطعون ضدها في التوقيع على العقد النهائي بعد حصولها على ما يزيد صلاحيته للشهر بل وكشف بجلاء ووضوح عن إصرار على الاستناع عن تنفيذ التزامه عند رفضه قبول باقي الثمن المعروض عليه بجملة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، واستخلص الحكم المطعون فيه من تلك الأمور جميعها ما يسوغ في القانون ما تمسكت به المطعون ضدها عقب إلغاء الأمر العسكري وقبل عرض باقي الثمن من دفع لعدم تنفيذ التزامها إزاء إصرار الطاعن على عدم تنفيذ التزامه بنقل ملكية العقار المبيع ، ومن ثم لا يكون صحيحا ما ساقه الناعن بهذا الوجه من نفي على ذلك الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، إذ قد اتفق في العقد على التزام المشتري بسداد باقي الثمن خلال شهر من تسلمها عند ملكية البائع ولم يلقى الناقدان وفاء الثمن على إتمام تسجيل عقد البيع ، ومن ثم فإن إيداع المطعون ضدها لباقي الثمن خزانة المحكمة بعد رفض العرض وقرونا بعدم صرفه للناعن إلا بعد صدور الحكم الترائي في دعوى صحة وتناذ عقد البيع التي أقامها يكون إيداعا غير مبرر . ولذا فهو ما تمسك به أمام محكمة الاستئناف ، ولذا قضى الحكم بصحة العرض والإيداع يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذي غرر سديد ذلك بأن الشرط الذي يجعل العرض والإيداع غير مبررين للذمة هو الشرط المتمسقى الذي لا يكون للدين حتى في فرضه ، وللمحكمة الموضوع السلطة في تقدير مدى سلامة الشرط الذي يسوغ فيسند العرض والإيداع به ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بمذونات أن حق المطعون ضدها في حبس باقي الثمن ظل قائما طوال فترة مريان أحكام الأمر العسكري

رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ إلى أن ألغى بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ وأن الطاعن بادر برفع دعواه بطلب الحكم بإلغاء العقد البيع أثناء قيام حق الحبس ثم أصر في دواعه أمام محكمة الاستئناف على حصول الانسحاب وأبدى إعراضاً عن تنفيذ التزامه بنقل الملكية أو المعاونة في إتمام إجراءات التسجيل ورفض قبول عرض باقي الثمن الذي تم بالجلسة طليفاً من ثمة قيود ، واستخلص الحكم من مسلك الطاعن على هذا النحو ما يجيز للمطعون ضدها بعد رفض العرض تعليق صرف باقي الثمن المودع خزائنة المحكمة على صدور الحكم النهائي في دعوى صحة ونفاذ عقد البيع إلى أقدمتها ، لما كان ذلك وكان التمثيل الذي ساقه الحكم المطعون فيه لسلامة الشرط الذي قيد به إيداع باقي الثمن سائعا مستمداً مما له أصل بالأوراق فإن الذمى الذي يثيره الطاعن ينحل إلى جمل موضوعي في مسألة مرددها سلطة محكمة الموضوع التقديرية مما يختص به رقابة محكمة النقض ويكون الذمى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار جدى التولى نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
حوت حنورة ، على السعدنى ، محمد مختار منصور ومحمود نبيل الهنارى .

(١٧٠)

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ التضمينية :

(١) بيع "ضمان الاستحقاق" . ملكية .

تصرف البائع في المقول المدين بالذات لمشتريان . تصرف من غير مالك ، سنة ذلك .
تعرض المشتري لأول لقائي . - حق الأخير في الرجوع على البائع بضمان الاستحقاق .

(٢) بيع "ضمان الاستحقاق" .

ضمان الاستحقاق . فريه . لا يشترط لقائه صدور حكم قضائي بترفع ملكية المبيع من
المشتري .

١ - ملكية المقول تنقل - فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغير - بمجرد
التعاقد إذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات ، مما مفاده أن تصرف البائع
في الشيء "مشتريان يكون صادراً من غير مالك لأن ملكيته قد انتقلت منه إلى
المشتري الأول . إذا تعرض الأخير للمشتري الثاني مدعياً ملكية المبيع وانتزعه
منه ، حق للمشتري الثاني الرجوع على بائعه بضمان الاستحقاق .

٢ - يمكن للرجوع بضمان لاستحقاق أن يحرم المشتري فعلاً من المبيع لاي
سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه ، أو ليس في مقدوره دفعه ولا يتوقف
وجوده على صدور حكم قضائي بترفع ملكية المبيع من المشتري .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٥٠ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى لإسكندرية على "طاعنة طالبا الحكم إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٠٠٠ ج وقال فى بيانها أنه ؛ وجب عليه مائة مائة وربع ١٩٧٣/٣/٦ تبادل بها عن سيارته بسيارتها رقم التى قدمت قيمتها فى التقد بـ ١٨٠٠ ج ، بتاريخ ١٩٧٣/٨/٤ وقعت حجزا تعسفيا على السيارة الأخيرة ، فاضطر لتسليمها للخراس الذى عين من قبلها ، كما نقلت ترخيص تلك السيارة لإسمها استنادا الى حكم صدر لها ضد مالك الأصل بصفة ونفاذ بعه السيارة لها ، ولما كان قد أخطر الطاعنة بما تقدم ، واستحقت السيارة للغير فتحتى وجوب الرجوع بالضمان فقد أقام دعواه . قامت الطاعنة بإدخال المطعون ضده الثانى - البائم لها - فى الدعوى طالبا الحكم عليه بما حصى أن يحكم به عليها للمطعون ضده الأول . بتاريخ ١٩٧٥/٤/٧ قضت المحكمة بإلزام "طاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ١٨٥٠ ج والفوائد بواقع ١/٤ بالنسبة لمبلغ ٨٠٠ ج اعتبارا من ١٩٧٣/٨/٤ وفى دعوى الضمان بإلزام المطعون ضده "ثانى بأن يدفع للطاعنة ما حكم به عليها فى الدعوى الأصلية . استأنف المطعون ضده الثانى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٤٥٠ سنة ٣١ ق واستأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٤٥٣ سنة ٣١ ق ، بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٧ قضت المحكمة فى الاستئنافين برفضهما وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بني على سببين ، تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إنه يشترط للرجوع عليها بضمان الاستحقاق أن يكون المتعرض قد استند في ادعائه إلى سبب قانوني يحتج به على المشتري وأن يرفع على الأخير دعوى استنادا إلى هذا السبب ، ولما كان المطعون ضده الأول لا يحتاج بعقد شراء .. - السيارة أو بالحكم الصادر لها بصحة البيع ، وكانت الأخيرة لم ترفع عليه دعوى باستحقاق السيارة التي سلمها لما بمجرد حجز عليها ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تعرضا ماديا لارتب الرجوع عليها بضمان الاستحقاق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن التمس بهذا السبب غير سديد ، ذلك أن ملكية المنقول تنتقل - فيما بين المتعاقدين وبالمسبة إلى الغير - بمجرد التعاقد إذا كان محل الالتزام شيئا معينا بالذات ، مما مفاده أن تصرف البائع في الشيء لمشتري فإن يكون صادرا من غير مالك لأن ملكيته قد انتقلت منه إلى المشتري الأول . فإذا تعرض الأخير للمشتري الثاني لماديا ملكية المبيع وانزعه منه ، حتى للمشتري الثاني الرجوع على بائه بضمان الاستحقاق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن .. - ابتاعت السيارة من مالكها الأصلي بموجب عقد مؤرخ في ١٩٦٩/١١/١٠ قضى بصحة ونفاذه بالحكم رقم ١٩٧١/٥٣٤٠ مدني كلي شمال القاهرة وأن هذا البائع قد باع السيارة مرة ثانية لآخر بموجب عقد مؤرخ في ١٩٧٠/٦/٨ وتوالت البيوع إلى أن اشترت الطاعنة تلك السيارة من المطعون ضده الثاني بالعقد المؤرخ ١٩٧١/١٢/٩ فبادات بها المطعون ضده الأول بموجب عقد مبادضة مؤرخ ١٩٧٣/٣/٢٦ مما مفاده أن ملكية السيارة انتقلت لـ ... قبل البيع الصادر لسلف الطاعنة ، وإذا تمكنت المذكورة استنادا إلى عقدها الذي قضى بصحته ونفاذه ، من الحجز على السيارة وانزاعها من يد المطعون ضده الأول ، ومن نقل قيود تلك السيارة بسجلات المرور لإسمها ، وكان انتقال الملكية على ما سلف حجه على الطاعنة فإنه يحق للمطعون ضده الأول الرجوع إليها بالضمان لاستحقاق السيارة للغير ، ذلك أنه يكفي للرجوع بضمان استحقاق أن يحرم المشتري فعلا من بيع لأي سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه ، وليس في مقدوره دفعه ولا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائي بنزع ملكية

المبيع من المشتري ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر إذ انتهى إلى تحقق موجب الرجوع على الطاعة بضمين الاستحقاق فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تقدير التعويض إذ قدر قيمة السيارة وقت الاستحقاق بما قدرت به وقت التعاقد قولاً منه بأن قيمتها لم تنل فيما بعد من هذا المبلغ ، والزعم بمصاريف دعوى استحقاق لم ترفع على المطعون ضده الأول ، وقضى عايناً بالفوائد من تاريخ الجز وهي لا تستحق إلا من تاريخ الاستحقاق ، وليس توقيع الجز بمثابة استحقاق للسيارة مما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفه القانون .

وحيث إن النعي بهذا السبب غير مقبول ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم المستأنف لأسبابه في خصوص تقديره للتعويض المحكوم به ، ولما كانت الطاعة لم تعرض على محكمة الاستئناف ما يثيره بهذا السبب ، فإن النعي به يكون سهواً جديداً لا يجوز التعمد به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / هاشم المرافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، ودوريش عبد الحيد ، وإبراهيم زفر ،
ومحمد عبد المنعم جابر .

(١٧١)

الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٩ القضاية :

(١) إستئناف " إعلان الاستئناف " . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
دفع . نظام عام .

الدفع باعتباره الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحته في الميعاد القانوني دفع شكلي غير
متعلق بالنظام العام . م . ٧ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ أثر ذلك .
وجوب إبدائه قبل التكلم في الموضوع . إلغاء هذا الدفع قائماً ما لم يزل عنه التمسك به صراحة
أو ضمناً .

(٢) الدفع " الدفع الشكلي " . محكمة الموضوع .

إستخلاص للتزول الضمني عن الدفع الشكلي من إطلاقات محكمة الموضوع . طلب تأجيل
الدعوى لتقديم مستندات . لا بعد نزولاً عن الدفع الشكلي ، عدم وجوب إلغاء التمسك بالدفع
بكل حجة طالما أبدى جميعها .

١ - الدفع بعدم إعلان صحيفة الدعوى في الميعاد وفقاً للمادة ٧٠ مرافعات
قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ من الدفع الشكلي غير المتعلقة بالنظام
العام ، ويضمن على التمسك به إبدائه قبل التكلم في موضوع الدعوى وإلا سقط
الحق فيه ويظل هذا الدفع قائماً إذا أبدى جميعها ما لم يزل عنه التمسك به صراحة
أو ضمناً .

٢ - إستخلاص للتزول الضمني عن الدفع الشكلي من إطلاقات محكمة
الموضوع مادام هذا الإستخلاص قد بني على أسباب سائغة ، ولا يعتبر نزولاً
ضمنياً عن الدفع الشكلي بعد إبدائه جميعها طلب تأجيل الدعوى لتقديم مستندات
كإلا يلزم أن يثبت من له حق في الدفع به في كل جلسة مالية تمسكه به مادام
قد أبدى جميعها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٧٦ : مدنى كلى الجبزة ضد المطعون ضده عن نفسه وبصفته وصيا على أخوته القصر بطاب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٤/١٠/٢١ الصادر له من المحكمة ... لورثة الطرفين ببيع حصة قدرها ١٢ ط لثى عشر قيراط فى كامل أرض وبناء المنزل الميئين بالعقد وصحيفة الدعوى بثمان قسيرة ٤٠٠ ج . وبتاريخ ١٩٧٦/٥/١٥ اصدرت محكمة أول درجة حكما للطاعن بطلانيته استئناف المطعون ضده هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٣٨٧ لسنة ٩٣ فى القاهرة ، وبجلسة ١٩٧٦/١٠/٩ دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وقبل التكلم فى الموضوع باعتبار الاستئناف كان لم يكن اهدم إعلانه بالصحة فى الميعاد القانونى . وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠ قضت محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعن (المستأنف عليه) فى التمسك بهذا الدفع وإحالة الدعوى إلى التحقيق ثم اصدرت حكما فى ١٩٧٩/٢/٥ فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن (المستأنف عليه) . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الاستئناف وقبل التكلم فى الموضوع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لإعلانه بالصحة بعد الميعاد القانونى إذ أن الاستئناف قيد

بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٢ ولم تعلن صحيفة الاستئناف عايشه إلا في ١٩٧٧/١/١٩ إلا أن محكمة الاستئناف أصدرت حكمها بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠ بسقوط حقه في التمسك بهذا الدفع تأسيساً على تنازله ضمنياً عنه بطلبه تأجيل الدعوى لتقديم عقد البيع موضوع النزاع وعدم إصراره على الدفع في الجلسات التالية وقد شاب هذا الحكم الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال والتصور في التسيب إذ إنه لم ينازل عن دفعه صراحة أو ضمنياً وأنه لم يعط على استقلال في الحكم الاستئنافي الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠ إلا بصدد الحكم النهائي المنبئ بالخصومة في ١٩٧٩/٢/٥ .

وحيث إن النفي في شأن ذلك أنه لما كان الدفع بعدم إعلان صحيفة الدعوى في الميعاد وفقاً للمادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ من المدفوع الشككية غير المتنافية بالنظام العام ، ويتعين على التمسك به إيداعه قبل التكلم في موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيه وبطل هذا الدفع قائماً إذا أبدى متهما ما لم يزل عنه التمسك به صراحة أو ضمنياً ، وكان استخلاص للأزول الضمني من لدفع اشككية من إطلاقات بحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص قد بني على أسباب سائفة ، ولا يعتبر نزولاً ضمنياً عن الدفع الشككي بعد إيداعه صحيحاً طلب تأجيل الدعوى لتقديم مستندات . كما لا يلزم أن يثبت من له حق في الدفع به في كل جلسة تالية تمسكه به ، مادام قد أبدى صحيحاً . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بجملة ١٩٧٨/٣/٢٠ أن صحيفة الاستئناف قدمت لقلم الكتاب في ١٩٧٦/٨/١٢ ولم تعلن للاستئناف عايشه (الطاعن) إلا في ١٩٧٧/١/٨ وقد تمسك الطاعن بجملة ١٩٧٧/١/٤ وقبل التكلم في الموضوع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانه بالصحيفة في ظرف الدلائل الشهور . وإذا أسس هذا الحكم قضاه بسقوط حق الطاعن في التمسك بهذا الدفع على تنازله الضمني من إيداعه بطلب تأجيل الدعوى لتقديم عقد البيع وعدم إصراره على دفعه بالجلسات التالية وكانت هاتان الدعامتان المؤسسان عليهما هذا الحكم لا تؤديان إلى اعتبار طاعن متنازلاً ضمنياً عن دفعه الذي أبدى صحيحاً ويكون بالتالي الحكم المطعون فيه الصادر

بجلسة ٩٧٨/٣/٢٠ : قد شابه الفساد في الاستدلال في استخلاص نزول الطامن ضمنا عن دفعه الامر الذي حجبته عن إبداء كلمته في هذا الدفع مما يعيبه بالقصور في التسييب ويكون متعين نقضه لما بين السبعين دون حاجة لبحث الثالث .

وحيث إنه لما كان يترتب على نقض هذا الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٢٨٧ لسنة ٩٣ ق بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠ نقض الحكم المأه للخصومة الصادر في ١٩٠٩/٣/٥ إعمالا لنص المادة ١/٢٧١ مرافعات إذ أن الحكم الاول كائن أساسا له على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

- رئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عاصم الراعي ومطوية السادة المستشارين :
 يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ومحمد بن صالح سالم ، إبراهيم زغر ومحمد عبد المنعم جابر .

(١٧٢)

للطعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٥١ القضائية :

دعوى " الصيغة في الدعوى " .

مرافق الإسكان بالمحافظات ، اختياره من وحدات الحكم المحلي . عدم تمثيل وزير الإسكان والمرافق أمام القضاء . ملحة ذلك .

مفاد المواد ١/٣ ، ٣٤ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦١ ، والمواد ٣٣/٤ : ٥٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ والقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أن وزير الإسكان والمرافق لا يمثل مرافق الإسكان بالمحافظات - وهي من وحدات الحكم المحلي - أمام القضاء ، لما كان ذلك وكانت الدعويان ،
 .. مدني كلي الاسكندرية قد أقيمتا بتاريخ ٢/٢/١٩٧٠ ، ٢٦/٥/١٩٧٥ على التوالي - أي في ظل مريان أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلي - واختصم فيها وزير الإسكان باعتباره المسئول عن مرافق الإسكان بمحافظة الاسكندرية ، في حين أن وزير الإسكان لا يمثل مرافق الإسكان بالمحافظات على ما لفت الإشارة وفقا للقانون ٥٧ لسنة ١٩٧٠ ، كما لم يطعن وزير الإسكان هذه الصيغة وفقا للقانونين رقمي ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٣ لسنة ١٩٨٩ الذين صدرا بعد ذلك في شأن نظام الحكم المحلي ، ومن ثم تكون الدعويان قد أقيمتا على غير ذي صفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وادعاءات الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٦٥٩ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الإسكندرية على الطاعن به فتمت به بقاى المطعون ضدهم قالوا شرعا لما أن موثقتهم المرحومان .. ع .. قسلا في حادث تدمر العمارة رقم ٧١ شارع محرم بك بمدينة الإسكندرية التي انهارت مبانها على ساكنها وضبط في شأن هذا الحادث اللجنة رقم ٤٦٥٣ سنة ١٩٧١ محرم بك والتي قضى فيها نهائيا بإدانة المطعون ضدهما السادس والسابع عن تهمه القتل الخطأ ومن ثم فانهم - أم المطعون ضدهم الأربعة الأول يطالبون بالحكم بإلزام الطاعن بصفته وباقي المطعون ضدهم بدفع تعويض مقداره ٢٥ ألف جنيه والفوائد بالتضامن فلما بينهم ، على سند من مسؤولية حارس الأشياء بالنسبة للمطعون ضدهما الثمان وثلاث والمسئولية التقصيرية بالنسبة للطاعن به فتمت الذى أصار ترخيص عملية البناء الذى انهار على ساكنيه . كما أقام المطعون ضده الخامس عن نفسه وبه فتمت وليس شرعا على أولاده القصر الدعوى رقم ١٨٢٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الإسكندرية على ذات الخصوم في الدعوى رقم ٦٥٩ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الإسكندرية لمشار إليها آنفا وعلى سندها القانونى بطالب الحكم بتعويض مقداره ٢٥ ألف جنيه والفوائد بالتضامن نتيجة فقد زوجته التي قتلت في حادث انهيار العمارة المذكورة . ودفع الطاعن بصفته بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة استنادا إلى أن وزير الإسكان والمرافق لا يشمل مرافق الإسكان بمحاظة الاسكندرية طبقا للقانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦١ وأن الذى يمثل هذا المرفق هو محافظ الاسكندرية الذى يتعين اختصاصه بالاهوىين - ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهد أن أسرت بضم الدعوىين مالف الذكر ليصدر

فيهما حكم واحد - قضت بجلسته ١٩٧٧/٣/٢٧ برفض الدفع المبدى من الطاعن بصفته بعدم قبول الدعوى وقبولها ، و بالزام الطاعن بصفته وباقي المطعون ضدهم هذا الخمسة الأول ، بالغ التعويض المحكوم بها بالتضامن فيها بينهم . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٧ سنة ٣٣ ف ، وأبدى من بين أسباب استئنافه مسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة وعكسة استئناف الإسكندرية بعد أن ضمت إلى هذا الاستئناف استئنافين آخرين مرفوعين عن ذات الحكيم من المحكوم لهم والمحكوم عليهم ، قضت بجلسته ١٩٨١/٦/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض العائن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث إن مما يتراءى للطاعن بصفته على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى بين ٢٥٩ سنة ١٩٧٤ ، ١٨٢٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الإسكندرية لرفعها على غير صفة على سند من أن الطاعن من نفسه يسلم بأن المسؤولية هي مسؤولية وزارة الإسكان التى يمثلها وان المحافظ ليس إلا ممثلاً في دائرة المحافظة ومن ثم فإن الحكم يتصرف إلى الأصل أو إلى ممثله لأن المؤدى واحد . وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يخالف للقانون لأن محافظة الإسكندرية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، وإذ كان وزير الإسكان يمثل الدولة بالنسبة لشئون وزارته ، فإن المحافظ هو الذى يمثل المحافظة فيما تقوم عليه المحليات من مرافق ومن بينها مرافق الإسكان وذلك عملاً بأحكام القوانين ١٣٤ سنة ١٩٦٠ ، ٥٢ سنة ١٩٧٥ ، ٤٣ سنة ١٩٧٩ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر وزير الإسكان ممثلاً لمرافق الإسكان بمحافظة الإسكندرية أمام القضاء مع أن الذى يمثل هو محافظ الإسكندرية ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سيديد ، ذلك أن القانون ٥١ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلي - والذي عمل به اعتباراً من ١٩٧١/٩/٣٠ - نص في مادته الرابعة على أن "تتشأ بكل محافظة مجلسان يسمى أولهما المجلس الشعبي ويسمى الثاني بالمجلس التنفيذي" كما نص في المادة ٢١ منه - ٤ - على أن يكون المحافظ رئيساً للمجلس التنفيذي ، وقضت المادة ٣٣/٤ منه على أن يختص المجلس التنفيذي باتخاذ الإجراءات التنفيذية التي تكفل نحتفي الخطط والبرامج الخاصة ببرنامج العمل الوطني في نطاق المحافظة ومن بينها إدارة المرافق والمشروعات - كما نصت المادة ٥٦ من القانون المذكور على أن تلغى من نصصر القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ بأصدار قانون نظام الإدارة المحلية ما يعارض مع أحكام القانون ٥٧ سنة ١٩٧١ المشار إليه . وإذ كانت المادة ٣٤ ، ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ لا تارض أحكامهما مع أحكام القانون رقم ٥١ سنة ١٩٧١ فنصت المادة ١٣٤/٣ منه على أن "تباشر مجلس المان بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرفق تنظيم وإيصال الإنارة والمجارى والأشياء والتعمير . . ." ونصت المادة ٣٥ على أن "يقوم رئيس المجلس بمقتبله أمام المحاكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع أمير - ثم صار القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٧٥ بأصدار قانون نظام الحكم المحلي - وعمل به من ١٩٧٥/٧/٣٤ وقد أنقح القانونين ١٢٤ سنة ١٩٦٠ ، ٥١ سنة ١٩٧١ ، ونص في مادته الرابعة على أن "يمثل المحافظة محافظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلي الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير ثم صدر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٧١ بأصدار قانون الحكم المحلي - وعمل به اعتباراً من ١٩٧١/٦/٢١ - الذي أنقح القانون ٥١ سنة ١٩٧٥ ونص في المادة الرابعة منه على أن يمثل المحافظة محافظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلي الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير فقد دلت هذه النصوص جميعاً على أن وزير الإسكان والمرافق لا يمثل مرفق الإسكان بالمحافظات - وهو من وحدات الحكم المحلي - أمام القضاء . لما كان ذلك ، وكانت لدعويان ٦٥٩ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى الاسكندرية ، ١٨٢٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكندرية قد أقيمتا بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٨ ، ١٩٧٥/٥/٢٦ على التوالى -

أى فى ظل مريان أحكام القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى — واختتم فيهما وزير الاسكان باعتباره الممثل عن مرفق الاسكان بحافظة الاسكندرية ، فى حين أن وزير الاسكان لا يمثل مرفق الاسكان بالمحافظات على ماسلف الاشارة وفقا للقانون ٥٧ سنة ١٩٧١ ، كما لم يعطى وزير الاسكان هذه الصفة وفقا للقانونين رقمى ٥٢ سنة ١٩٧٥ ، ٤٣ سنة ١٩٧٩ ، اللذين صدرا بعد ذلك فى شأن نظام الحكم المحلى ، ومن ثم تكون الدعوى قد أقيمتا على غير ذى صفة ، ويكون الدفع المهدى من الطاعن بصفته بعدم قبول الدعوىين لرفعهما على غير ذى صفة صحيح فى القانون ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقى أوجه النقص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطاعن بصفته فى الدعوىين ٦٥٩ سنة ١٩٧٤ ، ١٨٢٤ سنة ١٩٧٥ ، مدنى كللى الاسكندرية والحكم بعدم قبول الدعوىين بالنسبة للطاعن بصفته لرفعهما على غير ذى صفة .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة القلمية المستشار / محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : أحمد كمال سالم ، محمد رأفت شفاقي ، محمد صعيد عبد القادر وماهر تلابد .

(١٧٣)

الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(١ ، ٢) استئناف " الأثر الناقل " . إيجار " إيجار الأماكن " . الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة " . " التأجير من الباطن " .

(١) أثر الاستئناف . : لانتفاء النزاع إلى محكمة الدرجة الثالثة بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفع وأرجع دفع أمام محكمة أول درجة ما لم يتقاربه فيها صراحة أو ضمنا .

(٢) طالب المأجر بإخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة المدعومة بالتأجير من الباطن . القضاء بالإخلاء السبب الثاني . قضاء المحكمة الاستئنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة بعد أن تحققت من عدم تحمل المأجر من هذا الطلب . لا خطأ . " ذلك " .

(٣) حكم " تسبيب الحكم " . نقض " السبب غير المنتج " .

(٣) إتمام الحكم على دعوات متعاقبة . كفاية إتمامها لحل قضائهما في ذاتها في باقي الدعايات الأخرى أما كلا وجه الرأي فيه . غير منتج .

(٤ - ٥) حكم " تسبيب الحكم " . محكمة الموضوع " تقدير الأدلة " .
نقض " أسباب الطعن " . إيجار " إيجار الأماكن " . " الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة " .

(٤) قضاء الحكم على ماله أدل ثابت في الأوراق . تضمنته الرد الضمني المنقطع أساساته للطاعنان . أن أوجه دفاع . الدائرة في ذلك . جدر في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إلزامه أمام محكمة النقض .

(٥) عدم تقديم الطاعنان ما يبدل على تمسكهما أمام محكمة الموضوع بأداء الأجرة لإضافته لظنون ضده . إقتناع النجى إلى الدليل .

(٦) تخلف المسافر عن الوفاء بأى قرض من الأجرة المستحقة . كلف لطيف إخلاؤه من العين المؤجرة .

(٧) ورود النص على الحكم الابتدائي دون الحكم الاستثنائي المعامون فيه . غير مقبول .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاستئناف وفقاً لصهر المسامتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عن الاستئناف ، وبما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفع وأوجه دفاع ، وتعتبر هذه وثائق معاروجة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بحجـر رد رفع الاستئناف سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت محكمة الدرجة الأولى الفصل فيها أو التي فصلت فيها لغير مبرراته ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً .

٢ - إذ استند المطعون ضده أمام محكمة الدرجة الأولى في دعواه بإخلاء العين المؤجرة للطامن الأول على تعيين حتى عدم الوفاء بالأجرة المستحقة على العين المؤجرة ، وتأجيرها من الباطن . فاقضت المحكمة له لصالحه المطعون ضده بالإخلاء على سند من المصيب الثاني ، وأصرحت عن أنها لم تر سبباً للتعرض للسبب الآخر بعد أن أجيب المعامون ضده إلى طلبه ، وإذا استأنف الطامنان هذا الحكم فقد انتقلت الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المطعون ضده أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ، وتعتبر مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها ، وكان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه - مما له أصله الثابت بالأوراق - أن المطعون ضده لم يتحل عن طلب الإخلاء المؤسس على عدم الوفاء بالأجرة المستحقة على العين المؤجرة ، وأنه تملك صراحة في مذكرته المدعمة بجلسة ١٩٧٦/٣/٢٠ أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم حجز الدعوى للحكم بطلباته المبنية بصحة دعواه ، ومن يلزمها طلب الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة المستحقة على العين المؤجرة ، فهو لم يتنازل عن هذا الطلب - كما يدعى الطامنان - وكان على محكمة الاستئناف أن تعرض له لتقول كلمتها فيه ، وهي إذ فعلت فإن النص على حكمها بخالفه القانون والقضاء بما لم يطلبه الخصوم يكون على غير أساس .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقيم على دعوات متعددة وكانت إحدى هذه الدعايات كافية لحمل الحكم فإن تعييبه في باقي الدعايات الأخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج .

٤ - إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما استخلصه بالاسباب الموضوعية التي أوردها من ثبوت واقعة التأجير مفروشا في مدد مختلفة ، ورتب على ذلك إلزام الطاعنين بالأجرة الإضافية المستحقة وفقا للسادة ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سائفة البيان مقابل هذا التأجير ، وإذا كان ما استخلصه الحكم له أصله الثابت في الأوراق وسائفا وكأيا لورد على ما يشي به الطاعنان في هذا الشأن فإن الذي عليه بما جاء بهذين الوجهين يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٥ - إذ لم يقدم الطاعنان ما يدل على تمسكهما أمام محكمة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للمطعون ضده فيكون نههما في هذا الخصوص عار من الدليل ، وبالتالي غير مقبول .

٦ - لما كان المشرع قد رتب بنص المادة ١/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للتأجير الحق في طلب إخلاء المستأجر لنكوله من أداء الأجرة المستحقة ، فإن التأخير في سداد الأجرة الإضافية ذات الآثار المترتبة على التأخير في أداء الأجرة الأصلية إذ الجزاء يترتب على التخلف عن الوفاء بأي قسود من لأجرة المستحقة قانونا .

٧ - إذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه ، ولما كان الذي بهذا السبب منصرفا إلى الحكم الابتدائي فإنه - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتوصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥، مدني. كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنين بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة إلى أولهما بالتمه المؤرخ ١٩٦٧/٤/٢٥ لتأخره في سداد الأجرة منذ شهر أبريل سنة ١٩٧٤ وإقيامه بتأجير العين من الباطن للطاعن الثاني دون إذن كتابي صريح منه . وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٠ قضت محكمة أول درجة بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها خالية للمطعون ضده ، تأسيسا على تأجيرها من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المسك ، استنف الطاعنان هـ — هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٣ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٨/٣/١ قضت محكمة الاستئناف بتأييد حكم الإخلاء ، استنادا إلى عدم الوفاء بالأجرة ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لعلوه وفيها التزمت النيابة وأنها .

وحيث إن ، الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بخالفته القانون والقضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وفي بيان ذلك يقولان أن المطعون ضده أقام طلب الإخلاء على سببين الأول التأخير في سداد الأجرة والثاني الإيجار من الباطن ، وأقامت محكمة أول درجة قضاها بإخلاء — بين النزاع على السبب الثاني وحده ، إلا أن المطعون ضده عاد إلى مناقشة السبب الأول أمام محكمة الاستئناف رغم تنازله الصريح عنه ، إذ أقام الحكم المطعون فيه فضاده بالإخلاء على هذا السبب فقط ، والذي لم يكن مطروحا أمامها من جانب المطعون ضده ، فبه يكون قد خالف القانون فضلا عن قضائه بما لم يطلبه الخصوم .

وحيث إن هـ ١ النمي غير سديد ، إذ لا يجوز في قضاء هذه المحكمة أن الاستئناف — وفقا لنص المادة ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون المرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بحالها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، وبما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفعه وأوجه دفاعه ، وتأسيسا على هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد دفع الاستئناف سواء في ذلك الأوامر التي أغفلت محكمة الدرجة

الأولى الفصل فيها أو التي فعلت فيها لغير مصلحة ، وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف دأباً عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمناً . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطعون ضده استندت أمام محكمة الدرجة الأولى في دعواه بإخلاء العين المؤجرة للطعن الأول إلى سببين هما عدم الوفاء بالأجرة المستحقة على العين المؤجرة ، وتأجيرها من الباطن ، فقضت المحكمة بأصلها المطعون ضده بالإخلاء على سند من السبب الثاني ، وأصبحت عن أمها لم ترمسوغاً للتعرض للسبب الآخر بعد أن أجيب الطعون ضده إلى طلبه ، وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم فقد استأنف الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المطعون ضده أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ، وتمتير مطروحة أمام محكمة الاستئناف لفصل فيها ، وكان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه - مما له أصله الثابت بالأوراق - أن الطعون ضده لم ينفصل عن طابع الإخلاء المؤسس على عدم الوفاء بالأجرة المستحقة على العين المؤجرة ، وأنه عمك صراحة في مذكرة المقدمة بجلسته ١٩٧٦/٣/٢٠ أمام محكمة الدرجة الأولى بعد حجز الدعوى لحكم بطاينه أنينة بصحيفة دعواه ، ومن بينها طلب الإخلاء لعدم الوفاء بالأجر المستحقة على العين المؤجرة ، فهو لم ينازل عن هذا الطلب - كما يدعى الطاعن ، وكان على محكمة الاستئناف أن تعرض له لنقول كلمتها فيه ، وهي إذ قضت بأن الثبوت على حكمها بخالف القانون والقضاء بما لم يطلبه الخصوم يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الديتين الثاني والثالث من أسباب الطعن النعمى على الحكم المطعون فيه بخالف القانون والقضاء في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن أنه فهم - مسكهما أمام محكمة الموضوع بأن يدع الأجرة خزنة المحكمة لم يكن مرده إلى امتناع المطعون ضده من استلامها وإنما كان بسبب توقيع حجز ما للدين لدى الغير ، وتمسكهما بأنهما بمقتضى إشارات عرض قائم بعرض الأجرة مقدما على المطعون ضده الذى تسديها دون اعتراض فلا يستحق عنها فوائد تأخير ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت من هذا الدفاع ، وأقام قضاءه عن أن الإيداع غير مبرر ، للذمة إذ لم يعقبه إخصار المؤجر طبقاً للسداد

٣/١٩ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، نض لا عن عدم تضمن الأجرة المعروضة فوائد تأخير فيكون الحكم فضلا من مخالفته قد شابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن الحكم - إذا أقيم على دعوات متعددة وكانت إحدى هذه الدعايات كافية وحدها لحمل الحكم فإن تعيبيه في باقي الدعايات الأخرى - يفرض صحته - يكون غير منتج .

ومتى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد خلص بأسباب سائغة إلى أن ذمة الطاعنين ، زالت مشغولة بجزء من الأجرة ، هي الأجرة الإضافية المستحقة عن التأجير مفروشا وفقا لل مادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان هذا كافيا لحمل قضاء الحكم بالإخلاء فإن النعي عليه في باقي الدعايات من أن إيداع المبالغ غير مبررى للذمة ، ذل يعمقه إخطار المؤجر طبقا للمادة ٣/١٩ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - دون الأجرة المعروضة ، ولم تتضمن فوائد التأخير ، أيا كان الرأي فيه يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقر بأن الحكم خلص إلى أن من التراجع قد أجرت مفروشة ثابتة بمحضر المحضر - الموقع في ١٢/٧/١٩٧٥ ومحضر اشكوى رقم ٥١٧ لسنة ١٩٧٥ إدارى مصر القديمة ، وهو استخلاص معيب من أربعة أوجه : الأول : أن وقعة التأجير مفروشا لم تكن محل مناقشة بين طرفي الخصومة كما لم يؤسس عليها المطعون ضده دعواه ، والثاني : أن الأخير استوفى الأجرة عن مدة التأجير مفروشا دون تحفظ ، والثالث : أن الحكم المطعون فيه لم يبين مدة التأجير مفروشا لتحديد الأجرة المستحقة ، والرابع : أن واقعة التأجير مفروشا لم يقم عليها دليل ويحدها الطاعنان ، ولذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بالإخلاء على عدم عرض الطاعنين الأجرة الإضافية المستحقة عن التأجير مفروشا على المطعون ضده فإنه يكون معيبا - بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعمى مردود في وجهه الأول والرابع بأن البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن أن المطعون ضده قد أقام دعواه بطلب الإخلاء على سببين التأخير في سداد الأجرة والتأجير من الباطن ، وقضت محكمة أول درجة بالإخلاء على أساس السبب الثاني ، وتناول الطاعنان في صحيفة الاستئناف المرفوع منهما مناقشة السبب الثاني وهو واقعة التأجير من الباطن ، بما مؤداه أن هذه الواقعة الأخيرة كانت على جدول بين العارفين ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما استخلصه بالأسباب الموضوعية التي أوردها من ثبوت واقعة التأجير مفروشا في مدد مختلفة ، ورتب على ذلك إلزام الطاعنين بالأجرة الإضافية المستحقة وفقا للمادة ٢٨ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالفه البيان مقابل هذا التأجير ، وإذا كان ما استخلصه الحكم لأصله الثابت في الأوراق وسائفا وكافيا للرد على ما يشيره الطاعنان في هذا الشأن فإن النعمى عليه بما جاء بهذين الوجهين يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة .

والنعمى مردود في وجهه الثاني بأن مستندات الطاعنين المقدمة إلى محكمة الموضوع المتعلقة بعرض الأجرة الإضافية عن المطعون ضده دون الأجرة الإضافية ، وإذا لم يقدم الطاعنان ما يدل على تمسكهما أمام محكمة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للمطعون ضده فيكون تعميمها في هذا الخصوص غير من الدليل ، وبالتالي غير مقبول . والنعمى مردود في وجهه الثالث بأنه — لما كان المنزع قد رتب بنص المادة ٢٣ / ١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأثر الحق في طلب إخلاء المستأجر لنكوله عن أداء الأجرة المستحقة فإن التأخير في سداد الأجرة الإضافية ذات الآثار المترتبة على التأخير في أداء الأجرة الأصلية إذ الحزام وترتب على التخلف عن الوفاء بأى قدر من الأجرة المستحقة قانونا ، إذ كانت ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما ثبت له صحته من عدم أداء أى قدر من الأجرة الإضافية فلا عيب إن هو لم يبين مقدار تلك الأجرة ، ويكون الذى عليه بهذا الوجه غير منتج .

وحيث إن الطاعنين يتعمدان بالسبب الخامس من أسباب الطعن عن الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستناد ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم الابتدائي أقام

قضاءه بالإخلاء على ثبوت التأجير من الباطن بعد انتهاء الإحارة وانتهاء المسدة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حين أن إحارة الطاعن الأول للخارج لم تنته .

وحيث أن هذا النعمى غير سديد ذلك أن الحكم المعلنون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه ، ولما كان النعمى بهذا السبب منصرفاً إلى الحكم الابتدائي فلأنه — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد حسن زمران نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد كمال سالم ، محمد رافقت خفاجي ، محمد سعيد عبد القادر وماهر قزلاوه .

(١٧٤)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠ القضاة :

- (١) دعوى "الصفة في الدعوى" . نقض "شروط قبول الطعن" .
الصفة . حكم "الطعن في الحكم" . "الخصوم في الطعن" .

إعتماد الجهة الإدارية للقائم على شئمو التنظيم في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم
والصيانة . مناقشة ٥٩ م ٠ ٤٩ ق لسنة ١٩٧٧ . إحصائها في الطعن بالنقض للدفع عن
القرارات المأدرة للصيانة العامة ، صحيح في القانون ٥٧ م ٠ ٥٧ ق لسنة ١٩٧٧

- (٢) حكم "الطعن في الحكم" . "الأحكام الجائز الطعن فيها" . إيجاز .
"إيجاز الأماكن" . "المنشآت الآيلة للسقوط" .

الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتكميلها طبقا للمادة ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
في الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة . الطعن عليها بطريق
الاستئناف عضوة للقرارد العامة . نصرت لطلب ٤٩ ق ٢ لسنة ١٩٧٧ على الأحكام الصادرة
في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة .

١ - النص في المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والوارد في الفصل الثاني
من الباب الثاني من القانون في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة
على أن "لكل من ذوى الشأن أن يظعن في القرار المشار إليه بالمادة السابقة
قرار لجنة إصدار القرارات في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة -
وعلى قلم الكتاب إعلان الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن

من ملاك العقارات وأصحاب الحقوق بالطنن في قرار اللجنة وبالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن". يدل على أن الجهة الإدارية القائمة على شؤون التنظيم — التي يثلها المطعون ضده الرابع تعتبر خصما حقيقيا في الطعن ، يؤيد هذا النظر أن المشرع ناط بهذه الجهة — في المادة ٥٦ من القانون سالف الذكر — معانة وخص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذها للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدمير أو الترميم أو الصيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة لجعلها صالحة للغرض الذي أنشئت من أجله ، كما أمر في المادة ٥٧ من القانون بتشكيل لجان فنية تتولى دراسة التقارير المقدمة من تلك الجهة ، وإصدار قرارات في شأنها على وجه السرعة ، فإذا طعن ذوو الشأن في هذه القرارات طبقا للمادة ٥٩ سالف الذكر ، فإن اختصاص الجهة الإدارية القائمة على شؤون التنظيم لتمثل في الطعن ، يكون إعمالا لصحيح القانون حتى تدافع عن هذه القرارات الصادرة للصالح العامة .

٢ — النص في المادة ١/١٨ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ الذي يحكم واقعة الدعوى على أن يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . أمام المحكمة الابتدائية السكائن في دائرتها المكان المؤجر ، ويلحق بتشكيلها مهندس معماري أو مدني والنص في المادة ١/٢ من ذات القانون على أنه " لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٩ إلا لخطأ في تطبيق القانون " والنص في المادة ٥١ للوارد في الفصل الثامن في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة على أنه " يبان قرر اللجنة — لجنة إصدار القرارات في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة بالطريق الإداري إلى ذوي الشأن من الملاك وشاغلي العقار — وأصحاب الحقوق " والنص في المادة ١/٥٩ منه على أن " لكل من ذوي الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه في المادة السابقة أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا القانون " ، يدل على أن المادة الأخيرة قد اقتضت على الإحالة إلى المادة ١٨ في بيان المحكمة المختصة بنظر العيون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة كما يشمل تشكيل تلك المحكمة من جانب في ، وهو أمر منتهى الصلة بالقواعد الخاصة بطريق الطعن في الأحكام ، وإذ نظمت

المادة ٢٠ من القانون المشار إليه طريقا خاصا للطعن في الأحكام الصادرة من تلك المحكمة ، وقيلدت حق استئنافها وقصرته على حالة الخطأ في تطبيق القانون استثناء من مبدأ التقاضي على درجتين ، وهو من المبادئ الأساسية في النظام القضائي ، مما لا يجوز معه التوسع في تفسير هذا النص أو القياس عليه ولما كانت حلة هذا الاستثناء — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — هي الاكتفاء فيما يتعلق بتحديد الأجرة بمراحل التقدير المبسدة مع الترخيص والتحديد بمعرفة اللجنة ثم ما قد يصدر من المحكمة المختصة بالطعن في حالة التقدم إليها ، وكانت تلك المسألة تناقض طبيعة المنازعات الناشئة عن قرارات الهدم والترميم والصيانة التي تلزم بجانب كبير من الخطورة والأهمية ، فإن إغفال المشرع في المادة ٢٠ الإحالة إلى المادة ٢٠ مؤداه أنه قد عمد إلى قصر نطاق المادة الأخيرة على الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات بلان تحديد الأجرة دون تلك التي تصدر في الطعون على قرارات بلان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فتخضع للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات من حيث جواز التأمين فيها ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على أن الحكم الصادر في الطعن على قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة يخضع للنظر من الطعن المنصوص عليه في المادة ٢٠ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسماع أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة (الأول) أقاموا الدعوى رقم ١٤١٨ لسنة ١٩٨٠ مدني كلى بالحيزة ضد الطاعنين والمطعون ضده الرابع بطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر في ٢٩/٨/١٩٨٠ بترميم المبنى المملوك لهم والحكم بهدمه هدمًا كليًا حتى سطح الأرض ، على سند من أن حالة المبنى

موضوع القرار تقتضي المدم الكلى ، وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خبيراً وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه وإزالة المقار جميعاً وجميع أسواره المشتركة مع البحران حتى سطاح الأرض ، وإلزام المطعون ضدهم عدا الرابع المصاريف . لاستئناف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٣ س ١٧ ق نى سويف مأمورية تقويم ، وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٥ قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، دفع لمطعون ضده الرابع بعدم قبول الطعن بالنسبة له ، وقدمت النيابة مذكرة تمسكت فيها بذات الدفع ، وأبدت الرأى في الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة لحدثت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالدعية المطعون ضده الرابع أنه ليس خصماً حقيقياً ، إذ لم يوجه إليه الطاعنون ثمة طلبات ، كما لم ينازعهم طلباتهم فلا مصلحاً لهم في اختصاصه

وحيث إن الدفع في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والوارد في فصل الثاني من الباب الثاني من القانون في شأن المنشآت لآلية لاسقوط والترميم والحماية على أن لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه بالسادة المدعاه قراراً بانه إصدار القرارات في شأن المنشآت لآلية لاسقوط والترميم والحماية - وعلى ألم الكتاب إعلان الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن من ملاك المقارات وأصحاب الحقوق بأنطمن في قرار اللجنة وبالجلسة المحددة بنظر هذا الطعن " يدل على أن الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم - التي يمثلها المطعون ضده الرابع تعتبر خصماً حقيقياً في الطعن ، يؤيد هذا النظر أن المشرع ناط بهذه الجهة في المادة ٥٦ من القانون سلف الذكر - معاًية وحفظ المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذها للافظة على الأرواح والأموال سواء بالدم الكلى أو الجزئي

أو التذعيم أو الترميم أو الصيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة لجعلها صالحة للغرض الذي أنشئت من أجله ، كما أمر في المادة ٥٧ من القانون بتشكيل لجان فنية تتولى دراسة التقارير المقدمة من تلك الجهة ، وإصدار قرارات في شأنها على وجه السرعة ، فإذا طعن ذوو الشأن في هذه القرارات طبقا للمادة ٥٩ سابقة الذكر ، فإن اختصاص الجهة الإدارية القائمة على شؤون التنظيم تيمثل في الطعن ، يكون عمالا لصحیح القانون حتى تدافع عن هذه القرارات الصادرة للصحة العامة . لما كان ذلك ، يكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينهى به الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخصاص في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى بعدم جواز الاستئناف على سند من أن المستفاد من نصوص المواد ١٨ ، ٢٥ ، ١٥٦ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ أنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٨ ، إلا لخطأ في تطبيق القانون ، في حين أن المشرع لم يجعل في المادة ٥٩ الواردة في الفصل الخاص بالمنشآت لآلية للسقوط والتزيم والصيانة على المادة ٢٠ التي نصت إلى عدم جواز طعن في الحكم الصادر في الطعن على قرار لجنة تقدير الإيجارات إلا لخطأ في تطبيق القانون ، فيكون الحكم الصادر في الطعن على قرار لجنة المنشآت لآلية للسقوط قابلا للطعن عليه بالاستئناف طبقا للقواعد العامة في قانون المرافعات وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا التمسح صحيح ، ذلك أن المهر في المادة ١٨/١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يحكم ونقمة الدوى إلى أن يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة . أمام المحكمة الابتدائية المكث في دائرتها الممكن المؤجر ويلحق بتشكيلها هندس معماري أو مهندس ونص في المادة ١/٢ من ذات القانون إلى أنه لا يجوز طعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٨ ، إلا لخطأ في تطبيق القانون ، ونص في المادة ٥٨ الواردة

فی الفصل الثامن فی شأن المنشآت الآیلة للسقوط والترمیم والصيانة علی أنه
 " یراع قرار اللجنة — لجنة إصدار القرارات فی شأن المنشآت الآیلة السقوط
 والترمیم والصيانة بالطریق الإداری إلى ذوی الشأن من المالك وشاغلی العقار —
 وأصحاب الحقوق ... " والنص فی المادة ۱/۵۹ منه علی أن " لكل من ذوی
 الشأن أن یطعن فی القرار المشار إلیه فی المادة السابقة أمام المحكمة المنصوص
 علیها فی المادة ۱۸ من هذا القانون ... " ، یدل علی أن المادة الأخيرة
 قد اقتضت علی الإحالة إلى المادة ۱۸ فی بیان المحكمة المختصة بنظر الطعون
 علی قرارات لجان المنشآت الآیلة للسقوط والترمیم والصيانة لما یشمله تشکیل
 تلك المحكمة من جانب فنی ، وهو أمر منبثق الصلة بالقواعد الخاصة بطریق
 الطعن فی الأحكام ، وإذ نظمت المادة ۲۰ من القانون المشار إلیه طریقاً
 خاصاً للطعن فی الأحكام الصادرة من تلك المحكمة ، وقیدت حق استئنافها
 وقصرته علی حالة الخطأ فی تطبیق القانون استثناء من مبدأ التفاضل علی درجتین
 وهو من المبادئ الأساسية فی النظام القضائی ، مما لا یجوز معه التوسع فی تفسیر
 هذا النص أو القیاس علیه ، ولما كانت حالة هذا الاستثناء — وهی ما فصلت
 عنه المذكرة الإيضاحیة — هی الاكتفاء بما یتعلق بتسدید الأجرة بمراحل
 التقدير المبدئی مع الترخیص والتحديد بمعرفة اللجنة ثم ما قد یرسب من المحكمة
 المختصة بالطعن فی حالة التقدم إلیها ، وكانت تلك العلة تناقض طبیعة المنازعات
 الناشئة عن قرارات الهدم والترمیم والصيانة الّتی تنتم بجانب کبیر من الخطورة
 والأهمية ، فإن إغفال المشرع فی المادة ۵۹ الإحالة إلى المادة ۲۰ مؤداه
 أنه قد عمد إلى قصر نطاق المادة الأخيرة علی الأحكام الصادرة فی الطعون
 علی قرارات لجان تحديد الأجرة دون تلك الّتی تصدر فی الطعون
 علی قرارات لجان المنشآت الآیلة للسقوط والترمیم والصيانة فتخضع للقواعد
 العامة المقررة فی قانون المرافعات من حیث جواز طعن فیها ، وإذ ذهب
 الحکم المطعون فیهِ علی خلاف هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف
 تأسيساً علی أن الحکم الصادر فی الطعن علی قرار لجنة المنشآت الآیلة للسقوط
 والترمیم والصيانة یتخضع للحظر من الطعن المنصوص علیه فی المادة ۲۰ فإنه
 یكون قد أخطأ فی تطبیق القانون ، بما یرتبط تقضیه علی أن یكون مع
 النقض الإحالة .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمود حسن رمضان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
الاشهارين : أحمد كمال سالم ، محمد رأفت عثمانى ، محمد عبد الفتاد وماهر اللاه .

(١٧٥)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " . " حق المستأجر في التأجير " .
" الإيجار من الباطن " .

حق الدأجر المسمى المقر في تأجير المسكان المؤجر له خالها بأو مفروشا م ٢٦ / ٢ قد
٦٩/٥٢ تنطوقه . النص على معاملة القلة قانونين الدوب المأقوين في مصر معاملة المصريين
في مان للفرظ م ١٠ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يمتد نطقه إلى الحق المقر المصريين في هذا
للشان م ٢٦ ق ٢٦ / ١٩٦٩/٥٢ . على ذلك .

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . " العلاقة الإيجارية " .

(٢) رب الأسرة الدأجر السكن اعتياده دون أفراد أسرته الطرف الأول في عقد الإيجار
زوجته وأولاده ورأيه المقنود . هذه ايدوا مستأجرين أمليين لا محل لأعمال أحكام النيابة
القضائية أو أرو لاشتراط لمصلحة . ٢١٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين
المؤجرين والمستأجرين على أن " والمستأجر من مواطني جمهورية مصر العربية
في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير
مفروش " يدل على أن المشرع خول للمستأجر المصري المقيم بالخارج بصفة مؤقتة
دون الأجنبي استثناء للضرورة أن يؤجر المكان المؤجر له من الباطن مفروشا
أو غير مفروش ، لما كان ذلك . وكان النص في المادة الأولى من القانون

رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة على أنه "استثناء من حكم البند (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة" يجوز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة ويعاملون في شأن التوظيف معاملة وحاليا الجمهورية العربية المتحدة". يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع نهر في المادة ٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١، في شأن نظام موظفي الدولة بما يسمح بتعيينهم في وظائف الدولة والمؤسسات. وعلى أن يعاملوا في شأن التوظيف معاملة وحاليا جمهورية مصر العربية وذلك إيمانا من جمهورية مصر العربية بتقديم كل عون للفلسطينيين العرب الذين سلبت قوى البنى والاستعمار وطنهم العربي حتى يتمكنوا من الحياة في عيشة كريمة، وكان النص صائب الذكر نصا استثنائيا من القواعد العامة التي تحكم نظام موظفي الدولة والمؤسسات العامة ويلزم أعمال نظامه في حدود الهدف الذي ابتغاه المشرع من وضعه وهو معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المصريين في شؤون التوظيف فقط، ومن ثم فلا يقاس عليه ولا تمتد حفرق الفلسطينيين العرب إلى حقوق المصريين الأخرى التي لا تشملها التصوص في صراحة، وكان قانون إيجار الأماكن من القوازين الاستثنائية المؤقتة التي وردت على خلاف الأحكام العامة المقررة في عقد الإيجار مما يتعين معه عدم التوسع في تفسيرها شأنها في ذلك شأن كل تشريع استثنائي، فإن الفلسطينيين العرب الذين يستأجرون مساكن في مصر لا يستفيدون من حكم المادة ٢٦/٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أيا كانت الحقوق التي منحها لهم قوانين أخرى أجازت لهم حق تملك العقارات في مصر إذ أن هذا الذعر قاصر على المصريين فقط دون سواهم، لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة، فلأن النمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس.

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم به مع باقي أفراد أسرته، إلا أن ذلك لا ينفى نسبية أثر عقد الإيجار من حيث الأشخاص فلا يلتزم به غير عاقديه الأصليين

الذين ياتمون بقانون العقد ، وعلى ذلك فإن رب الاسرة المتعاقد - حتى - دين أفراد أسرته المقيمين معه - هو الطرف الأصيل والوحيد في العقد . يُدعى هذا النظر أن النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه " .. لا ياتس عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه المين إذا بقي فيها زوجه وأولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لم الحق في الاستقرار في شغل المين . . . يدل على أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائباً عن الأشخاص الذين أوردتهم النص في استئجار المين ، ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون من بينهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه المين ، وما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم أو أن المستأجر قد تعاقد من نفسه نيابة عن أفراد أسرته ، ومن ثم فإنه لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المصنأجر يعتبرون مسأجرين أصليين أخذوا بأحكام النيابة الضمنية . سواء كانت لإلزامهم في نيابة الإيجار أو بعده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضده الأول أنام لدوى رقم ٤٢٩٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن والمطعون ضدهما الثانية بطلب الحكم بإخلاء شقة التزع وتسليمها تأسيساً على تأجيرها من الباطن خلافاً للحظر الوارد في العقد والقانون . ويتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٧٦ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود حكمت في ٣٠ / ٤ / ١٩٧٦ بالإخلاء والتسليم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٤٥ سنة ٦٤ فى القاهرة ، ويتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٧٧

تخضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظره وفيها انضمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يطبق عليه نص المادة ٢٦/٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي خول للمستأجر المصري الذى يقيم خارج الجمهورية بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش على سند من أن النص قاصر على المصريين وأنه أردنى الجنسية في حين أنه فلسطينى ، وقد نص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ على معاملة العرب الفلسطينيين معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة ، كما أن القوانين استثنيتهم من حظر تملك الأجانب للعقارات في مصر فيكون له ما للمصريين من حقوق ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النسخ غير سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النسب في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين حل أن " والمستأجر من مواطنى جمهورية مصر العربية في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش . يدل على أن المنع خول للمستأجر المصرى المقيم بالخارج بصفة مؤقتة - دون الأجنبي - استثناء للضرورة أن يؤجر المكان المؤجر له من الباطن مفروشا أو غير مفروش ، لما كان ذلك ، وكان النص في المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة على أنه استثناء من حكم البند (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، يجوز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة ويملكون في شأن الترتيف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة - يدل ، وعلى ما أنصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع

نص في المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة بما يسمح بتعيينهم في وظائف الدولة والمؤسسات وعلى أن يعاملوا في شأن التوظيف معاملة زوايا جمهورية مصر العربية ، وذلك إما من جمهورية مصر العربية بتقديم كل عون للفلسطينيين العرب الذين صابت قوى البنى والاستثمار وطنهم العربي حتى يتمكنوا من الحياة في بيئة كريمة ، وكان النص صانف الذكر نصا استثنائيا من القواعد العامة التي تحكم نظام موظفي الدولة والمؤسسات العامة ويلزم أعمال نطاقه في حدود الهدف الذي ابتغاه المشرع من وضعه وهو معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المصريين في شئون التوظيف فقط ، ومن ثم فلا يقام عليه ولا تمتد حقوق الفلسطينيين العرب إلى حقوق المصريين الأخرى التي لم تشملها النصوص صراحة ، وكان قانون إيجار الأماكن من القوانين الاستثنائية المؤقتة التي وردت على خلاف الأحكام العامة المقررة في عقد الإيجار مما يميزه عن عدم التوسع في تفسيرها شأنها في ذلك شأن كل تشريع استثنائي فإن الفلسطينيين العرب الذين يسكنون مساكن في مصر لا يستفيدون من حكم المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أيا كانت الحقوق التي منحتها لهم قوانين أخرى أجازت لهم حتى تلك المقررات في مصر ، إذ أن هذا النص قاصر على المصريين فقط دون سواهم ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، فإن النظم عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النظم بالسبب الثاني القصور في التمييز ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المستأجر عند تحريره عقد الإيجار يتعاقد عن نفسه وعن أفراد أسرته بوصفهم مستأجرين أصليين مثله وأن زوجته المعاون ضدها الثانية المصرية الجنسية فيكون لها الحق في تأجير شقة النزاع مفروشة عملا بأحكام المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وأنه تمسك به هذا الدفاع الجوهري وقدم عقد زواجه من المطعون ضدها الثانية للحكمة ، إلا أن الحكم لم يتناول هذا الدفاع ، وأغفل الرد عليه مما يعيبه بالقصور في التمييز .

وحيث إن النسي في سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه
وإن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقم به مع
باقي أفراد أسرته ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر عقد الإيجار من حيث
الأنحصاص ، فلا يلتزم به غير هاتيه الأصليين الذين ياتهمون بقاؤهم العقد ،
وعلى ذلك فإن رب الأسرة المتعاقد يبقى — دون أفراد أسرته المقيمين معه —
هو الطرف الأصيل والوحيد في العقد يؤيد هذا النظران النص في المادة ٢١
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطوق على واقعة الدعوى على أنه " .. لا يتهي
عقد إيجار المسكن بوفاء المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجها وأولاده
أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك .. ويلتزم المؤجر
بتقرير عقد إيجار لمن لم يلق في الاستمرار في شغل العين " بدل على أن المشرع
لم يعتبر المستأجر نائبا عن الأشخاص الذين أوردتهم النص في استئجار العين ،
ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستأجر
عند وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة ليراد هذا الحكم ، لو أن
المستأجر قد تعاقد عن نفسه ونياية عن أفراد أسرته ، ومن ثم فإنه لا يسوغ
القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذا بأحكام النيابة
الضمنية سواء كانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعده .. وتزيبا على ذلك
فإن وجود زوجة الطاعن معه بالعين المؤجرة منذ بدء الإيجار لا يجعل منها
مستأجرة لها ، لما كان ذلك ، فإنه لا يكون للطاعن أن يتمك باستفادة زوجته
الطاعن ضدها الثانية بأحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
الحاص بإيجار الأماكن إذ لا يستفيد منها سوى المستأجر الأصلي ويكون دفاع
الطاعن الورد بسبب النسي دفاعا فير جوهرى لا يعيب الحكم اغتال الرد عليه
ويكون النسي عليه بالفصود في التسبيب على غير أساس .

ولما تقدم بتعين ونقض الطاعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

يرئاسة السيد المستشار محمد البنداري الدثري نائب رئيس المحكمة ومعدوية السادة المستشارين
أبراهيم فراج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فودة ، وزير رزق بدوي ، ومحمد إيهاب الخضري .

(١٧٦)

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض "إيداع صند الوكالة" . "عاهامه" . وكالة "وكالة" في الخصومة .

سدوز الترتول إل الهامى المقرر بالطن بالانقض من وكرل بهض الطاعين . عدم تقديم
توكون الآخرن . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لم .

(٢) حكم "حجية الحكم" . قوة الأمر المفضى .

المنع من إعادة النظر في المسألة المفضى فيها . قهره . القضاء النهائي . اكتساب قوة الأمر
المفضى . أثره . ما لم تطر فيه المحكمة بالعمل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يجوز قوة
الأمر المفضى .

(٣) تقادم "تقادم مسقط" نقض "بيان الأسباب" "السبب الجديد" .

الماتع من المطالبة بالخر كسب لوقف التقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٤) محكمتا الموضوع "ندب الخبراء" خبرة .

طاب ندب محبير في الدعوى ليس حقا التصرم . فكرة الموضوع رفض إجابته من وجدت
فى أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين رأيها فيها .

(٥) إيجار "انتهاء الإجارة" "انقاص الأجرة" .

الهلاك الجزئى العين الموجبة لا ترتب عليه بذاته انتهاء العلاقة الإيجارية . لستاجر أن يطلب
انقضاء الأجرة بعدما نقص من الانتفع أو قسح الإيجار وفى إخلال بحقه فى التوام بالزميمات
الضرورية لسهولة الدين المأجرة ، م ٢١٩٠/٢ مدنى .

(٦) نقض "بيان الاسباب" "السبب الجديد" .

دفاع جديد لم يهتد عرضة على محكمة الموضوع . عدم جواز إقامته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — لما كان المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض قد قدم توكيلا صادرا من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي الطاعنين بالتوكيلين رقمي / توثيق الاسكندرية ، توثيق محرم بك دون أن يادهمهما في جلسة المرافعة ولا يفنى عن نقدهما مجرد ذكر رقيهما في التوكيل الصادر من الطاعن الأول للمحامي فإن الطعن بالنسبة للطاعنين هذا الأول يكون غير مقبول .

٢ — من المقرر أن المنع من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها يشترط له أن تكون المسألة واحدة في الدعوى ولا تتوافر هذه الوحدة . لا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تفسر وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرا راجعا مانعا — وأن القضاء النهائي لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم وبصفته خصرية أو بصفة مخنية سواء في المنطوق أو في الاسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها . وما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم يجوز قوة الامر المقضى .

٣ — تقدير قيام السانع من المطالبة بالحق والذي يعتبره لوانف التقادم عملا بنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع ولا يجوز عرضها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نذب الخبير في الدعوى ليس حقا لمقصوم في كل حالة وإنما هو أمر جوازي للحكمة متروك لمطلق تقديرها فلها رفض ما يطلبه الخصوم في شأنه إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها مما يفنى عن نذب الخبير .

٥ — مفاد نص المادة ٦٩/٥ من القانون المسدني أن العلاقة الإيجارية لا تنتهي بمجرد هلاك العين المؤجرة ملاكاً جزئياً وإنما يكون للمستأجر أن يطلب

انقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع أو فسخ الإيجار ذاته دون إخلال بما له من حق في أن يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر بأن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي كانت بها وأن يقوم في أثناء الأجرة بجميع التزامات الضرورية .

٦ - لما كان ما أثاره الطاعن في شأن طلب نذب خير لبيان ما إذا كانت آلات ومباني المطعون قد هلك وتفاقت مما يؤدي إلى زوال حالة الاندماج في الشركة هو دفاع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن -
تتصل في أن الطاعن أقاموا الدعوى رقم ٢٩٧٢ سنة ١٩٧٦ مدني كلي
الاسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم أولا : بإلزام المطعون
ضدها بأن تدفع لهم مبلغ ١٩٣٥٠ ج والفوائد القانونية من بدء المطالبة بالسداد
تماما : بإلزامها بتسليم الحصص العقارية الموضحة بالصحيفة وقالوا شرحا لذلك
أنهم يتكون من مورثهم حصصا عقارية وأن المطعون ضده بصفته وضع اليد
عليها برفق أن قرار تأميم المطعون المملوك لهم لم يشهدها فأقام مورثهم الدعوى
رقم ٣١٦٧ سنة ١٩٦٥ مدني كلي الاسكندرية بطلب مقابل الانتفاع من تلك
الحصص ف قضى له بذلك ابتداء من وقت الانتفاع في أكتوبر سنة ١٩٦٥
وتأييد هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٤٢ سنة ٣٢ ق الاسكندرية فأقاموا
دعواهم المسائلة بطلب مقابل الانتفاع عن المباني المستولى عليها في المدونة
من أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ حتى نهاية يوليو سنة ١٩٧٦ وجملة ذلك ١٩٣٥٠ ج .
قضت محكمة أول درجة في ١٩٦٧/٥/٢٥ أولا : برفض الدعوى بسقوط حق المدعى

(الطاعنين) في المطالبة بمقابل الانتفاع فيما زاد عن خمس سنوات ثانيا : بإلزام المدعى عليها (المطعون ضدها) بأن تؤدي للمدعين (الطاعنين) مبلغ ٤٥١٥ ج والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا وحتى تمام السداد - استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ١٣٣٠ ق مدني الاسكندرية كما استأنفته الشركة المطعون ضدها بالاستئناف رقم ٤٩٧ ق الاسكندرية وبعد أن أصررت المحكمة بضم الاستئنافين قضت في ١٩٧٠/٥/٢٥ أولا : بتأييد الحكم المستأنف في قضائه برفض طلب تسليم الحصص المقارية ثانيا : بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمطالبة بما قل الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى وبسقوط الحق في تلك المطالبة بالتقدم ثالثا : بالنسبة للخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع إلى الطاعنين مبلغ ٣٢١١ ج والفوائد القانونية لهذا المبلغ بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة لجميع الطاعنين عدا الأول لرفعه من غير ذي صفة وفي الموضوع برفضه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غونة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن فإن المحامي الذي قرو بالطعن بالنقض قدم توكيلا صادرا من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكلا عن باقي الطاعنين بالتوكيلين رقمي ٥٧٩٩ سنة ٧١ توثيق الاسكندرية ٨٢٥٤ سنة ١٩٧٥ توثيق محرم بك دود أن يقدمهما حتى جلسة المرافعة ولا يفنى عن تقديمهما مجرد ذكر وقبهما في توكيل الصادر من الطاعن الأول للمحامي فإن الطعن بالنسبة للطاعنين عدا الأول يكون غير مقبول أما بالنسبة للطاعن الأول فإن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الطعن بجى على أربعة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التبرير وبخلافه الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه كيف الملافة القانونية بين مورث الطاعنين وهو من بعده وبين الشركة المطعون ضدها

على أنها علاقة إيجارية رغم أن الحكم رقم ٣١٦ سنة ١٩٦٥ مدني الأسكندرية واستثنائه رقم ٨٤٢ سنة ٢٢ ق قد حسم هذا النزاع وقضى لمحورته بالرجوع لاستثناء العلاقة الإيجارية بينه وبين الشركة المطعون ضدها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا القضاء النهائي الحائز لقوة الأمر المقضي فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما أدى به إلى مخالفة القانون ، كما أن الحكم المطعون فيه يذرتب على أن العلاقة بين الطاعن والشركة المطعون ضدها هي علاقة إيجارية طبق على المبالغ المطالب بها قواعد التقادم المسمى الخاصة بالحقوق الدورية المتجددة رغم أن تلك المبالغ هي ريع ينطبق عليه حكم المادة ٢٧٧/٢ من القانون المدني فلا تقادم إلا بالقضاء خمس عشرة عاما فإنه يكون شوباً بالفصوري بالنسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن التمي بهذين السببين مردود ذلك أنه لما كان المرفوع المنسح من إمامة النظر في المسألة المقضى فيها يشترطه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوفر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تغبر وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعا مانعا — وأن القضاء النهائي لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الحق وم بهمة صريحة أو بهمة ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها وكان الثابت من الحكم رقم ٣١٦٧ سنة ١٩٦٥ مدني كلى الأسكندرية وأفيد استثناءيا بالحكم رقم ٨٤٢ سنة ٢٢ ق والمودعة صورتهما منف الطعن أن موث الطاعن أقام الدعوى سائلة الذكر للطالبة بمقابل الانتفاع عن الحصص العقارية محل النزاع والتي لم يشملها قرار التأميم عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٣ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٦٥ وأن المحصول لم يناقشوا في أساس المطالبة بالمبلغ هل هو أجرة سببها وجود علاقة إيجارية أم حوز ريع سببه شغل حصص النزاع بدون سند وهي مسألة لم يعرض لها الحكم الصادر في الدعوى سائلة الذكر ولم ينف صراحة قيام علاقة إيجارية بين الطاعن والشركة المطعون ضدها ومن ثم لا يجوز قوة الشيء لمقضى به بالدعوى لطبيعتها القانونية من الطرفين وبالتالي لا يكون هناك مانع من نظرها والفصل فيها في النزاع المائل ذلك إن ما لم تنظر فيه

الحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم بحوزة الأمر المقتضى وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ومرض المسألة العلاقة القانونية من وراث الطاعن والشركة المطعون ضدها وانتهى إلى قيام العلاقة التجارية بينهما وأعمل قواعد التقادم الخمسى الخاص بالحقوق الدورية المتجددة طبقا لنص المادة ٣٧٥/٢ من القانون المدنى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه القصور في التسيب والسفاهة في الاستدلال ويضحى النعمى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن المادة ٣٨٢ من القانون المدنى تنص على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه وكانت منازعة الشركة المطعون ضدها فى الملكية والتي لا يمكن الحكم بالرريع إلا بعد التثبيت منها فهى توجب وقف المطالبة بالرريع لم يفصل فيها نهائيا إلا فى شهر أبريل سنة ١٩٧٤ ثم رفعت الدعوى الحالية فى ١٣/٧/١٩٧٦ أى قبل انقضاء الخمس سنوات المسقطه للمضى فإن الحكم المطعون فيه وقد قبل الدفع بالتقادم الخمسى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ومن ناحية أخرى ما كان للحكم المطعون فيه أن يقبل الدفع بالتقادم الخمسى من الشركة المطعون ضدها نتيجة دليل خافته لنفسها وبطلانها إذ نازعت فى الملكية دون وجه حق ولا يجوز للنعم أن يتخذ لنفسه دليلا من فعله يحتاج به النذر .

وحيث إن هذا النعمى غير مقبول ذلك أن تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والنمى يعتبر سببا لوقف التقادم عملا بنص المادة ٣٨٢ من القانون المدنى يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع ولا يجوز عرضها لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى أن الطاعن لم يسبق له أن تمسك بأى سبب من أسباب وقف التقادم أو انقضاؤه ولم يقدم من جانبه ما يثبت أنه أثار هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإن هذا النعمى يضحى غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أنه طلب بصحيفة

افتتاح الدعوى نذب خبير لتقدير الربع ومعاينة آلات المطحن ومباشرة هلاكها للحكم بتسليمها ولم تستجب المحكمة إلى هذا الطلب ثم طلب بصحيفة الاستئناف الحكم احتياطيا بنذب خبير لتقدير مقابل الانتفاع وتحقيق ما إذا كانت آلات المطحن قد هلكت وتوافقت من العمل حتى يحكم بتسليمها ولم يشر الحكم الماطعون فيه إلى هذا الطلب ولا محل للقول بأن هذا الطلب غير منتج لتكييف الحكم للعلاقة بأنها علاقة إجارية محددة القيمة لأن هذا القول لا يستلزم بالذمة هلاك آلات المطحن وتهدم المباني الذي يترتب عليه زوال حالة الاندماج في الشركة لعدم استقلاله كمطحن ولأن الأرض النضوء لا ينطبق عليها قوانين الإيجار. وحيث إن النعى مردود ذلك أنه من المازر في قضاء هذه المحكمة أن نذب خبير في الدعوى ليس حقا لمصوم في كل حال وإنما هو أمر جوازي للمحكمة وترك لمطلق تقديرها فلها رفض ما يطلبه المصوم في شأنه إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها مما يعني عن نذب الخبير. ولما كان الثابت من الحكم الماطعون فيه أن المحكمة رأت في نطاق سلطاتها التقديرية كفاية أوراق الدعوى لتكوين عقيدتها بشأن رفض طلب الطامن الأصل بتسليم الحصص العقارية محل النزاع لأنه في غير محله ما دامت تلك العلاقة الإيجارية بشأنها لازالت قائمة فإنها تكون قد رفضت ضمنا ما تضمنه صحيفة الاستئناف خصوصا بالاطالب الاحتياطي بنذب خبير لبيان مدى هلاك الحصص ذلك أن العلاقة الإيجارية لا تنتهي بمجرد هلاك العين المؤجرة هلاكا جزئيا وإنما يكون للسناجر أن يطلب انقاص الأجرة بقدر ما تنقص من الانتفاع أو فسخ الإيجار ذاته دون إخلال بما له من حق في أن يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر بتمهيد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سامت عليها ، وأن يقوم في أثناء الأجرة بجميع الترميمات الضرورية ، وذلك طبقا لما تنص به الفقرة (۲) من المادة ۵۶۱ من القانون المدني ، لما كان ذلك . فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس ، وأما ما أثاره الطاعن في شأن طلب نذب خبير لبيان ما إذا كانت آلات ومباني المطحن قد هلكت وتهدمت منه مما يؤدي إلى زوال حالة الاندماج في الشركة فهو دفاع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة استئناف .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار عبد البنداري الدهري نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
إبراهيم فاج نائب رئيس المحكمة ، عبد الرزاق فوده ، عبد الحفيظ السيد ، ومهدي يوسف الخفيري .

(١٧٧)

للطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ١ هـ القضائية :

- (١) حكم . " حجية الحكم الجنائي " . قوة الأمر المقضي .
حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية . شرطه ،
- (٢ ، ٣) محكمة الموضوع . " تقدير الدليل " . حكم . " هيوب التبدليل " .
" ما لا يحد قصورا " . نقض . " السبب الموضوعي " .
- (٢ ، ٣) محكمة الموضوع . حافظها في فهم ما يعنيه المدعى وتقدير ما يصلح به
للاحتلال به قانونا . لا يعقب عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها صالحا .
- (٤) حق . " إساءة استعمال الحق " ، ملكية . مسؤولية . " مسؤولية
تقصيرية " .
- استعمال حق المالك . وحوب أن يكره في حدود النوائين والرائع . الإخلال بذلك .
محال . ونسب المسؤولية التقصيرية . مثال لاستعمال خاطئ لخلق ارتفاق .
- (٥) حكم . " تسبب الحكم " .
لغاية الحكم ذاته من ما يمكن له فيه الرد الغني المسقط لما أثاره الطامن من
دفاع رجح .

١ - من المقرر أن الحكم الجنائي يكون له حجية في الدعوى المدنية أمام
المحكمة المدنية كلما كان فصله لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك
بين الدعويتين الجنائية والمدنية .

٢ - فهم ما يحتويه المستند من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً وتقدير ذلك مما يصلح للاستدلال به قانوناً من صلاحتها المطلقة بلا معقب عليها من النقص .

٣ - مؤدى نص المادة ٨٠٦ من القانون المدني أن حق الملكية ليس حقاً مطلقاً وأن المالك في استعماله أياً يجب أن يعمل في حدود القوانين واللوائح فإذا أخل بأى التزام فرضته عليه هذه القوانين واللوائح كان الإخلال بهذا الالتزام خطأ يستوجب المسؤولية التقصيرية ومن ثم فإن الجار الذي يخالف القيود القانونية يرتكب خطأ ، إذا ترتب على خطئه هذا ضرر لجار فإنه يلزم بجعويض الجار عن هذا الضرر ، مهما ضئول ويستوى وذلك أن يكون الضرر مالياً أصاب الجار في مصلحة مادية أو أدبياً أصاب الجار في معنوياته ومنها شعوره بالاعتداء على حقه .

٤ - إذ كان الحكم حمل قضاءه على ما يكتفى لجملة فلا عليه إذ لم يكن قد ورد صراحة على دفاع الطاعن لأنه بما أورده من أسباب يكون قدره على دفعه وأسقط حجية ضمنها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المعلن ضده أقام الدعوى رقم ٤٣٥ سنة ١٩٧٩ مدنى مركز الجزية على الطاعن بطلب الحكم بإزالة الدكان الذى قام الطاعن ببنائه ، وقال بما أن لما أن الطاعن أقام هذا الدكان على المساحة المقرر تركها قضاء بين حازيهما ومعه مركز الجزية الجزئية أحالت الدعوى إلى محكمة الجزية الابتدائية

حيث قبلت بجدولها برقم ٧١١٣ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى الجزية . وفى ١/١٣/١٩٨٠ قضت المحكمة بنسب خبير فى الدعوى لأداء المسامورية الميينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٨٠/١٢/٢٨ بإزالة البناء ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٧٣ سنة ١٩٨٠ وفى ١٧/٩/١٩٨١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، ومعرض الطاعن على المحكمة فى غرفة مشورة وتحدد لنظره جلسة ١٧/١٠/١٩٨٢ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعن ينمى فى الشق الاول - السبب الاول - من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخصاص فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الصادر فى الجلسة رقم ٥٩٤٤ سنة ١٩٧٨ بولاق الدكرور بتفريم الطاعن لإقامته بناء بدون ترخيص له حججه أمام القضاء المدنى فى أن الطاعن أمام البناء دون مخالفة لآى شرط من الشروط القانونية للبناء وهذه الحجية لم يعملها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه من المقرر أن الحكم الجنائى تكون له حججه فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كما كان فعلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، ولما كانت أحقية الطاعن فى إقامة البناء على المساحة المتروكة قانونا بين عقاره وعقار الطاعن ضده ومدى - حتى الأخير - فى طلب إلزاتها غير ضرورية ولا لازما للفصل فى تهمة البناء بدون ترخيص التى كانت عملا لتلك الجلسة فإن الحكم الجنائى لا يجوز حججه فيها أمام المحكمة المدنية ، وإذا كان ذلك فإن النعى بهذا الشق يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الطاعن ضده أشار فى دفاعه إلى أن حق الاتفاق يستند إلى حكم المادة ١٠١٨ من القانون المدنى فى حين أن الحالة للمعوضة خاصة بقيد قانونى وقد جاءت الشهادة الإدارية المقدمة من الطاعن

ضده خالية من بيان القانون الذي يستند إليه فضلا عن اصطلاحها بالحكم الجنائي الصادر في الجئحة السالفة البيان .

وحيث إن هذا النعي غير سديد في شقه الأول ذلك أن العبرة هي بما يستخلصه الحكم من واقع الدهوى وبما يطبقه على هذا الواقع من أحكام القانون وإذ لم يأخذ الحكم بما أشار إليه الطاعن في نفيه فإن هذا النعي لا يصادف غلا من الحكم المطعون فيه ، كما أن النعي في شقه الثاني مردود ذلك أن فهم ما يحتويه المستند من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا وتقرير ذلك فيما يصلح للاستدلال به قانونا من سلطتها المطابقة بلا معقب عليها من النقص والعبرة هي بأن يكون ما استخلصه الحكم من المستند واعتماد عليه في قضائه موافقا للقانون ولا يعيب المستند إغفاله لإشارة إلى رقم القانون ووصفه — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على الشهادة الإدارية الصادرة من مجلس المدينة في التحقق من شرط من الشروط القانونية للبناء وهي جهة مختصة بذلك وقد استخلص الحكم ذلك الشرط من الشهادة المنسوبة إليها استخلاصا سائغا وحكم على مقنضاه ولا مخالفة فيه للقانون على ما سيأتى في الرد على أسباب الطعن الأخرى ومن ثم فإن النعي غير منتج ويتمتع عدم قبوله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثاني من السبب الأول وبالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفهم في السبب والإخلال بحجج الدفاع، وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضده لا حق له في طلب إزالة البناء لأن مقدمه لا يخوله حق ارفاق على الأرض التي أقيم عليها البناء يمنع من إقامته عليها ولا وجود لقانون به قيود تمنع من ذلك فالقرار الوزاري رقم ٥٦٣ سنة ١٩٥٥ الصادر بتنفيذ القانون رقم ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ ألغى مع القانون المذكور بالقانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ الذي ألغى القانون ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ صراحة كما ألغى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وأصبحت الجهة التي أقيم عليها البناء المتنازع عليه مكتظة بالمصانع والمقاهي والمحلات العامة ، ومع ذلك فإن وجود قيود قانونية لا يخول المطعون ضده حقا في طلب إزالة البناء إذ هي مجرد التزامات قانونية يشترط لمسؤولية الطاعن عن مخالفتها أن يترتب عليها ضرر للمطعون ضده ولا يصلح لتحديد هذا الضرر

قول الحكم المطعون فيه عبارة عامة أن مجرد إقامة البذاء على وجه مخالف للقانون والشكل وحده ضررا أو أن في ذلك مساسا بالناحية الصحية والجمالية لانه قول مرسل ، كما أن مسؤولية الجار عن العلو في استعمال حقوقه تقتضي تحديد نوع العلو وتحديد الضرر الناشئ عنه وأن يكون هذا الضرر غير آلف ، وقد خلا الحكم المطعون فيه من بيان ذلك كما لم يبين الأساس القانوني الذي استند إليه وقد أبدى الطاعن دفاعا أمام محكمة الاستئناف على النحو المتقدم البيان فلم يرد عليه الحكم المطعون فيه فيكون قد طبق القانون تطبيقا غير صحيح وشابه قصور في التسييب وإخلال بحق الدفاع يقتضى نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير شديد ذلك أن المادة ٦ ٨ من القانون المدني تنص على أن "على المسالك أن يراعى في استعمال حقه ما تقتضيه القوانين والمراسيم وللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة " وؤدى ذلك أن حق الملكية ليس حقا مطلقا وأن المسالك في استعماله أياها يجب أن يعمل في حدود القوانين واللوائح ، فإذا أخل بأى التزام فرضته عليه هذه القوانين واللوائح كان الإخلال بهذا الالتزام خطأ يستوجب المسؤولية التقصيرية ومن ثم فإن الجار الذى يخالف القيود القانونية يرتكب خطأ فإذا ترتب على خطئه هذا ضرر للجار فلازم يلتزم بتعويض الجار عن هذا الضرر مهما طرأ من شأنه في ذلك أن يكون الضرر أديا أصاب الجار في مصلحة مالية أو أديا أصاب الجار في جنوبياته ومنها شعوره بالاعتداء على حق له . كما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن أقيم في سنة ٦٠ في ظل مريان القانون رقم ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ بتنظيم المباني ولأتمته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٦٣ سنة ١٩٥٥ وترك الطاعن عند إنشائه المسافة القانونية ثلاثة أمتار أرضا فضاء بين أرضه وأرض جاره المطعون ضده الذى ترك بدوره مسافة مماثلة من أرضه وكان القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني الذى أنشئ القانون رقم ٦٥٦ سنة ١٩٥٤ وحل محله قد نص في المادة ١١ منه على أنه "لا يجوز إقامة بناء إلا إذا كان مطابقا للأصول الفنية والمواصفات العامة ومقتضيات الأمن والقواعد الصحية التى تبين بقرار من وزير الإسكان والمرافق " ، وقد صدر تنفيذ له قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ سنة ١٩٦٢ الذى خولت المادة ٢٦ منه مجلسه

المحافظة المختصة في شوارع أو مناطق يحددها وبقرارات تصدر منه تحديد مسافات ترك بين البناء وحدود الأرض بالقدر الذي يراه وكذلك الشأن بالنسبة للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بما نص عليه في مادته الرابعة وقد أضافت إدارة التنظيم بحى غرب النابج لمجلس مدينة الحيزة أن من شروط المبنى ترك ثلاثة أمتار من حى المسكية للجار ، وقد استدل الحكم الملعون فيه من ذلك على استمرار القيد الذى كان منصوباً عليه فى القرار الوزارى رقم ٥٦٣ سنة ١٩٥٥ ومن ثم فإنه الطاعن لا يستفيد من إلغاء القرار المذكور. بالقانون اللاحق إذ يبقى ذلك القرار صاريًا على الوقائع التى نشأت فى ظله وحى بقاء منزل الطاعن على حاله وقت إنشائه فى سنة ١٩٦٠ طالما أن البواقي اللاحقة لم تغير من الأحكام التى كان منهوصاً عليها فيه بما يطلق يد الطاعن فى مخالفتها ، وإنما أقرها بذاتها فلا تزال صارية ويتمتع تطبيقها - وإذ كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بما أحال عليه من أسرار الحكم المستأنف التى تضمنت أن الطاعن أقام الدكان موضوع النزاع على المسافة القانونية المفروض تركها فضاء وبما جاء فى أسبابه من أن مجرد البناء على وجه تخالف للقانون يشكل وحده ضرراً إلا أن فيه مساساً بالناحية الصحية والجمالية التى من أجلها أصلاً شرع ترك المسافات بين المقار والمخازن المختلفة وكانت القواعد القانونية التى توجب ترك مسافة ثلاثة أمتار بين البناء وحدود الأرض التى أفيم عليها من شأنها أن تحمل المساحة المازوكة ارتبة فإدرياً بعدم البناء عليها يفيد منه الحار نوراً وهواءاً ومنظراً جميلاً ، ولا شك فى أن إشغال هذا الفضاء ببناء على خلاف القيد القانونى يجرم الجار من كل ذلك ويمل من قبلة عقاره المجاور ومن قبلة الانتفاع به ليعضر بمصلحة مالية له فضلاً عن أن حرمانه من هذه المزايا يؤذى شعوره ، ولا يقدح فى ذلك إقامة مصانع ومقاهى ومحلات أخرى على خلاف القانون إذ بحسب الحكم أن يبين الحقيقة التى انتبها ويستفاد منها عناصر المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما ثم يقضى بالضرورة بالتعويض الذى يراه مناسبا فيكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً وحل قضاءه على ما يكتفى له ولا عليه إذا لم يكن قد رد صراحة على دفاع الطاعن لأنه بما أورده من أسباب تمكّن الجمل قضاءه يكون قد رد على دفاع الطاعن وأمسك حججه ضماً ويكون النقص عليه برسته على غير أساس متعين الرضى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المندوب / محمد الهنداوي المندوب نائب رئيس المحكمة ، ومندوبه العامة
المستشارين : ابراهيم فرج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز اودة ، ولهم رزق بدوي
ومحمد لبيب المنصري .

(١٧٨)

للطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ١ هـ القضائية :

(١) نقض . " إلخصوم في الطعن " .

الاستعصام في الطعن بالنقض ، حرره .

(٢) إصلاح زراعي . شروع .

ورقة المنفعة بأرض الإصلاح الزراعي . بقاؤهم متلفعين بأنصبتهم في الأرض على الذبوع حتى
تم إيلائها إلى المستحق منهم انفقوا أوقفاء . المسادين ٢٣ ، ٢٤ ، ١٨٧ حة ١٩٥٢ .

(٣) شروع . ربيع .

للشريك على الشروع حتى المطالبة برابع حصته من الشركاء الأخرين الذين يضمون إليه على
ما يزيد من حصتهم ، كل قدر نصيبه في هذه الزيادة .

(٤) دعوى . " وقف الدعوى " .

وقف الدعوى طبقا لسنة ١٢١ مرافعات . جوازي للمكة حسبا لتعديده مع جدي المناقمة
في المسألة الأولى الخارجة عن الخصامها .

(٥) تقادم . " لتيقادم المكسب " . ملكية .

عدم جواز تلك الأموال الخاصة بالملوك للدولة أو كسب حتى يبنى عليها بالتقادم .

(٦) محكمة الموضوع . واقع . " تقدير الدليل " .

اتقاض الموضوع المسألة النامية في بحث المستندات المقدمة له واستخلاص ما يراه متفقاً مع
الواقع متى كان استخلاصه صافاً وله .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي قيمن يخضع في الطعن أن يكون طرفا في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في التمسك بذلك الحكم وأن تكون بينه وبين الطاعن منازعة بشأنه تبرأ اختصاصه وإلا كان الطعن الموجه إليه غير مقبول .

٢ - نص المادتين ٢٣ ، ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي قسداً على مسألة تفتيت ملكية الأرض الزراعية بأن يتفق ذوي الشأن على منؤول إليه ملكية الأرض منهم ، فإذا تعذر الاتفاق ولغ الأمر إلى المحكمة المختصة سواء منهم أو من النيابة العامة لفصل فيمن منؤول إليه الأرض فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض من طريق المزاد . كما تفصل المحكمة في أولوية الأرض غير القابلة للتجزئة أن يحترف الزراعة من ذوي الشأن فإن تساوا في هذه الصفة اقترح بينهم فإذا كان سبب كسب الملكية بالميراث فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة ، فإن تساوا في هذه الصفة قدم الزوج فالله فإذا تعدد الأولاد اقترح بينهم . وبين من ذلك أنه لا تعارض بين حكم المادتين سالفتي الذكر وانتقال ملكية الأرض الزراعية طبقاً لأنواعها العامة لطرق كسب الملكية ومن بينها الميراث مما مفاده أنه حتى يتم اتفاقاً أو قضاء أولوية الأرض الزراعية إلى المستحق فإنهم جميعاً يظلون منفعين بأنصبتهم في الأرض على الشيوع .

٣ - الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع في حق الشركاء جميعاً بنسبة حصة كل منهم وللشريك على الشيوع أن يرجع بربع حصته على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .

٤ - وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازي للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المازعة في المسألة الأولية الخارجة من اختصاصها .

٥ - من المقرر قانوناً عملاً بالمادة ٩٧٠ من القانون المدني أن الأرض المملوكة للدولة ملكية خاصة لا يجوز عملها أو كسب حق عين عليها بالتقادم .

٦ - لخاص الموضوع المطلة العامة في بحث المستندات المقدمة له وفي استخلاص ما يرام من نتائج الواقع من كان استخلاصه سامعا له سنده .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة :

وحيث إن "وقائع" - حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى -
تتصل في أن المطعون ضدهم الأربعة لأول أقاموا الدعوى رقم ٧٤٣ سنة ١٩٧٨ مدي
كل طنطا على الطاعن من نفسه وبهفت والمطعون ضده الخامس بطلب الحكم
أولا : - بفرض الحراسة القضائية على لأطيان الزراعية المتنازع عليها
ثانيا : - بإلزام الطاعن بصفتيه أن يدفع لهم خمسمائة جنيه مقابل لربع المستحق
لهم - وقالوا في بنائها أن المرحوم ... - تسلم في سنة ١٩٥٤ من الإصلاح
الزراعي باعتباره : - وفقا بقولته لأطيان زراعية مساحتها ٢ فدان و١ قيراط
و ١٩ سهم ثم توفي في ١٩/٢/١٩٥٥ عن زوجته وشقيقه مورثهم ووضعت الزوجة
يدها على لأطيان ثم تزوجت من طاعن سنة ١٩٦١ ، ورزقت منه بانه انشول
بولينا وتوفيت بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ فوضع الطاعن يده على لأطيان واستأجر
بالربع دون مورثهم وهم من يده ومن ثم قد أقاموا الدعوى وقضت المحكمة
برفض طالب الحراسة ونذبت خبرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره عدل
المطعون ضدهم لأربعة الأول طلب الربع إلى المبلغ الذي أظهره التقرير
وبجلسة ١٩٨٠/١١/٦ قضت محكمة أول درجة بإخراج المطعون ضده الخامس
بعينه من الدعوى وإلزام طاعن بأن يؤدي المطعون ضدهم الأربعة الأول
مبلغ ٦٦٦ ج و ٨١٠ م ، طعن الطاعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١٣
سنة ١٩٨٠ ، بجلسة ١٩٨١/٥/٢٥ قضت المحكمة برفض الاستئناف وبناء على الحكم
المستأنف طعن الطاعن على هذا الحكم بالنقض - ولقد المطعون ضده الخامس
بمقتضى مذكرة رفع فيها بعدم قبول طعن الطاعن بالنقض له ، وقدمت النيابة العامة

مذكورة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع ورفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة لحدوث جنسا انظاره وفيها أدمرت النيابة على رأيها .

وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي فيمن يخضع في الطعن أن يكون طرفا في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في التمسك بذلك الحكم وأن تكون بينه وبين الدافع منازعة بشأنه تبرر اختصاصه وإلا كان الطعن ائو به إلیا غير مقبول لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم لأربعة الأول اختصاصوا المطعون ضده الأخير ليصدر الحكم في مواجهته وتحت المحكمة الابتدائية لمراجعته من الدعوى بلا مصادرات فاختصمه الطاعن في الاستئناف .لا أنه لم تبد منه منازعة للطعن ولم يحكم له أو عليه بشيء من ثم فلا يثبت خضعا حقيقيا له يجوز اختصاصه في الطعن المبني على مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم الأربعة قد ائتوى أراضاه الشككية .

وحيث إن الطاعن ينشئ على الحكم المطعون فيه بثلاثة أسباب حاصل الوجهين الأول والثاني من السبب الأول والسبب الثالث أن الحكم أخطا في تطبيق القانون وتأويله وتفسيره ، وفي بيان ذلك ، يقول أن الحكم قضى للمطعون ضدهم بالريع في الوقت الذي كان يتعين عليه أن يقضى بوقف الدعوى حتى يقضى من المحكمة فيه من تأويل إلیه أرض النزاع من بين ورثة المنتفع إعم لا للرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي لأن زوجة هذا المنتفع ومورثة الطاعن هي التي كانت تحتلف الزوجة دور شقيقة ، وورث المطعون ضدهم الذي لم يكن يستحق أرض النزاع وأن طاعن تمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية وسلاحها المطعون عليه من الرد إلیه وهو دافع جوهوى قد يتغير به الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن نص المادتين ٢٣ و ٢٤ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي قد عالج مسألة

تختیت ملکیت الارض الزراعیه بأن یتفق ذوی الشأن علی أن تؤول إلیہ مالکیۃ الارض منهم ، فإذا تعذر الاتفاق رفع الأمر إلی المحکمۃ المختصة سواء منهم أو من النیابۃ العامۃ لتفصل فیمن تؤول إلی الارض ، فإذا لم یوجد من یتستطیع الوفاء بباقی الأنصبۃ قررت المحکمۃ بیع الأرض ذن طریق المزاد — کما تفصل للمحکمۃ فی أیلولة الأرض غیر القابلۃ للتجزئۃ لمن یحترف الزرامۃ من ذوی الشأن ، فان تساوا فی هذه الصفۃ اقترح بينهم فإذا کان سبب کسب المالکیۃ بالمیراث فضل من یشمل بالزراعۃ من الورثۃ ، فان تساوا فی هذه الصفۃ قدم الزوج فالولد ، فإذا تعدد الأولاد اقترح بينهم — ویبین من ذلك أنه لا تمارض بین حکم المادین صالفتی الذکر وانتقال ملکیت الارض الزراعیه طبقا للقواعد العامۃ للعاری کسب المالکیۃ ومن بینها المیراث مما مفاده أنه حتی یم اتفاقا أو قضاء أیلولة الأرض الزراعیه إلی المستحق فإنهم جمیعا یظلون متفقین بأنصبابهم فی الأرض علی الشروع ، ولما کانت الثمار الّتی تنتج من المال الشائع أثناء قیام الشروع من حق الشریک جمیعا بنسبۃ حصۃ کل منهم واشریک علی الشروع أن یرجع بریع حصته علی الشریک الذین یضمون الید علی ما یرید من حصتهم کل بقدر نصیبها فی هذه الزیادۃ . لما کان ذلك ، وكانت الدعوی بطالبیۃ المطعون ضدهم بحصتهم فی الربیع باعتبارهم شریکاء فی أرض النزاع ضد الطاعن بصفته الذی یضع یدہ علی ما یرید من حصته ، فإذا دلت من الآخر بأن أیلولة أرض النزاع لأحد الورثۃ طبقا للمادین المشار إلیها آنفا تعتبر مسألۃ أولیۃ یجب الفصل فیها قبل الحکم بالربیع فانه طبقا للمادة ۱۳۹ من قانون المرافعات فإن وقف الدعوی هو أمر جوازی للمحکمۃ حصصا تستنبیہ من جدیۃ المنازعۃ فی المسألۃ الأولیۃ الخارجیۃ من اختصاصها ، لما کان ذلك . فان عدم استجابۃ حکمۃ الاستئناف لطالب الطاعن . کان لما ینته الحکم المطعون فیہ ضمیما من عدم جدیۃ المنازعۃ فی نطاق سلطۃ المحکمۃ التقدیریۃ بلا تعقیب علیہا من النقض ، ومن ثم فان الذی علیہ بالإخلال بحق الدفاع أو المقصور المطلق یكون علی غیر سند متعین الرخص .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الدانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك بملكيتة لارض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية هو وزوجته المرحومة ... من قبله وهو سبب قائم بذاته من أسباب كسب الملكية ورغم ذلك قضى الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون ضدهم للريع دون تحقيق دفاعه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من الماروفاتونا عملا بالمادة ٩٧٥ من القانون المدنى أن الأرض المملوكة ملكية خاصة للدولة لا يجوز تملكها أو كسب حق مبنى عليها بالتقادم ، متى كان ذلك ، ولأن الثابت من الأوراق أن أرض النزاع تدخل ضمن الأراضى المستولى عليها بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى ، ون ثم تعتبر مملوكة للدولة من تاريخ إصدار قرار الاستيلاء النهائي عليها وتوزعها على المنتفع المرحوم ولتوقيع على العقد المحرر بينه وبين هيئة الإصلاح الزراعى لا ينقل ملكيتها إليه ، إذ أن الممول عليه قانونا لانتقال الملكية إليه وتسجيل البيع طبقا لقانون النهر المعارى ، وأما كالت أوراق الدعوى خلوا من أى دليل على ذلك ، فإن الملكية نطل للدولة ولا يجوز للطاعن تملكها بالتقادم ، ويضفى النعى بهذا السبب على غير سند من قانون خابق بالرفض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاستناد والفساد فى الاستدلال . وفى بيان ذلك يقول أن استمارة البحث رقم ١٦٥٠٥ الخاصة بأرض النزاع قد شملت اسمى المنتفع الأصل وزوجته مودة الطاعن مما كان يتمين معه اعتبار الأرض منامفة بينهما كمنفعة ورغم ذلك أسندوا الحكم المطعون فيه جميعا للنتفع الأصل دون الزوجة وبذلك فقد خالف الثابت فى الأوراق .

وحيث إن هذا التمسى غير مقبول ، إذ أنه مما لا يجوز المجادلة به أمام هذه المحكمة ، ذلك أنه من المفروض أن لقاضى الموضوع الساطه التامة فى بحث المستندات المقدمة له وفى استخلاص ما يراه متفقاً مع الواقع التى كان استخلاصه سائغاً وله منته ، ولما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن المتشفع الأصل لأرض النزاع هو المرحوم دون زوجته وأورد فى هذا الخصوص المستندات التى تتطوى عليها الدعوى والتى تؤيد صحة استخلاصه سواء هذه المقدمة من الطاعن أو من الملعون ضدهم وتقرير الخبر انتدب ومحاضر أعماله . ومن ثم فإن مجادلة الطاعن فيما خلاص إليه الحكم غير مقبولة ويضحي العنى حل غير أساس جديراً بالرفض .

وحيث أنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

رئيسه السيد المشعل / محمد عبد الرحيم - نائبه رئيس المحكمة رئيسا ، وحضور
السادة المحترمين ، عبد الرشيد قزول ، محمد صقر ، عبد المنعم بركة ، وحل عبد الفتاح خليل .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥١ القضائية :

(١) عمل " تصحيح أوضاع العاملين " مدة الخدمة السابقة .

مدة الخدمة السابقة م ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من ق ١١ سنة ١٩٧٥ وجوب عرضها على لجنة
شئون العاملين لإصدار قرار بإضاعتها .

(٢) حكم " تسييب " ما يعد قصورا . عمل .

التحكيم بالخصاص بجنسة شئون العاملين دون مدير المصنع باحتواء مدة خبرة العامل
ق ١١/١٩٧٥ . دفاع جوهرى إيفال الرد عليه . تصور .

١ - مؤدى حكم المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين
المدينين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١/١٩٧٥ أن مدة الخدمة
السابقة المطالب بحسابها تعرض على لجنة شئون العاملين بالجهة للتأنيق لها العامل
لاضاعتها وإصدار قرار بإضاعتها وذلك بطلب ياتزم بتقديمه إليها في الميعاد المحدد
بالمادة ١٩ منه .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بغير مدة الخدمة
موضوع النزاع لك للسند الكلية المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون ١١
سنة ١٩٧٥ المشار إليه وتسوية حالة المظنون ضده طبقا لأحكامه على أن شهادة
الخبرة بهذه المدة معتمدة من مدير عام الشركة بكنف الزينات وذلك بغير الرد على
دفاع الطاعنة الذى تمسكت به في مذكرة ثمة للخدمة لمحكمة الاستئناف بتاريخ

١٩٨١/٤/٤ من أن المختص باعتقاد مدة الخبرة هو لجنة شئون العاملين وليس مدير عام المصنع حالة أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى لأنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حل ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تفصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩١٨ سنة ١٩٧٦ عمال كلى الاسكندرية على الطاعنة — شركة اسكندرية للزيوت والصابون — طالبا الحكم بأحقية لفئة التاسعة اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/٣١ وبثمانية من ١٩٧٦/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام الشركة الطاعنة أن تدفع له فروقا قدرها ٣٠٠ جنيه مع ما يستجد . وقال ببيان له دعوته أنه يعمل بهذه الشركة منذ ١٩٦١/١٠/٦ وأنها فى تطبيقها للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ قررت له الفئة التاسعة اعتبارا من ١٩٦٨/١١/١ والثامنة من ١٩٧٤/١١/١٠ بأمر مقرر قدره ١٥ جنيها اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ ولم تحسب له الشركة مدة خبرة من يناير سنة ١٩٥٦ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ولذلك أقام الدعوى بطلباته سالفه، البيان فندبت المحكمة خيرا . وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١/١٢ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٢ سنة ٣٥ فى أمام محكمة استئناف الاسكندرية التى قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٧ بإعادة المأمورية لتقرير لتحقيق طلبات المطعون ضده تأسيسا على ضم مدة الخبرة المتنازع عليها . وبعد أن لم المخبر تقريره قضت بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده فى الفئة السابعة اعتبارا من ١/١/١٩٧٠ وإلزام الشركة الطاعنة أن تؤدى له مبلغ ١٤١ جنيها . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا

الحكم بطريقى النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١ لمنظره وفيها التزمت النيابة وأياها .

وحيث أن مما تنهاه المحكمة الغائنة بالسببين الثانى والثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب وفى بيان ذلك نقول أن الحكم أسس قضاءه باعتبار مدة الخبرة من ١/١/١٩٥٩ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ كمدة خدمة سابقة للطعون ضده واحتسبها عند تسوية حالته بالتعاقبى لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ضمن المدد الكلية له على أن شهادة الخبرة بهذه المدة ممتدة من مذهب المصنع فى حين أن القانون لم يتناول مديرى المصانع أو امروع أو الوحدات الإنتاجية ساطه اعتماد شهادات الخبرة أو غير ذلك مما يتعلق بالتعيين أو الترقية بل جعل ذلك كله من اختصاص لجنة شؤون العاملين دون غيرها وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه أخفل الرد عليه مما يكون معه قد أخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن القصور فى التسييب .

وحيث أن هذا النعى فى عمله ذلك أنه لما كانت المادة ١٧ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والمقاطع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن "يرق اعتباراً من ... الذين تتوافر قيمهم الشروط الآتية : أولاً - انقضاء المدة التالية على العامل فى الخدمة عسوبة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى هذا القانون ... " وتنص المادة ١٨ منه على أنه يدخل فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة السابقة أو فى الجداول المرافقة المدد التى لم يسبق حسابها من المدد الآتية : ... " وحددت المادة ١٩ منه شروط احتساب المدد السابقة التى تدخل فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة ١٨ ثم أتبع ذلك بالنص فى الفقرة الأخيرة منها على أنه "ويصدر بإحتساب المدد المشار إليها وفقاً للقواعد السابقة قرار من لجنة شؤون العاملين بالجهة التى يتبعها العامل بناء على الطلب الذى يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون . " وهو مأموداه أن مدة الخدمة السابقة المطالب بحسابها وفقاً لأحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من ذلك القانون

يجب أن تعرض على لجنة شئون العاملين بالجهة التابع لها العامل لادئها وإصدار قرار بإضافتها وذلك بطلب يلزم بتقديمه إليها في الميعاد المحدد بالمادة ۱۹ منه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بضم مدة الخدمة موضوع النزاع إلى المدد الكلية المنصوص عليها في المادة ۱۷ من القانون ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ المشار إليه وتسوية حالة المعاون ضده طبقاً لأحكامه على أن شهادة الخبرة بهذه المدة معتمدة من مدير عام الشركة يكفر الزيات وذلك بغير الرد على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في مذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف بتاريخ ۱۹۸۱/۴/۴ من أن المختص باعتماد مدة الخبرة هو لجنة شئون العاملين وليس مدير عام المصنع حالة أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه التصور بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الرحيم حسب الله نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : عبد الرشيد توفيق ، سعيد صقر ، عبد المنعم بركات وعمل عبد الفتاح خليل .

(١٨٠)

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١) عمل . تصحيح أوضاع العاملين "الصينية ومساعدى الصناع" .
أحكام القانونين ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل قانون تصحيح أوضاع
العاملين بالدولة وقطاع عمال . تعمرسيتها على المدنيين بوظائف للصينية والافتراقات
ومساعدى الصناع طبق المرسوم عليهم فى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥

(٢) عمل . تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . قرارات تثنائية غير ملزمة رايست لها صفة
للتشريع .

١ - نظرا لما أوجده القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من تفرقة بين هؤلاء
العاملين (الصينية والإثراقات ومساعدى الصناع) بالرغم من أنهم جميعا يقومون
بنفس العمل ، وأدوا بتجاح امتحان مسابقة عند دخولهم الخدمة لأول مرة
واجتازوا الامتحان الفنى اللازم للترقية إلى درجة الصناع الدقيق دون تفرقة
وتوخيا للعدالة بين أفراد هذه الطائفة الواحدة ، واستقرارا لأوضاعهم الوظيفية
فقد أصدر المشرع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونص فى مادته الأولى على أن
"فى تطبيق الجدول الثالث المنصق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين
بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصينية
والإثراقات ومساعد الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط
شاغلين للجنة لاصحة (٦٢/ ٦٣) اعتبارا من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف

أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار وبشروط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالي لمضي سنتين من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشروط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثانية عشرة " ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ وجاءت الفقرة الأولى من مادته الأولى مطابقة تماماً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ومن بعده القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ ومفاد ما تقدم في مجموعه ، أن أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ومن بعده القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ لا تسرى إلا على المعيّنين بوظائف الهيبة والإشرافات ومساعدى الصناع فقط المنصوص عليهم في الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون غيرهم وإذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده من العاملين اليدويين لدى الطاعة بضم المعايين وتدرج في الترقية حتى حصل على الفئة السادسة تطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، مما مؤداه أنه ليس من الهيبة أو الإشرافات أو مساعدى الصناع الذين خصهم الشارع دون سواهم بالتعديل الذي تم بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ فتتجسر أحكامهما عنه .

٢ - ماورد بالكتاب النورى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة من امتداد أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ إلى العاملين من غير الهيبة والإشرافات ومساعدى الصناع يخالف أحكام القانون لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض - من أن تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة قرارات تنظيمية غير ملزمة وليست لها صفة التشريع . لمبا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق في شأن المطعون ضده التعديل الوارد بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ وقضى له بالفروق المالية على هذا الأساس فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٧٦ سنة ١٩٧٨ ممال كلى طنطا على الطاعنة — شركة طنطا للزيوت والصابون — طالبا الحكم بتطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٧٦ عليه وتسوية حالته وتدرج فئته الوظيفية على أساسه ومساواته بزملائه وإلزام الطاعنة بصرف ما يستحق له من فروق مالية من تاريخ التعيين حتى الحكم ، وقال يسأنا لدعواه ، أنه بتاريخ ١١/٨/١٩٥١ المتعنى بالعمل لدى الطاعنة في عمل فني ، وأنه وفقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ يعتبر شاغلا للدرجة التاسعة من تاريخ التعيين ، كما يستحق الدرجة الخامسة ٧٨٠/٤٢٠ ج في ١١/٨/١٩٧٤ ، وإن قامت الطاعنة بترقية زملاء له وأبت عليه حقه في الترقية ، فقد أقام الدعوى بطلبياته السالفة البيان . ويتاريخ ١٥/١/١٩٧٩ حكمت المحكمة بنسب خبير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٩ بأحقية المطعون ضده لارتقية للدرجة الخامسة اعتبارا من ١/٤/١٩٧٥ وبإلزام الطاعنة أن تؤدي له مبلغ ٣٨٨ ج و ٤١٦ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا ، وقيد استئنافها برقم ٦ سنة ٣٠ ق . ويتاريخ ١٠/٦/١٩٨٠ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لفحص اعتراضات الطاعنة ، وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت في ٢٦/٥/١٩٨١ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في فرقة مشورة ، فخلدت لفظه جلسة ٧/١١/١٩٨٢ وفيها التزمت النيابة وإبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنهى الطائفة بالسبيين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه ، مخالفه القانون ، وفي بيان ذلك نقول ، إن المطعون ضده من العاملين اليدويين لديها بقم المصان ، ممن طبقت على حالاتهم الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولذا طبق الحكم في شأنه أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ والذي يقتصر نطاق تطبيقه على حالات الصبية والإشرافات ومساعدى الصناعات حسب وأسن قضاءه على ما ارتأه الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بكتابه رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ من امتداد أحكام هذا القانون على العاملين من غير الصبية والإشرافات ومساعدى الصناعات ، بما يتعارض وصريح نصوصه ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا الذى سبق ، ذلك لأنه لما كان قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نص فى المادة ٢١ منه على كيفية حساب المندوب التكميلية المتعلقة بالعاملين المدنيين فى الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين للقانون المذكور ، واهتم فى الفقرة (ج) منها الصبية والإشرافات ومساعدى الصناعات الذين اجتازوا الامتحان الفنى بنجاح شاغلين للفئة (٣٦٠/١٦٢) أو ما يعادلها اختاروا من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخولهم الخدمة مالم يكونوا قد شغلوا هذه الفئة أو ما يعادلها فى تاريخ سابق وكان قد تبين عند تطبيق هذا القانون على العاملين المدنيين بوظائف صبية وإشرافات ومساعدى صناعات - على ما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ - أن منهم من هو حاصل على الشهادة الابتدائية القديمة أو الإعدادية واعتبروا فى الفئة التاسعة من بدء التعيين ومنهم من هو غير حاصل على أية مؤهلات وهؤلاء اعتبروا فى الفئة التاسعة إعتباراً من اليوم التالى لانقضاء سبع سنوات من تاريخ دخولهم الخدمة مالم يكونوا قد شغلوا هذه الفئة أو ما يعادلها فى تاريخ سابق ، ونظراً لما أوجده القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من تفرقة بين هؤلاء العاملين بالرغم

من أنهم جميعاً يقومون بنفس العمل وأدوا بنجاح امتحان مسابقة عند دخولهم الخلدية لأول مرة واجتازوا الامتحان الفني اللازم للترقية إلى درجة الصانع الدقيق دون تفرقة ، وتوخيا للعدالة بين أفراد هذه الطائفة الواحدة واستقرارا لأوضاعهم الوظيفية ، فقد أصدر المشرع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونص في مادته الأولى على أن " في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر الصببية والاشراقات ومساعدو الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شافلين للفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة من السادسة عشرة عاماً ما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شافلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التعيين في إحدى تلك الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ وجاءت الفقرة الأولى من مادته الأولى مطابقة لنص المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونصت الفقرة الثانية على أن تحسب المدة الكلية للعامل اعتباراً من تاريخ التعيين أو بلوغه من الثالثة عشر أيهما أقرب . ولما كان مفاد ما تقدم في مجموعه أن أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ومن بعده القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ لا تسرى إلا على المبعثين بوظائف الصببية والاشراقات ومساعدو الصناع فقط المذصوص عليهم في الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون غيرهم . وإذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده من العاملين اليدويين لدى الطائفة بضم المصائب وتدرج في الترقية حتى حصل على الفئة السادسة تطبيقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مما مؤداه أنه ليس من الصببية أو الاشراقات أو مساعدو الصناع الذين خصهم الشارع دون سواهم بالتعديل الذي تم بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ ، فتتضمن أحكامهما عنه ، ولا يفيد منها ، ولا يبرر من ذلك ما أورده الكتاب الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة من امتداد أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ إلى العاملين من غير الصببية والاشراقات ومساعدو الصناع .

لما ينطوي عليه هذا النظر من مخالفة للقانون ، فضلاً عما ومرة رر في قضاء هذه المحكمة — من أن عمليات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لا تعدو أن تكون قرارات تنظيمية غير ملزمة ، وليست لها صفة التثريب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق في شأن المطعون ضده التعميد للواوود بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ وقضى له بالفروق المالية على هذا الأساس فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٦ لسنة ٣٠ ق طعناً بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون ضده .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الرحمن حسب الله نائب رئيس المحكمة رئيسا وعضوية
القضاة المستشارين : عبد الرشيد نوفل ، محمد صقر ، عبد المنعم بركة ولما فراد بندر .

(١٨١)

للطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) دعوى . الدفع بعدم قبول الدعوى " تأمينات اجتماعية "

الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة (١٥٧) من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥
بإصدار قنون التأمين الاجتماعي دفع شكلي موجه لإجراءات الخصومة عدم اعتباره دفعا بعدم
القبول مما نصت عليه المادة " ١٥٠ " من قانون المرافعات .

(٢) حكم " الحكم بعدم قبول الدعوى " ولاية المحكمة . تأمينات اجتماعية .

الحكم بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة " ١٥٧ " من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥
لاستغناء به المحكمة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . للقضاء اعتنائها بالنظر ، هذا الحكم .
وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها .

١ - نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إجراءات معينة في شأن رفع
الدعوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، فيعين مراءاتها إحصالا
للأثر التردى المباشر للقانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضده
أقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٥ بعد نشر القرار الصادر بتشكيل اللجان
المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرفضها قبل تقديم طلب
إلى الهيئة المختصة لمعرض المنازعة على ملك اللجان ، هو في حقيقته دفع بطلان
الإجراءات ، فإن هذا الدفع يكون موجها إلى إجراءات الخصومة وشكلها
وكيفية ترويجها ، ويضحي بهذه المثابة من الدفع الشككية وليس دفعا بعدم
القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع

بعدم القبول الذى تعنيه هذه المادة هو — كما صرحت به المذكرة التفسيرية —
الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لجماع الدعوى
وهى الصفة والمصاحبة والحق فى رفع الدعوى ، باعتباره حقاً مستقلاً من ذات
الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كإعدام الحق فى الدعوى أو سقوطه
لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك
عما لا يحتاج بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل
الحق المتنازع عليه من جهة أخرى فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعى ،
فلا تنطبق القاعدة الواردة فى المادة ۱۱۵ من لوائح على الدفع الشكلى الذى يتخذ
أهم عدم القبول كما هو الحال فى الدفع المطروح ، لأن العبرة بحقيقة الدفع
وصرفه ، وليس بالتسمية التى تطلق عليه .

٢- وبقى تقرير أن هذا الدفع من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول
كما ورد ذكره فى المادة ۱۱۵ من لوائح ، فإن محكمة أول درجة يقبلها هذا
الدفع الشكلى والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيساً على ذلك ، لا تكون قد استنفذت
ولايتها فى نظر موضوع الدعوى فإذا استأنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف
بالغاء هذا الحكم ورفض الدفع ، فإنه كان يجب عليها فى هذه الحال أن تعيد
الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها لأن هذه المحكمة لم تقل كلفتها فيه
ولا تملك محكمة الاستئناف تصديق طعن الموضوع لها فترتب على ذلك من نفويت
إحدى درجات التقاضى على الخصوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وعناش وأوراق
الطعن — تجعل فى أن المظنون ضده أقام الدعوى رقم ۲۹۸ لسنة ۱۹۷۷ عمال

كلى جنوب القاهرة على الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والجمعية التعاونية للبترول - طالبا الحكم بتسوية المعاش المستحق له على أساس المرتب الفعلي عن السنتين الأخيرتين قبل إحداثته إلى المعاش في ١٩٧٦/٨/١ متضمنا مكافأة الإنتاج والحوافز مع ما يترتب على ذلك قانونا من آثار وإلزام الطاعة بالفوائد القانونية بواقع ١ % من تاريخ الحكم في الدعوى لحين إجراء التسوية المستحقة وقال ببا نالها ، أنه كان يعمل سائقا بالجمعية التعاونية للبترول واتهمت خدمته في ١٩٧٦/٨/١ بلوغه السن القانونية ، وإذا أنكرت عليه الطاعة حقه في ضم متوسط مكافأة الإنتاج والحوافز إلى أجره وتسوية معاشه على هذا الأساس ، فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . دفعت الطاعة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٦ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان عملا بالمادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٣٥٨ سنة ٩٧ ق . وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وبندب خير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٨٢/١/١٣ بأحقية المطعون ضده طرف الطاعة صافي معاش قدره ١٢١٩ ج ٤٥٤ م عن الفترة من ١٩٧٦/٨/١ حتى ١٩٨١/٩/٣٠ وبأحقيقته في معاش قدره ٦١ ج ٧٧٤ م اعتبارا من شهرا أكتوبر سنة ١٩٨١ . طعن في الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبطلت فيها الرأي بنقض الحكم ، ومعرض الطعن على هذه المحكمة في غرقة فشورة ، لحدوث لنظره جلسة ١٩٨٢/١١/٧ وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطاعة تنهى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه ، مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك نقول ، أن دفعها بعدم قبول دعوى المطعون ضده المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، هو في حقيقته دفع شكلي بطلان الإجراءات موجه إلى شكل التصومة لعدم مراعاته الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة والتي تستوجب قبل الجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع لتسويته بالطرق

الودية على لجان فحص المنازعات الناشئة من تطبيق أحكام هذا القانون والتي صدر بتشكيلها قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية في ١٩/١٩٦٧ ، ومن ثم لم تستغل المحكمة الابتدائية بهولها هذا الدفع ولايتها في نظر الموضوع ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف وقد ألغت الحكم الابتدائي ، أن تقيس الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها ، لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، وإذا أضدت محكمة الدرجة الثانية لنظر الموضوع وفصلت فيه ، بما ترتب عليه نفويت إحدى درجات التقاضي ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مميها بخالف القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا الذي سديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعمول به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١٩ لم نصت على أن تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسبرته بالطرق الودية ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه .“ وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية في ١٩/١٩٧٧ ، ومن ثم فإنه منذ تاريخ نشر هذا القرار ، لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعتهم على تلك اللجان ذلك لأن نص المادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، فيتعين مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الماطعون ضده أقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٥ بعد نشر القرار الصادر بتشكيل اللجان المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم طلبها إلى الهيئة المختصة لعرض المنازعة على تلك اللجان ، هو في حقيقة دفع ببطلان الإجراءات ، فإن هذا الدفع يكون موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية

توجيهها ويضحي بهذه المثابة من الدفع الشككية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ، إذ أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو — كما صرحت به المذكرة التفسيرية — الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماح الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى ، باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كإعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها ، أو لا تقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ، فالملصود إذن هو عدم القبول الموضوعي ، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشككي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح ، لأن العبرة بحقيقة الدفع وسماءه ، وليس بالتسمية التي أطلق عليها ، ومتى تقرر أن هذا الدفع من الدفع الشككية وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١١٥ سالف الذكر ، فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشككي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك ، لا تكون قد استنفذت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، فإذا استأنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع ، فإنه كان يجب عليها في هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم . وإذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظار وتصدت لموضوع الدعوى ونصبت فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما نقض الحكم في خصومه صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإحالة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لنظر الموضوع .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد البنداري الشري نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة
المستشارين : ابراهيم فراج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فودة ، محمد ناطق السيد
ومحمد ايوب الحضري .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) محكمة الموضوع "مسائل الواقع" .

لمحكمة الموضوع سلطة فهم الزايم في الدعوى متى كان امتثالها مائلا .

(٢) دعوى "دعوى منع التعرض" "ميجاد رفع الدعوى" .

مبدأ لسنة المدة لرفع دعوى منع التعرض ١٦١٠ م . مبدأ منقطع أثره . رفع الدعوى
خلال أيام محاكمة غير مختصة يجوز في تحقق شرط الذي يوجب حله فيها . حله ذلك .

(٣) اختصاص : دعوى "نظر الدعوى" .

لزام المحكمة احوال إليها الدعوى بقررها . أثره ، ماتم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى
صحيحا . على المحكمة احوال إليها الدعوى متباعدة للإجراءات من حيث انتهت .

(٣) نقض "سلطة محكمة النقض"

إنهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة قانونا . اشتغال أصابعه على أخطاء قانونية لمحكمة
لنقض صحيحها دون أن نقضه .

(٤) محكمة الموضوع "تقدير الأدلة" "تقدير أقوال الشهود" "واقع"

"إثبات البيئة" . نقض "السبب الموضوعي" .

قاضى الموضوع . معطنه في بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها والأخذ بأقواله
شاهد دون بيان أصحاب ذلك مادام لم يخرج ذلك الأقوال إلى ما يؤدي إليه مدلولها .

(٥) ملكية . تسجيل . بيع " التزامات البائع " " نقل الملكية " " دعوى صحة التعاقد " .

الملكية في المقار . لا تنقل إلا بالتسجيل . الحكم "مكرر" بصحة وتعاقد هذه البيع لا يرتب بذاته انتقال الملكية . تراخيا إلى ما بعد حصول التسجيل .

١ - العبرة في فهم الواقع هو بما تستخلصه المحكمة من أوراق الدعوى استخلاصها ما أمثا .

٢ - النص في المادة ٩٦١ من القانون المدني على جواز رفع دعوى منع التعرض في خلال السنة التالية من وقوع التعرض وإلا كانت غير مقبولة . فإنه وإن كان هذا الميعاد ميعاد سقوط لا يسرى عليه تقادم أو انقضاء إلا أن رفع الدعوى في خلاله أمام محكمة غير مختصة مجزى لتحقيق الشرط الذي يتوقف عليه قبول الدعوى إذ أن الشرع في المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة كما يلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها مما يجعل رفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة مؤديا بذاته إلى نظرها وكأنه إجراء من إجراءات رفعها أمامها فتعتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون العبرة في تاريخ رفعها هو برفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ومن ثم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام المحال إليها الدعوى من حين انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه برفضه الدفع بعدم قبول دعوى منع التعرض لرفعها بعد مضي عام قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون وبموجب ذلك فلا مؤدى إلى نقض ما ورد في أسبابه من تفريرات قانونية خاطئة إذ أن لمحكمة النقض نصيب ما وقع من أخطاء .

- ٤ - لقاضى الموضوع بحث ما يقدم له من دلائل ومستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر وليس بلازم أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها .
- ٥ - إذ كان قانون الشهر العقارى قد أوجب لنقل ملكية العقار بالبيع حصول الشهر طبقا للقانون وكان حكم صحة التعاقد الذى يتمسك به الطاعنة لا يفيد انتقال الملكية إليها بمجرد القضاء بصحة عقد البيع ونفاذه بل يبقى انتقال الملكية متراخيا إلى ما بعد حصول التسجيل طبقا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المعروض والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٠٣ سنة ١٩٦٧ زقى الجزئية على الطاعنة بطلب الحكم بمنع عرضها له فى ملكيته للأوليين بصحيفة تلك الدعوى وعدم الاعتداد بمحضر التسليم المؤرخ ١٩٦٦/١٢/٢٥ . وقال ببيانها أنها يمتلك عقار النزاع وأن الطاعنة تعرضت له فيه يزعم أنها اشترته من آخر بتعدد مؤرخ ١٩٥٢/٢/٢٧ حصلت على حكم بصحة ونفاذه وتنفيذا لهذا الحكم استلقت العار بملقضى محضر تسليم وصعى بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٥ . حكمت محكمة زقى الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة شبرا الخيرية التى نصت بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية . وقيدت بمدولها برقم ٤٨٥ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة . وباتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٨ حكمت المحكمة أولا : بمنع تعرض الطاعنة للمطعون ضده فى عقار النزاع . ثانيا : بمحيد جلسة لنظر طلب عدم الاعتداد بمحضر التسليم . وبتاريخ ١٩٧١/٥/١٧ حكمت بعدم اختصاصها بنظر هذا الطلب وبإحالتها إلى قاض التنفيذ بمحكمة شبرا . وقيدت الدعوى برقم ١٧٣٨ لسنة ١٩٧١ تنفيذ

شبرا ، وفيها أضاف المطعون ضده طلبا جديدا هو طرد الطاعنة من العقار .
 وبتاريخ ١١/٣٠/١٩٧٢ قضت محكمة شبرا بعدم الاعتداء بمحض القسليم
 المؤرخ ١٢/٢٥/١٩٦٦ و بعدم اختصاصها بنظر طلب الطرد و بإحالة إلى محكمة
 شمال القاهرة . و بتاريخ ١/٢٨/١٩٧٤ قضت المحكمة بطرد الطاعنة من الشقة
 المبنية بالصحيفة المعلنة لها بتاريخ ٦/٢٨/١٩٧٢ استأنفت الطاعنة حكم منع
 التمرض رقم ٤٨٥ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة ، وحكم الطرد رقم ١٧٣٨
 سنة ١٩٧١ تنفيذ شبرا بالاستئناف رقم ٤٧٠٧ لسنة ٨٩ ق القاهرة . وكانت
 الطاعنة قد أقامت الدعوى رقم ٩٦٤٣ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة على المطعون
 ضده بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها للعقار موضوع النزاع وكف منازعته وتعرضها
 فيه ، كما أقامت الدعوى رقم ٩٧٥٢ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضده بطلب
 الحكم بإخلائه من العين الموصفة بالصحيفة . وقالت بيانا للدعويين أنها اشترت
 العقار موضوع النزاع بعقد عرفى مؤرخ ٢/٢٧/١٩٧٢ من آخر ، ووضعت يدها
 عليه من تاريخ الشراء وتملكته بمضى المدة المكتسبة للملكية ، وقد نازعها المطعون
 ضده فى الملكية واغتصب العقار ووضع اليد عليه ، وقد قروت المحكمة ضم
 الدعوى الثانية للدعوى الأولى وقيدت الدعوى بعد ذلك برقم ٣٤٥٨ لسنة ١٩٧١
 مدنى كلى جنوب القاهرة . و بتاريخ ١/٢٩/١٩٧٣ قضت المحكمة برفض الدعويين .
 استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٥٠ لسنة ٩٠ القاهرة وقررت
 المحكمة ضم هذا الاستئناف للاستئناف رقم ٤٧٠٧ لسنة ٨٩ ق القاهرة .
 و بتاريخ ٨/١١/١٩٧٧ قضت أولا - فى الاستئناف رقم ٤٧٠٧ لسنة ٧٩ ق
 القاهرة (أ) بعدم جواز الاستئناف عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١١٣٨
 سنة ١٩٧١ تنفيذ شبرا لسابقة الفصل فيه فى الاستئناف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣
 مستأنف تنفيذ مستعجل شمال القاهرة (ب) بتأييد الحكم المستأنف رقم ٨٤٥
 سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة ثانيا - فى الاستئناف رقم ٢١٥٠ لسنة ٩٠ ق
 القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق
 النقض . وقدست النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض
 الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .
 وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول
 على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول أن الحكم

قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٣٨ لسنة ١٩٧١ تنفيذ شبرا لسابقة الفصل فيه في الاستئناف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ مستأنف مستعجل تنفيذ شمال القاهرة، في حين أن الاستئناف سالف البيان صادر في مادة مستعجلة وأن أحكام القضاء المستعجل لا حججه لها أمام قاضي الموضوع إذ لا تحسم النزاع ولا تكتسب قوة الأمر المقضى فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة فهمت موضوع الاستئناف أمامها من الحكم رقم ١٧٣٨ لسنة ١٩٧١ تنفيذ شبرا أنه في المنازعة الوقتية وهو فهم صحيح استتقت من كون الحكم المستأنف حكما في منازعه وقتية ولا يقبل من الطاعة المجادلة في ذلك أمام النقض لما هو مقرر من أن العبرة في فهم الواقع هو بما تستخلصه المحكمة من أوراق الدعوى استخلاصا سائما — لما كان ذلك — وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أيضا أن الطاعة هي التي رفعت الاستئناف رقم ١٧٣٨/٢٢ مستعجل تنفيذ شمال القاهرة من ذات الحكم رقم ١٧٣٨ لسنة ١٩٧١ تنفيذ شبرا في المنازعة الوقتية ، فإن موضوع الاستئناف يكون واحدا وقد فصلت محكمة شمال القاهرة فيه في الاستئناف المرفوع أمامها برفضه فيمتنع على محكمة الحكم المطعون فيه إعادة نظره . ويكون الحكم المطعون فيه فيها انتهى إليه قد أصاب صحيح القانون ، والنعي عليه بأنه اعتد في منازعه موضوعية بحكم صادر في منازعة وقتية لا يصادف محلا منه فهو غير مقبول .

وحيث إن الطاعة تنبئ بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره . وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضائه برفض الدفع بعدم قبول دعوى منع التعرض لرفعها بعد مضي سنة على أساس أن المطعون ضده رفع الدعوى إلى محكمة زفتى قبل مضي سنة من تاريخ التعرض وأن ذلك من شأنه أن يقطع مدة التقادم بالرغم أن المحكمة المذكورة غير مختصة بالفصل في النزاع ، في حين أن القانون اشترط أن ترفع دعوى الحيازة أمام المحكمة المختصة خلال سنة من وقوع التعرض للحائز ولا يرد عليها أحكام الوقف

أو الانقطاع بسبب رفعها أمام محكمة غير مختصة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره .

وحيث إن هذا النقيض غير صديد ، ذلك أنه وإن كان النص في المادة ٩٦١ من القانون المدني على جواز رفع دعوى منع التعرض في خلال السنة التالية من وقوع التعرض وإلا كانت غير مقبولة — فإنه وإن كان هذا الميعاد يعاد سقوط لا يسرى عليه وقف أو انقطاع ، إلا أن رفع الدعوى في خلاله أمام محكمة غير مختصة يجرى في تحق الشروط التي يتوقف عليه قبول الدعوى ، إذ أن المشرع في المادة ٢١٠ من قانون المرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة كما يلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها مما يجعل رفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة مؤديا بذاته إلى نظرها وكأنه إجراء من إجراءات رفعها أمامها فتعتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون العبرة في تاريخ رفعها هو رفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ، ومن ثم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا بما ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها — لما كان ذلك — وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن التعرض بالنسبة للمطعون ضده بدأ من تاريخ محضر التسليم في ١٩٦٦/١٢/٢٥ وأن الدعوى رفعت أمام محكمة وقتي غير المختصة في ١٩٦٧/١/١٧ وأن محكمة زقي قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة شبرا ، وأن هذه المحكمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القاهرة التي نظرتها وقضت بالحكم المستأنف المؤيد بقضاء الحكم المطعون فيه ، فإن الدعوى تكون قد رفعت في خلال السنة التالية لهذه التعرض ويكون الحكم المطعون فيه برفضه للدعوى قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون وبموجب ذلك فلا يؤدي إلى نقضه ما ورد في أسبابه من تقريرات قانونية خاطئة إذا أن لمحكمة النقض تصحيح ما وقع فيه من أخطاء غير يكون النقيض غير مقبول .

وحيث إن الطاعة تنبئ بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحقوق الدفاع . وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى تثبيت ملكيتها لعقار النزاع على أساس ما استخلصه من أقوال الشهود من أن الطاعة لم يكن لها حياة للعقار المدة الطويلة المكتسبة للملكية وأن مستندات غير كافية لاثبات ملكيتها ، في حين أن أقوال شاهدي المطعون ضده جاءت متناقضة مما يسقط الدليل المستند منها وأن مستندات الطاعة وهي عقد البيع الابتدائي والحكم الصادر بصحته ونفاذه ومحض التسليم ولقي أطرحتها المحكمة قد نقات ملكية العقار إليها .

وحيث إن هذا النعي غير صديد، ذلك أن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه إنه استعرض مستندات الدعوى وأقوال الشهود وأورى بمدوناته أن أقوال شاهدي الطاعة لا تكفي لاقتناع المحكمة بصحة ادعائها وأضاف أنه لا يثير من هذا النظر ما قدمته من مستندات فقد تكفل الحكم المستأنف بالرد على هذه المستندات بما يدحض دلالتها في إثبات الدعوى ، كما أورد الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه بأدعاءه أن عقد البيع العرفي لا ينقل ملكية العقار المبيع ، إذ أن الملكية لا تنقل إلا بالتسجيل ، كما أن الحكم بصحة التعاقد لا ينقل ملكاً إلا بالتسجيل الحكم ... ولا خلاف على أن المدعية (الطاعة) لم تسجل الحكم الصادر بصحة تعاقدتها ... وأن ما تقول به المدعية (الطاعة) من أنها تملك عقار النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية هو قول منها غير صحيح لعدم اكتمال المدة القانونية لوضع اليد وهي خمسة عشر سنة حتى تاريخ رفع الدعوى . وقد استخلصت المحكمة من المستندات المقدمة في الدعوى استخلاصاً سائفاً إن بدء وضع يد المدعية على عقار النزاع قد حصل في ١٩٦٦/١٢/٢٠ تاريخ استلامها للعقار بمحض التسليم المؤرخ بذات التاريخ وأنه من ثم لم يمض على وضع يدها حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٩٧٠/١٢/١٠ مدة خمس عشرة سنة . لما كان ذلك ، وكان لقاضي الموضوع السلطة النامة في التحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأوراق وله بحث ما يقدم له من دلائل ومستندات وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر وليس بلام أن يبين أسباب هذا الترجيح ما دام لم يخرج بأقوال الشاهد.

عما يؤدي إليه مدلولها ، وله استخلاص ما يراه متفقاً من واقع الدعوى
ولا رقابة محكمة النقض عليه في ذلك متى كان استخلاصه سليماً مستمداً من الأوراق ،
لما كان ما تقدم . وكان قانون الشهر العقاري قد أوجب لنقل ملكية العقار
بالبيع أن يتم حصول الشهر طبقاً للقانون ، وكان حكم صحة التمسك الذي تتمسك
به الطاعنة لا يفيد انتقال الملكية إليها بمجرد القضاء بصحة عقد البيع ونفاذه
بل يبقى انتقال الملكية متراجحاً إلى ما بعد حصول التسجيل طبقاً للقانون ولم نفذ
الطاعنة بأنها سجلت الحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد البيع من آخر ،
لما كانت ما سلف ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه
إلى ما حصله بأسباب سائغة من أقوال شاهدي المطعون ضده ومن نصوص
المستندات والتي من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من عدم تمسك
الطاعنة بملكيتها عين النزاع - واه بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية
أو بالشراء وهي نتيجة تنفي وصحیح القانون . فإن النمی يكون علی غیر أساس .
وتحیت إنه لما تقدم بتعین رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد شوقي الميجي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : محمد صادق خليل ، ومحمود مصطفى سالم ، وصالح عبد أحمد ، ومحمد محمد يحيى .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ - ٢) عمل " أجر " . تجنيد " الاستدعاء من الاحتياط " .

(١) الأجر . الأصل فيه - أنه لقاء العمل - الإستثناء - حالات محددة على سبيل الحصر
تفرض فيها تجنيد العامل . الحكم الوارد بالمادة ٥١ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قاصر على حالة
الاستدعاء من الاحتياط . مع ذلك .

(٢) تجنيد العامل . أصله من بعده لثبوت عدم لوائقه طبعاً . إعتباره مجتداً في الفترة التي قضاه
بالتدريبات المسلحة . القضاء له بأجره من تلك الفترة بقدرة أنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد .
هذا في القانون .

أما لما كان الأصل في استحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من
قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم وأقامة الدعوى
أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى
حالات معينة على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل .
وليس من بينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية ، وكان
النص في المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية
والوطنية على أن (أولاً) تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقاً لأحكام
المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين (ثانياً) ،
ثالثاً) من هذه المادة أجازة استثنائية بمرتب أو بأجر كامل . . . " مع صور
على مدة الاستدعاء من الاحتياط المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون
فلا تقاس عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها في المادة الثالثة
وما بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الخدمة في أحكامه ومبناه .

٢ - لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده استدعى للخدمة العسكرية الإلزامية ، وكان صدور قرار من المجلس الطب العسكري لا يخلع عنه صفة المجند عن الفترة التي انخرط فيها في السلك العسكري طبقا للمادتين ١٢٢ ، ١٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة . ومن ثم لا يستحق اجرا خلال فترة تجنيده . فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي في قضائه بإلزام الطاعنة بأجر المطعون ضده عن الفترة التي تغيب فيها عن العمل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية بمقولة أنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة - الشركة - الدعوى رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى الجزية طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٩٩ ج و ٥٠٠ م وقال ببيانها أنه يعمل لدى الطاعنة بأجر شهري قدره ١٠٠ م و بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢١ استدعى لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية وبعد أن قضى مدة صلتين وأربعة أشهر وعشرة أيام تم تسريحه لعدم اللياقة الطبية فعاد إلى عمله وطالب الطاعنة أن تصرف له أجره عن المدة المذكورة غير أنها أنكرت عليه هذا الحق فأقام الدعوى بطليه - السيد البيان - و بتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ قضت المحكمة بتدبير خبير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره بحكمته في ١٩٧٥/١/٢٥ باستجواب المطعون ضده في بعض النقاط الواردة بمذونات الحكم ، و بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعنة

بأن تؤدي الماطعون ضده مبلغ ٢٩٥ ج و ٦٠٠ م. استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٢ ق و بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧١ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ١٧٩ ج و ١٠٠ م. طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت للنياحة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وتحددت لنظره جلسة ١١/١٠/١٩٨٢ وفيها التزمت النياحة رأيها. وحيث إن مما تنعاه الطاعة بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول أن الأجر هو مقابل العمل ولم يرد بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية وقوانين العمل فص يلزم صاحب العمل بأداء أجر العامل في خلال مدة التجنيد وإذا حال استدعاء المطعون ضده لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية بينه وبين أداء العمل بالشركة الطاعة فإنها لا تلزم بأجره عن مدة تجنيده ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلزام الطاعة بأداء أجر المطعون ضده عن مدة تجنيده على سند من القول بأنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد في المدة التي انقطع فيها عن العمل ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النقص شديد ، ذلك لأنه لما كان الأصل في استحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — الذي يحكم واقعة الدعوى — أنه لقاء العمل الذي يقدم به العامل ، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردتها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل وليس من بينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية ، وكان النص في المادة ١٠٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على أن أولاً — تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقاً لاحكام المادة السابقة من العاملين بالجهاز المنصوص عليها بالفقرون ثانياً وثالثاً من هذه المادة: أجازة استثنائية بمرتب أو بأجر كامل ... " مضموراً على مدة الاستدعاء من الاحتياط المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون فلا تنال عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها في المادة الثالثة وما بعده من ذات القانون

لا اختلاف كل من نوعى الخدمة العسكرية فى أحكامه ومبناه، لما كان ذلك وكان
الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده استدعى للخدمة الإلزامية وكان صدور قرار
من المجلس الطبى العسكرية بعدم لياقته بعد ثبوت لياقته الطبية لا يخلع عنه صفة
المجنّد من الفترة التى انخرط فيها فى السلك العسكرية طبقا للسايزين ١٢٢ ، ١٢٣
من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة
والترقية لضباط الذمرة والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .
ومن ثم لا يستحق أجرا خلال فترة تجنيده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف
هذا النظر وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى فى قضائه بإلزام الطاعنة بأجر
المطعون ضده من الفترة التى تغيب فيها من العمل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية
بمقولة أنه كان تحت تصرف صاعقات التجنيد ، يكون قد خالف القانون
وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقى أوجه
الظن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم فإنه يتمين القضاء فى موضوع
الاستئناف رقم ١٤٥ لسنة ٩٣ فى القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى
المطعون ضده .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود الهاجوري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جلال الدين أنس ، هاشم قراخه ، موزوق تكري ، وواصل علاء الدين .

(١٨٤)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ القضائية :

(١) أحوال شخصية ” إجراءات الطعن بالنقض “ .

إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . محضرهما قاضين ١ ، ٨ مرافعات
قديم ٢٥٥٤ من قانون المرافعات الحال . عدم إلزام الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم
المطعون فيه . م ٢٥٥٤ مرافعات المدة ٢١٨ بالفانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) أحوال شخصية ” طلاق “ . إشهار الطلاق ” .

إشهار الطلاق ، الشريعة الإسلامية ، على عدم إمتثال موثق الطلاق عند وقوعه أو لإثباته .
إشهار الطلاق في إشراك الأسماء على الطلاق . وجوب إشهار الطلاق لدى الموثق المختص م ٥ مكرر
ق ١٢٩/٢٥ . م ٩٧٩/٤٤ . هذه . عدم مريان آثار الطلاق بالنسبة للزوجة
إلا من تاريخ حلها به .

١ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والتي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل
الأحوال الشخصية خاضعة لحكم المادتين ٤٣٢ ، ٨٨١ من قانون المرافعات
القديم وقد أُلغيت بقانون السلطة القضائية الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فإن
هذه الإجراءات تخضع إعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ سائفة
الإشارة والتي أبقى عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات
الحالي والمادة ٢٥٥ منه والتي حلت محل المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات
القديم . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٥ المشار إليها بعد مديانها بالقانون
رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه

ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه في أسبابه ، فإن الدفع ببطان الطعن لعدم قيامه بإبداع هذه الصورة رغم التقرير به في تاريخ لاحق لعدلي بهذا القانون يكون على غير أساس .

٢ - إنه وإن اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في اشتراط الإشهاد على الطلاق - فبينما أوجبوه لبعض ذهبت الغالبية إلى أنه ليس شرط لوقوعه لأن الأمر به في قوله تعالى " فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم " . وللندب لا للوجوب ، غير أن أحدا منهم لم يستلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته أن يكون موثقا . لما كان ذلك ، وكان ما نصبت عليه المادة الخامسة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من وجوب مبادرة المطلق إلى توثيق إنشائه طلاقه لدى الموثق المختص لم يهدف - وعلى ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية - إلى وضع قيد على حق الطلاق الذي أسنده الله تعالى للزوج أو على جواز إثباته قضاء بكافة الطرق وإنما هدف إلى مجرد عدم مريان تناوله بالنسبة للزوجة إلا من تاريخ علمها به ، فإنه لا على محكمة الموضوع إذا استتمت إثباتات الطلاق المدعى به إلى غير الشهود الموثقين على الوثيقة المحررة منه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الواقع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تقتضي في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية " نفس " أمام محكمة الزقاق في الابتدائية ضد الطامن طالبة الحكم بإثبات طلاقه لها على الإبراء . وقالت باننا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد وإذا دب الخلاف بينهما وأنى أن يرد إليها جهازها فقد عرضت عليه أن يطلقها على الإبراء فطلقها على ذلك بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٥ على يد المأذون الشرعي وبمضور فهوود إلا أنه لم

یوقع علی وثیقة الطلاق ومن ثم فقد أقامت الدعوى . وبتاریخ ۱۹۸۰/۱/۲۶
أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن زوجها الطاعن طلقها
على الإبراء ثم امتنع عن التوقيع على وثيقة الطلاق ، وبعد أن سمعت شهود
الطرفین حکت فی ۱۹۸۰/۱۱/۱۵ بأثبات طلاق الطاعن للطعونة عليها بتاريخ
۱۹۷۹/۷/۲۵ طلقه بائنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۲۱
لسنة ۲۳ ق أحوال شخصية " نفس " المنصورة ، وفي ۱۹۸۱/۲/۱۵ حکت
محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دعت فيها بطلان العامن تأسيساً على أن الطاعن
لم يوقع عند التقرير به صورة رسمية من الحكم المعائن فيه ومن الحكم الابتدائي
الذي أحال إليه في أسبابه طبقاً لنص المادة ۸۸۱ من قانون المرافعات القديم
التي تحكم بإجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . عرض الطعن
على المحكمة في شرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأنها .

وحيث أن الدفع المبدئي من النيابة في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر
في قضاء هذه المحكمة أن المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ۴ لسنة
۱۹۶۸ والتي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال
الشخصية خاضعة لحكم المادتين ۴۳۲ ، ۸۸۱ من قانون المرافعات القديم وقد
ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالي رقم ۴ لسنة ۱۹۷۲ ، فإن هذه الإجراءات
تخضع اعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ۸۸۱ سالف الإشارة والتي أتت
عليها القانون رقم ۱۳ لسنة ۱۹۶۸ بإصدار قانون المرافعات الحالي والمادة ۲۵۵
منه والتي حلت محل المادة ۳۴۲ من قانون المرافعات القديم . لما كان ذلك
وكانت المادة ۲۵۵ المشار إليها بهذا تعديلاً بالقانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۸۰
لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي
الذي أحال إليه في أسبابه ، فإن الدفع ببطلان العامن لعدم قيامه بإيداع هذه
الصورة رغم التفرير به في تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون يكون على غير أساس .
وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن العامن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب بها الطاعن على الحكم المطعون
فيه الفساد في الاستدلال ، ويتناول في بيان ذلك أن الحكم يحال في بعض
بأثبات طلاقه للطعونة عليها على الوثيقة المؤرخة ۱۹۷۹/۷/۲۵ وما شابهه .

شاهدتها وأطرح دلالة ما قدمه من بينة على هدم وقوع الطلاق في حين أن الإشهاد لا يتضمن سوى المعاوضة من جانب الزوجة مقابل حصولها على الطلاق بغير قبول منه لهذا العوض فلم يتم الطلاق لعدم مصادفة الإيجاب من جانبها قبولاً من جانبها وانما أمددت إدخال شهود الواقعة خصوماً في الدعوى موصلاً لسماع شامديها اللذين أدليا بأقوال تؤدي إلى نتيجة غير سائغة كما أنها اختتمت مع والدها بشأن تحديد اليوم الذي وقع فيه الطلاق المدعى به ولم تحجب على إنذار الطاعة بما يفيد انقضاء الزوجية وقد توقع جزاء على المأذون الذي حرر وثيقة الطلاق وهو ما ينفي وقوع هذا الطلاق ويميب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال .

وحيث أن هذا النوع مردود، ذلك أنه وإن اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في اشتراط الإشهاد على الطلاق - فبينما أوجب به البعض ذهب المذلبية إلى أنه ليس شرطاً لوقوعه لأن الأمر به في قوله تعالى " فإذا بائن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم " - هو للنسب لا للزوج ، غير أن أحداً منهم لم يستلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته أن يكون موثقاً . لما كان ذلك، وكان ما نصت عليه المادة الخامسة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من وجوب مبادأة المطلق إلى توثيق إشهار طلاقه لدى الموثق المختص لم يمدى - وعلى ما أنصحت منه المذكرة الإيضاحية - إلى وضع قيد على حق الطلاق الذي أسنده الله تعالى للزوج أو على جواز إثباته قضاء بكافة الطرق وإنما مدى إلى مجرد عدم سرى آثاره بالنسبة للزوجة إلا من تاريخ علمها به ، فإنه لا الهى محكمة الموضوع إذا استتمت إيجاباً للطلاق المدعى به إلى غير الشهود الموثقين على الوثيقة المحررة عنه . لما كان ما تقدم ، وكان للقاضي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة في الترجيح بين البيّنات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها والأخذ بما يطمئن إليه منها وإطراح ما عداه ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ اعتد بما شهده شاهد المظنون عليه من أن زوجها الطامن طلقها على الإبراء أو أطرح ما ساقه الطامن من بينة للنفي ورتب على ذلك قضاءه بأبواب هذا الطلاق ، فإن ما ينهه الطامن عليه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا تقبل إثارة أمام محكمة النقض ، ويكون للنسب على غير أساس .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة عبد العزيز عبد العاطي وإسماعيل وعظوية السادة
المستشارين : يحيى العموري نائب رئيس المحكمة ومحمد المروى قسح الله ، وأحمد ضياء
عبد الرزاق ، وجرمن إسحق .

(١٨٥)

للطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) - تنفيذ " تنفيذ عقارى " . تجزئة .

التراع حول حصة أو بطلان حكم مرمى المزايا وإجراءات التنفيذ غير قابل للعجوة .

(٢) حكم " حجية الحكم " .

حجية الحكم . مطالها .

(٣) - إثبات . دعوى " المصنوع على الدعوى " .

إتصاف قراره خصصاً من باب العروة . ممرط .

(٤) قانون " مريان أحكام القانون " . تنفيذ " تنفيذ عقارى " .

خضوع إجراءات التنفيذ على القاء لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برضو

الوادى لى ظله ١١-١٤-١٩٨٢ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨

١ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن التراع حول حصة

أو بطلان حكم مرمى المزايا وإجراءات التنفيذ مما لا يقبل التجزئة وأن الأمر

فيه لا يمتثل إلا حلاً واحداً بينه ومن ثم فإن بطلان حكم إيقاع البيع بالنسبة

لبعض المدينين يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .

٢ - مناط حجية الأحكام التى حازت قوة الأمر الملقى وحده المصنوع

والسبب والموضوع .

٣ - المقرر أن القاعدة الشرعية التي تنص بأن الوارث يتعصب خصما من باقي الورثة تكون صحيحة لو أن الوارث كان قد خاض أخاهم طالبا الحكم لأثره فيها بكل حقه أو مظلوما في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها .

٤ - أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المعمول به اعتبارا من ١٠/١١/١٩٦٨ تنص على أنه "تسمى قوازين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها" . كما تنص المادة الثالثة من قانون إصداره على أنه "إجراءات التنفيذ على العقار يستمر السير فيها طبقا لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزداد في ظله" . ومؤدى هذين النصين أن القانون الجديد جعل الحكم برسو المزداد طبقا للمادة ٦٦٨ من قانون المرافعات القديم فيصلا يحدد نطاق مريان كل من القانونين على إجراءات التنفيذ التي بدأت قبل نفاذ القانون الجديد بحيث يمرى عليها هذا القانون ما لم يكن قد صدر فيها حكم برسو المزداد قبل تاريخ العمل به . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن قائمة شروط البيع قد أوردت في ١٩٦٩/١/٢٥ في ظل قانون المرافعات الجديد فإن المادة ٤١٤ منه هي التي يمرى عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم هذا الأخيرة أقاموا الدعوى رقم ٣١٤ ، ٣١٥ سنة ٧٥ مدين مصر القديمة على الطامنة والمطعون ضدها

الأخيرة يطلب بطلان الحكم رقم ٣٧٨ سنة ٧٤ تنفيذ بيوع مصر القديمة وقالوا
بينا لذلك أن الشركة المطعون ضدها الأخيرة اتخذت إجراءات نزع ملكية
العقار رقم ٣ شارع محمود أحمد بمبيل الروضة ضد ... وورثة المرحوم ...
وفاء مبلغ ٥٩١٦ ج و ١٤٠ م والمصاريف وذلك بالدعوى رقم ٣٧٨ لسنة ٧٤
التي قضى فيها تاريخ ١٩٧٥/٦/٨ بإيقاع البيع على الطاعنة لقاء بمن قدره ثمانية
آلاف جنيه ، وإذا استأنف المدينون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٨٤
سنة ٩٢ القاهرة فقد قضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة للمستأنفين الثلاثة
(الأول والسادس والسابع والحادية عشرة) باعتسارهم ليسوا أطرافا
في الإجراءات - ورفضه موضوعا بالنسبة لتألفين ، ولما كانوا - أى المدعون -
غير مدينين للشركة متخذة إجراءات التنفيذ ، ونظرا لبطلان عقد زهر الذي تم
التنفيذ بمقتضاه وإزاء صدور الحكم بإيقاع البيع مشوبا بالغش فزاد أقاموا
دعواهم - ختمت المحكمة الدرجة الأولى الدعويين ثم قضت فيهما ببطلان الحكم
في الدعوى رقم ٣٧٨ سنة ٧٤ مدنى مصر القديمة واعتباره كأن لم يكن .
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٩ سنة ٩٥ ق كما استأنفته
الشركة المطعون ضدها الأخيرة بالاستئناف رقم ٨٦٢ سنة ٩٥ ق ، وبعد أن
ضمت محكمة استئناف القاهرة الاستئنافين قضت فيهما بجملة ١٩٧٨/٦/٢٥
بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا مرض الطعن على هذه المحكمة
في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تشي الطاعنة بالسبب الأول منها
على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الثابت من
الأوراق أن إجراءات نزع الملكية تمت صحيحة بالنسبة إلى المرحومة ...
التي تمتلك نصف العقار المنزوعة ملكيته ، وأن منازعتها حول بطلان الإجراءات
المتعلقة بمحبتها في العقار قد قضى نهائيا بصحتها بحكم حاز قوة الأمر المقضى
التي تملو على اعتبارات النظام العام ومن مؤدى ذلك أنه بقرض التسليم الجدى
ببطلان إجراءات التنفيذ بالنسبة لبعض ورثة المدين الآخرين المرحوم ...
فإن البطلان يجب أن يقتصر على حصة هذا المورث دون حصة ...

التي لا يجوز لورثتها التمسك مرة أخرى بهذا البطلان ، ولا يفرض ذلك القول بأن حكم إيداع البيع لا يقبل التجزئة لأن المدين غسل إجراءات التنفيذ قابلة للتجزئة بطبيعتها ، وإذا نضى الحكم ببطلان حكم إيداع البيع بالنسبة لخصمة ... فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا الذي غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر - وعن ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن النزاع حول صحة أو بطلان حكم مسمى المزايا أو إجراءات التنفيذ لا يقبل التجزئة وأن الأمر به لا يتعلق إلا حلاً واحداً بعينه ومن ثم فإن بطلان حكم إيداع البيع بالنسبة لبعض المدينين يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضاً : ما طرحت عليه الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي وحدة الخصوم والدعوى والموضوع ، وكان الثابت بالحكم رقم ٢٦٨٤ سنة ٩٢ ق القاهرة الذي قضى به - عدم جواز الاستئناف المرفوع من بعض المطعون ضدهم من حكم إيداع البيع باعتبار أنهم لم يكونوا أطرافاً في إجراءاته وبالتالي فإنهم يعتبرون من الغير بالنسبة لهذا الحكم ويكون من حقهم التمسك ببطلانه بطريق الدعوى الأصلية دون أن يكون لقضائه حجية قبلهم ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه - وهذا النظر وقضى على أساسه ببطلان حكم إيداع البيع بالنسبة للمعار جميعه فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بما ورد في هذا السبب على غير أساس .

وحيث تنهى الطاعة بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك نقول إن المرحومة قد اختصمت في دعوى التنفيذ على العقار بوصفها ممثلة للشركة التي كانت قائمة بينها وبين زوجها المدين المتضامن معها وباعتبارها ممثلة لباقي وورثة زوجها ووصية على ولديها منه وقد أعلنت بهذه الصفة في الخصومة منذ بدئها على نحو ما هو ثابت من الإعلان بالوفاء المؤرخ ١٩٦١/٦/١٣ ومن ثم تكون قد مثلت باقي الورثة ويكون حكم إيداع البيع قد صدر صحيحاً قبلها وقبل لائحة بما يمنع معه على باقي الورثة الطعن عليه بالبطلان ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرد عن هذا الدفاع الجوهرى يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه ولئن كان من المقرر أن القاعدة الشرعية التي تقضي بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة تكون صحيحة لو أن الوارث كان قد خاصم أو خصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا فيه مواجهة الحكم على اتركة نفسها بكل ما عليها ، إلا أن الثابت من الأوراق ومن الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها الأخيرة لم توجه لإجراءات التنفيذ إلى المدينة المتضامنة ... بوصفها ممثلة لتركه المرحوم ... وإنما باشرت الإجراءات كذلك قبل ورثة المدين المذكور الأمر الذي يستلزم أن تم جميع الإجراءات صحيحة في مواجهتهم دون اعتداد بقالة تمثيل المدينة المتضامنة لهم فيه . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات التنفيذ قد اتخذت على المقار باعتباره مملوكا ملكية خاصة للدينين الراغبين وأيسر باعتباره مملوكا للتركة التي يقوم سبب النعى على أن ... تمثلها فإن هذا النعى رمته يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث من أسباب الطعن هو الخطأ في تطبيق قانون وفي بيان ذلك نقول الطاعة أن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكام قانون المرافعات الجديد على تقدير الثمن الأساقى للمقار وأوجب أن يكون تمديده بمائة وثمانية مثلا للتفريضة غاية جملا بحكم المتادين ٣٧ ، ٤١٤ من قانون المرافعات الحالي مع وجوب تطبيق قانون المرافعات القديم الذي اتخذت إجراءات نزع الملكية في ظله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ سنة ٦٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٦٨/١١/١٠ تنص على أنه "تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها" كما تنص المادة الثالثة من قانون إداره على أنه "إجراءات التنفيذ على المقار يستمر السير فيها طبقا لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم برسو المزايد في ظله" ومؤدى هذين النصين أن القانون الجديد جمل الحكم برسو المزايد طبقا للسادة ٦٨ من قانون المرافعات القديم فيصلا يحدد نطاق سريان كل من القانونين على إجراءات التنفيذ التي بدأت قبل نفاذ القانون الجديد بحيث يسرى عليها هذا القانون

ما لم يكن قد صدر فيها حكم برسو المزاد قبل تاريخ العمل به . لما كان ذلك ، وكان ثابت أن قائمة شروط البيع قد أودعت في ١٩٦٩/١/٢٥ في ظل قانون المرافعات الجديد فإن المادة ٤١٤ منه هي التي تسرى عليها وهو ما التزم به الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون النفي في غير محله .

وحيث إن حاصل النفي بالسبب الرابع مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ذلك أن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه ذهب إلى أن عقد الرهن المنفذ لا يعتبر سندا تنفيذا لأنه يضمن ديننا احتماليا غير محقق الوجود ولا معين المقدار وإس حال الأداء في حين أن الثابت من المستندات المقدمة من الشركة المطعون ضدها الأخيرة أنها تتضمن لإقرارا من المرحومة ... بتصفية الحساب بينها وبين الشركة ومديونيتها لها مبلغ ٦٤٨٥ ج و ٣٢٢

وحيث إن هذا النفي غير مقبول ذلك أنه لما كان يجب على الطاعن أن يقدم المستندات الدالة على طعنه وإلا كان طعنه غير مقبول لافتقاره إلى الدليل ، وكانت الطاعنة لم تقدم ذلك الإقرار المنضم الحساب بين المرحومة ... وبين الشركة المرتهنة فإن طعنها على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسته ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٢٢

١ - قضية المذبح عبد محمود الهاجوزي نائب وعضو الجمعية
المدنية بدمشق - جلال الدين رافع - جلال الدين أنس - هاشم قرعة - مرزوق نكري .

(١٨٦)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ للقضائية "أحوال شخصية" :

١ - "أحوال شخصية" إجراءات الطعن بالنقض .

إجراءات الطعن بالاعتراض في مسائل الأحوال الشخصية - عدة وهي المادة ٨٨١ من قانون
المرافعات القديم ، ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي ، عدم إلزام اللطائف بإبداء صورة رسمية
من الحكم المطعون فيه مع التقرير بالطعن - م ٢٥٥ مرافعات المدلة بالمادة ٢١٨
لسنة ١٩٨٠ .

٢ - إثبات "الشهادة" - النسب .

الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق من
الغير - ثبوت النسب عند الإنكار - شرطه .

٣ - إثبات "الزائن" .

دعرائن إن صحت لإثبات الحمل ، لا تقوم بها لجنة الشرعية على الولادة ، ويوجب توافر اليقظة
الشرعية عليها .

١ - المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥
التي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية
خاضعة لحكم المادتين ٤٣٢ ، ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت
بقانون السلطة القضائية الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن هذه الإجراءات تخضع
اعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ سالفة الإشارة والتي أبقى عليها
القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي والمادة ٢٥٥ منه

التي حلت محل المادة ۴۳ من قانون المرافعات القديم ، لما كان ذلك وكانت المادة ۲۵۵ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ۲۱۸ لسنة ۱۹۸۰ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه فإن الدفع بطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رغم النصريح به في تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون ، يكون على غير اساس .

٢ - لما كانت الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي اخبار صادق في مجلس الحكم بافظ الشهادة لإثبات حق على الغير فنخرج بذلك الاخبار تكاذب والاخبار الصادق في مقر مجلس الحكم ، وكان المقرر في نفي الحقيقة أنه إذ أدعت الزوجة الحمل وأنها الزوج حدوثها أو حصل خلاف بينهما على تعيين الولد بعد انقضاءها على نفس الولادة فإنه يكفي في الإثبات شهادة إمرأه مسلمة ، عدل وذلك لأن أصل الولادة وتعيين المولود من الأمور التي لا يطلع عليها إلا النساء عادة فتكفي فيها شهادتين . وحينئذ لو اشترط في إثباتها نصاب الشهادة الكاملة لأدى ذلك إلى الحرج وهو مرفوع شرعا ، أما إذا نازع هذا النزاع بين الزوج ومعتدته من طلاق رجعي بأش فلا يثبت النسب عند الامام أبي حنيفة إلا بشهادة رجلين . عدلين أو رجل وامرأتين عدل تبعا لانقضاء الفرس . انقضاء العدة فوجبت الحجة الكاملة وذلك ما لم يقر الزوج بالحمل أو كان الحمل ظاهرا فإن النسب يثبت قبل الولادة بالفراش وتقوم الحاجة إلى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة الغالبة وحدها . أما المصاحبان فلم يشترطا سوى شهادة إمرأه واحدة عدل . في كل حال . وهو الرأي المفتى في المذهب دفعا للحرج الناشئ عن اشتراط الشهادة الكاملة .

٣ - الحكم المطعون فيه حول في قضائه بآبوت نسب الصغيرة إلى الطاعن رغم إنكار ولادتها على ما تضمنته تقرير الطبيب المتدب من أن المطعون عليها ليست عقيم وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة الصحية في تقريره من أن المذكورة كانت حاملا وظلت تتردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع وما جاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجال الإدارة تأييدا لما تضمنته تقرير طبيب الوحدة الصحية ، وهي مجرد قرائن

إن صلحت لإثبات حل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم به المحجة الشرعية على ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه إذا اكتفى بهذه الفرائض لإثبات الولادة المتنازع فيها دون أن تتوافر عليها البيئة الشرعية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المناولة .

من حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر اوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ كلى دسوق قبل المطعون عليها طالبا الحكم بنفى نسب البنت " ... " إليه وقال شرحا للدعوى أنه تزوج المطعون عليها ودخل بها غير أنها لم تنجب منه ويعرضها على الأطباء الاختصاصيين أجمعوا على أنها عقيم لا تلد فطلقها في ١٩٧٧/٨/١٤ بعد أن سلمها كافة حقوقها ومنها نفقة عدتها ولكنها بعد ذلك أقامت ضده دعوى بمطالبة فيها بنفقتها ثم عدلت طلباتها في تلك الدعوى إلى طلب الحكم بنفقة لبنت أسمتها " ... " وادعى إنجابها منه بتاريخ ١٩٧٨/٢/٤ وقدمت شهادة بميلادها فأقام الدعوى إنكارا لنسبتها إليه . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٥ نذبت المحكمة الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبي على المطعون عليها لبيان ما إذا كانت عقيم أم هي ممن تلدن وفي الحالة الأخيرة لبيان ما إذا كان قد سبق لها الولادة في تاريخ يتفق ويؤم ١٩٧٨/٢/٤ . وبعد أن قدم الطبيب المنتدب تقريره حكمت المحكمة في تاريخ ١٩٨٠/١١/٢٣ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ لسنة ١٣ أحوال شخصية "نقص" طنطا (بالموردية كفر الشيخ) وبتاريخ ١٩٨١/٦/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم الاستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفت فيها بطلان الطعن ، عرض الطعن في غرفة مشورة وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن معنى الدفع ببطلان الطعن المبني من النيابة أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية طبق الأصل من الحكم المطعون فيه وكذا الحكم الابتدائي سند التقرير بالطعن .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة الثالثة من قانون الساطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ٦٥ التي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاضعة لحكم المادتين ٤٣٢ ، ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت بقانون الساطة القضائية الحالي رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن هذه الإجراءات تخضع اعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ ساقطة الإشارة والتي أبقي عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي والمادة ٢٥٥ منه التي حلت محل المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٥ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ٢: ٨ لسنة ١٩٨٠ لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه إن الدفع ببطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رغم التصريح به في تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون — يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينداه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه الذي أبدى الحكم المستأنف عول على قضائه على الشهادة المقدمة من المظنون عليها أمام محكمة الدرجة الأولى الصادرة من طبيب الوحدة الصحية . التي تفيد أن المظنون عليها كانت حاملاً وتحت مباشرة الوحدة الصحية في الفترة من أول أغسطس سنة ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨. ٢/٤ وهو تاريخ وضعها للطفلة " . . . " وعلى الإقرار الصادر من عمدة وشيخ القرية المؤرخ ١٩٧٨/١١/١٤ والمؤيد لما تضمنته شهادة طبيب الوحدة الصحية ، وهذا خطأ من الحكم في فهم معنى الشهادة التي يعبر عنها " بالبيئة الترميمية " .

وحيث إن هذا النقص في عمله ذلك أنه لما كانت الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي أخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير فخرج

بذلك الاخبار الكاذب والاخبار الصادق في غير مجالس المحكم وكان المقرر في نفي الحقيقة أنه إذا ادعت الزوجة الولادة وأنكر الزوج حدوثها أو حصل خلاف بينهما على تعيين الولد بعد اتفاقهما على نفس الولادة فإنه يكفي في الإثبات شهادة امرأة مسلمة على ذلك لأن أصل الولادة وتعيين المولود من الأمور التي لا يطلع عليها إلا النساء عادة فتكفي فيها شهادتهن وحدها إذ واشترط في إثباتها نصاب الشهادة الكاملة لأدى ذلك إلى الحرج وهو مرفوع شرعا ، أما إذا ثار هذا النزاع بين الزوج ومعتدته من طلاق رجعي بآئن فلا يثبت النسب عند الامام أبي حنيفة إلا بشهادة رجلين عداين أو رجل وامرأتين عدل تبعا لانقضاء الفرائض بانقضاء العدة فوجب الحجة الكاملة وذلك ما لم يقر الزوج بالحل أو كان الحمل ظاهرا فإن النسب يثبت قبل الولادة بالفرائض وتقوم الحاجة إلى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة وحدها وأما صاحبان فلم يشترطا سوى شهادة امرأة واحدة مدلى في كل حال وهو الرأي المفتى في المذهب فلما أخرج الناشئ عن اشتراط الشهادة الكاملة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حول في قضائه بثبوت نسب الصغيرة إلى الطاعن رغم إنكار ولادتها على ما تضمنه تقرير الطبيب المتدرب من أن المطعون عليها ليست عقيم وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة الصحية في تقريره من أن المذكورة كانت حاملا وظلت تتردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع وما جاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجال الإدارة تبينها لما تضمنه تقرير طبيب الوحدة الصحية ، وهي مجرد قرائن إن صالحت لإثبات حمل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم بها الحجة الشرعية دلى ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى بهذه القرائن لإثبات الولادة المتنازع فيها دون أن تتوافر عليها البيئة الشرعية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن ، ولا ينال من ذلك ما استعرد إليه الحكم من أن الطاعن إذا لم يبادر إلى إنكار نسب الصغيرة فور علمه بولادتها فإنه لا يقبل منه الإنكار اللاحق ذلك أنه يشترط لتوافر القريضة الاستفادة من ترأسي الزوج في هذا الإنكار على ثبوت النسب أن تكون الزوجية قائمة وهو ما يخالف واقع الحال في الدعوى .

جريدة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمود عثمان دويش نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة المنشورة
أحمد مبري أحمد ، محمد إبراهيم خليل ، أحمد شادي محمد عبد الحليم سنة .

(١٨٧)

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) شفعة "علم الشفيع بالبيع" .

علم الشفيع باليوم . لا يعتبر ثابتاً إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري . لا لزوم على الشفيع إزاء زوجته إلا بعد ذلك الإنذار .

(٢) شفعة "التزول الضمني عن الشفعة" .

التزول الضمني من الحق في طلب الشفعة . شرطه .

١ - جرى نص المادة ٩٤٠ من القانون المدني بأنه على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه ، مما يفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أود أن يقضي على كافة ضروب المنازعات التي كانت تنور في شأن علم الشفيع بالبيع وأن علمه بالبيع لا يعتبر ثابتاً إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري ، ولا يبرى ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يسقط حق الشفيع إذ لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضاءه إلا من تاريخ هذا الإنذار ، ولا لزوم على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من البائع أو المشتري .

٢ - التزول الضمني عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد حتماً رغبته في عدم استعمال ذلك الحق واعتبار المشتري مالكاً دائماً للبيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦٣ سنة ١٩٧٧ مدنى قنا الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بأحققته فى أخذ الأرض الزراعية المبينة بالأوراق بالشفعة وقال بىانا للدوى أن المطعون عليهما الثالث والرابع باعا تلك الأرض للمطعون عليهما الأولين بموجب عقد مؤرخ ١٩٨٠/٦/٢ قضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ١٢١٥ سنة ١٩٧٠ مدنى قنا الابتدائية ، وإذا توافرت له شروط أخذه هذه الأرض بالشفعة فقد أعلن وعيته فى ذلك إلى المطعون عليهما الأربعة الأول ، غير أن الأولين منهم قرروا بأنهما باعا ذات الأرض إلى المطعون عليه الخامس بقد مؤرخ ١٩٧١/١/٦ دفع المطعون عليهما الأول والثاني بسقوط حق الطاعن فى أخذ الأرض المذكورة بالشفعة . وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥ حكمت المحكمة بإثبات تنازل الطاعن عن الأخذ بالشفعة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط (مأمورية قنا) بالاستئناف رقم ١١٦ سنة ٥٣ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فأرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يبينه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر أنه تنازل ضمنيا عن طلب الشفعة لاختصاصه للحكم فى مواجهته فى دعوى محو التعاقد رقم ١٢١٥ سنة ١٩٧٠ مدنى قنا الابتدائية التى رفعت من المطعون عليهما الأول والثاني ضد المطعون عليهما الثالث والرابع ،

ولتوقيعه حجز ما للدين لدى الغير على ما في ذمة المشتريين الأولين من باقى الثمن وفاء لدين له على الباقيين لهما وسكوته منذ ذلك الحين عن طلب الشفعة ، في حين أن الشفعين . يعتبر عالماً ببيع العقار لمشفوع فيه إلا بالإنداز الرسمى المرسل إليه من البائع أو المشتري بمحصول البيع ، ولا يعتبر متنازلاً عن حقه فى الشفعة إلا إذا صدر منه ما يفيد أنه اعتبر المشتري مالكا نهائياً للبيع ، وهو ما لم يصدر من الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث : إن هذا الذى فى محله ، ذلك أن المادة ٩٤٠ من القانون الذى قد جرى نصها بأنه على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنداز الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري وإلا سقط حقه ، مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع أراد أن يقضى على كافة ضروب المنازعات التى كانت تنور فى شأن علم الشفعين بالبائع وإن دلمه بالبائع لا يعتبر ثابتاً إلا من تاريخ الإنداز الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري ، ولا يسرى ميعاد الخمسة عشر يوماً الذى يسقط حق الشفعين إذا لم يعلن رغبته فى الأخذ بالشفعة قبل انقضاءه إلا من تاريخ هذا الإنداز ، ولا إلزام على الشفعين بإعلان رغبته إلا بعد إندازه من البائع أو المشتري ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى نزول الطاعن ضمناً عن حقه فى طلب الأخذ بالشفعة من مجرد اختصاصه فى دعوى صحة التعاقد آنفة الذكر لمصدر الحكم فيها فى مراجعته ، وتوقيعه حجز ما للدين لدى الغير تحت يد المطعون عليهما الأولين على ما فى ذمتها من باقى الثمن وفاء لدين له فى ذمة المطعون عليهما الثالث والرابع وسكوته فترة حتى أعلن رغبته فى الأخذ بالشفعة ، وكان النزول الضمنى عن الحق فى طلب الأخذ بالشفعة يستلزم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — صدور عمل أو تصرف من الشفعين يفيد ضمناً رغبته فى عدم استعمال ذلك الحق واعتبار المشتري مالكا نهائياً للبيع ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتد بعلم الشفعين بالبائع بغير الوسيلة التى حددها المشرع ورتب على ذلك نزوله ضمناً عن حقه فى طلب الأخذ بالشفعة ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ٨٢ هـ

رئاسة السيد المستشار / حاتم المرافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المساعدة
المستشارين : يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى صالح سليم ، ودوريش عبد الحليم
و محمد عبد الممن حابر

(١٨٨)

الطعن رقم ٩ لسنة ٩ القضاية :

(٢٤١) وقف . نيابة عامة . دعوى .

١ — منازعات الأحوال الشخصية المأهولة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانها أو فسخها
المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الرقابة عليه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . وجوب تدخله
النيابة العامة فيها ولو في دعوى مدنية أثبت فيها إحدى هذه المسائل .

٢ — طالب الحكم بصفة وقفاً منه بيع قطعة أرض آلت المسكة فيها للبايعين عن طريق
الاصطفاق في وقف أهل يوجد فيه تعويض خيرات . عدم اتصال هذا النزاع بأصل الوقف
أو إنشائه أو فسخ المستحق فيه أو تفسير شروطه . أمراً ذلك . عدم وجوب تدخل النيابة العامة
في هذا النزاع .

٣ — خيرة . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير عمل الخبير"

مقرر الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون مدع .

٤ — حكم "تسبيب الحكم" . محكمة الموضوع . نقض .

إقادة الحكم قضاه على أصحاب صائفة ولما أصابها الثابت في الأوراق وتكون له المنازعة
في ذلك . مجادلة فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتخصمه رة رقابة محكمة النقض .

١ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض
الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة — أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر

أركانها التي لا يتحقق إلا بها شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم المدنية عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية ، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر هذا النزاع والا كان الحكم الصادر باطلاً يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو أن تكون رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسائل متعلقة بالوقف .

٢ — إذ كان البين من الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول أقام دعواه على المطعون ضدها الثانية والثالثة طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المعروف الصادر إليه منهما ببيعهما مساحة من الأرض آلت المالكية فيها للبايعين عن طريق الاستحقاق في وقف أهل يوجد فيه نصيب الخيرات . وإذا كان للنزاع على هذا النحو لا يتصل بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه، فإن تدخل النيابة العامة في هذا النزاع لا يكون واجباً عند نظره.

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لتفسير قاضي الموضوع دون معقب .

٤ — إذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه سابقاً وله أصله الثابت في الأوراق ويمكنه لحمل قضاء الحكم المطعون فيه، فإن المبادلة في ذلك لا تعدو أن تكون مجادلةً فيما تستغل محكمة الموضوع بتقديره وتخصمه عنه رقابة محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تبين في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٣٨ سنة ١٩٧٢

مدني كلى طنعا على الطامن بصفته والمطعون ضدها الثانية والثالثة قال شرحا لها أنه بموجب عقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٦١/٣/٢٤ اشترى من المطعون ضدهما الثانية والثالثة قطعة أرض فضاء مساحتها ١٨٠ م^٢ ظهر من كشف تحديد المساحة أنها ١٤٢,٧٧ م^٢ موصحة الحدود والمعامل بالعقد وصحيفة الدعوى بتبن مقدمه ٧١٠ ج و ٣٥٠ م ، وأنهى إلى طلب الحكم بصحة وتفاض العقد المذكور في مواجهة الطامن بصفته ناظرا لأن العقار المبيع آل إلى البائع له بطريق الاستحقاق في وقف . طالب الطامن بصفته وقف الدعوى لأن الأرض المبيعة يدخل فيها حصص وقف خيرات لم يتم فرز تلك الحصص بعد - ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بملسة ١٩٦٧/١١/٨ بوقف السير في الدعوى لحين صدور قرار من لجنة القسمة بفرز نصيب الخيرات في الوقف . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٦ سنة ١٧ ق ، ومحكمة استئناف طنطا قضت بملسة ١٩٧٠/١٢/٢٨ بإلغاء الحكم الصادر بوقف الدعوى وبإعادتها إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . وبعد أن حدد المطعون ضده الأول السير في الدعوى نذبت المحكمة خيرا قدم تقريره وقضت محكمة طنطا الابتدائية بملسة ١٩٧٧/١٢/١٨ بصحة وتفاض عقد البيع المؤرخ ١٩٦١/٢/٢٤ . استأنف الطامن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧ سنة ٢٨ ق ، ومحكمة استئناف طنطا قضت بملسة ١٩٧٨/١١/٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطامن بصفته بالنقض في الحكم الصادر بين من محكمة استئناف طنطا في الاستئناف رقم ٤٧٦ سنة ١٧ ق ، ٥٧ سنة ٢٨ ق وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطامن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطامن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطامن بصفته الأول منها على الحكم المطعون فيه بالاطلاق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قد صدر في مسألة متعلقة بأصل الوقف دون أن تتدخل النيابة العامة أمام محكمة الموضوع إذ أنه من المقرر قانونا وأجرى عليه قضاء النقض أنه يجب أن تتدخل النيابة العامة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف والإكراه الحكم باطلا - وبما كان الخلاف قد دار أمام محكمة الموضوع حول خبرية الوقف

وما إذا كان الوقف في قطعة الأرض محل النزاع هو وقف خيرى أو وقف أهلى
ومعد هل مورثة اليايين (المطعون ضدهما الثانية والثالثة) ومن ثم فقد ثارت
مسألان هما من أخص مسائل الوقف هل هو خيرى أو أهلى واستحقاق المستحق
فيه ومقدار ذلك الاستحقاق وهى من المسائل المتعلقة بأصل الوقف بما يضحى
معه وجوب تدخل النيابة العامة لدى المحكمة . وإذا أغفل المحكم المطعون فيه
ذلك فإنه يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذى غير سديد ، ذلك أن مفاد نص المادة الأولى
من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية
والوقف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه كلما كان النزاع متعلقا
بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه التى لا تحقق إلا بها شخص المستحق فيه
أو تفسير شروطه أو الولاية عليه بما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح
الاختصاص بنظره للمحاكم المدنية عملا بالقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء
المحاكم الشرعية فإن تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع . وإلا كان
الحكم الصادر باطلا يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف
أو أن تكون رفضت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف
لما كان ذلك وكان البين من الواقع فى الدعوى أن المطعون ضده الأول أقام
دعواه على المطعون ضدهما الثانية والثالثة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع
المعروف الصادر إليه منهما ببيعهما مساحة من الأرض آلت الملكية فيها للبايين
من طريق الاستحقاق فى وقف أهلى يوجد فيه نصيب لغيره ، وإذا كان النزاع
على هذا النحو لا يتصل بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير
شروطه ، فإن تدخل النيابة العامة فى هذا النزاع لا يكون واجب عند نظره —
وإذا ألزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ،
ويكون الذى عليه بهذا السبب لا أساس له .

وحيث إن الطاعن بصفته بنى بالادعى الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة
الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه
على عدم وجود حصص وقف خيرى فى الأرض موضوع النزاع مشايحا فى ذلك

الخبير الذى نذب فى الدعوى بما أورده فى تقريره من أن حصبة الخيرات شرطت فى الوقف الخاص بالأطيان دون العقارات . وإذ كان الثابت من حجة الوقف المقدمة لمحكمة الموضوع أن الوقف لم يجعل نصيب الخيرات قاصرا على الأطيان والعقارات وجاء شرط الإنشاء موضحا أوجه العرف الخيرية فى عموم ريع الوقف من أطيان وعقارات ولم يقصرها على الأطيان وحدها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت فى الأوراق بما يستوجب نقضه .

وحجت إذ هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات فى الدعوى التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع دون محقق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ مذهب الأرض موضوع نزاع على ما خلص له من تقرير الخبير فى الدعوى بقوله .. وكان تقرير الخبير الأخير الذى حمل على أسباب سائفة وأسانيد سييدة وأبحاث سائفة تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ومؤداها أن التقدر موضوع التداعى مملوك للدعى عليهما الأول والثانية (المطعون ضدهما الثانى والثالثة) الباعين للدعى (المطعون ضده الأول) وأنهما كانتا يضعان اليد عليه ثم باعتاه إلى المطعون ضده الأول الذى وضع اليد بدوره عليه بإقامة بيان عليه وتوجيه للغير ، كما انتهى ذلك التقرير إلى أنه لا توجد حصة للوقف تدخل فى الأرض موضوع الدعوى إذ الثابت من المجمع التى اطلع عليها الخبير أن حصبة الخيرات فى الوقف بالأطيان الزراعية أى أن الخيرات ليست لها حصبة بالعقارات ومنها الأرض المبيعة موضوع التداعى وهى أرض قضاء (مبانى) وبذلك صدق هذا الذى انتهى إليه الخبير ما هو ثابت من الصورة الرسمية من قرار لجنة القسمة الصادر فى ١٩٦٣/١/١ المقدمة من المطعون ضده الأول أمام محكمة أول درجة يتضمن أن اللجنة قصرت بحثها على الأعيان الخاصة بوقف العقار بأن الخيرات إنما شرطت فى الوقف الخاص بالأطيان الزراعية — وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه سائفا وله أصله الثابت فى الأوراق ويمكنه لعل قضاء الحكم المطعون فيه فإن المجادلة فى ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة فماتستقل محكمة الموضوع بتقديره وتخصمه ، وقاية محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بخالف الثابت فى الأوراق لا أساس له .

وحيث إن الطاعن بصفته ينسب بالسبب الثالث إلى الحكم المطعون فيه
الصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن محكمة
الموضوع أقرت حكمها على دعامة ظهرت بها قضاءها إذ اعتبرت أن المالك
على الشيوع يملك بيم نصيبه مقررا دون أن يتوقف ذلك على فرز نصيب الشريك
على أن يكون البيع معلوما على نتيجة القسمة ، وقد اكتفت المحكمة بتلك التقريرات
العامة دون أن تواجه دفاع الطاعن وتبحث مدى خيرية الوقف في أرض النزاع ،
ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فاقصر التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النقص مردود ، ذلك أن الثابت وعلى ما علمت الرد على السبب
الثاني من أسباب النقص ، أن الحكم المطعون فيه انتهى صحيحا في حاو د ساطة
الموضوعية — استخلاصا من الأدلة المقدمة في الدعوى — أن قامة الأرض
موضوع النزاع لا يدخل فيها حصة وقف خيرات وهو ما يكفي لحمل الحكم
ومواجهة دفاع الطاعن في هذا الخصوص ويكون النقص على الحكم المطعون فيه
بالصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع لا أساس له .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد حسن رمضان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد كمال سالم ، محمد رأفت خناوي ، محمد محمود عبد النادر وماهر سلامة .

(١٨٩)

المطعون رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ القضائية :

- (١) نقض « الخصوم في الطعن » .
الاحتساب في الطعن بالنقض . قرطه .

(٢ ، ٣) إيجار « القواعد العامة في الإيجار » « ضمان المؤجر » . محكمة
الموضوع « مسائل الواقع » .

٢ — ضمان المؤجر لا يترتب في معرفه الشخصى . قرطه . لا محل للتحدى في محرمه
المادة ٨٠٢ مدنى . حلة ذلك .

٣ — إظهار عطل المؤجر الذى ترتب له نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . من سلطة
محكمة الموضوع ما دام استخلاصها مانعا . متان بشأن إنامة المؤجر محلا بالمهر الذى به محلات
المستأجرين .

١ — لا يكفي لقبول الطعن أن يكون المطعون ضده طرفا في الخصومة أمام
المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع
خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو .

٢ — النص في المادة ٥٧١ من القانون المدنى يدل على أن المؤجر يضمن
للمستأجر تعرضه الشخصى في الانتفاع بالعين المؤجرة ، سواء كان هذا التعرض
ماديا أو مبدئا على سبب قانونى ، فلا يجوز للمؤجر أن يتحدث بالعين المؤجرة
أو ملحقاتها أى تغيير يخل بانتفاع المستأجر بها .

٣ - يشترط في تعرض المؤجر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون غير مستند إلى حق له ، وكان استظهار هذا الخطأ الذي يترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة هو تقدير موضوعي مستقل به محكمة للوضع ، ما دام استخلاصها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى وجود نقص في انتفاع المطعون ضدهم بالمحلات المؤجرة بمقدار ٣٠ ٪ استنادا لتقرير الخبير وجاء في أسبابه أن الممر الذي كانت تعمل عليه محلات المستأجرين قد ضاق من ناحية عرضة ونقص الانتفاع به بمقدار ٣٠ ٪ بسبب أن المساحة لن يجدوا فراغا كافيا لمشاهدة معروضات المستأجرين وأن " الفترينة " المقامة تؤثر على نشاطهم التجاري . و انتهى الحكم إلى أن تعرض المؤجر غير مشروع ، فيكون قد استظهر خطأ المؤجر عند تعرضه في الانتفاع إلى غير حق له - في استخلاص سائغ له ما يسانده من الأوراق .

المحكمة

بهذا الاطلاع على الأوراق - وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر - والمرافعة وبعد المدافعة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - يتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الاول أقاموا الدعوى رقم ٤٦٥٦ سنة ١٩٧١ مدنى كل شمال القاهرة ضد باقى المطعون ضدهم بطلب الحكم بانقاص أجرة المحلات المبينة بصحيفة الدعوى والتي يستأجرونها من مورث المدعى عليهم ، بسبب نقص الانتفاع بما يوازي الثلثين ، نتيجة قيام المؤجر بأشياء على تجارى في الممر الذى تقع عليه محلاتهم . وبتاريخ ١٩٧١/٥/٢٠ نذبت المحكمة خيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره تدخل الطاعن منضما للدعى عليهم لشراء العقار بمقد مسجل ، وبتاريخ ١٩٧٢/٦/١٥ قضت المحكمة بقبول تدخل الطاعن ، وإحالة المأمورية لمكتب خبراء وزارة العدل ، وبعد أن قدم تقريره ، قضت بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٦٥ سنة ٩٤ ق القاهرة، وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥

قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإتقاص الأجرة الشهرية لمئات النزاع بمقدار ٣٠ ٪ اعتباراً من ٢٢/١٠/١٩٦٧ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الرابعة حتى الأخيرة ، وأبدت الرأى في موضوع الطعن برفضه . وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظره ، وفيها ألزمت النيابة وأجبا .

وحيث إن معنى الدفع المبدئى من النيابة بعدم قبول الطعن أن المطعون ضدهم من الرابعة حتى الأخيرة ليسوا خصوما للطاعن ، إذ لم يوجه لهم طلبات ، ولم ينازعوه طلباته ، فلا يجوز اختصاصهم في الطعن .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يمكن قبول الطعن أن يكون المطعون ضده طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وكان الين من مدونات الحكم أن الطاعن لم يوجه أية طلبات للمطعون ضدهم سالف الذكر ، ولم ينازعوه أمام محكمة الموضوع في طلباته ، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة في اختصاصهم ، ويكون الطعن بالنسبة إليهم غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم خطأ عندما ذهب إلى وجود نقص في انتفاع المطعون ضدهم بالمحلات المؤجرة استناداً لحكم المادة ٥٧١ من القانون المدنى بمقولة أنه ممرض لهم في الانتفاع عندما أقام محلاً في الممر المملوك له ، والذي تفتح عليه هذه المحلات في حين أنه لم يؤثر في نشاطهم ، فلم يحجب (الفترينات) الخاصة بهم ولم يمنع مرور الأفراد بالمر ، وأن ذلك يعد من قبيل الاستغلال المشروع للملكية ، إذ أن القانون لا يمنع المالك من استغلال المناور ، فلا مسئولية عليه حتى لو سبب استغلاله

لمساكنه ضررا للغير عملا بأحكام المادتين ٤ ، ٨٠٢ من القانون المدني ، وأنه رغم تمسكه بهذا الدفاع الجوهرى الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم لم يقم ببحث مشروعية الاستقلال ، مقررا عدم انطباق المادة ٨٠٢ سالفة الذكر ، مما يعيبه أيضا بالقصور فى التسبيب ، هذا إلى أن الحكم أخطأ فى تفسير البند ١٧ من عقد الإيجار ، بقوله أنه يمنع المؤجر من استقلال الممر فى حين أنه يحظر عليه فقط إقامة « قريشات » على المحلات المؤجرة ، كما أخطأ الحكم عندما اعتبر الممر مخصصا لمنفعة المالك المؤجرة بغير سند من الأوراق ودون أن يتأكد بذلك الخصوم مما يعيبه كذلك بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٥٦١ من القانون المدني على أنه « على المؤجر أن يمنع من كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، يدل على أن المؤجر يضمن للمستأجر تعرضه الشخصى فى الانتفاع بالعين المؤجرة ، سواء كان هذا التعرض ماديا أو ماليا على سبب قانونى ، فلا يجوز للمؤجر أن يحدث بالعين المؤجرة أو مملكتها أى تغيير يخل بانتفاع المستأجر بها ، لما كان ذلك . وكان يشترط فى تعرض الأخير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون غير مسند إلى حق له ، وكان استظهار هذا الخطأ الذى يترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة هو تقدير موضوعى تستقل به محكمة الموضوع ، ما دام استخلاصها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى وجود نقص فى انتفاع المطعون ضدهم بالمحلات المؤجرة بمقدار ٣٠ ٪ استنادا لتقرير الخبير وجاء فى أسبابه « إن الممر الذى كانت تطل عليه محلات المستأجرين قد ضاق من ناحية عرضه ونقص الانتفاع به بمقدار ٣٠ ٪ بسبب أن المسارة لن يجدوا فراغا كافيا لمشاهدة معروضات المستأجرين وأن « الفترينة » المفاهة تؤثر على نشاطهم التجارى .. وإنهى الحكم إلى أن تعرض المؤجر غير مشروع ، فيكون قد استظهر خطأ المؤجر عند تعرضه فى الانتفاع إلى غير حق له فى استخلاص سائغ له ما يسائده من الأوراق ، ويكون قد أعمل صحيح حكم القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه لا محل للتحدى بحكم المادة ٨٠٢ من القانون المدنى لا تنص على أن لمالك الشيء وحده فى حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، والمادة ٤ من

القانون المدني التي تنص على أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ من ذلك من ضرر ، إذ أن استغلال الطاعن للمر المملوك له انطوى على تعرض للطعون ضدهم في الانتفاع بالأعيان المؤجرة وفقاً لأحكام المادة ٥٧١ من القانون المدني ، وإذا أترم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أغفل دفاع الطاعن المؤسس على المادة ٨٠٢ سالفه الذكر ولا يشوبه أى قصور . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام بضائه بانقاص أجرة المحلات موضوع النزاع على دعايات مستفيدة متعددة ، هي تعرض الطاعن للطعون ضدهم في الانتفاع بالأعيان المؤجرة . وأن عقد الإيجار يمنع المؤجر من استعمال الممر ، وأن هذا الممر مخصص لمنفعة المحلات المؤجرة ، وكانت دعايته الأولى دعامة صحيحة على ما تقدم وتكفى وحدها لحمل قضائه ، فإن تقييده في دعاياته الأخرى . أيما كان وجه الرأى فيها ، يكون غير متبع ، وبالتالي غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد البنداري العشري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أبراهيم فراج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فودة ، سليم دزقي بنوي ، محمد لبيب الخضري .

(١٩٠)

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٩٩ القضائية :

(١) قانون . " مريانه من حيث الزمان " .

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الانتعاش والتأمين والمعاشات لقنوات المصلحة . مريانه
حل حالات التقاعد أو الوفاة أو الاستعانة أثناء العمليات الحربية اعتباراً من ٦ أكتوبر ١٩٧٣
م ١٢١ من القانون المذكور .

(٢ ، ٣) اختصاص " اختصاص ولائ " . تعويض . دعوى .

(٢) اختصاص الحاكم ذات الولاية العامة بتلزم دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد
أثناء العمليات الحربية . هل ذلك .

(٣) الإجراءات التي نصت عليها المادة ٨٢ من القانون ٩٠ سنة ١٩٧٥ لإثبات حجب
وفاة الجندي لا يمنع من اختصاص الحاكم المدنية بتلزم دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد .
هل ذلك .

(٤) محكمة الموضوع " تقدير الأدلة " . نقض " السبب الموضوعي " .

الناظر الموضوع للسلطة العامة في تقدير ما يقدم له من الأدلة . عدم خطره في ذلك لولا
محكمة النقض متى كان استخلاصه صالحاً .

١ - إن كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد صدر بعد حصول الوفاة محل
التزاع إلا أنه نص في المادة ١٢١ منه حل أن تعاد تسوية حالات الاستشهاد
أو التقاعد أو الوفاة التي حدثت اعتباراً من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فيما يتعلق
بالمعاش والتأمين ومكافأة الاستشهاد .

٢ - لما كانت نصوص القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ قد خلت من أى نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم فى دعوى المطالبة بمكافأة استشهاده الجندى وكانت المطالبات بهذه المكافأة وهى مبلغ مالى محدد لا تعتبر منازعة إدارية يختص بها مجلس الدولة فإن الاختصاص بها يكون للحاكم ذات الولاية العامة .

٣ - إذ كان إثبات سبب وفاة الجندى مما يتطلب إجراءات خاصة نص عليها فى المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ فإن المحاكم ملزمة بتطبيق قوانين الدولة على الواقع فى القضايا التى تختص بنظرها ولما فى سبيل ذلك مراقبة الخصوم فى إثبات الواقعة وإثبات الشخص منها طبقا لما تقتضى به القوانين فى هذا الصدد ولا يعوق اختصاصها بنظر الدعوى أن يكون إثبات حالة ما يتوقف عليه الحكم فيها مرهونا بإجراءات قانونية معينة سواء كانت هذه الإجراءات قد اتخذت أم لم تتخذ ذلك كله خاضع لتقديرها ولما تمكن به هيئتها فى الدعوى نظرا للقانون .

٤ - من المقرر أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تقدير ما يقدم إليه فى الدعوى ن أدلة لا تخضع فيها لمراقبة محكمة النقض إلا أن ذلك مشروطا بأن يكون استخلاصه لما استخلص سابقا وله دليل من الأوراق .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٢٠٣٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى المنيا على الطاعن بصفته بطلب الحكم بالزواجه بأن يؤدى لهما مبلغ عشرة آلاف جنيه - وانصار يف والائتماب والنفاذ - وقالوا فى شرحها أن ابتهما

... استدعى لأداء الخدمة العسكرية العسكرية في ۱۹۷۱/۱/۳۰ وظل يجنّد إلى أن توفي في ۱۹۰۴/۱۰/۵ ولما كان هذا الإن يعمل ميكانيكيا وهو في ريعان شبابه ويعولهما فإن وفاته ألحقت بهما ضررا ماديا وأدبيا كبيرا مما حدا بهما لإقامة دعوى ... وبجلسة ۱۹۷۸/۲/۹ قضت محكمة أول درجة باستجواب المطعون ضدها في أمس الدسوى وسبب الوفاة وما إذا كانا قد صرفا تمويليا ونوعه وبتقديره بقرّر المطعون ضده أنه وفي جلسة ۲۹ ۱۹۷۸/۳/۲۹ أن نجمل توفي أثناء الدورات العسكرية وأنه استدعى في المجلس التعويض إلى القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۷۵ وأن مانسب صرفا له هو مبلغ ۴ ج مصادره الخزانة - مبلغ ۳۵ ج ۷۷۳۳ منحة العبور - وبجلسة ۱۹۰۸/۶/۲۸ قضت محكمة أول درجة بإلزام المدعى عليه بدفع بأن يؤدي للمنعون ضدهما مبلغ مائتي جنيه والمصاريف ، ولم ينسب اللانع بصفته هذا القضاء فطعن عليه بالاستئناف رقم ۱۳ لسنة ۱۹۰۸ ، قضت المحكمة بحكم استئناف بنى سويف مأمورية المنيا ، وبجلسة ۱۹۷۸/۱۲/۹ قضت المحكمة بالإستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف الأول بصفته (الطاعن) بأن يؤدي للمنعون ضدها مائتي جنيه والمصاريف والالتعاب ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن المائل ، وقدست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم بعرض الطعن على المحكمة بفرقة متوفرة لحددت جلسة لنظره ، وفيها الرأى النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن قد أقيم على صيغتين ينسب للطاعن بالسبب الثاني إلى الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين يقول في الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه قد رفض الدفعين بعدم الاختصاص الولائي وبعدم قبول الدعوى لرفضها بطريق القانوني استنادا إلى أن نجل المطعون ضدها قد توفي في ۱۹۷۴/۱۰/۵ في جهة الفناء وتنتطبق على حالته أحكام القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۷۵ بما يستحق معه المطعون ضدها مكافأة استشهاده وناات الحكم أن القانون الواجب التطبيق هو القانون رقم ۱۱۶ لسنة ۱۹۶۴ الذي حصلت الرقاة في ظله وقبل صدور القانون رقم ۹۰ لسنة ۱۹۷۵ ، وفي الوجه الثاني يقول الطاعن أن المحاكم العادية غير مختصة بنظر هذه الدعوى عملا بالمادة ۶۹ من القانون رقم ۱۱۶ لسنة ۱۹۶۴ الذي يتطلب عرض الأمر إلى اللجنة المختصة

تعتبر قرارها بمدّ شخص تقرير المجلس الطبي العسكري والاطلاع على التحقيق بتحديد ما إذا كان الجندي قد قُتل بسبب العمليات العسكرية من عدمه وبالتالي فإن قرار هذه اللجنة يعتبر من القرارات الإدارية ويكون الطعن عليه أمام جهة القضاء الإداري .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول ذلك أنه وإن كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ قد صدر بعد حصول الوفاة محل النزاع إلا أنه نص في المادة ١٢١ منه على أن "تعد تسوية حالات الاستشهاد أو القتل أو الوفاة ... التي حدثت اعتباراً من ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتأمين الإضافي ومكافأة الاستشهاد" ... لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون ضدهما طبقاً للتعديل الأخير بطلب مكافأة استشهاد عن وفاة حصّات بعد ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ فإن القانون ٩٠ سنة ١٩٧٥ ينطبق عليها بما نص عليه صراحة فيه والنعي مردود في وجهه الثاني بأن القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نص في المادة الثانية من مواد إصداره على أن تحل أحكامه محل القانون رقم ١١٦ سنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمينات والتعويضات للقوات المسلحة ومن ثم فإنه أيما كان الرأي فيما نص عليه القانون ١١٦ سنة ١٩٦٣ في شأن اختصاص اللجنة المشار إليها فيه وحجية قراراتها فإن القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ ينطبق بأثره الفوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى وما لم يكن قد تم من الإجراءات قبل العمل به ولما كانت نصوصه قد غلّت من أي نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم في دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندي وكانت المطالبة بهذه المكافأة وهي مبلغ مالي محدد بالقانون لا تعتبر منازعة إدارية يختص بها مجلس الدولة فإن الاختصاص بها يكون للحاكم ذات الولاية العامة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات سبب وفاة الجندي مما يتطلب إجراءات خاصة نص عليها في المادة ٨٣ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ إذ أن المحاكم ملزمة بتطبيق قوانين الدولة على الواقع في القضايا التي تختص بنظرها وما في سبيل ذلك مراقبة الخصوم في إثبات الواقعة وإثبات التخصص منها طبقاً لما تقتضيه القوانين في هذا الصدد ولا يحق اختصاصها بنظر الدعوى أن يكون إثبات حالة مما يتوقف عليه الحكم فيها مرهوناً بإجراءات قانونية معينة سواء كانت

هذه الإجراءات قد اتخذت أم لم تتخذ فذلك كله خاضع لتقديرها ومما تكون به
عقيدتها في الدعوى طبقا للقانون — لما كان ذلك — فإن النسي برمته يكون
على خير أساس .

وحيث إن مبنى نعي الطاعن بصفته بالسبب الأول والوجه الثالث من السبب
الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة قواعد الاتبات
وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على مستندين هما شهادة
قائد الوحدة التي كان يعمل بها ابن المطعون ضدها بالجيش الثاني الميداني
وشهادة وفاته بمنطقة كبرىيت بجهة القناه في حين أن هذين المستندين لا يمكن
أن يستخلص منهما ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه أن وفاة كليهما سويا
الاستشهاد إذ يمكن أن تكون الوفاة طبيعية أو نتيجة حادث لا دخل للأعمال
الحربية فيه أو نتيجة خطأ الجندی نفسه ، كما أنه طبقا للقواعد العامة
في الاتبات فإنه يقع على عاتق المطعون ضدها إثبات عناصر دعواهما ورغم عدم
إثباتهما من جانبهما فقد قضى الحكم المطعون فيه بطلانهما كما بنى على ما ورد
بمخبر استجواب المطعون ضده الأول الذي قرر فيه أن أباه قد استشهد
دون أن يقدم دليلا على ذلك مما يعد مخالفة للقانون إذ أن أقوال الحكم لا تنض
دليلا على ما يدعيه مما يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالفساد والفساد
في الاستدلال .

وحيث إن هذا النسي في عمله ذلك أنه ولئن كان من المقرر أن القاضي
الموضوع السلطة التامة في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من أدلة لا يتخضع فيها
لرقابة محكمة النقض إلا أن ذلك مشروطا بأن يكون استخلاصه لما استخلص
سائفا وله دليل من الأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام
قضاءه على ماثبت للحكمة من شهادة قائد وحدة الجندی مورث المطعون ضدهما
أن الجندی المذكور كان ضمن قوة الوحدة التي تتخدم في الخطوط الأمامية لجهة
القتال ضمن قوات أفراد الجيش الثالث الميداني وشهادة وفاته التي حدثت
بمنطقة كبرىيت وخلاص من ذلك أن الجندی قد استشهد أثناء العمليات العسكرية
وقضى للمطعون ضدهما بمكافأة الاستشهاد على هذا الاس من حالة أن الشهادة

الأولى لم تتضمن أن الوفاة حصص في أثناء العمليات الحربية ، كما لم تتضمن بياناً بالظروف التي أحاطت بالإصابة أو بالوفاة طبقاً لما تنص عليه المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ حتى يمكن التحقق مما إذا كانت الوفاة تعتبر استشهاده أم غير ذلك وكانت الأوراق خلوا مما يدل على ذلك مما لا يسمح للشك المطعون فيه استخلاص النتيجة التي انتهى إليها لما قد تكون الوفاة في حالة وقوعها بمنطقه كبريت بجهة الفناء — ليست بسبب العمليات العسكرية بأن تكون طبيعية أو نتيجة حادث لا علاقة له بالعمليات العسكرية أو بسبب خطأ المجني عليه نفسه وبالتالي لا تمتد استشهاده ولم يقدم المطعون ضدها دليلاً آخر يفيد ذلك وإذا حال الحكم المطعون فيه في هذا الشأن إلى المحكمة الدستورية من أن الأخير قد عمل حكم القانون على واقعه الدعوى وطبقه تطبيقاً سليماً فقد جاء ذلك الحكم خلواً من دليل على أن الوفاة نتيجة العمليات العسكرية وإنما استند في ذلك إلى مجرد إقرار المطعون ضده الأول بمحض الاستجواب ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وما أحال عليه مشوباً بالفصور والفساد في الاستدلال مما يتعين معه نقضه .

أن ترفع خلال سنة من وقت وقوع التعرض وإلا كانت غير مقبولة ومن ثم فإن المحكمة ملزمة بالتحقق من توفر هذا الشرط الذي يتوقف عليه قبول الدعوى فإذا لم يثبت لديها أن الدعوى وقعت خلال السنة التالية لوقوع التعرض تعين عليها أن تقضى بعدم قبولها دون طلب أو دفع من الخصوم بذلك وإذا إنترم الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضي أكثر من سنة من وقوع التعرض فإنه قد أصاب صحيح القانون .

٢ - التعرض الذي يبيح لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى منع التعرض وهو كل عمل مادي أو كل تصرف قانوني يتضمن بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر إبداءا يتعارض مع حق واضع اليد فيكفي أن يعارض المدعى حابه بحق المدعى في الحيازة ليكون هناك تعرض واقع من المدعى عليه فلا يشترط أن يكون التعرض قد ألحق ضرر بالمدعى أو أن يكون ظاهرا أو حصل علنا وإنما يكفي أن يعلم به المدعى حتى يبدأ مهلة السنة التي يجوز له رفع الدعوى خلالها .

٣ - إن استخلاص واقعة التعرض في وضع اليد على النحو السابق وعلى المدعى بها هو من المسائل الموضوعية المتروكة لتقدير قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائقا وله سند من الأوراق .

٤ - إذا تباينت أعمال التعرض وترا بطلت وكانت صادرة من شخص واحد فإنها تلتشىء حالة اعتداء مستمرة يبدأ معها احتساب مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل في هذه الأعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن اعتداء على الحيازة .

٥ - من المقرر أن الدفع بالتقادم أو انقطاعه أو سقوطه من الدفوع الممتلعة بموضوع الدعوى ، والثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ودفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف أنهم لم يتمكنوا بهذا الدفع أو الدفوع ولم يقدموا الدليل على تمسكهم به أمام محكمة الموضوع أو الدلائل على التنازع الذي حصل فيه ذلك بالتسك على فرض حصوله بما يعتبر النقيض سببا جديدا يخالطه واقعه لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإبلاغ على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة ، بعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن -
تتجهل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٧١٩ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الزقازيق
على المطعون ضدهما بطلب الحكم بمنع تعرضهما لهم في حيازة ٤ ف و ٤ ط و ١٦ ص
الموضوعة الحدود والمعالم بالصحيفة وقالوا شرحا لذلك أنهم يضعون اليد على
الأرض وصعها ظاهرا هادئا مستمرا بنية التملك من شهر يناير سنة ١٩٧٢
حتى الآن استمرارا لوضع اليد سلفهم ... - الذى بدأت حيازته من سنة ١٩٥٣
حيازة مستمرة على الأرض وقد تعرض لهم المطعون ضدهما في حيازة الأرض
بأن تراطأ بها على تحرير عقد بيع وسمى مشهور برقم ٤٣٧٤ سنة ١٩٧٢ بقتضاه
باعت المطعون ضدها الأولى إلى المطعون ضدها الثانية مساحة ٤ ف و ١٧ ط و ٩ ص
شيوعا في ٨ ف و ١٩ ط و ٥ ص ، ولما كان هذا العقد يشمل الأرض التى يضعون
اليد عليها فقد نص في البند الخامس منه على التزام البائعة بتسليم المشتري الأرض
المبيعة خلال أسبوع وزلا قامت المشتري بتنفيذ العقد واستلام الأرض المبيعة
بالطريق الجبرى واستنادا لذلك فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم السابقة - فغضت
بمحكمة أول درجة في ١٩٧٤/١١/٢٨ بتدب خير لبيان واضح اليد على الأرض
محل النزاع ومدته وسببه وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٧٦/٦/٣٠
بمنع تعرض الطعون ضدهما للطاعنين في الأطنان المبيعة الحدود والمعالم بصحيفة
الدعوى - استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤ لسنة
١٩ ق المصنوعة مأمورية الزقازيق ، قضت المحكمة في ١٩٧٧/٤/٢١ بإلغاء الحكم
الاستئناف وبعدم قبول دعوى الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق
النقض وقدست النيابة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن وإذ عرض الطعن
على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه قضى بـ "تلقاء نفسه بعدم قبول الدعوى لرفعها" بعدمضى أكثر من سنة من حصول التعرض بغير طلب أو دفع من الماطعون صدها رغم أن هذا الشرط لا يتعلق بالنظام العام فلا يحق للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٩٦١ من القانون المدني تنص على أن "من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة ثم وقع له مرض أو حيازته له أن يرفع خلال السنة التالية دعوى منع هذا التعرض" ومؤدى ذلك أن دعوى منع التعرض يجب أن ترفع خلال سنة من وقت وقوع التعرض وإلا كانت غير مقبولة ومن ثم فإن المحكمة ملزمة بالتحقق من توافر هذا الشرط الذى يتوقف عليه قبول الدعوى فإذا لم يثبت لديها أن الدعوى رفعت خلال السنة التالية لوقوع التعرض تعين عليها أن تقضى بعدم قبولها دون طلب أو دفع من المضموم بذلك ، إذ ألزم الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعدمضى أكثر من سنة من وقوع التعرض فإنه قد أصاب صحيح القانون والنسب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق وفي بيان ذلك يقولون أنه لما كان التعرض لا يبدأ إلا حينما يظهر المتعرضين بحق يتعارض مع حق الحائز فى حيازته وكار الطاعنون لم يفوا بالإشكال رقم ٩٠٠ سنة ١٩٧٢ درج نيم إلا دفاعا عن المكينة والذى طلبوا فيه بوقف تنفيذ عقد البيع أشهر و ١٢٧٤ سنة ١٩٧٢ على أساس تنازعهم والمديكية ولم يعترضوا أن هذا العقد معرض لهم فى حيازتهم لعدم شموله بالصيغة التنفيذية ، كما أن دعوى منع التعرض تعدد بتعدد أعمال التعرض المتعاقبة المستتلة التى يعتبر كل منها معرضا قسما بدايه وكان قد وقع تعرض جديد بعد وقوع عقد البيع للإشكال رقم ٥٥٩ سنة ١٩٧٢ درج نيم إذ لم تكتمف المطعون ضده الأولى بتسجيل عقد البيع بل حملت على وضع الصيغة التنفيذية عليه ثم قامت الاشكال رقم ٤٣١ سنة ١٩٧٣ درج نيم والذى قضى فيه لصالحها بوقف تنفيذ الحكم الصادر لصالح الطاعنين

وإن هذا الاشكال يعتبر تعرضاً جديداً ومستقل عن تحرير عقد البيع في ذاته ولم تمض عليه مدة قبل رفع الطاعنين لدعوى منع التعرض وإذا اعتد الحكم المطعون فيه أن مجرد تحرير عقد البيع يعتبر تعرضاً للطاعنين يجوز من تاريخه ميعاد السنة وأما عدم قبول دعوى منع التعرض دون اعتبار الاشكال رقم ٤٣١ سنة ١٩٧٣ دون أن تعرضاً جديداً ومستقلاً عن تحرير عقد البيع في ذاته والذي لم يحضر عليه سنة قبل رفع الطاعنين دعوى منع التعرض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المادة ١٩٧٣ وشبهه التي راجع في الاستقلال والتمتع بالبيع في الأوراق .

وحدث إن هذا النص مرادف لذلك أن التعرض الذي يلحق الحيازة أو حيازة قانونية رقم ٤٣١ من التعرض هو كل عمل مادته أو كل تصرف قانوني يتصور بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر ادعى به تعرض من المدعى عليه فيمكنه أن يعارض المدعى عليه حق المدعى في الحيازة أو أن يثبت له من المدعى عليه فلا شرط أن يكون التعرض قد أُلحق ضرراً بالمدعى أو أن يكون ظاهراً أو حصل علناً وإنما يكفي أن يعلم به المدعى حتى يبدأ ميعاد السنة التي يجوز رفع الدعوى خلالها كما وأن استخلاص واقعة التعرض في وضع اليد على المحل أو قبضه أو ضم المدعى به من المسائل التي تنوعت في أحكام القادر قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سابقاً وله منتهى من الأوراق وأنه إذا تباينت أعمال التعرض وتراپطت وكانت صادرة من شخص واحد فإنها تلتزم بحالة اعتداد مستمرة يبدأ معها أحساب مدة أسنة من تاريخ وقوع أول عمل من هذه الأعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن اعتداء على الحيازة ، ولما كانت القوانين من مدونات الحكم المطعون فيه استخلاصه من أوراق الدعوى استخلاصاً سابقاً لأنه في مدونات من المطعون ضدها أعمال تعرض لحيازة الطاعنين تراپطت وتتابعت وأن التعرض قد حصل للطاعنين في تاريخ سابق على تاريخ تقديمهم صحيفة الاشكال رقم ٥٥٩ سنة ١٩٧٩ دون نجم قلم كتاب المحكمة في ١٩٧٢/٩/٢٥ والمرفوع منهم بطلب وقف تنفيذ عقد البيع المشهور رقم ٤٢٧٤ سنة ١٩٧٢ الذي دعا إلى عليهم أن المطعون ضدها الثانية باعت بمقتضاه إلى المطعون ضدها الأولى أرضاً غير مملوكة لها وإنما مملوكة لهم بما مفاده أن التعرض للطاعنين في حيازتهم لهذه الأرض حصل لهم بمقتضى هذا العقد السابق

في تاريخه على تاريخ تقديم صحيفة الاشكال سالف الذكر وأن عليهم بهذا التمرض قد أصبح عقفا في هذا التاريخ وأنه وإن كانت واقعاته قد تماثرت بعد ذلك فإن البرة بتاريخ الذي بدأ منه وباتاريخ علم الطاعنين به وأنهم لم يرفعوا الدعوى الحالية بتقديم صحيفة إلى قلم الكتاب في ١٤/٤/١٩٧٤ إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ حصول التمرض وعليهم به ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون وأدم قضاءه على أسباب صانعة وكافية لحل قصائمه والنهي عليه في هذا الخصوص في ذر عمله .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن مدة السنة التي يتعين إقامه دعوى منع التمرض خلالها هي مدة تقادم تسرى عليها قواعد الانقضاء وأنهم قد تمسكوا بوضع يدهم وملكيتهم للأرض موضوع النزاع بالتقادم المكتسب في الإشكال رقم ٣٠ سنة ١٩٧٣ درج تجم المرفوع من المطعون ضدهما والذي أعلنت صحيفته لم بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٣ وكانت صحيفة دعوى منع التمرض قدمت لقلم الكتاب في ٤/٤/١٩٧٤ فإنه ينقطع التقادم لصالحهم وتبطل الدعوى فد أقيمت في الميماذ وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه من المقرر أن الدفع بالتقادم أو انقضاء أو سقوطه من الدفوع المتعلقة بوضع الدعوى والثابت مر مدونات الحكم المطعون فيه ودفاع الطاعنين أمام محكمة الاستئناف أنهم لم يتمسكوا بهذا الدفع أو الدفاع ولم يقدموا الدليل على تمسكهم به أمام محكمة الموضوع أو الدليل على التاريخ الذي حصل فيه ذلك التمسك على فرض حصوله بما يعتبر النعي به سببا - سيما بخالطة واقع لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة الموضوع ويكون النعي به غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض انطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / محمد الهادي العنبر نائب رئيس المحكمة ، ومعه : السادة
المستشارين ابراهيم لراج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فودة ، ولیم رزق بدری
ومحمد لطفي السيد

(١٩٢)

للطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٢ القضائية :

(٢٤١) مسئولية " مسئولية التصيرية " - تمريض .

(١) علاقة التبعية - وجوب أن يكون للتبوع سلطة فعلية ، طالت مدتها أو قصرت
في إصدار الأوامر التابع بأداء من معين لحساب المتبوع .
(٢) تحديد المتبوع - الميزة فيه يثبت وقوع الخطأ من التابع ، لا يفي في ذلك حضور التابع
لرقابة وتوجيهه بتبوع آخر ميل أو بعد ذلك .

(٣) حكم " جوب التذليل " - " ما بعد قصورا " .

إفحال الحكم الرد على دفاع جوهري ، قصور (مثله) .

(٤) مسئولية " مسئولية تصيرية " - عمل .

رابطة العمل - عدم كفايتها بذاتها لتقوم علاقة التبعية اللازمة لدرء شروط المسؤولية التصيرية
علة ذلك - انتقال سلطة الرقابة على العامل إلى المستدير أو المأجر " .

١ - مؤدى نص المادة ١٧٤ من القانون المدني أن علاقة التبعية تقوم على
تواضع الرقابة والتوجيه بأن يكون للتبوع سلطة فعلية - طالت مدتها
أو قصرت - في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمل معين يقوم به
التابع لحساب المتبوع وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر وعما سببه على الخروج
عليها حتى ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار التابع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المناقشة

وحيث إن اطلعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن -
تتصل في أن المطعون ضدها الاولى - وعن نفسها وبصفقتها ادمت مدنيا
في الجنابة رقم ١٣٤ سنة ١٩٧١ القنطرة غرب على المصعور ضده الثاني -
المتهم فيها - بمبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا عما لحق بهم من اضرار عن موت
مورثهم - وعكة جنائيات الإسماعيلية إذ قضت بممانسة المصعور ضده الثاني
ويأحاله الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة واصلت الدعوى صبرها
برقم ٨٤ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى الإسماعيلية حيث أذخات المطعون ضدها الأولى
الشركة الطاعة كمستولة عن أعمال تابعها طالبه إلزامها بالتعاضد مع المطعون
ضده الثاني بالتعويض المطلوب ، كما قامت الشركة الطاعة بإدخال المطعون
ضدها الثالثة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - صامة لحاق الدعوى بتاريخ
١٩٧٧/١١/١٦ قضت المحكمة بإلزام الشركة الطاعة والمطعون ضده الثاني بأن
يدفعا للمطعون ضدها الأولى مبلغ ٩٠٠٠ ج ورفض دعوى الصهان الفرعية .
استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢ سنة ٣٠ الإسماعيلية ،
وبجلسة ١٩٨٢/٥ قضت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف وإلزام الشركة
الطاعة والمطعون ضده الثاني بأن يدفع متضامين لاطعون ضدها الأولى بمبلغ
٧٠٠٠ ج ورفض دعوى الصهان الفرعية . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقد مدت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض
الطعن على المحكمة في غرفة مشورة لحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة
برأيها .

وحيث إن الشركة الطاعة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم
المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب ، وفي بيان

ذلك تقول إن قوام مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه أن تكون للمتبوع على التابع سلطة إرقابة والتوجيه وأن يقع العمل غير المشروع من الأخير أثناء تأديته لعمله لحساب المتبوع وبسببه ، وإذ كان الثابت من تحقيقات الجناية رقم ١٣٤ سنة ١٩٧١ الفتنرة غرب (٢٦ سنة ١٩٧١ ج الإسماعيلية) والحكم الصادر فيها أن تعدى المطعون ضده الثاني على مورث المطعون ضدها الأولى والذي أفضى إلى موته وقع في منطقة عمل خاصة بالقوات المسلحة وأثناء قيامه — كتابج للجهة الأخيرة بموجب قرارات تكليف — بالعمل بالسيارة المؤجرة من الطاعنة للقوات المسلحة بالعقد المؤرخ ١٩٧١/٣/٣٠ والمتضمنة شروطه تلك التبعية وانتقال السلطة الفعلية في الرقابة والتوجيه للجهة المستأجرة للسيارة بما تنفرض معه علاقة التبعية بين المطعون ضده الثاني والطاعنة أثناء ارتكابه حادث الاعتداء وكانت قد تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ، وقدمت إليها عقيد الإيجار وقرارات التكليف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامها بالتعويض كبشولة من التابع يكون فضلاً عن مخالفة القانون والخطأ في تأليفه قد شابه البصير في التسبب بعدم الرد على دفاعها ذلك الموهوم الذي من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وخيت إن هذا الذي سديد ذلك لأن المادة ١٧٤ من القانون المدني إذ تنص على أنه " يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأديته وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة في رقابته وفي توجيهه " فإن مؤدى ذلك أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية — طالبت مدتها أو قصرت — في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها حتى ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار التابع ، والعبرة في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع بوقت نشوء الحق في التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذي ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التعويض ولا يغير من ذلك خضوع هذا التابع لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد هذا الوقت ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد تمسكت

بمذكرتيهما المقدمتين لجلساتي ١٤/١٠/١٩٦٩ و ١٥/١١/١٩٨٠ بانتفاء علاقة تبعية المطعون ضده الثاني لها بالمضى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني أثناء ارتكابه حادث الضرب الذي أودى بحياة مورث المطعون ضده الأول في ١٠/٧/١٩٧١ واستندت في ذلك إلى تحقيقات الجناية ١٣٤ سنة ١٩٧١ القضاة غرب والحكم الصادر فيها وما قدمته من مستندات عبارة عن عقدى استئجار القوات المسلحة منها لسيارات مؤرخين ٣٠/٣/١٩٧١ و ١/٧/١٩٧١ وأوامر التكليف للعاملين على تلك السيارات ومنهم المطعون ضده الثاني للعمل بالجهود الحربى فى عمليات نقل أترية ورمال فى منطقة القناة ، وتصححت بنود عقدى الإيجار (البند السابع) تمهيد الطرف الأول - القوات المسلحة - باستصدار قرار التكليف اللازم للسائقين والعاملين التابعين للطرف الثانى - الشركة لتضاعفه - الذين يعملون بهذه العملية وأن يلتزم جميع السائقين والموظفين باتباع تعليمات الضبط والربط العسكرية الصادر لهم من مذوبى الطرف الاول وكذلك تعليمات التشغيل والتوجيه وخطوط السير وجميع التعليمات (البند الثامن) وكان الثالث من تحقيقات الجناية أن الحادث وقع أثناء قيام المفعون ضده الثاني بالعمل لحساب المجهود الحربى وفى منطقة العمل المخصصة لذلك وفى سرديان فقد الإيجار المبرم بين الامانة والاموات المسلحة مما يشير إلى جدية دفاع الطاعة حول عدم قيام علاقة التبعية بينها والمفعون ضده الثانى وقت الحادث الذى لوبحثته المحكمة على ضوء المستندات المقدمة من الطاعة وحقيقته وانتهت فيه إلى ثبوت عدم توافر علاقة التبعية فتنتفى بالتالى مسؤولية الطاعة كتبعوه لتغير وجه رأيها فى الدعوى ومن ثم فهو دفاع جوهري وإذا أمسكت المحكمة عن ذلك ولم ترد على دفاع الطاعة وما قدمته من مستندات فى هذا الخصوص مكتفية بما أوردته من أنه لما كان مرتكب الخطأ المسبب للضرر هو أحد عمالها والتابعين لها وأن فعله لمكون للخطأ قد وقع منه على الخفى عليه مورث المستأنف عليها الأولى بسبب عمله ومن ثم تصبح مسئولة عن فعل تابعها وهى أسباب لاندل على جدية بحثها لقوام علاقة التبعية بما يحقق مسؤولية الشركة الطاعة عن فعل المطعون ضده الثانى بعمله غير المشروع ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون خاصة وأن رابطة العمل وإن كان لازمها الرقابة والتوجيه والإشراف من صاحب العمل على العامل إلا أنها مجردة لا تكفى لإنبات علاقة التبعية

اللازمة لتوافر شروط المسؤولية التقصيرية — ذلك لانه لا يكفي لتوافر التبعية الموجبة للمسئولية أن يكون هناك مطلق رقابة أو توجيه فقد تنتقل سلطة الرقابة والتوجيه الفعلية — مع قيام ابطلة العمل — إلى شخص آخر غير صاحب العمل كالمستعير أو المستأجر إذا كانت الإعارة أو الإجارة يستفاد منها أنه في فترة الإعارة أو الإجارة يستقل المستعير أو المستأجر بالرقابة على العامل وتوجيهه في العمل الذي يقوم به العامل لحساب المستعير أو المستأجر خاصة للحساب صاحب العمل ولو أن ذلك يتم في نطاق علاقة العمل الأصلية بين العامل وصاحب العمل الذي أجر أو أعار نفرج العامل بمقتضى الإعارة أو الإجارة من نطاق سلطته الفعلية في الرقابة عليه وتوجيهه في العمل الضار بذاته المسئول عنه وإن بقي في ذات الوقت عاملاً لديه وله مطلق رقابة عليه وينطلق التوجيه له في مطلق العمل لديه لافي العمل الضار بذاته الذي ارتكبه ومسئول عنه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عايد القصور في التسبب بما يستوجب نفيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب الطعن .

لجمعية الزجاجات - الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى الزقازيق طالبا الحكم بالزامها بأن تدفع مبلغ ٢٥٥٣ ج و ٦٥١ م . وقال بيانا لها انه التصق بالعمل لدى شركة التعمية المصرية - أبوت - في وظيفة رئيس فرع الزقازيق ، وتب ثابت وعمولة . وظل يحصل على هذه العمولة بعد أن أتمت الشركة وأدبجت في شركة القاهرة لجمعية الزجاجات التي نقل فرع المياه النازبة بها إلى الشركة الطاعنة ، وإذ ألغت الطاعنة نسب العمولة إلى كان يتقاضاها وقضى بأحقية لها وامتنعت عن أدائها في تمسيرة من ١٩٦٩/٧/١ إلى ١٩٧٢/١٢/٣١ كما إقتطعت جزءا من أجره ، فقدم أقام الدعوى بطلبه آنف البيان . بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٨ حكمت المحكمة بدين مكتب الخبراء لاداء المهمة المبنية بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٦/١٢/٢٧ بالزام الطاعنة بأن تدفع للطعون ضده مبلغ ٣٥٥٣ ج و ٦٥١ م ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » وقيد الاستئناف برقم ٦٥ لسنة ٣٠ ق . بتاريخ ١٩٧٦/٩/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طلعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة . لمحددت نجاسة لنظره . وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب . تنمى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المفاعول ضده للنسبة العمولة التي كان يتقاضاها لدى عمله بشركة التعمية المصرية - أبوت - على أحاس أن النزاع بين الطرفين قد انحصر بالحكم في الاستئناف رقم ٧ لسنة ١٠ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » بأحقية المفاعول ضده لهذه النسبة عن مدة أخرى فإن حجية الأمر المقضى لهذا الحكم تحول دون معاودة النزاع من جديد على نسبة العمولة في المدة محل التداعي ، في حين أن العمولة تعتبر من الحقائق الاجر غير الدائنة والحكم للطعون ضدها عن مدة سابقة طبقا للسبب التي وضعتها شركة التعمية المصرية - أبوت - لا يجوز حجية الأمر المقضى

في دعوى المطالبة بها من مدة لاحقة طبقا للنظام الذى وضعته الطاعة
لاختلاف الموضوع في الدعوىين . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون .

وحيث انه وأيا كان وجه الرأى في النعى ، فإنه لما كان الحكم رقم ٧
لسنة ١٠٦ و المتصورة « مأوردية الزق زيق » قد نقض بالحكم الصادر في الطعن
ورقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ ق بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٠٨١ و زالت بذلك كافة الآثار
المتروكة عليه فإن التحدى بحجته في النزاع المسائل يكون هل غير أساس .

وحيث إن الطاعة تسمى بالسبب الثانى هل الحكم المطعون فيه يخالف القانون
وفي بين ذلك أنه لما كانت المادة ٢٩ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين القطاع العام تخول مجلس إدارة الشركة
الحق في أن يضع ابتداء نظاما للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ،
ومن ثم يكون له الحق في تعديل هذا النظام ، فإن الحكم المطعون فيه ،
إذ جرى في قضائه على عدم أحقية الطاعة في تعديل نسب العمولة التى كان
يتقاضاها المطعون ضده لدى شركة التعبئة المهرية - أيوت - طبقا
لعمله بعمولة أن ذلك ينطوى على تعديل في الأجر بغير موافقة العامل
فيكون قد -الف القانون .

وحيث إن هذا النعى صديد . ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٩ من
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع
العام المعد بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ٦٧ - الذى يحكم واقعة الدوى -
على أن (يصح بمجلس الإدارة نظاما للموظف بما يحقق حسن استخدامها على
أساس المعدلات القياسية العادلة للانتاج ومستوى الأداء .. ويجوز لمجلس
الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو الانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات
الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة من العاملين والأجر المقابل
لها وحساب الزيادة والنقص في هذا الأجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن
المعدلات المقررة ، كما يتضمن النظام كيفية حساب الأجر عند القيام بالاجازات
والمعالات أو النقل إلى وظيفة لا تعمل بنظام الأجر بالانتاج ..) يدل على

أن مجلس إدارة شركة القطاع العام الحق في تحديد نسب العمولة أو تعديلها طالما أن ذلك يستهدف مظهر الانتاج وتكميلا وبشرط أن يتم ذلك في إطار نظام عام للمساهمة في تنمية مصر على كافة المستويات دون تمييز. وكان الثابت في الدعوى أن المدعى قد أجرى تعديل نسبة العمولة لشركة المصيرية - أثبت - بأجراءات وعمولة توزيعية ثم أصبحت هذه الشركة بعد تأميمها شركة القاهرة للعمولة الزجاجات وأحق فرع المياه الغازية الذي كان يعمل به الموظفون ضدهم لشركة الطاعنة التي وصفت نظاما عاما وشاملا للعمولة حتى المبيعات وحازت نسبة معينة لحسابها تسرى على كافة العاملين في توزيع منتجاتها ومن ثم يكون الموظفون ضده خاضعين لهذا النظام ومنه إلحاق فرع المياه الغازية بشركة الطاعنة ولا يجوز له التمسك عليه ولرأى ذلك النظام إلى تقسيم عمولته وأن الحكم المطعون فيه إذا أقام قضاءه للمطعون ضده بالعمولة وفقا للنسب التي قررتها شركة التعمية المصرية - أثبت - على مصادرة حق الشركة الطاعنة في تعديل هذه النسب. يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب. ون حاجة لمبحث للسبب الثالث للطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه. ولما تقدم، ولأن الثابت في الدعوى أن المطعون ضده لا يستحق أية فروق في العمولة طبقا لنظام العمولة الذي وضعته الشركة الطاعنة فإنه يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٠ في المنصورة « مأمورية الزقازيق » بإلغاء الحكم الاستئنافي ورفض الدعوى .

جاءت ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

بواسطة السيد المستشار / أحمد شوقي الملقيني نائب رئيس المحكمة
السيدة / محمود مصطفى سالم ، صلاح محمد أحمد ، محمد محمد يحيى وأحمد طارق أبابيل .

(١٩٤)

الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٧ قضائية :

(٢٠١) عمل "عمل إضافي" . أجر .

(١) اشتغال العامل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة . استحقاق أجر إضافي وإلا
أجره الذي كان يستحقه من الفترة الإضافية مضافاً إليه ٢٥٪ من ساعات العمل القياسية و ٥٠٪
من ساعات العمل الليلية في ٩١ لسنة ٥٩ .

(٢) العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساعاته جزءاً من ساعات العمل الإضافية في ٩١
لسنة ٥٩ . على ذلك .

(٣) عمل "أيام الراحة الأسبوعية" . عمل إضافي" . أجر .

الاشتغال العامل في أيام الراحة الأسبوعية — مدفوعة الأجر — يستحقه أجر اليوم المعتاد
مضافاً إليه أجر وإلا أجر ساعات العمل الإضافية مدفوعة بها على أساس نفسه أجر اليوم المعتاد
على ساعات العمل المعتادة . مدفوعة بها في ساعات العمل الإضافية وأجر إضافي مضافاً هو ٥٠٪
من أجر ساعات العمل الإضافية إن كان العمل نهائياً و ١٠٠٪ إن كان العمل إيلاً . في ٩١
لسنة ١٩٥٩

١ — مفاد نصوص المواد من ٥٨ إلى ٦٣ والمواد ١١٤ و ١٠٩ و ١٢٠ من
قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — الذي يحكمه نظامه الإداري —
أن المشرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن عمله
فترات إضافية في الأيام المعتادة وفي يوم الراحة بأحكام مفصلة لأحكام

أجازات العامل وأجره عن عمله في الأيام وبما لا يسبيل للقياس أو الخلط بينهما ووضع حدا أقصى لساعات العمل اليومية والاسبوعية ومنح للعامل راحة اسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردتها على سبيل الحصر يكون له فيها أن يكلف العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا أو بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية واعتبر اشتغال العامل في غير ساعات وأيام العمل التي أقرها القانون بها عملا إضافيا .

٢ - إذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل في هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية على اعتبار أن العامل لا يلتزم أصلا بالعمل فيه .

٣ - لما كان المشرع قد حدد العامل في مقابل تشغيله وقتا إضافيا في أيام العمل المعتادة وفي يوم الراحة أخصا بما نص عليه في المادة ٢١ من قانون العمل المشار إليه من أن العامل يستحق إذا عمل وقتا إضافيا في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانونا أجر اليوم المعتاد وأجر عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد وأجر عن ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثلها محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروبا في ساعات العمل الإضافية وأجر إضافيا بنسبة ٢٥ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهارا و ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلا فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفا وهذه المضاعفة إنما ترد على نسبة الإضافة الواردة بنص المادة مائة ألف الذكر فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية - مدفوع الأجر - زيادة على أجره اليومي المعتاد أجزا عن ساعات العمل التي يشتغلها في هذا اليوم يوازي أجر مثلها محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروبا في ساعات العمل التي يشتغلها العامل في يوم الراحة وأجر إضافيا مضاعفا هو ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهارا و ١٠٠ ٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من التمرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعة - النفاذ العامة لعمال الصناعات الغذائية - نفذت لمكتب علاقات عمل شرق الإسكندرية بطلب إلزام المطعون ضدها - الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات - بصرف الأجر الإضافي لجميع العاملين يوافق ١٥٠ ٪ من الأجر الأصلي عن العمل في يوم الراحة الأسبوعية نهارا وبواقع ٢٠٠ ٪ من الأجر الأصلي عن العمل في هذا اليوم ليلا علاوة على أجر اليوم ذاته، وقالت بينانا لذلك أن الشركة تقوم بصرف أجر يوم واحد من كل يوم إضافي علاوة على أجر اليوم ذاته مقابل العمل في يوم الراحة الأسبوعية على غلات مما تقتضيه المادة ١١١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عن استحداث العامل أجرا إضافيا عن العمل فترة إضافية في أيام العمل المتأخرة يوازي أجره الأصلي مضافا إليه ٢٥ ٪ على الأقل عن ساعات العمل الإضافية و ٥٠ ٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي في هذه الحالة مضاعفا أي يوافق ١٥٠ ٪ من ساعات العمل نهارا و ٢٠٠ ٪ من ساعات العمل ليلا . ولما لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع أحاله إلى لجنة التوفيق التي أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية وقيدها بملفها برقم ١ لسنة ١٩٧٦ تحكيم الاسكندرية وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٧٧ قضت هيئة التحكيم برفض الطلب . طعنت الطاعة في هذا القرار بطريق النقض ولقدت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضي القرار وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعة تنعى بسباب الطعن على التمرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتقول بينانا لذلك أن القرار المطعون فيه ذهب في تفسير الفقرة

وبما لا ميسيل للقياس أو الخلط بينهما ووضع حدا أقصى لساعات العمل اليومية والأسبوعية. ومنح العامل راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردتها على صلب الحصر يكون له فيها أن يكاتب العامل بالعمل ساعات إضافية بما لا يتجاوز الحد الأقصى المقررة قانونا أو بالعمل في يوم إراحة الأسبوعية واعتبر اشغال العامل في غير ساعات وأيام العمل التي أقرها القانون عملا إضافيا ومن ثم إذا وقع العمل في يوم إراحة الأسبوعية كانت ساعات العمل في هذا اليوم بجميعها ساعات عمل إضافية على اعتبار أن العامل لا يلزم أصلا بالعمل في هذه الساعات. ذلك وكان المشرع قد حدد للمامل في مقابل تشغيله وقتا إضافيا في أيام العمل المعتادة وفي يوم لزامة أجزا خاصا بما نرس عامه في المادة ٢١ من قانون العمل المشار إليه من أنه "يجب على صاحب العمل الذي يمتدح العامل في الحالات المذكورة في المادة السابقة أجزا إضافية يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافا إليه ٢٥ ٪ على الأقل على ساعات العمل النهارية و ٥٠ ٪ على الأقل على ساعات العمل الليلية فإذا وقع العمل في يوم إراحة وكان العامل يتقاضى أجرا في أيام راحته حسب الآخر الإضافي في هذه الحالة مضاعفا". ومزود ذلك أن المامل يستحق إذا عمل وقتا إضافيا في أيام العمل المعتادة في الحالات المقررة قانونا أجر اليوم المعتاد وأجزا من ساعات العمل الإضافية يوازي أجر مثنها محسوبا على أساس قسمه أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروبا في ساعات العمل الإضافي وأجزا إضافيا بنسبة ٢٥ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهارا و ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل ليلا فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفا وهذه المضاعفة إنما ترد على نسبة لإعانة الواحدة بنص المادة ٢٢ المذكور فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحة الأسبوعية — مدفوع الأجر — زيادة على أجره اليوم المعتاد أجزا من ساعات العمل التي يشغلها

في هذا اليوم يوزى أجر مثلها محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقررة مضروبا في ساعات العمل التي يشتغلها العامل في يوم الراحة وأجرا إضافيا مضاعفا هو ٥٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهائيا ، و ١٠٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليليا ، لما كان ما تقدم ذكره وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النفاذ وجرى في قضائه على أن أجر اليوم المعتاد هو الذي يضاعف في مقابل اشتغال العامل في يوم الراحة قياسا على مضاعفة أجر العامل إذا ما عمل في أيام الأجازات رسمية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

سلسله ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد شوقي المايحي نائب رئيس المحكمة ، وصورة السادة
المستشارين : محمد صدق طاول ، محمود مصطفى سالم ، صلاح محمد أحمد وأحمد طارق البايلى .

(١٩٥)

للظعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) عمل " عقد العمل البحرى " . تقادم . إثبات . " يمين " .
النازحات مناشئة من عقد العمل البحرى . خضوعها لتقادم الحولى المقرر بالمادة ٢٧١
بحرى . توجيه اليمين إلى من احتج به . أثره . وجوب الفصل فى الدعوى وقتا لمسا بسفر عنه
توجيه اليمين دون احوال حكم للتقادم .

(٢) إثبات . يمين . الشخص المعنوى . حكم " ما يعد قصورا " .
اليمين المقررة بالمادة ٢٧٢ بحرى . جواز توجيهها إلى محضر الشخص المعنوى فى حدود نفاذها .
القضاء بحكم التقادم فى دعوى المطالب بالجر بمقوله عدم جواز تخليف وقرس مجلس إدارة الشركة .
خطا ونسور .

١ — التقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى
وإن كان قد شرع لحماية الناقل البحرى من المطالبات الناشئة من عقد العمل
البحرى خشية ضياع معالم الإثبات ، فإن النص فى المادة ٢٧٢ من هذا القانون
على أنه " ومع سقوط الحق فى الدعاوى المذكورة بمضى اثنا عشر شهرا من تاريخ
الآربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تخليف من احتج به " يدل على
أنه إذا طلب الدائن تخليف المدين الذى يحتج عليه بالتقادم على أنه قد أوفى
بالتزاماته قبله تحول حمل القاضى من إقراره لآثر المترتب على سقوط الدعوى
بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو تكول بحيث
يترتب على نتيجة الفصل فى الدعوى .

٢ - البمين المدعى ومن عليها في المادة ٢٧٢ يرى توجه في الأصل إلى الخصم
الذي له دور الخطابة بالإثبات إلا أنه إذا كان هذا الحضر شخصاً مدعياً وليس
حائلاً عليه من توكيله في حدود نيابته عن شخص ثالث،
وكون البمين له دور في هذا النوع وقصر به يد الشركة الابتدائية
التي تنسب إلى رفض المدعى إخراج الأثر المازتبه على سيرة الاعرى انقادم
بعد أن رفض طلب تليف رئيس مجلس إدارة الشركة المدعى عنها على أن
الشركة قد ردت الدائع بواقع ٧٨٢ ج و ٣ م انتهى أظن في تقريره
بقوله أن البمين التي طلب الدائع توجيهها إليه غير جائزة لورودها على عمل
لم يدر منه شخصاً مع أن أدلة الشركة الأجرور لعنفا هو ما تسع النيابة
رئيس مجلس الإدارة عنها . وتفسير ذلك هو توجيه البمين إليه لفصل
في الدعوى بناء على ما سطر عنه توجيه البمين فإنه يمكن فعلا من خطئه في تطبيق
القانون قد شابه الصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومناقشة التقرير الذي تلاه السيد المستشار المذرو
والمرفعة وبعد المداولة .

حيث إن المطعون استوفى إجراءات الشكلية .

وحيث إن الدائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه - أن الأوراق
الطعونية تخصر في أن الطاعن أقام على الشركة المطعون فيها دعوى مدنية ٧٩١
سنة ١٩٧٥ م . كل الأسماء المدعى بها لإقامتها أن تؤدي إليه مبلغ ألف ومائتي
جنيه وما يستجد له قبلها ، وقال بما أن أنه يعمل بالشركة المطعون ضدها
في وظيفة ريان لقاء أبحاث مضمنا إليه حصته من حصة إنتاج السيد تمثل
نسبة ١٠٪ توزع على طاقم الدفعية بحسب وظائفهم محسوبة على أساس الثمن
الفعلي الذي يتبع به الشركة إنتاجها من الأسهم بواقع سعر الطن الواحد ١١٠ ج
وأن المطعون ضدها صرفت إليه عمولته تلك محسوبة بواقع سعر الطن ٨٠ ج

في بعض الرحلات و بواقع ٨٦ ج و ٨٠٥ م في البعض الآخر مما أدى إلى خفض أبحره كما أدى إلى تخفيضه أيضا أنها خفضت النسبة التي توزع على الطاقم من ١٠ ٪ من الإنتاج إلى ٥ ٪ فضلا عن احتجازها لمبلغ ستة جنيهات من ثمن بيع كل طن بإدعاء أنه تغطية لمصاريف إدارية. وأن ما حرم منه من أحر نتيجة لما تقدم في المدة من ١٩٦٩/١٢:٩ حتى تاريخ إقامته لدعواه يتمثل في المبلغ المطالب به لذلك فقد أقام لدعوى بطلباته السالفة البيان. بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢ قضت المحكمة بندب خبير لإداء المهمة الميمنة منطوق الحكم وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٧٦/١٢/٢٦ برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢ لسنة ٢٣ في الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٨/١١/١٩ حيث المحكمة بتأييد الحكم استأنف طاعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. وقدم الطاعن التماسا مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطاعن على المحكمة في غرفة مشورة عقدت جلسة لتظره وفيها ألزمت النيابة وأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه استخدم الحق المخول له بمقتضى المادة ٢٧٢ من قانون التجارة البحرية وسلب تخليف ورئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها ، وإذ رفضت محكمة الاستئناف توجيه اليمين استنادا إلى أن رئيس مجلس الإدارة يعد نائبا من الشركة فلا يجوز تخليفه وقضت بتأييد الحكم الابتدائي في قضائه برفض الدعوى لسقوطها بالتقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من القانون المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن اليمين التي طلب توجيهها لرئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها دخل في نطاق المسائل والاعتبارات القانونية التي تصدر من الشخص الاعتباري الذي يمثله ولأن المشرع بأجازته في المادة ٢٧٢ من القانون المذكور للدائر طلب تخليف المدين يكون قد وضع قييدا على أعمال حكم التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من ذات القانون .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك أن التقادم الحولى المنصوص عليه في المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرية وإن كان قد شرع لحماية الماقل البحري

من المطالبات الناشئة عن عقد العمل البحري خشية ضياع معالم الإثبات ، فإن النص في المادة ٢٧٢ من هذا القانون على أنه " ومع سقوط الحق في الدعوى المذكورة مضي المواعيد المبينة في المواد الأربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تحليف من احتج به . " يدل على أنه إذا طلب الدائن تحليف المدين الذي يحجج عليه بالتقادم على أنه قد أوفى بالتزاماته قبله تحول عمل القاضى من إقرار الأثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من جانب أو نكول بحيث يترتب على تيجته الفصل في الدعوى ، وكانت هذه اليمين توجه في الأصل إلى الخصم الآخر الذى له حق المطالبة بالإثبات إلا أنه إذا كان هذا الخصم شخصا معنويا فليس هناك ما يمنع من توجيهها إلى ممثله القانونى في حدود نيابته عنه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى انتهى إلى رفض الدعوى إعمالا للأثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم بعد أن رفض طلب تحليف رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها على أن الشركة قد أوفت الطامن مبلغ ٢٨٢ ج و ٣١٤ م الذى أظهره الخبير في تقريره بمقولة أن اليمين التى طلب الطامن توجيهها إليه غير جائزة لورودها على عمل لم يصدر منه شخصيا مع أنه أداء الشركة لأجور عاملها هو مما تنسج له نياية وثمن مجلس الإدارة عنها ، وتوجب بذلك عن توجيه اليمين إليه والتوصل في الدعوى بناء على ما يسفر عنه توجيه اليمين فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شاب القصور بما يوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد شوقي المكي نائب رئيس المحكمة • وحضورية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم ، صلاح محمد أحمد ، محمد يحيى وأحمد طارق الهادي .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) عمل " الشركات التابعة للؤسسات العامة " . جزاءات .

الجزاءات التأديبية للعاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة • حضورها القانون ٩١
لسنة ١٩٥٩ • لا محل لانطباق المادة ٦٠ من القواعد الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٩ •
علة ذلك •

(٢) عمل " جزاءات العاملين بشركات القطاع العام " . اختصاص •

التعليق في الجزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام • اختصاص الحاكم العادى بها
حتى ١٠/٥/١٩٧٢ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ • الدعوى التي ترفع به ذلك •
اختصاص الحاكم مجلس الدولة بها دون غيرها • علة ذلك •

١- لما كان الجزاء - عمل ما يبين من الأوراق قد أوقعه الطامن على
المطعون ضده طبقاً للمادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ المعلن بالقرار ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ وكانت
المحكمة العليا قد قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق عيا (دستورية)
بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣ بعدم دستورية هذه المادة لأنها عدلت اختصاص جهات
القضاء بقرار جمهورى وهو ما لا يجوز إجراؤه إلا بقانون • ولأزم ذلك أنه
لا محل لتطبيقها على الجزاء الذى وقع على المطعون ضده ويكون هذا الجزاء
خاضعاً للقانون ١٩ لسنة ٥٩ في شأن سريان أحكام النيابة الإدارية والمحاكمات
التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات

الخاصة لدى كان ساريا قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ المشار إليه وكان مفاد المادة الثامنة عشرة الواردة في الباب الثالث من القانون رقم ١٧ لسنة ٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية الذي أحالت إليها المادة الثالثة من القانون ١٩ لسنة ٥١ آنف البيان أن الشارع أعطى المحاكم التأديبية سلطة توقيع بعض الجزاءات دون أن يسيغ عر هذه المحاكم اختصاص آخر وذلك على جانب سلطة صاحب الصل في المنشآت المشار إليها في توقيع الجزاءات المقررة قانونا على موظفي هذه المنشآت

٢ - الاختصاص بنظر المطعون في الجزاءات ينحصر للمحاكم العادية ذات ولاية اللمامة . إلا أنه بصدد قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٣ والنص في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المطعون في الجزاءات أوقعه على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا والنص في المادة الخامسة عشرة منه على اختصاص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر المدعوى التأديبية من المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وعلى اختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه تكون ولاية المحكمة التأديبية . تناولت بجانب الدعوى التأديبية ابتداء العموم في الجزاءات التأديبية على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ٥٨ سلف الذكر وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٣ . إن مجلس الدولة في ٧٢/١٠/٥ ، لما كان ذلك ، وكان قد وافق المبدأ في اختصاص تسرى على المدعوى التي ترفع في ظلها على ما تنص المادة الأولى من قانون المرافعات . كان لظن في الجزاء الذي أوقعه صاحب المطعون عليه قد وقع في ٧٤/٤/٢ في ظل العمل بقانون مجلس الدولة المشار إليه فإن المحاكم التأديبية بالمجلس تكون هي المختصة بنظره .

طبقاً للدين العاشرة والخامسة عشرة من قانون مجلس دولة رقم ۴۷ لسنة ۱۹۷۲. فان الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائها بنظر الدعوى على سند من القول بضرورة توحيد جهات قضاء وأن المحاكم العادية هي صاحبة الاختصاص العام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد . فلك أنه لما كان الجزء — وعلى ما بين من الأورق — قد أوقعه الطامن على المطعون ضده طبقاً للسادة ۶۰ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ۳۳۰۹ لسنة ۱۹۶۶ المعدل بالقرار ۸۰۲ لسنة ۱۹۶۷ وكانت المحكمة العليا قد قضت في الدعوى رقم ۴ لسنة ۱ ق (عليها (دستورية) بتاريخ ۱۹۷۱/۷/۳ بعدم دستورية هذه المادة لأنها عدلت اختصاص جهات القضاء بقرار جمهوري وهو مالا يجوز إجراؤه إلا بقانون . ولازم ذلك أنه لا محل لتطبيقها على الجزء الذي وقع على المطعون ضده ويكون هذا الجزء خاضعاً للقانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۵۹ في شأن سريان أحكام النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة الذي كان سارياً قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ۳۳۰۹ لسنة ۱۹۶۶ المشار إليه . وكان مفاد المادة الثامنة عشرة الواردة في الباب الثالث من القانون رقم ۱۱۷ لسنة ۱۹۵۸ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية التي أحالت إليها المادة الثالثة من القانون رقم ۱۹ لسنة ۱۹۵۹ آنف البيان أن الشارع أعطى للمحاكم التأديبية سلطة توقيع بعض الجزاءات دون أن يسبغ على هذه المحاكم اختصاصاً آخر وذلك إلى جانب سلطة صاحب العمل في المنشآت المشار إليها في توقيع الجزاءات المقررة قانوناً على موظفي هذه المنشآت . وأن الاختصاص بنظر الطعون في هذه الجزاءات ينقصد للمحاكم العادية ذات الولاية العامة . إلا أنه بصدد قانون مجلس الدولة رقم ۴۷ لسنة ۱۹۷۲ والنص في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالحصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً والنص في المادة الخامسة عشرة منه على اختصاص المحاكم التأديبية

وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وهل اختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في الهند "ثالث عشر من المادة العاشرة المشار إليه تكون ولاية المحكمة التأديبية قد تناولت بجانب الدعوى التأديبية المبتدأ الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة طبقاً للأناون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ٥ / ١٠ / ١٩٧٢ . لما كان ذلك وكانت القواعد المعدلة للاختصاص تسري على الدعاوى التي ترفع في ظلها على ما تنقضي به المادة الأولى من قانون المرفعات وكان الطعن في الجزاء الذي أوقعه الطاعن على المطعون ضده قد رفع في ٢ / ٤ / ١٩٧٤ في ظل العمل بقانون مجلس الدولة المشار إليه فإن المحاكم التأديبية بالمجلس تكون هي المختصة بنظره . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحجت إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٦٢ لسنة ٥٢ ق أسبوط بإلغاء الحكم استأنف وبعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الدعوى .

١ - يتجر من مبدع منعه في العلم ان يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المصنوع فيه ، بل يجب أن تكون له صلا في الدفاع عن الحكم حين صدوره . ولم يكن ثابت من الأوراق أن المدعى ضد الماد الأول والثاني اختصا المطعون ضد الماد الثالث والرابع ليصدر الحكم في مواجهة الماد وأنها وقتها من الخصومة المدعى . سيما ولم يحكم عليهم بشيء ما ، وكانت الطاعة قد است طعننا على أسباب لا تتعلق لها إلا بباقي المطعون ضدهم ، فإنه لا يتصل خصمه بها في الطعن .

٢ - المدعى ، من الاستئناف كان لم يكن لعد إعلان أحد المتأنف عليهم في المبدأ دفع في . يتعلق بالنظام العام ، فلا يجوز تغير من أنحر لإعلانه التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، أو كانت هناك فائدة تعود على هذا من إجابة المدعى ، لما كان ذلك وكان الواقع أن المطعون ضده المدعى دفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانه بصحة الاستئناف خلال الميعاد القانوني فلا لا يقر من هاعنة التمسك على الحكم المدعى في لعدم جوبته إلى دفع لاصف الأصل في إبدائه لأن من لا يجوز له إبداء دفع متعلق بغيره لا يجوز له بالتالي الطعن على الحكم الذي يقضى منه هذا الدفع .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن يجب انصر المقتضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرتطبا بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولا رما للنتيجة التي انتهى إليها - وكذا . من شروط الأخذ بقريه قوة الأمر المقتضى وفقا لسنة ١٠٠ من قانون الأنبيات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٠ وحدة الموضوع بين المدعى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة بحيث تكون المسألة المقتضى فيها أساسية لم تتمتع وأر يكون الطرفان قد ناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقة بينهما بالحكم الأول استقرارا ج معامنا وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية أي من الطرفين قبل الآخر من حقوقه متفرعة عنها .

٤ - النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٤٧ على أن "الأماكن المصدر في شأنها قرارات استيلاء تتمتع فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إدار الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها" . وكان ثابت من قرار

رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر من وزير التوطين بالاستيلاء على المحل المذكور لصالح الجماعة ، فإن العلاقة الإجبارية بين الطاعة والمطعون ضده الخامس هي أثر قانوني لقرار الاستيلاء ، ولما كان يترتب على صدور حكم القضاء الإداري بإلغاء قرار الاستيلاء اعتباره كأن لم يكن وزواله وكافة الآثار القانونية المترتبة عليه ومنها العلاقة الإجبارية التي قامت بين الطاعة والمطعون ضده الخامس وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره فيعود المطعون ضدهما الأول والثاني والمدينين إلى مركزهما القانوني السابق على صدور القرار وتعتبر العلاقة الإجبارية التي قامت بين المطعون ضده الخامس والطاعة كأن لم تكن ، وإذا كان المطعون ضدهما الأول والثاني قد يبقا في وضع يدهما على العين وأن هذه الحياة لم ترتفع عنهما قانونا وإن حال بين مباشرتها ، أذا منع عارض من القصر هو قرار الاستيلاء الذي زال بصدور حكم القضاء الإداري وبذلك يكون لهما الأنفالية لسبقهما في حياة العين بصرف النظر عن حق نية المدة تاجرة الأخرى الطاعة صلا بحكم المادة ١/٥٧٣ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرفعة وبعد المداولات .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - توضح في أن المطعون ضدهما الأول والثاني أقاما الدوى رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧٥ بدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم على الطاعة في مواجهتها باقي المطعون ضدهم بعدم الاعتراف بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٣/٢/١ الصادر من المطعون ضده الخامس إلى الطائفة من المحل البكان شمال مدخل العقار رقم ٢٩ شارع الخليفة المأمون معمر الجديدة وتمكينها من امتلاكه وقالوا : إننا لها أنه يقتضى مقدوخ ١/١/١٩٦٤ استأجرا هذا المحل من المطعون ضده الخامس وقد أصدر وزير التوطين المطعون ضده الثالث القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ بالاستيلاء على المحل وتسليمه للطائفة - الجمعية التعاونية لصناعة

الأحذية — وقام المطعون ضده الخامس بتحرير عقد إيجار إلى الطاعة .
وقد طعننا في قرار الاستيلاء وصدر الحكم رقم ٦٣٧ لسنة ٢٥ ق في ١٩٧٥/٣/٣١
قضاء إدارى بإلغاء هذا القرار وما ترتب عليه من آثار ، وإذ كان عقد الإيجار
الصادر للطاعة ليس بالأثر من آثار قرار الاستيلاء الذى قضى بإلغائه فقد أقاما
الدعوى ، ثم حلل المدعيان (المطعون ضدهما الأول والثانى) طلباتهما إلى الحكم
بعدم الاعتداد بعقدى الإيجار الصادرين من المطعون ضده الخامس إلى الطاعة
عن المحلين الكائنين بالمقار أحدهما المشار إليه آفا على شمال مدخل المقار
وثانيهما على يمينته وتسليمهما لها ، وقالا بأنهما كانا قد استأجرا هذين المحلين
من المطعون ضده الخامس ، وأن قرار الاستيلاء انصب على المحل الأول غير أن
الطاعة استولت على المحلين . وبتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٣ حكمت المحكمة بعدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٧٨٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب
القاهرة الابتدائية . استأنف المطعون ضدهما الأول والثانى الحكم بالاستئناف
رقم ٢٧١ لسنة ٩٤ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء
الحكم المستأنف وتمكين المطعون ضدهما الأول والثانى من المحلين المؤجرين
بالصحيفة وتسليمهما لها وعدم الاعتداد بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/١ المبرم
بين الطاعة والمطعون ضده الخامس . طعننا الطاعة في هذا الحكم بطريق
النقض وقدمت النيابة مذكرة دفت فيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة
للمطعون ضدهما الثالث والرابع وأبدت رأى في موضوع الطعن برفضه، ومرض
الطعن على المحكمة في ضرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن معنى دفع النيابة عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث
والرابع — وزير التتوين وحفاظ القاهرة — أن المطعون ضدهما الأول والثانى
رافعى الدعوى لم يوجها اليهما إلا طلب الحكم في مواجهتهما ولم يقض عليهما
بشيء وبالتالي فإنهما ليسا من الخصوم الحقيقيين في الدعوى .

وحيث إن الدفع صحيح ، ذلك أنه لا يكفى فىمن يختم في الطعن أن يكون
طرفا في الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له
مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ولما كان الثابت من الأوراق
أن المطعون ضدهما الأول والثانى اختصا المطعون ضدهما الثالث والرابع ليصدر

الحكم في مواجهتهما وأنهما وقتا من الخصومة موقفا سلبيًا ولم يحكم عليهما بشيء ما ، وكانت الطاعنة قد أسست طعنها على أسباب لا تتعلق لها إلا بباقي المطعون ضدهم ، فإنه لا يقبل اختصاصهما في الطعن ، ويتعين لذلك قبول الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدهم الأول والثاني والخامس .

وحيث إن الطاعنة تنهى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن المطعون ضده الخامس دفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه بصحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، وإذا كانت الدعوى لا تمتدح إلا باختصاص المطعون ضده الخامس المؤجر ومن ثم قامت لها مصاحبة في الدفع ولذلك انقضت إليه في دفعه إلا أن الحكم رفض هذا الدفع قولا بأن الأخير في إعلان المطعون ضده الخامس بصحيفة الاستئناف لا يرجع إلى فعل المطعون ضدهما الأول والثاني بل إلى حدود تتعلق بذكر رقم العقار على إقامة المراد لإعلانه في حين أن نص المسافة بينهما قانون المراكعات أو يجب إعمال الجزاء بمجرد وقوع العقار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا التفسير فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النفي مردود ، ذلك أن الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان أحد المستأنف عليهم في الميعاد ، دفع غير متعلق بالنظام العام ، فلا يجوز لغير من تأخر إعلانه التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، أو كانت هناك فائدة تعود على هذا الغير من إجابة الدفع . لما كان ذلك وكان الواجب أن المطعون ضده الخامس دفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه بصحيفة الاستئناف خلال الميعاد القانوني ، فإنه لا يقبل من الطاعنة النهي على الحكم المطعون فيه لعدم إجابته إلى دفع لا صلة لها أصلًا في إبدائه لأن من لا يجوز له إبداء دفع متعلق بغيره لا يجوز له بالتالي الطعن على الحكم الذي يقضى برفض هذا الدفع .

وحيث إن الطاعة تمنى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول أنه قضي برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة لا تفصل فيها في الدعوى رقم ٢٨٣٤ لسنة ١٩٧١ مدني جنوب القاهرة الابتدائية على سند من اختلاف المضموم والموضوع في الدعويين قولاً إن المسألة الأساسية في النزاع بالدعوى الجديدة هو صدور حكم القضاء الإداري بإلغاء قرار الاستيلاء رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ وهو ما لم يكن مطروحا في الدعوى السابقة وأن وزارة التكوين اختصت في الدعوى الجديدة بصفة أصلية بينما اختصت في الدعوى السابقة من جانب المؤجر المطعون ضده الخامس في حين أن حكم القضاء الإداري وإن لم يصح في الدعوى السابقة لأنه لم يكن قد صدر بعد إلا أن الدعوى بطلب إلغاء أمر الاستيلاء كانت قد رفعت وكان في مكانة الطعون ضده الأولى والثاني أن مبدأ ذلك في الدعوى السابقة ، كما أن وزارة التكوين لم توجه إليها طلبات في الدعوى الجديدة مما ينفي عنها صفة الحكم المصلي وبالتالي تكون الدعوى السابقة والدعوى الجديدة متعدين موضوعا وخصوما .

وحيث إن النمي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حجية الأمر المقضي ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وللازما للنتيجة التي انتهى إليها ، وكان من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضي وفقا للسادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . وحالة الموضوع بين الدعوى إلى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، بحيث تكون المسألة المفضى فيها مسألة أساسية لم تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول واستقرار جأ مبدأ ما عدا ما يتكون هي بذاتها الاساعرفما يديه بالدعوى عن الثانية أى من طرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الدعوى رقم ٧٨٣٤ لسنة ١٩٧١ مدني جنوب القاهرة الابتدائية أممها المطعون ضدهما الأول والثاني ضد المطعون ضده الخامس بطلب الحكم فصليهما العين التي استأجرها له بالعقد المؤرخ ١٩٦٦/٣/١ استنادا إلى أنها اضطرت إلى خلة والسفر إلى الخارج ولما عاها وجداء مشغولا بأخرين عن طريق المؤجر مما يعتبر معضضا منه ، بتاريخ ١٩٧٢.٤.٢٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى مؤسدة

قضاءها على أن التعرض صدور من جهة حكومية بصدر قرار وزارة التكوين رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ بالاستيلاء على العين وتسليمها للجمعية التعاونية لصناعة الأحذية (الطاعة) وبذلك يكون هذا التعرض قد صدر من غير المؤجر أو تابعه وبالتالي يخرج من نطاق الضمان وأن ذلك لا يمنع من الرجوع على جهة الحكومة بإلغاء قرار الاستيلاء إذا كان خالفا للقانون ، لما كان ذلك وكان النزاع الذي ثار بين المطعون ضدهما الأول والثاني والمطعون ضده الخامس بالدعوى الماثلة يدور حول حقهما في العودة إلى العين بعد صدور حكم القضاء الإداري بإلغاء قرار الاستيلاء وهي مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة ولم يعرض لها الحكم الصادر منها ، ومن ثم فإن الدعويين يختلفان موضوعا وسببا ويكون الحكم إذ قضى برفض الدفع قد التزم صحيح القانون .

وحيث أن الطاعة تنحى بالوجه الأول والثاني والثالث من السبب الثالث وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أن فقد الإيجار الصادر للمطعون ضدهما الأول والثاني مازال قائما في حين أنه انقسخ بالقوة القاهرة بصدر وزارة التكوين رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ — بالاستيلاء على العين وأن صدور حكم القضاء الإداري بإلغاء قرار الاستيلاء لا يعيد وجوده القانوني بعد فسخه ولا يؤثر على فقد الإيجار الصادر للطاعة من هذه العين من المطعون ضده الخامس ، كما أن الحكم اعتبر وضع يدها على العين بعد صدور حكم القضاء الإداري بإلغاء قرار الاستيلاء بمجرد من حسن النية ويرقى إلى مرتبة الغش التي قصده المادة ٥٧٣ من القانون المدني ، في حين أن صدور قرار الاستيلاء معيبا لا يوصفها بالغش طالما لم ينبت في حقها أنها كانت وراء صدور هذا القرار ، كما أنها حررت عقد إيجار من العين من مالكتها المطعون ضده الخامس مما يفي عنها سوء النية والغش ، هذا إلى أن الحكم قضى في منطوقه بعدم الاعتماد بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/١ الصادر للطاعة في حين أن القانون لا يعرف عدم الاعتماد بالمعقد وإن كان يعرف عدم تهاذه إذ كان عقدا غيره أفضل .

وحيث إن النسي مردود فيما يتعلق بالحل الكائن على يسار مدخل العقار ، ذلك لأن النص في المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن

٣٥ الاماكن الصادر في شأنها قرارات استيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها ، وكان الثابت من القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التكوين بالاستيلاء على المحل المذكور لصالح الطاعنة فإن العلاقة الإيجارية بين الطاعنة والمطعون ضده الخامس هي أثر قانوني لقرار الاستيلاء ، ولما كان يترتب على صدور حكم القضاء الإداري بإلغاء قرار الاستيلاء اعتباره كأن لم يكن وزواله وكافة الآثار القانونية المترتبة عليه ومنها العلاقة الإيجارية التي قامت بين الطاعنة والمطعون ضده الخامس وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره فيعود المطعون ضدهما الأول والثاني المستأجرين إلى مركزهما القانوني السابق على صدور القرار وتعتبر العلاقة الإيجارية التي قامت بين المطعون ضده الخامس والطاعنة كأن لم تكن ، ولذا كان المطعون ضدهما الأول والثاني قد سبقا في وضع يدهما على العين وأن هذه الحيازة لم ترتفع عنهما قانونا وإن حال بين مباشرتهما ما ديا مانع عارض من القش هو قرار الاستيلاء الذي زال بصنوبر حكم القضاء الإداري وبذلك يكون لهما الأفضلية لسبقهما في حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستأجرة الأخرى الطاعنة محلا بحكم المادة ١/٥٧٣ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لا تنازع في أن قرار الاستيلاء رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ وحكم القضاء الإداري أيضا على المحل الواقع على يسار مدخل العقار رقم ٣٩ شارع الخليفة المأمون بمصر الجديدة المؤجر للمطعون ضدهما الأول والثاني وأنه أحد المحلين موضوع الدعوى والذي أجره لها المطعون ضده الخامس بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/١ ، ولذا انتهى الحكم المطعون فيه ضمن منطوقه بتسكين المطعون ضدهما الأول والثاني من هذا المحل وعدم الاعتداد بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/١ ما رما هذا النظر فإنه يكون قد التزم جميع القانون ولا يعيبه ما تزيد فيه من سوء نية الطاعنة ، إذ للحكمة النقص أن تقم الحكم على ما سمح من أسبابه وتطرح ما عداها .

ونحيث إن الطاعنة تمنع بالوجه الرابع من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها أن قرار الاستيلاء رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التكوين قاصر على المحل الواقع على يسار مدخل العقار رقم ٣٩ شارع الخليفة المأمون بمصر الجديدة والذي قام

المطعون ضده الخامس بتأجيله لما بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٦٧/٢/١ ، أما المحل الآخر الواقع على يمين مدخل ذات العقار فلم يشمل قرار الاستيلاء وأنها استأجرت بمقتضى عقد آخر مؤرخ ١٩٦٧/٩/١ من المطعون ضده الخامس ، وقدمت المستندات الدالة على ذلك إلا أن الحكم انتهى في قضائه إلى تمكين المطعون ضدهما من المدين مع استنادا إلى قرار الاستيلاء وصدور حكم القضاء الإداري بإلغائه دون أن يلتفت إلى دفاعها وهو ما يعيبه بالنص .

وحسب أن النعي شديد ، ذلك أن الثابت من المستندات المودعة ملف الطعن أن الطاعنة قدمت مذكرة إلى محكمة الاستئناف تمسكت فيها بأن قرار الاستيلاء اقتصر على محل واحد هو الواقع على يسار مدخل العقار أما المحل الآخر الواقع على يمين مدخل ذات العقار فلم يشمل قرار الاستيلاء وقدمت صورة رسمية من القرار رقم ١٩٦٧/١٠ الصادر من وزير التكوين في ١٩٦٧/١/٣٠ بالاستيلاء على محل المطعون ضده الأول - واليكائن بالعقار رقم ٣٩ شارع الخليفة المأمون قس مصر الجديدة - لصالح الجمعية التعاونية لصناعة الأحذية (الطاعنة) وخطابا مؤرخا ١٩٧٥/١/٢٥ صادرا من مديرية التكوين إلى الجمعية الطاعنة بأن المحل الذي تم الاستيلاء عليه بناء على قرار الاستيلاء رقم ١٩٦٧/١٠ هو محل المطعون ضده الأول ويقع في العقار رقم ٣٩ شارع الخليفة المأمون وهو المحل الوحيد الملاصق لمدخل العقار مباشرة وليس على أي محل آخر تابع للجمعية بنفس العقار ، شأن كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن المطعون ضدهما الأول والثاني كانا يقضيان لليد على المدين موضوع الدعوى استنادا إلى عدلي لا بحار الصادرين من المطعون ضده الخامس إلى أن اقتصرت منهما الحيابة قسرا وجبرا بصدور قرار وزارة التكوين بالاستيلاء عليهما وتسليمهما إلى الجمعية الطاعنة التي وضعت اليد عليهما نفاذا لذلك القرار دون أن يعنى يبحث دفاع الطاعنة والمستندين الذين قدمتهما تدليلا على دفاعها بأن قرار الاستيلاء صدر عن محل واحد فقط هو الواقع على يسار مدخل العقار دون المحل الآخر الواقع على يمينه وهو دفاع جوهرى لوعى الحكم يبحثه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيبا بالنص بما يستوجب نقضه جزئيا فى خصوص ما تضمنته منظوقه بالنسبة لهذا المحل الآخر .

جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار عبد العزيز عبد الماطي وإسماعيل نائب رئيس المحكمة وهادية السادة
المشارقة : يحيى العموري نائب رئيس المحكمة ومحمد الموصى قنصع الله ، وأحمد دهب
سيد الرزاق ، ومبرمجى إسماعيل .

(١٩٨)

الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ القضائية :

- (١) دعوى "تكييف الدعوى" . محكمة الموضوع "تكييف الدعوى" .
لمحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسمح عليها التكييف القانونى الصحيح .
- (٢) عقد "فسخ العقد" . بيع "مقابل الانتفاع" . الدعوى "الطلبات
في الدعوى" .
طلب مقابل الانتفاع من العين المبيعة . استغناء عن طلب فسخ العقد . عدم التزام بينهما .
- (٣) استئناف "الطلبات في الاستئناف" .
عدم جواز إبداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف م ٢٣٥ مرافعات . مثال .
- (٤) عقد "فسخ العقد" : "الشرط الصريح النافخ" . محكمة الموضوع
"تفسير العقود" .
طلب للقاضى كل سلطة تقديرية عند الاتفاق على الشرط النافخ الصريح . مناقشه .

١ - لمحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسمح عليها تكييفها
القانونى الصحيح بما لها من سلطة في فهم الواقع في الدعوى إلا أنها مقيدة
في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها فلا تملك التغير في مضامين هذه
الطلبات أو استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم .

٢ - طلب مقابل الانتفاع يعد طلباً قائماً بذاته ومستقلاً عن باقي الآثار الأخرى ومنها فسخ العقد أو اعتباره مفسوخاً فهو غير مرتبط به ولا يترتب عليه ولا يعد بالتالي أثراً من آثاره ومن ثم فلا يسوغ القول بأن طلب أحدهما يتطوّل بالضرورة على طلب الآخر كما ينتفى التلازم بينهما فلا يعتبر قيام أحدهما متضمناً حقاً قيام الثاني بل يكون للباقي أن يطالب مقابل الانتفاع مع استمرار صريان العقد ونفاذه .

٢ - أن المطعون ضده إذ ذهب في عريضة استئنافه إلى تعديل طلباته السالفة في الدعوى الابتدائية بإضافة طلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٣/٢/٢٤ إلى طلب إلزام المطعون ضده بمقابل الانتفاع فإن طلب الفسخ يعد طلباً جديداً يبدى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بما كان يستوجب منها أن تقضى ومن تلقاء نفسها بعدم قبوله إعمالاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

٤ - من المقرر أن الشرط الفاسخ الصريح وإن كان يسلب القاضي كل ساطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك متوط بتحقيق المحكمة من توافر ذلك الشرط بعد أن يطالب به الدائن ويمسك بأعماله باعتبار أن الفسخ قد شرع في هذه الحالة لمصلحة وحده فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٥٥٦ سنة ٧٣ ضد جنوب القاهرة الابتدائية بطلب إلزام الطاعن بأن يؤدي له مبلغ ٤٠٠ ج وقال : « سأتنا دعواه أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٧٣/٢/٢٤ اشتري منه الطاعن الشقة

المبينة بالصحيفة لقاء تمن قدره ستة آلاف ونعممائة جنيه دفع منها مبلغ ٢٥٠٠ ج مقدما واتفق على سداد الباقي في ميعاد غايته ١٩٧٣/٥/٣٠ بحيث إذا تأخر عن ذلك التزم بدفع مبلغ مائة جنيه شهريا مقابل انتفاعه بالشقة اعتبارا من تاريخ التأخير وإذا لم يتم بالسداد في الموعد المحدد فقد حق إلزامه بمقابل الانتفاع عن مدة التأخير ، حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى — لاستنفاد المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٩٩ سنة ٩٦ ق القاهرة بطلب إلغاء الحكم المستأنف وفسخ عقد البيع مع إلزام الطاعن بأداء مبلغ ٢٣٠٠ ج قيمة مقابل الانتفاع عن المدة من ١٩٧٣/٦/١ حتى ١٩٧٥/٤/٣٠ بجلسته ١٩٧٩/١/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يؤدي للطعون ضده مبلغ ٢٣٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن — وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت بجلسته لنداره ، وفيها التزمت النيابة وأبها .

وحيث إنه بما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه لما كان المطعون ضده قد أبدى أمام محكمة الاستئناف — ولأول مرة طلبا بفسخ عقد البيع فقد دفع بعدم قبوله باعتباره طلبا جديدا غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفع وقضى ضمن أسبابه بفسخ العقد بمقولة أن طلب مقابل الانتفاع ينطوي ضمنا على طلب الفسخ في حين أنه لا يعتبر كذلك — فضلا في أنه لا يجوز للحكمة أن تقضى بالفسخ من تلقاها نفسها .

وحيث إن هذا الذي في عمله ذلك أن وائن كان لمحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسبق عليها كيفية القانون الصحيح بما لها من سلطة في فهم الواقع في الدعوى إلا أنها مقيدة في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها فلا تملك التغيير في مضمون هذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم — ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه وبالأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه — بعدم رفض طلب الأمر بالأداء — بطلبات إلزام الطاعن بأن يؤدي إليه مقابل انتفاعه بالشقة المبيعة اعتبارا من تاريخ التأخير في سداد باقي الثمن وذلك نفاذاً للبند الرابع من عقد البيع ، وكان هذا

البند من العقد قد نص في الفقرة الثانية منه على أنه " إنفق الطرفان على أنه إذا تأخر الطرف الثاني المشتري من سداد باقي الثمن في ميعاده يترتب الآتي (أ) ... (ب) يعتبر هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء قضائي ودون حاجة إلى الحصول على حكم قضائي لهذا الغرض ... (ج) يصبح من حق الطرف الأول (البائع) استلام الشقة فوراً ... (د) يصبح من حق الطرف الأول مطالبة الثاني المشتري بمقابل انتفاعه بالشقة من تاريخ التأخير في السداد ... " بمقتضى هذا أن إلزام المشتري بدفع مقابل الانتفاع هو أحد الآثار التي وبها المتعاقدان على التأخير في سداد باقي الثمن وهو في واقعته حسبا أو رده المطعون ضده في عريضة استئنائه اتفاق يقوم على أساس عدم جواز استغلال المشتري للعين مع تأخره في سداد باقي الثمن ومؤدى ذلك أن طلب مقابل الانتفاع بعد هذه المثابة طلبا قائما بذاته ومستقلا عن باقي الآثار الأخرى ومنها فسخ العقد أو اعتباره مفسوخا — فهو غير مرتبط به ولا يترتب عليه ولا يعد بالتالي أثرا من آثاره — ومن ثم فلا يسوغ القول بأن طلب أحدهما ينطوي بالضرورة على طلب الآخر كما يلتزم وجه التسلازم بينهما فلا يعتبر قيام أحدهما متضمنا ضمنا قيام الثاني بل يكون للبائع أن يطلب بمقابل الانتفاع مع استمرار سرعان العقد وتناذه على نحو ما أفصح عنه المطعون ضده في دعواه الابتدائية والتي لم يبد فيها أو يتمسك — لافي الإنذار الموجه حقه ولا في عريضة طلب الأمر ولا في صحيفة دعواه وطلباته الابتدائية أو مذكرة دفاعه — فيها بإعمال جزاء الفسخ أو باعتباره العقد مفسوخا بل اقتصر دون ذلك على طلب مقابل الانتفاع وسدده مما يحل على تمسكه بقيام العقد لا بفسخه — لما كان ما تقدم وكان الثابت مع هذا أن المطعون ضده إذ ذهب في عريضة استئنائه إلى تعديل طلباته السابقة في الدعوى الابتدائية بإضافة طلب الحكم بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ في ١٩٧٣/٢/٢٤ إلى طلب إلزام المطعون ضده بمقابل الانتفاع فإن طلب الفسخ يعد طلبا جديدا ينبغي لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بما كان يستوجب منها أن تقضى ومن تلقاء نفسه بعدم قبوله إعمالا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات . ولا ينال من ذلك أن يكون الحكم قد أحفل الفصل في هذا الطلب بقضاء صريح وبني قضائه بمقابل الانتفاع على سند من إعتبار العقد مفسوخا من

تلقاء نفسه وبدون حاجة إلى أى إجراء أو حكم قضائى إعمالا للشرط الوارد بالعقد — وذلك اوضوح خطاه سواء فيما ذهب إليه فى هذا المصدد باعتبار طلب مقابل الانتفاع متضمنا حتما طلب الفسخ ومنطويا عليه أو فيما انتهى إليه من اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه إذ من المقرر أن الشرط الفاسخ الصريح وإن كان سببا للقاضي كل ساطة تقديرية فى صدق الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافق ذلك الشرط بعد أو بطلان به الدائن ويتمسك بإعماله باعتبار أن الفسخ قد شرع فى هذه الحالة لمصالحته وحده فلا تنضى به المحكمة من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإزاء مقابل الانتفاع على هند من القول باستحقاقه نتيجة اعتبار العقد مفسوخا فإنه يكون قد أخطأ فى تكييف الدعوى وخرج بها عن نطاقها المطروح أمام المحكمة وأخطأ فى تطبيق القانون إذ خالف قاعدة أصلية من قواعد المرافعات بموجب على القاضي بالنقيد فى حكمه بحدود الطابات المقدمة فى الدعوى مما يجبه بالنالى من بحث مدى استحقاق المطعون ضده لمقابل الانتفاع فى حالة عدم فسخ العقد بما يتعين معه نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حاتم المرافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح حليم ، إبراهيم زغور و محمد عبد المنعم جابر .

(١٩٩)

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٨ القضائية :

١ - استئناف " أثر الاستئناف " .

الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بجائزها التي كانت عليها قبل صدور الحكم
 المتنازع وبألسنة عما رفع عنه الاستئناف فقط .

٢ - بيع " دعوى صحة التعاقد " .

دعوى صحة التعاقد . المقصود بها - استعانة تفويض البائع نقل ملكية العقار بسبب أجنبي - أثره .

٣ - التزام " انقضاء الالتزام : استحالة التنفيذ " .

استحالة التنفيذ التي ينقضي بها الالتزام ما هيبتها . القرار الصادر بالعلول من عدم الجاه
 لقيام على الأرض المبينة لا يهدم من قبيل الاستحالة المطلقة . حاله ذلك .

١ - الطعن بالاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية وفقاً لما ينص
 عليه المادة ٢٣٣ مرافعات في حدود ما أقيم عنه الاستئناف فقط من الخصوم .

٢ - المقصود بدعوى صحة وتجاوز عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية
 العقار المبيع إلى المشتري والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد
 في نقل الملكية . والبائع لا يفي من هذا الالتزام إلا إذا أصبح تنفيذه مستحيلاً
 فإذا كانت الاستحالة ترجع إلى سبب أجنبي لا يند للبائع فيه فإن الالتزام ينقل
 الملكية ينقضى طبقاً للمادة ٣٧٣ من القانون المدني وينفسخ عقد البيع بسبب
 ذلك إعمالاً لحكم المادة ١٥٩ من هذا القانون .

٣ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقصود بالاستحالة التي ينقضى بها الالتزام هو الاستحالة المطلقة لطروء قوة قاهرة أو حادث جبري طارئ لا قبل للالتزام بدفعه أو توقعه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن قرار لجنة مراجعة المباني بحافظة بور سعيد الذي صدر بالعدول عن قرار هدم البناء القائم على الأرض المبيعة من شأنه أن يجعل الوفاء بالالتزام المطعون ضده بنقل ملكية المبيع مستحيلا استحالة مرجعها إلى سبب أجنبي لا يده فيه ، لما كان ذلك وكان صدور مثل هذا القرار وإن أدى إلى عرقلة تنفيذ التزام البائع الوارد بالعقد بإزالة المباني القائمة على الأرض المبيعة وتسليمها خالية إلى المشتري في الميعاد المتفق عليه إلا أنه لا يعتبر مانعا من قبيل الاستحالة المطلقة التي تجعل الالتزام بنقل الملكية ذاته مستحيلا إذ ليس في القانون ما يحول دون أن ينقل البائع ملكية الأرض المبيعة إلى مشتريها دون المباني القائمة عليها ودون تسليمها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاما على المطعون ضده الدعوى رقم ١٥٤٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٤/٣/٢٧ والتسليم وإزالة ما عليها من مباني وقالا بيانها لها أنه بموجب العقد سالف الذكر باع لهما المطعون ضده كامل قطعة الأرض مساحتها ٧٦١/٤ و ٣٥٥ متر مربعها الميمنة الحدود بصحيفة الدعوى لقاء ثمن ١٣٠٧٢/٩٥٠ جنيها وأنه لما كانت المباني القائمة على تلك الأرض آيلة للسقوط فقد صدر بإزالتها الرخصة رقم ٢٥١ سنة ٦٤ ، سنة ١٩٦٥ إلا أن

المطعون ضده قام بالإدلاء ببيانات غير صحيحة إلى لجنة الأحوال ببور سعيد وأخفى ترخيص الإزالة الخاص بتلك المباني فأصدرت اللجنة قرارها بترميمها وقد أذرها المطعون ضده بفسخ العقد الأمر الذي حدا بهما إلى إقامة دعواهما بطلبتهما مائة الذكر ، وأحيلت الدعوى باتفاق الطرفين لمحكمة بور سعيد الابتدائية وقيدت برقم ٣٩ سنة ١٩٧٦ مدني كلى بور سعيد ، دفع الطاعنان بإحالة الدعوى لمحكمة جنوب القاهرة للارتباط ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٨ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١١٨ سنة ١٧ في ببور سعيد وعليا الحكم أصليا بإحالة الدعوى لمحكمة القاهرة الابتدائية واحتياطيا بصحة وقفاة قد البيع المؤرخ ١٩٧٤/٣/٢١ ، وبتاريخ ١٩٧٨/٣/١٢ حكمت محكمة الاستئناف تأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن إلى المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إنه مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان أن عقد البيع موضوع النزاع قد تضمن بيع قطعة أرض لها دون ما عليها من مباني والتي التزم المطعون ضده بإزالتها وتسليم الأرض المبيعة خالية لهما من جميع الأتقاض وأن نصوص العقد قاطعة بأن نية طرفيه قد اتجهت إلى نقل ملكية الأرض إلى الطاعنين وتسليمها إليهما وأن حق المطعون ضده قد اقتصر على الأتقاض عند إزالتها في ظرف سنة فإذا كان قد استحال إزالة تلك المباني فلا يترتب على ذلك استحالة تنفيذ التزام المطعون ضده بنقل ملكية الأرض المبيعة للطاعنين إذ أن هذا الالتزام مازال ممكننا تنفيذه وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنين تأسيسا على أن استحالة تنفيذ المطعون ضده لالتزامه بإزالة المباني المقامة على الأرض المبيعة من شأنه أن يجعل نقل ملكية هذه الأرض للطاعنين مستحيلا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النفي في محله ذلك أن الطعن بالاستئناف بنقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية وفقا لتنص عليه المادة ٢٣٣ مرافعات في حدود

ما أقیم عنه الاستئناف فقط من الخصوم وإذا كان البین من الأوراق أن الطاعین قد قسرا استئنافهما على طلب الحكم لما بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع النزاع دون طلب التسليم وإزالة ما على الأرض من مبانى ، وكان المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية وكان البائع لا یمنى من هذا الالتزام إلا إذا أصبح تنفیذه مستحیلا ، فإذا ما كانت الاستمالة ترجع إلى سبب أجنبى لا یدل للبائع فیه فإن الالتزام بنقل الملكية ینقض طبقا للمادة ۳۷۳ من القانون المدنى وینفسخ عنه البيع بسبب ذلك إعمالا للحكم المادة ۱۵۹ من هذا القانون ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المقصود بالاستمالة التى ینقض بها الالتزام هو الاستمالة المطلقة لظهوره قده قاهرة أو حادث جبرى طارئ لا یمکن التغیر أو دفعه أو توقعه ، وإذا كان الحكم المطعون فیه قد أسس قضاءه برفض دعوى الطاعین على أن قرار لجنة مراجعة المبانى بمحافظة بورسعيد الذى صدر بالعدول عن قرار هدم البناء المقام على الأرض المبیعة من شأنه أن یمثل الرفاء بالتزام المطعون ضده بنقل ملكية المبيع مستحیلا استمالة مرجعها إلى سبب أجنبى لا یدل فیه ، لما كان ذلك وكان صدور مثل هذا القرار وإن أدى إلى عرقلة تنفیذ التزام البائع الوارد بالعقد بإزالة المبانى القائمة على الأرض المبیعة وتسليمها خالية إلى المشتري فى الميعاد المتفق علیه إلا أنه لا یمتد ما من قبیل الاستمالة المطلقة التى تجعل الالتزام بنقل الملكية ذاته مستحیلا إذ لیس فى القانون ما یمحول دون أن ینقل البائع ملكية الأرض المبیعة إلى مشتريها دون المبانى القائمة علیها ودون تسليمها ، وإذا خالف الحكم المطعون فیه هذا النظر فإنه یمکن قد أخطأ فى تطبیق القانون مما یوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن یمکن مع التمسك بالإحالة .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / غاصم المرافي نائب ولس المحكمة وحضرة السادة المستشارين :
 يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد الحميد ، إبراهيم زغور .

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٩٩ القضائية :

حيازة " دعوى الحيازة " .

بعد جرائع الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق . بخلافه ذلك . أثره . سقوط
 الإدعاء بالحيازة بمجرد رفع دعوى الحق ولو أعقبه ترك الخصومة فيها . الاستثناء . ونوع
 الاستثناء على الحيازة بعد رفع دعوى أصل الحق .

من المقرر وفقاً لمصرح الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون الانبيات
 أنه لا يجوز أن يجمع المدعي في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والإسقاط
 كإدعائه بالحيازة ، وهذا السقوط مبرره أو الاتجاه المدعي لرفع الدعوى بأصل الحق
 حين يقع اعتداء على حيازته بعد تسليماً ضمنياً بحيازة خصمه وتنازلاً عن الحماية
 التي قررها القانون لها بما يستتبع أن يكون هذا السقوط مترتباً على مجرد وقوع
 الدعوى بأصل الحق ولو أعقبه ترك الخصومة فيها ، ما لم يكن العدوان على الحيازة
 قد وقع من بعد رفع دعوى أصل الحق فيلتذبح جوازها لأن يرفع دعوى الحيازة
 مع قيام الدعوى بأصل الحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكالية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٦٥٨ سنة ١٩٧٧ مدنى لدى شمال القاهرة على المطعون ضدهم قال شرعا لها أنه بتاريخ ١٩٧٢/٧/٥ اشترت المحرومة .. من الشقة المينة بصحيفة الدعوى من المطعون ضده الخامس بصفته ، ثم قامت بتأجيرها إلى الطاعن على أن يقوم بسداد أقساط عن شرائها خصما من الأجرة المستحقة عليه ، وفى شهر فبراير سنة ١٩٧٤ تزوج السيدة المذكورة بعقد عرفى وانفقا على أن تظل الشقة سالفة البيان على وضعها لساقى الاتفاق عليه ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٤ محرر عقد شراكة بينه وبين زوجته آفة الذكر تنازلت له بمقتضاه من ملكية ثلثى تلك الشقة نظير سداده لباقي ثمنها إلى الشركة البائنة . ويضيف الطاعن أنه أثناء سفره إلى عمله خارج الجمهورية دخل المطعون ضدهم الأربعة الأول الشقة المذكورة عنوة واستولوا على ما بها من أثاث رغم وضع يده عليها كما تاجر ثم مالكا بعد ذلك ، وخاص فى صحيفة اقتراح دعواه إلى طاب الحكم بصفة مستعجلة برد حيازته لشقة النزاع وفى الموضوع بتثبيت ملكيته لثلثى الشقة المذكورة ، وبجلسة ١٩٧٨/٣/٧ قرر الطاعن أنه يقصر طلباته على طلب رد حيازته لشقة النزاع باعتبارها طلبا موضوعيا ، دفع المطعون ضده الرابع بعدم قبول الدعوى اسقوط الحق فى الادعاء بالحيازة عملا بالمادة ٤٤ من قانون المرافعات ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية قضت بجلسة ١٩٧٨/٣/٢٨ بعدم قبول الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٢٧ سنة ٩٥ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت بجلسة ١٩٧٨/١١/٣٥ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرلة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيها

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينهى الطاعن به على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانه يقول أنه وإن كانت المادة ١/٤٤ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق والاسقاط لإدماؤه بالحيازة ، إلا أن هذا النص مقيد بما ورد فى المادتين ١٤٣ ، ١٤٤ من قانون المرافعات ، ذلك أنه يجب لكل يسقط

حق المدعى في الادعاء بالحيازة أن يستمر على المطالبة بأصل الحق ، أما إذا استعمل المدعى الحق المخول له في ترك الخصومة وفقاً للمادة ۱۴۳ مرافعات ، أو ترك إجراء أو ورثة من أوراق المرافعات طبقاً للمادة ۱۴۴ مرافعات ، فإنه يترتب على ذلك أما إلغاء صحيفة دعوى المطالبة بالحق أو اعتبار الإجراء كأن لم يكن على ما تقتضيه المادتان ۱۴۳ ، ۱۴۴ سالفتي الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعمل الأثر المترتب على ترك الطاعن الخصومة بالنسبة لأصل الحق ، ورتب على ذلك الحكم بعدم قبول دعوى الحيازة المرفوعة منه مع دعوى أصل الحق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النقص غير شديد ذلك بأن من المقرر وفقاً لصريح الفقرة الأولى من المادة ۴ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط إدعاؤه بالحيازة ، وهذا السقوط مرده أن التواء المدعى لرفع الدعوى بأصل الحق حين يقع اعتداء على حيازته يعد تسليماً بحيازة خصمه وتنازلاً عن الحماية التي قررها القانون لها بما يستتبع أن يكون هذا السقوط مترتباً على مجرد رفع الدعوى بأصل الحق ولو أعقبه ترك الخصومة فيها ، ما لم يكن المدوان على الحيازة قد وقع من بعد رفع دعوى أصل الحق فحينئذ يجوز للمأثر أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق .
لم كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ، ويكون النقص عليه بالخطأ في تطبيق القانون لا أساس له .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جريدة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عبد الحول نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 هزرت حاروه ، علي السليبي ، عبد مختار منصور ومحمود توبل البتاري .

(٢٠١)

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٩٩ القضائية :

(١) شفعة " إجراءات الشفعة " .

مبدأ الخمسة عشر يوماً للمسقط لحق الشفعة في إعلان رغبته في الشفعة . بدء ترميمه من تاريخ
 إنذاره رسمياً من قبايع أو المشتري بوقوع البيع . عليه بذلك بأي طريق آخر لا يفنى من الآثار ،
 المادة ٩٤٠ ، ٩٤١ مدني .

(٢) حكم " ما لا يحد قصوراً " .

إغفال الحكم الرد على الملاح الذي لا يمتد إلى أساس قانوني صحيح . لا قصور .

(٣) إرث . شهر عقاري .

انتقال الحصة للمقاربة من المورث إلى الورثة . تمامه بمجرد الوفاة . عدم فسخ الإرث .
 جزاءه . منع فسخه بصرف الوراثة في حق من هذه الحقوق . م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

١ - مفاد نص المادتين ٩٤٠ ، ٩٤١ من القانون المدني - وعلى
 ما أقصحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون - أن الإجراء الوحيد الذي
 ينتج به مبدأ الخمسة عشر يوماً للمسقط لحق الشفعة إذا لم يعلن خلاله رغبته
 في الأخذ بالشفعة هو إنذاره رسمياً من البائع أو المشتري بوقوع البيع وباليانات
 المشار إليها " بيان العقار والتمن " ، ولا يفنى عنه ثبوت علم الشفيع بذلك
 بأي طريق آخر .

٢ - متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب التضييق لا يستند إلى أساس
 قانوني صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يحد قصوراً
 قهطلاً له .

٣ - نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ٤٦ بتنظيم الشهر العقاري مفاده أن المشرع لم يعاقب انتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة على إشهار حق الإرث كما هو الحال بالنسبة لتسجيل التصرفات العقارية فظل انتقال حقوق المورث إلى الورثة بمجرد الوفاة طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وانحصر جزاء عدم إشهار حق الإرث على منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٦٩٢ سنة ١٩٧٧ لدى كلى جنوب القاهرة على الطاعن والمطعون ضدهما الثانية والثالث طالبا للحكم بإحقبه في أخذ المقار المبين بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل ما أودعه خزانة المحكمة من ثمن ومصرفات وقال بياناً للدعوى إن الطاعن اشترى الأرض المبينة بالصحيفة من المطعون ضدهما الثانية والثالث بالعقد المسجل برقم ٥٢٥ سنة ١٩٧٧ القاهرة ، وأنه لما كان مالكا لمقار ملاصق لهذه الأرض فقد أملهم برغبته في الشفعة بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٩٧٧ ثم أودع التز والمصاريف خزانة المحكمة في ١٩٧٧/٤/١٩٧٧ وأقام دعواه للحكم له بطلانيته . بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥ قضت المحكمة له بطلانيته ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالامتناع رقم ٢٠٢٤ سنة ٩٥ ق طالبا إلغاءه والحكم له بما قبل الدعوى لرفعهما من غير ذى صفة واحتياطيا بسقوط حق المطعون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى ، بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٨ قضت المحكمة بتأييد

الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة نظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٧ أعلن المطعون ضده الأول بالنداء أخبره فيه بالبيع و برقم عقد شرائه المسجل مما يتيح له العلم بكافة بيانات هذا البيع ، وإذ قام على أثر ذلك بتقديم طلب للشهر العقاري بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢ تضمن كافة بيانات الصفقة على طلب الشفعة فإنه يكون من هذا التاريخ قد ثبت علمه اليقيني بهذه الصفقة وينفتح به ميعاد سقوط حقه في الأخذ بالشفعة الذي اكتمل بانقضاء يوم ١٧/٣/١٩٧٧ قبل إعلان الرضفة إلى الطاعن الحاصل في ١٩/٣/١٩٧٧ ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه الدفع بسقوط حق المطعون ضده الأول تأسيسا على بطلان الإنذار المعلن إليه من الطاعن نخلوه من بيان الثمن وأنه لا يعتد بعلم الشفيع علما يقينيا بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذي غير سديد ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢١٠ من القانون المدني على أنه " على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري ولا سقط حقه . " وفي المادة ٢٤١ منه على أن " يشتمل الإنذار الرسمي المنصوص عليه في المادة السابقة على البيانات الآتية وإلا كان باطلا : (أ) بيان العقار . (ب) بيان الثمن . " مفاده — وعلى ما أفصحته عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون — أن الإجراء الوحيد الذي ينفتح به ميعاد الخمسة عشر يوما المسقط لحق الشفيع إذا لم يعلن خلاله رغبته في الأخذ بالشفعة ، هو إنذاره رسميا من البائع أو المشتري بوقوع البيع وبالبيانات المشار إليها ، ولا يقنى عنه ثبوت علم الشفيع بذلك بأي طريق آخر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إعلان الإنذار الموجه من الطاعن إلى المطعون ضده الأول نخلوه من بيان الثمن وأنه لذلك لا ينفتح به ميعاد سقوط الحق في طلب الشفعة ، وأنه لا أثر في هذا الخصوص لعدم الشفيع

التي يبين بذلك البيان من طريق إطلاعه على عقد البيع ، ورتب على ذلك ونقض الدفع بالشفعة ، فإنه يكون قد انترم جميع القاون ويكون النسي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينسب بالنسب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التمييز وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم ملكية المطعون ضده الأول للمعار المشفوع به لأن كونه أحد ورثة زوجته المسالكة أصلاً لهذا المعار لا يجعله مالكاً فيه طالما لم يشتر حق الإرث وبالتالي لا يكون هذا المعار سنداً له في طلب الأخذ بالشفعة ، وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفع يكون ميباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان دفاع الطاعن الوارد بسبب النسي لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إبطال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مطلقاً . وكان النص في المادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري من أنه "يجب شهر حق الإرث بتسجيل شهادات الورثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السجلات المختصة بالحق الإرث مع توثيق جرد التركة إذا اشتملت على حقوق قبلية عقارية وذلك بدون رسم وإلى أن يتم هذا التسجيل لا يجوز شهر أي سهم في مصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق" فماده أن المشرع لم يعلق انتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة على إشهار حق الإرث كما هو الحال بالنسبة لتسجيل تصرفات العاقبة نقل انتقال حقوق المورث إلى الورثة بمجرد الوفاء طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وانعصر بزاد عدم شهر حق الإرث على منع شهر أي تصرف يصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المعار المشفوع به كان ملوفاً لمورثة المطعون ضده الأول الذي أصبح مالكاً لحصة شائعة فيه بوفاء هذه المورثة من قبل حصول البيع المشفوع فيه ، فمن النسي عليه بالقصور لعدم تعرضه لدفاع الطاعن المؤسس على عدم إشهار المطعون ضده حق إرثه ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث عن الحكم المطعون فيه بخالفة الثالث في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المذكور استند في قيام التلاصق بين العقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه إلى القول بأن ذلك ثابت من البيانات المساحية الصادرة من مكتب الشهر العقارى عن العقار المشفوع فيه ومن الخريطة المساحية ، وهو اختلاص غير صحيح إذ ليس في بيانات الشهر العقارى ولا في الخريطة المساحية ما يفيد ذلك ، ومن ثم يكون قد خالف الثالث بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النسي المتأخر إلى الدليل ، وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من ورقة البيانات المساحية الصادرة من الشهر العقارى عن العقار المشفوع فيه ، ولا الخريطة المساحية ، وهما صند في الادعاء بأن الحكم المطعون فيه قد خالف الوارد بهما ، فإن الذى بهذا السبب يكون مؤيما عن الدليل ومن ثم غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلمعة • من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد البندوى الشرى نائب رئيس المحكمة وكلمة ومضوية السادة
المشارين : إبراهيم فراج نائب رئيس المحكمة ، وعبدالمعز فودة ، محمد لطفي السيد
ومحمد لبيب الخضرى .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١) نقض " المحكوم فى الطعن " .

إختصاص بعض المطبوعات عليهم أمام محكمة الاستئناف دون توجيه طلبات إليهم وقبولهم من
التصوية مؤقتا سلبها ومنع الحكم لهم أو عليهم بشئ آخر . عدم قبول الطعن بالنقض لهم .

(٢ ، ٣ ، ٤) قرار إدارى . إختصاص " إختصاص ولائى " . دعوى .
تعميضى . قانون . ملكية أدبية " منع تداول المطبوعات " .

(٢) القرار الإدارى . ماهيته . الإجراء . الذى لا يستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارته
يخوذه سلطة القيام به هو عملى مادى ، إختصاص القضاء المادى بتقار دعوى منع التعرض
وقدريعى على أساسه .

(٣) جمع للبحوث الإسلامية . وأبحاثه . متابعة ما ينشر عن الإسلام والأزمات الإسلامى من
بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار للتوصيات إلى العاملين فى الهيئات المسماة والخاصة
والأفراد العاملين فى مجال الثقافة الإسلامية . ١٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٠٣
لسنة ١٩٦١

(٤) مجلس الوزراء . إختصاصه بإصدار قرارات متسح تداول المطبوعات التى تعرض
للأذى تعرض من شأنه تكدير السلم العام . ٣٠ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦

(٥ ، ٦) محكمة الموضوع . حكم " سلبية " .

(٥) حكم الموضوع . عدم التزامها بالرد على دفاع غير جوهرى لا يثير به وجه الرأى
فى الدعوى .

(٦) عدم التزام محكمة الموضوع بتجبع مناحى دفاع المحكوم إذ فى الحقيقة لى اختصاصها
وأودعت دليلها الرد السالكى المسقط لكل جهة مخالفة .

(٨٦٧) دفع "الدفع بعدم القبول" . دعوى "الصفة" .

(٧) الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذي صفة . جواز إيداعه في أية حالة كانت عليها الدعوى . ١١٥٢ مرافعات

(٨) مجمع البحوث الإسلامية . شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثوله في التقاضي ١٩٦١ لسنة ١٠٢

١ - لما كان المطعون ضدهم من الثاني للأخير اختصموا في الاستئناف المرفوع من الطاعنين دون أن توجه لهم طلبات والتزموا من الخصومة موقفا سلبييا فلم تصدر عنهم منازعة أو يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشئ ومن ثم فإن اختصاصهم في الطعن يكون غير مقبول .

٢ - القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله أو التمييز عن الأضرار المترتبة عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذي تفصح به لإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الياض عليه مصلحة عامة .

٣ - إذ كان الثابت من استقراء نصوص قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أنها قد خلت مما يخول التحقق على مظهر الكتاب موضوع النزاع وإنما فقط جاء في نص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ في بيان واجبات مجمع البحوث الإسلامية ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة سالفة الذكر من تتبع ما ينشر عن الإسلام والآثار الإسلامية من بحوث ودراسات في الداخل والخارج للانتفاع بها بما فيها من رأى صحيح أو مواجهتها بالتصحيح والرد، ونص في عجز هذه المادة على أن للجمع في سبيل تحقيق أهدافه وفي حدود اختصاصه أن يصدر توصيات إلى العاملين في مجال الثقافة الإسلامية من الهيئات العامة والخاصة والأفراد .

٤ - أجاز قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ لمجلس الوزراء أن يمنع من التداول في مصر المطبوعات التي تتعرض للأديان مرمضا من شأنه تكدير

السلام العام ونصت المادة ٣٠ من ذات القانون على ضبط المطبوعات في حالة مخالفة ماسلف .

٥ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

٦ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتتبع مناحي دفاع المصوم إذ في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دلائلها الرد الكافي المسقط لكل حجة مخالفة .

٧ - الدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها محلاً بنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات .

٨ - نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن يكون للأزهر شخصية مختصة عربية الخامس ويكون له الأهلية الكاملة للقضاء ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن شيخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر كما نصت المادة الثامنة منه على أن الأزهر يشغل هيئة مجمع البحوث الإسلامية ومؤدى ذلك أن شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثيل مجمع البحوث الإسلامية في التقاض وأن وزير الأوقاف الطاهر الثاني ليست له هذه الصفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المدعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٠٦٦ سنة ١٩٦٩ مدني على جنوب القاهرة على الطاعنين وباقي المدعون ضدهم بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعنين له في نشر كتاب " نظرات في الدين " في مواجهة المدعون ضدهما الرابع والخامس والزادهما بالمدعى وبإلزام الطاعنين والمدعون ضدهما الثاني والثالث بأن يدفعوا له مبلغ ٢٥١ ج ، على سند من القول بأن المياحجث العامة

امرت بعدم بيع الكتاب المذكور بناء على خطاب من إدارة البحوث الإسلامية وأن المطعون ضدهما الثاني والثالث امتنعا عن نشر ما طلبه منهما في خصوص ما وقع ، وبتاريخ ۱۷/۱/۱۹۸۰ قضت محكمة أول درجة بجمع تعرض الطاعنين له في نشر كتاب "نظرات في الدين" وذلك في مواجهة المطعون ضدهما الرابع والخامس والزامهما بأن يؤديا له مبلغ ۲۵۱ ج - استأنف المطعون ضده الأول الحكم كما استأنفه الطاعنان وقيد الاستئناف برقم ۱۶۶۱ ، ۱۷۰۱ سنة ۹۷ ق الحاضرة ، وبتاريخ ۱۹۸۱/۵/۳ ، قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الأول وقبوله شكلا بالنسبة للمطعون ضده الأول وفي الموضوع خفرت الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة دلت أن جدير بالنظر وحدثت جاسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الثاني للأخير فهو شديد ذلك أنهم اختصموا في الاستئناف المرفوع من الطاعنين دون أن توجد لهم طيات واتروا من الخصومة موقفاً سليماً فلم يمسروهم منازعة أو يثبت دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء ومن ثم فإن اختصاصهم في الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن فيها عدا ما سلف قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن طعن بني على ثلاثة أسباب ، ينبي الطاعن الأول بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقول أن ماصدرو منه بمقتضى من تحتفظ على الكتاب موضوع النزاع كان له سنده في قانوني الأزهر ولائحته التنفيذية ونظرية الضبط الإداري ولم يدم حصول المطعون ضده الأول على رخص سابق بالاشتراط لقانون الطبوعات وبالتالي لا يعتبر عملاً مادياً وإنما يعتبر قراراً إدارياً بالتعويض ومن ثم يستند الاختصاص بنظر النزاع للأحكام الإدارية دون القضاء العادي ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي على أساس أن ماصدرو من الطاعن عمل مادي يكون قد خالف للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن القرار الإداري الذي لا تخضع
 جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله أو التوقيض عن الأضرار
 المترتبة عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذي تنصحه به
 الإدارة من إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد
 إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه
 مصلحة عامة - لما كان ذلك - وكان الثابت من استقراء نصوص قانون
 الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أنها قد خلت مما يحول التحفظ على مثل الكتاب
 موضوع النزاع وإنما فقط جاء في نص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون
 المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ في بيان واجبات
 مجمع البحوث الإسلامية ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة سالف الذكر من
 تتبع ما ينشر من الإسلام والتراث الإسلامى من بحوث ودراسات في الداخل
 والخارج لا تتفادى بها بما فيها من رأي صحيح أو ما اجبها بالتصحيح والرد ، وقد
 نرى في مجزء هذه المادة على أن للجمع في سبيل تحقيق أهدافه وفي حدود
 اختصاصه أن يصدر توصيات إلى العاملين ومجال الثقافة الإسلامية من الهيئات
 العامة والخاصة والأفراد - كذلك فإن قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦
 قد أنجز المجلس الوزراء أن يمنع من التداول في مصر المطبوعات المثيرة للشبهات
 وكذلك المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام ،
 ونصت المادة ٣٠ من ذات القانون على ضبط المطبوعات في حالة مخالفة
 ما سلف ، وإذا خلت الأوراق مما يدل على صدور قرار من مجلس الوزراء بمنع
 الكتاب على فتزاع من التداول ، وكان الطاعن الأول قد قام بضبط الكتاب
 المذكور بناء على خطاب مجمع البحوث الإسلامية الذي لا يملك قانونا أكثر من
 التوصية المشار إليها آنفا ولا يوجد في قانون المطبوعات ما يحول الطاعن الأول
 سلطة التحفظ على الكتاب خاصة وأنه لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بمنعه
 من التداول فإن الإجراء الذي اتخذته الطاعن الأول بالتحفظ على الكتاب موضوع
 النزاع لم يكن مستندا فيه إلى قانون أو قرار إداري بالمعنى السابق تحديده يحوله
 سلطة القيام به ومن ثم لا يعدو هذا الإجراء أن يكون عملا ماديا والدعوى بمنع
 التعرض والتوقيض على أساسه تكون من اختصاص القضاء العادي ،

وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون والنسب عليه بخالفه القانون والخطأ في تمييزه لا يقوم على أساس سليم .

وحيث إن الطاعن الأول ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التمييز ومخالفة القانون ، وبما أن ذلك يقول أنه أوضح في دفاعه أن الكتاب احتوى على ما ينسب إلى الإسلام والتشكيك في المبادئ التي يقوم عليها مما يتوافر منه المبرر للحفاظ الذي ليس فيه مساس بحرية الرأي ، وهذه الحرية ليست مطلقة بل يتعين أن يكون في حدود القانون ، ومع ذلك قضى الحكم المطعون فيه بعدم مشروعية التحفظ على الكتاب موضوع النزاع دون ما رده منه على دفاعه سالف البيان مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور في التمييز مخالفا للقانون مستوجبا نقضه .

وحيث إن هذا النسب غير مقبول ، إذ أن الحكم المطعون فيه بعد أن جرد الإجراء الذي اتخذه الطاعن الأول بالتحفظ على الكتاب من أية صفة إدارية باستخلاص واقعي سافر وله سند في الأوراق وتكييف قانوني لا اقم صحيح متبنا إلى أنه عمل مادي لا يستند إلى قانون فإنه لا يكون ملزما بحيث ما أثاره الطاعن في نفيه لأنه على فرض صحته لا يتحول الطاعن بمجرده سلفا إذ هذا الإجراء بل يتعين أن يكون قد صدر من مجلس الوزراء المختص قوار بمقت الكتاب من التداول وإذا خلا دفاع الطاعن من التعلل بعدد مثل هذا القرار فإنه يكون غير متبع في الدعوى ، والمحكمة غير ملزمة بالرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه الدعوى ، وليست ملزمة بتتبع مناحي دفاع الخصوم إذ في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافي المستقط لكل حجة مخالفة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في حجه لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا غير جائز أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن الثاني ينمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقول بيانا لذلك أن الحاضر منه دفع في المذكرة المقدمة منه بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذى صفة المناسبة له لأنه لا يمثل الأزهر أو مجمع البحوث الإسلامية ومع ذلك رفض الحكم هذا الدفع بقوله أن جدلا حول الصفة

لم يثر أمام محكمة أول درجة أو بالجلسة أمام محكمة ثاني درجة مما يعتبر تنازلاً من الدفع المذكور وهذا من الحكم مخالفة لصحيح القانون لما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لا تنفائ الصفة يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها عملاتهن المسادة ١١٥ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت بتدونات الحكم المطعون فيه أن الحاضر عن الطاعن الثاني دفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذي صفة بالنسبة له لأن شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثيل مجمع البحوث الإسلامية وانتهى الحكم إلى أن إدارة قضايا الحكومة تمثل وزارة الأوقاف وشيخ الأزهر وقد حضر ممثلها طوال نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة وأن عدم إثارة الدفع أمامها أوفى بحقيقة الاستئناف أو بالجلسة أمام محكمة ثانية درجة مفاده الزول الضمني عن التمسك بالدفع وهذا من الحكم رد غير صحيح في القانون لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك أن المسادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نصت على أن يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجانس ويكون له الإهلية الكاملة للقضاء ، ونصت الفقرة الثانية من المسادة السادسة من القانون المذكور على أن شيخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر عكلاً نصت المادة العامة منه على أن الأزهر يشمل هيئة مجمع البحوث الإسلامية ، وهذا يدل على أن شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثيل مجمع البحوث الإسلامية في التقاضي وأن وزير الأوقاف الطاعن الثاني لم يست له هذه الصفة ويكون الدفع المبدى على أساس سليم من القانون ويتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

بإضافة السيد المستشار / أحمد شحبة أحمد نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :
 محمود مصطفى سالم ، صلاح محمد أحمد ، محمد محمد يحيى وأحمد طارق الليالي .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض . نيابة . إدارة قضايا الحكومة . هيئة التأمينات الاجتماعية .
 الطعن بالنقض . وقعه من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية درة
 تهميش خاص صحیح ، حلة ذلك ٦٠ م ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . اختصاص الادارة القانونية
 للهيئة بمباشرة الدعوى أمام المحاكم لا يجوز له ذلك .

(٢) تأمينات اجتماعية . عمل " علاقة عمل " . حكم جنائي .
 القضاء بزيادة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة التأمينات من فترة سابقة على عقد الشركة
 المزمع بينه وبينه العمال المستحقة عنهم تلك الاشتراكات امتدادا إلى حكمه إلى قس ، برأيه
 من وجهة عدم التأمين على هؤلاء العمال في تاريخ لاحق لعقد الشركة ، عدا في القانون . حلة ذلك .

(٣) عمل " علاقة عمل : أجر " شركات .
 الشريك المتضامن . علاقته بشركة " كوت فلافا عمل " ، ما يأخذ مقابل عمله حصة من الربح
 وتحت أجر .

١ - مفاد نصوص المادتين ١ و ٣ من قانون الإدارات القانونية ٤٧
 لسنة ٧٣ والسادة الثانية من مواد إصداره والسادة السادسة من القانون ٧٥
 لسنة ٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة أن اختصاص الإدارات القانونية
 وأوصيات العامة والمهيمات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى
 والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يعمل بالاختصاص إدارة قضايا الحكومة أن تنوب
 عن الجهات فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم إلى اختلاف أنواعها

ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ،
لما كان ذلك وكانت إدارة قضايا الحكومة ، ودلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
مخصصة بهر المسادة السادسة المشار إليها أو تنوب عن الهيئات العام التي تباشر
مراقبته الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام . فإن
هذه الإدارة تكون مخصصة بأذن تنوب عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
فيما يرغب منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون حاجة
لتفويض خاص في كل قضية .

٢ - لما كان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم قدم إلى الطاعنة
إشترارات موقعا عليها منه بطلب الاشتراك لديها عن المطعون ضدهم الثاني والثالث
والرابع تصديقهم عما لديه . اعتبارا من ١٩٦٥/١٠/١ بالنسبة للمطعون ضده الثاني
واجتبارا من ١٩٦٤/٤/١ . بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث والرابع ،
وأنه في ١٩٦٧/٥/٨ أخطر الطاعنة بانتهاء خدمتهم لديه بعد أن أصبحوا شركاء معه
بمقتضى عقد الشركة المبرم في ١٩٦٢/٥/١ والثابت التاريخ في ١٩٦٦/٥/٢٥
ومحروجهم بذلك من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤
وكان الحكم الصادر في الجلسة رقم ١٤٥٣ لسنة ٦٦ قينا قد قضى بإبراء مورث
المطعون ضدهم من تومة عدم التأمين من جملة استنفاذا إلى قيام عقد الشركة
في ١٩٦٦/٩/٢٤ وكانت الواقعة محل المناقشة في ١٩٦٦/٩/٢٤ بما لا يتأدى معه
الاحتجاج به في النزاع حول علاقة العمل التي نشأت بين المطعون ضدهم الثاني
والثالث والرابع وبين المورث قبل هذا التاريخ كما هو مقرر بنص المادة ١٠٢
من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ من أن القاضي المدني لا يرتبط بالحكم
الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها وكان فصله ضروريا . لما كان ذلك فإن
الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الممهون فيه إذ قضى بإبراء ذمة مورث المطعون
ضدهم من اشتراك التأمين وفوائد التأخير المستحقة عن المطعون ضدهم الثاني
والثالث والرابع في الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيسا على أنهم كانوا
شركاء للمورث ولم يكونوا عمالا لديه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - لما كانت علاقة المدير الشر يك المتضامن في شركة التضامن وفي شركة
التوصية ليست - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - علاقة عمل وإنما

علاقة شركة وأن ما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته هو في حقيقته حصصه من الربح وليس أجرا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراعاة وبعد المناقشة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل في أن مورث المظعون صدهم — .. أقام على الطاعنة —
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — وأحر الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٣ مدني
كلية فت بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٣٧٦ ج و ٨٧٠ م . وقال بيانا لها
إن الطاعنة طالبت بالبتة بالشرع كانت تأمين وفوائد وقرارات تأخير قيمتها ٣٧٦ ج و ٨٧٠ م
ولما كانت ذمته بريئة من هذا المبلغ لعدم استخدامه عمالا ولأن المظعون ضدهم
الثاني والثالث والرابع كانوا شركاء معه ولم يكونوا عمالا لديه فقد أقام الدعوى
بطلبه آتف البيان . و تاريخ ١٩٧٤/٣/١٩ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم
قبول الدعوى وبقبولها وندب مكتب الخبراء لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ،
وبعد أن قدم الخبر تقريره قضت في ١٨ / ٣ / ١٩٧٥ ببراءة ذمة مورث
المظعون ضدهم فيما زاد على مبلغ ٧ ج و ١٢٦ م ، استأنفت الطاعنة هذا
الحكم لدى محكمة استئناف أسوط . وقيد الاستئناف برقم ١١١ لسنة ٥٠ ق .
و بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٥ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وببراءة ذمة
مورث المظعون ضدهم فيما زاد على مبلغ ٣٠ ج و ٦٦٦ م ، طعنت الطاعنة
في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دعت فيها بعدم
قبول الطعن كونه بغير مصلحة موقع عليها من ممثل إدارة قضايا الحكومة دون أن
يكون لديه تفويض من الطاعنة برفعها . وأبليت وأبها في موضوع الطعن بنقض
الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت لنظره
جسدة ١٩٨٢/١١/١ وفيها أتمت النيابة وأبها .

وحيث إن مبنى الدفع من النياية العامة بعدم قبول الطعن أن إدارة قضايا الحكومة أقامت الطعن من الهيئة الطاعنة في حين أن الإدارة القانونية للهيئة هي المختصة بمباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم عملاً بنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣. الخاص بالإدارات القانونية. وما لم تقدم إدارة قضايا الحكومة تمويضاً من الهيئة يخولها التقرير بهذا الطعن عملاً بنص المادة الثالثة من هذا القانون ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفضه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن " تتولى الإدارة القانونية في الهيئة إنشاء فيها مجرسة الاختصاصات التالية (أولاً) المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام " والنص في المادة الثالثة من ذات القانون " أن " لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة تمثيلها وإدارتها القانونية بأى عمل مما يختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة لها بسبب أهميته وظروفه ، كما يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التمسك . " حسب المادتين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها . " في المادة الثانية من مواد إصدار هذا القانون على أنه " لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق الإخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة في قوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة " والنص في المادة السادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن " تقوم هذه الإدارة من الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يقع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي يخولها القانون اختصاصاً قضائياً " يدل على أن اختصاص الإدارات

القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة، والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يحل باختصاص إدارة قضايا الحكومة بأن تنوب عن الجهات المنصوص عليها في المادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، لما كان ذلك ، وكانت إدارة قضايا الحكومة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مختصة بنص المادة السادسة المشار إليها بأن تنوب عن الهيئات العامة التي تباشر مراتق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام ، فإن هذه الإدارة تكون مختصة بأن تنوب عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون حاجة لنفويض خاص في كل قضية ، ومن ثم يكون الطعن المسائل قد رفع ممن يملك رفعه عن الهيئة ، ويكون الدفع المبدى من النيابة في هذا الشأن قائما على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك نقول أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه ببراءة ذمة مورث المطعون ضدهم من اشتراك التأمين ومن فوائد التأخير المستحقة عن المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع على أنهم كانوا شركاء للمورث وليسوا عمالا لديه واحتدل على ذلك بعقد الشركة المبرم بين الطرفين في ١٩٦٦/٥/١ والثابت التاريخ في ١٩٦٦/١/٢٥ وبالحكم الصادر في الجلسة رقم ١٤٥٣ لسنة ١٩٦٦ قنا بتاريخ ١٩٦٦/٥/٨ براءة المورث من تهمة عدم التأمين على المطعون ضدهما الثاني والرابع في ١٩٦٦/١/٢٨ - في حين أن المطعون ضده الثاني كان عمالا لدى المورث ، في ١٩٦٥/١/١ وكان المطعون ضدهما الثالث والرابع عاملين لديه في ١٩٦٤/٤/١ واستمرت علاقة العمل بين الطرفين حتى قيام الشركة في ١٩٦٩/٦/٢٥ وخروجهم من هذه الشركة في ١٩٦٤/٦/٢٣ لسنة ١٩٦٤ باعتبارهم ذلك المخرجوا أصحاب عمل وانتقلت عنهم نفقة العامل . ولا حجية للحكم الجنائي

سالف الذكر في نفي علاقة العمل بين الطرفين لأن الواقعة التي فصل فيها لاحقة على تاريخ إبرام عقد الشركة . وقد تمت بكت الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بحكمها في اقتضاء اشتراكات التأمين وفوائد التأخير المدعومة عن المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع خلال الفترة من ١٩٦٤/٤/١ حتى تاريخ قيام الشركة في ١٩٦٦/٦/٢٥ إلا أن المحكم المطعوف فيه التفت عن هذا الدفاع بما يعنيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النفي شديد . ذلك أنه لما كان المشرع قد أصدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بقانون التأمينات الاجتماعية المعمول به اعتباراً من ١٩٦٤/٤/١ والذي يحكم واقعة الدعوى ، ونص في مادته الثانية على أن (تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتخرجين منهم قبل هذه الفئات الآتية : (١) العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة الحماية المتتبعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات . (٢) العاملين في الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص . (٣) خدام المنازل . ورئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قراراً ببيان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة إلى هذه الفئات : (١) .. (٢) .. (٣) ذوي المهن الحرة والمستغنون لحسابهم وأصحاب الحرف (٤) أصحاب الأعمال أنفسهم) بما عفا عنه سريان أحكام هذا القانون على جميع العاملين هذا من نوهت عنهم تلك المادة . ومن بينهم أصحاب الأعمال الذين يخرجون عن نطاق تطبيق القانون طالما لم يصدر في شأن سريان أحكامه بالنسبة لهم إقرار بذلك من رئيس الجمهورية ، وكان الثابت من الأوراق أن مورث المطعونين ضدهم قدم إلى الطاعنة استمارات موقعاً عليها منه بطلب الاشتراك لها عن المطعونين ضدهم . الثاني والثالث والرابع . يصفتهم عمالاً لديهم

اعتباراً من ١٠/١/١٩٦٥ بالنسبة للطعون ضده الثاني واعتباراً من ١٩٦٤/٤/١ بالنسبة للطعون ضدها الثالث والرابع ، وأنه في ١٩٦٧/٥/٨ أخطر الطاعة بإتهاء خدمتهم لديه بعد أن أصبحوا شركاء معه بمقتضى عقد الشركة المبرم في ١٩٦٦/٥/١ والثابت التاريخ في ١٩٦٦/٥/٢٥ وخروجهم بذلك من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وكان الحكم الصادر في اللجنة رقم ١٤٥٣ لسنة ١٩٦٦ قنا قد قضى بإراءة مورث الماعون ضدهم من تهمة عدم التأمين عن عماله استناداً إلى قيام عقد الشركة في ١٩٦٦/٦/٢٥ وكانت الواقعة محل المحاكمة في ١٩٦٦/٦/٢٨ بما لا يتأدى معه الاحتجاج به في النزاع حول علاقة العمل التي نشأت بين الماعون ضدهم الثاني والثالث والرابع وبين المورث قبل هذا التاريخ لما هو مقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ من أن القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها وكان فصله فيها ضرورياً - لما كان ذلك فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الماعون فيه إذ قضى بإراءة ذمة مورث الماعون ضدهم من اشتراكات التأمين وفوائد التأخير المستحقة من الماعون ضدهم الثاني والثالث والرابع في الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيساً على أنهم كانوا شركاء للمورث ولم يكونوا عمالاً لديه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثاني من سبب الطعن على الحكم الماعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب . وفي بيان ذلك نقول أن لما كان الثابت بعقد الشركة أنها شركة توصية بسيطة وأن مورث الماعون ضدهم المدير المسئول عنها لجمع بين صفة الشريك في شركة وصفة العامل ، ويتعين التالي إخضاعه لقانون التأمينات الاجتماعية . وإذا انتهى الحكم الابتدائي للمؤيد بالحكم الماعون فيه إلى استبعادهم من نطاق تطبيق هذا القانون من تاريخ نشوء عقد الشركة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت علاقة المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن وفي شركة التوصية ليست - وعلى ما استقر عليه

قضاء هذه المحكمة - علاقة عمل وإنما علاقة شركة . وإن ما يحصل عليه من الشركة مقابل إدارته هو في حقيقته حصة من الربح وليس أجرا . وكان واقع الدعوى أن فقد الشركة الثابت التاريخ في ١٩٦٦/٦/٢٥ تضمن الاتفاق بين مورث المطعون ضدهم وبين المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع على إنشاء شركة تموصية بسيطة يكون المورث مديرها ويتخذ اسمه عنوانا لها بما مفاده أن المورث كان مديرا للشركة وشريكا متضامنا فيها ولم يكن حاملا لديها ومن ثم لا يكون خاضعا لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما ورد بالدرجة الأولى من سبب الطعن .

مراجعة السيد المستشار محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة ، ومضوية لصادة
المستشار السيد محيى احمد ، محمد ابراهيم خليل ، عبد الحافظ محمد ، واحمد طليح ،

(۲۰۲)

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٦ قضائية :

حجز. « حجز ما للدين لدى الغير » .

سجرو ما لا ينفع الفير . إزاء المجرور فيه بالمبلغ المجرور من أجله في حالة تقوية فيه الخلقية . م ٣٤٣ مرافعات . شرطه .

يشترط لتوقيع الخزاء المقرر في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات والإزام المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله في حالة تقريره غير الحقيقة ، أن يكون مديونيته للمحجوز عليه ثابتة وقت التقرير ، وأن يكون المحجوز لديه على علم بثبوتها و بمقدارها وأنه تعهد بجانية الحقيقة بأن أقرب بائع من الدين الذي يسلم بأن ذمته مشغولة به أو أقرب بانه غير مدين أصلا .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمناقشة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأدوار -
تتصل في أن المطعون عليهم الأربعة الأول أقاموا الدعوى رقم ٢٨٦٤

سنة ١٩٧٣ مدنى طنطا الابتدائية ضد الطاعنين والمطعون عليه الخامس ، يطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا لهم مبالغ ٢٠٠٠ ج وقالوا شرعا للدعى أنه قضى لصالحهم فى الدعوى رقم ٥١٦ سنة ١٩٧٣ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١٠/١٥ الصادر لهم من المطعون عليه الخامس والزامه بأن يدفع لهم مبالغ ١٥٠٠ ج وبصحته لإجراءات حجز ما للدين لدى الغير الموقع منهم تحت يد الطاعنين بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٢ على ما للمطعون عليه الخامس فى ذمتهم ، وإذ قرر الطاعنون خلافا للحقيقة براءة ذمتهم قبل للمطعون عليه الخامس ، فقد أقام المطعون عليهم الأربعة الأول هذه الدعوى بطلباتهم سالفة البيان وتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى واستأنف المطعون عليهم الأربعة الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا واستأنف رقم ٧٢ سنة ٢٥ قى مدنى « وتاريخ ١٩٧٦/١/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم الأربعة الأول مبالغ ١٥٠٠ ج طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، وأرأت أنها جديرة بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة وأنها

وحيث إن ممسأ بتمام الطاعنون على الحكم المطعون فيه ، والقصور فى التماس ، وفى بيان ذلك يقولون لأنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنهم أقاموا الدعوى رقم ٨٤٠١ سنة ١٩٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الخامس بطلب الحكم بصحته ونفاذ عقد البيع الصادر منه إليهم ، وأوفوه كامل الثمن وبمجلسة ١٩٧٣/٢/٢١ سلم بطلباتهم ، كما أقرر بمجلسة ١٩٧٣/٣/١٤ باقتضائه كامل ثمن البيع . فكانت ذمتهم بريئة من أى دين له عند توقيع الحجز تحت يدهم بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٢ وهو ما قرروا به فى ٨/٣/١٩٧٣ واستندوا فى تقريرهم إلى إقرار المطعون عليه الخامس فى الجلسة آتفة الذكر ولم يقع منهم ما يستوجب إلزامهم بالمبلغ انقض به ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع وذهب إلى أنهم لم يفصحوا فى إقرارهم من كيفية انقضاء علاقة المديونية فى كانت بربطهم بالمطعون عليه الخامس وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التماس .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه يشترط لتوقيع الجزاء المقرور في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات والزام المحجور لديه بالمبلغ المحجوز من أجله في حالة تقريره غير الحقيقة ، أن تكون مديونيته للمحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأد يكون المحجوز لديه على علم بثبوتها وبمقدارها وأنه تعمد بحجابه الحقيقة بأن أقر بأقل من الدين الذي يعلم بأن ذمته مشغولة به أو أقر بأنه غير مدين أصلاً ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنين قرروا بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨ بقلم كتاب المحكمة براءة ذمتهم من باقي الثمن المستحق للمطعون عليه الخامس لوقائعهم به طبقاً لقراره في محضر جلسة ١٩٧٣/٣/٢٤ في الدعوى رقم ٨٤٠١ سنة ١٩٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية قبل إعلانهم بأمر الحجز آنف الذكر ، وقد تمسكوا بذلك وبدفاعهم صالف البيان أمام محكمة الموضوع ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع الجوهرى مجتزئاً بالقول بأن الطاعنين لم ينصحووا عن كيفية إنقضاء علاقة المديونية التى كانت تربطهم بالمطعون عليه الخامس ، ورتب الحكم على ذلك إيقاع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات ، وحجب الحكم أنفسهم من تحقيق دفاع الطاعنين الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسبب ، مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد حسين رمضان نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة: المستشارين :
أحمد كمال سالم ، محمد رأفت حفاجي ، محمد سعيد عبد القادر وساهر فريدة

(٢٠٥)

الطعن رقم ٥٠٥ و ٥٤٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) تزوير " الادعاء بالتزوير " .

الادعاء بالتزوير ، وجوب التزوير به في قلم الكتاب . م ٤٩ ، إثبات . عدم حمله هذا التزوير . المحكمة الموضوع الحق في اعتبار العقد صحيحا مادامت لم ترمن ظروف الدعوى أنه مزور . قضاء المحكمة بصفة العقد وفي الموضوع مما . لا خطأ . م ٥٨ ، إثبات .

(٢) إعلان " أوراق المضررين " . إعلان .

إعلان أوراق المضررين بالمضور لهم كفاية للمبررات . ليس مقروا لمصلحة من طرح له . ليس لديه التمسك به .

(٣) محكمة الموضوع " مسائل الواقع " . حكم " تسليم الحكم " .

محكمة الموضوع سلطة لمصلحة فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضاها على أصحاب مصلحة وإنما أمادها انشأت في الأوراق . المنازعة في ذلك جدل في تقرير المحكمة للأدلة . عدم بوقاى ثماره أمام محكمة النقض .

١ - لأن كان من المقرر وفقا لصریح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو يسقط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع مما ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى ، اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف ألا يحرم انجهم الذي تمسك بالمحرر المقتضى بتزويره أو يسقط الحق في إثبات

صحته أو الخضم المحكوم بصحة الورقة قبله — من أن يقدم ما يصح أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى ، أو يسوق دفاعا جديدا ، أخذا بأن الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجا في النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة إذا كانت المحكمة لم ترفيا ساقط الطاعن من قرائن على مجرد ادعائه بتزوير السند — دون سلوك طريق الادعاء بالتزوير — مما يقتضيه استعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده وبطلانه ، لما كان ذلك ، وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الادعاء بالتزوير ، وأوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون ذلك الادعاء بتقرير في قلم الكتاب ، وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الادعاء به الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات لكي يُلجج الادعاء أثره القانوني ، وكان الثابت أن الطاعن — وإن أثار أمام محكمة الموضوع أن التوقيع المنسوب إليه على التذلل من الإيجار المسطر بالعقد مزور عليه ، إلا أنه لم يسلك السبيل الذي وصحه القانون ، فإنه يكون من حق تلك المحكمة أن تعتبر العقد صحيحا ، ما دامت لم تر هي من ظروف الدعوى وفقا للمادة ٥٨ صانعة البيان أنه مزور — فلا على المحكمة إذ هي أغضت بصحة ذلك التنازل ، وفي الموضوع بحكم واحد .

٢. — إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في موطنه ، وإن كان لا يصبح اللجوء إليه قبل قيام المعلن بالتحريرات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه ، إلا أن بطلان الإعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته ، ذلك أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد المتصوم إعلانا صحيحا هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعاقبا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخضم الذي بطل إعلانه الدعي به ، ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .

٣. — المنع في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة إليها وترجيح ما تظمن إلى ترجيحه

منها، واستخلاص ما ترى أنه واقع الدعوى، وتقديرها للأدلة وكفايتها في الإقناع من شأنها وحدها، متى كان هذا التقدير سائغا ولا خروج فيه على ما هو ثابت بأوراق الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين احتويا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٧٩٣ مينة ١٩٧٣ مدني كلي شمال القاهرة ضد الطاعنين بوقالب الحكم بإخلاء عين النزاع وتصلحها، ووقائت شهر جالده، وأنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٤/٩/١ استأجر منها للطاعن في الطعن الأول الشقة موضوع الدعاى، إلا أنه تخلى عن حيازتها للطاعن في الطعن الثانى — سواء بتأجيرها له من الباطن أو تنازله عن الإيجار، فيحق لما طالب بإخلائها طبقا للمادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . وبتاريخ ١٠/٢٩/١٩٧٥ قضت محكمة الدرجة الاولى بالإخلاء والتسليم . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٩٧٢ س ٩٢ ق ٣٥٧١ ق ٩٤ ق القاهرة، وبعد ضم الاستئنافين قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ٣٠/١/١٩٧٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين رقمى ٥٠٥، ٥٤٩ س ٤٨ ق، وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنتين أبدت فيه الرأى برفضه وصوما . وإذ عرض الطعانان على هذه المحكمة في ظرفه مشووه حددت جلسة لتظرهما، فحورت فيها المحكمة ضم الطعن الثانى إلى الطعن الأول للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد، والتمت النيابة وأرجا .

أولا : عن الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٤٨ ق

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بصحة التنازل عن عقد الإيجار المنسحب صدوره منه إلى المطعون ضده الثانى ، فى حين أنه قرر بتزوير توقيعه على هذا التنازل ، وإذا قضت المحكمة فى ادعائه بالتزوير وفى الموضوع بحكم واحد فإنها تكون قد خالفت حكم المادة ٤٤ من قانون الإثبات ، ويكون حكمها قد خالف القانون .

وحيث إن هذا التمسك مردود ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تفضى بصحة المحرر أو رده أو يسقط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع الدعوى ، بل يجب أن يكون قضائها بذلك سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى ، اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المفضى بتزويره أو يسقط الحق فى إثبات صحته أو الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله . من أن يقدم ما عصى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى ، أو يسوق دفاعا جديدا ، أخذا بأن الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومتبعا فى النزاع ، إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة إذا كانت المحكمة لم ترفعا ساقط الطاعن من قرائنه على مجرد ادعائه بتزوير السند . دون سلوكه طريق الإدعاء بالتزوير .

ما يقتضيه استعمال الرخصة المخولة لها فى المادة ٥٨ من ذات القانون فى التقضاء برده . وبطلانه ، ولما كان ذلك وكان المشرع قد نظم فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الادعاء بالتزوير ، وأوجب فى المادة ٤٩ منه أن يكون ذلك الادعاء بتزوير فى قلم الكتاب ، وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك فى الادعاء به الأوضاع المنصوص عليها فى تلك المادة وما يندرجها من قانون الإثبات لئلا يفلت الادعاء أثره القانونى ، وكان الثابت أن الطاعن حذو وإن أثار أمام محكمة الموضوع أن التوقيع المنسوب إليه على التنازل من الإيجار المنسحب بالتقيد بتزوير عليه ، إلا أنه لم يسلك السبيل الذى رسمه القانون ، فإنه يكون من حق تلك المحكمة أن تعتبر المقدم صحيحا ، مادامت لم تر

هي من ظروف الدعوى وفقا للسادة ٥٨ سالفة البيان أنه مزور ، ذلك أن مؤدى هذه المادة التي جاءت خالية من أى قيد أو شرط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن محكمة الموضوع وهي تقضى برد وبطلان الورقة تطبقها لها إنما تستعمل حقا خوله لها القانون ، فهي ليست ملزمة بنظرية الخصوم إلى ذلك ، وبالتالي فإن محكمة الموضوع إذ خلصت في الحكم المطعون فيه في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل وبأسباب سائغة تكفى لحل ما انتهت إليه من صحة حصول التنازل من الإيجار واعتبرته غير مطعون عليه بالتزوير بالطريق الذي رسمه القانون ، وقضت تبعا لذلك بتأييد حكم الإخلاء للتنازل ، فإنه لا ملل للمحكمة إذ هي قضت بصحة ذلك التنازل وفي الموضوع بحكم واحد ، ويكون النعمى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتبين رفض الطعن .

ثانيا : عن الطعن رقم ١٤٨٨ سنة ٤٨ في

وحيث إن الطعن رقم على ثلاثة أساليب ينفي الطعن بالسبب الأول منه على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول أن للطعون عنده الثاني هو المستأجر الأصلي الذي يجب اخذ صامه في دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن ، وأن مصالحة — أى الطاعن — تتأثر بالحكم الصادر في الدعوى يسرى في حقه ولو لم يختصم فيها ، وإذ كانت الشركة المطعون ضدها قد سلمت صورة لإعلان صحيفة الدعوى الخاصة بالمطعون ضده الثاني للتيابة العامة دون أن تبذل جهدا في التحري من موطنه ، في حين أن الثابت بالمحضر رقم ٦٩٠٣ سنة ١٩٧١ لإدراى الأز بكية أن الطاعن فرر في حضور ممثل الشركة المؤجرة بوجود المطعون ضده الثاني بأمرىكا ، مما كان يتعين معه إعلانه بالطريق الدبلوماسى ، فضلا عن ذكر آخر موطن معلوم له في الخارج في ورقة الإعلان ، ومن ثم يكون الإعلان باطلا . ويكون الخصومة لم تنعقد ويطلق تبعا لذلك الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد إعلانه أو في موطنه وإن كان لا يصح الجوء إليه قبل قيام الملحن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل إقامة المعلن إليه ، إلا أن بطلان الإعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به إلا من شرع هذا البطلان لمصلحته ، ذلك أن بطلان الخصومة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلانا صحيحا هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحايته وليس متعلفا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به ، ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان موضوع الدعوى خاضعا للتجزئة ، لما كان ذلك ، وكان البطلان الذي يتمسك به الطاعن إنما يدعى حصوله في إعلان المطعون ضده "ثاني بصحيفة فتتاح الدعوى ، وكان هذا الأخير - وهو الطاعن في الأول - قد حصر أسباب طعنه في صدر واحد ، لم ينسج فيه على الحكم المطعون فيه البطلان لهذا السبب ، فلا يجوز للطاعن إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض لانتفاء صفته فيه .

وحيث إن الطاعن سعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه لما كان مفاد المادة ١٢٦ من القانون رقم ٥١ سنة ١٩٦٩ أنه يجوز الاستأجر في حالة إقامته في الخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر العين مفروشة أو غير مفروشة ، وكان الطاعن قد أقر بالمخاطر الإدارية المشار إليه في السبب الأول أن إقامته بالبيع كانت بمثابة سفر المستأجر الأصل للخروج ، فإن بهذا النزاع لا يفتق كونه تمازلا مؤقتا لانهايا ، مما لا يخرج عن مجال تطبيق المادة ٢٣ ب من ذات القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وتلقى بالإخلاء تأسيسا على هذا السبب فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وجهت إذن هذا الذي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تجميع الدلائل والمستندات المقدمة إليها وترجيح ما تظن من ترجيحها منها ، واستخلاص ما ترى أنه واقع الدعوى ، وتقديرها للأدلة وكفايتها في الإجماع من شأنها وحدها ، متى كان هذا التقدير سائغا ،

ولا خروج فيه على ما هو ثابت بأوراق الدعوى . لم كان ذلك ، « كن » ثابت من مدونات الحكم المأمون فيه أنه أقام قضاءه بأبوت . تنازل المأمون ضده الثاني من عقد الإيجار للطاعن على قوله . . ورغم أن المستأجر - المطعون ضده الثاني - إدعى في صحيفة استئنافه رقم ٣٥٧١ من ٩٤ ق أنه لم يتنزل عن العقد ، وبأن هذا الإضاء منور عليه ، وأنه على استمداد لتقرير بالطعن بالتزوير على هذا التنازل المنسوب إليه ، ثم ردد الحاضر منه الادعاء به في عصر الجلسة مقررا بأنه سيتخذ طريق الطعن بالتزوير ، غير أنه لم يفعل ، رغم أن الادعاء بالتزوير له طريق عمد وسمه الشارع في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات . ومتى كان ذلك فإن المحرر العرفي يعتبر صادرا من المرقم عليه . . . المطعون ضده الثاني - وحجة عليه من حيث صحته وصحة البيانات المستندة إليه ، عملا بحجية الأوراق العرفية المقررة في المادة ١٤ من قانون الإثبات . . . لما كان ذلك ، وكان التنازل من عقد الإيجار قد أدرج في ذلك المستند في عبارة صريحة وألفاظ ظاهرة لاليس فيها ، ولا غموض ، ودلالته على هذا التنازل الصريح الذي أقرب به وأيده المستأنف . . . - الطاعن - في الطلب الذي قدمه إلى الشركة المؤجرة - المطعون ضدها الأولى - بتاريخ ٧٣/٤/٢٦ بأن قبل العين المؤجرة موضوع النزاع بعد أن تنازل عنها مستأجرها الأصلي . . المطعون ضده الثاني - بمناسبة مفرغ إلى الخارج بصفة مؤقتة ، ولتظنت المحكمة أيضا إلى ادعاء المستأجر الأصلي بأنه لم يتنازل ، وإنما أناب . . . - الطاعن - لإدارة الشقة ، لأن كل هذا لا يستقيم وصراحة النزاع ودلالته . . . فإذا كان . . . - الطاعن - قد تسلم من المستأجر الأصلي - المطعون ضده الثاني - النسخة الثانية من عقد الإيجار ، وهذه النسخة تتضمن التنازل عن عقد الإيجار ، ثم شغل الشقة بنفسه وأقر يشغلها بالتنازل له عنها ، فإن كل ادعاء يناقض هذا التنازل سواء منه أو من المستأجر الأصلي ، يكون القصد منه التعايل على هذا تنازل وإهدار آثاره القانونية . . وكانت هذه التقارير موضوعية وسافرة ولها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحل القضية بحكم فإن الذي عليه بهذا السبب لا يعمدو أن يكون جدلا في تفسير محكمة الموضوع للأدلة التي اقتبعت بها مما لا يهل لإثباته أمام محكمة التمييز .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون إذ أن الطاعن سدد أجرة شقة النزاع بالمحضر المؤرخ ١٩٧٢/٣/٢١ بناء على محضر المحز التحفظي رقم ٣١٤ سنة ١٩٧٢ في حضور وكيل الشركة المؤجرة ، وتم إيقاف التنفيذ للسداد ، مما يتضمن موافقة الشركة على التنازل عن الإيجار ، وهو ما يقوم مقام الإذن الكتابي من المالك ، وبحول دون الحكم بالإخلاء ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن أوراق الدعوى قد خاتت مما يفيد أن الطاعن سبق أن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن سداد الأجرة يفيد موافقة الشركة لأجرة ضمنا على التنازل عن الإيجار — وإن كان قد قدم محضر إيقاف التنفيذ للسداد دون أن يتمسك بدلالته — وإذا كان هذا الدفاع يقوم على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإن النعي في هذا الخصوص يكون صهبا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار عبد الحيد النفوطي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين و
 طهجي عرض مسند و هادي زقارول عبد الحيد ، متصدر وجوبه وفيهم الخياط .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٦ القضائية :

(١) إيجاز " إيجاز الأماكن " : " التاجر من الباطن " : " التنازل عن الإيجار " :
 المنع من التاجر من الباطن يقتضي المنع من التنازل . م ١/٥٩٤ مدني لا يحمل دون ظهور
 هيئة الدعاء العربية من أحدهما ومن الأخرى . اعتماد المحكمة الموضوع باستثناءها من أقامت
 ضامها على أسباب صالحة .

(٢) نقض " أسباب الطعن " : " السبب الجديد " :
 وورد في حق أسباب الحكم الابتدائي : " عدم صحة الطعن " : أمام محكمة الاستئناف و
 لا تبارك سبباً به لا يجوز الإعادة أمام محكمة النقض .
 (٣) حكم " أسباب الحكم " :

عدم الجس في مناقق الحكم هل ما أقامه للطعن من عدم قبول الدعوى . ونقض هذا الحكم
 في الأسباب صريحة . لا جواب .

١ - النص في المادة ٥/٥٩٤ من القانون المدني على أن " منع المستأجر
 من أن يؤجر من باطنه يقتضي منعه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس " :
 لا يمنع - وعلى ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدى للقانون
 المدني - من ظهور نية صريحة في المنع من أحد السببين دون الآخر ، وكان
 من المنور أن تفسير الاتفاقات والمحرمات لتعرف حقيقة القصد منها أمر مستقل به
 محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب صالحة ولا سلطان لمحكمة
 النقض عليها متى كانت عبارات الاتفاق تحتل المعنى الذي حصلته .

٢ - لما كان سبب النعي واردا على قضاء محكمة الدرجة الأولى ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه جاء خالياً من هذا الدفاع ، وهو دفاع مخالف واقع لما يستلزم من مقارنة ما تناوله قضاء محكمة الدرجة الأولى بطلبات المدعى الثنائية أمامها لبيان ما بينها من تطابق واختلاف ، ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية ، فإنه يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته أمام محكمة القضاة .

٣ - البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد عرض في أسبابه للدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كادل صفة وفصل فيه فصلاً قاطعاً برفضه ولا يعيبه عدم نصه في « منطوقه » على رفض هذا الدفع مادام قد نص عليه في أسبابه بصيغة صريحة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عثر التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومما عثر أوراق الطعن - تقتضي في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٤٤١ لسنة ١٩٧٤ مدنى على كلى شمال القاهرة بطلب الحكم على المطعون ضده من الثانى إلى الرابعة إخلائهم من العين المتجرعة ودرهم الوجوه ... وذلك في مواجهة الطاعن تأسيساً على أن المورث المذكور استأجر منه الشقة المبيدة بالصحيفة بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/٣/١٧ صرح له فيه بالتأجير من الباطن دون التنازل عن الإيجار ، وبعد وفاته تنازل عنها المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعة للطاعن غير موافقة مخالفين بذلك شروط عقد الإيجار والقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، حيث أن تاريخ ١٩٧٥/٣/١٨ سكت المحكمة بإخلاء من النزاع من المدعى عليهم في الدعوى إيماناً بالطعن هذا الحكم إتمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف

رقم ١٧٤٥ لسنة ٩٢ ق طالباً إلغاءه والحكم بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير فتح كامل صفة واحتياطياً برفضها ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينشأ الطامن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن عقد إيجار عين النزاع المؤرخ ١٩٧٢/٣/١٧ نص في بنده السادس المطبوع على حظر التاجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ثم أضاف إليه الطرفان بتاريخ ١٩٧٢/٧/١ بندين يتضمنان التصريح للتاجر بالتأجير من الباطن بما يدل على اتجاه نيتهما إلى العدول عن الحظر الوارد في البند السادس من العقد ويعتبر — طبقاً للمادة ١/٥٩٤ من القانون المدني — تصريحاً للتاجر بالتنازل عن الإيجار ، إذ لو كانت نية الطرفين قد اتجهت إلى حظر التنازل لخصا على ذلك صراحة ، وما يؤكد نيتهما إلى اعتبار التنازل والتأجير من الباطن مجازين مترادفين بمعنى الواحد أن البند السادس من العقد ينص على أنه إذا صرح المؤجر بالتنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن يكون المستأجر الأصلي ومن حل محله أو استأجر من باطنه متضامين في دفع الإيجار وتنفيذ شروط العقد ، إلا أن حكم محكمة أول درجة قد خالف هذا النظر واعتبر أن التصريح للتاجر بالتأجير من الباطن لا يقتضى التصريح له بالتنازل عن الإيجار المحظور بالبند السادس وإذ أيده الحكم المطعون فيه فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النص مردود ذلك أنه لما كان النص في المادة ١/٥٩٤ من القانون المدني على أن "منع المستأجر من أن يؤثر من باطنه يقتضى منعه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس" ، لا يمنع — وعلى ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدى للقانون المدني — من ظهور نية صريحة في النص من أحد السهدين دون الآخر ، وكان من المقرر أن تفسير الاتفاقية والقرارات بصرف حقيقة القصد منها أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضائها في ذلك يقوم على أسباب سائفة ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت

حيارات الاتفاق تحمل المعنى الذى حصلته ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قد استدل على قيام الشرط المسامح من التنازل من الإيجار من النص الصريح عليه فى البند السادس من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٣/١٧ ومن قصر الاذن للسناجر الأصلية على البند الإضافى على التأجير من الباطن فقط ، وهذا الذى استند إليه الحكم يتفق مع عبارة العقد الواضحة ومن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهى إليه ، ومن ثم فإن النعى لا يعدوان يكون جدلا موضوعيا فى تفسير العقد مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى بطالب الحكم بإخلاء المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعة من عين النزاع وذلك على مواجهة الطاعن ، إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه حكم بإخلاء العين المؤجرة من المدعى عليهم جميعا ، وفى ذلك قضاء بما لم يطلبه الخصوم بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان هذا السبب واردا على قضاء محكمة الدرجة الأولى ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه جاء خاليا من هذا الدفاع ، وهو دفاع يخالطه واقع لما يستلزم من مقارنة ما تناوله قضاء محكمة الدرجة الأولى بطايات المدعى الختامية أمامها ليان ما بينها من تقابى واختلاف ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية ، فإنه يكون سهيا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه دفع فى صحيفة الاستئناف بعدم قبول

الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة ومع ذلك فقد تجاهل الحكم المطعون فيه هذا الدفع ولم ينص في منطوقه على رفضه أو قبوله .

وحيث إن هذا النعى غير صديد ، إذ البين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه قد عرض في أسبابه للدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة وفصل فيه فصلاً قاطعاً برفضه ولا يعيبه عدم نصه في منطوقه على رفض هذا الدفع مادام قد نص عليه في أسبابه بصيغة صريحة .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

—

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار أحمد شوق الملبى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صديق خليل ، ومحمد مصطفى سالم ، وسلاح محمد أحمد ومحمد محمد يحيى .

(٢٠٧)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٩ القضائية :

(١-٢) حمل "تصحيح أوضاع العاملين بالقطاع العام" "مدة خدمة" .

(١) مدة الخدمة المتوقعة للترقية - ماضيها . وجوب الاعتماد بمدة الخبرة الفعلية التي قضتها
العامل في حمل يكسبه خبرة في وظيفته الحالية المادة ١٨ و ١٩ ق ١١ لسنة ١٩٧٥

(٢) العامل الحاصل على مؤهل حال إنشاء خدمته وعين في وظيفة ممتدة لمدة المؤهلات العليا
قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وجوب احتساب هذه سنوات خدمته
لكسبته عند الترقية طبقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

١ - مفاد نصوص المواد ١٥ و ١٨ و ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ أن
المشرع اعتمد في الترقية بمدة الخدمة الفعلية التي قضها العامل في الجهات المخصوص
عليها في المادة ٨ ، والشروط الواردة بها وبالمادة ١٩ ومن هذه الشروط أن
تكون مدة الخدمة الفعلية السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل بما يكسب
العامل خبرة في وظيفته الحالية .

٢ - مفاد المادة ٢٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أن العامل الذي حصل
على مؤهل حال وهو في الخدمة ونقل فكتسه أو أعيد تعيينه بالجهات الوظيفية
المفروزة لحمل المؤهلات العليا التي تبدأ من الفئة ذات الربط المالي ٧٨٠/٢٤٠
قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات
الخدمة الكلية المحصورة في أقدميته التي يمتد بها في الترقية طبقاً للقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بمسألة المؤهلات فوق

المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم اعتبارا من هذا التاريخ تطبيق الجدول المتعلق بحسب المؤهلات العليا بمراعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقا للجدول الثاني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق - وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر - والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر أوراق الطعن - تقتضى في أن المطعون ضده أقام على الطاعن - بنك التنمية الزراعية بقطاع البحيرة - الدعوى رقم ۱۰۶ سنة ۱۹۷۶ مدنى كلى دمنور طالبا الحكم بتسوية وضعه الوظيفى وإلزام الطاعن بأن يصرف له ما يترتب على هذه التسوية من فروق مالية ، وقال بياننا لما أنه يعمل لدى بنك الطاعن وينطبق عليه قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ۱۱ لسنة ۷۵ ، وإذ طلب من الطاعن تصحيح وضعه الوظيفى وفقا لأحكام هذا القانون وأنكر عليه الطاعن هذا الحق فقد أقام الدعوى بطلبه السالف البيان . وبتاريخ ۷۶/۴/۲۹ قضت المحكمة بتدب غير لأداء المهمة المنيطة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ۱۹۷۷/۱۲/۲۴ بأحقية المطعون ضده للفئة المالية الخامسة اعتبارا من ۱۹۷۱/۱۲/۲۹ وإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ۱۶۰ ج و ۵۰۰ م تنضم منه التأمينات الاجتماعية والغرائب . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية (مأمورية دمنور) وقيد الاستئناف برقم ۲۵ لسنة ۳۴ ق ، وبتاريخ ۱۹۷۸/۱۱/۵ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى أحقية المطعون ضده للفئة المالية الخامسة اعتبارا من ۱۹۷۰/۱/۱ وبتأييده فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق الناصر ، وقدم المطعون ضده مذكرة دفع فيها بسقوط الحق في الطعن لرفعه بمداولة ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها رأى برفض الدفع ورفض الطعن ، ورفض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة لحدوث جلسة لنظره فيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده أن الحكم المعطون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ وإذ أودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٧٩/١/٦ فإن الطعن يكون قد رفع بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك لأنه لما كان مركز إدارة البنك الطاعن يقع بمدينة دمنهور وطعن بطريق التقص في الحكم بصحيفة أودعها فلم كتاب هذه المحكمة ، وكان الثابت من دليل الهيئة العامة للسكك الحديدية أن المسافة بين مدينتي دمنهور والقاهرة هي ١٤٧ كيلومترا ، فإنه يتعين طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات أن يضاف إلى ميعاد الطعن ميعاد مسافة قدره ثلاثة أيام وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ وأودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٧٩/١/٦ ، فإن الطعن يكون مقدما في الميعاد ويصحى الدفع في غير محله حتمنا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول منها إلى الحكم المعطون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه يشترط وفقا للمادة ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لحساب مدة الخدمة السابقة للمبنة بالمادة ١٨ من القانون ذاته أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسبه العامل خبرة في وظيفته الحالية . وإذ كان الثابت أن مدة الخدمة السابقة للمطعون ضده قضيت في تدريس المواد الزراعية بوزارة التربية والتعليم ولا تكسبه خبرة في عمله الحالي بحسابات الجمعيات التعاونية الزراعية الذي التحق به في ٦٧/٥/١٤ بعد حصوله على مؤهل بكالوريوس معهد القطن فإن الحكم المعطون فيه وقد اعتبر بمدة الخدمة السابقة المذكورة في ترعية المطعون ضده قولاً بأن عمله السابق يكسبه خبرة في وظيفته الحالية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا المبنى في عمله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١٥ من القانون تصحح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه "يعتبر من أمضى أو مضى من العاملين

الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكمية المحددة بالجدول المرفقة مرق في نفس مجموعته الوظيفية ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... ”
وتنص المادة ١٨ منه على أن ” يدخل في حساب المدد الكمية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجدول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الإقدمية من المدد الآتية : (أ) مدة الخدمة التي قضها العامل في (ب) مدة خدمة العامل ” فني أو المعنى الذي أدى الامتحان بنجاح (ج) مدد التطوع والتجديد والتكليف ” وتنص المادة ١٩ من القانون ذاته على أنه : ” يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي : (أ) (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفته أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية . (ج) ” بما يقاد أنه أن المشرع اعتد في الترقية بمسدد الخدمة الفعلية التي قضها العامل في الوظائف المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بالمادة ١٩ ومن هذه الشروط أن تكون مدة الخدمة الفعلية السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى — على ما سجله المحكم المظنون فيه في مدونه — أن المطعون ضده كان قبل التحاقه بالعمل لدى البنك الطاعن يعمل بوزارة التربية والتعليم في وظيفة مدرس تربية زراعية وأن وظيفته بالبنك الطاعن هي ” رئيس حسابات جمعية ممتاز ” ومؤدى ذلك اختلاف طبيعة العمل ، فإن المحكم المظنون فيه إذا اعتد في تربيته للمطعون ضده بمدة خدمته السابقة بوزارة التربية والتعليم يكون قد أخذاً في تطبيق القانون .

وحيث إن ما ينصه الطاعن بالسبب الثاني للطعن على الحكم المظنون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ، وبما أن ذلك يقول إن الحكم دولي أيضاً في قضائه بترقية المطعون ضده على اعتباره بعد إدخال مدة الخدمة التي قضها في وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم في حساب المدد الكمية متغولاً بفئته إلى مجموعة الوظائف العاليه من تاريخ حصوله على المؤهل العالي ورتب على ذلك تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في حين أن المطعون ضده لم يلتحق بالعمل لدى الطاعن إلا بعد حصوله على المؤهل العالي ولا تدخل مدة خدمته

للسابقة التي قضيت في وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم في حساب المدد الكلية لأنها لا تنكسبه خبرة في وظيفته الحالية لحسابات مما يجعل الحكم المطعون فيه معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره .

وحيث إن هذا الذي صحيح ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/١١/١٥ والعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن : " تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بجملة المؤهلات الدراسية ٥٠٠ اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب . وتحسب المدد الكلية المتعلقة بجملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية : (أ) (ب) (ج) (د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حاله حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حاله بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني ومفاد ذلك أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة لجملة المؤهلات العليا التي تبدأ من الفئة ذات الربط المالي (٩٢٤ - ٩٣٦ ج) قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة للكلية المحسوبة في أقدميته التي يستند بها في الترقية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بجملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم اعتبارا من هذا التاريخ يطبق الجدول الأول المتعلق بجملة المؤهلات العليا بمراعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقا للجدول الثاني ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده لم يكن يعمل لدى البنك الطامن وقت حصوله على مؤهل بكالوريوس معهد الدطن في شهر يونيو سنة ١٩٦٦ ولما عين لأول مرة به في ١٩٦٧/٥/١٤ ، وكانت مدة خدمته السابقة بوزارة التربية والتعليم لا تدخل في حساب المدد الكلية

على النحو السالف بيانه في الرد على السبب الأول للطعن ، ومن ثم لا يصدق على حالته وصف نقل الفئة أو إمامة التعمين بمجموعة الوظائف العالية ويختصر عنه حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام آنف الذكر . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما صاف بيانه فإنه يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٢٨ لسنة ٣٤ ق الاسكندرية (مأمورية دمنهور) بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة شمس الدين المششار / عبد العزيز عبد المطلب / إسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : يحيى المدهوي نائب رئيس المحكمة ، عبد الرحمن فنيح الله ، أحمد خويلد
عبد الرازق وجرجس الصبيح .

(٢٠٨)

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) دعوى " إغفال الفصل في الطلبات " .

إغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات - ملأج ذلك الرجوع إلى ذات المحكمة المتعديرة
دانتها . م ١٩٣ مرافعات - فطره . أن يكون الغالب الذي أفلت الفصل فيه يدخل في حيز
اختصاصها ، بالتمهيد لاختصاصها بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها

(٢) قضاء مستعجل - تزوير .

القضاء المستعجل - عدم اختصاصه بالفصل في دعوى تزوير لفهرية أو الأملية
من ذلك .

(٣) حكم " بيانات الحكم " " سبب الحكم " .

الأوراق المدعى بها ، عدم اعتبار ضحايا والإفلاخ عليها من إجراءات الجلسة التي يؤم
إثباته في محضرها أو في مذكرات الحكم .

(٤) محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " ، إثبات .

محكمة الموضوع الأخذ بنظر التبرير من الفتنة بصحة أمهاته - عدم التزامها بالرد استقلالا
على ما وجه إليه من تبين أو ببيان طلب الإحالة إلى التفتيش متى رأت فيه ما يكفي
للتكوير مقبولا .

۱ - لمن أخلت المحكمة الحكم في بعض طلباته أن ياجأ لعلاج هذا الإغفال بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه عملاً بنص المادة ۱۹۳ من قانون المرافعات، ولو كان هذا الطالب على استقلال لا يدخل في اختصاصها، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الطالب الذي أخلت الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها بالتبعية لاختصاصها بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها، أما إذا كان هذا الطالب لا يدخل في اختصاصها الفصل في موضوعه ابتداءً - سواء بالتبعية أو على استقلال - فإن اللجوء إلى ذات المحكمة للفصل فيه بعدم الاختصاص والإحالة لغو لا مبرر في القانون له ويكون له أن يرفع دعواه به ابتداءً أمام المحكمة المختصة بنظره .

۲ - من القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير القرعية أو الأصلية لأن الفصل فيها يقتضي الحكم بصحة السند أو رده وطلانه وهو قضاء في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل .

۳ - من المقرر أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التي يلزم إثباته في محضرها وبالأحرى في مذكرات سمعها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الختم الوارد في السند منسوباً إلى المطعون ضده قد اصطنع في تاريخ لاحق للتاريخ المعطى للسند مما يفيد اطلاع المحكمة عليه وخصه ، وكان هذا الإجراء مما لا يلزم إثباته بمحضر الجلسة أو بأي محضر آخر أو بمذكرات الحكم ، وكان الأصل في الإجراءات أنها موضوعية ودعوى من يدعى خلاف ذلك أن يثبته . وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أن المحكمة لم تطلع على السند المدعى بتزويره فإن تعيد بذلك يكون على غير أساس .

۴ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المحكمة الموضوع للسلطة العامة في الأخذ بتقرير الخبر المبين في الدعوى لاقتناهاها بصحة

أسبابها وأنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهت إليه أو بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها ، كما أنها غير ملزمة بتعقب حجج الخصوم أو ما سادوه من فرائض والرد استقلالا على كل منها ، ما دام حكموا قد قاموا على أسباب كافية لجملة وتضمن الرد المسقط لم يتخلفها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المأثور والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٤١٠ سنة ١٩٧٣ مدينى كلى الرقازيق على طاعن بطلب الحكم برد وبطلان الإقرار المؤرخ ٧٣/٥/١١ المسبب إليها والمردع ملف الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٧٠ مدينى مستعجل الرقازيق ، وقالت بيانا لدعواها أنها تمتلك مساحة ٩ ف و ١٨ ط و ١٥ من شائعة في مساحة ١٦٧ ف و ١٣ ط و ٨ من فضلا من حصة في عقارات أخرى ويضع الطاعن يده عليها جميعا ، ثم عين الطاعن حارسا عليها بالحكم الصادر في الدعوى ١٠٩٩ سنة ٦٤ مدينى كلى الرقازيق إلا أنه استوفى بمسائلها وعدم "وفاها لما بالربع فاذا لذلك الحكم فأقامت عليه الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٧٠ مستعجل الرقازيق بطلب حله بمن الحراسة قدم فيها الطاعن ذلك الإقرار الذي ينسب إليها فيه تساهلا لكافة ما جاء من عقارات وإيرادات قطعت عليه بالتزوير ، إلا أن القضاء المستعجل لم يفصل في هذا الطعن فأقامت دعواها المسائلة ، نذبت بحكمة أول درجة قسم أبحاث التزوير والتزوير خبيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت للطعون ضدها بطلانها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩٨ سنة ٧٠ ق المنصودة

سامورية الزقازيق التي قضت في ١٩٧٩/٣/٦ بتأييد الحكم المستأنف .
 طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
 الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت
 جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعن بأولها على الحكم
 المأطون فيه الخطأ في تطبيق القانون وخالفه الثابت في الأوراق ، وفي بيان
 ذلك يقول انه دفع بعدم قبول الدعوى على أساس أن السند المدعى بتزويره
 قدمه الطاعن في الدعوى المستعجلة وأن المأطون ضدها اتخذت إجراءات
 الادعاء بتزويره فرعيا وطلبت أمام القضاء المستعجل الحكم برده وبطلانه
 . وبين ثم كان يتعين على تلك المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظره وإحالة
 إلى محكمة الموضوع المختصة بنظره . عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ،
 وإذ لم تفعل المحكمة المستعجلة ذلك وأهملت الفصل فيه ، فإن الادعاء فرعيا
 يظل قائماً مما لا يجوز معه اللجوء إلى دعوى التزوير الأصلية المسائلة للحكم برده
 وبطلانه ، إلا أن الحكم المأطون فيه رفض هذا الدفع بمقولة أن الفصل
 في الادعاء بالتزوير يخرج عن نطاق اختصاص القضاء المستعجل وبالتالي
 فإن المستند يظل تحت السيطرة القانونية للطاعن مما يجيز له الاحتجاج به قبلها
 في أي وقت وهو ما يجيز لنا الاتجاه إلى دعوى مبتدأة بطلب رده وبطلانه
 . حالة أن الثابت أن المستند المدعى بتزويره ظل مودعا خريفة المحكمة إلى أن
 يقضى في موضوع الادعاء . بالتزوير وهو ما يعيب الحكم المأطون فيه بالخطأ
 في تطبيق القانون وخالفه الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النقص سرود ، ذلك أنه ولئن كان من أهملت المحكمة
 الحكم في بعض طلباته أن يلجأ لملاحقة هذا الاغفال بالرجوع إلى نفس المحكمة
 لتستدرك ما فاتها الفصل منه عملاً بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات
 . ولئن كان هذا الطالب على استقلال لا يدخل في اختصاصها ، إلا أن ذلك
 مشروط بأن يكون الطالب الذي أهملت الفصل فيه يدخل في حدود
 اختصاصها بالنسبة لاختصاصها بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها ، أما إذا

كان هذا الطلب لا يدخل في اختصاصها الفصل في موضوعه ابتداء — سواء بالتبعية أو على استقلال — فإن الجواب إلى ذات المحكمة للفصل فيه بعدم الاختصاص والإحالة لم نغولاً مبرراً في القانون له ويكون له أن يرفع دعواه به ابتداء أمام المحكمة المختصة بنظره ، لما كان ذلك ، وكان القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية ، لأن الفصل فيها يقتضى الحكم بصحة السند أو برده وبطلانه وهو قضاء في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في الرد على الدفع المثار من الطاعن بعدم قبول الدعوى ، وكان ما استطرد إليه تزيدا من أن السند لا يزال تحت سيطرة الطاعن لا يؤثر في الدعامة الأساسية التي أقام عليها قضاؤه مما يجعل النهي عليه بخلافه الثابت بالأوراق غير متشجع ، فإن هذا السبب يضحى بشقيه في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالبطلان ، وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة قضت برد وبطلان السند المدعى بتزويره دون أن تطلع عليه إذ خلت محاضر الجلسات ومدونات الحكم وأصحابه من أية إشارة تفيد ذلك ، وكان كل ما اطلعت عليه هو الصورة الشسمية للسند المأخوذة بمعرفة الخبير المتدب في حين أنه كان يتعين على المحكمة أن تحضر الحزب ونفذه وتطلع بنقمة على السند ، وإذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان .

وحيث إن النهي بهذا السبب مردود ، ذلك أن من المقرر أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بنقضها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة الذي يلزم إثباته في عرضها وبالأحرى في مدونات حكمها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الختم الوارد في السند منسوبا إلى المطعون ضدها قد اصطلع في تاريخ لاحق للتاريخ المعطى للسند مما يفيد اطلاع المحكمة عليه ونقضه ، وكان هذا الإجراء مما لا يلزم إثباته بحضور الجلسة أو أي محضر آخر أو بمدونات الحكم ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من

يدعى خلاف ذلك أن يثبتته ، وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أن المحكمة لم تطالع على السند المدعى بتزويره فإن نعيه بذلك يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثالث والرابع القصور والتسبب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه استند في طلب رفض الدعوى إلى أن المطعون ضدها تتلاعب بالأختام وتستعمل أكثر من ختم لها مدلا على ذلك ببعض العقود المنسوبة إليها وأنه من المستعجل لمن يصطنع ختما أن يخطئ في كتابة تاريخه وفي اسم صاحبه كما هو حاصل في شأن الختم الموقع به على الإقرار المدعى بتزويره وهو ما يقطع بأن المطعون ضدها هي التي صمدت إلى اصطناع هذا الختم متضمننا تاريخا لاحقا لتاريخ تحرير الإقرار للايقاع به وآيته في ذلك أن المطعون ضدها نفذت مضمونه بعد تقريره ، ومن ثم فإنه يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة تحرير السند والتوقيع عليه ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق تأسيسا على أنه ثبأت المحكمة إلى ما جاء بتقرير الخبير في أن الختم الموقع به اصطنع في تاريخ لاحق لتاريخ السند في حين أن ثبوت اصطناع الختم أو إعطائه تاريخا لاحقا لتاريخ تحرير السند لا يفتى معه أن تكون المطعون ضدها هي التي اصطنعته ودون أن يرد على ما ساقه من قرائن مما يجيب الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المحكمة الموضوع السلطة التامة في الأخذ بتقرير الخبير المبين في الدعوى لاقتناعها بصحة أسبابه وأنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهت إليه أو بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها ، كما أنها غير ملزمة بتعقب حجج الخبير أو ما ساقه من قرائن والرد استقلالا على كل منها مادام

حكما قد قام على أسباب كافية لملء وتضمن الرد المسقط لما يخالفها ،
ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في قضاؤه إلى
اطمئنانه إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن السند مزور لأن
بصمة الحتم المنسوبة إلى المطعون ضدها تحمل تاريخا لاحقا لتاريخ تحرير
هذا السند وهو ما يكفي مائفا للقضاء برده وبطلانه فلا عليه بعد ذلك
إن هو التفت عن إجابة الطاعن إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو الرد
على ما ساقه من قرائن تخالفه ، ومن ثم يكون النهى على الحكم بما ورد بهذين
السببين على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جريدة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

وثيقة السيد المستشار محمد إبراهيم الفسوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية إحداه
 المستشار بن عبد الملك رشدي ، مصطفى رزوع ، حسين علي حسين والحسين الكنانى .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٨ قضائية :

(١ - ٢) إيجار . " الأرض الغضاء " . عقد . قانون .

- ١ - إيجار الأرض الغضاء . عدم غرضه القوانين . إيجار الأمان . طبيعة الأرض
 المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالقانون متى كان مطابقاً للقرينة ولإرادة المتعاقدين .
- ٢ - سند تأجير حديقته بها أشجار مثمرة لاستعمالها فناء المدرسة مجاورة لهذا المنزل . ليس من
 شأنه أن يؤثر على ما بهتها أو يُلحقها بالعين المؤجرة كدرسة . على ذلك .

١ - ٢ كانت قوانين إيجار الأمان قد امتثلت مراعاة من نطاق
 تطبيقها " الأرض الغضاء " وكان المأط في تحديد طبيعة العين المؤجرة
 هو ما أثبت في العقد بشرط أن يكون ذلك مطابقاً للقرينة ولإرادة المتعاقدين
 وكان الثابت في عقد الإيجار موضوع التنازع أن العين المؤجرة وصفت بأنها
 " حديقة بها بعض الأشجار المثمرة " فإنها بهذا الوصف لا تعد في مفهوم
 قوانين الإيجار مكاناً يخضع لأحكامها ، وإنما تعتبر أرض فضاء تخرج من نطاق
 تطبيق هذه القوانين وتحكمها القواعد العامة في القانون المدني ، ولا يغير من ذلك
 أن العين أجزت لاستعمالها فناء المدرسة مجاورة مؤجرة من ذات العاصم لذات
 المطعون ضدها بعقد سابق — على تأجير المدرسة — إذ ليس ذلك إلا تحديد
 للغرض من استعمالها لا تأثير له على طبيعتها ولا يترتب عليه إلحاقها بالعقد
 السابق بحيث تضعي معه وحدة واحدة ، وإنما نظل بحالها التي أجزت بها ،
 مما لازمه أن يخضع عقد تأجيرها — للقواعد العامة لمتحدد مدته وفقاً

للشروط التي اتفق عليها فيه ، وإذا انقضت مدة هذا التعاقد ورغب الطامان —
المؤجر — عن تجديده وقام الزاماً — منه بشروط التعاقد بإشعار المطعون ضدهما —
المستأجرون — بذلك — فإنه كان يتعين القضاء بإنهاء العقد ، وإذا خالف
الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
الأوراق — تقتضي في أن الطامان أقام الدعوى ٤٥١ سنة ١٩٧٥ مدني
بندرسوهاج على المطعون ضدهما بصفةتهما طالبا الحكم بفسخ عقد الإيجار
المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٩ وتسليمه العين ووضع التعاقد ، تأخيساً على أنه بموجب
العقد المذكور استأجر المطعون ضده الثاني مشاهرة "حديقة بها بعض الأشجار
المثمرة" ، وإذا كان العقد المذكور لا تنطبق عليه قواين إيجار الأماكن
وكان غير راغب في تجديده ، فقد أُنذره في ١٩٧٥/٩/١٦ بفسخ التعاقد وتسليم
العين ، ولما لم يستجب أقام الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى محكمة سوهاج
الابتدائية وقيدت بجدولها رقم ١٣٤٣ سنة ١٩٧٦ مدني كلى سوهاج ،
وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٠ قضت تلك المحكمة بانقضاء العقد والتسليم ، استأنف
المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستئناف ٢١ سنة ٥٢ ق "مأمورية سوهاج"
وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى ،
طعن الطامان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأي بنقض الحكم ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حدثت
جاسة لنظره وفيما التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتبعه الطاعن بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الثابت من عقد الإيجار

المؤرخ ١٩٧٥/٩/١٩ موضوع الدعوى أنه عقد مستقل بأجرة مستقلة وعمله أرض
حديقة باعتبارها وحدة تجارية مستقلة عن مبنى مدرسة البايما الحديدية المشتركة
المؤجرة منه لذات المطعون عليهما بقدر سابق ، وبالتالي لا يخضع لقوانين إيجار
الأماكن وإنما تحكمه القواعد العامة من القانون المدني ، وإذا خالف الحكم
هذا النظر وخاص إلى أن العين المؤجرة إذ استؤجرت بفرض استعمالها حديقة
لمدرسة فإنها تعد مكانا ملحقا بمبناها وجزءا لا يتجزأ منها . وأخضعها بالتالي
لحكم القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بما تضمنته من أحكام الامتداد القانوني ،
فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي صديد ، ذلك أنه لما كانت قوانين إيجار الأماكن
قد استثنت صراحة من نطاق تطبيقها "الأرض الفضاء" وكان المناطق في تحديد
طبيعة العين المؤجرة هو مما أثبت بالعقد بشرط أن يكون ذلك مطابقا للحقيقة
ولإرادة المنة القديمين ، وكان الثابت في عقد الإيجار موضوع التذاعي أن العين
المؤجرة وصفت بأنها حديقة بها بعض الاشجار المذمرة " فإنها بهذا الوصف
لا تعد في مفهوم قوانين إيجار الأماكن مكانا يخضع لأحكامها وإنما تعتبر أرض
فضاء تخرج عن نطاق تطبيق هذا القانون وتحكمها القواعد العامة في القانون
المدني . ولا يخفى من ذلك أن العين أجرة لا استعمالها فناء لمدرسة مجاورة
مؤجرة من ذات الطاعن لذات المطعون ضدهما بقدر سابق ، إذ ليس ذلك
إلا تحديدا للغرض من استئجارها لا تأثيره على طبيعتها ولا يترتب عليه إلحاقها
بالعقد السابق بحيث تصبح معه وحدة واحدة ، وإنما تظل بحالتها
التي أجرة بها ، مما لا يوجب أن يخضع عقد تأجيرها المؤرخ ١٩٧٥/٩/١٩ للقواعد
العامة فتتحدد مدته وفقا للشروط التي اتفق عليها فيه . وإذا انقضت مدة هذا
العقد ، ورغب الطاعن من تجديده وقام - إلتزاما منه بشروط التعاقد -
بإشعار المطعون ضدهما بذلك في ١٩٧٥/٩/١٩ ، فإنه كان يتهين القضاء بإنهاء
العقد ، وإذا خالف الحكم المطعون هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم من أسباب .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمود جدي رمضان نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
أحمد كمال سالم ، محمد رأفت غفاري ، محمد صديق عبد القادر ومأمور قلاية وأصف .

(٢١٠)

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض . " الخصوم في الطعن " .

الاعتصام في الطعن بالنقض . شرطه .

(٢) تزوير . حكم . " إصدار الحكم " . استئناف .

قدم جوار الحكم بصحة المحرر — أيما كان نوعه — وفي الموضوع بما م ٤٤ إثباته
محرر الطاعن من إثبات تزوير . إعلان الحكم الذي يبدأ منه . مواد الطعن لا يحول دون تمسكه
ببطلانه . الحكم في الادعاء بالتزوير في شكل الاستئناف — المبني عليه بما — عملاً .

١ — لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها
على الحق موضوع التداعى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه
للحكم له بطلباته مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة
القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج من هذا الأصل
فلا يمكنني لقبوله مجرد أن يكون المطعون ضده طارفاً في الخصومة أمام المحكمة
التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه
أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من
مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى اختصمت المطعون
ضدهما الثاني والثالث ليصدر الحكم في مواجهتهما ، وأن الآخرين وقفوا
عن الخصومة وفقاً لمبدأ ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصهما أمام
محكمة النقض .

٢ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحكم بصحة المهر - أيما كان نوعه وفي موضوع الدعوى معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقا على الحكم في الموضوع ، ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يخوض الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المهر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الادعاء بالتزوير ما يفي عنها ، لما كان ذلك ، وكان عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم المستأنف والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستئناف بالنسبة له ، ويستنتج بطريق اللزوم أن يكون قد سقط فيه ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بإعلان ذلك لإعلان بعد الحكم بفرض الإدعاء بالتزوير لا خلاف نطاق وسرى كل من الطاعنين من الآخر ، إذ قد تعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف وهو ذاته المبني على الادعاء بالتزوير معا فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في شكل الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٠ مدني كلى المنصورة ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلاء المجل المؤجر له بمقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٥/٦/١ على سند من أنه لم يقم بالوفاء بالأجرة من ١٩٦٨/١٠/١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٩ رغم تكليفه بالوفاء في ١٩٦٩/١٢/٢١ وبتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٠ قضت محكمة أول درجة بإخلاء العين الميئنة بعد الإيجار وصحيفة الدعوى وتسليمها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٢ من ٢٢ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٩ قضت محكمة الاستئناف

(أولا) بقبول إدخال المطعون ضدهما الثاني والثالث . (ثانيا) برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . (ثالثا) بقبول الطعن بالتزوير ومذكرة شواهد التزوير شكلا وقبل الفصل في موضوعه وفي الدفع بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد بتدب مصالحة الطب الشرعي للاطلاع على أوراق الدعوى والمرة التمهيدية للمحك الابتدائي رقم ٣١٧ سنة ١٩٧٠ مدني كلى المنصورة ومحضر إعلانه المؤرخ ١٩٧٠/٦/٢٩ والإخبار بهذا الإعلان رقم ٧٨٠٢ لبيان ما إذا كانت بعضة الختم على الإخطار صحيحة . وبتاريخ ١٩٧٧/٦/١٩ قضت تلك المحكمة قبل الفصل في الدفع بسقوط الحق في الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٧ قضت (أولا) في موضوع الطعن بالتزوير برفضه وصحة الإعلان المطعون عليه . (ثانيا) بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثاني والثالث وأبدت الرأي في موضوع الطعن بتنقض الحكم . عرض الطاعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة لحدوث جلسته لتظهر وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن المطعون ضدهما الثاني والثالث ليسا خصميين للطاعن ، إذ لم يوجه لهما ثمة طلبات ، كما لم يتازعانه طلباته . فلا مصالحة في اختصاصهما . وحيث إن هذا الدفع سديد . ذلك أنه لما كان شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التهامي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للمحك بطلباته مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج عن هذا الأصل ، فلا يكفي لقبوله بمجرد أن يكون المطعون ضده طرقا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما الأولى اختصمت المطعون ضدهما الثاني

والثالث لیصدر الحکم فی مواجهتهما ، وأن الأخيرین وقفنا من الخصومة موقفا سلیباً ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة فی اختصامهما أمام محكمة النقض ، مما یتعین معه الحکم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطعون ضدّها الأولى استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما ینعاه الطاعن علی الحکم المطعون فيه مخالفة القانون ، إذ قضی فی الادعاء بالتزوير ، وفي موضوع الدعوى بحکم واحد ، علی خلاف ما تقضى به المادة ۴۴ من قانون الإثبات ، فخرمه من استكمال دفاعه فی الدفع بسقوط الحق فی الاستئناف فإنه یكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعی فی محله ، ذاك أن المادة ۴۴ من قانون الإثبات تنص علی أنه " إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق فی إثبات صحته . أخذت فی نظر موضوع الدعوى فی الحال أو حددت لذلك أقرب جلسة " . ومفاد ذاك أنه لا يجوز الحکم بصحة المحرر— أيا كان نوعه — وفي موضوع الدعوى معاً ، بل یجب أن یكون القضاء بصحته سابقاً علی الحکم فی الموضوع ، ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعی ، وذلك حتی لا یحرم الخصم الذی أخفق فی إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن یكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان یرى فی الادعاء بالتزوير ما یغنی عنها — لما كان ذاك — وكان عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحکم المستأنف — والذي من تاریخ حصوله يبدأ سرّیان میعاد الطعن بالاستئناف بالنسبة له — لا یتستبع بطریق الزوم أن یكون قد سقط حقه فيه ، إذ لیس فی القانون ما یحول دون تمسكه بإعلان ذاك الإعلان — بعد الحکم برفض الادعاء بالتزوير لاختلاف نطاق وصرحی کل من الطعنين عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأدلة علی إثبات ذاك الإعلان أو نفيه . لما كان ذاك ، وكان الحکم المطعون فيه قد قضی فی الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف — وهو ذاته المنبئ علی الادعاء بالتزوير — معاً فإنه یكون قد خالف القانون بما یوجب نقضه فیما قضی به فی شكل الاستئناف دون حاجة إلى بحث باقی أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع غیر صالح للفصل فيه . فیتعین أن یكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد - بن رمضان نائب رئيس المحكمة ، وبمشاركة
المستشارين ، أحمد كمال - سالم ، محمد رأفت خلفاوي ، محمد محمد عبد القادر ، ومهاجر
قلادة واصل .

(٢١١)

الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) نقض " أثره نقض الحكم " . " ساطعة بحكمة النقض " . إستئناف .
" نطاق الاستئناف : النقض والإحالة " .

نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . مؤداه . وجوب التزام محكمة الاستئناف في قضائها
بالمسألة القانونية التي تعدل فيها حكم النقض . مخالفة ذلك . أثره . يمدى بحكمة النقض للفصل
في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . م ٢/٢٦٩ مرافعات . حلة ذلك .

(٢ - ٣) " إيجاب الإمكان " . قانون .

(٢) تأجير المتأجر العين المؤجرة . مفروضة في ظل القانون ١٩٤٧/١٢١ . مؤداه .
استناد مقدمها قانونا . صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . أثره . انحصار الاستناد بالقانون
لتأجير مفروش . م ٢٣ ، ٢٦ و ٢٩ منه " مقال " .

(٣) حق المالك في تأجير وحدات المبنى مفروشا . م ١٣ في ١٢٦/١٩٨١ . لأمس
على المباني التي يبدأ في إنشائها في ١٩٨١ - ٧/٣١ - تاريخ العمل بالقانون .

١ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات يدل -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان نقض الحكم المطعون
فيه نقضا كلياً ، وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته يقتضي زواله وهو محبته
وبه تمود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم
النقض ، بحيث يكون لهم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة من مسالك الطلب

والدفع والدفاع ما كان لهم في ذلك قبل إصداره ويكون لمحكمة الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى الذي تحصله ما تقدم لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجب نقضه ، إلا أن ذلك مشروط بالاختلاف بحكمة الإحالة قاعدة قوتها بحكمة النقض في حكمها الناقض ، لما كان ذلك وكان الثابت من حكم محكمة النقض الصادر في ... في الطعن رقم ... أنها نقضت الحكم الاستثنائي الأول الصادر في ... الذي قضى بعدم جواز الاستئناف لنهاية الحكم المستأنف ، وفصلت فيه وفي شكل الاستئناف وإجازته ، فإنه كان يتحتم على محكمة الاستئناف التي أحيلت إليها القضية أن تتبعه في هذه المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ سالف الذكر ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف للمرة الثانية وعلى نفس الأساس الأول فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه والحكم بقبول الاستئناف شكلاً .

(٢) لأن كان عقد إيجار عين النزاع مفروشة قد أبرم في ... في ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن الذي كانت أحكامه تسرى على الأماكن المؤجرة مفروشة ، ومنها إمتداد عقود إيجارها إمتداداً قانونياً ، إلا أن هذا الإمتداد وقد انحسر عنها بصدد القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذي استثناه من حكم المادة ٢٣ منه ، ذلك أن المقصود من هذا الاستثناء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو إخراجها من حكم الإمتداد القانوني لعقود إيجار الأماكن لم يكن كذلك وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر يسرى على المنازعات الماروحة التي لم يفصل فيها ولو كانت ناشئة عن عقود أبرمت قبل صدوره لتعلقه بالنظام العام ، فإن هذا القانون يسرى على النزاع المطروح ، عملاً بنص المادة ٢٩ منه .

(٣) إن ١٠ نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعمول به من ١٩٨١/٧/٣١ من إعطاء المالك الحق في تأجير ثلاث وحدات المبنى مفروشا إذا كان مكوناً من أكثر من وحدة ، هذا الحق قاصر على المباني

التي يرخص في إقامتها أو يبدأ في إنشائها من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر في ١٩٨١/٧/٣١ حسب صريح نص تلك المادة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٨٣١ سنة ١٩٧٠
مدنى كلى القاهرة ضد الطاعة والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بفسخ
عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٧ ، وإخلاء الشقة المؤجرة مفروشة الميمنة
بصحيفة الدعوى وتسلمها مع النقولات ، تأسيسا على أن المطعون ضده
الثانى استأجرها مفروشة بموجب العقد سالف الذكر ، ثم تركها للطاعة —
بعد أن طلقها — بغير وجه حق ، وإذ كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
يخفف على المالك تأجيها أكثر من شقة مفروشة ، وكانت المطعون ضدها
الأولى — المسالكة — تؤجر شقة أخرى مفروشة بنفس المقار الذى
تملكه ، فقد أقامت الدعوى لتصحيح وضعها طبقا للقانون . أجابت الطاعة
بأن دين النزاع أجرت خالية وأقامت بها مع زوجها المطعون ضده الثانى
منذ بدء الإيجار وتركها لها بعد طلاقها منه . بتاريخ ١٩٧١/٥/١٠ حكمت
المحكمة بالإخلاء والتسليم ، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣٧
سنة ١٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٣/١١ قضت المحكمة بعدم جواز
الاستئناف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض بالظعن
وقم ٤٥٨ سنة ٤٣ ق وبتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦ ، قضت المحكمة بنقض الحكم
المطعون فيه والإحالة . وبمسد تعجيل الاستئناف قضت المحكمة
بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ بعدم جوار الاستئناف للمرة الثانية . طعنت الطاعة

في هذا الحكم بطريق النقص للمرة الثانية أيضا ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات تختم على المحكمة التي أحيات إليها القضية بعد النقض أن تابع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر ، وقضى بعدم جواز استئناف حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي بالإخلاء ، في حين أن محكمة النقض سبق أن فصلت في هذه المسألة القانونية في حكمها الصادر في الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٤٣ ق فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا الذي صيغ ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أن " فإذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم وفي هذه الحالة يقتض على المحكمة التي أحيات إليها القضية أن تابع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة " ، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه ولئن كان نقض الحكم المطعون فيه نقضا كلياً وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته يقتضي زواله وعمو حجته فتعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، بحيث يكون لهم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة من مسائل الطاب والدفع والدفاع ما كان من ذلك قبل إصداره ، ويكون لمحكمة الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لأواقع الدعوى الذي تحصله مما تقدم لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه ، إلا أن ذلك مشروط ألا تخالف محكمة الإحالة قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض في حكمها الناقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من حكم محكمة النقض الصادر في ١٦/٣/١٩٧٧ في الطعن رقم ٤٥٨ سنة ٤٣ ق أنها نقضت الحكم

لنهاية الحكم المستأنف وجاء في أسبابها "لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها الأولى أقامتها بعد صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ استنادا إلى أن حين النزاع مؤجرة مفروشة ، وأن المادة ٢٣ من ذلك القانون أخرجت الأماكن المؤجرة مفروشة من حكم الإمتداد القانوني خلافا لما كانت تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي أبرم عقد الإيجار موضوع النزاع في ظله ، وأن المادة ٢٦ منه أباحت للمالك أن يؤجر شقة واحدة مفروشة في كل عقار يملكه ، وهي تؤجر في ذات العقار شقة أخرى مفروشة ، وأن المادة ٢٩ أوجبت على الملاك والمستأجرين تعديل أوضاعهم وفقا لهذه الأحكام ، وكانت الطاعة قد أجابت على الدعوى بأن مما أثبت بالعقد من أن الشقة مفروشة صوري ، وأنها أجزت خالية ، وكان مفاد ذلك القول أن عقد الإيجار محل النزاع يسرى عليه الإمتداد القانوني ، فإن منازع النزاع في الدعوى يكون في حقيقة الواقع دائرا حول ما إذا كان العقد ممتدا امتدادا قانونيا تبعا لتأجير العين خالية طبقا لتصوير الطاعة ، أو أن هذا الإمتداد قد انحصر عنه بعد إذ أدركه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بانظر لتأجير العين مفروشة أخذا بقول المطعون عليها الأولى ، لما كان مما تقدم ، وكانت المادة ٢٧/٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى متعلقة بامتداد العقد ، فإن التقدير بإعتبار المقابل الذي للسدة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، وكانت السدة المشار إليها في الدعوى المطروحة غير محدودة ، فإن قيمة الدعوى تعد عندئذ زائدة عن مائتين وخمسين جنهما طبقا للمادة ٤٦ من قانون المرافعات ، ويجوز الطعن بطريق الاستئناف في الأحكام الصادرة فيها ، وإذ لم يسأر الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه وكانت محكمة النقض قد فصلت في هذا الحكم في شكل الاستئناف فأجازته ، فإنه كان يتقحم على محكمة الاستئناف التي أحيلت إليها القضية أن تتبعه في هذه المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ مالملة الذكر وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف للمرة الثانية وهي نفس الأساس الاول ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه ، والحكم به بغير الاستئناف شكلا .

وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان الطعن للمرة الثانية ، فإنه يتعين الحكم في الموضوع عملاً بالمادة ٤/٢٦٩ مرافعات .

وحيث إنه لما كانت المراكز القانونية للمحكوم لم تستقر بعد ، فإنه يتعين على هذه المحكمة حتى تفصل في الدعوى أن تبحث مدى تطبيق النصوص المتعلقة بالنظام العام في قوانين لإجارات الأماكن المتعاقبة .

وحيث إن الثابت من الاوراق ، ومن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/١٠/٧ أن المظومون ضده الثاني استأجروا شقة النزاع مفروشة من المظومون ضدها الأولى ، وأن الخلاف حول هذا الوصف قد حسم بحكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦ في الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٤٣ ق ، والذي انتهى إلى أن عين النزاع أجرت مفروشة ، لما كان ذلك ، وكانت المسألة الأساسية التي فصل فيها هذا الحكم بقضاء بات هي ذات المسألة المثارة في النزاع المطروح ، فإن هذا القضاء يحوز قوة الأمر المأخوذ ، ومن ثم فإن دفاع الطاعنة القائم على أن الإيجار انصب على عين غير مفروشة يكون على غير أساس .

وحيث إنه ولئن كان عقد إيجار عين النزاع مفروشة قد أبرم في ١٩٥٧/١٠/٧ في ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن الذي كانت أحكامه تسري على الأماكن المؤجرة مفروشة ، ومنها امتداد عقود إيجارها ابتداء قانونياً ، إلا أن هذا الامتداد قد انحصر عنها بصور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والذي استثناه من حكم المادة ٢٣ منه ، ذلك أن المقصود من هذا الاستثناء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو إخراجها من حكم الامتداد القانوني لعقود إيجار الأماكن . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر يسري على المنازعات المطروحة التي لم يفصل فيها ولو كانت ناشئة عن عقود أبرمت قبل صدوره لتعاقبها بالنظام العام ، فإن هذا القانون يسري على النزاع المطروح . وغير صحيح ما ذكرته الطاعنة في صحيفة الطعن من أن الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ٤٥٨ - سنة ٤٣ ق قد أخضع مقد إيجار عين النزاع للامتداد القانوني ، ذلك أن البين من مدونات سالف الذكر ، أنه تعرض للمسألة جواز الاستئناف ، ولم يفصل في مسألة امتداد العقد ،

كما أنه لا محل لتمسك الطاعنة بحكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والتي يحرم نصها على أنه " يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها ، وذلك بالشروط المنصوص عليها في العقد ، ولا يجوز للمؤجر طلب إخلائه .. ، ذلك أن المناط في تطبيق هذا النص أن يكون عقد إيجار المكان مفروشا مازال قائما ، والثابت أن المطعون ضدها الأولى استندت في طلب فسخ عقد إيجار عين النزاع المؤجرة مفروشة لاحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن التي حظرت على الملاك تأجير أكثر من شقة مفروشة وأنها ترفض في تعديل وضعها تطبيقا لأحكام المادة ٢٩ من هذا القانون ، لأنها تؤجر شقة أخرى مفروشة في ذات البقار الذي تملكه ، وقدمت تأييدا لدعواها شهادة رسمية من مأمورية توثيق مصر الجديدة تفيد تأجيرها شقة مفروشة بعقار النزاع بعقد كان يسرى في ١٠/٤/١٩٦٤ ولم تنازعها الطاعنة في ذلك ، ومن ثم فإن عقد إيجار عين النزاع مفروشة موضوع الدعوى — وهو إيجار ثان مفروش من مالكة العين — ينقض حتما وبوة القانون في ١٨/٨/١٩٧٠ ، أي بعد مضي سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر ، عملا بالمادة ٢٩ منه . ولا يغير من هذا النظر أيضا ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر — والمعمول به من ٣١/٧/١٩٨١ — من إعطاء المسالك الحق في تأجير ثالث وحدات المعنى مفروشا إذا كان مكونا من أكثر من وحدة ، ذلك أن هذا الحق قاصر على المباني التي يرخص في إقامتها أو يبدأ في إنشائها من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر في ٣١/٧/١٩٨١ حسب صريح نص تلك المادة، ومن ثم فلا ينطبق على عقار النزاع . لما كان ذلك فإنه يتعين نسخ عقد إيجار عين النزاع الصادر للمطعون ضده الثاني ، وإخلائها من الطاعنة التي شغلها على غير صند من القانون ، ومن ثم يكون الحكم المستأنف الذي قضى بالإخلاء والتسليم في محله ويتعين تأييده

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد الخول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : هرت - حورة ، حل المدنى ، محمد مختار منصور ومحمد نبيل الهيارى ،

(٢١٢)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) ملكية « أسباب كسب الملكية » : « الاتصاف » .

حسن النية فى معنى المادة ٩٢٨ مدنى . العبارة فيه بوقت البناء ولو زال بعد ذلك .

(٢) حكم « تسبيب الحكم » « ما يعد فسادا » .

استدلال الحكم على سوء النية من قرائن مبهمة ضمن قرائن اخرى . عدم بقاء أثر كل واحدة
من هذه القرائن فى تكوين عقيدته . اعتباره مشوبا بالفساد فى الاستدلال . مثال بشأن بقاء
على آخر الغير .

١ - النص فى المادة ٩٢٨ من القانون المدنى على أن « إذا كان مالك
الأرض ، وهو يقيم عليها بناء ، قد جاور بحسن نية على جزء من الأرض
اللاصقة ، جاز للمحكمة - إذا رأت عللا لذلك - أن تجبر صاحب هذه
الأرض على أن ينزل بجواره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء وذلك فى نظير
عمويص عادل » يدل على أن العبارة فى حسن النية هو بوقت البناء ولو زال
بعد ذلك .

٢ - إذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا ساق قرائن
مبهمة ضمن قرائن أخرى استدلل بها على سوء النية ، وكان لا يبين من الحكم
أثر كل واحدة من هذه القرائن فى تكوين عقيدة المحكمة فإنه يكون مشوبا
بالفساد فى الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق

للتدليل على سوء نية الطاعنين قرائن منها أن المطعون ضدهم أنذروا الطاعنين فور بنائهم على جزء من أرضهم ، وكان الثابت بهذا الإنذار أنه أعلن للطاعنين بعد أن اكتملت إقامة الدور الأول من البناء وشرعوا في إقامة الدور الثاني بما لا يمكن أن يدل على سوء نيتهم وقت البناء ، فإن الحكم وقد ساق هذه القرينة المعينة ضمن قرائن أخرى تسانده استدل بها مجتمعة على سوء نية الطاعنين بما لا يبرهن منه تركل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ومما جاء في التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدني على أسبوط على الطاعنين طالبين الحكم بإلزامهم بإزالة المبانى القائمة على أرضهم مهيئة الحدود والأطوال بصحيفة الدعوى وإلا يصرح لهم بإزالتها على نفقة الطاعنين . وقالوا بأنها لما أنهم - بموجب حكم القسمة الصادر في الدعوى رقم ١١٤٥ لسنة ١٩٥١ مدني جزئي منفلوط - اقتسموا مع مورث الطاعنين أرضا يملكونها جميعا واختصوا بقطعة منها مساحتها ٣٢ و ٤٢٦ م^٢ إلا أن الطاعنين - عندما أقاموا على نصيبهم - جازوا على جزء من أرضهم بطول الحد القبل منها ويعرض ٢٥ سم من الناحية الشرقية و ٥٠ سم من الناحية الغربية وإذا امتنعوا عن إزالة المبانى التي أقاموها على الجزء الذي جاروا عليه فقد أقاموا الدعوى للحكم بطلباتهم . نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى . قدم الخبير تقريره كما قدم المطعون ضدهم تقريراً استشارياً . بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعنين بإزالة المبانى القائمة على أرض المطعون ضدهم

والبالغ مساحتها ٧ و ٣٥ م ٢ س بطول الحد القبلي لحصتهم في المقار
عمل النزاع في خلال ثلاثين يوما من تاريخ نهائية الحكم ولا جاز للمطعون
ضدهم إزالتها بمصاريف يرجعون بها على الطاعن الأول . استأنف الطاعنون
هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيروط بالاستئناف رقم ١٥٧ لسنة ٤٩ ق
طالبين بإلغاء ورفض الدعوى . أعادت المحكمة للأمورية إلى الخير فقدم تقريرا
مكمليا وطلب الطاعنون إلزام المطعون ضدتهم النزول عن ملكية الجزء المجار
عليه مقابل تعويض أو دعوته خزينة المحكمة بتاريخ ١٧/١١/١٩٨١ . قضت
المحكمة بتأييد الحكم الاستئناف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق
التقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض
الطاعن على المحكمة في غرفة مشورة لحددت لنظره بجدية ، وفيها التزمت
النيابة رأيها .

وحيث إن مما يتبادر إلى ذهن الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسويين الأول
والثاني الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم رفض
تأييده ما جازوا به من أرض المطعون ضدتهم طبقا للسادة ٩٢٨ من
القانون المدني لا انتفاء حسن نيتهم مستدلا في ذلك على أنهم كانوا يعلمون
حدود أرض المطعون ضدتهم إذ كانوا ممثلين في دعوى القسمة ، وأنهم
لم يستجيبوا للإنذار المطعون ضدتهم بإيقاف البناء عند بدئه . وأنهم ظلوا يشكرون
على المطعون ضدتهم حقوقهم حتى مرحلة متقدمة من الخصومة أمام محكمة أول
درجة . ولما كان هذا جميعه لا يؤدي إلى ثبوت سوء نيتهم لأن المفاولين
هم الذين يقومون بتنفيذ أعمال البناء والجزء المجار عليه يسير إذ بلغ ١٥ م
من الناحية الشرقية و ٤٠ م من الناحية الغربية للحد القبلي لأرض المطعون
ضدتهم وأن العبرة في الإنذار الكاشف من سوء النية أن يكون قبل البناء
لا بعد بناء الأساس والدورين الأول والثاني حسبما جاء بالإنذار ذاته ،
وأن إنكارهم حق المطعون ضدتهم أمام محكمة أول درجة لا يدل على انتفاء
حسن نيتهم عند بدء البناء بعد ما رجح الخير الحكومي أن يكون المتعجز
في أرضهم مرجعه خطأ في قياس الحدين الشرق والغرب في مشروع القسمة
فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال مما يستوجب
تقضيه .

وحيث إن هذا النقي في علمه ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ۹۲۸ من القانون المدني على أن ” إذا كان مالك الأرض ، وهو يقيم عليها بناء قد جار بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة جاز للمحكمة — إذا رأت محلا لذلك — أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل بحارته عن ملكية الجزء المشغول بالبناء ، وذلك في نظير تمويض عادل “ يدل على أن العبرة في حسن النية هو بوقت البناء ولو زال بعد ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا ساق قرائن معيبة ضمن قرائن نحرى استدلل بها على سوء النية ، وكان لا يبين من الحكم أثر كل واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق للتدليل على سوء نية الطاعنين قرائن منها أن المطعون ضدهم أئذروا الطاعنين فور بنائهم على جزء من أرضهم ، وكان الثابت بهذا الإنذار أنه أحان للطاعنين بعد أن اكتملت إقامة الدور الأول من البناء وفترعوا في إقامة الدور الثاني بما لا يمكن أن يدل على سوء نيتهم وقت البناء ، فإن الحكم وقد ساق هذه القرينة المعيبة ضمن قرائن أخرى متساندة استدلل بها مجتمعة على سوء نية الطاعنين بما لا يبين منه أثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور عبد الرحمن عباد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : د. هادي عريض مساعد ، د. زفانول عبد الحميد ، الدكتور منصور وجيه
وأمين الخطاط .

(٢١٣)

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥١ القضائية :

- (١) حكم « ججية الحكم » . قوة الأمر المقضى .
 - أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها بججية الشيء المحكوم فيه .
 - (٢) نقض « أسباب الطعن » « السبب الجديد » .
 - دفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، عدم جوازه أمام محكمة النقض لأول مرة .
 - (٣) إيجاز « انتهاء العقد » « تجديد العقد » .
 - انقضاء عقد الإيجار غير المنازع للقوانين الاستثنائية بانتهاء مدته . وجوب مراعاة لالتنبيه
بالإخلاء إذا اتمفق المتعاقدان على ذلك . بقاء المدينجر بائنين بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر .
 - تجديد ضمنى للعقد وليس امتدادا له . وجوب مراعاة مواعيد التنبيه للإخلاء في هذه الحالة .
- ٥٦٣ مدنى .

١ - المقرر أن اكتساب القضاء السابق في مسألة أساسية لقوة الأمر
المقضى مانع للتصوم من العودة للتنازع فيها في أى دعوى تالية ، ولا يمنع
من ذلك أن يكون الفصل فيها قد جاء بأسباب الحكم السابق إذا ارتبطت
الأسباب بالمنطوق ارتباطا وثيقا لا يقوم المنطوق بدونها .

٢ - النعى غير مقبول لأنه لأنه دفاع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع ،
وبذلك يكون مهيأ جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - لما كانت قواعد القانون المدني هي التي تنظم كيفية انتهاء الإيجار بانهاء مدته بالاسمية لهود إيجار الأما كن المفروشة التي لا تخضع لقواعد الامتداد القانوني ، ولما كان مفاد نص المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٨ من القانون المدني أن المتعاقدين إذا اتفقا على تحديد مدة العقد يتبى بانقضاءها الإيجار ، فإنهما يريدان بذلك أن العقد ينتهي بمجرد انقضاء المدة دون أى إجراء آخر ، فلا حاجة عندئذ لتتبعه بالإخلاء ما دام التتبع ليس مشروطا في العقد ، اما إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة ، فإذا انتهت مدة الإيجار هي المدة المحددة لدفع الأجرة فإن الإيجار لا ينتهي بمجرد انتهاء المدة المحددة لدفع الأجرة بل لابد من أن يليه أحد المتعاقدين على الآخر بالإخلاء في المواعيد التي ذكرتها المادة ٥٦٣ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٧٢٨ لسنة ١٩٧٩ مدني كلّي الزعالي في حق الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٧ وتسليمه الشقة المبيته بالمعجقة والمؤجرة مفروشة على أساس تأخره في سداد الأجرة والضرائب المستحقة عن العين اعمالا للشروط الفاضل للصريح بعد أن أذره بالسداد ، وأثناء نظر الدعوى أضاف المطعون ضده أساسا جديدا للإخلاء وهو انتهاء الإيجار بانقضاء مدته ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى بصورية العقد صورية نسبية لتأجير العين خالية وليست مفروشة وفسخ العقد والتسليم . استأنف الطاعن هذا الحكم

امام محکمة استئناف المنصورة ” مأمورية الزقازيق “ بالاستئناف ۳۰۰ لسنة ۲۴ ق ، وبتاریخ ۱۹۸۱/۱۱/۱۲ حکمت المحکمة بعدم قبول ادعاء الطاعن بتزوير عقد الإيجار وبتأيید الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أدت فيها الرأى بنقض الحكم ، ولما مرض الطاعن على المحکمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن أقيم على أربعة أسباب ينشأ الطاعن بالأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول ادعائه بتزوير عقد إيجار العين موضوع النزاع والزم في قضائه بأن العين مؤجرة مفروشة على أساس أن هذه المسألة فصل فيها الحكم الصادر في الدعوى ۱۴ لسنة ۱۹۷۷ مدني بنار الزقازيق الذي لم يستأنف وحاز قوة الأمر المقضى في حين أن هذا الحكم قضى بالزام الطاعن بأداء بعض التأخر من أجرة العين إلى المطعون ضده وبصفة الجزئية التعديلي المتوقع ضد الطاعن وما ورد فيه بخصوص هذه المسألة كان مجرد ترجيح لأنه مر عليه مروراً عابراً ولم يكن هو مقطع النزاع في الدعوى .

وحيث إن هذا النقص مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن اكتساب القضاء السابق في مسألة أساسية لقوة الأمر المقضى مانع لمصوم من العودة للنزاع فيها في أية دعوى تالية ولا يمنع من ذلك أن يكون الفصل فيها قد جاء بأسباب الحكم السابق إذا ارتبطت الأسباب بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً لا يقوم المنطوق بدونها . ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال على أسبابه قد أورد في ملوناته قوله ” ولذا قدم المدعى ” المطعون ضده “ صورة تنفيذية رقم ۷۷/۴۱۴ بقرار الزقازيق كسند قضائي له على أن العلاقة الإيجارية عن شقة النزاع بينه وبين المدعى عليه ” الطاعن “ هي علاقة إيجار مفروش وأصبح ذلك الحكم تالياً وله حجية على المدعى عليه ” الطاعن “ نبين من الاطلاع على ذلك الحكم أنه وقد ألزمت المحکمة الجزئية المدعى عليه ” ذات المدعى في هذه الدعوى “ بأن يؤدي

للمدعى ذات المدعى عليه في هذه الدعوى مبلغ ١٩ ج و ٣٥ م وبمصلحة الجوز النحفظى
الموقع ضد المدعى عليه في ١٩٨١/٢/١ والمصروفات و ٢٠٠ ق مقابل أتعاب
المحاماة وتبين أن ذلك المنطوق مرتبط بأسبابه التي جاءت تردد اطمئنان
الحكمة إلى أن العقد سند الدعوى ذات العقد في هذه الدعوى وهو عقد
إيجار مفروش حيث قد ذكر به ذلك ولم يطعن فيه من المدعى أو على
ما أثبت به .. ويبين من ذلك أن الحكم السابق الصادر في الدعوى ٤١٤
لسنة ١٩٧٧ مدنى بتدريس الزاوي قد قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بأن
العين موضوع النزاع مؤجرة مفروشة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بحجية
هذا القضاء في هذه المسألة الأساسية وقضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير
كدليل ينقضها فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو أخل
بحق الدفاع .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد خالف
القانون لأنه لم يجعل حكم المادة ٤٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي
يجعل من حق المتأجر اربعين مفروشة من ماليتها لمدة خمس سنوات متصلة
وسابقة على تاريخ العمل بالقانون الإبقاء بها ولو انتهت المدة المنصوص عليها
بالعقد بالشروط الواردة به ولا يجوز للتأجير طلب إخلائه إلا في الحالات
المبينة بها .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لأنه دفاع لم يسبق له التمسك به
أمام محكمة الموضوع وبذلك يكون ضياعاً جديداً لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام
محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ
في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول انه دفع بعدم قبول الدعوى تأسيساً

على انتهاء مدة الإيجار لعدم سببها بالتبعية بالإخلاء على الوجه المبين بالمادة ٥٦٣ من القانون المدني لأن عقد إيجار عين النزاع غير محدد المدة ونص فيه على أن الفترة المعينة لدفع الأجرة هي شهر ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع وذهب إلى أن هذا الإيجار ينتهي بانتهاء المدة المحددة لدفع الأجرة دون حاجة إلى تلبية إمام الانص المادة ٥٩٨ من القانون المدني في حين أن هذه المادة وردت بشأن عقود الإيجار محددة المدة .

وحيث إن هذا النقص في محله ، ذلك أنه لما كانت قواعد القانون المدني هي التي تنظم كيفية انتهاء الإيجار بانتهاء مدته بالتبعية لعقود إيجار الأما كن المفروضة التي لا تخضع لقواعد الاستداد القانوني ، ولما كان مفاد نص المادتين ٥٦٣ ، ٥٩٨ من القانون المدني أن المتعاقدين إذا اتفقا على تحديد مدة في العقد ينتهي بانقضائها الإيجار ، فإنهما يريدان بذلك أن العقد ينتهي بمجرد انقضاء المدة دون أي إجراء آخر فلا حاجة عندئذ للتبعية بالإخلاء ما دام التبعية ليس مشترطا في العقد ، أما إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد مدة غير معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاة اعتبر الإيجار منقضا للفترة المعينة لدفع الأجرة ، فإذا اعتبرت مدة الإيجار هي المدة المحددة لدفع الأجرة فإن الإيجار لا ينتهي بمجرد انتهاء المدة المحددة لدفع الأجرة ، بل لا بد من أن يثبت أحد المتعاقدين على الآخر بالإخلاء في المواعيد التي ذكرتها المادة ٥٦٣ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد أقام الدعوى ابتداء بطلب فسخ عقد إيجار عين النزاع على أساس عدم وفاء الطاعن ببعض الأجرة وماحقها المستحقة وأنه سبقها بتبعية بالفسخ قائم على هذا الأساس وحده ، إلا أنه أضف أثناء نظر الدعوى سندا جديدا لطلب إخلاء عين النزاع هو تقرير الفسخ الاتفاق لانهاء مدة الإيجار ففضى الحكم المطعون فيه بالإخلاء على الأساس الثاني وحده .

مقدرا أن الأجرة مشاهرة فيكون العقد محدد المدة وهي مدة دفع الأجرة ،
 وأنه من ثم ينتهي بانتهاء هذه المدة دون حاجة إلى تنبيه بالاختلاء لإعمال المادة ٥٩٨
 من القانون المدني ، في حين أن الاتفاق على مدة معينة لدفع الأجرة لا يعني
 الاتفاق على مدة للعقد حتى يعتبر منتهيا بانتهائها دون حاجة إلى تنبيه ، وإنما
 يعني إذا خلت نصوص العقد من أي اتفاق بشأن المدة أن المتعاقدين لم ينفذوا على
 تحديد مدة معينة مما يتعين معه إعمال ما نصت عليه المادة ٥٩٣ من القانون المدني من
 اعتبار الإيجار منعقدا للفترة الم معينة لدفع الأجرة وعدم انتهائه بمجرد انقضاء هذه
 المدة ، بل يتعين لذلك أن ينبه أحد المتعاقدين على الآخر بالاختلاء في المواعيد
 المبينة بهذه المادة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون
 قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئيسة السيد المستشار / الدكتور عبد الرحمن عباد نائب رئيس المحكمة ، مودبة للمادة
المستشارين ، فهدى عوض محمد ، محمد زغلول عبد الحميد ، والدكتور منصور وجيه ،
وفهدى الخياط .

(٢١٤)

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٦١) حكم " تبليوب الحكم " . إثبات . خبرة . محكمة الموضوع .

(١) حق المحكمة في الاستماعة بخير . عدم التزام الخبير بإتيان مصادر ما انتهى إليه من نتائج
تستند إلى خبرته العلمية والعملية .

(٢) تبني الحكم لتقرير الخبير . أثره . إعتباره جزءاً مكملاً لأسبابه دون حاجة لتدعيمه
بأسباب خاصة .

(٤٦٢) إيجار " إيجار الأماكن " : " تقدير الأجرة " .

(٣) شغل البناء بجزء من الأرض . أثره . احتساب المساحة المبني عليها فعلاً ما لم يكن القدر
المخصص لمنفعة البناء محدد بفواصل ثابتة م ١١/٢ ق ٦٩/٥٢

(٤) تقدير أجرة المبني . عناصره . احتساب كل قيمة الأرض على الأدوار المقامة فعلاً
المسموح بها وغير المسموح بها . ونوزعها بقيمة المباني على وحدات المبنى .

١ - للمحكمة أن تستعين بخبير في فرع من فروع المعرفة لا يتسع للقاضي
الإلمام به . وليس لزاماً على الخبير أن يوضح عن مصدر استخلاصه لما يرتئيه
من نتائج تستند إلى خبرته العلمية والعملية .

٢ - إذا اعتمد الحكم المطعون فيه تقرير الخبير لأطمئنانه إليه فإن نتيجة
تقرير الخبير وأسبابه تعتبر جزءاً مكملاً لأسباب الحكم . ولا موجب على المحكمة
أن تدعمه بأسباب خاصة .

٣ - مؤدى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة الدعوى - أنه إذا كان البناء لا يشغل خبر جزء من الأرض المسدوح بالبناء عليها فلا يحتسب فى تقدير الإيجار من قيمة الأرض إلا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بأوصاف ثابتة . وإلا فلا تحسب سوى المساحة المبنى عليها بالفعل .

٤ - عملاً بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية تقدر أجرة المبنى على أساس قيمة الأرض والمبنى . وإذا كان البناء قد ارتفع إلى المسدوح به قانوناً أو إلى أكثر من المسدوح به . فإنه يتعين احتساب كل قبعة الأرض على الأدوار المقامة فعلاً، ويتكون من مجموع منعمرى قيمة الأرض والمبنى القيمة الإيجارية الكلية للمبنى بالنسب التى نص عليها القانون . ثم توزع هذه القيمة على وحدات المبنى على أساس نسبة مساحة كل وحدة للمساحة الكلية للمبنى وظروفها وخصائصها والغرض من استعمالها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعنة أقامت الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى دمياط ضد المطعون عليهم - بطلب تعديل قرار لجنة تحديد الأجرة الذى قدر أجرة وحدات مبناها الميين بالصحيفة . وذلك بإيادتها إلى الحد المناسب ، كما أقام المطعون عليهم الأول والثالث والرابع " المتأجرون " الطعن رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى دمياط طعنًا على ذات القرار - بطلب تخفيض الأجرة التى قدرتها اللجنة - قررت المحكمة ضم الطاعنين لإصدار فيها حكم واحد - وفى ١٢/١١/١٩٧٤ حكمت بطلب خبير هندسى لتحديد الأجرة القانونية لوحدات

المبنى . وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٣/١١/١٩٧٤ بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه ، وتحديد الأجرة الشهرية لوحدات النزاع وفقا لبيانها بمنطوق الحكم .
استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٣ لسنة ٦ في المنصورة "مأمورية
دمياط" نذبت المحكمة خبيراً هندسياً لفحص اعتراضات الطاعنة وتحديد
الأجرة القانونية لوحدات المبنى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت
في ٩/٣/١٩٧٨ بتعديل الحكم المستأنف وتحديد الأجرة الشهرية لوحدات عقار
النزاع طبقاً لما ورد بمنطوق الحكم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق
التمنع . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم . وعرض الطعن
على هذه المحكمة في غرفة مشورة خدعت جلسة لنظره ، وفيها التزمت
النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنفي الطاعنة بأولها على الحكم المطعون
فيه الخطأ في تطبيق القانون لأن الخبير الذي اعتمد الحكم تقريره لم يبين مصدر
تقديره لسعر المثل كتمس للأرض . وسعر السوق بالذبة للبيان وطرح مستندات
الطاعنة بمقولة أنها صورية . وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن تقرير الخبير يتفق
مع الواقع وتاريخ إنشاء المبنى والأسعار السائدة فإنه لم يبين ماهية هذا الواقع .
وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أن المحكمة أن تستعين بخبير في فرع من
خروج المعرفة لا يتسع للقاضي الإلمام به . وليس لزمام على الخبير أن يوضح من
مصدر استخلاصه لمسايرتاه من نتائج تستند إلى خبرته العلمية والعملية . لما
كان ذلك ، وكان الخبير الذي انتدبته محكمة الاستئناف . قد قدر قيمة الأرض
بواقع أحد عشر جنيهاً لآل الواحد وقت البناء ولم تأخذ بالعقود التي قدمها
الخصوم للاسترشاد بها للاعتبارات السانحة التي أوردها ثم قدر تكلفة المبنى
بمسعر السوق وقت البناء ، فلا إلزام عليه أن يبين مصدر تقديره إذ المفهوم أن
ذلك جاء استناداً إلى خبرته ، وإذ اعتمد الحكم المطعون فيه تقرير الخبير
لاطمئنانه إليه فإن نتيجة تقرير الخبير وأسبابه تعتبر جزءاً مكملًا لأسباب الحكم .
ولا موجب على المحكمة أن تدعّم بأسباب خاصة ويكون الذي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تهمي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ
في تطبيق القانون لعدم احتسابه ثمن الأرض المخصصة لمنفعة المبنى والمتداخلة
في الشوارع المحيطة .

وحيث إن هذا النعى مردود بما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٩١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة الدعوى من أنه إذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الأرض المسموح بالبناء عليها . فلا يحسب في تقدير الإيجار من قيمة الأرض إلا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا العقار بفواصل ثابتة وإلا فلا تحسب سوى المساحة المبنى عليها بالفعل ، وإذا كان هذا الشرط مغفورا في الأرض التى تقول الطاعة أنها تداخلت في الشوارع المحيطة ، فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك نقول إن الخبير الذى اعتمد الحكم تقريره خالف ضوابط توزيع ثمن الأرض على عدد الأدوار إذ خفض نسبة ما يخص الدور السادس إلى ١٠٪ بدلا من السدس واحتسب ثمن الأرض على الأدوار الستة في حين أن أقصى ارتفاع مسموح به قانونا ثلاثة أدوار فقط . ويقتصر توزيع حائد استثمار المباني على باقى الأدوار .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه عملا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية تقدر أجرة المبنى على أساس قيمة الأرض والمباني . وإذا كان البناء قد ارتفع إلى المسموح به قانونا أو إلى أكثر من المسموح به . فإنه يتعين احتساب كل قيمة الأرض على الأدوار القائمة فعلا . ويتكون من مجموع عنصرى قيمة الأرض والمباني القيمة الإيجارية الكلية للمبنى بالسبب الذى نص عليها القانون ثم توزع هذه القيمة على وحدات المبنى . على أساس نسبة مساحة كل وحدة للمساحة الكلية للمبنى وظروفها وصنعها والفرض من استعمالها . وإذا كان الثابت من تقرير الخبير الذى اعتمدته الحكم المطعون فيه أنه عند تقديره أجرة المبنى احتسب القيمة الكاملة للأرض والمباني ثم خص عند توزيعها على الوحدات الدور السادس بعشرة في المائة من قيمة الأرض بدلا من السدس بالنظر إلى مشقة السكن به وباقى الأدوار يتبعين في النسبة من هذه القيمة فإنه لا يكون قد خالف القانون ملامة على أنه " لا مصلحة للأمانة المانكة

في المنسك بسبب النعمى الذى ينحسب فقط على توزيع القيمة الإيجارية الكلية
للبنى على وحداته وهى القيمة التى اشتملت على كامل قيمة الأوض • إذ لم تبين
الطائفة وجه الضرر الذى أصابها من هذا التوزيع ويكون للنعمى على غير
أساس •

ولما تقدم يتبين رفض الطعن •

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار : الدكتور عبد الرحمن فياد نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : فهى عوض مسعد ، محمد زفلوك عبد الحميد ، الدكتور منصور وجيه
وفهى الخياط .

(٢١٥)

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٥٢ القضائية :

حكم "الطعن فى الحكم" . إيجار " إيجار الاماكن " " المنشآت الآيلة
للسقوط " .

الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ٥٩ م ٥٩ ق ٤٩
لسنة ١٩٧٧ . خضوعها للقواعد العامة فى قانون المرافعات بشأن طرق الطعن فى الأحكام .
حله ذلك .

النص فى المواد ١٨ ، ٢٠ ، ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المقترح عمداً بالإحالة الواردة
بنص المادة ٥٩ إلى مجرد تحديد المحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان
المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ، ورأى أن تكون هى نفس المحكمة
الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة بتشكيلها
المذكور من قبله فى المادة ١٨ وذلك لما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط
والترميم والصيانة من جوانب فنية تتواءم فى تلك المحكمة بتشكيلها المتميز ،
أما ما خص به الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة من قبيل على الحق
فى إستئنافها بقصره على حالة الخطأ فى تطبيق القانون — وذلك لحكمة نفيها —
وهى — وعلى ما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — الاكتفاء
فما يتعلق بتحديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئى مع الترخيص والتحديد بمعونة

الجنة ثم ما قد يصدر من المحكمة المختصة بالطعن في حالة التقدم إليها ، فهو استثناء من مبدأ التقاضي على درجتين ورد بشأنه نص خاص ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ، فلا محل لمريانه على الطعون على قرارات المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم والهيانه والهدم ، التي تظل خاضعة للاعداد العامة في قانون المرافعات المقررة بشأن طرق الطعن في الاحكام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار القرو والمرافعة وبعد المدولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدوى رقم ٦٩٨٢ سنة ١٩٧٧ كلى شمال القاهرة طالبا الحكم بقول تظلمه شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار رقم ٢٤ الصادر من حى شمال القاهرة بهدم الشقة الميمنة بالصحيقة والتي يقيم بها الطاعن للأسباب التي شرحها في صحيفة تظلمه ، وبجلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ حكمت المحكمة بنذب خبير لمباشرة المأمورية التي كلفه بها ذلك الحكم . وإذ ياشتر الخبير المأمورية وأودع تقريره عنها .. حكمت المحكمة بجلسة ١٩٨١/١/١١ في موضوع الطعن بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٧٤٨ قى القاهرة بنية إلغاؤه والقضاء له بعالياته ، وبجلسة ١٩٨١/١١/٣٠ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بعاريق القرض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطاعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الخطا في تطبيق القانون ونى بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه استنادا للمادة ٢٠ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ وعلى الفرض الجدلى بانطباق هذا القانون

فإن المادة ٥٩ منه هي الواجبة التطبيق ، وهي تحويل إلى المادة ١٨ من ذات القانون فيما يتعلق بتحديد المحكمة المختصة التي يطمعن أمامها في قرار الهدم ، والتفسير الصحيح لنص المادة ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو أن ما تنصده من نهائية الحكم الصادر من المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ منه هو ذلك الخاص بتحديد الأجرة ولا ينسحب إلى التظلم من قرار الهدم .

وحيث إن هذا الذي صيد ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإن القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ عند ما تكلم في الفصل الثاني من الباب الأول عن تقدير وتحديد الأجرة نص في المادة ١٨/١ منه على أن " يكون الطعن في قرارات لجان تحديد الأجرة .. أمام المحكمة الابتدائية الساكنة في دائرتها المكان المؤجر ويأحق بتشكيلها مهندس معماري أو مدني .. " ونص في المادة ١٨/٢٠ منه على أنه " لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٨ إلا خطأ في تطبيق القانون ، وعندما تكلم في الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة نص في المادة ١٨/٥٩ منه على أنه " لكل من ذوى الشأن أن يطمعن في القرار المشار إليه في المادة السابقة (قرار لجان المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة) أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون ، وإذا قصر النص الاحالة على المادة ١٨ وحدها دون المادة ١٠ فإن هذا يدل على أن المشرع عهد بهذه الإحالة إلى مجرد تحديد المحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة ورأى أن تكون هي نفس المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة بتشكيلها المنصوص عليه في المادة ١٨ وذلك لما يترتب به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والتزيم والصيانة من جوانب فنية تتوافر في تلك المحكمة بتشكيلها المنجز ، أما ما خص به الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة من قيد على الحق في استئنافها بقصره على حالة الخطأ في تطبيق القانون — وذلك لحكمة نفيها — وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ — الاكتفاء فيما يتعلق بتحديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئي مع الترخيص والتحديد بمعرفة اللجنة ثم ما قد يصدر من المحكمة

المختصة بالظعن في حالة التقدم إليها ، فهو استثناء من مبدأ التناضح على درجتين ورد بشأنه نص خاص ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره فلا محل لسريانه على الظعون على قرارات المنشآت الآيلة للسقوط والأرميم والصيانة والمدم ، التي تظل خاضعة للقواعد العامة في قانون المرافعات المفردة بشأن طرق الظعن في الأحكام وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الظعن .

جاسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة المعهد المستشار / أحمد شرقى المايجى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم ، صلاح ، أحمد ، محمد ، يحيى وأحمد طارق البايلى .

(٢١٦)

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٨ القضائية :

أميينات اجتماعية "واعدة الاعتراض".

طلب مرض المنازعة فى الحساب على لجنة فحص المنازعات . وجوبه خلال ثلاثين يوما من
رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل بالرفض . المادتين ١٢٨ و ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥
ود الهيئة بحدديد موعد للنقاشه وتحديد المطالبة بحسب آخر عدم اعتباره قرارا برفض .
القضاء بعدم قبول دعوى المنازعة فى الحساب المقامة فى ١٩٧٦/١٢/٢٠ قبل نفاذ القرار .
وقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات . خطأ فى القانون .

مؤدى نص المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون ٧٩
لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من ١/١/١٩٧٥
وقبل تعديلها بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٨٠ ، أنه إذا اعترض صاحب العمل على
الحساب الذى أخطرته به الهيئة فإن إخطاره برفض الهيئة اعتراضه يصبح هو
الإجراء المعمول عليه والذى يفتح به لصاحب العمل ميعاد آخر مدته ثلاثين
يوما يكون له خلاله أن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المشار إليها
فى المادة ١٥٧ من هذا القانون ، لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى
أن الهيئة المطعون ضدها أخطرت الطاعن فى ١٩٧٦/٦/٣٠ بحساب اشتراكات
التأمين المستحقة عليه حتى ١٩٧٦/٦/٣٠ ومقدارها ٦٠١ ج و ٩٧٠ م فأعرض
على هذه المطالبة فى ١٩٧٦/١٠/٧ ثم ردت الهيئة على اعتراضه فى ١٩٧٦/١٠/١٧
بتحديد يوم ١٩٧٦/١٢/١٩ للنقاشه وطالبته فى هذا التاريخ بمسداد اشتراكات

التأمين المستحقة عليه عن المدة من أبريل ١٩٥٩ إلى ١٩٧٤/١٢/٣١ — ومقدارها ٤٩٤ ج و ٢١٨ م — وكان رد الهيئة على اعتراض الطاعن بتحديد موعد للمناقشة أو مطالبتها المستجدة بحساب آخر لا يعسد بهذه المثابة رفضاً للاعتراض فانه لا تريب على الطاعن ان أقام دعواه بالمنازعة في الحساب بتاريخ ٧٦/١٢/٢٠ قبل نفاذ قرار وزير التأمينات رقم ٢٦٠ لسنة ٧٦ بتشكيل لجان لخص المنازعات المصنوع عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه — وإذا انتهى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر إلى عدم قبول الدعوى استناداً إلى أن الطاعن أقامها بعد المواعيد المصنوع عليها في المادة ١٢٨ من هذا القانون فإنه يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر اوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — الدعوى رقم ٧٠٠٦ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة طالباً الحكم بإثبات عدم مديونية لها وقال بياناً لذلك أن الهيئة طالبتة في ٧٦/٩/٣٠ بمبلغ ٦٠١ ج و ٩٧٠ م قيمة اشتراكات التأمين عن العاملين لديه فاعترض على هذه المطالبة في ١٩٧٦/١٠/٧ وردت عليه المطعون ضدها بتحديد يوم ١٩٧٦/١٢/١٩ لمناقشة اعتراضه وإذا كان غير مدين بأى مبلغ فضلاً عن سقوط الدين المطالب به بالتقادم الخمسى فقد أقام الدعوى بطلبه السالف البيان ، وبتاريخ ١٩٧٧/٤/١٩ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٠٥٩ لسنة ٦٤ ق وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن

في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة لجددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعمه الطاعن بالسجين الأول والثالث للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى على سند من القول أنه لم يلتزم المواثيق المنصوص عليها في المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في حين أنه كان قد اعترض في الميعاد على المطالبة بأشراك التأمين ثم ردت الهيئة على اعتراضه بتجديد يوم ١٩/١١/١٩٧٦ للنفاضة وقامت بتعديل مستحقاتها لديه إلى مبلغ ٤٠٠ ج بما مفاده أنها لم ترفض اعتراضه وطالما أن الهيئة لم ترفض اعتراضه فلأن دعواه بالنازعة في الحساب تكون قد رفعت في الميعاد .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من ١/٩/١٩٧٥ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٠ ، بعد أن بطلت في فقراتها الثلاث الأولى كيفية حساب الاشتراكات نصت في فقراتها التالية على أنه " .. وعلى الهيئة المختصة لإخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذلك بالمبالغ الأخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار وعلى الهيئة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يطالب منها عرض النزاع على اللجان المشار إليها في المادة ١٥٧ وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير الهيئة وطلبات صاحب العمل وتملن الهيئة صاحب العمل بالقرار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وتعديل المستحقات وفقاً لهذا القرار وتكون المستحقات واجبة الاداء بانقضاء موعد الطعن دون حدوثه أو صدور قرار اللجنة أو برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل أو عدم

قيامه بطالب مرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ امتلاكه الإخطار بالراض ولكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره وإلا صار الحساب نهائيا^{١٥} ومؤدى ذلك أنه إذا اعترض صاحب العمل في الميعاد على الحساب الذى أخطرته به الهيئة فإن إخطاره برفض الهيئة لاعتراضه يصبح هو الإجراء المعول عليه والذى ينتج به لصاحب العمل ميعاد آخر مدته ثلاثون يوما يكون له خلاله أن يطالب مرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المشار إليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الهيئة المطعون ضدها أخطرت الطاعن في ١٩٧٦/٦/٣٠ بحساب اشتراكات التأمين المستحقة عليه حتى ١٩٧٦/٦/٣٠ ومقدارها ٦٠١ ج و ١٧٠ م فاعترض على هذه المطالبة في ١٩٧٦/١٠/٧ ثم ردت الهيئة على اعتراضه في ١٩٧٦/١٠/١٧ ، بتحديد يوم ١٩٧٦/١٢/١٩ للنقشة وطالبته في هذا التاريخ بإسداد اشتراكات التأمين المستحقة عليه من المدة من أبريل سنة ١٩٥٩ إلى ١٩٧٤/١٢/٣١ ومقدارها ٤٩٤ ج و ٢١٨ م وكان رد الهيئة على اعتراض الطاعن بتحديد موعد للنقشة أو مطالبتها المستجدة بحساب آخر لا يعد بهذه المثابة رفضا للاعتراض فإنه لا تترتب على الطاعن أن أقام دعواه بالمنازعة في الحساب بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠ قبل نفاذ قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه - وإذا انتهى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر إلى عدم قبول الدعوى استنادا إلى أن الطاعن أقامها بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٢٨ من هذا القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نفيه دون حاجة لمبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / الدكتور سعيد عبد المجاد نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين: نائب رئيس المحكمة صلاح عبد العظيم ، الدكتور أحمد حنفى ، محمد طهرم رزكى
المصرى .

(٢١٧)

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض " الخصوم فى الطعن "

الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه .

(٢) نظام هام .

النص الثرىمى المتضمن لقواعد منظمة لوضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه
إلزاما بمقتضيات الصالح العام وترجيحها على مصالح الأفراد . اعتبارها متعلقة بالنظام العام .

(٣) استيراد . نظام هام .

قواعد تنظيم الاستيراد الواردة بالمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ .
اعتبارها من النظام العام الاتفاق على مخالفتها أو التحايل عليها . فیر جائز . حلة ذلك .

(٤) استيراد " تراخيص الاستيراد " . عقد " محل العقد " . بطلان .

تنازل المؤسسة الطعون ضدها عن تراخيص الاستيراد الشخصية المخصصة لها إلى الطاعن
الذى ليس له حق الاستيراد أصلا . اتفاق باطل . حلة ذلك . مخالفته لقواعد تنظيم الاستيراد .
المتعلقة بالنظام العام .

(٥) حكم " تعيب الحكم " . نقض " نى غير منتج " .

إقامة الحكم قضاء على دعاية كانية لمسله . تعييبه فى دعاية أخرى يقوم عليها .
نى غير منتج .

(١) لا يمكن أن يهول الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
أن يكون المظنون ضده طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه

بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو — ولما كان البين من وقائع الدعوى أن المطعون ضدها الثانية اختصمت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لتقدم ما لديها من مستندات ولم توجه إليها أية طلبات ولم تبت من جانبها طلبات ووقفت من الخصومة موقفا سائيا ولم يقض لها أو عليها شيء فإنها لا تعتبر خصما حقيقيا في الدعوى — ويكون اختصاصها في هذا الطعن غير مقبول .

(٢) من المقرر أنه إذا دلت عبارة النص التشريعي أو إشارته على اتجاه قصد المشرع من تقرير القاعدة القانونية الواردة به إلى تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه إلزاما بمقتضيات المصالح العام وترجيحا لها على ما قد يكون لبعض الأفراد من مصالح خاصة مغايرة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام .

(٣) لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ — في شأن تنظيم الاستيراد والذي تم الاتفاق في ظله — تنص على أن يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام — وكانت المادة الثانية من ذات القانون تنص على أن تكون تراخيص الاستيراد شخصية ولا يجوز التنازل عنها بأي وجه من الأوجه أو بيعها كما لا يجوز توكيل الغير في استعمالها — ثم جاءت المادة الثالثة ورتبت جزاء جنائيا على مخالفة حكم هاتين المادتين — وكان الغرض من وضعهما — حسبا أصبحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون — هو إحكام الرقابة على عمليات الاستيراد بقولها نظرا لما لشؤون الاستيراد من تأثير عميق في اقتصاديات البلاد ورفية في إرساء أسسه وتنظيمه على قواعد سليمة وحماية للتجارة من الدخلاء المتلاعبين فقد رأى إحكاما للرقابة على عمليات الاستيراد قصر الاشتغال بها على شركات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها فضلا عما في ذلك من تحقيق للسياسة الاستيرادية الجديدة المنبثقة من الاتجاهات الاشتراكية الهادفة إلى تيسير إزال الساحة إلى السوق وتوصيلها إلى المستهلك بأقل تكاليف ... لما كان ذلك وكانت عبارات المادتين بما اشتملت عليه من الفاظ التقييد والنهي كل ذلك يدل على أن المشرع قصد

من وضعهما تنظم الاستيراد على نحو يحقق مصلحة اقتصادية عامة تتعلق بنظام المجتمع وتعمل على مصلحة الأفراد . ومن ثم فإن القواعد المفروضة بهما تدخل في دائرة النظام العام مما لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها أو التحايل عليها بأنفاقات تناهض ما تضمنته من تنظيم .

(٤) لما كان الطاعن — وهو ليس له حق الاستيراد أصلاً — قد اتفق مع المؤسسة المطعون ضدها الأولى بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٩ على أن يقوم باستعمال حقها في استيراد مستلزمات إنتاج الكتاب من دول الاتفاقيات في الحدود التي قررتها وزارة الاقتصاد وعلى أن تبقيه ما يزيد عن حاجتها بالسعر المنفق عليه بينهما — فقد حددت احتياجاتها من السلم المستوردة بمبلغ ٦٠ ألف جنيه استرليني وفوضت الطاعن في استخدام باقي المبلغ المهرج به وقدره ٢٥٩٢٠٠ جنيه استرليني — وفي القيام بإجراءات الاستيراد — وكان العقد على هذا النحو وللظروف التي أحاطت به ، وإن تضمن في ظاهره الاتفاق على شراء الطاعن الصاع التي تستوردها المؤسسة المطعون ضدها الأولى إلا أنه — في حقيقته — قد تضمن الاتفاق على تنازل المؤسسة المطعون ضدها الأولى عن تراخيص الاستيراد الشخصية المخصصة لها إلى الطاعن بقصد التلاعب على مانع قانوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه التراخيص فإن محل ذلك العقد يكون غير مشروع لمخالفته للقواعد المتعلقة بالنظام العام التي تضمنها القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد وهو ما يترتب عليه بطلان العقد .

(٥) من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه متى أقام المحكم قضاءه على دعامتين مستقلتين وكانت إحداهما تكفي وحدها لحمل قضائه — فإن تعييده في الدعامة الأخرى — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج .

للشركة المطعون ضدها الثانية و برفضه بالنسبة للمؤسسة المطعون ضدها الأولى -
و إذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لتظروه ونهيا
الترتت النيابة وأياها .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة بعدم القبول صدد ، ذلك أنه
لا يكفي لقبول الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المطعون
ضده طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب
أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ،
ولما كان البين من وقائع الدعوى أن المطعون ضدها الثانية اختصمت لأول
مرة أمام محكمة الاستئناف لتقديم ما لديها من مستندات ولم توجه إليها أية طلبات
ولم تبد من جانبها طلبات ووقفت من الخصومة موقفا سائيا ولم يقض لها
أوليتها بشيء فإنها لا تعتبر خصما حقيقيا في الدعوى ، ويكون اختصاصها
في هذا الطعن غير مقبول .

وحيث إن الطعن - بالنسبة للمؤسسة المطعون ضدها الأولى - استوفى
أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد - ينمى به الطعن على الحكم
المطعون فيه - مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت في الأوراق
وفي بيان ذلك يقول - إن الحكم ببنى قضاءه برفض دعوى المساواة العقدية
تأسيسا على عدم مشروعية عمل المقد المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٩ بقوله أنه تضمن
اتفاقا مسبقا على استيراد خامات زائدة عن حاجة المؤسسة المطعون ضدها
الأولى وقصر بيعها على الطامن وهو عمل مخالف لقوانين النقد والاستيراد
وإملايات وزارة الاقتصاد والاتحاد الاشتراكي - فضلا عن أن عدم تنفيذ
ذلك العقد لا يرجع إلى المؤسسة المطعون ضدها الأولى وإنما يرجع إلى اعتراض
الجهات المختصة على تنفيذه وإلى عدم قبول الموردين في الخارج الاعتمادات
المستندية التي فتحها الطامن لدى البنك الأهل المعمرى ، في حين أن عمل العقد
المذكور غير مخالف للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم
الاستيراد ، لأن المحظور بمقتضى هذا القانون هو التنازل عن تراخيص الاستيراد

أو بيعها - وهو ما لم يتضمنه الاتفاق ولم يمنع القانون استيراد خامات زائدة
من حاجة الشركات المستوردة وليس فيه ما يصر الاستيراد على الاستعمال
الخاص أما استناد الحكم إلى مخالفة المقدلات لائحات الاتحاد الاشتراكي ومكتبات
وزارة الاقتصاد فهو فضلا عن مخالفته للنائب بالأوراق ينطوي على مخالفة
القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن كتاب المستشار القانوني للاتحاد الاشتراكي
المؤرخ ١٩٧٢/٦/١٢ وكتاب وكيل وزارة الاقتصاد المؤرخ ١٩٧٣/١١/٤
لم ترد بهما أية إشارة إلى ذلك العقد ولم يتضمنا تعليمات بخصوصه - كما
أن المؤسسة المصرية العامة للتجارة ووزارة الاقتصاد قد وافقتا على العقد -
محل النزاع - بدليل إصدارهما تراخيص الاستيراد والتي على أساسها فتح
الطاحن الامتدادات المستندية لدى البنوك ، هذا علاوة على أنه لا محل لتحديث
عن تعليمات مصدر المؤسسة الصحفية من أي جهة بشأن عقد أبرمه وأصبحت
مسئولة من تنفيذه لأن هذه التعليمات لا تلغيها بعد أن أصبحت في ظل القانون
وقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ - بشأن المؤسسات الصحفية - تتمتع بشخصية اعتبارية
تجعلها مسئولة من تصرفاتها وتنفيذ التزاماتها .

وحيث إن هذا الذي مردود - ذلك أنه من المقرر أنه إذا دلت عبارة
النص التشريعي أو إشارته على اتجاه قصد المشرع من تقرير القاعدة القانونية
الواردة به إلى تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه التزاما
بمقتضيات الصالح العام وترجيحا لها على ما قد يكون لبعض الأفراد من مصالح
خاصة مغايرة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام -
لما كان ذلك - وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣
في شأن تنظيم الاستيراد والذي تم الاتفاق في ظله - تنص على أن يكون استيراد
السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصورا على شركات
وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام - وكانت المادة
الثانية - من ذات القانون - تنص على أن تكون تراخيص الاستيراد
شخصية ولا يجوز التنازل عنها بأي وجه من الأوجه أو بيعها كما لا يجوز توكيل
الغير في استعمالها - ثم جاءت المادة الثالثة ورتبت جزاء جازيا على مخالفة حكم
هاتين المادتين ، وكان الغرض من وضعهما - حسبما أصبحت منه المذكرة

الإيضاحية للقانون هو احكام الرابة على عمليات الاستيراد بقولها : نظرا لما لشئون الاستيراد من تأثير عميق في اقتصاديات البلاد ورفهية في إرضاء أسسه وتنظيمه على قواعد سليمة وحرية للتجارة من الدخلاء الثلاثة فقد رأى احكاما للرقابة على عمليات الاستيراد قصر الاشتغال بها على شركات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها اضلاع مما في ذلك من تحقيق للسياسة الاستراتيجية الجديدة المنبثقة من الاتجاهات الاشتراكية المدافعة إلى تيسير إزال السد إلى السوق بتوصيلها إلى المستهلك بأقل تكاليف - لما كان ذلك - وكانت عبارات المادتين بما اشتملت عليه من ألفاظ التقيد والنهي كل ذلك يدل على أن المشرع قصد من وضعهما تنظيم الاستيراد على نحو يحقق مصلحة اقتصادية عامة تتعلق بنظام المجتمع وتعلو على مصلحة الافراد . ومن ثم فإن القواعد المقررة بهما تدخل في دائرة النظام العام - مما لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها أو التحايل عليها باتفاقات تناهض ما تضمنته من تنظيم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن - وهو ليس له حق الاستيراد أصلا - قد اتفق مع المؤسسة الماطون ضدها الأولى بمقتضى العقد المؤرخ ١٩/١٢/١٩٧٢ على أن يقوم باستعمال حقها في استيراد مستلزمات إنتاج الكتاب من دول الاتفاقيات في الحدود التي قوتها وزارة الاقتصاد وعلى أن تبقيه ما يزيد عن حاجتها بالسعر المنفق عليه بينهما - وكانت المؤسسة الماطون ضدها الأولى - على ما هو ثابت بالأوراق - قد حددت احتياجاتها من السلع المستوردة بمبلغ ٦٠ ألف جنيه استرليني وفوض الطاعن في استخدام باقي المبلغ المصرح به وقدره ٢٥١٢٠٠ جنيتها استراليا وفي القيام بإجراءات الاستيراد ، وكان العقد - من هذا النحو - والظروف التي أحاطت به وإن تضمن في ظاهره الاتفاق على شراء الطاعن السلع التي ستوردتها المؤسسة الماطون ضدها الأولى إلا أنه - في حقيقةه - قد تضمن الاتفاق على تنازل المؤسسة الماطون ضدها الأولى عن تراخيص الاستيراد الشخصية المخصصة لها إلى الطاعن بقصد التغلب على مانع قانوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه التراخيص فإن محل ذلك العقد يكون غير مشروع لمخالفته للقواعد المتعانة بالنظام العام التي تضمنها القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ - في شأن تنظيم الاستيراد - وهو ما يترتب عليه بطلان العقد ، وإذ كان الحكم الماطون فيه

قد أقام قضاؤه أساسا على أن العقد — عمل التراجع — ينطوى على عمل غير مشروع وهو الاتفاق مسبقا على أن تبيع المؤسسة المطعون ضدها الأولى للطاعن ما يزيد عن حاجتها من مستلزمات إنتاج المكتب التى مستوردتها من دول الاتفاقيات وذلك فى حدود نصف القيمة النقدية لمحصول تصديرها المكتب إلى السودان بالخافعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ورتب على ذلك رفض الدعوى ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ، ولا يصبى ما استورد إليه توريدا من أن العقد تم أيضا بالخافعة للتعليقات الصادرة من الاتحاد الاشتراكي ومكائبات وزارة الاقتصاد . وإذ كانت هذه الدعامة كافية لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فإن النوى عليه فيما أضافه تأسيسا لفضائه من نوى المسئولية العقدية للمؤسسة المطعون ضدها الأولى عن تنفيذ العقد — استنادا إلى أن عدم التنفيذ لا يرجع إليها بل إلى اعتراض الجهات المختصة وإلى عدم قبول الموردين فى الخارج الاعتمادات المستندية التى فتحتها الطاعن - هو نوى غير منتج ذلك أنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى أقام الحكم قضاؤه على دعامتين مستقلتين وكانت إحداها تكفى وحدها لحمل قضائه فإن تعييبه فى الدعامة الأخرى - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطاعن .

جريدة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار الدكتور سعيد عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح عبد العظيم نائب رئيس المحكمة ، الدكتور أحمد حسي ، محمد طومر
وزك المصري

(٢١٨)

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤ القضائية :

(١) نقل ” نقل جوى . إتفاقية فارسوفيا “ . مسئولية . قانون .
أحكام توزيع المسئولية بين الناقل الجوى والشخص المضرور . خضوعها لقانون القاضيه
م ٢١ إتفاقية فارسوفيا . إطلاق حكم المادة ٢١٦ مدنى لعدم وجود تشريع خاص بتنظيم
مقد النقل الجوى .

(٢) نقل ” نقل جوى “ . مسئولية . نقض ” جدول موضوعى “ .
إقامة الحكم فضاهه بانتهاء مسئولية الناقل على مائت من وصول الطرد موضوع النزاع إلى
جهة الوصول سالوا وأن عدم استلامه يرجع إلى خطأ الطائفة التى تقاضت من الاستلام .
صحيح . التمس على الحكم بما تثيره الطائفة من أنها توجهت لاستلام الطرد فلم تجده . جده
موضوعى لم يتم ادلول عليه . غير مقبول .

١ - إذ كانت المادة ٢١ من الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض القواعد
المتعلقة بالنقل الجوى الدولي الموقعة في فارسوفيا في ٢٠/١٠/١٩٢٩ والتي انضمت
مصر إليها بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه ” إذا أثبت الناقل أن
خطأ الشخص المضرور قد تسبب عنه الضرر أو أضرهم في إحداثه ، فاللحكمة
طبقا لنصوص قانونها : أن تستبعد مسئولية الناقل أو تخفف منها “ فإنها تكون
قد أبت بقاعدة إسناد تحميل إلى قانون القاضى فيما يتعلق بأحكام توزيع المسئولية
بين الناقل الجوى والشخص المضرور . وكانت المادة ٢١٦ من التقنين
المدنى هى المنطبقة - لعدم وجود تشريع خاص ينظم عقد النقل الجوى -

(٢) لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد القاعدة القانونية الصحيحة من أن عقد النقل يلزم الناقل بنقل البضاعة سليمة إلى جهة الوصول ، قد أقام قضاؤه بانتفاء مسؤولية المطعون ضدها الأولى (الناقلة) على ما استفاد وأطمان إليه من تقرير خبير الدعوى وفي حدود سلطة المحكمة التقديرية — من أن الطرد موضوع النزاع قد وصل سليما إلى جهة الوصول وأودع مخازن المطعون ضدها الثانية (شركة مصر للطيران) في ١٩٧٥/٧/١ وتسلمت الطائفة إذن التسليم في ١٩٧٥/٧/٧ إلا أنه لم يتم دليل على أنها توجهت لاستلام الطرد بموجب الإذن المشار إليه وكان نتيجة تقاضها عن الاستلام لمدة ثلاثة أشهر أن نقل الطرد إلى مخزن الممول ، الأمر الذي استخلص منه الحكم أن عدم الاستلام إنما يرجع إلى خطأ الطائفة ورتب على ذلك استبعاد مسؤولية المطعون ضدها الأولى ، ولما كان هذا الاستخلاص سائغا وله أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن ماثيره الطائفة في نفيها من أنها توجهت إلى المستودعات فور تسلمها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو أن يكون جديلا موضوعيا لم تقدم الدليل عليه مما يجعله غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما جاء في التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن الشركة الطائفة أقامت الدعوى رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٧٥ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها الأولى (شركة الخطوط الجوية الباكستانية) بطلب إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٧٨٦٨ ماركا ألمانيا وفوائمه القانونية ، وغالط فيما ادعواها أنها استودعت رسالة مستلزمات طبية شحنت في طرد واحد على إحدى طائرات المطعون ضدها الأولى بموجب وثيقة الشحن

وقم ١٥/١٨٤١٦٩ إلا أنها لم تسلم الرسالة رغم حصولها على إذن تسليم بها مما يعد هلاكاً كلياً يرتب مسؤولية المطعون ضدها الأولى ، قامت هذه الأخيرة بإدخال المطعون ضدها الثانية (شركة مصر للطيران) في الدعوى للحكم عليها بما عسى أن يقضى به ضدها . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٨ قضت محكمة أول درجة بنبذ خبر في الدعوى وبأن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧ بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للشركة الطاعنة مبلغ ٧٨٦٨.٠٠٠ أوكا ألمانيا وفوائده القانونية وإلزام الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تدفع للمطعون ضدها الأولى ذات المبالغ . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف .

رقم ٩٤ سنة ٩٥ ق ، كما استأنفته المطعون ضدها الثانية بالاستئناف رقم ١١١ سنة ٩٥ ق وبعد أن ضمنّت محكمة استئناف القاهرة الاستئناف الأخير إلى الأول قضت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنّت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبليت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين تنحى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التفسير وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه اعتبر التزام الناقل التزاماً بوسيلة ورتب على ذلك أن المطعون ضدها الأولى (الناقلة) قد أوفت بالتزامها بتسليم الطرد موضوع النزاع إلى مستودعات شركة مصر للطيران (المطعون ضدها الثانية) في حين أن التزام الناقل هو التزام بتقريب غاية ، فإذا أراد الناقل أن يتخلص من المسؤولية في حالة امتناع المرسل إليه عن استلام الأشياء تعين عليه أن ياجأ إلى محكمة المراتب الجزئية للحصول على إذن بإليادها أو بيع جزء منها طبقاً لما تقضى به المادة ١٠٠ من القانون التجاري كما أنه غير صحيح ما ادعته المطعون ضدها الثانية بتحويل الطرد إلى المهمل لتفاهيس الطاعنة عن استلامه خلال المدة المقررة ، إذ أنها لم تناحر في الاستلام وإنما توجهت إلى مستودعات المطعون ضدها الثانية فور تسلمها إذن التسليم فلم تجد الطرد مما دفعها إلى إقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه

إذ بني قضاءه بانتفاء مسئولية المطعون ضدها الأولى (الناقلة) على وقوع خطأ من الطاعنة بسبب تقصيرها في استلام العارد دون أن يتولى أسباب ذلك ويبحث مدى مسئولية الشركة المطعون ضدها الأولى (الناقلة) من تنفيذ التزامها ومسئوليتها عن أخطاء المطعون ضدها الثانية باعتبارها تابعة لها في تنفيذ عقد النقل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه تصور في التمييز .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت المادة ٢١ من الاتفاقية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الجوي الدولي الموقعة في باريس في ١٢/١٠/١٩٢٩ والتي انضمت مصر إليها بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ تنص من أنه (إذا أثبت الناقل أن خطأ الشخص المضرور قد تسبب عنه الضرر أو أسهم في إحداثه للمحكمة ، طبقا لنصوص قانونها أن تستبعد مسؤولية الناقل أو تخفف منها) فإنها تكون قد أتت بقاعدة إسناد تحميل إلى قانون القاضي فيما يتعلق بحكم توزيع المسؤولية بين الناقل الجوي والشخص المضرور ، ولما كانت المادة ٢١٦ من الميثاق المدني المطبقة - لعدم وجود تشريع خاص ينظم عقد النقل الجوي - تنص على أنه "يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو ألا يحكم بتعويض ما إذا كان لدائن بخطئه قد اشترك في أحداث الضرر أو زاد فيه) ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد القاعدة القانونية الصحيحة من أن عقد النقل يلزم الناقل بنقل البضاعة سليمة إلى جهة الوصول ، قد أقم قضاءه بانتفاء مسئولية المطعون ضدها الأولى (الناقلة) على ما استقاه وأطمان إليه من تقرير خبير الدعوى وفي حدود سلطة المحكمة التقديرية من أن العارد موضوع النزاع قد وصل سليما إلى جهة الوصول وأودع مخازن المطعون ضدها الثانية (شركة مصر للطيران) في ١٩٧٥/٧/١ وتسلمت الطاعنة بئذ التسليم في ١٩٧٥/٧/٧ إلا أنه لم يتم دليل على أنها توجهت لاستلام العارد بموجب الإذن المشار إليه وكان نتيجة تقاضهما عن الاستلام لمدة ثلاثة أشهر .

أن ينقل الطرد إلى مخزن المهمل ، الأمر الذي استخلص منه الحكم أن عدم الاستسلام إنما يرجع إلى خطأ الطاعة ورتب على ذلك استبعاد مسئولية المطعون ضدهما الأولى ، ولما كان هذا الاستخلاص سائفا وله أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن مآثره الطاعة في نعيمها من أنها توجهت إلى المستودعات فور تسليمها إذن التسليم ولم نجد "طرد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لم تقدم الدليل عليه مما يجعله غير مقبول ، كما أنه لا محل للتحدي في هذا الصدد بحكم المادة ١٠٠ من القانون التجاري إذ هي تتعلق بحالة امتناع المرسل إليه من الاستسلام وهي حالة مغايرة لحالة النزاع ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والمصنوع في التفسير يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئاسة السيد المستشار / الدكتور سعيد عبد المجيد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : صلاح عبد العظيم نائب رئيس المحكمة ، الدكتور أحمد حسنى ، محمد طه
وزكى المصرى .

(٢١٩)

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) حكم « بيانات الحكم » . بطلان .

البيانات الواجب تضمينها الحكم . إفعال بيان المادة الصادر فيها الحكم . لا بطلان .
مادة ١٧٨ مرافعات .

(٢) عقد « تفسير العقد » . محكمة الموضوع .

تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها يقوم على
أسباب سائقة .

(٣) إثبات « حجية الأمر المقضى » .

حجية الأمر المقضى . شرط قيامها . وحدة الموضوع والمصوم والسبب .

(٤) أمر أداء « طلب الأمر » : « التكليف بالوفاء » . نقض

« نعى غير منتج » .

مرضعة استصدار أمر الأداء . اعتبارها بديل ورقة التكليف بالحضور . التكليف بالوفاء .
شرط إصدار الأمر . عدم تعلقه بالمرضعة ذاتها . قصر النعى على التكليف بالوفاء دون
المرضعة . غير منتج .

(٥) فوائد قانونية . أمر أداء .

الفوائد القانونية . سرانها من تلويح المطالبة القضائية بها . م ٢٢٦ مدنى . احتساب
الفوائد من تاريخ التنبيه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . خطأ .

(٦) فرائد قانونية . أوقاق تجارية « شيك » .

الفرائد القانونية المستحقة على قيمة الأوراق التجارية . مرياتها من تاريخ الامتناع عن الوفاء . ١٨٧ م تجارى . تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب . إعتباره تاريخاً لهذه مريان الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك المعتبر ورقة تجارية .

(٧) نقض « أسباب الطعن » .

الخطأ الذى يضر تصحيحه بالطامن لا يصلح سبباً لنقض الحكم .

١ — أنه وإن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين الحكم ببيانات معينة من بينها ما إذا كان صادراً في مادة تجارية أو في مسألة مستعجلة ، إلا أن هذه المادة — كما يبين من فقرتها الثانية — لم ترتب الإبطان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ، ومؤدى ذلك أن إفعال بيان المادة الصادر فيها الحكم لا يترتب عليه بطلانه .

٢ — إن تفسير العقود واستظهارية طريقها أمر تستقل به بحكمة الموضوع كما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائفة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهارية الطرفين عن المعنى الظاهر لهما وإنه .

٣ — يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة اتحاد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، وإذا كان الطامن والمطعون ضدها مدعى عليهما أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ولم يكن أحدهما خصماً للآخر ، فإن شرط اتحاد الخصوم يكون قد تخلف ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب جميع القانون إذ لم يعتمد بحجية قرار اللجنة المشار إليها .

٤ — إن العريضة التى تقدم لاستصدار أمر الأداء هي — وعلى ما جرى به قضاء — هذه المحكمة — بديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، وإذا لا يتحقق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة وإنما هو شرط

لصدور الامر وكان الطاعن لم يتع بأي عيب على هذه العريضة وانصب عليه
على اجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الاستئناف
قد قضت في النزاع المطروح عليها بالزام الطاعن بالدين موضوع طلب أمر
الأداء فإنه على فرض صحة ادعاء الطاعن بأنه لم يخطر بالتكليف بالوفاء
إخطارا صحيحا وأنه ممسك ببطلان إخطاره في محل عمله وأن الامر صدر
وغير ذلك وأيده الحكم المطعون فيه ، فإن النعي ببطلان إعلان التكليف
بالوفاء يكون غير منتج .

• - إنه وإن كان الأصل طبقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدني هو صريان
الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها ما لم يحدد الاتفاق أو يعرف
التجاري تاريخا آخر لصرانها أو ينص القانون على غير ذلك ، وكان من
المقرر أن التلبيه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا بعد من قبيل المطالبة
القضائية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون باحتسابه الفوائد
من تاريخ ذلك التلبيه .

٦ - إذ نصت المادة ١٨٧ من القانون التجاري على أن "فائدة أصل
قيمة الكبيالة المأمول منها بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم "البروتستو" ،
فإن حكمها يسرى على الفوائد القانونية المستحقة على قيمة السند الإذني أو الشيك
إذا اعتبر عملا تجاريا ، وإذا لا يترتب حامل الشيك المعتبر ورقة تجارية بعمل
بروتستو لإثبات امتناع المسحوب عليه عن الوفاء وإتمامه ذلك بكافة طرق
الاثبات ، وكان من المقرر أن الشيك يعتبر عملا تجاريا إذا كان من وقعه
تاجرا أو كان تحريره مترتبا على عمليات تجارية ، لما كان ذلك . وكان
الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعن تاجرا ، فإن مؤدى ذلك - على خلاف
ما ذهب إليه الحكم - اعتبار جميع انشيكات موضوع النزاع التي يتجها أوراها
تجارية ما دام أنه لم يثبت أنه يتجها لعدل غير تجاري ، وبالتالي صريان
الفوائد القانونية بالدسبة لها بواقع ٥ ٪ من تاريخ إفادة البنك بالرجوع إلى الساحب
باعتباره التاريخ الثابت للامتناع عن الوفاء .

٧ - إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن هذا التاريخ الأخير - تاريخ إفادة البنك بالرجوع إلى صاحب - سابق إلى تاريخ التنبيه بالوفاء الذي اعتمد به الحكم خطأ لمر يان الفوائد ، وكان صحيح هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا تتسع له أسباب الطعن ، ومن شأنه أن يؤدي إلى الاساءة إلى "طاعن الذي طعن وحده في الحكم . وكان من المقرر أن الطاعن إذا لم يستند من طاعنه فلا يجوز أن يضارب به ، فإن هذا الخطأ لا يصلح سبباً لنقض الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها كانت قد استصدرت أمر الأداء رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ تجارى كلى شمال القاهرة بإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٣٤٥٠ ج قيمة أربعة شيكات مسحوبة منه أفاد البنك في شأنها بالرجوع إلى صاحب ، نظلم الطاعن من هذا الأمر ، وبتاريخ ١٣/٥/١٩٧٥ حكمت محكمة أول درجة بإلغاء أمر الأداء واعتباره كأن لم يكن وبطلان الدين الصادر به . لاستأنفت الطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٨ سنة ٩٢ ق وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٨ حكمت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للطاعن ضدها مبلغ ٣٤٥٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في حرفة مشورة قرائه جديراً بالنظر ، وبالحلقة المحددة ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب حاصل الأول منها بطلان الحكم المطعون فيه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم رقم فصله في منازعة تجارية إلا أنه قد خلا من بيان نوع المنازعة التي فصل فيها مخالفًا بذلك المادة ١٧٨ من قانون المرافعات مما يشوبه بالبطلان .

وحيث إن هذا الذمى مردود ذلك أنه وإن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها ما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسالة مستعجلة ، إلا أن هذه المادة — كما يبين من فقرتها الثالثة — لم ترتب البطلان إلا على التقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ، ومؤدى ذلك أن إغفال بيان المادة الصادر فيها الحكم لا يترتب عليه بطلانه ، ومن ثم يكون الذمى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الخطأ في تطبيق القانون من وجهين حاصل أولهما مخالفة الحكم للبيانات العريضة للعقدين المؤرخين ١٩٧٧/٧/١٦ و ١٩٧٣/٤/١ إذ أن أولهما صريح في قيام شركة بين الطاعن والمطعون ضدها لإدارة واستثمار الأطنان المملوكة للأخيرة وشقيقتها مما مؤداه قيام علاقة لمجارية بين الطرفين تخضع لحكم المادتين ٣٦ و ٣٦ مكررا من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اللتين تشترطان أن يمرر عقد الإيجار — مزارعة أو نقداً — من ثلاث صور نودع إحداها بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة ويترتب هذا الإيداع شرطا لقبول المنازعات والدعوى الناشئة عن العقد أمام أية جهة إدارية أو قضائية ملاوة على ما نص عليه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من وجوب إثبات المستندات والشيكات التي تصدر من المستأجر لصالح المؤجر بالجمعية التعاونية الزراعية بعد التصديق على التوقيعات فيها ، ولما كانت الشيكات موضوع النزاع قد حوت استنادا إلى العلاقة الإيجارية المشار إليها فإن الدعوى المرفوعة للطالبة بقيمة تكون غير مةولة وإذا انحرف الحكم المطعون فيه عن العبارات الصريحة للاتفاق وأنكر على الطاعن صفته كمستأجر لأراض زراعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون . وحاصل الوجه الثاني للنفي أن الحكم المطعون فيه أحذر القرار الصادر من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية في حدود سلطاتها المقررة قانوناً ذلك أنه على أثر تحرير العقد المؤرخ ١٩٧٣/٤/١ بين الطاعن والمطعون ضدها والذي باعته بموجبه نصيبها بحق النصف في ثمار الحديقة التي استأجرها صورياً تقدم الملاك بطلب إلى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بطردها وصدر قرار اللجنة بالطرده تأسيساً على قيام المطعون ضدها بتأجير نصيبها في الحديقة إلى الطاعن من الأياطن وقد صار هذا القرار نهائياً وله حجية في قيام علاقة إيجارية خاضعة لقانون الإصلاح الزراعي ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا القرار مما يشوبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النفي مردود في وجهه الأول ذلك أن تفسير العقود واستظهار نية طرفيها أمر تستعمل به محكمة الموضوع مادام قضائها يقوم على أسباب سائغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعبارة ، لما كان ذلك وكان العقد المؤرخ ١٩٧٣/٧/١٢ — المقدم من الطاعن ضمن أوراق هذا الطعن — قد تضمن أن شركة قامت بين الطاعن والمطعون ضدها لإدارة واستثمار الأطنان المملوكة للأخيرة وشقيقتها وأن الطاعن كان يتولى الإدارة ، وتبين من مراجعة حساب الإيرادات والمصروفات أن هناك خسائر خسر الطاعن منها ١٥٠٠ ج وأنه اقترض من المطعون ضدها ٢٠٠٠ ج وتم الاتفاق على سداد هذه المبالغ بشيكات على النحو الوارد بالعقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ثبوت العقد على النحو السالف بيانه أن الطاعن لم يكن يستأجر الأطنان من المطعون ضدها وإنما كان يشاركها في استغلالها ويقوم بالإدارة مؤسماً قضاءه على ما أورده في مدوناته بقوله " وقد أوضحت المستأنفة (المطعون ضدها) عند استجوابها أنها كانت تقوم بزراعة هذه الأرض وأن المستأنف ضده (الطاعن) كان يقوم في بعض الأحيان بالاتفاق من ماله الخاص على تكاليف الزراعة وكان يقوم ببيع المحصولات التي تزرع بين الأشجار وأنه تبين من الحاسبة أن في ذمته لها مبلغ ١٥٠٠ ج هي المشار إليها بعقد الاتفاق — وترى المحكمة أن ماقررت المستأنفة عند استجوابها هو ما يتفق مع عبارات الاتفاق الصريحة من أن المستأنف ضده كان يقوم بإدارة الأطنان السالف بينها ،

وإذا كانت بعض عبارات العقد المذكور تشير إلى أن المستأنف ضده كان يقوم بإدارة الأطيان السالف بيمانها ، وإذا كانت بعض عبارات العقد المذكور تشير إلى أن المستأنف ضده كان يشارك المستأنفة في استئجار هذه الأطيان بجوار قيامه بالإدارة فإن المشاوكة المنوه منها لا تضيء عليه صفة المستأجر ، كما أن عبارة مراجعة حسابات إيرادات ومصرفات الأطيان المذكورة التي كانت تزرع على الذمة هذه العبارة الأخيرة لا تثبت صفا المستأجر على المستأنف ضده (الطامن) بعد أن ثبت من الأوراق أن الأرض المشار إليها بالعقد مملوكة بعضها لشقيق المستأنفة (المطعون ضدها) ٠٠٠ وهى مساحة حوالى ٦٠ فدان والباقي ملك المستأنفة وابنها ، وكان هذا الذى انتهى إليه الحكم استخلاصا سائغا له أصله الثابت فى الأوراق ويتفق مع المعنى الظاهر لعبارة الاتفاق المشار إليه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه بالخطأ لا يقيق القانون لانحرافه من العبارات الصريحة للعقد يكون على غير أساس .

والذى مردود فى وجهه الثانى ، ذلك أنه لما كان الثابت من العقد المؤرخ ١٩٧٣/٤/١ المقدم ضمن مستندات الطامن فى هذا العائن — وهى نحو ما جاء بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطامن والمطعون ضدها استأجرا من آخرين حديقة مساحتها ٩٠ فدانا بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٣/٤/٢٣ لمدة تقضى فى آخر مايو ١٩٧٥ وأن المطعون ضدها باع للطامن نصيبها بحق النصف فى "أو الحديقة بنين قدره ٣٢٠٠ جنيها تدفع لها بموجب شيكات من بينها الشيكات موضوع النزاع الحالى ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الوقائع على النحو السالف بيمانه أورد فى مدوناته (ومن ثم يكون سبب المديونية فى الشيك سالف البيان هو قيام المستأنفة (المطعون ضدها) ببيع نصيبها فى ثمار الحديقة المستأجرة لها ، لما هو مقرر من أنه يجوز أن يكون محل الالتزام شيئا مستقبلا ومن أنه يجوز بيع المحصولات المستقبلية بنين يقدر جزافا ولا تتضمن الواقعة بالتالى تأجيرا من الباطن أو تنازلا عن الإيجار) ، وكان هذا الذى أوردته الحكم بشأن تكييف العلاقة بين الطرفين — إجمالا للسلطة التقديرية للحكمة — سائغا ويتفق مع العبارات الصريحة للعقد ، فإن النعى على الحكم بخالفه القانون يكون على غير أساس ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائى

من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ضد الطاعن والمطعون ضدها بطردهما من الحديقة التي استأجرها بناء على طلب ملاكها تأسيساً على أن المطعون ضدها أجرت من الباطن إلى الطاعن الجزء الذي تستأجره إذ أن مثل هذا القرار لا يحوق أية حجية فيما بين الطاعن والمطعون ضدها إذ يشترط للنسك بحجية الأمر المقضى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — اتحاد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة وإذا كان الطاعن والمطعون ضدها مدعى عليهما أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ولم يكن أحدهما خصماً للآخر فإن شرط اتحاد الخصوم يكون قسراً تخاف ويكون الحكم الماعون فيه قد أصاب صحيح القانون إذ لم يعتد بحجية قرار اللجنة المشار إليه .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث الفصوى في النسب وتناقض الأسباب وتمازها وانحطاً في القانون وذلك من ثلاثة أرجه حاصل أولها أن الحكم الماعون فيه رغم إشارته إلى بعض عبارات العقد المؤرخ ۱۹۷۳/۷/۱۲ من أن الطاعن كان يشارك المطعون ضدها في استئجار الأطنان بالإضافة إلى قيامه بالإدارة إلا أنه قرر في الوقت ذاته أن هذه المشاركة لا تفضي عليه صفة المستأجر مما يعيبه بتناقض وتماز أسبابه علاوة على أنه لم يرد على دفاع الطاعن بخصوص عدم سماع الدعوى . وحاصل الوجه الثاني أن الطاعن بمسك ببطلان إجراءات أمر الأداء لإعلانه بالتكليف بالوفاء في عمل عمله وليس في إقامته إلا أن الحكم الماعون فيه لم يبحث هذا الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالفصوى في النسب، وحاصل الوجه الثالث أن الفوائد تحسب طبقاً لمادة ۲۲۶ مدنى من تاريخ المطالبة القضائية وإذ خلا الإنذار الموجب إليه في ۱۹۷۵/۱/۷ من المطالبة بالفوائد فإن الحكم الماعون فيه يكون قد أخطأ في القانون باحتسابه الفوائد من تاريخ الإنذار .

وحيث إن النعى مردود في وجهه الأول بما سبق بيانه عند الرد على الوجه الأول من السبب الثاني من أن الحكم الماعون فيه قد انتهى سائفاً إلى تمكينه

العلاقة بين الطرفين بأنها شركة وليست علاقة تجارية مما يخضع لقانون الإصلاح الزراعي ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس وإذ التفت المحكم المطعون فيه عن هذا الدفع ولم ير محلا لإعمال أحكام القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ لعدم ثبوت صفة المستأجر للطاعن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . والنعمى في وجهه الذي غير مقبول ، ذلك أن العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تحصل الدعوى بالقضاء وإذ لا يتلقى شرط التكليف بالوفاء بالعريضة وإنما هو شرط لصدر الأمر وكان الطاعن لم ينبع بأي عيب على هذه العريضة وأنصب نعيه على إجراء سابق عليها وهو التكليف بالوفاء ، وكانت محكمة الاستئناف قد قضت في النزاع المطروح عليها بإلزام الطاعن بالدين موضوع طلب الأمر الأداء ، فإنه على فرض صحة ادعاء الطاعن بأنه لم يخطر بالتكليف بالوفاء بإخطار صحيحا وأنه تمك بطلان إخطاره في محل عمله وأن الأمر صدر رغم ذلك وأيده الحكم المطعون فيه ، فإن النعمى ببطلان إعلان التكليف بالوفاء يكون غير متبع .

وحيث إن النعمى في وجهه الثالث مردود ، ذلك أنه وإن كان الأصل طبقا للمادة ۲۲۶ من القانون المدني هو سرمان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخا آخر لسريانها أو ينص القانون على غير ذلك ، وكان من المقرر أن التنبيه بالوفاء السابق على طلب الأمر الأداء لا يعد من قبيل المطالبة القضائية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون باحتسابه الفوائد من تاريخ ذلك التنبيه ، وإذ نصت المادة ۱۸۷ من القانون التجاري على أن (فائدة أصل قيمة الكيالة المعمول عنها بروتستو حدم الدفع تحسب من يوم البروتستو) فإن حكمها يسرى على الفوائد القانونية المستحقة على قيمة السند الإذني أو الشيك إذا اعتبر عملا تجاريا ، وإذ لا يلزم حامل الشيك المعبر ورقة تجارية بحمل بروتستو لإثبات امتناع المسحوب عليه عن الوفاء وإنما له ذلك بكافة طرق الإثبات ، وكان من المقرر أن الشيك يعتبر عملا تجاريا إذا كان من وقعه تاجرا أو كان تحريره مترتبا على عمليات تجارية ،

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطامن تاجراً فإن يؤدي ذلك - على خلاف ما ذهب إليه الحكم - اعتبار جميع الشيكات موضوع النزاع التي سحبها أوراها تجارة مادام أنه لم يثبت أنه سحبها لعمل غير تجاري ، وبالتالي ، مريان الفوائد القانونية بالدرجة لها بواقع ٥ ٪ من تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب باعتباره التاريخ الثابت للامتناع عن الوفاء ، ولذا كان اليمين من مدوات الحكم المطعون فيه أن هذا التاريخ الأخير ساقى على تاريخ التنبيه بالوفاء الذي اعتد به الحكم خطأ لمريان الفوائد ، وثان تصحيح هذا الخطأ الذي تردعه فيه الحكم لا تتسع له أسباب الطعن ومن شأنه أن يؤدي إلى الاسامة إلى الطامن الذي طعن وحده في هذا الحكم ، وكان من المقرر أن الطامن إذا لم يستفد من طمنه فلا يجوز أن يضار به فإن هذا الخطأ لا يصاحبه سبباً لرفض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود الباجوري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سجلال الدين أنسي ، هاشم قراحه ، مرزوق نكري و واصل ملاه الدين .

(٢٢٠)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ القضائية :

١ - أحوال شخصية "أجانب" . دعوى "إجراءات نظر الدعوى" .
دماوى الأحوال الشخصية وجوب نظرها بجلسة مرية . انعقاد إحدى الجلسات في ملائة
لا يحل مبدأ السرية طالما لم يتراخ فيها الطرفان .

(٢ ، ٣) أحوال شخصية "أجانب" . توثيق . قوة الأمر المقضى .
(٢) عقد زواج الأجانب . توثيقه ليس شرطا لسإع دماوى المطالبة بالحقوق المترتبة
على إبطال الزواج .

(٣) قوة الشيء المحكوم فيه . لا يلحق إلا منطوق الحكم وما نه يكون مرتبطا من الأسباب
بهذا المنطوق ارتباطا وثيقا . تعرض المحكمة — تزيدها — إلى مسألة خارجة على حدود النزاع
ولم تكن بها حاجة للفصل فيها لا يجوز قوة الأمر المقضى .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى المتعلقة بمسائل الأحوال
الشخصية يتعين نظرها في غير علانية وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة على أن
يصدر الحكم فيها علنا وذلك لإعمالا لنص المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من قانون
المرافعات السابق الواردتين في الكتاب الرابع منه والذي أقي عليه قانون
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي ، وكان البين من الأوراق
أن عضو جلسة ١١/٢/١٩٩٠ — وهى الجلسة الأولى التى نظرت فيها الدعوى
أمام محكمة الاستئناف — تضمن ما يفيد عقدها في علانية ولم يثبت فيه حضور
أحد أعضاء النيابة العامة ، إلا أنه لما كانت محاضر الجلسات التالية التى أجلت

المحكمة نظرت الاستئناف إليها قد خلت من الإشارة إلى انعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها في غرفة المشورة كما تضمنت جميع هذه المحاضر إثبات حضور ممثل النيابة العامة بما يتحقق به حكم القانون، وكانت المرافعة قد دارت في واقع الأمر بين الطرفين في هذه الجلسات دون الجلسة الأولى المشار إليها التي لم يبد فيها أى من الطرفين طلبات ما وأختتمت بقرار المحكمة بتأجيل الدعوى كطلب الحاضر عن الطاعن لتقديم مذكرة بدفاعة وتسكليف النيابة بإبداء رأيها ، فإن انعقاد جلسة ١٩٨٠/١١/٢ السالفة الذكر في علانية وبغير حضور أحد أعضاء النيابة العامة — بفرض حصوله — لا يكون قد فوت على الطاعن حقاً أو أخل بالسرية الواجب توافرها عند نظر الدعوى .

٢ — مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق الذى أبقي عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى ، والتي تحكم بإجراءات دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ، لا تستوجب لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج أن يكون العقد موثقاً أو ثبوتاً رسمياً .

٣ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بالمنطوق بالحكم وما كان من الأسباب مرتباً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً وأنه إذ عرضت المحكمة — تزيداً في بعض أسبابها — إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها أو لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى فإن ما عرضت له من ذلك لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المدونة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكيين المطعون فيهما وسائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليها — وهى قبرصية — أقامت الدعوى رقم ٢٠

لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية أجنبى غير مسلمين أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن الايطالى الجنسية بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لها نفقة شهرية مقدارها ٣٠ جنيتها وتعويضا قدره ١٠٨٠ جنيتها وهو ما يساوى نفقة ثلاث سنوات تأسيسا على أنه تزوجها فى ١٩٧٥/٥/٣١ فى كنيسة الروم الارثوذكس بالاسكندرية وفقا للطقوس الدينية لتلك الطائفة ثم تبين أنه متزوج بآخرى فاستصدرت ضده حكما نهائيا بإبطال زواجها منه لهذا السبب ، وإذ تقضى المادة ١٢٩ مكررا من القانون المدنى الإيطلالى - الواجب التطبيق - بالزام الزوج المسئول عن بطلان الزواج بتعويض الزوج الآخر حسن النية بما يساوى نفقة ثلاث سنوات وبأن يؤدى إليه نفقة شهرية فقد أقامت الدعوى .

وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم سماع الدعوى وإرجائها إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن هو المسئول وحده عن بطلان الزواج وأنها كانت حسنة النية وقت انعقاده ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت فى ١٩٨٠/٦/٣٠ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ للسنة ٣٦ ق - أحوال شخصية أجنبى الاسكندرية وفى ١٩٨١/٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها حالة الطاعن العائلية والاجتماعية والمالية ومقدار ما يحتاجه من نفقة ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت فى ١٩٨٢/١/٩ بإجابة المطعون عليها إلى طلبها . طعن الطاعن فى هذا الحكم - وسابقه - بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت نظرته جلسة الترمت فيها النيابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكين المطعون فيهما بطلانتهما وفى بيان ذلك يقول أنهما صدرا بعد أن نظرت الدعوى فى ١٩٨٠/١١/٢ بمجلسة علنية ودون حضور أحد أعضاء النيابة العامة وذلك بالمخالفة لحكم المادتين ٨٧١ و٨٧٨ من قانون المرافعات وتقضى أولاهما بنظر دعاوى الأحوال الشخصية للأجنبى فى غرفة مشورة وثانيتهما بوجوب تمثيل النيابة العامة فى هذه الدعاوى مما يعيب الحكين بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية يتعين نظرها في غير علانية وبحضور أحد أعضاء النيابة العامة على أن يصدر الحكم فيها علناً وذلك إعمالاً لنص المادتين ٨٧١ و ٨٧٨ من قانون المرافعات السابق الواردتين في الكتاب الرابع منه والذي أبقى عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي، وكان البين من الأوراق أن محضر جلسة ١١/٣-٨٠ - وهي الجلسة الأولى التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاستئناف - تضمن ما يفيد عقدها في علانية ولم يثبت فيه حضور أحد أعضاء النيابة العامة ، إلا أنه لما كانت محاضر الجلسات التالية التي أجلت المحكمة نظر الاستئناف إليها قد خلت من الإشارة إلى انعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها في غرفة المشورة كما تضمنت جميع هذه المحاضر إثبات حضور ممثل النيابة العامة بما يتحقق به حكم القانون، وكانت المرافعة قد دارت في واقع الأمر بين الطرفين في هذه الجلسات دون الجلسة الأولى المشار إليها التي لم يبد فيها أى من الطرفين طلبات ما وأختتمت بقرار المحكمة بتأجيل الدعوى كطلب الحاضر عن الطاعن تقديم مذكرة بدفاعه وتكليف النيابة بإبداء رأيها ، فإن انعقاد جلسة ١١/٣/١٩٨٠ السالفة الذكر في علانية وبغير حضور أحد أعضاء النيابة العامة - بفرض حصوله - لا يكون قد فوت على الطاعن حقاً أو أخل بالسرية الواجب توافرها عند نظر الدعوى ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٩٨٢/١/٩ الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويقول في برأيه أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم سماع الدعوى لعدم توثيق عقد الزواج مثار النزاع أو افراغه في الشكل الرسمي طبقاً للمادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بيد أن الحكم المطعون فيه أ طرح هذا الدفع على سند من أن توثيق زواج الأجانب ليس شرطاً لانعقاده وإنما هو شرط لجماع الدعوى به عند الانكار فلا محل لهذا الدفع مادام الزواج مقراً به ، وذلك على الرغم من أن تخلف الرسمية يترتب عليه اعتماد العقد ، هذا إلى أنه لم يعرض لشروط صحة الزواج في قانون بلد كل

من الزوجين وهو ما يعيبه بالقصور في التسبيب ، فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك بأنه لما كانت مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق الذي أبقى عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات الحالي، والتي تحكم إجراءات دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ، لا تستوجب لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج أن يكون العقد موثقاً توثيقاً رسمياً ، وكان إبطال عقد زواج الطاعن بالمطعون عليها ، فقد تقرر بالحكم التهائي الصادر في الدعوى رقمي ٤ و ٥ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية أجانب الاسكندرية بما لا مجال معه للتعرض لمدى توافر شروط صحة هذا الزواج لما فيه من مساس بحجية ذلك الحكم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه رفضه الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم توثيق عقد الزواج وعدم تعرضه لشروط صحة الزواج في قانون بلد كل من الزوجين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث على الحكمين المطعون فيهما الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي شأن ذلك يقول الطاعن أنه طبقاً للمادة ١٢٩ مكرراً من القانون المدني الإيطالي يشترط للحكم عليه بالنفقة والتعويض المطالب بهما ثبوت مسئوليته عن بطلان الزواج وأن تكون الزوجة حسنة النية ، وإذ قضت المحكمة للطعون عليها بهذين الطلبين دون أن تستظهر حسن نيتها واستندت في إثبات مسئوليته عن بطلان الزواج إلى حجية الحكم السابق صدوره في دعوى الإبطال قولاً منها أن هذا الحكم قطع في أنه المتسبب في البطلان وأن قضاءه في هذا الصدد حاز قوة الأمر المقضى ، وذلك على الرغم من أن موضوع الدعوى اهتة يختلف عن موضوع الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم وأن الفصل في طلب إبطال الزواج الذي كان مطروحاً فيها لا يقتضى التعرض لمسئولية أحد الزوجين عن البطلان وأن الحكم لم يعرض لهذا الأمر إلا في مقام بيان من تلزمه مصاريف تلك الدعوى فلا يجوز حجية في الدعوى الراهنة وهو ما يعيب الحكمين المطعون فيهما بالخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك بأنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ، وما كان من الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وأنه إذا عرضت المحكمة - تزيذا في بعض أسبابها - إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها أو لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى ، فإن ما عرضت له من ذلك لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه ، وكان موضوع الدعويين رقمي ٤ و ٥ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال محصية أجناب الاسكندرية السابق إقامتهما من طرفي الطعن ينصب على طلب إبطال زواجهما تبعا لقيام زوجية سابقة بين الطاعن وأخرى وهو ما يعارض مع ما تقتضى به شريعتهم من حظر تعدد الزوجات ، وإذ كان الفصل في هذا الموضوع لا يقتضى البحث في مسئولية أى من الطرفين عن إبطال الزواج لأنه يترب على مجرد ثبوت قيام الزوجية السابقة ، فإن ما أورده الحكم الصادر في هاتين الدعويين في معرض تسببيه لإزام الطاعن بمصروفاتهما من أنه هو المسئول عن إبطال الزواج لا ينطوى على فصل في هذه المسألة التي لم تكن مطروحة على المحكة ولا يقتضيها الفصل في النزاع المعروض عليها وبالتالي يحق للطرفين التنازل فيها في الدعوى الحالية التي أقامتها المطعون عليها للطالبة بحقوقها القانونية المترتبة على مسئولية الطاعن من إبطال الزواج .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكيم المطعون فيهما أن المحكمة وإن طبقت حكم المادة ١٢٩ مكررا من القانون المدني الايطالى على موضوع الدعوى باعتباره قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج الطاعن ، إلا أنها أغفلت البحث في مدى توافر حسن النية لدى المطعون عليها الأمر الذي جعله القانون المشار إليه شرطا لاستحقاقها النفقة والتعويض المطالب بهما ، وإذ كان ذلك ، فإن الحكيم المطعون فيهما يكونان معيين بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب مما يوجب نقضهما على أن تكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد محمود الباجوري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد جلال الدين وافع وجمال الدين أنسى وهانم قراة وواصل
علاء الدين .

(٢٢١)

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٥١ ق "أحوال شخصية" :

١... () بطلان « بطلان الأحكام » . حكم « بيانات الحكم » .

خلو الحكم . بيانات حضور الخصوم أو غيابهم ١٧٨ م ١٧٨ مرافعات معدلة بالقانون ١٣
لسنة ١٩٩٣ . لا بطلان . ملة ذلك .

(٢، ٣) أحوال شخصية « غير المسلمين » . بطلان الزواج . العنة .
محكمة الموضوع « سلطة محكمة الموضوع » .

(٤) العنة . ماهيتها . انعدام المقدرة الجنسية انعداماً كاملاً تعتبر مانعا من موانع انعقاد
للزواج . تحققها . أنه . بطلان الزواج بطلانا مطلقا .

(٥) تقدير المانع الطبي أو العرضي الذي يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية مما تستقل
بمقتضيه محكمة الموضوع من أقامت فضاءها على أساس سابق .

١ - المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣
وإن أوجبت تضمين الحكم ببيانات معينة من بينها حضور الخصوم أو غيابهم،
إلا أن هذه المادة - كما يبين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان إلا على
القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم
وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم مما مؤداه أن
إغفال الحكم بإثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا يترتب عليه بطلانه .

٢ - مفاد المادتين ٢٧ ، ٤١ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادر في سنة ١٩٣٨ أن العنة وهي انعدام المقدرة الجنسية انعداما كاملا تعتبر مانعا من موانع انعقاد الزواج إذا كانت سابقة عليه ومتحققة وقت قيامه سواء كان العجز الجنسي نتيجة عنه عضوية او مرده إلى بواث نفسية لأن هذا المانع يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح للزواج فيكون عقد الزواج باطلا بطلانا مطلقا .

٣ - تقدير المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يبرح زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يدخل في ساطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإبطال عقد زواجهما منه . وقالت ييانا لها أنهما قبطيان أرثوذكسيان وتزوجته في ١٤/٥/١٩٧٨ طبقا لشرعتهما ورغم احتباسه لها أكثر من ثمانية شهور فقد ظلت بكرًا لإصابته بعنه قبل الزواج أعجزته عن القيام بواجباته الزوجية مما حدا بها إلى الانفصال عنه في ٢٩/١/١٩٧٩ ، وإذ انعقد زواجهما باطلا فقد أقامت دعواها . حكمت المحكمة في ١٧/١/١٩٧٩ بتسلب الطيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي على الطاعن لبيان ما إذا كان مصابا بعجز جنس .

وتاريخ إصابته ومدى قابليته للبراء منه ، وبعد أن قدم الطبيب تقريره حكمت في ٢٩ / ١ / ١٩٨٠ برفض الدعوى . إستأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٨ لسنة ٩٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ حكمت محكمة الاستئناف بـ "الحكم المستأنف وبطلان عقد زواجها من الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض ضمن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالوجهين الأولين من السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان . وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يشتمل على بيان المذكرات المقدمة منه إلى محكمة الموضوع بدرجةيتها وما تضمنته من دفاع جوهرى كما أغفل بيان حضور الخصوم أو غيابهم مخالفا بذلك نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ وإن أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها حضور الخصوم أو غيابهم ، إلا أن هذه المادة - كما يبين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم مما مؤداه أن إغفال الحكم إثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا يترتب عليه بطلانه . إذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يبين بالوجه الأول ماهية دفاعه الجوهرى الذى أغفل الحكم الإشارة إليه وأثر هذا الإغفال في قضائه مما يكون نعيه في هذا الخصوص مجعلا غير مقبول ، فإن النعى بهذين الوجهين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول وبباني أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه ببطلان عقد الزواج على سند من أن القول قول الزوجة في أنها لازالت بكر وأن الطبيب

الاستشارى أثبت أن غشاء بكارتها سليم لا يسمح بحدوث اتصال بـ"بلاج" كامل وأن استمرار العشرة الزوجية بينهما قرابة خمسة شهور مما لم يختلف فيه يقطع بإصابته بعنة نفسية سابقة على الزواج ، في حين أن الأخذ بقول الزوجة بشأن بقاء بكارتها لاسند له من أحكام الشريعة المسيحية وأنه ما كان يمكن للطبيب الاستشارى دون أن يوقع الكشف عليه وبعد أن أثبت الطبيب الشرعى الذى ندينه بحكمة أول درجة سلامته من الإصابة بعنة عضوية أن يتنزم بإصابته بعنة نفسية من مجرد الكشف الطبى على الزوجة وتقرير سلامة غشاء بكارتها فضلا عن أن مناط الاستدلال بذلك على إصابته بالعنة النفسية أن يكون قد عجز عن الاتصال بزوجته بعد أن مكنته من نفسها ، وإذ نازع في بقاء بكاره الزوجة ، وطلب توقيع الكشف الطبى عليها وإحالة لداعوى إلى التحقيق لإثبات أنها لم تمكثه من نفسها في ظروف نفسية تيسر الاتصال بها على قصر مدة العشرة بينهما التى لم تتجاوز ثلاثة شهور والتفت بحكمة الاستئناف عن هذا الدفاع الجوهري وعولت في حكمها على ما أثبتته التقرير الاستشارى من بقاء بكاره الزوجة رغم استمرار معاشرته لها قرابة خمسة شهور بمقولة أنها لم يختلفا في مدة العشرة مع أن هذه الواقعة ليس لها مورد من الأوراق وأطرح الحكم ما لإقامة الزوجة دعوى بطلان الزواج للإكراه من دلالة على عدم تمكينها لـ"من نفسها" فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للائباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ على أنه " لا يجوز الزواج أيضا في الأحوال الآتية (أ) إذا كان لدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعى أو عرضى لا يرجع زواله يمنع من الاتصال الجنسى كالعنة والخنوثة والخصاء " . . . وفي المادة ٤١ منها على أن " كل عقد يقع مخالفا لأحكام الماد ٢٧ ، يعتبر باطلا . . . ولزوجين وكل ذى شأن حق الطعن فيه " . مفاده أن العنة وهى انعدام المقصرة الجنسية انعداماً كاملاً تعتبر مانعا من موانع انعقاد الزواج إذا كانت سابقة عليـ" ومتحققة وقت قيامه سواء كان العجز الجنسى نتيجة عنه عضوية أو مرده إلى بواعث

نفسية لأن هذا المانع يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح للزواج فيكون عقد الزواج باطلا بطلانا مطلقا ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استدل على أن الطاعن مصاب بعنة نفسية غير قابلة للشفاء ومصابة لانعقاد الزواج بما أثبتته التقرير الطبي الاستشاري من أن المطعون عليها لازالت بكرا وأن التمزق بغشاء البكارة قديم غير كامل لم يحدث نتيجة لإيلاج ولا يقوم دليل مادي على ما يدعيه الزوج من اتصاله بها بإيلاج كامل وحصول إجهاض وتداخل جراحى لإعادة البكارة واستخلص من ذلك ومن معايشرة الطاعن لزوجته بضعة شهور أنه مصاب بعنة نفسية لا يرجى شفاؤها صاحبت انعقاد الزواج ورتب على ذلك القضاء ببطلانه ، وكان تقدير المانع الطبيعى أو المرضى الذى لا يرجى زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان ما أفصح عنه الحكم من أن بقاء المطعون عليها بكرا رغم دوام العلاقة الزوجية بضعة شهور يدل على إصابة الطاعن بعنة نفسية ، استدلالا سائغا له مورده من الأوراق ويكفى لحمل قضائه ببطلان الزواج ، وكان ما أورده تريدا من أنه لا خلاف بين الطرفين فى أن مدة العشرة الزوجية قرابة خمسة شهور وأن القول فى بقاء البكارة قول الزوجة لا أثر له فى قضائه طالما أن الطاعن أقر أن العشرة استدامت ثلاثة شهور وهى مدة كافية للكشف عن عجزه عن مباشرة زوجته خلالها ، وأن دعامة الحكم فى بقاء البكارة ما أثبتته التقرير بالاستشارى فى هذا الخصوص ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه باشر زوجته بإيلاج كامل عدة مرات وحملت منه بتعارض مع ما تمسك به من امتناعها عن تمكنه من نفسها واستدلاله على ذلك بدعوى بطلان الزواج للاكراه التى أقامتها ضده وما طلبه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة الامتناع هذه ، فإنه لا على محكمة الاستئناف إن هى أطرحت دلالة هذا الدفاع ولم تستجب إلى طلب تحقيقه . ويكون النعى على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / عبد العزيز عبد الماطي احماديل نائب رئيس ائمة ، وعضوية السادة
المستشارين : يحيى العموري نائب رئيس المحمة ، محمد المرمي فتح الله ، سعد بدر ربحي اسحق .

(٢٢٢)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤ القضائية :

التزام . سلف

التزام الخلف بحقوق والتزامات السلف . شروطه . م ١٤٦ مدني .

مؤدى نص المادة ١٤٦ من القانون المدني أن من يكتسب من يستخلفه
حقا عيليا على شيء معين يلتزم بما تعاقده عليه السلف متعلقا بهذا الشيء متى كان
هذا التعاقده سابقا على انتقال هذا الحق العيني إليه وكان ما يترتب عليه العقد السابق
من حقوق أو التزامات من مستلزمات الشيء وكان الخلف عالما بها وقت
انتقال الحق إليه ، ولما كانت الالتزامات تعتبر من مستلزمات الشيء إذا كانت
محددة له بأن تفرض عليه قيودا أو تضيق من نطاقه وكان من آثار عقد البيع نقل
ملكية المبيع من رتبة ومنفعة إلى المشتري — ما لم ينص العقد على قصرها
على أحدهما — بما يكلها وبما يحددها ، فإن ما يتعاقده عليه السلف محدد النطاق
انتفاعه بالشيء يلتزم به الخلف متى كان عالما به وقت التعاقده ، باعتبار المنفعة
من مستلزمات الشيء الذي انتقل إليه كآثر من آثار عقد البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعين أقاما الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ٦٩ مدنى كلى القاهرة بطلب إلزام المطعون ضدها اربعة بتقديم كشوف الحساب الإجمالى بإيرادات سينما كايرو بالاس عن المدة من ١٩٦٤/٨/٣ وبإلزام المطعون ضدهم الثلاثة الأول متضامين بأن يؤدوا لها نسبة ٣ ٪ من الأيراد الإجمالى الذى تسفر عنه كشوف الحساب مناصفة بينهما عن المدة من ١٩٦٤/٨/٣ وحتى ١٩٧٠/٤/٢٧ مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية ، وقالوا بيانا لذلك أنه تم الاتفاق بين السيدة ... مالكة العقار رقم ٣ شارع الألفى بالقاهرة حينئذ شركة فوكس للقزوين العشرين (المطعون ضدها الرابعة) على أن تستغل الشركة المذكورة المعرض القائمة على العقار من ١٩٥٧/١٠/١ حتى ١٩٥٠/٤/٢٨ مقابل استحقاقها نسبة مئوية من الأيراد اليوى تدرجت إلى أن بلغت ١٦ ٪ عن المدة من ١٩٥٠/٤/٢٨ حتى نهاية العقد على أن يستحق الطاعنان ٣ ٪ من هذا الأيراد اليوى اعتبارا من ١٩٥٠/٤/٢٨ ، وأنهما استمرا فى قبض مستحقتهما حتى فرضت الحراسة على المسالكة فى ١٨/١٠/٦٠ ثم قامت الحراسة التى يمثلها المطعون ضده الأول بالوفاء بحصتهما حتى ١٩٦٤/٨/٣ تاريخ تسليم العقار إلى شركة القاهرة للتأمين التى أدمجت فى شركة القاهرة التأمين الأهلية (المطعون ضدها الثانية) بعد شرائها العقار إلا أن الشركة العامة لدور السينما القائمة على استغلاله توقفت عن صرف النسبة المقررة لها. قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الأول ورفضها بالنسبة للباقين .

استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٤٤ لسنة ٨٨ ق وبترخيص

١٩٧٢/١٣/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن ، ثم قدمت مذكرة أخرى أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ،
وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها
الترمت النيابة رأيا الأخير .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بتطبيق المادة ١٤٦ من القانون المدنى
التي تقضى بانتقال الالتزام إلى الخلف الخاص متى كان هذا الالتزام من مستلزمات
الشيء وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه لأن الإقرار
المؤرخ ١٩٤٠/٦/٢٠ أنشأ لها حقوقا شخصية تتمثل بدار السينما التي انتقلت
إلى المطعون ضدهما الثانية والثالثة وهي من مستلزمات ويعلم بها المطعون ضدهما
سالفى الذكر بالإشعار الذى وجهاه إليها فى ١١ ، ٦٣/٨/١٤ قبل بيع العقار إليهما
باعتبار أن غاية الشيء من مستلزماته إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر
ما يشوبه بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه لما كانت المادة ١٤٦ من القانون
المدنى تنص على أنه " إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقا شخصيا تتصل بشيء
انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا
الخلف فى الوقت الذى ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستلزماته ، وكان الخلف
الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه " وكان مؤدى هذا النص أن من يكتسب
من يستخلفه حقا عينيا على شيء معين يلتزم بما تعاقده عليه السلف متعلقا بهذا
الشيء متى كان هذا التعاقده سابقا على انتقال هذا الحق العينى إليه وكان ما يرتبه
العقد السابق من حقوق أو التزامات من مستلزمات الشيء وكان الخلف الخاص بها
وقت انتقال الحق إليه . ولما كانت الالتزامات تعتبر من مستلزمات الشيء
إذا كانت محددة له بأن تفرض عليه قيودا أو تضيق من نطاقه وكان من آثار
عقد البيع ملكية المبيع من رقبة ومنفعة إلى المشتري - ما لم ينص العقد على قصرها
على أحدهما - بما يكلها وبما يحددها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد لنطاق

انتفاعه بالشئ يلتزم به الخلف متى كان عالماً به وقت التعاقد باعتبار المنفعة من مستلزمات الشئ الذى انتقل إليه كأثر من آثار عقد البيع . لما كان ذلك وكان التزام مالكة دار السينا قبل الطاعنين بنسبة معينة من غلة هذه الدار قيداً وارداً على منفعتها بها سابقاً على انتقال ملكية هذه الدار إلى المشتري فإن هذا الالتزام ينتقل إلى هذا الخلف الخاص باعتباره من مستلزمات هذا الشئ ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه برفض الدعوى على سند من أن غلة دار السينا ليست من مستلزماتها يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم الدسوقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جيهان حسين عبد الله ، عبد المنعم رشدي ، مصطفى زعزوع ،
الحسيني السكتاني .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ القضائية :

- ١ (٢٤١) إيجار « إيجار الأماكن » . عقد « سريان العقد » .
خلف . شيوخ .
- ١ (١) سريان عقود إيجار الأماكن على المالك الجديد . ٣٠٠ م / ١٩ ق ١٩٧٧ .
شرطه .
- ٢ (٢) ثبوت حق إدارة المال الشائع للشركاء مجتمعين أو لأغلبية المطلقة دون سواهم .
المادتان ٨٢٧ ، ٨٢٨ مدني - مؤداه .

١ - مؤدى نص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٧ أن عقود
الإيجار التي تسمى في مواجهة المالك الجديد ، ولولم يكن لها تاريخ ثابت سابق على
انتقال الملكية إليه ، هي تلك القائمة في مواجهة المالك السابق ، وهي
لا تكون كذلك إلا إذا صدرت صحيحة من له حق التأجير طبقاً للقانون .

٢ - لما كانت إدارة المال الشائع طبقاً لصريح نص المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨
من القانون المدني لا تكون إلا للشركاء مجتمعين أو في القليل للأغلبية المطلقة
لشركاء محسوبة على أساس الأنصبة ، ولا تثبت لسواهم ، فيحق لباقي
الشركاء في اعتبار الإيجار الصادر من أحدهم غير قائم بالنسبة لهم في حصصهم
بل وفي حصة الشريك المؤجر ذاته وباعتبار المستأجر متعرضاً لهم فيما يملكون

إذا كان قد وضع يده بالفعل على العين ، فإذا ما انتقلت ملكية الشريك المؤخر إلى باقي الشركاء انتقلت غير محملة بذلك العقد، إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن عقد الإيجار المؤرخ .. محل النزاع — صادر لصالح المطعون ضده من أحد الورثة لشريك كان يملك نصف الأنصبة شيوعا في العقار المكنن به شقة النزاع ، فإن هذا العقد حتى لو اقترن بموافقة باقي الورثة، لا يكون صادرا من أصحاب أغلبية الأنصباء، ولا يسرى في حق الطاعن باعتباره مالكاً على الشيوع للنصف الآخر سواء في حصته أو في حصة شريكه والتي يملك الطاعن في كل ذرة من ذراتها ، وتكون ملكية حصة الشريك هذه قد انتقلت إلى الطاعن بعد الشراء غير محملة بعقد الإيجار المشار إليه حتى ولو كان له تاريخ سابق على انتقال الملكية ما لم يكن الطاعن قد ارتضاه صراحة أو ضمنا ، وهو الأمر الذي تخلو منه أوراق الدعوى ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٣٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ كلى طنطا ، ذهب فيها إلى أنه وآخر كانا يملكان العقار المبين بالصحيفة مناصفة وشيوعا ، وإذا شب خلاف بينهما وتقدرت القسمة فقد ابتاع حصة شريكه ، وبعد أن تسامها في ١٧/٤/١٩٧٥ فوجيء بعقد إيجار مؤرخ ٨/٢/١٩٧٢ عن شقة بذات العقار صادر لصالح المطعون ضده من أحد ورثة شريكه السابق ،

وإذا كان العقد غير نافذاً في حقه لصدوره من لا يملك أغلبية الأنصبة في الشيوخ ، فقد أقام دعواه بطلب الحكم بطرد المطعون ضده من شقة النزاع والتسليم . بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٣ قضت محكمة أول درجة بالطرد والتسليم . استأنف المطعون ضده بالاستئناف ٤٠ لسنة ٢٧ طنطا ، وفي ٤/١١/١٩٧٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيهم .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بسبب الطعن ، أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من نفاذ عقد الإيجار محل التداوى في حقه ، استناداً إلى أن المؤجر - وهو شريك على الشيوع - يملك في كل ذرة من ذرات العقار فيكون له حق التأجير ، وإلى ما تقضى به المادة ٢٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من نفاذ العقد في حق المالك الجديد ، ولو لم يكن تاريخ ثابت سابق على نقل الملكية ، ينطوى على خطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك لأن إيجار المسال الشائع باعتباره من أعمال الإدارة معقوداً لأصحاب أغلبية الأنصبة ، وهو الأهم المقتدر في المؤجر ، إذ لا يعدو أن يكون أحد الورثة لملك النصف شيوخاً ، فلا يملك إبرامه ولا يكون العقد نافذاً في حق باقي الشركاء ، ولا محل لأعمال المادة ٢٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، إذ أن مناط تطبيقها صدور العقد صحيحاً من يملكه ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوباً بالفساد في الاستدلال ، إذ افترض عليه بواقعة التأجير ورضائها من تقديم المطعون ضده عقد الإيجار في دعوى بتفويض الأجرة أقامها ضد الشريك المؤجر له ، دون أن يختصم فيها وبالتالي لم يعلم بأمر التعاقد .

وحيث إن هذا النعى بسببه سديد ، ذلك أنه ولئن كانت المادة ٢٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابل للمادة ٣٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قد نصت على أنه « استثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني ، تسرى عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد ، ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على انتقال الملكية » بما مؤداه أن عقود الإيجار

التي تسرى في مواجهة المالك الجديد ، ولو لم يكن لها تاريخ ثابت سابق على انتقال الملكية إليه ، هي تلك القائمة في مواجهة المالك السابق ، وهي لا تكون كذلك إلا إذا صدرت صحيحة من له حق التأجير طبقا للقانون ، وإذا كان الإيجار من أعمال الإدارة ، وكانت إدارة المال الشائع وطبقا لصريح نص المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدني لا تكون إلا للشركاء مجتمعين أو في القليل للأغلبية المطلقة للشركاء محسوبة على أساس الانصباء ، ولا تثبت لسواهم ، فيحق لباقي الشركاء في اعتبار الإيجار الصادر من أحدهم غير قائم بالنسبة لهم في حصصهم بل وفي حصة الشريك المؤجر ذاته ، وباعتبار المستأجر متعرضا لهم فيما يملكون إذا كان قد وضع يده بالفعل على العين ، فإذا ما انتقلت ملكية الشريك المؤجر إلى باقي الشركاء انتقلت غير محملة ذلك العقد ، إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٨ - محل النزاع - صادرا لصالح المطعون ضده من أحد الورثة لشريك كان يملك نصف الانصباء شيوعا في العقار الكائن به شقة النزاع ، فإن هذا العقد حتى لو اقترن بعوافة باقي الورثة ، لا يكون صادرا من أصحاب أغلبية الانصباء ، ولا يسرى في حق الطاعن باعتباره مالكا على الشيوع للنصف الآخر ، سواء في حصته أو في حصة شريكه والتي يمتلك الطاعن في كل ذرة من قدراتها ، وتكون ملكية حصة الشريك هذه قد انتقلت إلى الطاعن بعد الشراء غير محملة بعقد الإيجار المشار إليه حتى ولو كان له تاريخ ثابت سابق على انتقال الملكية ، ما لم يكن الطاعن قد ارتضاه صراحة أو ضمنا ، وهو الأمر الذي تخلو منه أوراق الدعوى ، إذ يتعذر أن ينسب له رضاه ضمنى دلالاته عليه بالعقد الذي أودع دعوى لم يختصم فيها الطاعن ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب إلى أن الإيجار الصادر من شريك على الشيوع لا يملك أغلبية الانصباء صحيح نافذ قبل باقي الشركاء وفي مواجهة من انتقلت إليه الملكية اعمالا للمادة ٢٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، واستدل على علم الطاعن بالعقد من إيداعه دعوى لم يكن خصما فيها ، فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه فساد في الاستدلال ، بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد الخولي نائب رئيس المحكمة رئيساً ومضوية السادة المستشارين و
مرت حضروه ، على السعدني ، محمد مختار منصور ومحمد لبيب الموصفي .

(٢٢٤)

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢ ، ١) أعمال تجارية . شركات .

(١) تكوين أو إنهاء الشركات من الأعمال التجارية بالتبعية لمن يتوافر شروطها بالنسبة له .
علة ذلك .

(٢) الشرك الموصى في شركة الترسية . ليس تابراً . اشتراكه في تكوين الشركة أو
اقتضائه نصيبه في أرباحها أو في ناتج تصفيتها . عدم اعتباره عملاً تجارياً .

(٣) لإثبات " الإثبات في التصرفات التجارية المختلطة " . أعمال تجارية .
تجارية التصرف بالنسبة لأحد الطرفين ومدنيته بالنسبة للآخر . وجوب إتباع قواعد الإثبات
المدنية على من كان التصرف مدنياً بالنسبة له . عدم جواز بحجة الدائن إلا طبقاً لقواعد
الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفاً مدنياً ولو كان بالنسبة للدين تصرفاً تجارياً .

(٤) لإثبات " الإقرار " . محكمة الموضوع " مسائل الإثبات " .
الإقرار غير القضائي . لمحكمة الموضوع أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مجرد قرينة أولاً تعند به
أصلاً دون معقب عليها في ذلك .

(٥) التزام .

الالتزام المسالي . ماهيته .

(٦) استئناف . حكم " تسليب الحكم " .
إثناء محكمة الاستئناف الحكم المستأنف . عدم التزامها بتنفيذ أسباب ما ألفتته أو عدلته منه .
أو الرد عليها متى أقامت قضائها على ما يكفي لحمله .

(٧) حكم "تسييب الحكم".

عدم رد الحكم على دفاع ظاهر البطلان . لا يجب .

(٨) التزام "انقضاء الالتزام". المقاصة .

المقاصة القانونية . من شروطها أن يكون الدينان متقابلين .

١ - إذ كانت المسألة الثانية من القانون التجارى عندما عدت الأعمال التجارية بطبيعتها لم تورد بينهما تكوين أو إنهاء الشركات ، كما لا يوجد نص قانونى خاص بذلك فمن ثم تكون من الأعمال التجارية بالتبعية لمن تتوافر شروطها بالنسبة له .

٢ - إذ كان الشريك الموصى فى شركة التوصية ليس تاجرا ولا شأن له بعملها التجارى ، فإن اشتراكه فى تكوين الشركة واقتضائه نصيبه فى أرباحها أو فى ناتج تصفيها لا يعتبر عملا تجاريا بالنسبة له .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه إذا كان التصرف حاصلا بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنيا وبالنسبة للآخر تجاريا فإن قواعد الإثبات فى المواد المدنية هى التى تتبع على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له ، فلا يجوز بحاجة الدائن إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا .

٤ - الإقرار غير القضائى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها بعد تقدير الظروف التى صدر فيها أن اعتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لا تعتمد به أدلا دون معقب عليها .

٥ - إذ كان الالتزام المالى ديننا تنشغل به ذمة الملتزم به قبل دأئه ، وكان المحرز سند الدعوى قد تضمن التزام الطاعة بأن تؤدى المبلغ المطالب به إلى المطعون ضدها فإن النعمى على الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعة مدينة بهذا المنع إن المطعون ضدها يمكن على غير أساس .

٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتفنيد أسباب ما ألقته أو عدلته من الحكم المستأنف أو الرد عليها متى أقام حكمها تقضاه على أسبابه الخاصة الكافية للحمله .

٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع ظاهر البطلان .

٨ - من بين شروط تحقق المقاصة القانونية أن يكون الدينان متقابلين أى أن يكون كل من طرفيهما دائنا ومدينا للآخر بذات الصفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة . وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها تقدمت بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٧ إلى السيد رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبة إصدار أمر أداء بالزام الطاعنة بأن تؤدي لها مبلغ ستة آلاف جنيه تأسيسا على أنها تدين الطاعنة بهذا المبلغ بموجب إقرار مؤرخ ١٩٧٤/٧/٣ يستحق الوفاء في ١٩٧٥/٧/١ ، صدر الأمر بتحديد جلسة لنظر الموضوع وقيمت بالدعوى رقم ٤٢٨١ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وإذ دفعت الطاعنة بعدم وجود سبب لهذا الالتزام ردت المطعون ضدها بأنه قيمة أرباحها من الشركة التى كانت بينهما فندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى لبيان حقيقة سبب الالتزام وبيان قيمة ما تستحقه المطعون ضدها من أرباح قبل الطاعنة عن شركة التوصية التى كانت بينهما ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/١/١٦ بالزام الطاعنة بأن تتؤدي إلى المطعون ضدها مبلغ ٣١٤ جنيه و ٩٣٤ مليا ، فاستأنفت الأخيرة

هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١١١ سنة ٩٥ ق طالبة تعديله إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ستة آلاف جنيه . بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ قضت المحكمة للمطعون ضدها بطلانها . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة اسباب تمنى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقول أنه كان محمدا لنظر الاستئناف جلسة ١٩٧٨/١١/٩ التي صادفت عطلة رسمية فتحدد إداريا لنظره جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ ولم تعلن الطاعنة بذلك فلم تتمكن من الحضور أو إبداء دفاعها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، مما يشوبه بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النعى المفتقر إلى الدليل ، وكانت الطاعنة لم تقدم سندا لما أورده بهذا السبب فإنه يكون عاريا عن الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تمنى بالأوجه الثلاثة الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في الأسباب ، وفي بيان ذلك تقول أن الإقرار الكتابي الصادر منها إلى المطعون ضدها خاص بتصفية شركة تجارية كانت بينهما ومن ثم يكون الالتزام موضوع هذا المحرر تجاريا يجوز إثبات عكسه بكافة طرق الإثبات . وإذ رفض الحكم المطعون فيه الإثبات بغیر الكتابة على سند من أن هذا الالتزام ليس تجاريا بالنسبة للمطعون ضدها ، بينما يقرر في موضع آخر من أسبابه أن ذلك المحرر لإقرار غير قضائي ولا يعتبر حجة قاطعة وإنما يخضع لتقدير المحكمة ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالتناقض في الأسباب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الثانية من القانون التجاري عندما عدت الأعمال التجارية بطبيعتها لم تورد بينها تكوين

أو إنهاء الشركات ، كما لا يوجد نص قانوني خاص بذلك ، فمن ثم تكون من الأعمال التجارية بالتبعية لمن تتوافر شروطها بالنسبة له وكان الشريك الموصى في شركة التوصية ليس تاجرا ولا شائن له بعملها التجاري ، فإن اشترى كره في تكوين الشركة واقتضائه نصيبه في أرباحها أو في ناتج تصفيها لا يعتبر عملا تجاريا بالنسبة له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان التصرف حاصلا بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنيا والنسبة للآخر تجاريا فإن قواعد الإثبات في المواد المدنية هي التي تنبع على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له ، فلا تجوز محاجة الدائن إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للمدين تصرفا تجاريا . وأن الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها بعد تقدير الظروف التي صدر فيها أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لا تعتمد به أصلا دون معقب عليها . لما كان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الظروف والملابسات التي صدر فيها الإقرار الكتابي الصادر من الطاعنة رأى الأخذ به دليلا كتابيا كاملا على انشغال ذمة الطاعنة بالمبلغ المطالب به ، وخلص إلى عدم جواز إثبات عكس هذا الدليل الكتابي بغير الكتابة قبل المطعون ضدها لأن الالتزام الوارد به ليس تجاريا بالنسبة لها لمكونها مجرد شركة موصية وليست تاجرة ولم يكن هذا الالتزام وليد عملية تجارية بالنسبة لها . فإن النعي عليه بذلك الاوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الرابع من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أن الإقرار الصادر منها تضمن فقط مجرد التزامها بأن تدفع المبلغ الوارد به إلى المطعون ضدها في تاريخ معين ومن ثم فهو لا يفيد المدونية ولا يقطع بانشغال الذمة أصلا بالمبلغ ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعنة قد أقرت كتابة بأنها مدينة بالمبلغ المذكور ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومخالف الثابت بالأوراق مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان الالتزام المالي دينيا تنشغل به ذمة الملتزم به قبل دائه ، وكان المحرر سند الدعوى قد تضمن التزم

الطاعة بأن تؤدي المبلغ المطالب به إلى المطعون ضدها ، فإن النعمى على الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعة مدينة بهذا المبلغ إلى المطعون ضدها ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنمى بالوجه الخامس من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أورد فى أسبابه أن حكم محكمة أول درجة لم يذكر سببا لمدى اعتداده بمقدار الدين الوارد بإقرار الطاعة سوى أخذه بما انتهى إليه خبير الدعوى فى تقريره من أن حصة المطعون ضدها من أرباح الشركة هى مبلغ ٢١٤ جنيه و ٣٤ مليم رغم ما ساقته المطعون ضدها من مأخذ على تقرير الخبير لما سندها خاصة عن مدى انتظام دفاتر الشركة ولم يبين الحكم المطعون فيه ماهية هذه المأخذ مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستئناف ليست ملزمة بتنفيذ أسباب ما ألفته أو عدلته من الحكم المستأنف أو الرد عليها متى أقام حكما قضاءه على أسبابه الخاصة الكافية لحمله فإن النعمى عليه بالقصور فيما تطرق إليه من تنفيذ لأسباب الحكم المستأنف يكون غير منتج ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على اعتداده بالإقرار الصادر من الطاعة باعتباره دليلا كتابيا للأسباب السائغة التى أوردتها فإن النعمى عليه بالقصور فيما رده به على أسباب الحكم المستأنف يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالقصور والاخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت فى مذكرة المقدمة لمحكمة أول درجة بأن المطعون ضدها هى المدينة لها بنصيبها فى الديون التى للطاعة على الشركة طبقا لما بين بالبنسب الإضافى بحقد الشركة المقدم وأنه بفرض التسليم الجسدى بأن الالتزام موضوع الدعوى يقوم على سبب صحيح لتعين أن تقع مقاصة قانونية بين الدينين ، وإذ أورد الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ولم يرد عليه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع ظاهر البطلان ، وكان من بين شروط تحقق المقاصة القانونية أن يكون الدينان متقابلين أى أن يكون كل من طرفيهما دائئا ومدينا للآخر بذات الصفة ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد إستندت في تمسكها بوقوع المقاصة القانونية إلى ما أثبتته البند الإضافي من عقد التخرج المؤرخ ١٠/٦/١٩٦٥ من استحقاقها للبالغ المبينة به ، وكان البين من الاطلاع على هذا العقد أن تلك المبالغ تمثل ديونا على الشركة لصالح الطاعنة وآخرين ، وإذ كانت للشركة شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، وكانت الطاعنة قد التزمت بالدين موضوع الدعوى بصفتها الشخصية ، فإن المقاصة لاتقع بين ماقد يكون لها من ديون على الشركة وبين ما على الطاعنة من دين للطعون ضدها لاختلاف شخصية المدين في كل من الدينين ومن ثم يكون الدفاع بوقوع المقاصة بين الدينين ظاهر الفساد ويكون النعي على الحكم المطعون فيه لعدم رده عليه على غير أساس ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد البدوي العثري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 إبراهيم فراج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فوده ، ولیم رزق بدوی ، محمد لطفي السيد .

(٢٢٥)

الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٨ القضائية

تنفيذ " اختصاص قاضي التنفيذ " . دعوى " دعوى البيوع " .

دعوى البيوع . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها . مريان قواعد قانون المرافعات المتبعة
 أمام المحكمة الجزئية في شأنها م ٢٧٤ مرافعات (مثال في وقف الدعوى واحتباؤها كان لم تكن)

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أبد الحكم الابتدائي لأسبابه في أعمال قواعد
 قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية على دعوى البيوع وقضائه تبعاً لذلك
 بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملاً بمادة ١/٩٦ من قانون
 المرافعات ثم قضائه باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت به
 المحكمة بعد مضي مدة الوقف كما تقضي بذلك الفقرة الثالثة من المادة المذكورة
 وكان لا يوجد نص في القانون يستثنى دعوى البيوع من تطبيق القواعد
 المذكورة عليها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١٣٣ سنة ١٩٣٧ بيوع كلّي سواهج على مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم بنزع ملكية الأطنان الموضحة الحدود والمعالن بصحيفة الدعوى وقائمة شروط البيع وقال شرحا لدعواه أنه لمديونية مورث المطعون ضدهم وأحرين لمديرية بجرحا في مبلغ ١٤٨٣ ج ٤٩٧ م حدا ما يستجد من الفوائد والمصاريف فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه الذكر وبجلسة ١٩٦٨/٦/٤ قضت محكمة سواهج الابتدائية بوقف الإجراءات حتى يقدم الطاعن بصفته شهادة عقارية بالتصرفات المسجلة على العقار موضوع نزاع الملكية وإعلان أحد المطعون ضدهم ، وبجلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ قررت محكمة سواهج الابتدائية إحالة الدعوى إلى السيد قاضي تنفيذ محكمة أنجم الجزئية للاختصاص وكلفت مباشر الإجراءات بإعلان من لم يعلن وقيدت الأوراق رقم ٤٢٢ سنة ١٩٦٩ بيوع أنجم ، وبجلسة ١٩٦٩/٦/١٤ طلب الطاعن أجلا لإعلان المطعون ضدهم بصحيفة التعجيل فتأجل نظر الدعوى لجلسة ١٩٦٩/١٠/١١ ثم تأجلت إداريا لجلسة ١٩٦٩/١٢/٣ وفيها طلب الطاعن التأجيل لإعلان المطعون ضدهم بتعجيل الدعوى فتأجلت الدعوى لجلسة ١٩٧٠/١/٢١ كطلب الطاعن لتقديم الشهادة العقارية وإعلان المطعون ضدهم ثم تأجلت لجلسات ١٩٧٠/٣/١٨ ، ١٩٧٠/٥/٢٠ ، ١٩٧٠/٦/١٧ ، ١٩٧٠/٩/١٦ ، ١٩٧٠/١١/١٨ ، ١٩٧٠/١/٢٠ ، ١٩٧١/٣/١٧ ، كطلب الطاعن لتنفيذ القرار السابق ثم قضت محكمة أنجم بجلسة ١٩٧١/٣/١٨ بوقف الدعوى جزاء لمدة ستة أشهر وبصحيفة معلنه في ١٩٧١/١٢/٢٧ بحل الطاعن السير في الدعوى لجلسة ١٩٧٢/١/١٩ وفيها كلفته المحكمة بإعلان ورثة المرحوم بصحيفة التعجيل وتأجلت الدعوى لهذا السبب لجلسات ١٩٧٢/٣/١٥ ، ١٩٧٢/٤/١٩ ، ١٩٧٢/٦/٣١ ، ١٩٧٢/١٠/٤ ، وبجلسة ١٩٧١/٣/٧ قضت محكمة أول درجة باعتبار الدعوى كأن لم تكن عملا بنص المادة ٣/٩٩ من قانون المرافعات ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٢ س ٤٧ ق سواهج ، قضت المحكمة في ١٩٧٨/٤/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن

وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الموضوع اعتبرت أن ما يباشره قاضى التنفيذ يخضع للضوابط والإجراءات التى تتبع أمام المحكمة الجزئية دون أن تدبى كنه التفرقة بين منازعات التنفيذ الموضوعية التى نصت عليها المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات وبين إجراءات التنفيذ التى يباشرها قاضى التنفيذ بوصفه مهيمناً على إجراءات التنفيذ فلا يعرض الخصومة قضائية بالمعنى القانونى ولا تعتبر قراراته فى شأنها من قبيل الأحكام التى تحوز قوة الشئ المقضى فيه فلا تسرى على قواعد سقوط الخصومة أو اعتبارها كأن لم تكن وإذ قضى الحكم المطعون فيه باعتبار الدعوى كأن لم تكن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه " يجرى التنفيذ تحت إشراف قاضى التنفيذ يندب فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه فى ذلك عدد كاف من المحضرين وتبىع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " مما مفاده وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية أن مشروع القانون استحدث نظاماً خاصاً لقاضى التنفيذ يلائم البيئة المصرية ونظامها القضائى ويهدف هذا النظام إلى توافر إشراف فعال متواصل للقاضى على إجراءات التنفيذ فى كل خطوة من خطواته وعلى القائمين به فى كل تصرف يتخذ منهم كما يهدف إلى جمع شتات المسائل المتعلقة به فى ملف واحد وفى بدقاضى واحد قريب من محل التنفيذ يسهل على الخصوم الالتجاء إليه ومن أجل ذلك خول المشرع لهذا القاضى اختصاصات وسلطات واسعة فى كل ما يتعلق بالتنفيذ لجعله مختصاً دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل فى كل المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أو الغير كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله

في المنازعات الوقتية وهي المنازعات التي يطلب فيها إجراء وقتيا ونص المشروع على أن تتبع أمام قاضي التنفيذ الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجزئية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه في أعمال قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية على دعوى البيوع وقضائه تبعا لذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنص المادة ١/٩٩ من قانون المرافعات ثم قضائه باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت به المحكمة بعد مضي مدة الوقف كما تقضى بذلك الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وكان لا يوجد نص في القانون يستثنى دعوى البيوع من تطبيق القواعد المذكورة عليها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله على غير أساس خليقا بالرفض .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمد البنداي العثري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:
للإيراهيم فراج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فودة ، ولیم رزق بدوي ومحمد لبيب الخطري .

(٢٢٦)

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ القضائية

(١) قانون " القانون الواجب التطبيق " .

إحالة القانون إلى بيان محدد في قانون آخر . أثره . اعتباره جزءاً من القانون الأول .
"الإحالة المطلقة" - أثرها . وجوب التقييد بما يطرأ على القانون الحال إليه في هذه الحالة من تعديل أو تغيير .

(٢) تأمين "التأمين الإجباري عن حوادث السيارات" . قانون . مسؤولية .

التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون مالها . ٥٢ ق ٥٢٢
سنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٢٩ سنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة
صانعة الذكر .

(٣) تأمين " التأمين عن حوادث السيارات " . " المستفيد من التأمين " .

مسؤولية .

التأمين عن المسؤولية المدنية على سيارة النقل . استفادة الراكبين للسواح بركوبهما منه
دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة عليها أو من النائيين منهم . ١٦٢ ق ٤٤٦
سنة ١٩٥٥ . صلة ذلك .

١ - المقرر في قضاء النقض أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد بعينه في قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي هذا البيان جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على سريانه القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً . أما إذا كانت

الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر ، فإن مؤدى ذلك أن القانون الحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمرا محددًا فى خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما فى ذلك ما قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير .

٢ — تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " فمن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكورة قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور .

٣ — مؤدى نص المادة ١٦/هـ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أن التأمين عن المسؤولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما أيهما كانوا فى داخل السيارة سواء فى كابيتها أو فى صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من التائبين عنهم ما دام لفظ " الراكب " قد ورد فى النص عاما ولم يقيم الدليل على تخصيصه ويتعين حملُه على عمومِه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٧٩

مدنى كلى شمال القاهرة على شركة مصر للتأمين الطاعنة والمطعون ضدهما الرابع والخامس بطلب الحكم بإلزام الأخيرين بالتضامن فيما بينهما وإلزام الشركة الطاعنة بالتضامن معهما بأن يؤدوا لهم مبلغ ١٥٠٠٠ ج وقالوا بيانها بأن تابع المطعون ضدهما الرابع والخامس تسبب بخطئه فى موت مورثهم بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٥ وحكم بإدائته بالحكم رقم ٤٠٧٠ سنة ١٩٧٥ جنح قسم الجيزة وقد أضحى هذا الحكم باتا ، وإن السيارة النقل التى نشأ عنها الحادث مؤمن عليها تأميننا إجباريا لدى الشركة الطاعنة وإذ لحقت بهم اضرار من جراء وفاة مورثهم فقد أقاموا الدعوى . وبتاريخ ١٧/٤/١٩٨٠ قضت المحكمة بإلزام المطعون ضدهما الرابع والخامس فيما بينهما والشركة الطاعنة بالتضامن بينهما أن يدفعوا للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مبلغ ١٠٠٠ ج تعويضا عن الضرر المادى ، والمطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ ٥٠٠ ج تعويضا عن الضرر الأدبى موزع بالسوية بينهم ، ومبلغ ٥٠٠ ج تعويضا موزع عليهم بحسب الفريضة الشرعية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٥٣ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون ضدهم الثلاثة الأول بالاستئناف رقم ٥٣٠٠ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وبعد أن ضم الاستئنافين قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنَت الشركة الطاعنة على هذا الحكم بالنقض . قدّمت النيابة مذكرة أبليت فيها أى برفض الطعن ، ووذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعيبه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وتأويله ، وفى بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه على أساس أن المادتين الثانية والفقرة (هـ) من المادة ١٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أفادت أن كل ترخيص بتسيير سيارة نقل يتضمن التصريح بوجود راكبين فيها خلاف قائدها وعمالها ، وأن نص الشرط الأول من وثيقة التأمين يلزم المؤمن بتغطية المسؤولية عن الوفاة أو إيه إصابة بدنية تلحق أى شخص ، وبسرى هذا الالتزام لصالح الركاب من حوادث سيارات النقل فيما يختص بأراكبين المسموح بركوبها ويعتبر الشخص راكبا سواء كان داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها . فى حين أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع

بعدم التزامها بتغطية المسؤولية عن الحادث الذي أدى إلى الوفاة تأسيساً على أنه طبقاً لأحكام قانون التأمين الإجبارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذى يحيل بدوره لأحكام قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ الذى وقع الحادث فى ظل سريانه لا يغير من التأمين على سيارة النقل إلا الراكبان المسموح بركوبهما قانوناً واللدان يشترط فيهما أن يكونا من أصحاب البضاعة أو من النائين عنهم ، ولكن يستفيد الركاب الآخرون من التأمين يجب وفقاً للمادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الذى يحكم الواقعة أن يتم الحصول على ترخيص من قلم المرور المختص بنقل الأشخاص فى سيارة النقل موضحاً عددهم ، والمتوفى على ما بين من أقواله وأقوال الشهود بحضور ضبط الواقعة لم يكن من أصحاب البضاعة أو المرافقين لها أو مصرحاً له بالركوب فيها إذ خالف "الحكم المطعون فيه هذا النظر وطبق قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ وأغفل أعمال قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعمول به قبل وقوع الحادث ورتب على ذلك مسؤولية الشركة الطاعنة وإلزامها أداء التعميض فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وتأويله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء النقض أن القانون حسبما يحدد نطاق بعض أحكامه بالأحواله إلى بيان محدد بعينه فى قانون آخر ، فلانه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي هذا البيان جزء منه يسرى بسريانه وإن توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلاً . اما إذا كانت الاحالة مطلقة إلى ما بينه أو يقرره قانون آخر ، فإن مودى ذلك أن القانون المحيل لم يمن بتضمين أحكامه أمراً محدداً فى خصوص ما أحال به وإتارك ذلك للقانون المحال إليه بما فى ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير ، ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات تقضى على أن "يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٥٥ " .

المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين ، فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور . لما كان ذلك — وكان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى الحالية المطابق للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جاء مطابقا لما نص عليه فى قانون التأمين الاجبارى بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارات المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ ، ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ ، سنة ١٩٥٠ ، ١٥٧ ، سنة ١٩٥٠ ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوجة قائد السيارة أو أبوه أو أبنائه — ويختبر الشخص راكبا سواء أكان داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة . فان عُدَى ذلك أن التأمين عن المسؤولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانا فى داخل السيارة سواء فى كابنتها أو فى صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها ، دون تخصيص بأن يكون من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من التأمين عنهم ولفظ الركاب قد ورد فى النص عاما ولم يرقم الدليل على تخصيصه ويتعين حملها على عمومها — لما كان ما تقدم — وكان الثابت فى الأوراق أن مورث المظعون ضدهم الثلاثة الأول كان راكبا بالسيارة النقل المؤمن عليها لدى الطاعة وحدثت وفاته بخطأ قائدها تابع المظعون ضدهما ارابع والخامس وكانت رخصة سيارة النقل تنطوى بمجرد صدورهما على السماح بركوب راكبين غير عمالها ولم تتخذ الطاعة بوجود أكثر من راكبين بالسيارة متى ارتكبت

الحادث غير عمالها ، فان شركة التأمين الطاعنة تكون ملتزمة قانونا بمقتضى
قانون التأمين الاجبارى وبمقتضى الشرط الوارد فى عقد التأمين بتغطية المسئولية:
المدنية الناشئة عن وفاته ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعنة
بمقدار التعويض المحكوم به بالتضام مع المطعون ضدهما الرابع والخامس قد
التزم صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار عبد العزيز عبد الماطي اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : يحيى العموى نائب رئيس المحكمة ، ومحمد المرسى فتح الله ، و أحمد ضياء
عبد الرازق وجرجس امق .

(٢٢٧)

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٩ القضائية

دعوى : دفع . " الدفع بعدم القبول " . ملكية . وقف .

دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف . مدم جواز رفعها قبل قيام اللجنة بشئون
الأوقاف بتقدير وفرز حصة الخيرات فيها . حلة ذلك ٢٠٠ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
وزارة الأوقاف .

لما كان القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة
إجراءاتها قد قضى في المادة الثالثة منه بأن تختص لجنة شئون الأوقاف —
المشكلة وفقا للمادة الثانية منه — وحدها بالمسائل التي عدتها ومنها طلبات
تقدير وفرز حصة الخيرات ، وكان مؤدى ذلك أنه لا يقبل من المستحقين في
الوقف أن يرفعوا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم لجزء من أعيان الوقف قبل
أن تقوم اللجنة سائلة البيان بتقدير وفرز حصة الخيرات فيها ، إذ أن من شأن
إجابتهم إلى طلبهم في هذه الحالة المصادرة على عمل هذه اللجنة وجعله ولا
طائل منه ، و إذ كان الثابت من أوراق الدعوى أن اللجنة لم تقم بتقدير وفرز
حصة الخيرات في أعيان الوقف محل النزاع ، فإن دعوى المطعون ضدهم بطلب
تثبيت ملكيتهم لحصة شائعة في القدر المفرز الذي تسلمته الطاعتان من أعيان
الوقف تكون غير مقبولة لرفعها قبل الأوان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٦٨ مدنى كلى المنصورة على الطاعنين طالبين الحكم بثبت ملكيتهم لأرض زراعية مساحتها ٢٦ س و ١ ط و ٢ ف شائعة في مساحة ١٠ س و ٢١ ط و ٢٨ ف. المبينة المعالم والحدود بالصحيفة مع التسليم ، وقالوا بيانا للدعوى أن حجة الوقف الصادرة من مورثهم المرحوم فى ١٩٠٠/٧/٢٥ قد حددت نصيب الخيرات فيه بقراطين من ٢٤ قيراطا من مساحة ١٨ س و ٧ ط و ٢٩٣ ف وبانتهاء الوقف تسلمت الطاعة الأولى ومن بعدها الطاعة الثانية مساحة قدرها ١٠ س و ١٧ ط و ٢٦ ف وهى تزيد بمقدار ٢٦ س و ١ ط و ٢ ف على نصيب الخيرات فى الوقف وإذ كان هذا القدر الزائد ملكا لهم باعتبارهم المستحقين فى الوقف فقد أقاموا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم له شائعا فيما تسلمته الطاعتان من أعيان الوقف . ندبت المحكمة خبيرا و بعد أن قدم تقريره دفعت الطاعتان بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان وقضت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضدهم لمساحة ١١ ط و ١ ف أطيانا زراعية شائعة فى مساحة ١٠ س و ٢١ ط و ٢٨ ف المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة مع تسليمها لهم استأنفت الطاعتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٠ لسنة ٣٠ ق المنصورة فى ١٩٧٨/١١/٢٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنات الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن : انطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي هذا ذلك تقولان أن الحكم قضى برفض الدفع المبدى منهما بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان على سند من القول بأن الدعوى هي دعوى تثبيت ملكية وليست دعوى قسمة . في حين أن دعوى تثبيت الملكية في جزء من أعيان الوقف يجب أن يسبقها بالضرورة قيام لجنة شؤون الأوقاف ووفقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتقدير وفرز حصة الخيرات في الوقف كي يخلص ما زاد عنها ملكا للمستحقين فيه وإذ كان ذلك لم يتم بعد فإن الدعوى تكون غير مقبولة لرفعها قبل الأوان ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدفع المبدى منهما — قد خالف القانون .

وحيث إن هذا الذي في محله ، ذلك إنه لما كان القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاته قد قضى في المادة الثالثة منه بأن تخصص لجنة شؤون الأوقاف — المشكلة وفقا للمادة الثانية منه — ومهمة هذه اللجنة التي عدتها ، ومنها طلبات تقدير وفرز حصة الخيرات ، وكان مؤدى ذلك أنه لا يقبل من المستحقين في الوقف أن يرفعوا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم لجزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم اللجنة سالفة البيان بتقدير وفرز حصة الخيرات فيها ، إذ أن من شأن إجابهم إلى طلبهم في هذه الحالة المصادرة على عمل هذه اللجنة وجعله لا طائل منه ، وإذ كان الثابت من أوراق الدعوى أن اللجنة لم تقم بتقدير وفرز حصة الخيرات في أعيان الوقف محل النزاع ، فإن دعوى المطعون ضدهم بطلب تثبيت ملكيتهم لحصة شائعة في القدر المفرز الذي تسلمته الطاعتان من أعيان الوقف تكون غير مقبولة لرفعها قبل الأوان ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعتين بهذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الموضوع صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم ، فإنه يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٣٨٠ لسنة ٣٠ ق المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم قبول دعوى المطعون ضدهم لرفعها قبل الأوان .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمد إبراهيم المصوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : عبد المنعم رشدي ، مصطفى زهزوع ، حسين علي حسين والحسين الكنتاني .

(٢٢٨)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) استئناف . قانون . محكمة الموضوع . قرار إداري . "قرارات
لجان المنشآت الآيلة للسقوط" .

جواز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الجزئية في دعوى مبتدأة أو طعن
في قرار إحدى اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي كأصل . ما دام لم يقيد بها أو يخالفها
نص صريح الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في لجان طعون الترميم والصيانة والخدم .
ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قائلتها للاستئناف . مله ذلك .

(٢) حكم . "تسميته" . خبرة . "الخبير الاستشاري" . محكمة
الموضوع . إثبات .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والأخذ برأى الخبير الاستشاري الذي
اطمأن إليه دون الخبير للتنبؤ في الدعوى . متى أقامت قضاها على أسباب سائلة
تكفي لمله .

١ - مبدأ التقاضي على درجتين هو أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها
النظام القضائي ، وإذا كانت المحاكم الابتدائية أو المحاكم الجزئية - كل في حدود
اختصاصها هو أولى الدرجتين في جهة القضاء العادي ، فإن الأحكام الصادرة
منها ، سواء في دعوى مبتدأة أو في طعن في قرار إحدى اللجان الإدارية ،
ولو كانت ذات اختصاص قضائي تكون قابلة كأصل للطعن فيها بالاستئناف
أمام محاكم الدرجة الثانية ، ما لم يأت نص يقيد من هذه القاعدة أو يخالفها ،

ولما كان المشرع في القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - قد ناط في المادة ٣١ منه بالجهة الإدارية المختصة معاينة ولخص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذ المحافظة عليها سواء بالمدم السكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله . وعهد في المادة ٣٢ منه إلى لجنة مشكلة تشكيلة خاصا بدراسة هذه التقارير التي تقدمها الجهة الادارية وإصدار قرار فيها ، وأجاز في المادة ٣٤ منه لكل من ذوى الشأن الطعن في هذا القرار خلال مدة معينة أمام المحكمة الابتدائية فان الحكم الذي يصدر من هذه المحكمة في مثل هذه الطعون لا يبدو أن يكون حكما ابتدائيا صادرا من محكمة أول درجة قابلا للطعن فيه بالاستئناف وفي نطاق ما تنص به القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات طالمسا خلا القانون من نص صريح يحول دون ذلك ، ولما كانت الدعوى الراهنة غير قابلة لتقدير قيمتها وبالتالي تجاوز النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية، فيكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافا .

٢ - لما كان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليها والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما تراه متوافقا مع واقع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا، وكان تقرير الخصم لا يبدو أن يكون متحصرا من عناصر الإثبات في الدعوى فلا على الحكم المطعون فيه إن اعتد بتقريرين استشاريين وأطرح رأى الخصم المنتدب دون أن يتناوله برد مستقل ، إذ لا إلزام على محكمة الموضوع بتتبع كل حجج الخصوم ومناحى دفاعهم والرد على كل منها استقلالا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما يكفى لحمله في استخلاص سائغ من واقع أدلة مطروحة على المحكمة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٥١٤٨ لسنة ١٩٧٦ كلى جنوب القاهرة -
طعنا على القرار ٣٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط ،
بهدم المباني العلوية من عقار النزاع ، وذلك بطلب الحكم بتعديله إلى هدم
كامل العقار . نذبت المحكمة خبيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره ، قضت
في ١٩٧٨/٢/٩ بتعديل القرار المطعون فيه إلى هدم كامل العقار . استأنف
المطعون ضدهم الرابع والسادس والسابع والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر
والسادس عشر والسابع عشر بالاستئنافات ١١٤١ ، ١٦٢٣ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٥ ،
لسنة ٩٥ ق القاهرة ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافات حكمت
في ١٩٧٩/١/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبتأييد قرار اللجنة . طعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض
الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ..
وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأول من سببي الطعن ، أن الحكم
المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا ،
ذلك أن مقتضى نصوص المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ،
أن المشرع قن لأعمال الترميم والصيانة والهدم منها استثنائيا من حيث تشكيل
الجان الادارية وموعد الطعن في قرار اللجنة ووجوب تنفيذ قرارها الثانى ،
وأنه من شأن تتابع هذه النصوص وتلك الاجراءات على النحو المتقدم
أن يكون المشرع قد اعتبر حكم المحكمة الابتدائية منهيا لكل خلاف غير قابل
للطعن فيه بالاستئناف .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مبدأ التقاضى على درجتين
هو أحد المبادئ الأساسية التى يقوم عليها النظام القضائى ، وإذ كانت المحاكم
الجزئية - كل في حدود اختصاصها - هى أولى الدرجتين في جهة القضاء
العادى ، فإن الاحكام الصادرة منها ، سواء في دعوى مبتدأة أو في طعن
في قرار إحدى الجان الإدارية ولو كانت ذات اختصاص قضائى ، تكون

قابلة للطعن فيها بالاستئناف أمام محاكم الدرجة الثانية ، ما لم يأت نص صريح يقيد من هذه القاعدة أو يخالفها ، ولما كان المشرع في القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المنطبق على واقعة الدعوى - قد ناط في المادة ٣١ منه بالجهة الإدارية المختصة معaine وخص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذها للمحافظة عليها سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله ، وعهد في المادة ٣٢ منه إلى لجنة مشكلة تشكيلة خاصا بدراسة هذه التقارير التي تقدمها الجهة الادارية وإصدار قرار فيها ، وأجاز في المادة ٣٤ منه لكل من ذوى الشأن الطعن في هذا القرار خلال مدة معينة أمام المحكمة الابتدائية ، فإن الحكم الذى يصدر من هذه المحكمة فى مثل هذه الطعون لا يعدو أن يكون حكما ابتدائيا صادرا من محكمة أول درجة قابلا للطعن فيه بالاستئناف فى نطاق ما تنص به القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات ، طالما خلا القانون من نص صريح يحول دون ذلك ، ولما كانت الدعوى الراهنة غير قابلة للتقدير قيمتها وبالتالي تتجاوز النصاب فى المحكمة الابتدائية فيكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافا ، وإذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثانى - أن تقرير الخبير أورد أمورا ووقائع جوهرية تستدعى هدم البناء كاملا ، اعتد بها الحكم الابتدائي واتخذها أساسا لقضائه ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه ، وقد ألغى الحكم الابتدائي أن يتناول هذه الأمور الجوهرية بالرد ، وإذ أغفل ذلك وأقام قضاءه على أسباب مؤداها أن قرار اللجنة محض من كل طعن ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من استحداث مبان فى تاريخ لاحق لصدور قرار الهدم ٣٢ لسنة ١٩٤٨ لا سند له فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعي فى شقه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان للحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى تقدير الأدلة المطروحة عليها والموازنة بينها وترجيح ما تطعن إليه منها واستخلاص ما تراه متوافقا مع واقع الدعوى دون رقابة

من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا ، وكان تقرير الخبير لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الإثبات في الدعوى ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو اعتمد بتقريرين استشاريين وأطرح رأى الخبير المنتدب دون أن يتناوله برد مستقل ، إذ لا إلزام على محكمة الموضوع بتتبع كل حجج الخصوم ومناحي دفاعهم والرد على كل منها استقلالا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما يكفى للجملة في استخلاص سائغ من واقع أدلة مطروحة على المحكمة من شأنها أن تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، والتي في شقه الثاني عار عن دليبه ، إذ لم يقدم الطاعن وفق طعنه قرار الهدم ٣٢ لسنة ١٩٤٨ حتى ١٩٤٨ حتى صدور قرار الهدم محل التداعى .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمود حسن ومضام نائب رئيس أمانة ومضوية السادة المستشارين:
أحمد كمال سالم ، محمد رأفت خنجاوي ، محمد سعيد عبد القادر وماهر قلادة واصف .

(٢٢٩)

الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الاماكن " . " التأجير من الباطن " . إثبات
" طرق الإثبات " .

التأجير من الباطن . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات . طه ذلك .

(٢، ٣، ٤) حكم " تسبيبه " . إثبات . محكمة الموضوع . إيجار
" إيجار الأماكن " .

(٢) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائن منها . استقلال محكمة الموضوع به
طلبا لم يخرج بها من مدلولها وكان استخلاصها صائفا .

(٤) ترجيح شهادة شاهد على آخر من إطلاقات قاضي الموضوع . ما لم يخرج بأقوال
الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها .

(٤) تقدير قصد الإقامة في الدين المؤجرة من سلطة محكمة الموضوع .

(٥) إيجار " إيجار الاماكن " . " التأجير المفروش " .

تأجير المستأجر العين المؤجرة له منروشة في فترة سابقة على وجوده بالخارج . أثره .
نشوء حق المؤجر في طلب الإخلاء ولو نشأ للتأجير الحن في تأجير وحده في فترة لاحقة للاحق
لتعدي بحكم المادة ٢١٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن واقعة التأجير من الباطن واقعة مادية
يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية بما في ذلك البيئة والقرائن .

٢ - لقاضى الموضوع السلطة الموضوعية في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مادام لم يخرج عن مضمونها وأن له استخلاص القرائن من أى تحقيق إدارى متى كان استنباطه سائفا .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر هى من إطلاقات قاضى الموضوع لاشأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه ، وليس ملزما أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليها مدلولها .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير قصد الإقامة في العين المؤجرة من سلطة محكمة الموضوع .

• - متى كان الثابت من الاوراق أن مورث المطعون ضدهم قد أقام دعواه بطلب إخلاء عين النزاع في وسبق ذلك تقديمه لشكويين وأن الطاعن أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى فإن واقعة التأجير لمن الباطن تكون قد تمت في فترة سابقة على تلك الفترة التي كان الطاعن فيها بالخارج إذ أن حق المؤجر يابشأ بمجرد وقوع هذه المخالفة ، ولو تحقق للمستأجر الاصلى - في فترة لاحقة - الحق في تأجير مسكنه خاليا أو مفروشا ، ومن ثم يكون تمسك الطاعن بإعمال حكم المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر وبين المستأجرين التي تميز للمستأجر المصرى في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المسكن المؤجر له مفروشا أو غير مفروش على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناقولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول أقام الدعوى رقم ٣٥٣٤
سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن والمطعون ضده الأخير بطلب
إخلاء العين الموصوفة بصحيفة الدعوى مع التسليم ، وقال فى شرح دعواه أن
الطاعن استأجر منه شقة النزاع بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٦٢/٣/٢٩ ، ثم
قام بتأجيرها من الباطن - للمطعون ضده الأخير بغير إذن كتابى منه بالمخالفة لأحكام
الحظر الواردة فى العقد والقانون وبتاريخ ١٩٧٥/١٠/٣٠ حكمت المحكمة
بالإخلاء والتسليم . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٥٥
سنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣ قضت المحكمة بقبول المطعون
ضده الأخير خصها منضما للطاعن فى الاستئناف ، ثم بانقطاع سير الخصومة
لوفاته مورث المطعون ضدهم الأربعة الأول فى ١٩٧٧/٢/٢١ ، وفى ٧٧/٤/١٨
أخالت الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود قضت بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢١
بإثبات الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ،
وفىها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، ينغى الطاعن بالأربعة الأول
وبالوجه الأخير من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق
القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول
أن الحكم أخطأ إذ اعتبر استضافته للمطعون ضده الأخير تأجير من الباطن ،
وأغفل الرد على دفاعه فى هذا الشأن ، وهو دفاع جوهرى يتغير به وجه رأى
فى الدعوى مما يعيبه أيضا بالقصور فى التسبيب كما شابه الفساد فى الاستدلال
عندما استدل من المحضرين رقمى ٢٠٠٢ ، ٣٩٦٧ سنة ٧٥ إدارى شبرا وأقواله
شاهدى المطعون ضدهم على ثبوت واقعة التأجير من الباطن فى حين أن
أحدهما هو حارس العقار التابع لهم ، ولم يثبت من المحضرين الإداريين
وأقوال الشهود قيام علاقة إيجارية بينه وبين المطعون ضده الأخير ، كما أ طرح

الحكم أقوال شاهديه وهى واضحة الدلالة على نفى واقعة التأجير من الباطن ، ومع ذلك فإنه على فرض ثبوت تلك الواقعة ، فإن الحكم لم يطبق نص المادة ٢/٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التى تجيز للتاجر المصرى أنشاء إقامته المؤقتة بالخارج أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش ، على سند من القول بأن الشروط التى يتطلبها هذا النعى غير متوافرة ، فى حين أنه قدم بحكمة الاستئناف الشهادات الرسمية الدالة على سفره إلى لندن ، والسعودية ، مما يعيب الحكم باخطاء فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن واقعة التأجير من الباطن واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ، بما فى ذلك البينة والقرائن ، وأن لقاضى الموضوع السلطة الموضوعية فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ، مادام لم يخرج عن مضمونها ، وأن له استخلاص القرائن من أى تحقيق إدارى متى كان استنباطه سائفا . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ثبوت واقعة التأجير من الباطن على دعامين ، أولاهما القرينة المستخلصة من التحقيقات الادارية ، والثانية الدليل المستمد من أقوال شاهدى المؤجر ، بالنسبة للدعامة الأولى فقد ثبت من حكم من محكمة الدرجة الأولى أن محضرى الشكويين رقمى ٢٠٠٢ ، ٣٩٦٧ سنة ١٩٧٥ إدارى شبرا شهد فيهما حارس العقار بأن المطعون ضده الأخير أدخل منزله عنده بين النزاع وأقام فيها ، وشهد و المقيمان بذات العقار - بأن المطعون ضده الأخير يقيم بين النزاع ، وقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى وأضاف بأن محقق الشرطة أثبت فى محضر معاينته لعين النزاع أنه وجد المطعون ضده الأخير بها مرتديا ملابسه المنزلية ، فإن القرينة المستخلصة من التحقيق الادارى يتكون لها ما يساندها من الاوراق ، ويكون استنباطها سائفا ، وبالنسبة للدعامة الثانية ، فالثابت من الصورة الرسمية للتحقيق الذى أجرته محكمة الاستئناف فى ١٧/١٢/١٩٧٧ ، أن المطعون ضدهم استشهدوا بحارس العقار الذى شهد بأن المطعون ضده الأخير أدخل منزله بين النزاع وأقام فيها ، واران أن يسد له أجزائها ، وأخبره

بأنه استأجرها من الطاعن بمقابل ، وأن الشاهد الثاني قرر بأنه رأى بعض الأشخاص الغرباء يقيمون بين التذاعى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه لم يخرج عن مضمون الشهادة عندما استخلص منها حصول واقعة التأجير من الباطن . هذا ولا يعيب الحكم أن يعتد بأقوال شاهد يعمل لدى المطعون ضدهم أو أن يطرح أقوال شاهد الطاعن ، إذ أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر هي من إطلاقات قاضى الموضوع لاشأن فيه لغیر ما يطعن له وجدانه ، وليس ملزما أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى اليه مدلولها ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال فى غير محله . لما كان ما تقدم وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تقدر بقصد الإقامة فى العين المؤجرة من سلطة المحكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت واقعة التأجير من الباطن بأسباب سائغة ، كافية لجملة ، ولها أصلها الثابت بالأوراق ، فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ، ولا يعيبه بعد ذلك بإغفال الرد على دفاع الطاعن القائم على استضافته للمطعون ضده الآخر فى عين النزاع ، إذ أن - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى أقامت محكمة الموضوع قضاءها على أسباب متسوخة ، فإنها لا تكون ملزمة بأن تورد كل الحجج التى يملكها الخصوم ، وتفصيلات دفاعهم ، وترد عليها استقلالا ، لأنه فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الشهادات الصادرة من الهيئة المصرية العامة للطيران أن الطاعن منح أجازة دورية خلال المدة من ١٩٧٥/١٠/٩ حتى ١٩٧٥/١١/٢٧ خارج الجمهورية بلندن ، وأنه منح أيضا أجازة خاصة بدون مرتب للعمل بالملكة العربية السعودية خلال المدة من ١٩٧٦/٨/١٠ حتى ١٩٧٨/٨/٩ ، وكان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم قد أقام دعواه بطلب إخلاء عين النزاع فى ١٩٧٥/٥/٣١ وسبق ذلك تقديمه للشكوى فى ٢٠٠٢ - ٣٩٦٧ سنة ١٩٧٥ ، لإدارى شبرا ، وإن الطاعن أعلن بصحيفة افتتاح الدعوى مع شخصه فى ١٩٧٥/٦/٣ ، فإن واقعة التأجير من الباطن تكون قد تمت فى فترة سابقة مع تلك الفترة التى كان الطاعن فيها بالتأجير

إذ أن حق المؤجر في الاخلاء ينشأ بمجرد وقوع هذه المخالفة ولو تحقق للمستأجر الأصلي - في فترة لاحقه - الحق في تأجير مسكنه خاليا أو مفروشا ومن ثم يكون تمسك الطاعن بإعمال حكم المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - التي تميز للمستأجر المصري في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش - على غير أساس ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون و يكون النعي برمته غير سديد .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثلاثة من السبب الخامس القصور في التسبيب ، إذ أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفعه بطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى بشقة النزاع لثبوت إقامته بالسعودية ، وأنه كان يتعين إعلانه بالطريق الدبلوماسي عملا بالمادة ١٣ من قانون المرافعات . هذا إلى أن الحكم لم يرد أيضا على دفعه بطلان إعلان المطعون ضده الآخر بصحيفة افتتاح الدعوى في عين النزاع ، في حين أنه يقيم في مسكن آخر ، كما التفت الحكم عن دفاعه بأن شقيقته تعتبر مستأجرة أصلية ، وكان يتعين إدخالها في الاستئناف .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير مقبول ، إذ لم يقدم الطاعن الدليل على تمسكه بطلان إعلانه بصحيفة افتتاح الدعوى ، فيكون النعي عاريا عن الدليل ، وبالتالي غير مقبول ، فضلا عن أنه غير صحيح ، إذ الثابت من الحكم الابتدائي أن الطاعن أعلن مع شخصه بصحيفة افتتاح الدعوى والنعي في وجهه الثاني مردود - بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بأن البطلان المترتب على مخالفة إجراءات الاعلان بطلان نسبي شرع لمصلحة من وقعت المخالفة في حقه ، وأنه لا يجوز لغيره من الخصوم من صح إعلانهم التمسك بهذا البطلان ، ولو كان موضوع الدعوى لا يقبل التجزئة ، إذ لا تكون إفادتهم من هذا البطلان إلا بعد أن يثبت بالطريق القانوني بأن يتمسك به من شرع لمصلحته وتحكم به المحكمة . والنعي بالوجه الثالث غير مقبول ولا يجوز في الاستئناف

إدخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف عملا
بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ، ولما كان مورث المطعون ضدهم
لم يختصم شقيقة الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم تدخل هي في
الخصومة ، فمن ثم فلا يجوز ادخالها في الاستئناف ، ولا يعيب الحكم التفاته
عن الرد على دفاع الطاعن المنوه عنه في الوجهين الثاني والثالث ، طالما أنه
لا يستند إلى أساس قانوني سليم .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / محمود حسن ومضان نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين
أحمد كمال سالم ، محمد رأفت خفاجي ، محمد سعيد عبد القادر وماهر قلادة وأصف .

(٢٣٠)

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ القضائية

(١) نقض " الخصوم في الطعن "

الاختصاص في الطعن بالنقض شرطه .

(٢) استئناف " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " . محكمة الموضوع .

اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . شرطه م ٧٠ مرافعات معدلة بن ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .
محكمة الموضوع ورغم توافره عدم الحكم به . حلة ذلك .

(٣) إيجار " عقود الإيجار بصفة عامة " إلزام . " محل الالتزام " عقد .

عدم تعيين المكان المأجر في عقد الإيجار . أثره . بطلانه . التمسك به حتى لطرفيه
دون الآخر .

(٤) إيجار " إيجار الأماكن " قانون " مريان القانون " . إيجاب .

إبرام عقد الإيجار في ظل القانون ١٩٦٩/٥٢ محضومه في إثباته للقواعد الواردة فيه . صدوره
مصحبا . أثره . بطلان العقود اللاحقة عليه ولو كانت ثابتة بالتاريخ طبقا للسادة ٢٤ قد
١٩٧٧/٤٩ . حلة ذلك .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة بأنه لا يكفي لقبول الطعن ان يكون المطعون
ضده طرفا في الخصومة أمام المحكمة الى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب
أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ،
وكان بين من مدونات الحكم ان الطاعة لم توجه للمطعون ضده الثالث

أى طلبات ولم ينازعها الأخير فى طلباتها أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون لها مصلحة فى اختصاصه .

٢ - مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ التى يسرى حكمها على الاستئناف إعمالا للمادة ٢٤٠ مرافعات أن المشرع - بعد أن اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم مراعاة الميعاد راجعا إلى فعل المدعى ، وألا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه ، جعل الأمر فى توقيع الجزاء بعد ذلك جوازا للحكمة ، ومتروكا لمطلق تقديرها ، فلها رغم توافر الشرطين عدم الحكم به إذا قدرت أن هناك عذرا للدعى فيما فعله أدى إلى عدم احترام الميعاد ، فإذا استعملت المحكمة سلطتها التقديرية ورفضت الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم استعمال الرخصة المخولة لها بتلك المادة .

٣ - لأن كان من المقرر قانونا أن المكان المؤجر يجب أن يكون معينين كافيًا ، وصف فى العقد وصفا مانعا للجهالة فإذا لم يتعين وقع الإيجار باطلا لعدم محيد محل التزام المؤجر . إلا أن الثابت من استجواب الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى أن المطعون ضده الأول قرر بأن عقد الإيجار ينصب على الشقة البحرية رقم ١١ الواقعة على الواجهة وأن المطعون ضده الثانية - هى - المالكة - لم تنازعه فى ذلك ، ومن ثم تكون شقة النزاع قد عينت تعيينا كافيا مانعا للجهالة ولما كان النزاع على تعيين المكان المؤجر ألا يكون أصلا إلا بين طرفى عقد الإيجار وهما المؤجر والمستأجر فإن منازعة الطاعنة وهى مستأجرة المطعون ضده الأولى تكون غير مقبولة .

٤ - نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة من المؤجرين والمستأجرين يدل على أن القانون لم يشترط فى عقود الإيجار إلا أن تكون مكتوبة ولم يشترط إثبات تاريخها وأن يكون هذا الإثبات لدى مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقارى ومن ثم فليس هناك ما يمنع المطعون ضده الأول فى ظل هذا القانون - من إثبات تاريخ عقده فى أى مأمورية من هذه المأموريات وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات والتي لم تشترط مأمورية معينة لذلك - ومن ثم يضحى عقده صحيحاً ومشجاً لآثاره القانونية ، وتقع عقود الإيجار التالية له باطلة ، ولو كانت ثابتة التاريخ في المأمورية التي تتبعها العين المؤجرة ويكون عقد إيجار الطاعنة الذي حذر في تاريخ لاحق في... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ولا محل لإعمال حكم المادة ٥٧٣ من القانون المدني بإجراء المفاضلة بين العقدين. ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. ذلك أن هذا النص لم يعمل به لإعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ اليوم التالي لنشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ومن ثم فإنه وأياً كان وجه الرأي في المخاطبة به - لا ينطبق على عقد إيجار المطعون ضده الأول الذي أثبت تاريخه في ١٩٧٦/٣/٢٥ وتسرى عليه أحكام القانون رقم ١٩٦٩/٥٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٣٠٩ لسنة ١٩٧٨ ملته على شمال القاهرة ضد المطعون ضدها الثانية للحكم بتكليفه من الشقة الكائنة بالدور الثالث على الواجهة بالعارة رقم ٣ شارع النبوي المهندس بالعجوزة ، وقال في شرح دعواه أنه استأجر عين النزاع من زوج المطعون ضدها الثانية مالكة العقار بموجب عقد إيجار ثابت التاريخ في ١٩٧٦/١٠/٢٥ بمأمورية الشهر العقاري بالسيدة زينب ، ولم تنفذ المطعون ضدها الثانية التزامها بتسليم العين المؤجرة ، والمحدد له شهر ديسمبر سنة ١٩٧٦ فأقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٧ حكمت المحكمة باستجواب الخصوم ، أجاب المطعون ضده الأول بأن عقد الإيجار ينصب على الشقة البحرية رقم ١٠ بالدور الثالث ، وقررت المطعون

ضدها الثانية بأنها كانت قد وكلت المرحوم زوجها في تأجير وحدات العقار المملوك لها ، وأنه أجر عين النزاع للطعون ضده الثالث ، وبتاريخ ١٩٧٩/٥/١٥ حكمت المحكمة بإدخاله خصما في الدعوى ، فمثل وقرر بأن زوجته الطاعنة هي المستأجرة لعين النزاع بموجب عقد إيجار ثابت التاريخ في ١٩٧٨/٢/٢٠ بأمورية الشهر العقارى بالهرم ، ثم مثلت الطاعنة أمام المحكمة ، وطلبت قبول تدخلها في الدعوى والحكم بمنع تعرض المطعون ضده الأول لها في حيازة عين النزاع ، وبتاريخ ١٩٨٠/٥/٥ حكمت المحكمة بقبول تدخلها وبإبطال عقد إيجار المطعون ضده الأول وعدم الاعتداد به ، ومنع تعرضه للطاعنة في عين النزاع . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٤٥ لسنة ٩٧ في القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتمكين المطعون ضده الأول من شقة النزاع . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث وأيدت الرأي في الموضوع برفضه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن المطعون ضده الثالث ليس خصما للطاعنة ، ولم يوجه أى منهما طلبات إلى الآخر أو نازعه في طلباته فلا يجوز اختصاصه في الطعن .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي لقبول الطعن أن يكون المطعون ضده طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته ، أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وكان البين من مدونات الحكم أن الطاعنة لم توجه للمطعون ضده الثالث أى طلبات ، ولم ينازعها الأخير في طلباتها أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون لها مصلحة في اختصاصه ، ويكون الطعن بالنسبة إليه غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانية استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة ٧٠ من قانون المرافعات أجازت للحكمة بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليفه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا إلى فعل المدعى ، مما يستفاد منه أنه يتعين على المحكمة إذا تمسك المدعى عليه بهذا الدفع — أن تبين في قضائها الأسباب المبررة لقبوله أو رفضه ، ورغم أن الثابت من الأوراق عدم إعلان الطاعنة بصحيفة الاستئناف في الميعاد القانوني ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دفعها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من القول بأن المحكمة لا ترى إيجابتها له ، وهي أسباب غير كافية لتبرير حكمها ، مما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أن — المقرر في قضاء هذه المحكمة — أن مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ — التي يسرى حكمها على الاستئناف إعمالا للمادة ٢٤٠ مرافعات أن المشرع بعدد أن اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم مراعاة الميعاد راجعا إلى فعل المدعى ، وألا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه ، جعل الأمر في توقيع الجزاء بعد ذلك جوازيا للمحكمة ، ومتروكا لمطلق تقديرها ، فلها رغم توافر الشرطين عدم الحكم به ، إذا قدرت أن هناك عذرا للمدعى فيما فعله أدى إلى عدم احترام الميعاد ، فإذا استعملت المحكمة سلطتها التقديرية ورفضت الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعمال الرخصة المخولة لها بتلك المادة . لما كان ذلك وكان الثابت من الملف الاستئناف أن صحيفة الاستئناف — قدمت لقلم الكتاب في ١٢/٦/١٩٨٠ ، وأن الإعلان بها وجه للطاعنة بحمل إقامتها بعين المؤجرة بالعامة رقم ٣ شارع النبوي المهندس بالدور الثالث ، وأثبت المحضر أنه لم يستدل عليها ، ثم وجه إليها الإعلان عدة مرات في أماكن أخرى ، ولم يتم الإعلان أيضا ، حتى تم إعلانها بعين النزاع في ٢٤/٣/١٩٨١ في نفس محل الإقامة الذي تعذر إعلانها فيه قبل ذلك ، وجاء بمذونات الحكم المطعون فيه : « أن المحكمة ترى في نطاق السلطة المقررة لها في المادة ٧٠ مرافعات عدم إجابة

طلب الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن " ، وهو ما يدل على أن المحكمة قدرت الظروف التي أدت إلى تأخير الإعلان . لما كان ذلك ، وكان لا محل لذكر المسوغ لرفض الدفع ، مادام الأمر في توقيع الجزاء جوازيًا للمحكمة ويخضع لمطلق تقديرها ، فإن الحكم لا يكون قد خالف الثابت بالأوراق أو شابه الفساد في الاستدلال ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تمنى بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى بتعيين المطعون ضده الأول من عين النزاع ، في حين أنها تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى ببطالان عقد إيجاره لعدم تعيين المكان المؤجر تعيينًا كافيًا مانعًا للجهالة ، إذ ورد به أن الشقة المؤجرة بالدور الثالث على الواجهة ، وقد ثبت من المعاينة في الشكوى ٢٩٩٣ لسنة ١٩٧٨ إداري المعجزة وجود شققتين على الواجهة ، إحداهما بحرية والثانية قبلية ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه عملاً بالأثر الناقل للاستئناف أن يتصدى لهذا الدفاع الجوهرى الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولكنه لم يرد عليه ، مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون فضلاً عن القصور فى التسييب . هذا إلى أن الحكم اعتد بعقد إيجار المطعون ضده الأول ، فى حين أنه على خلاف عقدها - أى الطاعنة - لم يثبت تاريخه بأمورية الشهر العقارى التى تتبعها العين المؤجرة ، كما تقضى بذلك المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٧ - التى طبقها على واقعة النزاع ، التى حسنت مسألة تراحم المستأجرين ففضلت المستأجر الأسبق فى إثبات تاريخ عقد إيجاره بأمورية الشهر العقارى التى تتبعها العين المؤجرة ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى فى شقه الأول مردود ، ذلك أنه ولئن كان المقرر قانوناً أن المكان المؤجر يجب أن يكون معيناً معيناً كافياً ، فيوصف فى العقد وصفاً مانعاً للجهالة ، فإذا لم يتعين - وقع الإيجار باطلاً لعدم تحديد محل التزام المؤجر ، إلا أن الثابت من استجواب الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى أن المطعون ضده الأول قرر بأن عقد الإيجار ينصب على الشقة البحرية رقم / ١٠ الواقعة على

الواجهة ، وأن المطعون ضدها الثانية - وهي المالكة - لم تنازعه في ذلك ، ومن ثم تكون شقة النزاع قد عينت تعيينا كافيا مانعا للهيأة ، ولما كان النزاع على تعيين المكان المؤجر لا يكون أصلا إلا بين طرفي عقد الإيجار ، وهما المؤجر والمستأجر ، فإن منازعة الطاعنة - وهي مستأجرة كالمطعون ضده الأول بما يفيد تنازها ضمنيا عن دفاعها أمام محكمة الدرجة الأولى المؤسس على بطلان عقد المطعون ضده الأول لعدم تعيين الشقة المؤجرة . لما كان ذلك ، فإن دفاع الطاعنة الوارد بسبب النسي يكون دفاعا غير جوهري ، لا يعيب الحكم عدم الرد عليه ، ويكون النسي على غير أساس . والنسي في شقة الثاني غير سديد ، ذلك أنه يبين من عقد إيجار المطعون ضده الأول أنه ثابت التاريخ في ١٠/٢٥/١٩٧٦ بما يتضمن تحريره في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - والذي تنص المادة ١٦ منه على أنه : " اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبهر عقود الإيجار كناية ، ويلزم المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحدة منه أن يثبت في عقد الإيجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الأجرة الإجمالية المقدرة للمبنى والوحدة المؤجرة وفقا للمادة السابعة من هذا القانون . ويجوز للمستأجر عند المخالفة إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات القانونية . ويحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه " ، مما يدل على أن ذلك القانون لم يكن يشترط في عقود الإيجار إلا أن تكون مكتوبة ولم يشترط إثبات تاريخها وأن يكون هذا الإثبات لدى مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقارى ، ومن ثم فليس هناك ما يمنع المطعون ضده الأول - في ظل هذا القانون - من إثبات تاريخ عقده في أى مأمورية من هذه المأموريات وفقا لأحكام المادة ١٥ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات ، والتي لم تشترط مأمورية معينة لذلك ، ومن ثم يضحى عقده صحيحا ومتجا لآثاره القانونية ، وتقع عقود الإيجار التالية له باطلة ، ولو كانت ثابتة التاريخ في المأمورية التي تليها العين المؤجرة ، ويكون عقد إيجار الطاعنة الذى حرر في تاريخ لاحق في ٢٠/٢/١٩٧٨ - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام ، ولا محل لإعمال حكم المادة ٥٧٣

من القانون المدني بإجراء المفاضلة بين العقدين . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أنه : "اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار كتابة ويجب إثبات تاريخها بمأمورية الشهر العقاري الكائن بدائرتها العين المؤجرة ، ذلك أن هذا النص لم يعمل به إلا اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ - اليوم التالي لنشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ، ومن ثم فإنه - وأيا كان وجه الرأي في الخطاب به - لا ينطبق على عقد إيجار المطعون ضده الأول الذي أثبت تاريخه في ١٩٧٦/١٠/٢٥ وتسرى عليه أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على ما سلف بيانه . وإذا عتد الحكم المطعون فيه بعقد المطعون ضده الأول السابق على عقد الطاعة فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برنامجة السيد المستشار عامر المرافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد
وابراهيم زغو .

(٢٣١)

للطعون أرقام $\frac{١٨٣٤}{١٩٩٩}$ ، $\frac{١٨٤٩}{١٩٩٩}$ لسنة ١٩٩٩ القضائية :

(١) قرار إداري .

القرار الإداري . ماهيته .

(٢) اختصاص . " اختصاص ولائي " . قرار إداري .

اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرار الإداري النهائي أو التبرؤ منه . للقضاء المادي سلطة إعطاء الوصف القانوني لهذه القرارات توصلا لتحديد اختصاصه في النزاع .

(٣) أمر على عريضة . اختصاص . " اختصاص ولائي " .

الأوامر على عرائض . ماهيتها . تنفيذها من طريق جهة الإدارة لا يفر من وصفها ولا يخضع من قرارات إدارية . عدم التنفيذ لا يمدد أن يكون هملا ماديا يختص المحاكم العادية بنظر التبرؤ المرتب عليه .

(٤) حكم . " أسباب الحكم " . " ما بعد قصورا " .

اتهاء الحكم إلى مسؤولية الطاعنين من عدم تنفيذ أمر وقت دون استظهار ما ينبغي عملها بهذا الأمر وما إذا كان يدخل في نطاق عملها الوظيفي من عدمه . قصور .

(٦٤٥) مسئولية . « مسئولية تقصيرية » .

(٥) المسألة عن استعمال حق التقاضي أو الدفاع في الدعوى . مناطها .

(٦) وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(٧) نقض . « أثر نقض الحكم » .

اتهام الحكم إلى مسئولية المتبوع عن التعويض على أساس ثبوت خطأ أحد تابعيه دون غيره من سائر التابعين . نقض الحكم بشأن مسألة هذا التابع . أثره . نقض الحكم بالنسبة لمتبوع . على ذلك .

١ - القرار الإداري على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة هو إفساح جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما ما من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً ابتغاء مصلحة عامة .

٢ - خوات المسادة العاشرة من قانون مجلس النجوة رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ محكمة القضاء الإداري دون سواها الفصل في طلبات إلغاء القرار الإداري النهائي أو التعويض عنه ، إلا أنه لما كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها وخصائصها من تعرض السلطة القضائية العادية لمتبوع أو تأويل أو تعويض ، فإن وظيفة المحاكم العادية أن تعطى هذه القرارات وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلنا إلى تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المعروض عليها .

٣ - الأوامر على العرائض وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأول لقانون المرافعات هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقتية بالمهم من سلطة ولائمة ، وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوي الشأن على العرائض وتصلر في غيبة الخصوم ودون تسبب بأجراء وقى

أو تحفظ في الحالات التي تقتضى السرعة أو المباغتة ، وهي واجبة التنفيذ بقوة القانون بمجرد صدورها عملاً بنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن قيام جهة الادارة بتنفيذ امر صادر على عريضة من قاضى الأمور الوقتية لا ينظر إليه بمعزل عن ذات الأمر ، وليس من شأنه أن يغير من وصفه هذا الأمر باعتباره صادراً من جهة القضاء ، وقد أوجب القانون تنفيذه ، فلا يتخض بالتالى هذا التنفيذ عن قرار إدارى يتمتع بالحصانة أمام المحاكم العادية كما أن عدم تنفيذ ذلك الأمر لا يعدو أن يكون عملاً مادياً كاشفاً وليس منشئاً لمركز قانونى ولا يتخض هو الآخر إلى مرتبة القرار الإدارى مما يكون معه نظر التعويض عن الخطأ في تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر قاضى الأمور الوقتية الصادر على عريضة منعقدا لإختصاص القضاء العادى .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه وقد انتهى في قضائه إلى ثبوت خطأ الطاعنين في عدم تنفيذ الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية بالسماح للطعون ضده الأول بالسفر دون أن يستظهر ما يفيد وصول ذلك الأمر إليهما بعد إعلانه لمدير مصلحة الجوازات وثبوت تقاعسهما وإمهالهما في إتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذه إن كانت هذه الاجراءات تدخل في نطاق العمل الوظيفى المسند إليهما ، كما أنه ساق القول بأن هذين الطاعنين أخلا بواجبات وظيفتهما بغية مساندة الطاعنة في الطعن رقم .. في الكيد لمطلقها ومنعه من السفر في عبارة مجملة مبهمه دون أن يورد الدليل الذى استقى منه قيام التواطؤ ، لما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسيب .

٥ - المسألة بالتعويض قوامها خطأ المسئول ، وتنص المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدنى على أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمل الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق ، كما أن حق التقاضى والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو زوداً عن حق يدعيه لنفسه

الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له متضامين تعويضاً مقداره خمسة وخمسون ألفاً جنيه ، وقال شرحاً لها أن الطاعة في الطعن الأول كانت زوجة له واستصدرت أحكاماً ضده بنفقة وأجر حضانة كما استصدرت ضده الأمر الوقى رقم ٩٩ سنة ١٩٧٥ من قاضى الأمور الوقفية بحكمه الحيزة الابتدائية بمنعه من السفر حتى تستوفى حقوقها أو يقدم كفيلاً عنه فتقدم للقاضى الأمر بكفيل طالبا قبوله والسماح له بالسفر فصدر الأمر الوقى رقم ١٠١ سنة ١٩٧٥ بإجابته إلى طلبه إلا أن مطلقته تواطأت مع الطاعنين في الطعنين الثانى والثالث للامتناع به بمرقلة تنفيذ الأمر القاضى بالسماح له بالسفر ووقوعه بإزالته من الطائرة ومنع من السفر يوم ١٩٧٩/٤/٢٥ فقدم تظلماً لمصلحة الجوازات التى وافقته يوم ١٩٧٩/٤/٢٩ على رفع اسمه من قوائم المنع من السفر وأنه إذ حاق به ضرر مالى وأدى نتيجة منعه من السفر بغير حق فقد أقام دعواه ليحكم له بالتعويض جبراً لهذا الضرر وتدخلت وزارة الداخلية الطاعة في الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥١ ق فى الدعوى طالبه برفضها فاخصمها المطعون ضده الأول طالبا الحكم بالزامها بالتعويض المطلوب متضامته مع تابعيها و

دفعت وزارة الداخلية بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١٨ قضت المحكمة برفض الدفع ، استأنف الطاعنان فى الطعنين ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ سنة ٥١ ق هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٢٤٤٠ سنة ٩٦ ق و ٢٦٤ لسنة ٩٧ ق و بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٢ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٣٨ لسنة ٩٧ ق القاهرة و بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٨ قضت محكمة الاستئناف أولاً بعدم جواز الاستئناف رقمى ٢٤٤٠ سنة ٩٦ ق ، ٢٦٤٥ لسنة ٩٧ ق - ثانياً : وفى موضوع الاستئناف رقم ٥٢٣٨ ق بالغاء الحكم المستأنف وبالزام استأنفه عليهم " الطاعنين " فى الطعون الأربعة متضامين بأن يؤدوا له مبلغ ٢٠٠٠ جنيهاً ، طعن كل من الطاعنين فى هذا الحكم بطريق النقض وبالحلقة المحددة لنظر طلب وقف التنفيذ أمرت المحكمة بضم الطعون الثلاثة الأخيرة للطعن الأول وقدمت النيابة العامة مذكرة فى كل طعن أبليت فيها الرأى بنقض الحكم فى الطعون الثلاثة الأول ورفض الطعن الأخير ، وإذ عرضته !

الطعون على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرها وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنين في الطعون أرقام ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ١٥١٥
يتمون بالسبب الثالث في الطعن الأول و بالسبب الخامس في الطعن الثاني
و بالسبب الأول في الطعن الأخير على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه إلى
رفضه الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي ولائياً بنظر الدعوى على سند من
القول بأن عدم تنفيذ الأمر الوقي الصادر بالسماح للطعون ضده الأول بالسفر
تنفيذاً قانونياً برفع اسمه من قوائم المنع من السفر يعتبر من قبيل الأهمال المسادية
التي تتعلق بتنفيذ الأوامر القضائية ولا شأن له بالقراوات الإدارية التي تتوقف
على إرادة جهة الإدارة ، في حين أن المنع من السفر أو التصريح به لا يتم إلا
بموجب قرار إداري بصرف النظر عن السبب القانوني المبرر لصدر ذلك
القرار وأن دعوى المطعون ضده الأول بطلب التعويض تتضمن التعرض
لقرار الإداري الصادر بشأن يمنع سفره للخارج وهو أمر يخرج عن ولاية المحاكم
البيضاء يقتضي الفصل في القضاء الإداري عملاً بنص المادتين ١٥/١٧ ،
في قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ والمادة ١٠ من قانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون ويستوجب
حقيقه .

وحيث إن هذا يعني غير سديد ذلك أن القرار الإداري على ما هو مقرر
في قضاء هذه المحكمة ذو أنصاح جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون
عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر
قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً ابتغاء مصلحة عامة ، ولئن كان يمتنع على
المحاكم العادية بنص المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢
أن تؤول الأمر الإداري أو توقف تنفيذه وكانت المادة العاشرة من قانون
مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ خولت بمحكمة القضاء الإداري دون سواها
الفصل في طلبات إلغاء القرار الإداري النهائي أو التعويض عنه ، إلا أنه لما

كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تتميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل أو تعويض فإن وظيفة المحاكم العادية أن تعطى هذه القرارات وصفها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلنا إلى تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المعروض عليها، لما كان ذلك وكانت الأوامر على المرائض وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأول لقانون المرافعات هي الأوامر التي يصدرها قضاء الأمور الوقتية بما لم من سلطة ولائمة وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوي الشأن على المرائض وتصدر في غيبة الخصوم ودون تسبب بإجراء وقتي أو تحفظ في الحالات التي تقتضي السرعة أو المباغتة وهي واجبة النفاذ بقوة القانون بمجرد صدورها عملاً بنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات ومن ثم فإن قيام جهة الإدارة بتنفيذ أمر صادر على مريضة من قاضي الأمور الوقتية لا ينظر إليه بمعزل عن ذات الأمر وليس من شأنه أن يغير من وصف هذا الأمر باعتباره صادراً من جهة القضاء وقد أوجب القانون تنفيذه فلا يتمخض بالتالي هذا التنفيذ عن قرار إداري يتمتع بالحصانة أمام المحاكم العادية كما أن عدم تنفيذ ذلك الأمر لا يعدو أن يكون عملاً مادياً كاشفاً وليس منشئاً لمركز قانوني ولا يتمخض هو الآخر إلى مرتبة القرار الإداري مما يكون معه نظر التعويض عن الخطأ في تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر قاضي الأمور الوقتية الصادر على عريضه منعقداً لاختصاص القضاء العادي وإذا انترم الحكم المتأتمون فيه هذا النظر وخلص إلى رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

.. عن الطعن رقم ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ م ٥١ ق ٥ :

وحيث إنه مما ينمى الطاعنان في هذين الطعنين على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه خلص إلى استناد الخطأ إليهما على سند من أنهما لم يتخذا إجراءات تنفيذ الأمر رقم ١٠١ سنة ١٩٧٥ الصادر من قاضي الأمور الوقتية بمحكمة الجيزة الابتدائية بالسماح

للمطعون ضده الأول بالسفر بأن لم يبلغ الطاعن الأول هذا الأمر لقسم قوائم المنع من السفر بمصلحة الجوازات لرفع اسم هذا الأخير من هذه القوائم وأن الطاعن (الطاعن الثاني) لم يحضر مذكرة بشأن وجوب تنفيذ هذا الأمر دون أن يستظهر الحكم كيفية اتصال علم الطاعنين بذلك الأمر رغم عدم إعلانها به كما لم يبين الدليل الذى كونه منه المحكمة عقيدتهما فى القول بثبوت تواطؤ الطاعنين مع مطلقة المطعون ضده الأول على الاضرار بمطلقها بمنعه من السفر مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين عن عدم تنفيذ الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقفية بمحكمة البحيرة الابتدائية بالسماح للمطعون ضده الأول بالسفر على القول بإهمال قسم البحوث الفنية والقانونية الذى يشرف عليه الطاعن الثانى فى تحرير مذكرة لتنفيذ هذا الأمر على الوجه الذى يتطلبه القانون وأن الطاعن الأول لم يبلغ قسم قوائم المنع من السفر بذلك الأمر حتى يوضع موضع التنفيذ و يرفع اسم المطعون ضده الأول من هذه القوائم كما نسب الحكم المطعون فيه إلى الطاعنين القول بأن إخلالهما بإحبات وظيفتهما كان مستهدفاً به مساندة مطلقة للمطعون ضده الأول فى التأكيد بمطلقها والأضرار به لمنع من السفر وإذ كان الثابت من ملف مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية الخاص بالمطعون ضده الأول والمقدم من وزارة الداخلية أمام محكمة الموضوع — أن الأمر الرقم ١٠١ سنة ١٩٧٥ الصادر من قاضى الأمور الوقفية بمحكمة البحيرة الابتدائية قد أعلنه المطعون ضده الأول إلى مطلقته — الطائفة فى الطعن رقم ١٨٣٤ سنة ٥٠ ق — و إلى مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية ولم يعلن لأى من الموظفين الطاعنين فى الطعن رقم ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ سنة ٥١ القضائية وكان الحكم المطعون فيه وقد انتهى فى قضائه إلى ثبوت خطئهما فى عدم تنفيذ ذلك الأمر الوقفى دون أن يستظهر ما يفيد وصول ذلك الأمر إليهما بعد إعلانهما لمدير مصلحة الجوازات وثبوت تفاعلهما وإهمالهما فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه إن كانت هذه الإجراءات تدخل فى نطاق العمل الوظيفى المسند إليهما ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه ساق القول بأن

هذين الطاعنين أخلا بواجبات وظيفتهما ببقية مساندة الطاعة في الطعن رقم ١٨٣٤ سنة ٥١ قضائية في الكيد لمطلقها ومنعه من السفر في عبارة مجملة مبهمه دون أن يورد الدليل الذي استغنى منه قيام التواطؤ ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب هذين الطاعنين .

عن الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥١ ق :

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمساءلتها عن التويعض دون أن يورد بأسبابه أفهالا يسوغ وصفها بأنها خطأ فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون فضلا عن أنه لم يبين دليل تواطئها مع أى من موظفي مصلحة الجوازات والخفسية على منع المطعون ضده الأول من السفر مما يعيبه بالقصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة بالتعويض على سند من القول "لما كان الثابت من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها من الطرفين أن المستأنف عليها الرابعة الطاعنة - استصدرت لصالحها الأمر الوقفي رقم ٩٩ سنة ١٩٧٥ من رئيس محكمة الجيزة الابتدائية بصفته قاضيا للأمر الوقفية بمنع المستأنف "المطعون ضده الأول" من السفر، حتى تست في المستأنف عليها ما قد يستحق لها من حقوق ولدتها أحكام النفقة الصادرة لمصلحتها أو حتى يقدم كفيلا عنه للوفاء بهذه الحقوق وكان الثابت أنها اشتركت مع المستأنف في عدة دعاوى خاصة بالنفقة وإسقاطها في محاولة إطالة أمد النزاع حتى يظل أمر منعه من السفر مستمرا قاصدا الكيد والاضرار به دون حق مشروع" ولما كانت المسألة بالتعويض قوامها خطأ المسئول ، وكانت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني قد نصت على أن من استعمل حقه استعمالا مشروعا لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمال الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير وهو مالا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق وكان حق التقاض والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج

أبواب القضاء تسمكا أو ذودا عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلى اللدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم وكان وصف الأفعال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وقد اقتضت أسبابه في بيان الخطأ المسند إلى الطاعة على مجرد تقريره بأنها استصدرت الأمر الوقفي بمنع المطعون ضده الأول من السفر وأنها التجأت إلى خصومات قضائية خاصة بالنفقة واسقاطها لاطالة أمد النزاع حتى يظل أمر منعه من السفر مستمرا وكان ذلك لا يؤدي إلى القول بانحراف الطاعة عن حقها المكفول في التقاضي والدفاع إلى الكيد والعنت والدد في الخصومة فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، هذا كما أن الحكم لم يورد بمدوناته دليل تواطؤ الطاعة مع أى من موظفي مصلحة الجوازات على الكيد لاطعون ضده الأول ومنعه من السفر مما يعيبه بالقصور في التسبب أيضا الأمر الذي يوجب نقضه دون حاجته لبحث باقي أسباب الطعن .

عن الطعن رقم ٩٩٩ سنة ٥١ قضائية :

وحيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أنه وزارة الداخلية الطاعة قد اختصت من المطعون ضده الأول باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعي الطاعنين في الطعن رقم ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ لسنة ٥١ القضائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتحقيق مسئوليتها عن التعويض تطبيقا لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني على أسس ثبوت خطأ هذين التابعين دون غيرهما من سائر موظفي وزارة الداخلية ، ومن ثم فإن الوزارة الطاعة تعتبر بالنسبة لهما في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها للقانون ، وإذا كانت المحكمة قد نقضت الحكم المطعون فيه بشأن مساءلة التابعين المذكورين فإن لازم ذلك إرجاء الأسس الذي تقوم عليه مسئولية الوزارة الطاعة ويستتبع بالتالي نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهما أيضا دون حاجة لبحث أسباب

سبب إتهامه بالتقدم بطلب نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمدى الخولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 عزت حنوزة ، وعلى السعدى ، ومحمد مختار منصور ، ومحمود نبيل البناوى .

(٢٣٢)

الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٩ القضائية :

شفعة "دعوى الشفعة" .

بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة . للشفيع أن يشفع فى أى من هذه البيوع طالما بقيت الملكية للبائع . إنقضاها إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بتسجيله عقده قبيل تسجيل إعلان الرقبة . أنه . عدم قبول طلب الشفعة . على ذلك . إدعاء الشافع صورية ذلك المقد المسجل . وجوب اختصام جميع المشترين فيه وإلا كنت دعواه غير مقبولة .

إذا بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة كان للشفيع أن يشفع فى أى من هذه البيوع طالما كانت ملكية هذا العقار ما زالت للبائع ، فإذا انتقلت الملكية إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بتسجيله عقده قبل تسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة فإن طلب الشفعة يكون غير مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكية وفى هذه الحالة لا تؤدى إلى انتقال الملكية إلى الشافع ، فإن هو ادعى صورية هذا العقد المسجل لا يلتفت إلى ادعائه ما لم يختصم جميع المشترين فيه وإلا بقيت دعواه غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان مصاد دفاع المطعون ضده الأول - الشافع - أنه يشفع فى البيع الصادر من المطعون ضده الثانى إلى الطاعنين وحدهما ويدفع بضرورة البيع المسجل الصادر من نفس البائع عن ذات العقار إلى الطاعنين وكان المطعون ضده الأول لم يسجل إعلان الرغبة فى الشفعة ولم يختصم فى دعواه هذه المشترية مع الطاعنين بالعقد المدعى بصوريته فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٢٩٢ سنة ١٩٧٦
مدنى كلى طنطا على الطاعنين والمطعون ضده الثانى طالباً الحكم بأحقية
فى أخذ الأطيان البالغ مساحتها ١٢ س ، ١ ط ، ١ ف الميمنة بصحيفة
الدعوى بالشفعة والتسليم وقال يسانا لدعواه أنه قد نما إلى علمه أن المطعون
ضده الثانى باع هذه الأطيان إلى الطاعنين لقاء ثمن قدره ٩٥٠ ج ، وإذا كان
يحق له أخذها بالشفعة لأنه جاز للأطيان المشفوع فيها من ثلاث جهات
ويملك أطياناً تقوى قيمتها نصف ثمن الأطيان المشفوع فيها وأنذر الطاعنين
والمطعون ضده الثانى برغبته فى الأخذ بالشفعة وأودع الثمن خزينة المحكمة
فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلانيته ، دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى لعدم
اختصاص المشتري بهما بعقد تم تسجيله ، طعن المطعون ضده الأول
بصورته هذا العقد ، بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٩ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى
استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف
رقم ٤٥١ س ٢٧ ق طالباً إلغاء الحكم له بطلانيته ، وباتاريخ ١٩٧٠/٣/١٢
قضت المحكمة بإلغاء الحكم الاستأنف بأحقية المطعون ضده الأول فى أخذ
الأطيان المباعة بالشفعة . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة مذكرة أبنت فيها رأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة
مشورة فجددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يعماه الطاعنان فى السبب الرابع على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى يسان ذلك يقولان أنه يشترط لقبول
دعوى الشفعة أن يختم فيها جميع الباعين والمشتري ولو تمسك الشفيع

بصورىة عقود بعضهم ، ولما كان المطعون ضده الأول لم يختصم فى دعواه
... .. المشترىة معها بالعقد المدعى صورته فإن الحكم المطعون فىه
إذ قضى بأحقىة فى الشفعة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبىقه .

وحتى إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه إذا بيع العقار من نفس البائع
أكثر من مرة كان للشفيع أن يشفع فى أى من هذه البىوع طالما كانت
ملكىة هذا العقار مازالت للبائع ، فإذا انتقلت الملكىة إلى مشتراً خرغير المشفوع
منه بتسجله عقده قبل تسجل إعلان الرغبة فى الشفعة فإن طالب الشفعة
يكون غير مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكىة وهى فى هذه الحالة لا تؤدى
إلى انتقال الملكىة إلى الشفيع ، فإن هو ادعى صورىة هذا العقد المسجل لا يلفت
إلى ادعائه ما لم يختصم بىع المشترى فىه وإلا بقيت دعواه غير مقبولة .
لما كان ذلك ، وكان مفاد دفاع المطعون ضده الأول الشفيع — أنه يشفع
فى البىع الصادر من المطعون ضده الثانى إلى الطاعن وحدهما ويدفع بصورىة
البىع المسجل الصادر من نفس البائع عن ذات العقار إلى الطاعن و
وكان المطعون ضده الأول لم يسجل إعلان الرغبة فى الشفعة ولم يختصم فى دعواه
هذه المشترىة مع الطاعن بالعقد المدعى صورته فإن الدعوى تكون غير مقبولة
وإذ خالف الحكم المطعون فىه هذا النظر وقضى بقبول الدعوى على سند من
أن اختصام هذه المشترىة غير واجب لصورىة عقدها يكون قد خالف القانون
وأخطأ فى تطبىقه مما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب
الظن .

وحتى إن الموضوع صالح للفصل فىه ، ولما تقدم بتعین الحكم فى موضوع
الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار حاتم المرافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المسئولين :
يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ، منطوى صالح سليم ، درويش عبد المجيد
وإبراهيم زهور .

(٢٣٣)

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٩ القضائية :

(١٨) نقص : "السبب المفتقر للدليل" .

"التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما تمسك به من أوجه الطعن .

(١٩) اختصاص : "اختصاص ولائى" .

قصر اختصاص المحاكم العادية على النظر في طلبات التعويض مما يصوب العقار المستولى عليه
في نقص في قيمة وكذلك المنقولات المستولى عليها . في ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل
بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن الدفاع المدعى . ما عدا ذلك من منازعات . اختصاص
مجلس الدولة بنظرها

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم
الدليل على ما يتسكون به وإلا أصبح النجى مفتقرا إلى دليله .

٢ - مفاد نص المادة ٧ و ١٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩
في شأن الدفاع المدني المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع قد أورد
قاعدة صريحة مؤداها اختصاص القضاء العادى بنظر النزاع في شأن التعويض
عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته ، وكذلك المنقولات
المستولى عليها ، وهذه القاعدة استثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص
مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية . ومن ثم يجب قصر هذا

الاستثناء في الحدود المنصوص عليها وجعل ولاية المحاكم العادية في هذا الخصوص مقصورة النظر فيما يرفع إليها من طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها، ولا يختص بنظر غيرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا للقانون المشار إليه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وجد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى برقم ١٩١ سنة ١٩٧٣ مدني كلى دباط على الطاعن بصفته قالوا شرحا لها أنه أصدر قرارا وزاريا بالاستيلاء على الفندق المملوك لهم لاقامة مهجري منطقة بوز سعيد وشغلوا منه عشر حجرات ، ولم يعرض أصحاب الفندق عن حرمانهم من استغلال تلك الحجرات، فضلا عن أن المهجرين ألحقوا بالفندق اضرارا نتيجة سوء الاستعمال، وانتهى المطعون ضدهم إلى طلب الحكم بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع لهم تمويضا مقداره خمسة آلاف جنيه دفع الطاعن بصفته بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى - ومحكمة دباط الابتدائية قضت بجلسة ١٩٧٤/٣/٧ برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى، وتذبت خيبا في الدعوى - وبعد أن تقدم الخبير تقريره عادت وقضت بجلسة ١٩٧٧/١/٢٠ بالزام الطاعن بصفته بأن يدفع للطعون ضدهم مبلغ ٢٧٠ و٣٢٦ ج . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ٩ ق ، ومحكمة استئناف المنصورة (مأورية دباط) قضت بجلسة ١٩٧٩/٣/١١ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدي إلى المطعون ضدهم مبلغ ٦٥٥ و٣١٤٣ ج عبارة

عن مقابل الانتفاع بالغرف المستولى عليها وعما لحق بمبنى الفندق من اضرار .
 طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة
 أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، ولإد عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة
 حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينمى الطاعن بصفته بثنائهما على الحكم
 المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيانه يقول انه لا خلاف أن الذى يحكم
 النزاع هو قانون الدفاع المدنى رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠
 سنة ١٩٦٥ وقد صدر بناء على هذان القراران الوزاريان ٨١٩ سنة ١٩٦٩ ،
 ١٥١١ سنة ١٩٦٩ بشأن الاستيلاء على بعض المساكن ، ونص فهما على
 على تشكيل لجنة لوضع قواعد التعويض لمن يصيبه ضرر نتيجة الاستيلاء على
 هذه الأماكن ، بما كان لازمه أن يكون تقدير التعويض على أساس قواعد
 التعويض بالاستناد إلى قانون الدفاع المدنى ، ولإد أغفل الحكم المطعون فيه
 تلك القواعد في تقدير التعويض بالنسبة لما لحق الفندق المملوك للمطعون ضدهم
 من اضرار نتيجة سوء الاستعمال فإنه يكون قد عاره قصور أدى به إلى مخالفة
 القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النهى غير مقبول ، لذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة
 أن يناط بالحصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتسكون به ، وإلا أصبح النهى
 مفتقرا إلى دليله ، ولإد كان الثابت أن الطاعن بصفته لن يقدم صورة رسمية
 من قواعد التعويض التى وضعتها اللجان المشكلة بالقرارين الوزاريين رقمى ٨١٩
 سنة ١٩٦٩ ، ١٥١١ سنة ١٩٦٩ ، والذى أورد أن الحكم المطعون فيه لم يعملها
 عند تقديره عن الأضرار التى لحقت بالفندق المملوك للمطعون ضدهم نتيجة
 سوء الاستعمال من المهجرين الذين شغلوه ، فإن نعيه بهذا السبب يكون عاريا
 من الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن بصفته ينمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ
 في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقول أن الثابت من أوراق الدعوى أن غرف
 الفندق المطالب بمقابل انتفاعها قد تم الاستيلاء عليها طبقا لقرارى وزير الداخلية

رقی ۸۱۹ سنه ۱۹۶۹ ، ۱۵۱۱ سنه ۱۹۶۹ ، ومن ثم فإن التعويض عن مقابل الانتفاع بتلك الغرف إنما هو تعويض عن القرارات الإدارية الصادرة بالاستيلاء وينعقد الاختصاص بنظره إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وفقا للفقرة العاشرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ۷ : سنه ۱۹۷۳ - غير أن محكمة أول درجة قضت برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى إستنادا إلى الفقرة الثانية من المادة ۱۶ من القانون ۱۴۸ سنه ۱۹۵۹ المعدل بالقانون ۱۰ سنه ۱۹۶۵ بشأن الدفاع المدني ، مع أن هذا النص يعقد الاختصاص للمحكمة العادية في حالتين فقط هما التعويض عن النقص في قيمة العقار ، والتعويض عن المنقولات المستولى عليها ، ولما كان أحد طلي المطعون ضدهم في النزاع المائل مقابل الانتفاع عن إشغال بعض حجرات الفندق المستولى عليه ، فإن ذلك لا يعد من أحوال نقص قيمة العقار التي عنها القانون سالف الذكر . ولا يجوز الاجتهاد مع صراحة النص . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمقابل الانتفاع عن الغرف المستولى عليها رغم أنه يخرج عن اختصاصه الولائي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي شديد ، ذلك أن النص في المادة ۱۶ من القانون ۱۴۸ سنه ۱۹۵۹ في شأن الدفاع المدني المعدل بالقانون رقم ۱۰ سنه ۱۹۶۵ على أن لوزير الداخلية في كل إقليم أو من يندبه أن يصدر قرارات بالاستيلاء على العقارات وسواء كانت مبنية أو غير مبنية وعلى المنقولات اللازمة لإعداد المخابئ العامة وإيواء المهاجرين والاجئين وكذلك المستشفيات اللازمة للإسعاف واتموين . ويعوض المالك عما يصيب العقار من نقص في قيمته كما يعوض مالك المنقولات المستولى عليها ، ويرفع النزاع في شأن هذا التعويض إلى المحكمة الكائن في دائرتها العقار أو المنقولات المستولى عليها ، يدل أن المشرع قد أورد قاعدة صريحة مؤداها اختصاص القضاء العادي بنظر النزاع في شأن التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها وهذه القاعدة استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء

في الحدود المنصوص عليها ، وجعل ولاية المحاكم العادية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها ، ولا يختص بنظر غيرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا للقانون المشار إليه - لما كان ذلك وكان طلب المطعون ضدهم التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بالمقام المستولى عليه لا يسدرج تحت حالة التعويض عن نقص قيمة العقار فإن الاختصاص بنظره لا ينعقد للقضاء العادي بل لمجلس الدولة على ما سلف بيانه وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به في هذا الصدد .

١/٢٩٦
ويجوز أن المادة ١/٢٩٦ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفته قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بأجراءات جديدة - ولما سلف يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من مقابل الانتفاع عن غرف الفندق المملوك للطعون ضدهم المستولى عليها والحكم بمنحهم اختصاص القضاء العادي ولائيا بنظر هذا الشق من النزاع وباختصاص مجلس الدولة بمهمة قضاء إداري بنظره .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / سليم عياد - سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين -
 وایح لطفى جمعة ، وعبد المنعم رشدي عبد الحميد ، محمد وأفت خفاجی ومصطفى النحاس
 عبد الخالق زعزوع .

(٤٠)

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن " : "إمتداد العلاقة الإيجارية"
 أحوال شخصية .

اعتبار الحكم زيجة المستأجر مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا إلى أحكام النياة الضمنية
 والاشتراط لمصلحة الغير . خطأ . حلة ذلك .

(٢) حكم "تسبيب الحكم" . نقض "السبب غير المنتج" .

تمكين الزوجة الحاضنة من عين النزاع قبل العمل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .
 النى على الحكم وفم نفاذ هذا القانون بالخطأ فى تطبيق القانون . غير منتج . حلة ذلك .

١ - الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المطعون ضدها مستأجرة أصلية
 لعين النزاع استنادا إلى أحكام النياة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير ،
 ذلك أن الزوجة لا تعد طرفا فى عقد الإيجار الصادر لمصلحة الزوج التراما
 بأسببية أثره ، وأن حقها فى الإقامة مستمد من حقها مقرونا بعائنه وهى استقرار
 العلاقة الزوجية بحيث إذا انفصلت ، انتهت العلة فلا يبقى لها من سبيل
 على العين (٢) .

٢ - لئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ مكن المطعون ضدها من شقة النزاع تغليباً لحقها كحاضنة على حق الطاعن كستأجر مع أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم اطلعون فيه لا يلزم المطلق بالتخل عن مسكن الزوجية لمطلقة الحاضنة ، إلا أنه لما كان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية الذي صدر في تاريخ لاحق للحكم المطعون فيه قد نص في المادة الرابعة منه على أن "للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر مالم يهينها المطلق سكناً آخر مناسباً وكان هذا النص - والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة - متعلقاً بالنظام العام ، فينطبق على واقعته الدعوى بأثر فوري ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يتعد بأنه هيا للحاضنة المطعون ضدها مسكناً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم شقة النزاع إليها يكون قد اتفق مع نص المادة المذكورة مما يضحى معه الطعن غير منتج .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تفصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ٣٢٠ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى بور سعيد على الطاعن وآخر بطلب الحكم بتسليمها الشقة المبينة بالصحيفة ، تأسيساً على أنها كانت زوجة للطاعن مستأجرة تلك الشقة ، ورزقت منه بثلاثة أولاد ثم طلقها ، وإذ كان الطاعن قد أستأجرها بأعتباره نائماً عنها وعن أولادها الذين هم في حضانتها ، فقد حق لها رفع هذه الدعوى . أحالت المحكمة للدعوى إلى التحقيق ثم قضت في ١٩/١٢/١٩٧٦ لاطعون ضدها بطلباتها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٠ سنة ١٨ قضائية الاستئنافية .

وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض بالحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل ما يتعاه الطاعن بأسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أنه كلا من الزوجين يعتبر مستأجرا أصليا لشقة النزاع استنادا إلى النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير ، في حين أن الثابت من عقد الايجار أن الطاعن هو المستأجر لها ، ولا يزال يشغلها ، وقد طلق المطعون ضدها فلم يعد لها من بعد حق الإقامة فيها ، ويضحى بقاؤها بلا سند ، هذا إلى أنه تمسك في صحيفة الاستئناف بأن أحكام الشريعة الإسلامية لم تحتم إقامة المطلقة الحاضنة بمسكن الزوجين وقد قضت لها بأجرة مسكن حضنة ، كما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن أحكام الشريعة الإسلامية تقضى بجرمة العشرة بينهما ، لا يؤدي إلى إحلال مطلقة الطاعن محله في عقد الايجار .

وحيث إنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المطعون ضدها مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير ، ذلك أن الزوجة لا تعد طرفا في عقد الايجار الصادر لمصلحة الزوج التزاما بنسبية أثره ، وأن حقها في الإقامة مستمد من حقه مقرونا بعلمته وهي استمرار العلاقة الزوجية بحيث إذا انفصلت ، انتهت العلة فلا يبقى لها من سبيل على العين ، ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا إذ مكن المطعون ضدها من شقة النزاع تغليبا لحقها كحاضنة على حق الطاعن كمستأجر ، إذ أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيه لا تلزم المطلق بالتخلي عن مسكن الزوجية لمطلقاته الحاضنة ، إلا أنه لما كان القانون ٤٤ لسنة ١٧٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية الذي صدر في تاريخ لاحق للحكم المطعون فيه قد نص في المادة الرابعة منه على

أن "لاطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر مالم يهيئ لها المطلق مسكناً آخر مناسباً" ، وكان هذا النص - والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة - متعلقاً بالنظام العام ، فينطبق على واقعة الدعوى بأثر فوري ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتحسد بأنه هياً للحاضنة المطعون ضدها مسكناً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم شقة النزاع إليها يكون قد اتفق مع نص المادة المذكورة مما يضحى معه الطعن غير مستجيب .

ولما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن ، وترى المحكمة إلزام المطعون ضدها بمصروفاته .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المندوب / محمد محمود الباجوري رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين نوابه
 ورئيس المحكمة : يوسف كمال أبو زيد عطا الله ، محمد المرسي فتح الله ، مصطفى كمال محمد
 صالح سليم ، منصور محمود إبراهيم وجيه ، أحمد كمال سيد علي سالم ، يحيى عبد الطيف
 الرفاعي ، محمد محمود راسم ، محمد رأفت محمد بن خفاجي ، واليدان المستشاران ،
 مصطفى النحاس عبد الخالق زعزوع وفهمي السيد انطياط .

(٣)

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ القضائية (هيئة عامة)

(١ - ٦) دعوى "الطلبات في الدعوى" سبب الدعوى .
 استثنائي "أثر الاستئناف" . إيجاز "إيجاز الأماكن" : "أسباب الإخلاء" :
 "التأجير من الباطن" .

(١) الطلب . ماهيته . القرار الذي يطلبه المدعي حماية للحق أو المركز القانوني الذي
 يستمد منه بدعواه .

(٢) سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعي الحق في الطلب . عدم تغيره
 بتغير الأدلة الواقعية أو ألجج القانونية .

(٣) الاستئناف أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي
 فصلت فيها . محكمة أول درجة وما أقيمت عليه من أسباب طالما لم يتم التنازل عنها . ٢٢٢ م
 مرافعات . وجوب ترتيب هذا الأثر . لا يحول دون تصدى محكمة الاستئناف لأسباب التزم
 لم تفصل فيها محكمة أول درجة عليه ذلك .

(٤) الأسباب التي تجيز طلب إخلاء العين المؤجرة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣٦
 لسنة ١٩٨١ . اعتبارها تحديدا للوقائع التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الإخلاء .

(٥) استناد المؤجر في دعواه بالإخلاء على أكثر من سبب . القضاء بالإخلاء على سند
 من أحدها دون التعرض للأسباب الأخرى . استئناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى
 إلى محكمة الاستئناف بكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن أحدها .

(٦) إقامة المؤجرة دموها بالاخلاء للتأجير من الباطن ولسببين آخرين . القضاء بالاخلاء تثبتت السبب الأول دون التعرض للسببين الآخرين . إلغاء الحكم من المحكمة الاستئنافية لاختفاء راقمة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقي أسباب الاخلاء رغم عدم التنازل عنها . خطأ في القانون .

١ - الطلب في الدعوى هو القرار الذى يطلبه المدعى من القاضى حماية الحق أو المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه .

٢ - سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب . وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو المنهج القانونية .

٣ - النص فى المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات يدل على أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية فى حدود الطلبات التى فصلت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له وما لم تعرض له منها وذلك طالما أن مبدئها لم يتنازل عن التمسك بها ، ولا يحول دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الاستئناف فى هذه الحالة تتصدى لطلبات الفصل فيه محكمة أول درجة من تلك الأسباب ، ذلك أن المشرع أجاز الخصوم وفقاً لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أن يغيروا سبب الدعوى أمام محكمة الاستئناف وأن يضيفوا إليه أسباباً أخرى لم يسبق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصل على حاله ، فمن باب أولى تتلزم محكمة الاستئناف بالتصدى للأسباب السابق التمسك بها فى الدعوى إذا ما ارتأت إلغاء الحكم المستأنف الذى استجاب إلى الطلب على سند من إحداها مما اقتضى الاكتفاء به دون حاجة للتعرض لباقي الأسباب .

٤ - إن ما أورده المادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من بيان للأسباب التى يجوز معها للتأجير المطالبة باخلاء العين المؤجرة هو فى حقيقته تحديد للوقائع التى يستمد منها المؤجر حقه فى طلب الاخلاء .

• — إذا استند المؤجر أمام محكمة الدرجة الأولى في دعواه بإخلاء العين المؤجرة إلى سبب أو أكثر من هذه الأسباب — أسباب الإخلاء — فقضته المحكمة بالإخلاء على سند من أحدها وأفصحت عن أنها لم ترمسوغا للتعرض لباقي الأسباب بعد أن أوجب المؤجر إلى طلبه واستأنف المستأجر هذا الحكم فإن الدعوى تنتقل إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه — المؤجر — من أسباب وتعتبر مطروحة أمام المحكمة للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف إلا إذا تنازل عن التمسك بأى منها .

٦ — مقتضى الأثر الناقل للاستئناف أن يعتبر مطروحا على محكمة الدرجة الثانية الأسباب التي أقام المستأنف ضده عليها طلباته بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف سواء في ذلك الأسباب التي فصل فيها لغير صالحه أو تلك التي لم تعرض لها محكمة أول درجة وأنه على المحكمة الاستئنافية أن تعرض له ما لم ينازل المستأنف ضده عن التمسك بأى يمنها صراحة أو ضمنا ، وكانت العين من الأوراق أن الطاعنة (المؤجرة) قد أقامت دعواها بطلب لإخلاء المطعون ضدهما الأولين من العين المؤجرة على سند من تأجير أولهما العين من باطنه للمطعون ضده الثانى بدون موافقتها وتأخره في الوفاء بالآجرة وصدور قرار من الجهة المختصة بإزالة العين حتى سطح الأرض ، فتكون قد استمدت حقها في الطلب من كل هذه الأسباب ، وإذا قضى الحكم المستأنف بالإخلاء على سند من ثبوت واقعة التأجير من الباطن دون إذن من المالك وأفصح عن عدم جدوى التعرض لإزاء ذلك للأسباب الأخرى وألفت محكمة الاستئناف هذا الحكم لما ثبت لديها من انقضاء واقعة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقي الأسباب التي لم تنازل عنها الطاعنة بل تمسكت بها صراحة أمامها فانتهت تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى دمنهور الابتدائية يطلب الحكم ضد الأولين وفي مواجهة الباقيين بإخلاء المنزل المملوك لها المدين بالصحيفة وتسليمه إليها ، وقالت شرعا لها أنه بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٠ قررت لجنة المنشآت الآيلة لاصقوط بمجلس مدينة دمنهور إزالة هذا المنزل حتى سطح الأرض فنهت على المطعون ضده الأول بصفته مستأجرا أصليا والثاني بصفته مستأجرا من الباطن والإثنين الآخرين بصفتهما مسؤولين عن تنفيذ ذلك القرار — بإخلاء المنزل حتى تتمكن من إزالته إلا أنهم لم يحركوا ساكنا ، وإذ تقاسم المطعون ضده الأول بالإضافة إلى ذلك عن سداد الأجرة من أول نوفمبر سنة ١٩٧٦ وقام بتأجير العين من الباطن إلى المطعون ضده الثانى بغير إذنها ، فقد أقامت الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٩/٦/١٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما دون بالمنطوق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت في ١٩٧٩/١٣/٣٠ بالإخلاء استنادا إلى ثبوت واقعة التأجير من الباطن بغير إذن كتابي صريح من الطاعنة ، استأنب المطعون ضده الثانى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ في الأسكندرية "مأمورية دمنهور" وبتاريخ ١٩٨١/١٠/١٨ حكمت المحكمة بالفاء للحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة . أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على دائرة الإيجارات المختصة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الدائرة المختصة رأت يجلسها المعقودة في ١٩٨٦/٢/١٠ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية للفصل فيه عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وإذ حددت الهيئة جلسة لنظر الطعن تقدمت من النيابة العامة مذكرة تكميلية تمسكت فيها بالرأى السابق لها إبداءه .

وحيث إنه لما كان الطلب في الدعوى هو القرار الذي يطلبه المدعى من القضاء حماية للحق أو المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه وكان من باب الدعوى

هو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو المحجج القانونية ، وكان النص في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن " الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لمارفع عنه الاستئناف فقط " يدل على أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصحت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ماتعرضت له ومالم تعرض له منها وذلك طالما أن مبيدتها لم يتنازل عن امتسك بها ، ولا يحول دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الاستئناف في هذه الحالة تصدى لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من تلك الأسباب ذلك أن المشرع أجاز لمقصوم وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أن يغيروا سبب الدعوى أمام محكمة الاستئناف وأن يضيفوا إليه أسبابا أخرى لم ينبثق طرحها أمام محكمة أول درجة مع بقاء الطلب الأصل على حاله فن باب أولى تلتزم محكمة الاستئناف بالتصدي للأسباب السابق امتسك بها في الدعوى إذا ما أرتأت إلغاء الحكم المستأنف الذي استجاب إلى الطلب على سند من إحداها مما أقتضى الاكتفاء به دون حاجة للتعرض لباقي الأسباب ، لما كان ذلك ، كان ما أورده المادة ١٨ من قانون إجبار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من بيان للأسباب التي يجوز معها المؤجر المطالبة بإخلاء العين المؤجرة هو في حقيقته تحديد للوقائع التي يستمد منها المؤجر حقه في طلب الإخلاء ، ومن ثم فإذا استند المؤجر أمام محكمة الدرجة الأولى في دعواه بإخلاء العين المؤجرة إلى سبب أو أكثر من هذه الأسباب فتمضت المحكمة بالإخلاء على سند من أحدها وأفصحت عن أنها لم ترسوخا للتعرض لباقي الأسباب بعد أن أوجب المؤجر إلى طلبه واستأنف المستأجر هذا الحكم فإن الدعوى تنتقل إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المؤجر من أسباب ومعتبر مطروحة أمام المحكمة للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف إلا إذا تنازل عن التمسك بأى منها ، لما كان ما تقدم ، وكانت الأحكام السابق صدورها

من دائرة المواد المدنية والتجارية في الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٤ ق ،
بجلسة ١٩٧٩/١/٦ والطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق بملسة ١٩٨٢/١١/٠٨ والطعن
رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ ق بملسة ١٩٨٤/٦/٢١ منقذة وهذا النظر فلا يكون ثمة محل
للعُدول عن المبدأ القانوني الذي قرره .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
وفي بيان ذلك تقول أنها أقامت دعواها أمام محكمة أول درجة مستندة إلى ثلاثة
أسباب هي التأخير من الباطن بغير موافقتها والتأخير في سداد الأجرة وصدور
قرار بإزالة عقار التداعي فقضت المحكمة بالإخلاء استنادا إلى السبب الأول ،
وإدانة المطعون ضده الثاني هذا الحكم فقد قضت المحكمة الاستئنافية
بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى دون أن تصدى للسببين الآخرين رغم
مسكها بهما .

وحيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه
المحكمة - وعلى ما تقدم بيانه - أن مقتضى الأثر الناقل للاستئناف أن يعتبر
مطروحا على محكمة الدرجة الثانية الأسباب التي أقام المستأنف ضده عليها طلباته
بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف سواء في ذلك الأسباب التي فصل فيها لغير
صالحه أو تلك التي لم تعرض لها محكمة أول درجة وأنه على المحكمة الاستئنافية
أن تعرض لها ما لم يتنازل المستأنف ضده عن التمسك بأى منها صراحة أو ضمنا ،
وكان البين من الأوراق أن الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب إخلاء المطعون
ضدهما الأولين من العين المؤجرة على سند من تأجير أولهما العين من باطنه
للمطعون ضده الثاني بدون موافقتها وتأخيره في الوفاء بالأجرة وصدور قرارى
الجهة المختصة بإزالة العين حتى سطح الأرض ، فتكون قد استندت حقها في

الطلب من كل هذه الأسباب ، وإذ قضى الحكم المستأنف بالإخلاء على سند من ثبوت واقعة التأجير من الباطن^١ دون إذن من المالك وأفصح عن عدم جدوى التعرض ازاء ذلك للأسباب الأخرى وألفت محكمة الاستئناف هذا الحكم لما ثبت لديها من انتفاء واقعة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقي الأسباب التي لم تتنازل عنها الطاعنة بل وتمسكت بها صراحة أمامها فإنها تكون قد خالفت القانون بما يترتب معه نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

القسم الثانى

فهرس هجان موضوعى

للاحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثالثة والثلاثون

من يناير إلى ديسمبر سنة ١٩٨٢

(١) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

في طلبات رجال القضاء

الصفحة	الفائدة
	(١)
	إجراءات . إختصاص . إستقالة أقدمية . أهلية إجراءات
	أولاً : الخصومة في الطلب
	١ - الصفة في الطلب . وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب المتعلق بالقرار الذي أصدره بقبول الاستقالة توجيه الطلب إلى النائب العام . غير مقبول .
٢٨	٨ (الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق د رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٥/٤)
	٢ - صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية . تتمتع بشخصية اعتبارية . توجيه الطلب بصرف الاعانة الملزم بها الصندوق إلى وزير العدل . غير مقبول .
١٤	٤ (الطلب رقم ٢٧٧ لسنة ٥١ ق د رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)
	٣ - رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكمة النقض ، لا يعدم القرارات الإدارية النهائية التي تختص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها . أثره .

الترتيب	الصفحة
٢	<p>عدم جواز المطالبة بالفساء أو التعويض عنه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه .</p> <p>(الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)</p> <p>ثانيا : تقديم الطالب وميعاده .</p> <p>طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما يقينيا .</p> <p>(الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٥/٤)</p>
٢٨	

إختصاص

٣٥	<p>١ - المجلس الأعلى للهيئات القضائية ودوره في نص المادة ١٧٣ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ونصوص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ رغم صموره في الأصل متجاوزا حدود التفويض التشريعي الممنوح لرئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ . مؤداه إقرار السلطة التشريعية له وصيرورته قانونا قائما . لا ولاية للمحاكم بإلغائه .</p> <p>(الطلبان رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)</p> <p>٢ - رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكمة النقض . لا يمد من القرارات الإدارية النهائية التي</p>
----	--

تختص محكمة النقض بطلب إلغاءها أو التعويض عنها . أثره .
عسدم جواز المطالبة بالغائه أو التعويض عنه إلا من خلال
مخاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه .

(الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

استقالة

١ - طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب
تقديمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
أو إعلانه به أو علمه به علماً يقينياً .

(الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

٢ - الصفة في الطلب . وزير العدل هو صاحب الصفة
في خصوصية الطلب المتعلق بالقرار الذي أصدره بقبول
الاستقالة . توجيه الطلب إلى النائب العام . غير مقبول .

(الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

٣ - تقدير الإكراه . م ١٢٧ مدق طلب إلغاء قرار
قبوله استقالة الطالب استناداً إلى أنها تمت تحت تأثير إكراه .
ثبوت عدم توافر الإكراه . مؤداه . وجوب رفض الطلب .

(الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

صفحة

القاعدة

إعانة اجتماعية

(راجع خدمات اجتماعية)

أقدمية

١ - خلو قرار تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة مستشار
إجتماعية أو بطله . طلبه الاحتفاظ بأقدميته الأصلية حين
حصوله على تقرير يؤهله لهذه الترقية . لا أساس له .

(الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -

١٠

٣

جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

٢ - التسوية بين رجل القضاء وبين من يليه في أقدمية
في الترشيح والبدلات . ق ١ لسنة ١٩٨١ . شرطها . اتحادهما
في نفس الوظيفة . طلب رئيس محكمة "أ" مساواته بمن يليه
في وظيفة رئيس محكمة "ب" . غير جائز . حلة ذلك .

(الطلب رقم ٢٣٤ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -

٢٥

٧

جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)

٣ - أساس الاختيار لوظيفة رئيس محكمة استئناف .
للاقدمية مع الأهلية . لجهة الإدارة . تخطي من حل دوره في
الترقية إلى من يليه متى قام لديها من الأسباب ما يدل على انتقاص
أهليته . التخطي للمرة الثانية . عدم جوازه متى كان مانسب
إلى الطالب من الوقائع لا يبرر العودة إلى التخطي .

(الطلبان رقم ٧٤ لسنة ٥٠ ق ، ١٣٤ لسنة ٥١ ق « رجال

٤٢

١١

القضاء » - جلسة ١٩٨٢/١١/٩)

صفحة	القاعدة
	٤ - أقدمية القضاة تحدد بالقرار الجسورى الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم . تعديل أقدمية قاضى بناء على طعنه . لا تتمدها إلى غيره ممن استقرت أقدميته بعدم الطعن عليها . (الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥٢ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) ١٢
٤٧	١٢
	أهلية
	١ - أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم . تقدير الأهلية . وضع مجلس الهيئات القضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصول على تقريرين متوالين بدرجة فوق المتوسط كشرط للترقية إلى درجة مستشار . إتباع الوزارة هذه القاعدة . لا مخالفة للقانون . (الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) ٣
٩٠	٣
	٢ - أساس الاختيار لوظيفة رئيس محكمة استئناف . الأقدمية مع الأهلية . لجهة الإدارة تخطى من حل دوره في الترقية إلى من يليه متى قام لديهما من الأسباب ما يدل على انتفاص أهليته . التخطى للمرة الثانية . عدم جوازه متى كان مانسب إلى الطالب من الوقائع لا يبرر العودة إلى التخطى . (الطلبان رقما ٧٤ لسنة ٥٠ ق ، ١٣٤ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/١١/٩) ١١
٤٢	١١

(ت)

تأديب . تأمينات إجتماعية . ترقية
تعويض . تعيين

تأديب

١ - ثبوت أن مانسب للطالب فيه مخالفة لمقتضيات
وظيفته . مؤداه . رفض طلب إلغاء قرار وزير العدل بتوجيه
التلبيه إليه .

« الطالبان رقبا ٢٦٨٠٢٦٧ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)

٢١

٦

٣ - ثبوت أن الوقائع المنسوبة للطالب وإن اقتضت
موجبه التلبيه إليه لا تبرر تحطيه في الترقية . إعتبار قرار التخطي
مستوراً بإساءة استعمال السلطة .

« الطالبان رقبا ٢٦٨٠٢٦٧ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)

٢١

٦

٣ - طلب الطالب معاودة النظر في قرار مجلس الصلاحية
بإتقله إلى جهة أخرى - رغم سبق الفصل في طلبه - إستنادا
إلى صدور قرار من الجهة التي نقل إليها بمحوقوبة اليوم السابق
توقيعها من مجلس التأديب . عدم جواز نظر الطلب ، علة ذلك .
نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاملين
في الدولة . لا يعرفه قانون السلطة القضائية .

« الطلب رقم ٤٤ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » -
جلسة ٤/٥/١٩٨٢)

٣٢

٦

القاعدة
صفحة

تأمينات اجتماعية

" راجع معاش "

ترقية

١ - أحقية رجل القضاء في نقاضى مخصصات الوظيفة الممن فيها أو المرق إليها . من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . م ٤٤ قانون السلطة القضائية .

(الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

٢ - أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم . تقدير الأهلية . وضع مجلس الهيئات القضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصول على تقريرين متوالين بدرجة فوق المتوسط كشرط للترقية إلى درجة مستشار . اتباع الوزارة هذه القاعدة . لا مخالفة للقانون .

(الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

٣ - تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة متوسط قيامه على أسباب مبررة . تخطيه في الترقية . لا مخالفة للقانون .

(الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

٤ - خلو قرار تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة مستشار . مما يعيبه أو يبطله . طلبه الاحتفاظ بأقدميته الأصلية لحين حصوله على تقرير يؤهله لهذه الترقية . لا أساس له .

(الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

صفحة	القاعدة	
		٥ - ثبوت أن الوقائع المنسوبة لطلالب وإن اقتضت توجيه التنبيه إليه لا تبرر تخطيه في الترقية . إعتبار قرار التخطي مشوبا بإساءة استعمال السلطة .
٢١	٦	(الطالبان رقما ٢٦٧، ٢٦٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)
		٦ - تخطي نائب رئيس محكمة الاستئناف عند الترقية إلى درجة رئيس محكمة استئناف . عدم وجوب إخطاره بالتخطي . علة ذلك .
٤٢	١١	(الطالبان رقما ٧٤ لسنة ٥٠ ق ، ١٣٤ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ٩/١١/١٩٨٢)
		٧ - أساس الاختيار لوظيفة رئيس محكمة استئناف . الأقدمية مع الأهلية . لجهة الإدارة تخطي من حل دوره في الترقية إلى من يليه متى قام لديها من الأسباب ما يدل على انتقاص أهليته . التخطي للمرة الثانية . عدم جوازه متى كان مانسب إلى الطالب من الوقائع لا يبرر العودة إلى التخطي .
٤٢	١١	(الطالبان رقما ٧٤ لسنة ٥٠ ق ، ١٣٤ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ٩/١١/١٩٨٢)
		٨ - أقدمية القضاء تحدد بالقرار الجمهوري الصادر بتعيينهم أو ترقيةاتهم . تعديل أقدمية قاضي بناء على طعنه . لاتعداه إلى غيره من استقرت أقدميته بعدم العلم عليها .
٤٧	١٢	(الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ٤/٥/١٩٨٢)

تعويض

رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكمة النقض . لا يعد من القرارات الإدارية النهائية التي تختص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها . أثره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه .

: الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٩ (٢)

تعيين

١ - تعيين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية . وجوب ألا يقل مرتبه عن مرتب من يليه في الأقدمية . قواعد تطبيق جدول المراتب الملحق بقانون السلطة القضائية المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .

: الطلب رقم ١٠ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٩ (١)

٢ - أحقية رجل القضاء في تقاضي مخصصات الوظيفة المعين فيها أو المرق إليها من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . م ٤٤ قانون السلطة القضائية .

: الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٩ (٢)

القاعدة

صفحة

٣ - تعيين مستشارى محكمة النقض • كيفية • سلطة المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى الاختيار • مناطها • عدم إعداد الأمانة العامة مذكرات مشفوعة ببيان حالة كل مرشح • مؤداه • أنه لم يتجمع لدى المجلس عند نظر الترشيحات العناصر التى تمكنه من المفاضلة بين المرشحين • عدم موافقة المجلس على تعيين الطالب رغم ذلك • أثره • إعتبار قرار المجلس والقرار الذى صدر على مقتضاه باطلين •

الطلبان رقما ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » -

٣٥

١٠

جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩ (

(خ)

خدمات اجتماعية

صندوق الخدمات . .

اولا : سريان أحكام القانون :

١ - إحالة عضو الهيئة القضائية إلى المعاش قبل ٣٦/٣/١٩٧٥ تاريخ العمل بقانون صندوق الخدمات ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المحدد بالقرار الوزارى ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ • مؤداه • عدم استحقاقه الإعانة الاجتماعية • لا يغير من ذلك بقاؤه فى الخدمة حتى ٣٠/٦/١٩٧٥ إعمالا لنص المادة ٢/٦٩ من قانون السلطة القضائية •

الطلب رقم ٢٣٥ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -

٦٨

٥

جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ (

صفحة	القاعدة
	<p>ثانيا : الإعانة الاجتماعية .</p> <p>١ - صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية . تمتعه بشخصية اعتبارية . توجيه الطلب بحرف الإعانة الملزم بها الصندوق إلى وزير العدل . غير مقبول .</p> <p>(الطلب رقم ٢٧٧ لسنة ٥١ ق . رجال القضاء ، -</p> <p>جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)</p> <p>١٤ ٤</p> <p>٢ - إحالة عضو الهيئة القضائية إلى المعاش . استحقاقه الإعانة الاجتماعية ما لم يتم به مانع من موانع الاستحقاق . وفاته قبل استئدائه هذه الإعانة . لورثته حق اقتضاها كاملة من الصندوق .</p> <p>(الطلب رقم ٢٧٧ لسنة ٥١ ق . رجال القضاء ، -</p> <p>جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)</p> <p>١٤ ٤</p> <p>(ص)</p> <p>صلاحية</p> <p>طلب الطالب معاودة النظر في قرار مجلس الصلاحية بمنحه إلى جهة أخرى - رغم سبق الفصل في طلبه - إسنادا إلى صدور قرار من اللجنة التي نقل إليها بحج عتوبة اللوم السابق توقيعها من مجلس التأديب . عسدم جواز نظر الطلب . علة ذلك . نظام محو الجزاءات التأديبية المعمول به في قانون نظام العاملين بالدولة . لا يعرفه قانون السلطة القضائية .</p> <p>(الطلب رقم ٤٤ لسنة ٥٠ ق . رجال القضاء ، -</p> <p>جلسة ١٩٨٢/٥/٤)</p> <p>٣٢ ٩</p>

القاعدة

صفحة

(ق)

قرار إداري

١ - رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكمة النقض . لايعاد من القرارات الإدارية النهائية التي تختص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها .
أثره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه .

(الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

٥

٢

٢ - ثبت أن الوقائع المنسوبة للطالب وإن اقتضت توجيه التنبيه إليه لا تبرر تخطيه في الترقية . للطالب اعتبار قرار التخطي مشوبا بإساءة استعمال السلطة .

(الطلبان رقما ٢٦٨٠٢٦٧ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)

٢١

٦

٣ - طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب تنفيذها خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما يقينيا .

(الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

٢٨

٨

٤ - الصفة في الطلب . وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب المتعلق بالقرار الذي أصدره بقبول الاستقالة .
توجيه الطلب إلى النائب العام . غير مقبول .

(الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

٢٨

٨

(ك)

درجة الكفاية

١ - تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة متوسط . قيامه على أسباب مبررة . تخطيطه في الترقية . لا مخالفة للقانون .

(الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

١٠ ٣

٢ - أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم . تقدير الأهلية . وضع مجلس الهيئات القضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصول على تقريرين متوالين بدرجة فوق المتوسط كشرط للترقية إلى درجة مستشار . إتباع الوزارة هذه القاعدة . لا مخالفة للقانون .

(الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

١٠ ٣

(م)

المجلس الأعلى للهيئات القضائية - مرتبات
معاشات

المجلس الأعلى للهيئات القضائية

١ - المجلس الأعلى للهيئات القضائية وروده في نص المادة ١٧٣ من الدستور الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ونصوص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ رغم صدره في الأصل متجاوزا حدود التفويض التشريعي الممنوح

الترتيب	الصفحة
	<p>رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ . مؤداه . لقرار السلطة التشريعية له وصيرونه قانوناً قائماً . لا ولاية بحاكم الغائه .</p>
٣٥	<p>١٠ (الجلسة ١٩٨٢/٦/٢٩) ٢ - تعيين مستشارى محكمة النقض . كفيته . سلطة المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى الاختيار . مناهها . عدم إعداد الامانة العامة مذكرات مشفوعة ببيان حالة كل مرشح . مؤداه . أنه لم يجمع لدى المجلس عند نظر الترشيحات العناصر التى تمكنه من المفاضلة بين المرشحين . عدم موافقة المجلس على تعيين الطالب رغم ذلك . أثره . إعتبار قرار المجلس والقرار الذى صدر عن مقتضاه باطلين .</p>
٣٥	<p>١٠ (الجلسة ١٩٨٢/٦/٢٩) ٣ - رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى تعيين نواب رئيس محكمة النقض . لا يعد من القرارات الإدارية النهائية التى تختص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها . أثره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلا من خلال مخاصمة الشورى الجمهورى الصادر بناء عليه .</p>
٥	<p>٢ (الجلسة ١٩٨٢/٢/٩) (الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق . رجال القضاء) - ٢ (الجلسة ١٩٨٢/٢/٩)</p>

مرتبات

١ - أحقية رجل القضاء فى تقاضى مخصصات الوظيفة

المعين فيها أو المرقى إليها ، من تاريخ موافقة المجلس الأعلى
للهيئات القضائية . م ٤٤ قانون السلطة القضائية .

(الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

٢ - تعيين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيابة
العامة في إحدى الوظائف القضائية . وجوب ألا يقل مرتبه
عن مرتب من يليه في الأقدمية . قواعد تطبيق جدول المرتبات
الملحق بقانون السلطة القضائية المضافة بالقانون ١٧
لسنة ١٩٧٦ .

(الطلب رقم ١٠ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

٣ - التسوية بين رجل القضاء وبين من يليه في الأقدمية
في المرتب والبدلات . ق ١١ لسنة ١٩٨١ . شرطها .
إنحادها في نفس الوظيفة . طلب رئيس محكمة "أ"
بمسواته بمن يليه في وظيفة رئيس محكمة "ب" . غير جائز .
علة ذلك .

(الطلب رقم ٢٣٤ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)

معاش

١ - إحالة عضو الهيئة القضائية إلى المعاش . إستحقاقه
للإعانة الاجتماعية ما لم يقر به مانع من موانع الإستحقاق . وفاته
قبل استبدائه هذه الإعانة . لورثته حق اقتضاها كاملة من
الصندوق .

(الطلب رقم ٢٧٧ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -
جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)

صفحة	القاعدة	
		<p>٢ - إحالة عضو الهيئة القضائية إلى المعاش قبل ٢٩/٦/٧٥ تاريخ العمل بقانون صندوق الخدمات ٢٦ لسنة ١٩٧٥ المحدد بالقرار الوزاري ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ . مؤداه . عدم استحقاقه الإعانة الاجتماعية . لا يغير من ذلك بقاءه في الخدمة حتى ٣٠/٦/١٩٧٥ لإعمالا لنص المادة ٢/٦٩ من قانون السلطة القضائية .</p> <p>(الطلب رقم ٢٣٥ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » -</p>
١٨	٥	<p>جلسة ٢٣/٣/١٩٨٢)</p>

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الرقم	الترتيب	المادة
		(أ)
		إثبات . أجنب . أحوال شخصية . اختصاص إرث . استئناف . إعلان . إفلاس . التزام إتماس إعادة النظر . أمر على عريضة . أهلية أوراق تجارية . إيجار
		إثبات
		(أولا) عبء الإثبات :
		١ — التأخير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء أجرة متفق عليها . عبء إثباته . على عاتق المؤجر طالب الإخلاء .
١٠١	٢٠	(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٣/١/١٩٨٢)
		٢ — التزام المفاوض وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات من العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عبء إثبات أن علاقة صاحب البناء بمن شيدته علاقة عمل وليست علاقة مقاول . وقوعه على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . علة ذلك . م ١٨ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٠٧١	٢٢	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		٣ - انضمام دولة أجنبية إلى اتفاقية جماعية معينة . واقعة مأذية . عدم تقديم الدليل عليها . أثره . لاجل التمسك بأعمال أحكامها .
٣٣٠	٦١	٤ - الطمنان رقم ٢٩٥ ، ٣١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥ ٤ - طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينة بعوض . وجوب إنطواء هذا التصرف على غش - تواطؤ - من المدين . م ٢٣٨ مدني . إثبات الغش . كيفيته . محكة الموضوع لها إستنتاج وجوده . لا رقابة لمحكة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائغا .
٥٠٨	٩٢	٥ - الطمن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ ٥ - الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام استثناء من قواعد التنفيذ العيني للالتزام . استحقاقه متى تأخر المدين في تنفيذ التزامه . لا يلزم لأعماله طلب التنفيذ العيني ابتداء .
٧٧٤	١٣٧	٦ - الطمن رقم ١٥٨١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ ٦ - الشرط الجزائي . تحقيقه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين . عبء إثبات عدم وقوعه على عاتق المدين .
٧٧٤	١٣٧	٧ - الطمن رقم ١٥٨١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ ٧ - عدم ذكر سبب الإلتزام في العقد . إفتراض أن لالعقد سببا مشروعاً . للدين إثبات عكس ذلك . سبب الإلتزام المذكور في العقد . اعتباره السبب الحقيقي . إثبات المدين صورته . أثره . نقل عبء إثبات مشروعية السبب الحقيقي إلى الدائن . م ١٣٧ مدني .
٩١٥	١٦٧	٨ - الطمن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ ٨ -

(ثانياً) إجراءات الإثبات :

(أ) تطبيقها من حيث الزمان :

١ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام. سريانه بأثر فوري على المراكز التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذه. تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيتها - كما لو استوجب لتطبيقها شروطاً خاصة بإجراءات التقاضي أو الإثبات لم تكن مطلوبة من قبل. عدم سريانه إلا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله. مادة ٢ مرافعات والمادة ٩ مدني.

(الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - د هيئة عامة ، -
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٢٩

٢ - اشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء - لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة. سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره.

(الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - د هيئة عامة ، -
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٢٩

٣ - وسيلة الإثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكمة الإخلاء. م ١٨ ق ١٣٦/١٩٨١ . وجوب تقديم حكم نهائي بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدوره.

(الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - د هيئة عامة ، -
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٢٩

		٤ - الأدلة التي تعد مقدمات للإثبات . خضوعها للقانون السارى وقت إمدادها أو الذى كان يبنى فيه اعدادها م ٩ مدنى . نشوء العلاقة الإيجارية فى ظل القانون المدنى الملغى ، إثباتها لا يكون إلا بالكتابة أو بالاقرار أو بالامتناع عن الدين . م ٣٦٣ مدنى قديم . إثبات هذه العلاقة بالبينه .. رغم الاستعراض على ذلك - وإقامة الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود . خطأ . علة ذلك .
٧٢١	١٢٩	(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		٥ - إبرام عقد الإيجار فى ظل القانون ١٩٦٩/٥٢ . خضوعه فى إثباته للقواعد الواردة فيه . صدوره صحيحا . أثره . بطلان العقود اللاحقة عليه ولو كانت ثابتة التاريخ طبقا للمادة ٣٤ ق ١٩٧٧/٤٩ . علة ذلك .
١٢٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
		(ب) الإحالة للتحقيق .
		١ - حق المستأجر فى إثبات واقعة التأخر وجميع شروط العقد بكافة الطرق . شرطه . إلا يكون هناك عقد مكتوب أو أن ينطوى العقد على تحايل على قواعد النظام العام وأن يتمسك المستأجر بذلك صراحة . م ٣/٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، م ١٦/٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٣٨٧	٧٠	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٢ - إجراء التحقيق ليس حقا لمقصوم . لمحكمة أن ترفض إجابته متى وجدت فى أوراق الدعوى ومستنداتها مايكفى لتكوين عقيدتها فيها .
٩٠٥	١٦٥	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) الدفع بالجهالة .
		١ - دفع الورثة بجهالة التوقيع المنسوب لمورثهم . وجوب قصر التحقيق على الواقعة المادية المتعلقة بمحصول التوقيع دون الالتزام في ذاته . ٤٢ م . إثبات . التزام المحكمة بالفصل في أمر الدفع قبل نظر الموضوع . ٤١ م . إثبات .
٣٨٧	٧٠	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٢ - الدفع بالجهالة . تعلقه بالتوقيع الذي يرد على المحرر دون التصرف المثبت به . مؤدى ذلك .
٣٨٧	٧٠	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		لإزام الخصم بتقديم مستند :
		الجزاءات التي تملك المحكمة توقيعها على الخصم المتخلف عن إيداع المستندات المكلف بتقديمها . ماهيتها . اعتبار المستند غير موجود . شرطه .
٧٧١	١٣٦	(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		(د) نذب الخبراء
		١ - تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائما على على أسباب تبرره .
٦٧٠	١١٨	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٢ - لمحكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير متى افقت بصحة أسبابه . عدم إلزامها بآراء استقلالها على ماوجه إليه من

الرقم	القاعدة	صفحة
	طعون أو إجابة طالب الاحالة إلى التحقيق متى رُت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها .	
١٥٣	٢٠٨ (الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)	
	٣ - سلطة المحكمة لموضوع في تقدير الأدلة والاخذ برأى الخبير الاستشارى الذى اطمأنت إليه دون الخبير المتدب فى الدعوى متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .	
١٢٥٩	٢٢٧ (الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)	
	(هـ) إنتقال المحكمة للعانة .	
	١ - إنتقال المحكمة للعانة من الرخص المخولة لها .	
	للمعقب على سلطتها فى ذلك متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها .	
٣٨١	٦٩ (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧)	
	(و) ترجمة المستندات .	
	ترجمة المستندات التى أقيم عليها الحكم إلى اللغة العربية . جواز أن تكون عرقية . شرطه . عدم منازعة الخصم فى صحة الترجمة .	
٣٩٥	٥٤ (الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٨)	
	(ز) إجراءات الإثبات فى مواد الأحوال الشخصية .	
	١ - الإجراءات الشكلية للإثبات فى مواد الأحوال الشخصية .	
	خضوعها لقانون الإثبات . تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكايفه بالحضور فى الجلسة المحددة وفى الجلسة الأخرى رغم إلزامه من المحكمة . أثره . سقوط حقه فى الاستئناف . علة ذلك . م ٧٦ من قانون الإثبات .	
	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق - أحوال شخصية) -	
٣١١	٣٨ (جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)	

الصفحة	القاعدة
	٢ - عند زواج الأجانب. توثيقه ليس شرطاً لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج .
٢٢٠	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١) ٢٢٠
	(ح) العدول عن إجراءات الإثبات .
	إجراءات الإثبات التي تأمر بها المحكمة من تلقاء نفسها جواز العدول عنها دون تسييب . علة ذلك .
٦٠١	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧) ١٠٩
	(ثالثاً) طرق الإثبات :
	(أ) مسائل عامة .
	١ - قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك الخصم بها . مؤداه . إعتباره متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون .
٤٣٤	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) ٤٢
	٢ - تقدير الأدلة في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . لها أن تأخذ بأسباب حكم قدم إليها ولو لم يعد نهائياً لاقتناعها بصحة النظر الذي ذهب إليه لا باعتبار أن له حججة تلزمها .
٣١١	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦) ٣٨
	٣ - تقدير الأدلة . من سلطة قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كانت مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائناً .
٣٤١	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) ٤٣

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ترجيح شهادة شاهد على آخر . من إطلاقات قاضي الموضوع .
٣٤٤	٦٣	« الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩ »
		٥ - تقدير أقوال الشهود و ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر من سلطة قاضي الموضوع .
٣٨١	٦٩	« الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧ »
		٦ - تقدير أقوال الشهود والقرائن . مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض . شرطه .
٥٤٥	٩٨	« الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩ »
		٧ - تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيها محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .
٨٠١	١٤٣	« الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ »
		٨ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائن منها . استقلال محكمة الموضوع به طالما لم تخرج بها عن مدلولها وكان استخلاصها سائغا .
١٢٦٤	٢٢٩	« الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ »
		٩ - ترجيح شهادة شاهد على آخر من إطلاقات قاضي الموضوع . ما لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها .
١٢٦٤	٢٢٩	« الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ »
		١٠ - حق الخصم في نفي ما تصرح للخصم الآخر بإثباته بشهادة الشهود م ٦٩ إثبات . دلالاته .
٤١٣	٧٤	« الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥ »

الصفحة	القاعدة
	١١ - القضاء بالبراءة تأسيساً على قيام وكالة من المطعون ضده للطاعن في إداره أرضه الزراعية . لزوم ذلك للفصل في الدعوى الجنائية . أثره . تقيد المحكمة المدنية بهذا الوصف في شأن العلاقة بين الطرفين . مثال .
٤٠٩	٧٣ (الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٢)
	١٢ - اشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة سرية من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .
٦٢٩	١ (الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٢)
	١٣ - وسيلة الإثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكمة الاخلاء م ١٨ رقم ٩٨١/١٣١ وجوب تقديم حكم نهائي بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدوره .
٦٢٩	١ (الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٢)
	١٤ - طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستر وصية . طعن بالصورية النسبية . عدم جواز إثباته إلا بالكتابة .
٨٣٨	١٥١ (الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٨٢)
	١٥ - تجارية التصرف بالنسبة لأحد الطرفين ومدنيته بالنسبة للآخر . وجوب اتباع قواعد الإثبات المدنية على من

صفحة	القاعدة
	كان التصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز محاجة الدائن إلا طبقا لتواعد الاثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا .
١٢٣٩	٢٢٤ (جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣) - لسنة ٤٩ ق -
	١٦ - التأجير من الباطن . جواز إثباته بكافة طرق الاثبات . علة ذلك .
١٢٦٤	٢٢٩ (جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠) - لسنة ٤٨ ق -
	(ب) الاثبات بالبينة :
	” البينة الشرعية ”
	١ - الشهادة عند فقهاء الحنفية . يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى . مؤداه . عدم قبولها إلا إذا وافق المدعى بينهما . لا محل لتوافر هذا الشرط إذا كان تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن الدعوى .
٣١٢	٥٧ (جلسة ١٩٨٢/٣/١٦) - لسنة ٥١ ق - « أحوال شخصية » -
	٢ - شروط صحة أداء الشهادة في الفقه الحنفي . وجوب أن يكون الشاهد عالما بالشهود به وطرفي الخصومة .
٧٨١	١٣٩ (جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) - لسنة ٥١ ق -
	٣ - الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير . ثبوت النسب عند الإنكار . شرطه .
١٠٣٥	١٨٦ (جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣) - لسنة ٥٨ ق - « أحوال شخصية » -

الصفحة	القاعدة
	(ج) القرائن :
	” القرائن القانونية ”
	١ — إثبات الدائن اعسار مدينه، القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٣٩ مدني . مؤداها . محكمة الموضوع لها تقدير ما إذا كان تصرف المدين قد سبب اعساره أو زاد فيه . عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض ما دام استخلاصها سائفا .
٥٠٨	٩٢ (الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢) ٢ — نظرية الأوضاع الظاهرة - المقصود بها . لا محل لأعمالها في غير الحالات الواردة بالقانون . مثال في إيجار .
٥٩٣	١٠٨ (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٨٢) حجية الأمر المقضي . شرط قيامها . وحدة الموضوع والخصوم والسبب .
١٢١٠	٢١٩ (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٢) ” القرائن القضائية ” :
	١ — استنباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائفا .
١٠١	٢٠ (الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٢) ١٤٣ ٢٨ (الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٨٢) ٢ — وضع اليد . واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات . رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة

الصفحة

		الفصل فيها . لا ينال من حجية الحكم السابق . جواز الاستناد إليه كقرينة على ثبوت الحق محل النزاع أو نفيه .
١٩٠	٣٦	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٣ - إيراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لإثباته . غير مانع من إضافة قرائن أخرى . رفض بحث هذه القرائن الجديدة . خطأ وقصور .
٧١٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		٤ - القرائن إن صلحت لإثبات الحمل . لا تقوم بها الحجة الشرعية على الولادة . وجوب توافر البينة الشرعية عليها .
١٠٣٥	١٨٦	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٨ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
		(د) اليمين .
		١ - اليمين المقررة بالمادة ٢٧٢ بحرى . جواز توجيهها إلى ممثل الشخص المعنوى في حدود نيابته . انقضاء الحكم بالتقادم في دعوى المطالبة بأجر بمقتوله عدم جواز تليف . ليس مجلس لإدارة الشركة . خطأ وقصور .
١٠٨٠	١٩٥	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)
		٢ - المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحري . خضوعها للتقادم الحو في المنزور بالمادة ٢٧١ بحرى . توجيه اليمين إلى من احتج به . أثره . وجوب الفصل في الدعوى وفقاً لما يسفر عنه توجيه اليمين دون أعمال حكم التقادم .
١٠٨٠	١٩٥	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

الرقم	الصفحة
(٥) الإقرار :	
١ - الإقرار . شرطه . استخلاصه أو نفيه . من سلطة محكمة الموضوع .	
(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣) ١١٧	٦٦٢
٢ - الإقرار بالملكية . ماهيته .	
(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٣٥	٧٦٧
٣ - الإقرار القضائي . م ١٠٣ من قانون الإثبات . ماهيته .	
(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١) ١٤٢	٧٩٥
٤ - الإقرار غير القضائي . لمحكمة الموضوع أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مجرد قرينة أو لا تعتمد به أصلاً دون معقب عليها في ذلك .	
(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣) ٢٢٤	١٢٣٩
إثراء بلا سبب	
دعوى تخفيض أجرة الأماكن الخاضعة للشروعات الاستثنائية	
اختلافها عن دعوى استرداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية	
من حيث الاتصال بالنظام العام والنزول عن هذا الحق بآثره .	

صفحة	الفاصلة	
		خضوع الحق فيه للفوائد العامة لدفع غير المستحق ومنها في أعاد التفاد . ١٨٧ مدنى .
٨١٥	١٤٥	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)
أجر		
		١ - اشتغال العامل وقتا إضافيا في أيام العمل المعتادة . استحقاقه أجرا إضافيا يوازى أجره الذى كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافا إليه ٢٥ ٪ عن ساعات العمل النهارية و ٥٠ ٪ عن ساعات العمل الليلية ق ٩١ لسنة ٥٩ .
١٠٧٥	١٩٤	(الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)
		٢ - العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساعاته جميعا ساعات عمل إضافية . ق ٩١ لسنة ٥٩ . علة ذلك .
١٠١٥	١٩٤	(الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)
		٣ - اشتغال العامل في أيام اراحة اسبوعية -- مدفوعة الأجر - استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافا إليه أجرا يوازى أجر ساعات العمل الإضافية محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا في ساعات العمل الإضافية وأجرا إضافيا مضاعفا هو ٥٠ ٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إن كان العمل نهارا و ١٠٠ ٪ إن كان العمل ليلا . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٧٥	١٩٤	(الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

القائمة

صفحة

أحوال شخصية

المسائل الخاصة بالمسلمين :

(أولا) الزواج .

١ - الدعوى بطالب عدم تعرض الزوجة لزوجها في أمور الزوجية بموجب عقد زواج . إسماع نطاوقها ليبحث ما إذا كانت عقد الشكك بينهما في زواج سابق قد انحلت عند الزواج الثاني أم كانت قائمة وقت إبرامه وأثر ذلك .

د الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٠ ق « أحوال شخصية » -
جلسة ١٩٨٢/١/٢٦ (٣٠)

٣٠٦

٣٠

٢ - اعتبار الحكم زوجة المستاجر مستأجرة أصلية لعين النزاع إستنادا إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير . خطأ . عللة ذلك .

د الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق « أحوال شخصية » -
جلسة ١٩٨٢/١/٢٨ (٤٠)

٢٢٣

٤٠

٣ - وقف نفقة الزوجة في حالة إمتناعها دون حق عن طاعة زوجها . م ٦ مكرر ثانيا . من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . على المحكمة إتخاذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها في المواد من ٧ - ١١ من ذات القانون في حالة استحكام الخلاف بين الزوجين وطلب الزوجة التطلق .

د الطعن رقم ١٥ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » -
جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ (١٣٩)

٧٨١

١٣٩

زواج الأجانب :

١ - عقد زواج الأجانب . توثيقه ليس شرطا لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج .

د الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق « أحوال شخصية » -
جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ (٢٢٠)

١٢٢٠

٢٢٠

الصفحة	القاعدة	
		(ثانياً) الطلاق :
		”التطليق للضرر“
		١ - الحكم بالتطليق طبقاً للقاعدة ٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مناطه . ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين .
٢١١	٣٨	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٢ - التطليق للضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ٢٩ . عرض محكمة أول درجة للصلح على الزوجين ورفضه من جانب أحدهما . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما دون حاجة لعرض الصلح مرة أخرى أمام محكمة الاستئناف .
٥٣٤	٩٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		٣ - التطليق للضرر . وجوب إثباته طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مالك .
٥٣٤	٩٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		التطليق للضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين .
		٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرط . ثبوت الضرر وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين .
٧٧٧	١٣٨	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		إشهار انطلاق
		إتفاق فقهاء الشريعة الإسلامية على عدم إستلزام توثيق الطلاق عند وقوعه أو لإثباته . إختلافهم فى إشتراط الإشهار

الصفحة	القاعدة	
		على الطلاق . وجوب إشهار الطلاق لدى الموثق المختص م ٥ مكرق ٩٢٩/٢٥ معدل بالقانون ١٩٧٩/٤٤ . هدفه . عدم سريان آثار الطلاق بالنسبة للزوجة إلا من تاريخ علمها به . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
١٠٢٤	١٨٤	(ثالثا) النسب :
		١ - دعوى إثبات النسب وصحتها . يكفي لمبايعها في المذهب الحنفي . وجود عقد زواج يستوفي أركانها وسائر شروط صحتها شرعا سواء وثق رسميا أو أثبت بمجرد عرفي أو كان غير مكتوب .
٢١٢	٥٧	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
		٢ - النسب . ثبوته في حق الرجل بالفراش وبالبيئة وبالانقارار . صدور به بالانقارار مع توفيا شرائطه . أثره . لا يحمّل الذنب ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا .
٥٣١	٩٥	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
		(رابعا) الإعلام الشرعي :
		حجية الإعلام الشرعي . كيفية دفعها . بحكم يصدر من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . م ٣٦١ من اللائحة الشرعية .
٣٠٦	٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)

الصفحة	القاعدة
	(خامساً) الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية . الاجراءات الشكلية للإثبات في مواد الأحوال الشخصية . خضوعها لقانون الإثبات . تخلف الخصم عن إحضار شاهده أو تكليفه بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الأخرى رغم إلزامه من المحكمة . أثره . سقوط حقه في الاستشهاد به . عله ذلك . م ٧٦ من قانون الإثبات .
٢١١	٣٨ (جلسة ١٩٨٢/١/٢٦) " حجية الإعلام الشرعى " حجية الإعلام الشرعى . كيفية دفعها . بحكم يصدر من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . م ٣٦١ من اللائحة الشرعية . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
٣٠٦	٥٦ (جلسة ١٩٨٢/٣/١٦) " البيئة الشرعية " ١ - الشهادة عند فقهاء الحنفية . يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى . مؤداها . عدم قبولها إلا إذا رفق المدعى ببيئتها . لا محل لتوافر هذا الشرط إذا كان تكذيب المدعى لشهوده في شيء زائد عن الدعوى . (الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
٣١٢	٥٧ (جلسة ١٩٨٢/٣/١٦) ٢ - شروط صحة أداء الشهادة في الفقه الحنفى . وجوب أن يكون شاهد عدل بالمشهود به وطرف الخصومة . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
٧٨١	١٣٩ (جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

القاعدة - صفحة

٥٣١	٩٥	٣ - النسب • ثبوته في حق الرجل بالفراش وباليبنة وبالإقرار . صدور الإقرار مستوفيا شرائطه . أثره لا يتحمل النفي ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)
٥٣٤	٩٦	٤ - التطليق للضرر وجوب إثباته طبقا لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مالك . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق «أحوال شخصية» ، - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)
١٢٢٦	٢٢١	١ - العنة . ماهيتها . انعدام المقدرة الجنسية انعدامها كاملا تعتبر مانعا من ورائع انعقاد الزواج . تحققها . أثره . بطلان الزواج بطلانا مطلقا . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق «أحوال شخصية» ، - جلسة ٢١/١٢/١٩٨٢)
١٢٢٦	٢٢١	٢ - تقدير المانع الطبيعي أو العرضي الذي يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . مما تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أساس سائق . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق «أحوال شخصية» ، - جلسة ٢١/١٢/١٩٨٢)

صفحة	قاعدة	
		دعوى الأحوال الشخصية :
		” وقف الدعوى وإعادتها للرافعة “
		١ - خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات مما يوجب وقف الاستئناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحكم . أثره
٣٠٦	٥٦	» الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٦/٣/١٩٨٢)
		٢ - إعادة الدعوى للرافعة أو تأجيلها أو وقفها لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في الحكم المستأنف . من سلطة قاضي الموضوع .
٣٠٦	٥٦	» الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٦/٣/١٩٨٢)
		” دعوى التطلق ودعوى الطاعة “
		اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطلق موضوعا وسببا . فإنشور لا يمسد مانعا من نظر دعوى التطلق . إلتفات محكمة الموضوع عن دلالة حكم الطاعة في دعوى التطلق . لاخطأ .
٥٣٤	٩٦	» الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)
		دعوى الأحوال الشخصية وجوب نظرها بحجاسة سرية . انعتقاد إحدى الجلسات في علانية لإخيل يمسد السرية طالما لم يرافع فيها الطرفان .
١٢٢٠	٢٢٠	» الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق « أحوال شخصية » - جلسة ٢١/١٢/١٩٨٢)

الرقم	القاعدة	صفحة
	« الطعن في الحكم »	
	« النقض »	
	١ - إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خضوعها لآراء لجان ٨٨٢، ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وللقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي .	
	الاوراق التي يلتزم الطاعن بإدائها مع التقرير بالطعن ٢٠ م .	
	مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .	
	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » -	
٥٠١	٧٢ جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)	
	٢ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . رفعه بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه صحيح . متى ثبت ورودها إلى قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد علة ذلك . تحقق الغاية من الإجراء .	
	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » -	
٥٣٤	٩٦ جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)	
	٣ - الاوراق التي يلتزم طاعن بإدائها مع التقرير بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . ٨٨١ م . مرافعات قديم والمادة ٢٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .	
	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » -	
٥٣٤	٩٦ جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)	
	٤ - إجراءات الطعن . بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خضوعها لحكم المسادتين ٨٨١ مرافعات قديم ،	
	٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي المعدلة بالقانون ٢١٨	

الرقعة	صفحة
لسنة ١٩٨٠ . عدم التزام الطاعن بإدعاء صورة رسمية من الحكم المطعون فيه .	
الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » -	
جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)	١٥٢
٨٤٢	
٥ - إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خضوعها للادتين ٨٨١ مرافعات قديم ، ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي . عدم التزام الطاعن بإدعاء صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .	
الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)	١٨٤
١٠٢٥	
٦ - إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . خضوعها للادتين ٨٨١ من قانون المرافعات القديم ، ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي . عدم التزام الطاعن بإدعاء صورة رسمية من الحكم المطعون فيه مع التمرير بالطعن . م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .	
الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٨ ق « أحوال شخصية » -	
جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)	١٨٦
١٠٣٥	
المعارضة والاستئناف	
١ - معاد الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية .	
معاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به .	
الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » -	
جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)	١٥٢
٨٤٢	

القاعدة	صفحة
٢ - قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا ، لا ينطوى على قضاء ضمني بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابي . عدم تمازج ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه ببطان الاعلان . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)	١٥٢
حجية الحكم قوة الشيء المحكوم فيه . لا يلحق إلا منطوق الحكم وما قد يكون مرتبطا من الأسباب بهذا المنطوق ارتباطا وثيقا . تعرض المحكمة - تزييدا - إلى مسألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للفصل فيها لا يحوز قوة الأمر المقضي . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١) جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)	١٢٢٠
مسائل الولاية على المال : « الولاية على القاصر » نيابة الوصي عن القاصر . نيابة قانونية . تتجاوز الوصي حدود نيابته . أثره . عدم انصراف أثر التصرف إلى القاصر . (الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)	٩٠

الصفحة	القاعدة	
		« دعوى الجور »
		١ - توقيع الجور على صاحب المعاش - الذى ليس لديه مال سواه - إذا شاب إرادته عارض من عوارض الأهلية شرطه . أن يزيد المعاش عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٠٧ صرافعات .
٤٠١	٧٢	« الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)
		٢ - النيابة العامة هى جهة تلقى التبليغات وتحققها ورفع الأمر إلى القاضى فى النزاع فى مواد الولاية على المال بالنسبة لعدمى الأهلية أو ناقصيا . لا يشترط توافر المصلحة فيمن يتقدم بهذه التبليغات . حلة ذلك .
٤٠١	٧٢	« الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)
		٣ - عدم جواز اسناد القوامة إلى من كان بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائى من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر . المادتان ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .
٤٠١	٧٢	« الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)
		٤ - تصرف الأب فى عقارات القاصر دون إذن المحكمة . المبرة فى تحديده بقيمة نصيب القاصر فى العقار المبيع .
٦٧٠	١١٨	« الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)

اختصاص

(أولاً) الاختصاص الولائي :

١ - وجوب فصل المحكمة في المسألة الأولية اللازمة للمحكم في موضوع الدعوى طالما أنها تدخل في اختصاصها . لا يغير من ذلك سبق رفع دعوى أخرى بالمسألة الأولية أمام ذات الدائرة أو دائرة أخرى .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) ١٠٥ ٥٨١

٢ - التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . أثره . ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً . على المحكمة المحال إليها الدعوى متابعة الإجراءات من حيث انتهت .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) ١٨٢ ١٠١٢

(١) "الخضوع للقضاء الأقليمي" .

المبعوثون الدبلوماسيون للدول الأجنبية ومنهم المستشارين . إعفاؤهم - طبقاً للقانون الدولي - من الخضوع للقضاء الأقليمي في المسائل المدنية مطلقاً عدا المنازعات المتعلقة بنشاط المبعوث المهني أو التجاري أو بأمواله العقارية في الدولة الموفد إليها . شمول الاعفاء المنازعات المتعلقة بالتجارة مساكنهم .

(الطعن رقم ٢٩٥ ، ٣١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥) ٦١ ١٣٠

صفحة	القاعدة
	(ب) "هيئات التحكيم".
	١ - دعوى الضمان الفرعية المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى . وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكيم . م ١١٠ مرافعات .
١٣٦	٢٦ (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
	٢ - دعوى الضمان المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . وجوب القضاء بإحالتها إلى هيئات التحكيم .
١٣٦	٢٦ (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
	(ج) اختصاص محكمة القيم :
	١ - اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراصات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها . وجوب إحالته إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .
١٤١	٢١ (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) (والطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة
٨٠٧	١٤٤ (١٩٨٦/١٢/٢٤)

الرقم	القاعدة	صفحة
	٣ - اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أو التعويض عنه . للخصم العادي سلطة إعطاء الوصف القانوني لهذه القرارات توصيها لتحديد اختصاصه في النزاع .	
١٢٧٩	٢٣١	٥١ (الطعن رقم ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
	٣ - اختصاص المحاكم العادية بالنظر في طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها . ق ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠ للسنة ١٩٦٥ في شأن الدفاع المدني . ما عدا ذلك من منازعات . اختصاص مجلس الدولة بنظرها .	
١٢٩٢	٢٣٣	(الطعن رقم ١٥٠١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠) اختصاص المحاكم العادية .
	١ - الحظر من نظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المسلحة م ١١٧٢ ق ١١٦ لسنة ١٩٤٤ . نطاقه . دعاوى التعويض التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدني . عدم سر إن هذا الحظر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني .	
٦٤٧	١١٤	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢) ٢ - اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة بنظر دعاوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندي أثناء العمليات الحربية . علة ذلك .
١٠٥٣	١٩٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الاجراءات التي نصت عليها المادة ٨٢ من القانون ٩٠ سنة ١٩٧٥ لاثبات سبب وفاة الجندي لا يمنع من اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد . على ذلك .
٣٥٠٣	١٩٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		٤ - القرار الإداري . ماهيته . الاجراء الذي لا يستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إداري يخوله سلطة القيام به هو عمل مادي . اختصاص القضاء العادي بنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه .
٣١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
		(ثانيا) الاختصاص القيمي والنوعي .
		١ - نهائية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج م ٤٧ مرافعات قبل تعديلها بقى ٩١ لسنة ١٩٨٠ مناطها . أن يكون ٤٤ تخمس به تلك المحاكم استثناء من القواعد العامة في الاختصاص النوعي أو القيمي .
٥٥٠	٩٩	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)
		٢ - النزاع حول طبيعة العلاقة الإيجارية وما إذا كانت عن عين خالية أم مفروشة . أثره . اعتبار الدعوى المتعلقة بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فينقد اختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية ، ويجوز الطعن بالاستئناف بالحكم الصادر فيها .
٧٣٦	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة
	٣ - المنازعة في صحة الجرد . ما يجريه المحكة في شأن عريضتها هو أمر ولأئى من اختصاص قاضى الأمور الوقتية . جواز النظم منه طبقا لأحكام المواد من ١٠٤ - ١٩٩ مرافعات .
٨٧٨	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩) ١٦٠
	٤ - الأوامر على عرائض . ماهيتها . تنفيذها عن طريق جهة الادارة لا يغير من وصفها ولا يخفض عن قرارات إدارية . عدم التنفيذ لا يعدو أن يكون عملا ماديا تختص المحاكم العادية بنظر التعويض المترتب عليه .
	(الطعن أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠) ٢٣١
١٢٧٩	٢٣١
	إدارة قضايا الحكومة
	الطعن بالنقض . رفعه من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية دون تفويض خاص صحيح ، علة ذلك . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . إختصاص الإدارة القانونية للهيئة بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم لا ينول دون ذلك .
١١٢٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٦) ٢٠٣
	إرتفاق
	١ - حق الارتفاق . ماهيته . إلتناص من ملكية العقار الخادم .
٦٩٨	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩) ١٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشائها . إنشاء حق الارتفاق بالتقدم . الحيازة أساس التقدم هي التي تحدد مداه .
٦٩٨	١٢٤	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩)
		إرث
		١ - طعن الوارث في تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة إعتباره نائب عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستقلالها .
١٣٢	٢٥	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
		٢ - إلتصاف الوارث خصما عن باقي الورثة . شرطه .
٦٠٢٨	١٨٥	(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
		٣ - إنتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة . تمامه بمجرد الوفاة عدم شهر حق الإرث . جزاؤه . منع شهر تصرف الوارث في حق من هذه الحقوق . ١٣ م . ١١٤ لسنة ١٩٤٦
١١١١	٢٠١	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
		إستئناف
		(أولا) رفع الاستئناف :
		١ - إعتبار الاستئناف مرفوعا بمجرد تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب . مادة ٢٣ مرافعات . تراخي قيد الاستئناف إلى

الرقم	الصفحة	القاعدة
		اليوم التالي . لا أثر له . القضاء يسقط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد لعدم قيده في السجل . لا في اليوم التالي لانتفاء الميعاد . خطأ .
٣٦٠	٦٥	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١) ٢ - إنعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه لصحيفة الدعوى . الخصومة لا تنعقد إلا بين أطراف أحياء والأكانت معدومة لا ترتب أثرا . (الطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤)
٨٠٧	١٤٤	٣ - الاستئناف الأصلي . ماهيته . الاستئناف الذي يقبله أحد المحكوم عليهم . وجوب إقامته بصحيفة م ٦٣ ، ٢٣٠ مرافعات . إقامته بمذكرة . أثره . عدم قبول الطعن . علة ذلت .
٨٣٥	١٥٠	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤) ٤ - ميعاد الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالمصورة التنفيذية . ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به .
٨٤٢	١٥٢	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)

صفحة	القاعدة	
		٥ - إعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المستأنف عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب بسبب يرجع إلى المستأنف . جوازي للحكمة . م ٧٠ مرافعات معدلة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦
٩٣٤	١٦٩	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٨٢)
		٦ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته في الميعاد القانوني دفع شكلي غير متعلق بالنظام العام . م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ أثردك وجوب إبدائه قبل التكلم في الموضوع بقاء هذا الدفع قائما ما لم ينزل عنه التمسك به صراحة أو ضمنا .
٩٤٨	١٧١	(الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨١/١١/١٩٨٢)
		٧ - إعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني - غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نفيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . غير مقبول . مله ذلك .
١٠٩٠	١٩٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٨٢)
		٨ - إعتبار الاستئناف كأن لم يكن . شرطه . م ٧٠ مرافعات معدلة . ق ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . لمحكمة الموضوع رغم توافره ، عدم الحكم به . مله ذلك .
١٢٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٢)

الرقعة	صفحة
(ثانيا) نصاب الاستئناف :	
١ - إستطالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة الاجتماعية يجعل الدعوى غير مقدرة القيمة أثره . إعتبارها زائدة عن النصاب الانتهاى للحكمة الابتدائية . جواز استئناف الحكم الصادر منها .	
(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ١٦	٦٩
٢ - نصاب الاستئناف . هو ذات قيمة الدعوى أمام محكمة أول درجة وفقا لطلبات المدعى الأخيرة . المادتان ٢٢٣ ، ٢٢٥ مرافعات . الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة عرضا فعليا . عدم احتسابها عند تقدير نصاب الاستئناف شرطه . رفع الدعوى بطلب واحد وإقرار الخصم ببعض المطلوب منه . تقدير قيمتها في الاستئناف بقيمة المطلوب كله .	
(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦) ٣٦	١٩٩
١ (ثلثا) جواز الاستئناف :	
أحكام الجائز استئنافها .	
الأوامر على عرائض . التظلم منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . حكم القاضى الأمر في التظلم . حكم قضائى قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام .	
(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠) ١١١	٦١٤

الرقم	القاعدة	صفحة
	الأحكام غير الجائز استئنافها .	
	١ - نهائية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج م ٤٧ مرافعات قبل تعديلها بق ٩١ لسنة ١٩٨٠ . مناطها . أن يكون مما تختص به تلك المحاكم إستنادا للقواعد العامة في الاختصاص النوعي أو القيمي .	
٥٥٠	٩٩ (الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)	
	٢ - النزاع حول طبيعة العلاقة التجارية وما إذا كانت عن عين خالصة أم مفروشة . أثره . إعتبار الدعوى المتعلقة بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فيتعقد الاختصاص بنظرها للحكمة الابتدائية ، ويجوز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر فيها .	
٧٢٦	١٣٠ (الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)	
	نطاق الاستئناف	
	قبول الاستئناف شكلا . مؤداه . وجوب التعرض لموضوع الاستئناف . وبكل ما اشتمل عليه من أوجه دفاع إلزاما بالأثر الفاعل للاستئناف . إعراض الحكم المطعون فيه عن مناقشة موضوع النزاع بمقولة أن الحكم المستأنف انتهائى لصدوره في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ خطأ وقصور .	
٧٢١	١٢٩ (الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)	
	٢ - طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض . قسيمان يتقاسمان تنفيذ إلزام المدين . جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعتبر طلبا جديدا .	
٧٨٦	١٤٠ (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)	

صفحة	القاعدة
	٣ - طلب الطاعة إلزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية وليس تنفيذاً بطريق التعويض لالتزام في جانبهم إستحال تنفيذه عينا . مغايرة تماماً طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها حصّة في أعيان الوقف على أساس منازعة المطعون عليهم في ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديديان لا يجوز قبولهما م ٢٣٥ مرافعات . صحیح .
٧٨٦	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٤٠
	٤ - عدم جواز إبداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف م ٢٣٥ مرافعات . مثال .
١٠٥٩	(الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠) ١٩٨
	٥ - نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . مؤداه . وجوب الالتزام بمحكمة الاستئناف في قضائها بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض . مخالفة ذلك . أثره . تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . م ٢/٢٦٩ مرافعات . علة ذلك .
١١٦٢	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦) ٢١١
	٦ - جواز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الجزئية في دعوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي كأصل . مادام لم يقيد بها أو يخالفها نعر صريح . الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في لجان طعون الترميم والصيانة والهدم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قابليتها للاستئناف . علة ذلك .
١٢٥٩	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩) ٢٢٨

الرقعة	صفحة
	أثر الاستئناف :
	١ - الأثر الناقل للاستئناف . ماهيته :
٥١٧	٩٣ (الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)
	٢ - محكمة الاستئناف . لا يطرح عليها من الطلبات الموضوعية التي فصلت فيها محكمة أول درجة إلا ما رفع عنه الاستئناف فقط . م ٢٣٢ مرافعات . تضمن الحكم قضاء مختلطاً لصالح وضد أحد الخصوم . عدم استئناف الحكم من هذا الخصم . مؤداه . صيرورته ما قضى به لصالح الخصم الآخر نهائياً . مثال في إيجار .
٨٥	١٨ (الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
	٣ - استئناف الحكم المنهى للخصومه . أثره . اعتبار الأحكام السابق صدورها في القضية مستأنفة . شرط ذلك . الأثر الناقل للاستئناف . المادتان ١/٢٢٩ ، ٢٣٢ مرافعات .
١٠١	٢٠ (الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
	٤ - أثر الاستئناف . إنتقال النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفع ووجه دفاع أمام محكمة أول درجة ما لم يتنازل عنها صراحة أو ضمناً .
٩٥٧	١٧٣ (الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
	٥ - طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة المستحقة والتأجير من الباطن . القضاء بالإخلاء للسبب الثاني . قضاء المحكمة الاستئنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة بعد أن تحققت من عدم تحلي المؤجر عن هذا الطلب . لا خطأ .
٩٥٧	١٧٣ (الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة
	٦ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .
١١٠٤	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢) ١٩٩
	٧ - الاستئناف . أثره . نقل ادعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه من أسباب طالما لم يتم التنازل عنها . م ٢٣٢ مرافعات . وجوب ترتيب هذا الأثر . لا يحول دون تصدى محكمة الاستئناف للأسباب التي لم تفصل فيها محكمة أول درجة . حلة ذلك .
١٣٠١	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق و هيئة عامة ، - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢) ٣
	٨ - استناد المؤجر في دعواه بالإخلاء على أكثر من سبب . القضاء بالإخلاء على سند من أحدها دون التعرض للأسباب الأخرى . استئناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن التمسك بها .
١٣٠١	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق و هيئة عامة ، - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢) ٣
	٩ - إقامة المؤجرة دعواها بالإخلاء للتأجير من الباطن ولسببين آخرين . القضاء بالإخلاء لثبوت السبب الأول دون التعرض للسببين الآخرين . إلغاء الحكم من المحكمة

صفحة	القاعدة	
		الاستئنافية لاستفتاء واقعة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباق أسباب الإخلاء رغم عدم التنازل عنها . خطأ في القانون
٩٣١٠	٣	١ الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » - جلسة (١٩٨٢/١٢/٢٢)
		(خامسا) الطلبات في الاستئناف :
		طلب الحكم بصحة بيع العين المؤجرة أمام المحكمة الابتدائية . طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار الأصلي أمام محكمة الاستئناف . الحكم باعتبارهما طلباً واحداً . لا خطأ . علة ذلك .
٤٣٧١	٩٧	٢ الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة (١٩٨٢/٣/٣١)
		(سادسا) وقف الاستئناف .
		١ - خلولا لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات ٢ - يوجب وقف الاستئناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم الحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحكم . أثره .
٣٠٦	٥٦	٣ الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - بجلسة (١٩٨٢/٣/١٦)
		٢ - إعادة الدعوى للمرافعة أو تأجيلها أو وقفها الحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في الحكم المستأنف . من سلطة قاضى الموضوع .
٣٠٦	٥٦	٤ الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - بجلسة (١٩٨٢/٣/١٦)

الرقم	القاعدة	المرجع
	(سابعا) الحكم في الاستئناف .	
	١ - أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي والإحالة إليها دون إضافة . لا عيب .	
٢٣٥	٤٢ « الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ »	
	٢ - تضمين أسباب الاستئناف مالا يخرج في جوهره عما تأن مطروحا على محكمة أول درجة وتضمنته أسبابها . إقرار محكمة الاستئناف بهذه الأسباب دون إبداء أسباب جديدة لا عيب .	
٢٣٥	٤٢ « الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ »	
	٣ - تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تحالف فيها محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .	
٨٠١	١٤٣ « الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ »	
	٤ - قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا ، لا يشطوي على قضاء ضمني بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابي . عدم تعارض ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه ببطالان الإعلان .	
٨٤٢	١٥٢ « الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩ »	
	٥ - عدم جواز الحكم بصحة المحرز - أيا كان نوعه - وفي الموضع مما - م ٤٤ إثبات . عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم الذي يبدأ منه ميعاد الطعن لاعتول دون تمسكه ببطالانه . الحكم في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف - المبني عليه مما - خطأ .	
١١٦٢	٢١٠ « الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ »	

صفحة	لقاعدة	
		٦ - إلغاء محكمة الاستئناف الحكم المستأنف . عدم التزامها بتنفيذ أسباب ما ألغته أو عدلته منه أو الرد عليها متى أقامت قضائها على ما يكفي لملئه .
٢٢٣٩	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣)
		إستيراد
		قواعد تنظيم الاستيراد الواردة بالمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ . اعتبارها من النظام العام . الانفاق على مخالفتها أو التعايل عليها . غير جائز . علة ذلك .
٩١٩٧	٢١٧	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		إستيلاء
		١ - قرارات لجان تقدير أثمان وتعويضات ماستولى عليه لضمان تموين البلاد بالمواد التموينية . الطعن عليها أمام المحاكم الابتدائية المختصة استثناء لا يجوز التوسع فيه . ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . أثر ذلك . عدم اختصاص تلك المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء .
٨٩١	١٦٣	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		٢ - إلغاء القرار الصادر بالاستيلاء على محل م ٧ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . أثره . اعتباره كأن لم يكن وزوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنها العلاقة الإيجارية . أحقيه من سبق ووضع يده عليه في استمرار حيازته م ١/٥٧٣ مدني . علة ذلك .
٤٠٩٠	١٩٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

صفحة	القاعدة	
		أشخاص معنوية
		اليمين المقررة بالمادة ٢٧٣ بحرى • جواز توجيهها إلى ممثل الشخص المعنوى في حدود نيابته • القضاء بالتقادم في دعوى المطالبة بأجر بمقوله عدم جواز تحليف رئيس مجلس إدارة الشركة • خطأ وقصور •
١٠٨١	١٩٥	« الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ »
		إصلاح زراعي
		ورثة المنتفع بأرض الإصلاح الزراعي • بقاؤهم منتفعين بأنصبتهم في الأرض على الشيوع حتى يتم أيلولتها إلى المستحق منهم اتفاقاً أو قضاء • المادتين ٢٣ ، ٢٤ ق ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ •
٩٩٠	١٧٨	« الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ »
		أعمال تجارية
		١ - تكوين أو إنهاء الشركات من الأعمال التجارية بالتبعية لمن تتوافر شروطها بالنسبة له • علة ذلك •
١٢٣٩	٢٢٤	« الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣ »
		٢ - الشريك الموصى في شركة التوصية • ليس تاجراً • اشتراكه في تكوين الشركة أو اقتضائه نصيبه في أرباحها أو في ناتج تصفيتها • عدم اعتباره عملاً تجارياً •
١٢٣٩	٢٢٤	« الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣ »

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تجارية التصرف بالنسبة لأحد الطرفين ومدونه بالنسبة للآخر . وجوب إتباع قواعد الإثبات المدنية على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز محاجة الدائن إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا .
١٢٣٩	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣)
إعلان		
(أولا) بيانات الاعلان .		
		محاضر تنفيذ الأحكام . عدم وجوب إثبات المحضر فيها البيانات المنصوص عليها في المادة ٩ مرافعات والخطوات والاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١١٤١٠ مرافعات .
٢٢٨	٤١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١)
(ثانيا) الاعلان في مواجهة النيابة .		
		١ - الاعلان في النيابة . استثناء . ضرورة أن تسبقه تحريرات دقيقة عن محل إقامة المعلن إليه . تقدير كفاية المعلومات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال .
١٤٣	٢٨	(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
		٢ - الاعلان في مواجهة النيابة . صحيح في كل حالة تكشف ظروفها عن أنه لم يكن في وسع طالب الاعلان بذل مزيد من الجهد في التحري .
١٤٣	٢٨	(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)

الرقم	القاعدة	ملاحظات
		« إعلان المقيم في الخارج »
		إعلان أوراق المحضرين للشخص الذي له موطن معلوم في الخارج . قيامه بتسليم الصورة للنيابة . إعلانه بالحكم الذي يبدأ منه ميعة الطعن طبقا للمادة ٢١٣ مرافعات . وجوب أن يكون لشخصه أو في موطنه .
٩٥	١٩	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣) مسائل متنوعة : انعقاد الخصومة انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . الخصومة لا تنعقد إلا بين أطراف أحياء و إلا كانت معدومة لا ترتب أثرا . (الطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)
٨٠٧	١٤٤	بطلان الاعلان ١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لسبب في الاعلان . نسبي . لصاحب المصلحة وحده التمسك به . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣) ١١٧ ٦٦٢ ٢ - تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . تمسكه ببطلان إعلانه دون بيان مصلحته في ذلك . أثره . عدم قبول الدفع . (الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤) ١٣٣ ٧٥٢

الصفحة	القاعدة	
		٣ - بطلان إعلان الرغبة في الشفعة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
٨٢٧	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤)
		٤ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعدم كفاية التحريات . نسبي مقرر لمصلحة من شرع له ليس لغيره التمسك به .
١١٣٤	٢٠٥	(الطعن رقم ٥٤٩٠٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)
إفلاس		
		١ - إشهار الإفلاس لمحكمة الموضوع أن تقضى به من تلقاء نفسها متى توافرت الشروط الموضوعية . لا يغير من ذلك أن يكون الطلب قد قدم من غير ذي صفة أو من ذي صفة ثم تنازل عن طلبه .
٢٤١	٤٣	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٢ - تقدير مدى جدية المنازعة في الدين - في دعوى الإفلاس - من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة .
٢٤١	٤٣	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٣ - إشهار الإفلاس . جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقعون عن سداد ديونهم ، إحتراف الأعمال التجارية لا يفترض . وقوع عبء إثباته على من يدعيه . على محكمة الموضوع قبل الحكم بإشهار الإفلاس التحقق من توافر صفة التاجر في حق المدين .
٩٢١	١٦٧	(الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٥)

الصفحة	القاعدة
	٤ - إكتفاء الحكم المطعون فيه في ثبوت إحتراف الطاعين للتجارة على ما جاء من قول مرسل بصحيفة افتتاح الدعوى دون تحقيق ذلك . خطأ وقصور .
٩٢١	١٦٧ (جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٨٢)
	التزام
	(أولا) سبب الإلتزام :
	١ - عدم تجزئة الإلتزام . جواز تقريره بإرادة المتعاقدين (مثال في بيع) .
٢١٨	٣٩ (جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٨٢)
	٢ - حلول الشفيع محل المشتري في حقوقه والتزاماته م ٩٤٥ مدني . مفاده . تحمل البائع دون المشتري في مواجهة الشفيع بكافة التزاماته قبله .
٣٠١	٥٥ (جلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٢)
	٣ - علاقة البنسك بالمستفيد الذي صدر خطاب ضمان لصالحه . منفصلة عن علاقته بالعميل . إلتزام البنك بالوفاء للمستفيد . إلتزام أصيل مستقل لا بالوكالة عن العميل . قيام البنك بتثبيت اعتماد مصرفي بين عميله والمستفيد . عدم اعتباره ضمان أو كفيل لاستقلال التزامه .
٣٩٥	٧١ (جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٨٢)
	٤ - الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٨٢

صفحة	القاعدة	
		الاشتراط لمصلحة الغير .
		١ - للشخص التعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير . م ١٥٤ مدني ولاشترط حق المطالبة بتنفيذ ما اشترطه لمصلحة المتنفع الاستثناء أن يكون العقد قد نص على أن يكون للمتنفع وحده هذا الحق .
٥٠٥	٩١	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٦)
		٢ - اعتبار الحكم زوجة المستأجر مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا لأحكام النياية الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير . خطأ . علة ذلك .
٢٢٣	٤٠	(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٨)
		” التزامات المستأجر ”
		٣ - النص في عقد الايجار على التنفيذ العيني أو التعويض . لا يحول دون حق المؤجر في طلب فسخ العقد والتعويض متى كان له مقتضى م ٢/٥٨٠ مدني .
٦٢٩	١	(الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - هيئة عامة ، - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
		محل الالتزام :
		عدم تعيين المسكان المؤجر في عقد الايجار . أثره . بطلانه . التمسك به حق لطرفيه دون الآخرين .
١٢٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)

الرقم	المادة	صفحة
	(ثانيا) اوصاف الالتزام .	
	” الشرط والأجل “	
	الشرط والأجل . وصف يلحق الالتزام . الفرق بينهما .	
٤١٧	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥) ٧٥	
	” الشرط الفاعل الصريح “	
	١ - طلب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى انقضاء العقد إعمالا للشرط الفاعل الصريح . دفع موضوعي في الدعوى وليس طلبا عارضا . علة ذلك .	
٥٦٦	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣) ١٠٢	
	٢ - الاتفاق على الشرط الفاعل الصريح في العقد مسند التأخير في سداد باقي الثمن . قبول البائع الوفاء المتأخر . أثره . اعتباره تمازلا عن إعمال الشرط الفاعل الصريح .	
٦٥١	(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣) ١١٥	
	” التضامن بين الدائنين والمدينين “	
	١ - التضامن بين الدائنين والمدينين . لا يفترض . مصدره . الاتفاق أو نص القانون . التزام كل من المدينين المتضامين بالدين كاملا غير منقسم . للدائن أن يوجه مطالبة بالدين إلى من يختاره منهم على أفراد أو إليهم مجتمعين .	
٣٩٥	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٢) ٧١	
	٢ - استقلال كل من المتضامين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .	
٤٤٢	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦) ٨٠	

القاعدة | صفحة

”راجع أيضا تجزئة“

٣ — التضامن لا يفترض . وجوب رده إلى نص قانوني أو اتفاق صريح أو ضمني . تضامن المسؤولين عن الفعل الضار في التزامهم بالتعويض م ١٦٩ مدني . شرطه .

(الطعن رقم ٥٩٨ ، ٦٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

٧٥٧

١٣٤

(ثالثا) تنفيذ الالتزام .

”وسائل التنفيذ“

دعوى عدم نفاذ التصرف

١ — الدعوى البوليصية . ماهيتها . دعوى عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين اضرارا بذائنه . عدم مساس الحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . بقاؤه صحيحا وقائما بين طرفيه .

٥٠٨

٩٢

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٢)

٢ — طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعوض . وجوب انطواء هذا التصرف على غش — تواطؤ — من المدين م ١٣٠ مدني . إثبات الغش . كفيته . محكمة الموضوع لها استنتاج وجوده . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائفا .

٥٠٨

٩٢

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)

الرقعة	صفحة
" الحق في الحبس " .	
١ - إيجاز ملك الفسير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر غير نافذ في حق المالك الحقيقي . إقامة الغير دعوى بشأن ملكيته للعين المؤجرة . أثره . اعتبار ذلك تعرضا قانونيا للمستأجر يبيح له حبس الأجرة تحت يده حتى يدفع المؤجر التعرض .	
(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) ١٠٥	٥٨١
٢ - المدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء . ١٦١م مدنى .	
(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣) ١٠٢	٥٦٦
٣ - حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يمحى معه نزع المبيع من يده . سقوط هذا الحق بالتزول عنه بعد ثبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله .	
(الطعن رقم ٥٩٨ ، ٦٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٣٤	٧٥٧
٤ - حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يمحى منه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع يد فيه . تقدير جدية هذا السبب . استقلال قاضى الموضوع به متى أقام قضاؤه على أسباب سائقة .	
(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٦٩	٩٣٤
٥ - الشرط الفاعل الصريح جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير	

صفحة	القاعدة
	حق . قيام حق المشتري في حبس الثمن . لاعمـل لإعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحاً .
٩٣٤	١٦٩ (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) (رابعاً) انقضاء الالتزام : « الوفاء »
	١ - الوفاء بالدين . الأصل فيه أن يكون في محل المدين . عدم اشتراط الوفاء بثن المبيع في مواجهة البائع . تقاعس البائع عن السعي إلى موطن المشتري لاقتضاء الثمن . لا يترتب عليه فسخ العقد بموجب الشرط الاتفاقي .
٩٠٧	١١٠ (الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠) ٢ - براءة ذمة المدين باقرار الدائن . الوفاء الذي تم للغير أثره . اعتبار الغير وكيلًا بعد أن كان فضولياً .
٨٥٤	١٥٥ (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٧/٣٠) « إستحالة التنفيذ » : ١ - إستحالة التنفيذ التي ينقضي بها الالتزام . ماهيتها . القرار الصادر بالعدول عن هدم البناء القائم على الارض المبيعة لا يعد من قبيل الاستحالة المطلقة . حلة ذلك .
٩١٠٤	١٩٩ (الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢) « المقاصة » . ٢ - المقاصة القانونية . من شروطها أن يكون الدينان متقابلين
٣٣٩	٢٢٤ (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣)

صفحة	الترجمة	
		تجديد الإلتزام :
		٣ - تجديد الإلتزام بتغيير موضوعه م ١/٣٥٢ مدني . ماهيته .
٦٧٧	١٢٠	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		مسائل متنوعة :
		٤ - الإلتزام بالخلف بحقوق والتزامات السلف . شروطه .
		١٤٦ م مدني .
١٢٣١	٢٢٢	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)
		٥ - الإلتزام المالي . ماهيته .
١٢٣٩	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣)
		إلتماس إعادة النظر
		الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن فيه هو إلتماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شروطه .
١٢٥	٢٤	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
		أمر أداء
		١ - عريضة استصدار أمر الأداء . إعتبارها بديل ورقة التكليف بالخصوم . التكليف بالوفاء . شرط لصدر الأمر عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قهر النعي على التكليف بالوفاء دون العريضة . غير منتج .
١٢١٠	٢١٩	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)

الترتيب	الترتيب	الترتيب
٢١١	٢١٩	٢١٩
٢ - الفوائد القانونية . سرانها من تاريخ المطالبة القضائية بها . ٢٢٦ م . مدنى . احتساب الفوائد من تاريخ التنبيه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . خطأ .		
٤ الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠		
أمر على عريضة		
١ - الأوامر على عرائض . التنظيم منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . حكم القاضي الأمر في التنظيم . حكم قضائى قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام .		
٦١٤	١١١	١١١
٤ الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠		
٢ - المنازعة في صحة الجرد . ما تجر به المحكمة في شأن عريضتها هو أمر ولائى من اختصاص قاضى الأمور الوقفية . جواز التظلم منه طبقاً لأحكام المواد من ١٩٤ - ١٩٩ مرافعات .		
٨٧٨	١٦٠	١٦٠
٤ الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩		
٣ - الأوامر على عرائض . ماهيتها . تنفيذها عن طريق جهة الإدارة لا يغير من وصفها ولا يتخضع من قرارات إدارية . عدم التنفيذ لا يعدو أن يكون عملاً مادياً تختص المحاكم العادية بنظر التعويض المترتب عليه .		
٤ الطعن أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة		
٢٢٧٩	٢٣١	٢٣١
٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠		

الصفحة	القاعدة
	<p>أهلية</p> <p>لوصاية على القاصر .</p> <p>١ - نيابة الوصى عن القاصر . نيابة قانونية . تجاوز الوصى حدود نيابته . أثره . عدم انصراف أثر التصرف إلى القاصر .</p> <p>« الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢ » ٩٣</p> <p>عوارض الأهلية</p> <p>١ - عدم جواز إسناد القوامة إلى من كان بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائي من شأنه أن يعرض مصالحه لخطر .</p> <p>فللأدنان ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المأان ١١٩ لسنة ١٩٥٢</p> <p>« الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ » ٧٣</p> <p>٢ - توقيع الحجر على صاحب المعاش - الذي ليس لديه مال سواه - إذا شاب إرادته عارض من عوارض الأهلية .</p> <p>شرطه . أن يزيد المعاش عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٨٧ مرافعات .</p> <p>« الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية » -</p> <p>جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ (.....) ٧٢</p> <p>٣ - تصرف الأب في عقارات القاصر دون إذن المحكمة .</p> <p>المبرة في تحديده بقيمة نصيب القاصر في العقار المبيع .</p> <p>« الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٢ » ١١٨</p>
٥١٧	
٤٠١	
٤٠١	
٦٧٠	

أوراق تجارية

(أولا) الشيك :

١ - الشيك . الأصل فيه أن يكون مدنيا . إعتباره عملا تجاريا إذا كان الساحب تاجرا أو مترتب على عملية تجارية .

٢٣٤ ٤٢ (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٢)

٢ - الوصف التجاري للشيك يتحدد وقت إنشائه . إعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجرا - ما لم يثبت أن محضه لعمل غير تجارى - لاعتباره بصفة المظهر أو بطبيعة العملية التي اقتضت التظهير .

٢٣٤ ٤٢ (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٢)

(ثانيا) التقادم الصرفي .

١ - جميع العمليات التي تجرى على الشيك التجاري من ضمان وتظهير وما يلبس أو يتفرع عنها من التزامات . خضوعها للتقادم الصرفي م ٩٤ تجارى . لاعتلاقة لذلك بقاعدة تظهير الورقة من الدفع في العلاقة بين المدين والحامل .

٢٣٤ ٤٢ (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٢)

٢ - القضاء بسقوط الدين بالتقادم انجمى المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة دون توجيه اليقين . لاخطأ

٢٣٤ ٤٢ (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٢)

الصفحة	القاعدة
	(ثالثا) الفوائد :
	الفوائد القانونية المستحقة على قيمة الأوراق التجارية سريانها من تاريخ الامتناع عن الوفاء . ١٨٧٠ م . تجارى تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب . اعتباره تاريخا لبدء سريان الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك المعتبر ورقة تجارية .
٦٢١٠	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) ٢١٩
	إيجار
	القواعد العامة في الإيجار .
	(أولا) انعقاد عقد الإيجار :
	تكييف العقد *
	١ - العقود المبرمة بشأن استئجار كبائن شاطئ المعمورة . عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن . علة ذلك .
٦١٨	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١) ١١٢
	٢ - اشتغال الإيجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعذر الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر . أثره . عدم خضوع الإجارة لقانون إيجار الأماكن ،
٦١٨	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١) ١١٢
	٣ - العقود المبرمة مع شركة المعمورة للاسكان والتعمير بشأن استئجار كبائن شاطئ المعمورة ليست عقود إدارية . علة ذلك
٦١٨	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١) ١١٢

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ " إيجار ملك الغير " .
		إيجار ملك الغير . صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر غير نافذ في حق المالك الخفيف . إقامة الغير دعوى بشأن ملكيته للمعين المؤجرة . أثره . اعتبار ذلك تعرضاً قانونياً للمستأجر يسمح له حبس أجرة تحت يده حتى يدفع المؤجر التعرض .
٥٨١	١٠٥	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) (ثانياً) تأجير المال الشائع : ١ - إدارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباقين . أثره . اعتباره وكيلاً عنهم (مثال في إيجار) .
٣٧١	٩٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١) ٢ - ثبوت حق إدارة المال الشائع للشركاء مجتمعين أو لا غلبتهم المطلقة دون سواهم . المادتان ٨٢٧ و ٨٢٨ مدني . مؤداه .
١٢٣٥	٢٢٠	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) (ثالثاً) عقد الإيجار ١ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار الزمنا كن . طبيعة أرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالمعقد متى كان مطابقاً للحقيقة ولإرادة المتعاقدين .
١١٦٠	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥) ٢ - تأجير حديقة بها أشجار مثمرة لاستعمالها فناء لمدرسة مجاورة بعقد مستقل . ليس من شأنه أن يؤثر على طبيعتها أو يلحقها بالعين المؤجرة كمدرسة ، علة ذلك .
١١٦٠	٢٠٩	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥) ٢ - تأجير حديقة بها أشجار مثمرة لاستعمالها فناء لمدرسة مجاورة بعقد مستقل . ليس من شأنه أن يؤثر على طبيعتها أو يلحقها بالعين المؤجرة كمدرسة ، علة ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		٣ - انقضاء عقد الإيجار غير الخاضع للقوانين الاستثنائية بانتفاء مدته . وجوب مراعاة التبليغ بالإخلاء إذا اتفق المتعاقدان على ذلك . بقاء المستأجر بالعين بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر . تجديد ضمني للعقد وليس امتدادا له . وجوب مراعاة مواعيد التبليغ بالإخلاء في هذه الحالة . م ٥٦٣ مدني .
١١٧٨	٢١٣	(الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		٤ - عدم تعيين المكان المؤجر في عقد الإيجار . أثره . بطلانه . التمسك به حق لطريقه دون الآخر .
١٢٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
		(ملحقات العين المؤجرة . حدود حق المستأجر في استعمالها)
		١ - ملحقات العين المؤجرة حدود حق المستأجر في استعمالها عدم تجاوز الغرض من وجود هذه الملحقات .
٦٢	١٥	(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٤)
		٢ - اعتبار الممر المؤدى إلى الطريق العام من ملحقات الأماكن المؤجرة الواقعة داخل الممر . نطاقه . ما خصص له هذا الممر وهو المرور .
٦٢	١٥	(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٤)
		(خامسا) إقامة المستأجر مبان بالعين المؤجرة .
		١ - الالتصاق ماهيته . إقامة مستأجر الأرض الفضاء مبان عليها يتصرح من المؤجر . أثره . اكتساب المؤجر ملكية المبانى منذ الإنشاء والالتصاق . الاتفاق على أن المبانى لا تؤول

الرقم	القاعدة	صفحة
	للمؤجر إلا عند انتهاء عقد الإيجار لا يبعدو أن يكون مجرد إرجاء تسليم المباني .	
٥٩٣	١٠٨ (١٩٨٢/٥/٢٧ جلسة ٥١ ق - جلسة ٤٧٥ رقم ٤٧٥)	
	٢ - تملك مؤجر الأرض الفضاء للمباني التي أقامها المستأجر منذ التصاقها بالأرض أنه . ليس لاستأجر عليها سوى حق شخصي يخوله الانسحاق بها . قيامه بتأجيرها مع الأرض للغير . تأجير من الباطن ينقضي بانقضاء عقد الإيجار الأصلي .	
٥٩٣	١٠٨ (١٩٨٢/٥/٢٧ جلسة ٥١ ق - جلسة ٤٧٥ رقم ٤٧٥)	
	(سادسا) النزاع حول ملكية العين المؤجرة : إدعاء شخص إدعاء جديا بأنه المالك للعين المؤجرة . ماهيته . منازعة في استحقاق المؤجر للأجرة . وجوب تصفيته قبل الفصل في طلب الإخلاء للتأخير في الوفاء بالأجرة . سبق الحكم لصالح المؤجر في دعوى حيازة لا يؤثر في جدية نزاع الغير بشأن الملكية .	
٥٨١	١٠٥ (١٩٨٢/٥/٢٤ جلسة ٤٧ ق - جلسة ٦٤٥ رقم ٦٤٥)	
	(سابعا) اعتبار التأجير عملا تجاريا : اعتبار البيع أو التأجير عملا تجاريا . شرطه .	
٣٤٤	٦٣ (١٩٨٢/٢/٢٩ جلسة ٤٨ ق - جلسة ١٦١٣ رقم ١٦١٣)	
	(ثامنا) نظرية الأوضاع الظاهرة : ١ - نظرية الأوضاع الظاهرة . المقصود بها . لا محل لإعمالها في غير الحالات الواردة بالقانون . مثال في إيجار .	
٥٩٣	١٠٨ (١٩٨٢/٥/٢٧ جلسة ٥١ ق - جلسة ٤٧٥ رقم ٤٧٥)	

الصفحة	القاعدة
	٢ - الوزع الظاهر . قاعدة واجبة الأعمال متى توافرت موجبا لـ واستوفت شرائط تطبيقها . مؤدى ذلك . اعتماد المتصرف المبرم بعون من صاحب الزرع المباشر والوزير حسن النية ناديا في مواجهة صاحب الحق من أسهمه أخير بخطئه - سلبا أو إيجابا - في ظهور المتصرف بـ صاحب الحق .
٩٣٩	٢ (الظمن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٦/٢/١٦)
	(تاسما) نزاع ملكية العين المؤجرة :
	« انقضاء عقد الإيجار »
	نزاع ملكية العين المؤجرة للنفقة العامة . إعتبره هلاكيا . أثره . انقضاء عقد الإيجار بقوة القانون .
٤٢٥	٧٧ (الظمن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢)
	تشريعات إيجار الأماكن :
	(أولا) مريان القانون من حيث الزمان :
	١ - القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مريانه بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة التي استمرت حتى تاريخ نفاذه . عدم انسحابه على المراكز التي منتهت قبل العمل به . الوفاء بالأجرة بالحكم المستعمل الصادر سنة ١٩٧٣ . لا يسرى عليه . لا يقوم بهاء لة التكرار في التأخير في الوفاء .
٨٥	١٨ (الظمن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٣)

٢ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق
بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام. سريانه
بأثر فوري على المراكز التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذه . تعلق
التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيتها .
كما لو استوجب لتطبيقها شروطاً خاصة بإجراءات التقاضي
أو الإثبات لم تكن مطلوبة من قبل . عدم سريانه إلا من تاريخ
نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله . مادة ٢ مرافعات
والمادة ٩ مدني .

١ الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » -
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٢٩

٣ - اشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات الاستعمال
الضار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة.
سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون
له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء دفعت بها الدعوى أو لم تدفع
قبل صدوره .

١ الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » -
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٢٩

٤ - وسيلة الإثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار
بسلامة المبنى أمام محكمة الإخلاء . ١٨٢ ق ١٣٦/١٩٨١ .
وجوب تقديم حكم نهائي بالنسبة للوقائع اللاحقة على
صدوره

١ الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » -
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٢٩

الرقعة	صفحة
٢٥٤	٤٦
<p>٥ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد . وجوب إعمالها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها .</p>	
٢٥٤	٤٦
<p>(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)</p> <p>٦ - خضوع العقد كأصل للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد يتضمن أحكاماً متعلقة بالنظام العام . وجوب إعمالها على العقود السارية وقت العمل به بأثر فوري . مثال في إيجار .</p>	
٢٥٤	٤٦
<p>(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)</p> <p>٧ - عدم جواز الحكم بالإخلاء استناداً إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإعمالاً لأحكام الشريعة الإسلامية والدستور . غسلة ذلك . مريان هكذا الحكم بأثر فوري على المراكز القانونية وقت نفاذه . ولو كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر بحكم نهائي لتعلقه بالنظام العام .</p>	
٢٥٤	٤٦
<p>(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)</p> <p>٨ - حق المالك في تأجير مسكنه خالياً لفترة موقوتة . ١/٢٩٣ ق ١٩٧٧/٤٩ حكم مستحدث . عدم سريانه على وقائع التأجير السابقة على صدوره . أثر ذلك .</p>	
٣٣٠	٦١
<p>(الطعن رقم ٢٩٥ ، ٣١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥)</p>	

الصفحة	القاعدة	
		٩ - جواز الطعن في الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . المادة الأولى من قانون المرافعات الأحكام الصادرة في الطعون في قرارات بلجان تحديد الأجرة خضوعها من حيث جواز الطعن وفي كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت في ظله . علة ذلك . شمول المادة ٨٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ القواعد المنظمة لطرق الطعن في الأحكام .
٤٦٤	٨٤	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩)
		١٠ - إبرام عقد الإيجار في ظل القانون ١٩٦٩/٥٢ خضوعه في إثباته للقواعد الواردة فيه . صدوره صحيحا . أثره . بطلان العقود اللاحقة عليه ولو كانت نابعة التاريخ طبقا للمادة ٢٤ ق ٤٩/١٩٧٧ . علة ذلك .
٦٢٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
		(نائيا) القانون الواجب التطبيق .
		١ - إشتمال الإيجار . على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعذر الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر . أثره . عدم خضوع الإجارة لقانون إيجار الأماكن .
٦١٨	١١٢	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		٢ - العقود المبرمة بشأن استئجار كبائن شاطئ المعمورة . عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن . علة ذلك .
٦١٨	١١٣٢	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)

الرقم	القاعدة	الصفحة
	٣ - العقود المبرمة مع شركة المعمورة للإسكان والتعمير بشأن استئجار كبائن شاطئ المعمورة ليست عقود إدارية علة ذلك .	
٦١٨	١١٢ (« الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ »)	
	٤ - سريان عقود إيجار الأماكن على المالك الجديد .	
	٣٣ ق ٤١/١٩٨٧ شرطه .	
١٢٣٥	٢٢٣ (« الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ »)	
	(ثالثا) إثبات العلاقة الإيجارية .	
	٢ - حق المستأجر في إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة الطرق : شرطه : ألا يكون هناك عقد مكتوب أو أن ينطوي السند على تحايل على قواعد النظام العام وأن يتمسك المستأجر بذلك صراحة . م ٢/٢٤ ق ٤١ لسنة ١٩٧٧ ، م ٢/١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .	
٣٨٧	٧٠ (« الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨ »)	
	٢ - إلغاء القرار الصادر بالاستيلاء على محل . م ٧ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . أثره . إعتباره كأن لم يكن وزوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنها العلاقة الإيجارية . أحقية من سبق ووضع يده عليه في استمرار حيازته . م ١/٥٧٣ مدني . علة ذلك .	
١٠٩٠	١٩٧ (« الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ »)	
	٣ - تقدير قصد الإقامة في العين الموهبة من سلطة محكمة الموضوع .	
١٢٦٤	٢٢٩ (« الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ »)	

الصفحة	القاعدة
	(رابعا) تحديد الأجرة .
	١ - الأرض المسموح بالبناء عليها . المقصود بها مسطح الأرض القائم عليها البناء مضافا إليها مسطح الارتداد الواجب تطبيقا للقانون . - علة ذلك . - مثال .
٤٦٤	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩) ٨٤
	٢ - الأجرة المحددة بعقد الإيجار الصادر من المالك السابق حجة على المالك الجديد . لا يشترط أن يكون للعقد تاريخ ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية . اتفاق المالك السابق والمستأجر أثناء ازمتداد القانوني لا يقد على أجرة تقل عن الأجرة القانونية أثره إلزام المالك الجديد بهذه الأجرة مالم ينص صراحة هذا الاتفاق . ١٢ م ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٢٢ م ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٤٨٤	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥) ٨٨
	٣ - الإصلاحات والتحسينات الجديدة التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة . جواز تقويمها وإضافة مقابل ارتفاعها إلى أجرة الأساس . وجوب إعمال اتفاق الطرفين مالم يقصد منه التحايل على القانون .
٧٠١	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩) ١٢٥
	٤ - الترخيص للمستأجر بالتأجير من الباطن مفروشا : ميزة جديدة . جواز تقويمها وإضافتها إلى الأجرة . ٢٨ م ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ٤٥ م ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٧٠١	(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩) ١٢٥

صفحة	القاعدة	
		٥ - الأجرة المحددة وفقا للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ القصد منها الانتفاع العادى بالعين الموجرة - تحويل المستأجر حق التأجير من الباطن مفروشا . ميزة يحق للمؤجر تقاضى مقابل عنها .
٧٠١	١٢٥	» الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩ (١٢٥)
		٦ - الترخيص للمستأجر بامتعمال المكان المؤجر فندقا ينطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش . حق المؤجر فى إقتضاء زيادة الأجرة . الأجرة الإضافية تستحق فى كل صور التأجير المفروشة . المادتان ٢٨ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ر ٤٥ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٧٠١	١٢٥	» الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩ (١٢٥)
		٧ - إعادة النظر فى تقدير أجرة باقى وحدات الأماكن المؤجرة ولو لم تكن محلا للطعن من ذوى الشأن . مناطه . أن يحكم فى موضوع الطعن بالقبول . ٢/١٩م ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٧٢٦	٩٣٠	» الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ (٩٣٠)
		٨ - شغل البناء لمصلحة من الأرض . أثره . احتساب المساحة المبني عليها فعلا ما لم يكن القلتر المخصص لمنفعة البناء محدد بفواصل ثابتة ٢/١١م ق ٦٩٠٥٢ .
١١٨٤	٢١٤	» الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠ (٢١٤)
		٩ - تقدير أجرة المبنى . عناصره . احتساب كل قيمة للأرض على الأدوار القائمة فعلا المسموح بها وغير المسموح بها . وتوزعها وقيمة المباني على وحدات المبنى .
١١٨٤	٢١٤	» الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠ (٢١٤)

الرقم	القاعدة	صفحة
	(خامساً) امتداد العلاقة الإيجارية	
٢٢٣	٤٠ - اعتبار الحكم زوجة المستأجر مستأجرة أصلية، العين النزاع استناداً إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط المصلحة الغير . خطأ . علة ذلك .	
٢٢٣	٤٠ (الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٨)	
	٢ - الأجرة المحددة بعقد الإيجار الصادر من المالك السابق حجة على المالك الجديد . لا يشترط أن يكون للعقد تاريخ ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية . اتفاق المالك السابق والمستأجر أثناء الامتداد القانوني للعقد على أجرة نقل عن الأجرة القانونية . أثره . التزام المالك الجديد بهذه الأجرة ما لم يثبت صورية هذا لاتفاق م ٧٣ ق ٩٤٧ ، ١٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .	
٤٨٤	٨٨ (الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)	
	٣ - الدعوى بطلب إنهاء عقد الإيجار باعتبار أن الشاغلة للعين المؤجرة ليست زوجة لمستأجرها الأصلي الذي تركها . دعوى متميزة عن دعوى الزوجية التي عنتها المادة ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . الزوجية التي هي من شرائط امتداد عقد الإيجار عملاً بالمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٥ لا يلزم لتوافرها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية .	
٥٤٥	٩٨ (الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)	
	٤ - وفاة المستأجر أو تركه للعين . لوجهه وأولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . البقاء بها م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يشترط ثبوت الزوجية بوثيقة رسمية .	
٥٤٥	٩٨ (الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الامتداد القانوني لعقود الإيجار ونفاذها في حق خلف المؤجر . شرطه أن يكون العقد قائما .
٦٢٢	١١٢	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		٦ - رب الأسرة المستأجر للسكن اعتباره دون أفراد أسرته الطرف الأصيل في عقد الإيجار . زوجته وأولاده والديه المقيمون معه ليسوا مستأجرين أصليين . لا محل لإعمال أحكام النيابة الضمنية أو الاشتراط لمصاحبة الغير . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٩٧	١٧٥	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		(مبادىء) تبادل الوحدات السكنية :
		١ - تبادل الوحدات السكنية بسبب ظروف العمل قاصر على مدينتي القاهرة والاسكندرية . تبادل الوحدات السكنية المملوكة للدولة والقطاع العام بموافقتها بسبب الظروف الصحية والاجتماعية شامل كل مدن الجمهورية . م ٣ قرار وزير الإسكان ٩٧ لسنة ١٩٧٠ .
٤٥٣	٨٢	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨)
		٢ - عقد تبادل الوحدات السكنية عقد رضائي . عدم إفراده في النموذج الخاص لا بطلان . عدم إعتداد المحكمة بعقد التبادل لعدم إفراده في النموذج الخاص خطأ .
٤٥٣	٨٢	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨)
		(سابعا) احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد :
		حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن دون مقتضى في البلد الواحد . مخالفة الحظر . أثره . لكل ذي

صفحة	القاعدة
	مصلحة حق أعمال الجزاء المدني بإخلاء المخالف. طالب قصر الجزاء على رفع دعوى بتخيير المخالف في الاحتفاظ بأحد المساكين. خطأ . علة ذلك .
٣٨١	٦٩ (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧) (تأسنا) الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة .
	١ - دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . جواز توقي الحكم عليه بالإخلاء بسداده الأجرة والمصاريف والنفقات دون الفوائد . ق ٤٠ لسنة ١٩٧٧ .
٢٥٤	٤٦ (الطعن رقم ٧٥٤ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٢ - طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة المستحقة والتأجير من الباطن . القضاء بالإخلاء للسبب الثاني . قضاء المحكمة الاستئنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة بعد أن تدققت من عدم تحل المؤجر عن هذا الطلب . لا خطأ . علة ذلك .
٩٥٧	١٧٣ (الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ٣ - عدم تقديم الطاعنان ما يدل على تمسكهما أمام محكمة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للطعون ضده . افتقار النعي إلى الدليل .
٩٥٧	١٧٣ (الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) " الإخلاء لعدم سداد الفوائد " . عدم جواز الحكم بالإخلاء استنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة ، ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمال الأحكام الشريعة

الرقعة	صفحة
الإسلامية والدستور . علة ذلك . سر يان هذا الحكم بأثر فوري على المراكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر بحكم نهائى لتعلقه بالنظام العام .	
(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٢)	٤٦
” الإخلاء لعدم سداد المصاريف ” .	٢٥٤
الحكم بإخلاء المستأجر لعدم سداد المصاريف الرسمية دون بيان حيلة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التى أوفاهها . قصور .	
(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٢)	٤٦
” التكرار فى التأخير فى دفع الأجرة ” .	٢٥٤
١ - تكرار المستأجر فى الامتناع أو التأخير عن سداد الأجرة . وجوب إخلائه من العين المؤجرة رغم الوفاء بالأجرة أثناء سير الدعوى . م ٢٣ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يكون الامتناع أو التأخير السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية بالإخلاء . لا يكفى سبق إقامة دعوى مستعجلة بالطرد .	
(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٢)	١٨
٢ - القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سر يانه بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة التى استمرت حتى تاريخ نفاذه . عدم انسحابه على المراكز التى نشأت وانتهت قبل العمل به . الوفاء بالأجرة بالحكم المستعجل الصادر سنة ١٩٧٣ . لا يسرى عليه . لا يقوم بها حالة التكرار فى التأخير فى الوفاء .	٨٥
(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٢)	١٨
	٨٥

الرقعة	صفحة
٣ - تمكرار التأخير في سداد الأجرة الذي يبرر الإخلاء . جواز أن تكون قد أقيمت عنه دعوى موضوعية أو مستعجلة ١٨٢ ق ١٣٢ لسنة ١٩٨١ .	
(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣) ١٨	٨٥
٤ - ثبوت وفاء المستأجرة بالأجرة بإيداعها خزانة المحكمة بعد عرضها قانونا وقبل انعقاد الخصومة في الدعوى المرفوعة . لا تقوم به حالة تكرار التأخير في الوفاء بالأجرة .	
(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣) ١٨	٨٥
(تناسعا) التنازل عن الدين والتأجير من الباطن .	
١ - التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لفاء أجرة متفق عليها . عبء إثباته . على عاتق المؤجر طالب الإخلاء .	
(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣) ٢٠	١٠٢
٢ - التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن . ماهية كل منهما .	
(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣٠) ١٨	١٤٣
٣ - سكوت المؤجر مدة طويلة رغم علمه بالتأجير من الباطن . جواز اعتباره تنازلا من جانبه عن استعمال حقه في طلب الإخلاء . إنقضاء عقد الإيجار الأصلي . أثره . إنقضاء عقد الإيجار من الباطن ولو كان التأجير من الباطن مأذونا به من المؤجر .	
(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧) ١٠٨	٥٩٣

الرقعة	صفحة
٩٥٧	١٧٣
<p>٤ - طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة المستحقة والتأجير من الباطن . القضاء بالإخلاء للسبب الثاني .</p> <p>عضاء المحكمة الاستئنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة بعد أن تحققت من عدم تخلي المؤجر عن هذا الطلب . لاخطأ .</p> <p>علة ذلك .</p>	
٩٥٧	١٧٣
<p>(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)</p> <p>٥ - حق المستأجر المصري المقيم بالخارج في تأجير المكان المؤجر له خاليا أو مفروشا . م ٢٦، ٢٧ ق ٢٩/٥٢ . نطاقه . النص على معاملة الفلسطينيين العرب المقيمين في مصر معاملة المصريين في شأن التوظيف . م ١٠ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . لايمتد نطاقه إلى المطلق المقرر للمصريين في هذا الشأن م ٢٦ ق ٥٢/١٩٦٩ .</p> <p>علة ذلك .</p>	
٩٧١	١٧٥
<p>(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)</p> <p>٦ - المنع من التأجير من الباطن يقتضي المنع من التنازل .</p> <p>م ١/٥٩٤ مدني لا تحول دون ظهور نية المنع الصريحة من أحدها دون الأخرى . امتثال محكمة الموضوع باستخلاصها متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .</p>	
٩١٤٢	٢٠٦
<p>(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣)</p> <p>٧ - التأجير من الباطن . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات . علة ذلك .</p>	
١٢٩٥	٢٢٩
<p>(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)</p> <p>٨ - إقامة المؤجرة دعواها بالإخلاء لتأجير من الباطن والسببين آخرين . القضاء بالإخلاء لثبوت السبب الأول دون</p>	

الصفحة	القاعدة
	<p>التعرض للمسبيين الآخرين . إلغاء الحكم من المحكمة الاستئنافية لانتفاء واقعه التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقي أسباب الاخلاء رغم عدم التنازل عنها خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢)</p> <p>٣ ١٣٠١</p> <p>” التأجير لمن يزاول مهنة أو حرفة “</p> <p>١ - مستأجر المنشأة الطبية . حقه في التنازل عنها في أى وقت يشاء لطبيب مرضى له بمزاولة المهنة دون موافقة المؤجر . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)</p> <p>٦٧ ٣٧١</p> <p>٢ - الغرف التجارية لا تزاول مهنة أو حرفة . ق ١٨٩ لسنة ١٩٥٦ . تأجيرها جزء من العين المؤجرة لها لمن يزاول مهنة أو حرفة . عدم انطباق المسألة ٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)</p> <p>١٠٤ ٦٠١</p> <p>٣ - استخلاص الحكم من إقامة المستأجر بالخارج وإقامة اصداره بالعين المؤجرة تأجيره من الباطن ، دون بيان دليل يتجاوز نطاق الاستضافة إلى التأجير من الباطن فساد في الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣)</p> <p>٢٠ ٩٠١</p> <p>” التأجير الموسمي والموقت “</p> <p>١ - تأجير المستأجر للعين الكائنة بمدينة الاسكندرية من الباطن في موسم الصيف فقط وفي نخل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يعد مبرراً للاخلاء . علة ذلك . اعتباره إستغلالاً</p>

الرقم	القاعدة	صفحة
	مألوفا طبقا لما استقر عليه العرف . تجاوز التأجير شهور الصيف . اعتباره مسوغا للاخلاء .	
٣٦٥	٦٦ (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)	
	٢ - بإباحة التأجير مفروشا خلايا بمدينتي الاسكندرية بأكملها . عرف مستقر . قرارى وزير الاسكان رقمى ٤٧٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٨٠ . القصد منهما . إضافة مصاييف جديدة .	
٣٦٥	٦٦ (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)	
	٣ - تأجير المستأجر العين الكائنة بمدينتي الاسكندرية من الباطن مفروشة في موسم الصيف . لا خطأ .	
٣٦٥	٦٦ (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)	
	٤ - حق المالك في تأجير مسكنه خاليا لفترة موقوتة .	
	٣٩٣ ق ١ لسنة ١٩٧٧ . حكم مستعجل . عدم سرمانه حتى وقائع التأجير السابقة على صدوره . أثر ذلك .	
٣٣٠	٦١ (الطعن رقم ٢٩٥ ، ٣١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥)	
	٥ - حق المالك في تأجير وحدات المبني مفروشا م ١٣٣ ق ١/١٣٦ . قاصر على المباني التي يبدا في إنشائها في ١٦/١٧ - تاريخ العمل بالقانون .	
١١٦٢	٢١١ (الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦)	
	٦ - تأجير المستأجر للعين المؤجرة مفروشة في ظل القانون مؤداة . امتداد عقدها قانونا صدور القانون ٥٢	

صفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٦٩. أثره. انحسار الامتداد القانوني للتأجير مفروش . ٢٣٦ ، ٢٩٥ منه « مثال » .
١٢١٤	٢٢٩	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠) ٧ - تأجير المستأجر العين المزجرة له مفروشة في فترة سابقة على وجوده بالخارج . أثره . نشوء حق المؤجر في طلب الإخلاء ولو نشأ للمستأجر الحق في تأجير وحدته في فترة لاحقة . لا محل للتحدى بحكم المادة ٢/٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
١٢٦٤	٢٢٩	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠) (عاشر) إساءة استعمال العين والاضرار بسلامة المبنى : ١ - وجوب ثبوت الاضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر . ١٨٢٠/٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قاعدة تتعلق بالنظام العام . سريانها بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائي . (الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
٦٢٩	١	٣ - اشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . (الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
٦٢٩	١	

الصفحة	القاعدة
٦٢٩	٣ - وسيلة الإثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكمة الإخلاء م. ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وجوب تقديم حكم نهائي بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدره (الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
٦٢٩	٤ - النص في عقد الإيجار على التنفيذ العيني أو التوويض . لا يحول دون - ق المؤجر في طلب فسخ العقد والتوويض مضى كان له متمض . م ٥٩٠ م ٢ (الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
٩٧	٥ - الحلال الجزئي للعين المؤجرة لا يترتب عليه بذاته انتهاء العلاقة الإيجارية . المستأجر أن يطلب انتقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانخفاض أو فسخ الإيجار دون إخلال بحقه في القيسام بالترميمات الضرورية لصيانة العين المؤجرة م ٥٩٩ م ٢ . (الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
١٧٦	٦ - ضمان المؤجر للمستأجر في تهرينه الشخصي . شرطه . لا محل للتحدى في خصوصه بالمادتين ٤ ، ٨٠٢ م ٢ . حالة ذلك .
١٨١	(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
١٨٠	٧ - إستظهار خطأ المؤجر الذي ترتب عليه نقص إنفعاله المستأجر بالعين المؤجرة . من سلطة محكمة الموضوع مادام إستخلاصها سائغا . مثال بشأن إقامة المؤجر محللا بالمر الذي به محلات المستأجرين (الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)

صفحة	القاعدة	
		العلاقة التجارية :
		١ - إنقضاء الشركة القائمة بين المستأجر وشريكه بالعين المؤجرة. أثره فقد الشريك سنده في البقاء بالعين . قضاء المحكمة بإخلائه لا يتناقض وطلب المستأجر طرده . علة ذلك .
٦٨٧	١٢٢	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		٣ - الأدلة التي تعمد مقداً للاثبات . خضوعها للقانون الساري وقت إعدادها أو الذي كان ينبغي فيه إعدادها . م ٩ مدني
		نسوء العلاقة التجارية في ظل القانون المدني الملغى . إيجابتها لا يكون إلا بالكتابة أو بالافرار أو بالامتناع عن الجمين .
		م ٣٦٣ مدني قديم . إيجابت هذه العدة بالبينة - رغم الاعتراض على ذلك - وإقامة الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود . خطأ . علة ذلك .
٧٢١	١٢٩	(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		٣ - دعوى تخفيض أجرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . اختلافها عن دعوى استرداد ما دفع زائداً عن الأجرة القانونية من حيث الاتصال بالنظام العام والتزول عن هذا الحق .
		أثره . خضوع الحق فيه للقواعد العامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقادم . م ١٨٧ مدني .
٨١٥	١٤٥	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)
		٤ - الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقاً للسادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . الطعن

الرقعة	صحة
<p>عليها بطريق الاستئناف . خضوعه للقواعد العامة . قصر نطاق المادة ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة .</p>	
<p>(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٧٤</p> <p>٥ - الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترسيم والصيانة . م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات بشأن طرق الطعن في الأحكام . علة ذلك .</p>	٩٦٥
<p>(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) ٢١٥</p> <p>٩ - جواز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الجزئية في دوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي كأصل مادام لم يقيد بها أو يخالفها نص صريح . الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في الطعون على قرارات لجان الترميم والصيانة والمدم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قابليتها للاستئناف . علة ذلك .</p>	٦١٨٩
<p>(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩) ٢٢٨</p> <p>٧ - الأسباب التي تجيز طلب إخلاء العين المؤجرة المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اعتبارها تحديدا للوفاء التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الإخلاء .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢) ٢٣</p>	١٢٥٩
<p>٨ - استناد المؤجر في دعواه بالإخلاء على أكثر من سبب . القضاء بالإخلاء على سند من أحدها دون التعرض للأسباب</p>	١٣٠١

صفحة	تساعده	
		الانحرى . استئناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن التمسك بها .
١٣٠١	٣	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٢)
		مسائل متنوعة
		١ - تسليم العين المؤجرة للمستأجر . كيفية تحققه . مجرد الترخيص للمستأجر بالانتفاع مع وجود عائق يحول دونه ولو كان راجعا إلى فعل الغير . عدم اعتباره تسليما . التسليم الصحيح ماهيته .
٩٦٥	١٧٤	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣)
		٢ - بيع المالك المبنى أو جزء منه لمشتري ثان يعقد لاحق . ولو كان مسجلا - بعد سبق بيعه لمشتري آخر . باطل بطلانا مطلقا . علة ذلك .
٨٨٧	١٦٢	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)
		إيجار الأراضي الزراعية .
		« لجان الفصل في المنازعات الزراعية »
		القرارات النهائية التي تصدرها لجان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود اختصاصها لهاجية أمام المحاكم .
٦٢٢	١١٣	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		صدور قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية حائرا لقوة الأمر المفضى . أثره . عدم جواز إعادة مناقشة النزاع

الصفحة	التقاعدة	
		وأسانيد مـرة أخرى ولو كان القرار معيبا قوة الاسـر المقضى تـمـا على اعتبارات النظام العام .
٦٢٢	١١٣	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		(ب)
		بطلان . بنوك . بيع
		بطلان
		(أولا) بطلان التصرفات .
		١ - بطلان شراء القضاة وأعضاء النيابة والمحامين وأعوان القضاة الخـفـوق المتنازع فيها . ٤٧١ مـدى . اعتبار الحق المبيع متنازع فيه . حالاته . قضاء محكمة الموضوع باعتباره كذلك خضوعه لرقابة محكمة النقض . علة ذلك .
٥٦١	١٠١	(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)
		٢ - مـقد تبادل الوحدات السكنية عقد رضائى . عدم إفراغه فى التـوـذـج الخاص . لا بطلان . عدم اعتداد المحكمة بعقد التبادل لعدم إفراغه فى التـوـذـج الخاص . خطأ .
٤٥٣	٨٢	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨)
		٣ - دعوى تخفيض أجرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . اختلافها عن دعوى استرداد مادفع زائدا عن الأجرة القانونية من حيث الانصـال بالنظام العام والتـزـول عن هذا

الرقم	المرجع	المرجع
		الحق. أنه. خضوع الحق فيه للقواعد العامة لدفع غير المستحق ومنها فوائد التقادم. ١٨٧ مدني.
٨١٥	١٤٥	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)
		٤ - بيع المسالك المبني او جزء منه لمشترئ ثان بعقدا لاحق. ولو كان مسجلا - بعد سبق بيعه لمشترئ آخر. باطل بطلانا مطلقا. علة ذلك.
٨٨٧	١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)
		٥ - نازل المؤسسة المطعمون ضدها عن تراخيهم الاستيراد الشخصية المخصصة لها إلى الطاعن الذي ليس له حق الاستيراد أصلا. اتفاق باطل. علة ذلك. مخالفته لقواعد تنظيم الاستيراد المتعلقة بالنظام العام.
١١٩٧	٢١٧	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		(ثانيا) بطلان الاجراءات :
		١ - الملكية المكموم عليه للعين محل التنفيذ ليس من شأنها بطلان إجراءات التنفيذ التي تمت نفاذا لحكم قائم.
٢٢٨	٤١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١)
		٢ - أوجه البطلان في الإجراءات التي يجوز إبدؤها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع. ماهيتها. الادعاء بانتفاء الدين يعد من هذه الأوجه. علة ذلك.
٣٤٧	٦٤	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)

صفحة	القاعدة
	٣ - مخالفة البيانات الواجب ذكرها بقائمة شروط بيع العقار . أثره . بطلان القائمة . م ٤١٤ ، ٤٢ مرافعات . عدم امتداد ذلك إلى مخالفة قواعد تقدير الثمن الأساسي . حلة ذلك .
٤٢١	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢) ٧٦
	٤ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغياب في الاعلان . نسبي . لصاحب المصلحة وحده التمسك به .
٦٦٢	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣) ١١٧
	٥ - انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . الخصومة لا تنعقد إلا بين أطراف أحياء والا كانت منسوبة لا ترتب أثراً .
٨٠٧	(الطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢) ١٤٤
	٦ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعدم كفاية التحريات . نسبي مقرر لمصلحة من شرع له . ليس لغيره التمسك به .
٣١٣٤	(الطعن رقم ٥٤٩٠٥٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٩) ٢٠٥
	(ثالثاً) بطلان الأحكام :
	١ - إعفاء حكم المحكمين من اتباع إجراءات المرافعات ليس من شأنه عدم اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة في ذات القانون ومنها وجوب اشتراط الحكم على صورة من وثيقة التحكيم . م ٥٠٧٢ مرافعات . إغفال ذلك . أثره . بطلان حكم المحكمين .
٤٧٥	(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤) ٨٦

صفحة	القاعدة	
		٢ - غموض منطوق الحكم وإبهامه لا يؤدي إلى بطلان الحكم . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . سبيله الرجوع لذات المحكمة لتفسير ما وقع من غموض أو إبهام . ١٩٢ م . مرافعات .
٤٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٦)
		٣ - وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم . ١٧٥ م . مرافعات .
٦٧٤	١١٩	(الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٤ - إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧٧	١٢٠	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		٥ - بطلان إعلان الرغبة في الشفعة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
٨٢٧	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤)
		٦ - البطلان الناشئ عن عدم اخبار النيابة العامة بالدعاوى الخاصة بالقصر . نسبي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٥٤	١٥٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠)
		٧ - البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال بيان المادة الصادرة فيها الحكم . لا بطلان . مادة ١٧٨ مرافعات .
١٢١٠	٢١٩	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)

الترتيب	المرجع
	٨ - خلو الحكم من بيانات حضور الخصوم أو غيابهم . م ١٠٨ مرافعات معدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٦٣ . لا بد من علة ذلك . « الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق » احوال شخصية » - جلسة (١٩٨٢/١٢/٢١) ٢٢١ ١٢٢٦
	(رابعا) بطلان الطعن :
	وجوب اشتغال صحيفة الطعن على بيان موطن اتهم . م ٢٥٣ مرافعات . الفرض منه . تحقق الغاية من الاجراء . لا بطلان م ٢٠٣ مرافعات . مثال . « الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة (١٩٨٢/٦/٢٤) ١٤٩ ٨٢٧
	بنوك
	خطاب الضمان :
	خطاب الضمان اعتباره حجة على مقدميه . أثره . « الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة (١٩٨٢/٣/٨) ٥٤ ٢٩٥
	الزاد يوم المستفيد الذي صار خطا . التميز لصالحه . مستفيدة من بالاعمال . ا ا م نيت بالوفاء لمستفيد . تزام . سبل مسكن في الموضع . من العمل . قيام بنك باموئيت اعتماد مصرفي . من كميته والمستفيد عدم اعتباره ضمانا او كفيل لاستقلال التزامه . « الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة (١٩٨٢/٤/١٢) ٧١ ٣٩٥
	(راجع أيضا أوراق تجارية)

صفحة	القاعدة
	<p>عقد فتح الاعتماد :</p> <p>الدائن المرتهن رهن حيازي إعتباره وكيلًا عن المدين الراهن . مؤداه . عليه بهذا الوصف عبء إثبات ما دفعه إلى الغير عن موكله وموافاة موكله بكافة المعلومات الضرورية عما وصل إليه من تنفيذ الوكالة وإن يقدم حسابًا مفصلاً عنها . م ٧٠٥ مدنى . (مثال لعقد فتح اعتماد بحساب جارى مضمون برهن للبضائع) .</p>
٧٥٢	١٣٣ (جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٨٢)
	<p>بيع</p> <p>أولا : التزامات البائع :</p> <p>١ - حلول الشفيع محل المشتري في حقوقه والتزاماته . م ٩٤٥ مدنى . مفاده . تحمل البائع دون المشتري في مواجهة الشفيع بكافة التزاماته قبله .</p>
٧٥١	٥٥ (جلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٢)
	<p>٢ - الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للعقار - الذى لم يسجل عقده - له حق التنفيذ على العقار . حله ذلك . أن ملكيته مازالت على ذمة البائع .</p>
٥١٠	١٠٧ (جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٨٢)
	<p>٣ - ضمان الاستحقاق شرطه . لا يشترط لقيامه صدور حكم قضائى بنزع ملكية المبيع من المشتري -</p>
٩٤٤	١٧٠ (جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٨٢)

الرقم	القاعدة	صفحة
٤	تصرف البائع في المنقول المعين بالذات لمشتري ثان . تصرف من غير مالك . علة ذلك . تعرض المشتري الأول للثاني حق الأخير في الرجوع على البائع بضمان الاستحقاق .	
١٧٠	« الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ »	١٤٤
٥	الملك في العقار . لا تنتقل إلا بالتسجيل . الحكم للصادر بصفة ونفاذ عقد البيع لا يربط بذاته انتقال الملكية . تراخيها إلى ما بعد حصول التسجيل .	
١٨٢	« الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ »	١٠١٢
	ثانياً ، التزامات المشتري :	
١	قاعدة استحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى سلم المبيع للمشتري وكان قابلاً لإنتاج ثمرات . ١٩٨٢/١١/٢١ . عدم نفاذها بالنظام العام . وجوب تمسك البائع بها .	
٩٣	« الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ »	٥١٧
٢	الاتفاق على الشرط الفاضح الصريح في العقد عند التأخير في سداد باقي الثمن . قبول البائع للوفاء المتأخر . أثره . اعتباره تتجاوزاً عن أعمال الشرط الفاضح الصريح .	
١١٥	« الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣ »	٦٥١
٣	حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدي يخشى معه نزع البيع من يده . سقوط هذا الحق بالتزول عنه بعد نبوته أو بالاتفاق على عدم استعماله .	
٤	الإيداع المبرئ للذمة . شرطه .	
٦٧٢ ، ٥٩٨	« الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ »	٧٥٧

المقدمة	القائمة	
		٤ - الادعاء المبني للذمة . شرطه .
٧٥٧	١٣٤	(الطعن رقم ٦٧٢،٥٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٢)
		٥ - الشرط الفاسخ الصريح جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في حبس الثمن - لا محل لإعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحاً .
٩٣٤	١٦٩	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٨٢)
		٦ - حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع يد فيه .
		تقدير جدية هذا السبب . استئلال قاضى الموضوع به متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
٩٣٤	١٦٩	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٨٢)
		ثالثاً بطلان عقد البيع « بيع الحقوق المتنازع عليها »
		بطلان شراء القضاة وأعضاء النيابة والمحامين وأعوان القضاء الحقوق المتنازع فيها ٤٧١ م مدنى . اعتبار الحق متنازع فيه حالان . قضاء محكمة الموضوع باعتباره كذلك . خضوعه لرقابة محكمة النقض . علّة ذلك .
٥٦	١٠١	(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٨٢)
		رأبما : صورية عقد البيع :
		١ - بيع العقار الصادر من الولي الشرعى إلى أولاده مع تبرعه لهم بالثمن . هذا التصرف هبة سافرة وليس بيعاً . علّة ذلك .
٥١٧	٩٣	(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)

صفحة	القاعة	بي
		٢ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . شرطه . أن يكون هذا العقد صحيحا وخاليا من المطاعن (مثال لتبويب صورية الثمن في العقد النهائي) .
٨٦٥	١٥٧	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١) خامسا : فسخ البيع وانفساخه :
		١ - طلب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ العقد إعمالا للشرط الفاعخ الصريح . دفع موضوعي في الدعوى وليس طلبا عارضا . علة ذلك .
٥٦٦	١٠٢	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣) ٢ - القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . انحلال العقد بأثر رجعي منذ نشوئه . الترام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمار البيع .
٧٥٧	١٣٤	(الطعن رقم ٦٧٢، ٥٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ٣ - طلب مقابل الانتفاع عن العين المبيعة . إستقلاله عن طلب فسخ العقد . عدم التلازم بينهما .
١٠٩٩	١٩٨	(الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠) سادسا : بعض أنواع البيوع :
		١ - بيع الأملاك الخاصة للدولة :
		بيع أملاك الحكومة الخاصة بالمزاد . ركن القبول فيه تصديق وزارة المالية أو المحافظ . القرار الجمهوري ٧٦/٥٤٩ بشأن الترخيص للمحافظين في بيع أملاك الدولة الخاصة . رسو المزاد وإيداع مبلغ التأمين مجرد إيجاب من الراسي عليه المزاد .
٣٢٠	٥٩	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٤)

صفحة	القاعدة	
		٢ - بيع المال الشائع :
		بيع الشريك حصته في المال الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل عقد شرائه قبل إتمام إجراءات القسمة . أثره . عدم اعتبار البائع ممثلاً للمشتري في دعوى القسمة .
١٦٩	٣١	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)
		٣ - بيع الشريك اشتراكه من العقار الشائع . ليس للمشتري طلب تثبيت ملكيته لهذا المبيع قبل إجراء القسمة ووقوعه في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً . م ٢/٨٢٦ مدني
٨٧٥	١٥٩	(الطعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
		٤ - البيع الجبري :
		الحكم بإيقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية إلا بتسجيله المشتري لحصة أحد الشركاء بعقد سجل قبل تسجيل حكم بإيقاع البيع أو قبل التاريخ الذي يرد إليه أثر تسجيله . عدم اختصاصه بإجراءات البيع . أثره . إنتقال الملكية لهذا المشتري ولو كان متواطئاً مع البائع . علة ذلك .
١٦٩	٣١	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		٤ - البيع بالمزاد العلني :
		١ - البيع بطريق الممارسة أو المزايدة . تمامه وفقاً للقواعد والإجراءات والشروط المبينة باللائحة التنفيذية للقانون ١٩٦٤/١٠٠ .

الصفحة	القاعدة	
		١- الأحكام التي انتظمها اللائحة المذكورة بشأن شروط البيع . طبيعتها . جواز مخالفة الشروط الموضوعية منها . علة ذلك .
٨٨٣	١٦١	(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩)
		٢- المترايدون . توقيعهم على قائمة شروط البيع بالمزاد قبل الدخول فيه م ٢٣٥ من اللائحة التنفيذية ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . مفاده موافقتهم على شرط المزاد وقبولهم الدخول فيه على أساسها . التقدم بالعطاء . ماهيته . لإيجاب وفق شروط المزاد .
٨٨٣	١٦١	(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩)
		٥- بيع السفينة ورهنها :
		(١) إجراءات حجز السفينة وبيعها . خضوعها لأحكام القانون البحري المواد ١٠ - ٢٩ منه . فقد السفينة صلاحيتها أو صيرورتها خطأ . خضوعها للإجراءات العادية في حجز المنقول وبيعها دون القانون البحري .
٥٨٥	١٠٦	(الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		(ب) السفينة . تعريفها . شرط خضوعها للقانون البحري . صلاحيتها للملاحة . فقد السفينة صلاحيتها للملاحة أو صيرورتها خطأ . مؤداه . خروجها عن نطاق القانون البحري . الاستثناء . جواز رهن السفينة تحت الإنشاء . ق ٣٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحقوق الامتياز والرهون البحرية .
٥٨٥	١٠٦	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)

صفحة	القاعدة
	٦ - بيع المحل التجاري :
	العلامة التجارية . جزء من المحل التجاري . بيع المحل . الأصل شموله العلامة التجارية مالم يقض الاتفاق بغير ذلك . م ٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
٢٦٦	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢) ٤٨
	٧ - البيع البحري « البيع فوب »
	البيع البحري " فوب " F.O.B ماهيته . أثره .
٢٩٥	(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٨) ٥٤
	٨ - دعوى صحة التعاقد :
	دعوى صحة التعاقد . المقصود بها . استعالة تنفيذ البائع نقل ملكية العقار بسبب أجنبي . أثره .
٦١٠٤	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢) ١٩٩
	سابعاً : مسائل متنوعة .
	١ - عدم تجزئة الالتزام . جواز تقريره بإرادة المتعاقدين (مثال في بيع) .
٢١٨	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٨) ٣٩
	٢ - اعتبار البيع أو التأجير عملاً تجارياً شرطه .
٣٤٤	(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٨) ٦٣
	٣ - السبب الصحيح المكتسب للملكية العقارية بميازنة خمس سنوات مع حسن النية . ماهيته . عدم جواز تمسك المشتري

الرقم	صفحة
	<p>المزاجين - أحدهم قبل الآخر - بملك العقار المبيع بالتقادم الحمى ، طالما كان البائع لم واحدا .</p>
١١٧	<p>(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣)</p> <p>٤ - الوكالة المستترة . نطاقها . تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر . أثره . نقل الملكية من الغير للوكيل المستتر مباشرة في العلاقة بين الوكيل والموكل .</p>
١٢٣	<p>(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)</p> <p>٥ - الشفيع . وجوب مباشرة إجراءات دعواه قبل مشتري العقار دون إعتداد بالبيع الصادر منه لآخر طالما كان البيع في تاريخ قال التسجيل إعلان الرغبة في الشفعة . م ٩٤٧ مدني .</p>
١٤٩	<p>(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤)</p> <p>٦ - بيع المساكات المبني أو جزء منه لمشتري ثان بعدد آخر . ولو كان مسجلا - بعد سبق بيعه لمشتري آخر . باطل بطلانا مطلقا . مله ذلك .</p>
١٦٢	<p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)</p> <p>٧ - نزول الراهن الدائن المرتهن عن العتار الموهون . إعتباره بيعا . شرطه .</p>
٧٤	<p>(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥)</p> <p>٨ - القواين الخاصة بملك الأراضى الصحراوية تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك .</p>
١٠٠	<p>(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)</p>

(ت)

تأمين . تأمين . تأمينات إجتماعية . تأمينات عينية
تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل
تضامن . تعويض . تقادم . تنفيذ عاوى

تأمين

١ - التأمين . ماهيته . آثاره .

٣٦٦ ٤٨ (الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)

٢ - الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة
عمل . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجراً .
تأمين الشركة . أثره . إغفال الحكم بحث علاقة الشريك
بالشركة بعد التأمين النصفى ومدى أحقيته فى شء من الأرباح
باعتبارها أجر . قصور .

٣٧٧ ٦٨ (الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٥)

تأمين

(أولا) دعوى المؤمن له قبل المؤمن :

دعوى المؤمن له قبل المؤمن فى التأمين من المسؤولية . وقف
سريان تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عود . سريان
المسدة بصور الحكم الجنائى النهائى أو إنتهاء المحاكمة .
علة ذلك .

١٨ ٣٣ (الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤)

صفحة	القاعدة	
		(ثانيا) حلول الخلف في استحقاق التأمين :
		حلول الخلف محل سلفة في عقد التأمين على شيء معين بالذات . مناطه أن تنتقل إليه ملكية ذات الشيء المؤمن عليه .
٢٥١	٤٥	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		(ثالثا) التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات
		١ - التأمين من المسؤولية المدنية على سيارة النقل .
		استفادة الركاب المسموح بركو بهما منه دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة عليها أو من النائمين عنهم .
		١٦ م ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . علة ذلك .
١٢٥٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		٢ - التأمين على سيارات النقل . مريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . ٥ م ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ الذى أحالت إليه المادة سالفه الذكر .
١٢٥٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		تأميمات اجتماعية
		(أولا) نطاق تطبيق القانون :
		قرارات وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ لسنة ١٩٧٠ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن حالات الخروج التهاى من نطاق تطبيق القانون . ورودها على سبيل الحصر استنادا إلى

الرقم	ملاحظات	ملاحظات
		التفويض الوارد في القانون م ٨ ق ٢٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ . استقالة العامل للاشتغال في التجارة لحساب نفسه لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية .
١٨٨	٣٤	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥) (ثانياً) الالتزام بأداء الاشتراكات : ١ - التزام صاحب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها لهيئة التأمينات الاجتماعية . م ٨ قرار وزير العمل رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ . إقتضاه على حالة اسناد العمل إلى مقاولين من الباطن .
١٨١	٣٣	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥) ٢ - التزام المقاول وحده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عبء إثبات أن علاقة صاحب البناء بمن شيدته علاقة عمل وليست علاقة مقاول . وقوعه على عاتق الهيئة العامة للتأمينات . علة ذلك . م ١٨ من القانون ٢٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٨١	٣٣	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥) ٣ - القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة التأمينات عن فترة سابقة على عقد الشركة المبرم بينه وبين العمال المستحقة عنهم تلك الاشتراكات استناداً إلى حكم جنائي قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العمال في تاريخ لاحق لعقد الشركة . خطأ في القانون علة ذلك .
١٢٣	٢٠٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٦)

الرقم	الصفحة	المادة
		ثالثا - معاش العامل .
		حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون . أثره . أن الهيئة لا تجبر على الوفاء بالتزامها المقرر في القانون إلا لمن تسرى عليهم أحكامه .
٤٢٧	٧٩	(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
		(رابعا) الميزة الأفضل .
		حق المؤمن عليه في صرف ازيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة الأفضل التي أرزط بها أصحاب الأعمال . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوطه بالتقادم الحسول . م ٦٩٨ مدين . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة صاحب العمل بها . خطأ في القانون .
٥٢٦	٩٤	(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)
		(خامسا) منازعات التأمينات الاجتماعية .
		١ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللسان المنشأة لغرضها ونسوقها بالطرق الودية قبل اللجوء إلى الغضاء م ١٥٧ من القانون المذكور . عدم سريان هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الصادر بتشكيل تلك اللجان في ١٩٧٧/١/٩ .
١٢٥	٢٤	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
		٢ - ١٣٠ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب إعمال حكمها على كل نزاع بين صاحب العمل والهيئة العامة للتأمينات

الصفحة	القاعدة	
		الاجتماعية سواء تعلقت بأرقام الحساب أو بأساس الالتزام . عدم اعتراض صاحب العمل أمام الهيئة المذكورة على الحساب الذى أخطر به لا يحل بحقه الأصل في الالتجاء إلى القضاء . شرطه . التزام المواعيد المنصوص عليها في المادة آتفة الذكر .
١٨١	٣٢	(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥)
		٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى دفع شكلى موجه لاجراءات الخصومة . عدم اعتباره دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات .
١٠٠٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٤ - الحكم بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ لا تستنفذ به المحكمة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . القضاء استثنائيا بالغاء هذا الحكم . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها .
١٠٠٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٥ - طلب عرض المنازعة في الحساب على لجنة فحص المنازعات . وجوبه خلال ثلاثين يوما من رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل بالرفض . المادتين ١٢١ و ١٥٠ ق ١٩ لسنة ١٩٧٥ . رد الهيئة بتحديد موعد للمناقشة وتجديد المطالبة بحساب آخر . عدم اعتباره قرارا بالرفض . القضاء بعدم قبول دعوى المنازعة في الحساب المقامة في ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٦ قبل نفاذ القرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات . خطأ في القانون .
١٩٣	٢١٦	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)

الرقعة	الصفحة
تأمينات عينية	
الرهن :	
الدائن المرتهن رهن حيازة اعتباره وكيلا عن المدين الراهن . مؤداه . أن عليه بهذا الوصف عبء إثبات ما دفعه إلى الغير عن موكله وموافاة موكله بكافة المعلومات الضرورية عما وصل إليه من تنفيذ الوكالة وأن يقدم حسابا مفصلا عليها ٧٠٥ م . (مثال لعقد فتح اعتماد بحساب جارى مضمون برهن البضائع) .	
٧٥٢	١٣٣ « الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤ »
تجزئة	
١ - طعن الوارث في تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة . اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستقلالها .	
١٣٢	٢٥ « الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨ »
٢ - إقامة الطعن من بعض المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب اختصاص باقى المحكوم عليهم . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الطعن - م ٢١٨ مرافعات .	
٦٠١	١٠٩ « الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧ »

صفحة	القائمة	
		٣ - عدم تجزئة الالتزام. جواز تقريره بإرادة المتعاقدين.
		(مثال في بيع)
٢١٨	٣٩	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٨)
		٤ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . قيام المحكوم عليهم بالطعن عليه بطعن واحد وقع صحيحا من بعضهم وباطلا من الآخرين لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من الأولين . للآخرين التدخل منضمين إلى الأولين في طلباتهم . قعودهم عن ذلك . وجوب اختصاصهم في الطعن . علة ذلك .
٨٩٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٥ - انطباق أحكام المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على كافة طرق الطعن . الاستثناء ما ورد بشأنها نص خاص . سريان حكم الفقرة الثانية منها على الطعن بالنقض بالنسبة لتعدد المحكوم عليهم دون المحكوم لهم .
٨١٥	١٥٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٦ - إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة (الاعتراض على قائمة شروط البيع لبطلان الإجراءات) أثره . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن .
٨٥٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٧ - النزاع حول صحة أو بطلان حكم مرسى المزاد لإجراءات التنفيذ ميز قابل للتجزئة .
١٠٢٨	١٨٥	(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)

الرقعة	الرقعة	الرقعة
١٠٩٠	١٩٧	٨ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني - غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . غير مقبول . صلة ذلك .
		(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)
		تحكيم
		أولاً : قواعد التحكيم بصفة عامة .
		١ - شرط التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . ليس للحكمة أن تقضى بأعماله من تلقاء نفسها . وجوب التمسك به أمامها . جواز التزول عنه صراحة أو ضمناً . سقوط الحق فيه لو أثير بعد الكلام في الموضوع .
٤٤٢	٨٠	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
		٢ - جواز الاتفاق على إجراء التحكيم في الخارج . شرطه . عدم الأساس بالنظام العام .
٤٤٢	٨٠	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
		٣ - المحكم في مشاركة التحكيم . التزامه بكل القواعد المقررة في باب التحكيم من قانون المرافعات . ٥٠٦ م . مرافعات . حكم المحكمين . وجوب اشتراك جميع المحكمين في إصداره . كفاية رأي الأغلبية عليه . عدم جواز إصداره من هذه الأغلبية في غيبة

الصفحة	القاعدة	
		الأقلية ما لم يأذن لهم أطراف التحكيم أنفسهم. م ٥٠٧، ٥١٢ مرافعات . حلة ذلك .
٢٨١	٥٢	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢)
		٤ - إعفاء حكم المحكمين من اتباع إجراءات المرافعات ليس من شأنه إعدام اتباع الأحكام الخاصة بالتحكيم الواردة في ذات القانون . منها وجوب اشتغال الحكم على صورة من وثيقة التحكيم . م ٥٠٧ مرافعات . إغفال ذلك . أثره . بطلان حكم المحكمين .
	٨٦	(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤)
		ثانياً : التحكيم في منازعات القطاع العام :
		١ - دعوى الضمان الفرعيه المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولا يلائم بنظر الدعوى . وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكيم . م ١١٠ مرافعات .
١٣٦	٢٦	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		٢ - دعوى الضمان المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . اختصاص هيئات التحكيم بها دون غيرها ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . وجوب القضاء بإحالتها إلى هيئات التحكيم .
١٣٦	٢٦	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		٣ - القرار الصادر من هيئة التحكيم . جواز الطعن فيه بالنقض من رئيس مجلس إدارة الشركة التابع لها القطاع

الرقم	القاعدة	الصفحة
	المحكّم ضده . علة ذلك . المواد ٢٨ ، ٣٥ ، ٥٣ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ .	
٢٤٧	(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٢) ٤٢	
	تركة	
	١ - طعن الوارث في تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة اعتباره نائباً عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستقلالها .	
١٣٢	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٢) ٢٥	
	٢ - تصفية التركة . الأصل فيها أن تكون بإجراءات فردية . تصفياتها بإجراءات جماعية . أمر استثنائي لا يجوز اللجوء إليه إلا عند الضرورة . علة ذلك . تقدير قيام مبرر إخضاع التركة للتصفية الجماعية . من سلطة قاضي الموضوع م ٨٧٦ مدني .	
٢٩٠	(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧/٣/١٩٨٢) ٥٣	
	٣ - المنازعة في صحة الجرد . وجوب رفعها بمريضة تقدم للمحكمة من كل ذي شأن في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المنازع بإيداع القائمة . عدم الإخطار . أثره . الحق في رفع المنازعة إلى ما قبل تمام التصفية . م ١/٨٩ مدني .	
٨٧٨	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٩/١١/١٩٨٢) ١٦٠	
	٤ - المنازعة في صحة الجرد . ما تجرّه المحكمة في شأن عريضتها هو أسر ولأني من إختصاص قاضي الأمور الوقفية . جواز التظلم منه طبقاً لأحكام المواد من ١٩٤ - ١٩٩ مرافعات .	
٨٧٨	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٩/١١/١٩٨٢) ١٦٠	

تزوير

(أولا) التزوير في المحرر . " ماهيته " :

تغيير الحقيقة المؤدى إلى اعتبار المحرر مزور . ماهيته .
الاعمال اندى ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته
أو قوته القانونية في الصورة المأخوذة منه لا يعد تزويرا .
(مثال) .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤) ١٤٧ ٨٢١

(ثانيا) الإدعاء بالتزوير :

الإدعاء بالتزوير . وجوب التقرير به في قلم الكتاب . م ٤٩
إثبات . عدم سلوك هذا السبيل . أثره . المحكمة الموضوع الحق
في اعتبار العقد صحيحا مادامت لم تر من ظروف الدعوى
أنه مزور . قضاء المحكمة بصحة العقد وفي الموضوع معا . لا خطأ .
م ٥٨

(الطعن رقم ٥٤٩٠٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٩) ٢٠٥ ١١٣٤

(ثالثا) إثبات التزوير :

إيراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لإثباته . غير مانع من
إضافة قرائن أخرى . رفض بحث هذه القرائن الجديدة .
خطأ وقصور .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) ١٢٧ ١١٢

صفحة	القائمة	
		(رابعاً) الحكم في الاندعاء بالتزوير :
		١ - القضاء المستعجل . عدم اختصاصه بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية . غلة ذلك .
١١٥٣	٢٠٨	(الظمن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢) ٢٠٨
		٢ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع معاً . م ٤٤ إثبات . محض الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم الذي يبدأ منه ميعاد الطعن لا يحول دون تمسكه بهطلانه . الحكم في الإدعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف - المبني عليه معاً - خطأ .
١١٦٢	٢١٠	(الظمن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٨٢) ٢١٠
		تسجيل
		١ - المحررات التي ثبت تاريخها بثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ والأحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ . عدم سر يان أحكام قانون الشهر العقاري عليها . م ٥٥ من القانون المذكور .
١٩٢	٣٥	(الظمن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨٢) ٣٥
		٢ - الملكية في الميراث العارية لا تقتل سواء بين المالكين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للمعاز - الذي لم يسجل - له حق التنفيذ على المعاز . غلة ذلك . ان ملكيته مازالت على ذمة البائع .
٥٩٠	١٠٧	(الظمن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢) ١٠٧

الرقم	القاعدة	صفحة
١٦٩	٣١ (١٩٨٢/١/٢٤ - جلسة ٥٠ ق -)	٣ - بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل عقد شرائه قبل انتهاء إجراءات القسمة . أثره . عدم اعتبار البائع ممثلاً للمشتري في دعوى القسمة .
١٦٩	٣١ (١٩٨٢/١/٢٤ - جلسة ٥٠ ق -)	٤ - الحكم بإيقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية إلا بتسجيله . المشتري لحصة أحد الشركاء بعقد سجل قبل تسجيل حكم إيقاع البيع أو قبل التاريخ الذي يرتد إليه أثر تسجيله . عدم اختصاصه في إجراءات البيع . أثره . انتقال الملكية لهذا المشتري ولو كان متواطئاً مع البائع . علة ذلك .
١٦٩	٣١ (١٩٨٢/١/٢٤ - جلسة ٥٠ ق -)	٥ - التسجيل نظام شخصي يجري وفقاً للأسماء لا حسب العقارات - لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقاري ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لا مستولية .
٨٤٧	١٥٣ (١٩٨٢/٦/٣٠ - جلسة ٥١ ق -)	٦ - بيع الملك المبنى أو جزء منه لشارئان بعقد لاحق . ولو كان مسجلاً - بعد سبق بيعه لمشتري آخر . باطل بطلانا مطلقاً . علة ذلك .
٨٨٧	١٦٢ (١٩٨٢/١١/١٠ - جلسة ٤٩ ق -)	

الصفحة	القاعدة
	٧ - الملكية في العقار لا تنتقل إلا بالتسجيل . الحكم الصادر بصحة وتفاذ عقد البيع لا يربط بذاته انتقال الملكية . تراخيا إلى ما بعد حصول التسجيل .
١٠١٢	١٨٢ (جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ - لسنة ٤٧ ق - الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
	تضامن
	١ - حجية الأحكام شروط توافرها . دعوى المضرور على المتبوع والتابع لإلزامهما بالتضامن بالتعويض . إختلافها خصوما وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وفائه للضرور .
١٠٧	٢١ (جلسة ١٩٨٢/١/١٤ - لسنة ٤١ ق - الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
	٢ - التضامن بين الدائنين والمدينين . لا يفترض . مصدره الاتفاق أو نص القانون . إلزام كل من المدينين المتضامنين بالدين كاملا غير منقسم . للدائن أن يوجه مطالبته بالدين إلى من يختاره منهم على أفراد أو إليهم مجتمعين .
٣٩٥	٧١ (جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ - لسنة ٤٨ ق - الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٢)
	٣ - استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .
٤٤٢	٥٨ (جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦ - لسنة ٤٧ ق - الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
	٤ - التضامن لا يفترض . وجوب رده إلى نص قانوني أو اتفاق صريح أو ضمني . تضامن المسؤولين عن الفعل الضار في التزامهم بالتعويض م ١٦٩ مدني . شرطه .
٧٥٧	١٣٤ (جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ - لسنة ٤٠ ق - الطعن رقم ٦٧٢٠٥٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

تعويض

(أولا) الخطأ الموجب للتعويض :

١ - دعوى التعويض . تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص الخطأ الموجب للسؤولية من سلطة محكمة الموضوع . إستخلاص علاقة السببية من مسائل الواقع التي تقدرها متى كان استخلاصها سائغا .

١٦٠ ٣٠ (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)

٢ - تأخر تشكيل لجان تقدير أثمان وتعويضات ما يستولى عليه لضمان تموين البلاد بالمواد التموينية . أثره . جواز التجاه ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عما يصيبهم من ضرر نتيجة هذا التأخير .

٨٩١ ١٦٣ (الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)

(ثانيا) الضرر في التعويض .

١ - التعويض عن الضرر المادى الذى لحق المضرور نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعول المضرور فعلا وقت وفاته على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محققة . إحتمال وقوع الضرر . لا يكتفى للحكم بالتعويض .

٧١٦ ١٢٨ (الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)

٢ - ندب العامل بقرار خاطئ من جانب الشركة . ثبوت التعويض للعامل عما أصابه من أضرار نتيجة ذلك القرار .

الصفحة	القاعدة
	<p>أثره . وجوب القضاء بالتعويض الجائر لكل ضرر متصل السبب بأصله . إشماله على مافوته الفعل الضار أو التصرف الإداري الخاطئ من كسب للعامل . القضاء بتعويض إجمالي يشتمل على عناصر لا تدخل في الضرر المنقضى بالتعويض عنه . أثره .</p>
٧٤١	<p>(الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢) ١٣٢</p> <p>٣ - الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام . استثناء من قواعد التنفيذ العيني للالتزام . استحقاقه متى تأخر المدين في تنفيذ التزامه . لا يلزم لإعماله طلب التنفيذ العيني ابتداء .</p>
٧٧٤	<p>(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٣٧</p> <p>٤ - الشرط الجزائي . تحققه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين . عبء إثبات عدم وقوعه على عاتق المدين .</p>
٧٧٤	<p>(الطعن رقم ١٥٨١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٣٧</p> <p>(ثالثا) دعوى التعويض :</p> <p>١ - الحق في طلب التعويض . ثبوته للمضرور أو نائبه أو خلفه . عدم أحقية المضرور في طلب القضاء به - اشارة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للصحة العامة . علة ذلك .</p>
٩١٣	<p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) ٢٢</p> <p>٢ - رجوع المتبوع على الساج بالتعويض المحكوم به الذي دفعه المضرور . للتابع إثبات اشتراك المتبوع معه في الخطأ . أثر ذلك . تقسيم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ .</p>
٩٠٧	<p>(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) ٢١</p>

صنعة	القاعدة
	٣ - توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة . لا يحول دون طلب صاحب العمل تعويض الضرر الذي أصابه من جرائها بالطرق العادية .
٣٤٠	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨) ٦٢
	٤ - حجية الأحكام . شروط توافرها . دعوى المضرور على المتبوع والتابع لإلزامهما بالتضامن بالتعويض . إختلافها خصوصاً وسبباً عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وفاته للمضرور .
١٠٧	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) ٢١
	٥ - رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكمة النقض . لا يعد من القرارات الإدارية النهائية التي تختص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها . أثره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه .
	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق - رجال القضاء - - - - -)
٥	٢ (جلسة ١٩٨٢/٢/٦)
	٦ - التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الخدمة . ق ١٦ لسنة ١٩٦٤ . لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر استناداً إلى المسؤولية التقصيرية . عدم جواز الجمع بين التعويضين .
٦٤٧	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢) ١١٤
	٧ - صدور قرار المحافظ بأعتماد خطوط التنظيم . م ١٢ ق ٤٥ لسنة ٦٢ . أثره . منسحب إجراء أعمال البناء أو التعلية

الرقم	القاعدة	مادة
	في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم . لاولى الشأن الحق في التعويض إذا تحقق موجه .	
٧٩١	١٤١	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)
	٨ - التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الاجراءات التي أوجب القانون عليها اتباعها لتقدير التعويض .	
٧٩١	١٤١	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)
	٩ - إختصاص المحاكم ذات الولاية العامة بنظر دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى أثناء العمليات الحربية .	
	علة ذلك .	
٩٠٥٣	١٩٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨٢)
	١٠ - الاجراءات التي نصت عليها المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ لإثبات سبب وفاة الجندى لا يمنع من إختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد .	
	علة ذلك .	
٩٠٥٣	١٩٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٨٢)
	١١ - القرار الإدارى . ماهيته . الإجراء الذى لا يستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارى يخوله سلطة القيام به هو عمل مادى . إختصاص القضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه .	
٩١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٨٢)

الرقم	القاعدة	صفحة
	(رابعا) تقادم دعوى التعويض :	
	الخطر من نظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المسلحة . م ١١٧ ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . نطاقه . دعاوى التعويض التي ترفع طبقا لأحكام القانون المدني . عدم سريان هذا الخطر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المتخصص عليه في المادة ١٧٣ مدني .	
٦٤٧	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢) ١١٤	
	(خامسا) المسئول عن التعويض :	
	١ - التضامن لا يفترض . وجوب رده إلى نص قانوني أو اتفاق صريح أو صمى . تضامن المسئولين عن الفعل الضار في التزامهم بالتعويض م ١٦٩ مدني . شرطه .	
٧٥٧	(الطعن رقم ٦٧٢، ٥٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٣٤	
	٢ - تحديد المتبوع . العبرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التابع . لا يغير من ذلك خضوع التابع لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد ذلك .	
١٠٦٥	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩٢	
	(سادسا) مسائل متنوعة :	
	١ - علاقة التبعية . وجوب أن يكون للتبوع سلطة فعلية طالت مدتها أو قصرت في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع .	
١٠٦٥	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩٢	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - مجمع البحوث الإسلامية . واجباته . متابعة ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . ١٧م من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
		- مجلس الوزراء . إختصاصه بإصدار قرارات منع تداول المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضاً من شأنه تكدير السلم العام . ٣٠ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
		تقادم
		(أولاً) التقادم المسقط :
		١ - تقادم دعوى التعويض من العمل غير المشروع وسقوط الحق في إبطال العقد لمصوره نتيجة لإكرهه . إختلاف كل منهما في قواعده وشروطه
١٦٠	٣٠	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٢ - الحظر من نظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المسلحة . ١١٧م ق ١١٦ لسنة ٦٤ . نطاقه . دعاوى التعويض التي ترفع طبقاً لأحكام القانون المدني . عدم سريان هذا الحظر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٣ مدني .
٦٤٧	١١٤	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢)

صفحة	القاعدة	
		٣ - التقادم المسقط . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . حالة ذلك .
٦٦٢	١١٧	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣)
		٤ - المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٧٧	١٧٦	(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٥ - الدفع بالتقادم أو انقطاعه أو سقوطه من الدفع المتعلقة بموضوع الدعوى . أثره . وجوب التمسك به .
١٠٥٩	١٩١	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		(ثانيا) التقادم المكسب :
		١ - السبب الصحيح المكسب للملكية العقار بمجازته خمس سنوات مع حسن النية . ماهيته . عدم جواز تمسك المشتري المتراحمين - أحدهم قبل الآخر - بتملك العقار المبيع بالتقادم الخمسي طالما كان البائع لم واحدا .
٦٦٢	١١٧	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣)
		٢ - عدم جواز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم .
٩٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		(ثالثا) التقادم الحولى :
		١ - حق المؤمن عليه في صرف الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة الأفضل التي أرتبط بها أصحاب الاعمال . حق

صفحة	القاعدة
	<p>ناشئ من عقد العمل . سقوطه بالتقادم الحولى . م ٦٩٨ مدنى .</p> <p>إلتزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه فى مطالبة صاحب العمل بها . خطأ فى القانون .</p>
٥٢١	<p>(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥) ٩٤</p> <p>٢ - المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى . خضوعها للتقادم الحولى المقرر بالمادة ٢٧١ بحرى . توجيه اليمين إلى من احتج به . أثره . وجوب الفصل فى الدعوى وفقاً لما يسفر عنه توجيه اليمين دون إعمال حكم التقادم .</p>
٧٠٨٠	<p>(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩) ١٩٥</p> <p>(رابعا) التقادم الصرفى :</p> <p>١ - جميع العمليات التى تجرى على الشيك التجارى من ضمان وتظهير وما ينشأ أو يتفرع عنها من التزامات . خضوعها للتقادم الصرفى . م ١١٤ تجارى . لا علاقة لذلك بقاعدة تطهير الورقة من الدفع فى العلاقة بين المدين والحامل .</p>
٢٣٥	<p>(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) ٤٢</p> <p>٢ - القضاء بسقوط الدين بالتقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة دون توجيه اليمين . لا خطأ .</p>
٢٣٥	<p>(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) ٤٢</p>

الرقم	القاعدة	صفحة
	(خامسا) بدء سريان التقديم :	
	١ - تقديم الأقساط الدورية لا يبدأ إلا من تاريخ حلولها . اشتراط حلول جميع الأقساط عند التأخير في دفع القسط . أثره . عدم تقديم الأقساط الباقية إلا عند حلول مواعيدها . علة ذلك .	
٤٨٨	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠) ٦٤	
	٢ - تقديم دعوى المطالبة بأنعاب المحامى . بدؤه من تاريخ انتهاء الوكالة .	
١٧	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٥) ٧٥	
	(سادسا) وقف التقديم	
	دعوى المؤمن له قبل المؤمن في التأمين من المسؤولية . وقف سريان تقديمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سريان المدة بصدور الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء المحاكمة . علة ذلك .	
١٨	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) ٧٣	
	(سابعا) مسائل متنوعة :	
	دعوى تخفيض أجرة الإماكن الخاصة للتشريعات الاستثنائية . اختلافها عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية من حيث الاتصال بالنظام العام والازول عن هذا الحق . أثره . خضوع الحق فيها للقواعد العامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقديم . ١٨٧ مدنى .	
١٥	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢) ١٤٥	

تنظيم

١ - صدور قرار المحافظ باعتماد خطوط التنظيم . م ١٢
ق ٤٥ لسنة ٦٢ . أثره . منع إجراء أعمال البناء أو التعلية
في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم . لأولى الشأن الحق في التعويض
إذا تحقق موجهه .

٧٩١ ١٤٠ (جلسة ١٦/٦/١٩٨٢) ق - لسنة ٤٩

٢ - التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة . عدم جواز
الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون
الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الإجراءات التي أوجب القانون
عليها إتباعها لتقدير التعويض .

٧٩١ ١٤٠ (جلسة ١٦/٦/١٩٨٢) ق - لسنة ٤٩

تنفيذ

(أولا) مسائل متنوعة :

١ - ملكية المحكوم عليه للعين محل التنفيذ ليس من شأنها
إعلان إجراءات التنفيذ التي تمت نفاذا لحكم قائم .

٢٢٨ ٤١ (جلسة ١١/٢/١٩٨٢) ق - لسنة ٤٨

٢ - محاضر تنفيذ الأحكام . عدم وجوب إثبات المحضر
قيم البيانات المنصوص عليها في المادة ٩ مرافعات
والخطوات والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١١٤١٠
مرافعات .

٢٢٨ ٤١ (جلسة ١١/٢/١٩٨٢) ق - لسنة ٤٨

الرقم	القاعدة	صفحة
	٣ - الملكية في المواد العقارية. لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للعقار - الذي لم يسجل - له حق التنفيذ على العقار . علة ذلك . أن ملكيته ما زالت على ذمة البائع .	
٥٩٠	١٠٧ (الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)	
	٤ - طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض . قسمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين . جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعتبر طلبا جديدا .	
٧٨٦	١٤٠ (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)	
	٥ - طلب الطاعة لإلزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لأحكام المسؤولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالتزام في جانبهم استحالة تنفيذه عينا . مغايرته تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها حصصا في أعيان الوقف على أساس منازعة المطعون عليهم في ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلبي الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز قبولهما . م ٢٣٥ مرافعات . صحيح .	
٧٨٦	٤٠ (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)	
	(ثانيا) اختصاص قاضي التنفيذ :	
	دعوى البيوع . اختصاص قاضي التنفيذ بنظرها . سريان قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية في شأنها .	

الرقعة	صفحة
	٢٧٤٦ مرافعات (مثال فى وقف الدعوى واعتبارها كأن لم تكن) .
١٢٤٦	٢٢٥ (١٩٨٢/١٢/٢٦ جلسة ٤٨ ق - اظعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
تنفيذ عقارى	
١- (مريان أحكام القانون :	
١ - إجراءات التنفيذ على عقار . القانون الواجب التطبيق عليها . م ٣ من مواد إصدار قانون المرافعات . المقصود بإجراءات التنفيذ . عدم انصرافها إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذى يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ .	
٣٤٧	٦٤ (١٩٨٢/٣/٣٠ جلسة ٤٣ ق - اظعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
٢ - الاعتراض على قائمة شروط البيع أو التدخل فيها .	
رجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالية عليها بأثر فوري .	
بلة ذلك .	
٣٤٧	٦٤ (١٩٨٢/٣/٣٠ جلسة ٤٣ ق - اظعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
٣ - خضوع إجراءات التنفيذ على العقار لأحكام القانون	
تقديم متى كان قد صدر فيها حكم برسوالمزاد فى ظله .	
السادة ١/١ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ .	
١٠٢٨	١٨٥ (١٩٨٢/١١/٢٣ جلسة ٤٨ ق - اظعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
١- (ثانيا) قائمة شروط البيع الجبرى :	
- الميعاد المحدد للاعتراض على قائمة شروط البيع لا يلتزم به	

صفحة	القاعدة	
		إلا من أخبر بإيداعها . عدم الاخبار . أثره . إعتبار من لم يخبر من الغير يجوز تدخله عند نظر دعوى الاعتراض .
٢٤٧	٦٤	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
		٢ - أوج. البطلان في الإجراءات التي يجوز إبدؤها بطريق الدعا. أس على قائمة شروط البيع ، ماهيتها . الإدعاء بانقضاء التأيين يما. من تنده . أوج. علة ذلك .
٢٤٧	٦٤	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
		٣ - مخالفة البيانات الواجب ذكرها بتأئمة شروط البيع . اعتبار . أثره . بطلان التأئمة . ٤١٤ ، ٤٢١ . افادت . عدم إمتداد ذلك إلى مخالفة قواعد تقدير الثمن الانساني .
٤٢١	٧٦	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢)
		(ثالثا : مسائل متنوعة :)
		١ - الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للعقار - الذى لم يسجل - له حق التنفيذ على العقار . علة ذلك . أن ملكيته ما زالت على ذمة البائع .
٥٩٠	١٠٧	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		٢ - الحكم بإيقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية إلا بتسجيله . المشتري لحصة أحد الشركاء بعقد مجهل قبل تسجيل حكم إيقاع البيع أو قبل التاريخ الذى يرتد إليه أثر

الصفحة	القاعدة	
		تسجيله . عدم اختصامه فى إجراءات البيع . أثره . إنتقال الملكية لهذا المشتري ولو كان متواطفا مع البائع . علة ذلك .
١٦٩	٣١	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)
		٣ - النزاع حول صحة أو بطلان حكم مرسى المراد وإجراءات التنفيذ غير قابل للتجزئة .
٦٠٢٨	١٨٥	(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
		(ج)
		جمعيات
		الإعفاء المقرر للجمعيات التعاونية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . م ٢/١ من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن إعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب . شرطه . أجور العاملين بها . خروجها من نطاق الإعفاء .
٦٨٤	١٢١	(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٣)
		(ح)
		حجز - حراسة - حكم - حيازة
		حجز
		”الحجز على السفينة“
		إجراءات حجز السفينة وبيعها . خضوعها لأحكام القانون البحرى . المواد ١٠ - ٢٩ منه . فقد السفينة صلاحيتها

الرقم	الصفحة	المرجع
٥٨٥	١٠٦	أو مبرورتها خطأ . خضوعها للإجراءات العادية في حجز المتنول وبعبه دون القانون البحري . (الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) "حجز مالمدين لدى الغير" . ١ - حجز مالمدين لدى الغير . إلزام المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله في حالة تقريره غير الحقيقة . ٣٤٣ مرافعات . شرطه . (الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٨) ٢٠٤
١١٣١	٢٠٤	حراسة الحراسة الإدارية : ١ - القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء قرارات إخضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكري لسنة ١٩٥٦ . أثره . زوال صفة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيلهم أمام القضاء إعتباراً من تاريخ سريانه . عودة أعلية التقاضى إلى هؤلاء الأشخاص من ذلك التاريخ . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ٢٩
١٤٩	٢٩	٢ - إنتهاء الحكم إلى زوال حق مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيل الخاضع لحراسة أمام القضاء بصدد القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ وأن استمراره في إدارة أموالهم بعد ذلك لا تسكبه هذا الحق . صحيح . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ٢٩
١٤٩	٢٩	

الصفحة	القاعدة
	٣ - نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين عن الأشخاص المشار إليهم في الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ . نيابة قانونية . عدم جواز التحدى بالأحكام العامة للوكالة . علة ذلك .
١٤٩	٢٩ (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) " اختصاص محكمة القيم " .
	١ - اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها . وجوب إحالته إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . للطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .
١٤٩	٢٩ (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) (والطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)
٨٠٧	١٤٤ " حراسة قانونية " . حل الأوقاف على غير الخيرات . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . أثره . انقضاء الوقف وصيرورة أمواله ملكا الواقف أو المستحقين . سلطة الناظر كحارس قانوني حتى تسليم الأموال

الصفحة	القائمة
	اليهم . نطاقها . وفاته . أثره . عودة الصفة في التقاضي للواقف أو المستحقين .
٩١٠	(الظمن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤) ١٦٦
	حكر
	حق الحكر . ماهيته .
٩١٠	(الظمن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤) ١٦٦
	حكم
	(أولا) بيانات الحكم .
	١ - الاوراق المدعى بتزويرها . عدم اعتبار ضمها والاطلاع عليها من إجراءات الجلسة الذي يلزم إثباته في مدونات الحكم .
١١٥٣	(الظمن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤) ٢٠٨
	٢ - البيانات الواجب تضمينها الحكم ، إغفال بيان المادة الصادر فيها الحكم . لا بطلان . مادة ١٧٨ مرافعات .
١٤١١	(الظمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) ٢١٩

الصفحة	القاعدة	
		٣ - خلو الحكم من بيانات حضور الخصوم أو غيابهم . م ١٧٨ مرافعات معدلة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ . لا بطلان . علة ذلك .
١٢٤٦	٢٢١	» الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١) (ثانيا) إصدار الحكم :
		١ - الحكم في مشاركة التحكيم . التزامه بكل القواعد المقررة في باب التحكيم من قانون المرافعات . م ٥٠٦ مرافعات . حكم المحكمين . وجوب اشتراك جميع المحكمين في إصداره . كفاية رأى الاغلبية عليه . عدم جواز إصداره من هذه الاغلبية في غيبة الاقلية ما لم يأذن لهم أطراف التحكيم أنفسهم . م ٥٠٧ م ٢٥ مرافعات . علة ذلك .
٢٨٦	٥٢	» الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢) ٢ - عدم اطلاع الخصم على مذكرة ومستندات خصمه المقدمة في فترة حجز الدعوى للحكم . خلوها من أى دواع جديد . عدم قبول الحكم على شيء مما جاء بها . قبول المراجعة لهذه المذكرة والمستندات . لا ينال بحق الدفاع
٨٦	١٨٠	» الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣) ٣ - وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم م ١٧٥ مرافعات .
٦٧٤	١١٩	» الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)

الْقَاعِدَةُ	الْقَاعِدَةُ	الْقَاعِدَةُ
٧٢٦	١٣٠	٤ - ضم طعن في قرار لجنة تحديد الايجارات إلى دعوى بطلب الاخلاء ليصدر فيها حكم واحد . ورود اسم المهندس في ديباجة الحكم ضمن تشكيل هيئة المحكمة الابتدائية عملاً بنمبر المادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ٩٧٧ . بالنسبة للطعن في قرار اللجنة . عدم كفايته في ذاته دليلاً على اشتراك المهندس في المداولة في دعوى الاخلاء .
٧٢٦	١٣٠	٥ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر - أيا كان نوعه - وفي الموضوع معاً . م ٤٤ إثبات . يحجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم الذي يبدأ منه ميعاد للطعن لا يحول دون تمسكه بطلانه . الحكم في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف - المبني عليه معاً - خطأ .
٧٢٦	٢١٠	٦ - الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٨٢ (ثالثاً) "إغفال الفصل في بعض الطلبات"
٧٢٦	٢١٠	إغفال الحكم الفصل صراحة أو ضمناً في أحد الطلبات . تداركه بالرجوع إلى المحكمة التي أصدرته وليس بالطعن عليه م ١٩٣ مرافعات . النص في منطوق الحكم "ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات" لا يعد قضاءً فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه . إنصرافه فحسب إلى ما كان محلاً للبحث من الطلبات .
٧٢٦	١٣٠	٧ - الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨٢

الصفحة	الترتيب	المحتوى
		ثانياً . تسبيب الحكم :
		١ - إقامة الحكم على دعامتين . كناية إحداهما لجل قضائه . تعيينه في الدعامة الأخرى غير متبع .
		(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٠ ق - أحوال شخصية ، -
٢٠٦	١٣٧	جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
٥٤٥	٩٨	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)
٦١٨	١١٢	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		٢ - إستغلال محكمة المراجع بتسبيب أدلة المدعى واستدعاء الوقائع منها دون رقابة من محكمة النقض . شرطه . إفصاح المحكمة عن مصدر الأدلة وغواها . وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي خلعت إليها .
٣٨٧	٧٠	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٣ - إغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها في قضائه . لا عيب . ما دامت مقدمة المحكمة ومبينة في مذكرات الخصم .
٢٧٢	٤٩	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)
		٤ - تطبيق القانون على وجهه الصحيح . واجب على القاضي دون طلب من الخصوم .
٢٦١	٤٠	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		٥ - انتهاء الحكم إلى نتيجة سليمة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون . النعي عليه بخالفه القانون . نعي غير متبع .
٣٧١	٦٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)

صفحة	القائمة	
		٦ - إجراءات الاثبات التي تأمر بها المحكمة من تلقاء نفسها . جواز العدول عنها دون تسبيب . علة ذلك .
٦٠١	١٠٩	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)
		٧ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود . لها أن تأخذ - بعض أقوالهم دون البعض الآخر وأقوال واحد أو أكثر دون غيره . عدم التزامها ببيان سبب ترجيحها شهادة على أخرى .
٨٠١	١٤٣	(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١)
		٨ - تقدير أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف أن تخالف فيها محكمة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .
٨٠١	١٤٣	(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١)
		٩ - لمحكمة الموضوع متى أحالت الدعوى إلى التحقيق أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها .
٨٦٥	١٥٧	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)
		١٠ - لمحكمة الموضوع فهم الواقع واستخلاص الفرائض بغير معقب من محكمة النقض . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا وله سند من الأوراق .
٨٦٥	١٥٧	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)
		١١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محولا على أسبابه . عدم التزامها الرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه .
٨٦٥	١٥٧	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)

صفحة	القاعدة	
		١٢ - قضاء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . تضمنه الرد الضمني المسقط لمساقه الطاعنان من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك . جهل في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٩٥٧	١٧٣	« الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ » ١٣ - عدم تقديم الطاعنين ما يدل على تمسكهما أمام محكمة الموضوع بأداء الأجرة الاضائية للطعون ضده . إفتقار النعي إلى الدليل .
٩٥٧	١٧٣	« الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ » ١٤ - إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها لحلل قضائه . النعي عليه في باقي الدعائم الأخرى أيا كان وجه الرأي فيه . غير منتج .
٩٥٧	١٧٣	« الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ » ١٥ - إقامة الحكم قضاءه على ما يكفي لحمله فيه الرد الضمني المسقط لما أثاره الطاعن من دفاع وجميع .
٩٨٤	١٧٧	« الطعن رقم ٢٢٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ » ١٦ - إقامة الحكم قضاءه على أسباب سائفة ولها أصلها النايت في الأوراق وتكفي لحمله . المنازعة في ذلك . مجادلة فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتصرعه رقابة محكمة النقض .
١٠٤٢	١٨٨	« الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥ »

الرقم	القاعدة	صفحة
	١٧ - عدم التزام محكمة الموضوع بتتبع مناحى دفاع الخصوم إذ في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دليها الرد الكافي المسقط لكل حجة مخالفة .	
٣١٣٦	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥) ٢٠٢	
	١٨ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بآرد على دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .	
٣١٣٦	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥) ٢٠٢	
	١٩ - لمحكمة الموضوع سلطة تحميل فهم الواقع فى الدعوى . كفاية إقامة قضائها على أسباب سائفة ولها أصلها الثابت فى الأوراق . المنازعة فى ذلك جدل فى تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارتة أمام محكمة النقض .	
٣١٣٤	(الطعن رقم ٥٤٩٠٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٩) ٢٠٥	
	٢٠ - عدم النص فى منطوق الحكم على ما أثاره الطاعن من عدم قبول الدعوى . رفض هذا الدفع فى الأسباب بصيغة صريحة . لا صيب .	
٣١٤٢	(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣) ٢٠٦	
	٢١ - تبقى الحكم لتقرير الخبير . أثره . اعتباره جزءا مكلا لأسبابه دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة .	
٣١٨٤	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) ٢١٤	
	٢٢ - حق المحكمة فى الاستعانة بخبير . عدم التزام الخبير ببيان مصدر ما انتهى إليه من نتائج تستند إلى خبرته العلمية والعملية .	
٣١٨٤	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) ٢١٤	

الرقعة	صفحة
٢٣ - إقامة الحكم قضاءه على دعامة كافية لجملة . تعيينه في دعامة أخرى يقوم عليها . نعى غير منتج .	
« الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠ »	٢١٧
٢٤ - إلغاء محكمة الاستئناف الحكم المستأنف . عدم التزامها بتنفيذ أسباب ما ألغته أو عدلته منه أو الرد عليها متى أقامت قضاها على ما يكفي لجملة .	
« الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣ »	٢٢٤
٢٥ - عدم رد الحكم على دفاع ظاهر البطلان . لا عيب .	
« الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣ »	٢٢٤
٢٦ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة والأخذ برأى الخبير الاستشاري الذي اطمانت إليه دون الخبير المنتدب في الدوى . متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لجملة .	
« الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩ »	٢٢٨
٢٧ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائن منها . استقلال محكمة الموضوع به طالما لم يخرج بها عن مدلولها وكان استخلاصها سائفا .	
« الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ »	٢٢٩
٢٨ - ترجيح شهادة شاهد على آخر من إطلاقات قاضي الموضوع . ما لم يخرج بأقوال الشاهد نسيا يؤدي إليه مدلولها .	
« الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠ »	٢٢٩

الصفحة	القاعدة
	”تسبب الحكم الاستثنائي“
	١ - أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي والاحالة إليها دون إضافة . لا عيب .
٢٣٥	٤٢ (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٢) ٤٢
	٢ - تضمين أسباب الاستثنائي ما لا يخرج في جوهره عما كان مطروحا على محكمة أول درجة وتضمنته أسبابها . إقرار محكمة الاستثنائي هذه الأسباب دون إبداء أسباب جديدة . لا عيب .
٢٣٥	٤٢ (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٢) ٤٢
	ثالثا : صيوب التدليل :
	(١) القصور :
	” ما يعد قصورا “
	١ - الحكم باخلاء المستأجر لعدم سداد المصاريف الرسمية دون بيان جملة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التي أوفأها . قصور .
٢٥٤	٤٦ (الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٢) ٤٦
	٢ - الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجرا . تأميم الشركة . أثره . إغفال الحكم ببحث علاقة الشريك بالشركة بعد التأميم التصفي ومدى أحقيته في شيء من الأرباح باعتبارها أجرا . قصور .
٣٧٧	٦٨ (الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٢) ٦٨

الترتيب	الرقم	المادة
		٣ - العقد العرفي . الدفع بجهالة التوقيع الوارد به . شمول التحقيق واقعة التوقيع المسادية وموضوع الالتزام . خطأ . م ٥ إثبات . فصل المحكمة في موضوع النزاع دون أن تقول كتبها أولا في صحة العقد أو بطلانه . خطأ وقصور . م ٤٤ إثبات .
٣٨٧	٧٠	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
		٤ - القصور في الرد على دفاع قاضي الخصم في المحكمة النقض أن تستكمل أسمايه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور متى كان صحيحا في نتيجته .
٣٨١	٦٩	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧)
		٥ - إيراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لإثباته . غير مانع من إضافة قرائن أخرى . رفض بحث هذه القرائن الجديدة . خطأ وقصور .
٧١٢	١٢٧	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		٦ - الأدلة التي تعد مقدمات للإثبات . خضوعها للقانون الساري وقت إعدادها أو الذي كان ينبغي فيه إعدادها . م ٩ مدني . نشوء العلاقة التجارية في ظل القانون المدني الملغى . إثباتها لا يكون إلا بالكتابة أو بالإقرار أو بالامتناع من ائمين . م ٣٦٣ مدني قديم . إثبات هذه العلاقة بالبينة - رغم الاعتراض على ذلك - وإقامة الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود . خطأ . ملة ذلك .
٧٣١	١٢٩	(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)

الرقم	القاعدة	صفحة
٧ -	وجوب اشتغال الحكم بذاته على جميع أسبابه . الاحالة إلى أسباب حكم آخر . شرطها .	
٨٢٤	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤) ١٤٨	
٩ -	التسك باختصاص لجنة شئون العاملين دون مدير المصنع باعتماد مدة خبرة العامل . ق ١١/١٩٧٥ . دفاع جوهرى . إغفال الرد عليه . قصور .	
٩٩٧	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) ١٧٩	
١٠ -	إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى . قصور . (مثال) .	
١٠٦٥	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩٢	
١١ -	اليمن المقررة بالمادة ٢٧٢ بحرى . جواز توجيهها إلى ممثل الشخص المعنوى فى حدود نيابته . القضاء بحكم التقادم فى دعوى المطالبة بأجر بمقولة عدم جواز تحميل رئيس مجلس إدارة الشركة . خطأ وقصور .	
١٠٨١	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩) ١٩٥	
١٢ -	القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة التأمينات عن فترة سابقة على عقد الشركة المبرم بينه وبين العمال المستحقة عنهم تلك الاشتراكات إستنادا إلى حكم جنائى قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العمال فى تاريخ لاحق لعقد الشركة . خطأ فى القانون . علة ذلك .	
١١٢٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٦) ٢٠٣	

الرقم	القاعدة	ملاحظة
	١٣ - انتهاء الحكم إلى مسئولية الطاعنين عن عدم تنفيذ أمر وقفي دون استظهار ما يفيد علمهما بهذا الأمر وما إذا كان يدخل في نطاق عملهما الوظيفي من عدمه . قصور .	
	(الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)	
١٢٧٩	٢٣١
	” ما لا يعد قصورا “	
	١ - إعادة النظر في تقدير أجرة باق وحدات الأماكن المؤجرة ولو لم تكن محلا للطعن من ذوى الشأن . مناطه . أن يحكم في موضوع الطعن بالقبول . م ٢/١٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .	
٧٢٦	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
	٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في فهم ما يحتويه المستند وتقدير ما يصلح منه للاستدلال به قانونا . لا معقب عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا .	
٩٨٤	١٧٧	(الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
	٣ - إغفال الحكم الرد على الدفاع الذى لا يستند إلى أساس قانوني صحيح . لا قصور .	
١١١١	٢٠١	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
	(ب) الفساد فى الاستدلال :	
	١ - إستخلاص الحكم من إقامة المستأجر بالخارج وإقامة أصحابه بالعين المؤجرة تأجيره لها من الباطن ، دون بيان تجاوز نطاق الاستضافة إلى التأجير من الباطن . فساد فى الاستدلال .	
٩٠١	٢٠	(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣)

صفحة	القاعدة	
		٢ - الإقامة بالخارج وشغل العين جزئيا بواسطة الغير مع احتفاظ المستأجر بجزء آخر . مؤداه . استخلاص الحكم من هذه الوقائع وحدها تخلى المستأجر عن العين . فساد في الاستدلال . مثال .
١٤٤٢	٢٨	(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠)
		٣ - استدلال الحكم على سوء النية من قرائن معييه ضمن قرائن أخرى . عدم بيانه أثر كل واحدة . من هذه القرائن في تكوين عقيدته . اعتباره مشوبا بالفساد في الاستدلال . مثال بشأن بناء على أرض الغير .
١١٧٤	٢١٢	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦)
		(ج) التناقض :
		١ - التناقض المفسد للحكم . ماهيته .
٢٦١	٤٧	(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		٢ - التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته . قضاء الحكم بثبوت صفة المدعى المطالبة بالتعويض عن ضرر شخص . انتهاؤه إلى انتفاء مصلحته في طلب القضاء بهذا التعويض مباشرة لجهة أخرى لا تربطه بها علاقة قانونية قائمة . لا تناقض .
٣١٣	٢٢	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		٣ - التناقض الذى يفسد الأحكام . ماهيته .
٢٨٧	١٢٢	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)

صفحة	القاعدة
	<p>(خامسا) حجية الحكم .</p> <p>”شروط الحجية ونطاقها“</p> <p>١ - حجية الأحكام . شروط توافرها . دعوى المضرور على المتبوع والتابع لإلزامهما بالتضامن بالتعويض . إختلافها خصر ما وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وفاته للمضرور .</p>
١٠٧	<p>٢١ (الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤)</p> <p>٢ - حجية الحكم قاصرة على طرفي الخصومة حقيقة أو حكما . أسباب الحكم التي يجوز الحجية . ماهيتها . ما لم تنظر فيه المحكمة لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يجوز قوة الأمر المقتضى .</p>
١٦٠	<p>٣٠ (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)</p> <p>٣ - اعتبار المدين ممثلا لدائنه العادى في الخصومة . إفادة لدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة المدين . الحكم على المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان للدائن . أموال مديونة . للدائن ولو لم يكن طرفا في الخصومة طعن في الحكم الصادر فيها .</p>
١١٨	<p>٢٣ (الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤)</p> <p>٤ - حجية الحكم نطاقها .</p>
٢١١	<p>٥١ (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)</p> <p>٥ - المنع من إعادة النظر في المسألة المفضى فيها . شرطه نقضاء النهائي . اكتسابه قوة الأمر المقتضى . أثره . ما لم ينظر</p>

الرقم	القاعدة	الصفحة
	فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .	
١٧٧	(الطنن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)	١٧٦
	٦ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . وحدة المسألة في الدعوى .	
١٠٩٠	(الطنن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)	١٩٧
	ما يحوز الحجية :	
	٧ - أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها حجية الشيء المحكوم فيه .	
١١٧٨	(الطنن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)	٢١٣
	٨ - قوة الشيء المحكوم فيه . لا يلحق إلا منطوق الحكم وما قد يكون مرتبطاً من الأسباب بهذا المنطوق ارتباطاً وثيقاً تعرض المحكمة - تزيداً - إلى مسألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للفصل فيها لا يحوز قوة الأمر المقضى	
١٢٢٠	(الطنن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)	٢٢٠
	حجية أعلام الوراثة .	
	حجية الأعلام الشرعى . كيفية دفعها . بمحكم يصدر من المحكمة المختصة في دعوى أصلية أو صورة دفع . م ٣٦١ من اللائحة الشرعية .	
	(الطنن رقم ٤ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية ، - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)	٥٦
٣٠٦		

صفحة	القاعدة
	« حجية الحكم الجنائي »
	١ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . نطاقها .
٤٠٩	« الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ » ٧٣
	٢ - القضاء بالبراءة تأسيسا على قيام وكالة من المطعون ضده للطاعن في إدارة أرضه الزراعية . لزوم ذلك للفصل في الدعوى الجنائية . أثره . نقيذ المحكمة المدنية بهذا الوصف في شأن القضاء بين الطرفين . مثال .
٤٠٩	« الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ » ٧٣
	٣ - حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . مقصورة على منطوق الحكم بالبراءة أو الإدانة . هذه الحجية لا تلحق بالأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم .
٦٢٢	« الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ » ١١٣
	٤ - تعرض الحكم الجنائي في أسبابه . في جريمة انتهاك حرية ملك للفر - لسبب وضع يد الحائز على عين للنزاع وسنده في وضع يده وانتهائه إلى أنه مستأجر . أسباب زائدة وغير ضرورية للحكم . أثره . للاحجية لهذه الأسباب أمام القاضى المدني .
٦٢٢	« الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ » ١١٣
	٥ - حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه .
٩٨٤	« الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ » ١٧٧

صفحة	القاعدة	
		استنفاد الولاية
		٢ - الحكم بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة "١٥٧" من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ لاتستنفذه المحكمة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . القضاء استئنافيا بإلغاء هذا الحكم . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها .
١٠٠٧	١٨١	(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) (سادسا) الطعن في الحكم . الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو أكثرهما طلبوه . سبيل الطعن فيه هو التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه .
١٢٥	٢٤	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧) "مراعيه الطعن" ١ - إعلان أوراق المحضرين للشخص الذى له موطن معلوم في الخارج . تمامه بتسليم الصورة للنياية . إعلانه بالحكم الذى يبدأ منه ميعاد الطعن طبقا للمادة ٢١٣ مرافعات . وجوب أن يكون لشخصه أو في موطنه .
٩٥	١٩	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣) ٢ - جهل الخصم بوفاته خصمه . قوة قاهرة . أثره . وقف سريان الميعاد في حق الخصم . بده سريانه من تاريخ العلم بالوفاة .
٥٧٢	١٠٣	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣)

الرقعة	صفحة	
		٣ - جهل الخصم بوفاة خصمه يعد عذرا يترتب عليه وقف سريان الميعاد . عدم توجيه الاستئناف إلى ورثة الخصم جملة في الميعاد . أثره . سقوط الحق في الاستئناف .
٨٠٧	١٤٤	(الطعن رقم ٢٠٧٦، ٢٠٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤)
		٤ - ميعاد الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية .
		ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به .
٨٤٢	١٥٢	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)
		”التخصيم في الطعن“
		١ - اعتبار المدين ممثلا لدائنه العادي في الخصومة . إفادة الدائن من الحكم الصادر فيها لمصاحبة المدين . الحكم على المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر بالحكم . حق الضامن للدائن على أموال مدينه . للدائن ولو لم يكن طرفا في الخصومة بنفس الطعن في الحكم الصادر فيها .
١١٨	٢٣	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		٢ - الدعوى غير المباشرة . للدائن استعمال حق مدينه في صورة دعوى مبتدأة أو طعن في حكم . شرطه . أن يكون مباشر لإجراءات دائنه لمن يستعمل الحق باسمه . مثال في إيجار من الباطن .
٥٩٣	١٠٨	(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)

القاعدة الصفحة

- ٣ - استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .
- ٤٤٢ ٨٠ (الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
- ٤ - إقامة الطعن من بعض المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب اختصاص باقي المحكوم عليهم . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . ٢١٨ مرافعات .
- ٦٠١ ١٠٩ (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)
- ٥ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . قيام المحكوم عليها بالطعن عليه بطن واحد رفع جميعا من بعضهم وباطلا من الآخرين . لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من الأولين . للآخرين التدخل منضمين إلى الأولين في طلباتهم . فعودهم عن ذلك . وجوب اختصاصهم في الطعن . علة ذلك .
- ٨٥٩ ١٥٦ (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)
- ٦ - انطباق أحكام المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على كافة طرق الطعن . للاستثناء ما ورد بشأنه نص خاص سر يان حكم الفقرة الثمانية منها على الطعن بالنقض . بالنسبة لعدد المحكوم عليهم دون المحكوم لهم .
- ٨٥٩ ١٥٦ (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)
- ٧ - إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة (الاعتراض على قائمة شروط البيع لبطلان الإجراءات) أثره . وجوب الأمن باختصاصهم في الطعن .
- ٨٥٩ ١٥٦ (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)

الرقم	المادة	مجلس
	٨ - اختصاص الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . مناطه . م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اختصاصها في الطعن بالنقض للدفاع عن القرارات الصادرة للصحة العامة . يصح في القانون . م ٥٦ ، ٥٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .	
٥٦٥	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٧٤	
	”الأحكام الجائز الطعن فيها“	
	١ - الحكم بالغاء قرار لجنة الطعن لبطالته . أثره . إنهاء المنازعة في القرار وحسم الخصومة الأصلية أمام المحكمة ، جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير صافي التركة ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .	
١٣٢	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨) ٢٥	
	٢ - القرار الصادر من هيئة التحكيم . جواز الطعن فيه بالنقض من رئيس مجلس إدارة الشركة التابع لها القصاص المحتمل ضده . علة ذلك . المواد ٣٨ ، ٣٠ ، ٥٣ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١	
٢٤٧	(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) ٤٤	
	٣ - عدم جواز الطعن استقلالا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . تضمن الحكم قضاء مختلطا أحدهما يقبل الطعن المباشر والآخر لا يقبله . أثره . جواز الطعن فيه . علة ذلك .	
٢١٣	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٦) ٨٩	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الأوامر على العرائض. التظلم منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . حكم القاضي الأمر في التظلم . حكم قضائي قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للأحكام .
٦١٤	١١١	(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠) ٥ - الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بتشكيلها طبقاً للمادة ١٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٠٧ في الطعن على قرارات لجان المنشآت الآلية "ستوبال" والتزيم والصيانة. الطعن عليها بطريق الاستئناف . خضوعه للقواعد العامة . قصر نطاق م ١ ق ٤٩ لسنة ١٠٧ عن الأحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحصيل الأجرة .
٩٦٥	١٧٤	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ٦ - الطعن على قرارات لجان المنشآت الآلية للسقولي والتزيم والصيانة . م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خضوعها للقواعد العامة في قانون المرافعات بشأن طرق الطعن في الأحكام . دالة ذلك .
١١٨٩	٢١٥	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) "الأحكام غير الجائز الطعن فيها" ١ - عدم جواز الطعن استقلاً في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . م ٢١ مرافعات .
٧٥	١٧	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ٣ - طلب طرد شاغل عين تأسيساً على انتفاء العلاقة الانجارية واحتياطياً بنب الخبير لتقدير أجرة العين . القضاء

الصفحة	القاعدة
	<p>١٠ - برفض الطلب الأصلي وتذب خبير لتحقيق باقى الطلبات . قضاء غير منه للمصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .</p>
٧٥	<p>(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ١٧</p> <p>٣ - قضاء الحكم الاستثنائى بسقوط حق الشركة الطاعنة فى الاستئناف بالنسبة للشق الخاص بالعمولة وإحالة باقى الطلبات إلى أحد الخبراء . غير منه للمصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا . ٣٠٢ م . مرافعات . صدور الحكم المنهى للمصومة كلها فى تاريخ لاحق لرفع الطعن بالنقض . لا أثر له .</p>
١٧٦	<p>(الطعن رقم ٤١١ ، ٤١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥) ٣٢</p> <p>٤ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الاولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .</p>
١٧٦	<p>(الطعن رقم ٤١١ ، ٤١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥) ٣٢</p> <p>٥ - نهائية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى الدعاوى التى لا تجاوز قيمتها ٢٥٠ ج . ٤٧ م . مرافعات قبل تعديلها فى ٩١ لسنة ١٩٨٠ . مناطها . أن يكون مما تختص به تلك المحاكم استثناء من القواعد العامة فى الاختصاص النوعى أو القيمى .</p>
٥٥٠	<p>(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠) ٩٩</p>

صفحة	القاعدة
	٦ - غموض منطوق الحكم أو إبهامه لا يؤدي إلى بطلان الحكم . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . سبه . الرجوع لمذات المحكمة لتفسير ما وقع من غموض أو إبهام . ١٩٢ م . مرافعات .
٤٩٣	٨٩ « الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٦ » « أحكام متنوعة »
	١ - خلولا لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات ١٥٠ يوجب وقف الاستئناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحكم . أثره .
٣٠٦	٥٦ (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
	٢ - صدور حكم بقبول الاستئناف شكلا ، لا يخطو على قضاء ضمني بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيبي . عدم تعارض ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاعلان .
٨٤٢	١٥٢ « الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦ »
	حيازة
	١ - إدعاء شخص إدعاء جدي بأنه المالك للمين المؤجرة . ماهية . منازعة في استحقاق المؤجر للأجرة وجوب تصفيته قبل الفصل في طلب الإخلاء التأخير في الوفاء بالأجرة - سبق الحكم لصالح المؤجر في دعوى حيازة لا يؤثر في جدية نزاع الغير بشأن الملكية .
٥٨١	١٠٥ « الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ »

الرقم	القاعدة	صفحة
٢	حماية الحائز القانوني للعقار من اعتداء الغير ولو كانت لا تستند إلى حق . م ٣٦٩ عقوبات . استظهار المحكمة أن لاتهم حيازة فعلية حالة على العقار دون حاجة إلى بحث سنده في وضع يده كاف للقضاء بالبراءة .	
١١٣	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)	٦٢٢
٣	تعرض الحكم الجنائي في أسبابه . في جريمة إنتهاك حرمة ملك الغير - لسبب وضع يد الحائز على عين النزاع وسنده في وضع يده وانتهائه إلى أنه مستأجر أسباب زائدة وغير ضرورية للحكم . أثره . لا حجية لهذه الأسباب أمام القاضى المسدنى .	
١١٣	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)	٦٢٢
٤	إلغاء القرار الصادر بالاستبلاء على عمل . م ٧٠ ق ١٣١ لسنة ١٩٤٧ . أثره . إعتباره كأن لم يكن وزوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنها العلاقة الإيجارية . أحقية من سبق ووضع يده عليه في استمرار حيازته م ١/٥٧٣ مدنى . علة ذلك .	
١٩٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)	٦٠٩
٥	دعوى منع التعرض . تحقق أساسها بمجرد تعكير الحيازة والمنازعة فيها . لا يشترط في التعرض إلحاق ضرر بالحائز .	
١١٨	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)	٩٣١
٦	دعوى منع التعرض . وجوب رفعها خلال سنة من التعرض م ٩٩١ مدنى . تخالف ذلك للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبولها .	
١٠٤٨	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)	١٠٥٩

الصفحة	القاعدة	
		<p>٧ - التعرض الذى يبيع لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . لاجله لاشتراط ضرورة إلحاق ضرر بالمضى . كفاية علمه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا لاحتمساب بداية ميعاد السنة .</p>
٩٠٥٩	١٩١	<p>(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)</p> <p>٨ - استخلاص واقعة التعرض فى وضع اليد وعلم المدعى بها . من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغا وله سنده من الأوراق .</p>
٩٠٥٩	١٩١	<p>(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)</p> <p>٩ - تتابع أعمال التعرض الصادرة من شخص واحد . أثره . احتساب ميعاد السنة من تاريخ العمل الأول الذى ينفى بوضوح عن وقوع اعتداء على الحيازة .</p>
٩٠٥٩	١٩١	<p>(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)</p> <p>١٠ - عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق . مخالفة ذلك . أثره . سقوط الاعاء بالحيازة بمجرد رفع دعوى الحق ولو أعقبه ترك الخصومة فيها . الاستثناء . وقوع الاعتداء على الحيازة بعد رفع دعوى أصل الحق .</p>
٩١٠٨	٢٠٠	<p>(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)</p>

القاعدة

صفحة

(خ)

خبرة - خلف

خبرة

﴿أولا﴾ نذب الخبراء :

١ - تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . رفض طلب تعيين الخبير . متى كان ذلك قائما على أسباب تبرره .

٩٧٠ ١١٨ ﴿الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦﴾

٢ - طلب نذب خبير في الدعوى ليس حقا للمحكوم . لمحكمة الموضوع رفض إجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها .

٩٧٧ ١٧٦ ﴿الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١﴾

﴿ثانيا﴾ أعمال الخبير :

حق المحكمة في الاستعانة بخبير . عدم التزام الخبير ببيان نتائج ما انتهى إليه من تحقيق . تتعد إلى خبرة العلمانية .

١١٨٤ ٢١٤ ﴿الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠﴾

﴿ثالثا﴾ تقدير تقرير الخبير :

١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير . .. على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلا على الطعون الموجهة إليه .

٨٦٥ ١٥٧ ﴿الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١﴾

الرقم	القاعدة	صفحة
	٢ - تقرير الخبير من عناصر الاثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب .	
٦٠٤٢	١٨٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥) ١٨٨
	٣ - تبنى الحكم لتقرير الخبير . أثره . اعتباره جزءا مكملا لأسبابه دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة .	
٦١٨٤	٢١٤	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) ٢١٤
	٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والاختصاص الخبير الاستشاري الذي اطمأنت إليه دون الخبير المتدرب في الدعوى . متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .	
٩٢٥٩	٢٢٨	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩) ٢٢٨
خلف		
"خلف خاص"		
	١ - إعتبار الدين مثالا لدائنه العادي في الخصومة . إفادة الدائن من الحكم . الصادر فيها لمصلحة المدين حجة على دائنه في حدود ما يتأثر بالحكم حق الضمان للدائن على أموال مدينه . للدائن ولو لم يكن طرفا في الخصومة بنفسه الطعن في الحكم الصادر فيها .	
٦١٨	٣٠	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) ٣٠
	٢ - حلول الخلف محل سلفه في عقد التأمين على شيء معين بالذات . مناطه أن تنتقل إليه ملكية ذات الشيء المؤمن عليه .	
٣٥١	٤٥	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٤٥

صفحة	القاعدة	
		٣ - الأجرة المحددة بعقد الإيجار الصادر من المالك سابق حجة على المالك الجديد. لا يشترط أن يكون العقد تاريخ ثابت على التصرف الناقل للكية . إفاق المالك السابق والمستأجر أثناء الامتداد القانوني للعقد على أجرة تتل عن أجرة لعمومية . أنه . التزام المالك الجديد بهذه الأجرة ما لم يثبت صورية هذا الاتفاق . م ١٢ ق ٢١ لسنة ١٩٤٧ ، م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
٤٨٤	٨٨	٤ - الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥ الزام الخلف بحقوق والتزامات السلف . شروطه . م ١٤٦ مدني .
١٢٣١	٢٢٢	٥ - الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ سريان عقود إيجار الأماكن على المالك الجديد . م ٣٠ ق ٤٩/١٩٧٧ .
١٢٢٥	٢٢٢	٦ - الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ ثبوت حق إدارة المال الشائع للشركاء مجتمعين وأنظمةهم المالية دون سواهم المسادتان ٨٢٧، ٨٢٨ مدني . إداه .
١٢٣٥	٢٢٢	٧ - الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ "خلف عام"
		إندماج المؤسسات . أنه . إعضاء شخصية المؤسسة المندمجة وخلافة المؤسسة الدامجة لها بما لها من حقوق وما عليها من التزامات .
٣٤٧	٦٤	٨ - الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠

القاعدة

صفحة

(د)

دستور . دعوى . دفع

دستور

١ - عدم جواز الحكم بالاخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالا لأحكام الشريعة الإسلامية والدستور . طه ذلك . سريان هذا الحكم بأثر فوري على المراكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر بحكم نهائي لتعلقه بالنظام العام .

(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢) ٤٦ ٢٥٤

٢ - اندفع بعدم دستورية القوانين ~~التي تنال النظام العام~~ العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض له من نقاء نفسها .

(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢) ٤٨ ٢٦٦

٣ - مبادرة المبالغ مقابلا عدم إقامة الدعوى الجنائية أو التنازل عنها م ١٤ ق ٧١/٩٧ عدم دستوريتها . م ٣٦ من الدستور . أولولة هذه المبالغ للدولة بالصلح . شرطه .

(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٦) ٩٠ ٥٠٠

دعوى

أولا : إقامة الدعوى :

إعتبار الاستئناف مرفوعا بمجرد تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب . مادة ٢٣٠ مرافعات . تراخي قيد الاستئناف إلى اليوم

صفحة	القاعدة
	التالى . لا أثر له . القضاء يسقط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد لعدم قيده فى السجل إلا فى اليوم التالى لانقضاء الميعاد . خطأ .
٣٦٠	٦٥ (١٩٨٢/٣/٣١) جلسة ٤٧ ق - ثانيا : إعلان الدعوى : (راجع إعلان) ثالثا : انعقاد الخصومة : انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . الخصومة لا تنعقد إلا بين أطراف أحياء وإلا كانت معدومة لا تربأ اثر . (الطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢) رابعا : قبول الدعوى : ١ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المنشأة لفحصها وتسويتها بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء . م ١٥٧ من القانون المذكور . عدم سريان هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الصادر بتشكيل تلك اللجان فى ١/٩/١٩٧٧ .
٨٠٧	١٤٤ الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧
٩٢٥	٢٤

الرقم	القاعدة	صفحة
٢	الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة (١٥٧) من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين لاجتماعى دفع شكلى موجه لإجراءات الخصومة . عدم اعتباره دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة "١١٥" من قانون المرافعات .	
١٠٠٧	(الطعن رقم ٦٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) ١٨١	
٣	- دعوى منع التعرض . وجوب رفعها خلال سنة من التعرض م ٩٦ مدنى . تخلف ذلك للحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبولها .	
١٠٥٩	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩١	
٤	- التعرض الذى يبيع الحائز للعقار رفع دعوى منع التعرض ماهيته لا وجه لإشتراط ضرورة إلحاق ضرر بالمضى كفاية عليه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا لاحتراس بداية ميعاد السنة .	
١٠٥٩	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩١	
٥	- استخلاص واقعة التعرض في وضع اليد وعلم المدعى بها . من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سابقا وله سند من الأوراق .	
١٠٥٩	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩١	
٦	- تتبع أعمال التعرض الصادرة من شخص واحد . أثره . احتساب ميعاد السنة من تاريخ العمل الأول الذى ينفى بوضوح عن وقوع اعتداء على الحياة	
١٠٥٩	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩١	

الصفحة	القاعدة	
		٧ - دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قيام لجنة شئون الأوقاف بتقدير وفرز حصة الخيرات فيها . علة ذلك . م ٢٧٢ ق ٢ لسنة ١٩٥٩ . بتنظيم وزارة الأوقاف .
١٢٥٦	٢٢٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) خامساً "الصفة في الدعوى"
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . اقتصار الاستئناف على طلب الاخلاء . أثره . استناع النظر في الدفع .
١٠١	٢٠	(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣) ٢ - القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بالفاء قرارات إخضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . زوال صفة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيلهم أمام القضاء إعتباراً من تاريخ سريانه . عودة أهلية التقاضى إلى هؤلاء الأشخاص من ذلك التاريخ .
٩٤٩	٢٩	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ٣ - إنتهاء الحكم إلى زوال حق مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيل الخاضع للدراسة أمام القضاء بصدد القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ وأن استمراره في إدارة أمواله - بعد ذلك - لا يكسبه هذا الحق . صحيح .
٩٤٩	٢٩	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)

الرقم	القاعدة	ملاحظات
		٤ - نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين عن الأشخاص المشار إليهم في الأمر العسكري لسنة ١٩٥٦ . نيابة قانونية . عدم جواز التحدى بالأحكام العامة للوكالة . علة ذلك .
١٤٩	٢٩	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٥ - تمثيل المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية لفروع الوزارات في المحافظات . ٢٧ م ق ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . قصره على ما نقل اختصاصه للوحدات المحلية دون ما يتعلق بسلطة الاشراف دون التبعية . المحافظ لا يمثل وحدات وزارة الداخلية بحفاظته . علة ذلك .
٧١٦	١٢٨	(الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		٦ - مرفق الاسكان بالمحافظات . اعتباره من وحدات الحكم المحلى . عدم تمثيل وزير الاسكان والمرافق له أمام القضاء . علة ذلك .
٩٥٢	١٧٢	(الطعن رقم ٢٢٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		٧ - اختصاص الجهة الادارية القائمة على شئون التنظيم في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . مناطه . م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اختصاصها في الطعن بالنقض للدفاع عن القرارات الصادرة للمصلحة العامة . صحيح في القانون . ٥٦ م ٥٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٦٥	١٧٤	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		٨ - مجمع البحوث الاسلامية . شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثيله في التقاضى . ٨ م ق ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .
٩١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

الرقم	القاعدة	صفحة
٩	الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . جواز إبدائه فى أية حالة كانت عليها الدعوى م ١١٥ مرافعات .	
١١١٦	٢٠٢ (الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥) سادسا : قيمة الدعوى : ١ - إستطالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة الاجتماعية يجعل الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . اعتبارها زائدة عن النصاب الإتهائى للحكمة الابتدائية . جواز استئناف الحكم الصادر منها .	
٦٩	١٦ (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ٢ - نصاب الاستئناف . هو ذات قيمة الدعوى أمام محكمة أول درجة وفقا لطلبات المدعى الأخيرة . المادتان ٢٢٣ ، ٢٢٥ مرافعات . الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة عرضا فعليا . عدم احتسابها عند تقدير نصاب الاستئناف . شرطه . رفع الدعوى بطلب واحد وإقرار الخصم ببعض المطلوب منه . تقدير قيمته فى الاستئناف بقيمة المطلوب كله .	
١٩٩	٣٦ (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦) ٣ - نهاية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فى الدعاوى التى لا يتجاوز قيمتها ٢٠٠ ج م ٤٧ مرافعات قبل تعديلها ق ٩١ لسنة ١٩٨٠ . مناهطها . أن تكون مما يختص به تلك المحاكم استثناءا من قواعد العامة فى الاختصاص النوعى أو القيمى .	
٥٥٠	٩١ (الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)	

صفحة	مادة	
		٤ - النزاع حول طبيعة العلاقة التجارية وما إذا كانت على عين خالية أم مفروشة . أثره . اعتبار الدعوى المتعلقة بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فينعتقد الاختصاص بنظرها لمحكمة الابتدائية ، ويجوز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر فيها .
٧٢٦	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		(سابعا) سبب الدعوى :
		١ - سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب . عدم تغيره بتغير الأدلة الواقعية أو المجهج القانونية .
١٩٩	٣٦	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٢ - سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب . عدم تغيره بتغير الأدلة الواقعية أو المجهج القانونية .
١٣٠١	٣	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		٣ - الاستئناف . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه من أسباب طالما لم يتم التنازل عنها . م ٢٣٢ مرافعات . وجوب ترتيب هذا الأثر . لا يحول دون تصدى محكمة الاستئناف للأسباب التي لم تفصل فيها محكمة أول درجة . علة ذلك .
١٣٠١	٣	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)

صفحة	القاعدة	
١٣٠١	٣	<p>٤ - الأسباب التي تجيز طلب إخلاء العین المؤجرة. المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ . اعتبارها تحديد اللوائح التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الإخلاء .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)</p>
١٣٠١	٣	<p>٥ - استناد المؤجر في دعواه بالإخلاء على أكثر من سبب . القضاء بالإخلاء على سند من أحدها دون التعرض للأسباب الأخرى . استئناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن التمسك بها .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)</p>
١٣٠١	٣	<p>٦ - إقامة المؤجرة دعواها بالإخلاء للتأجير من الباطن ولسببين آخرين . القضاء بالإخلاء لثبوت السبب الأول دون التعرض للسببين الآخرين . إلغاء الحكم من المحكمة الاستئنافية لانتفاء واقعة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقي أسباب الإخلاء رغم عدم التنازل عنها . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)</p>
١٣٠١	٣	<p>ثامنا (الطلبات في الدعوى :</p> <p>١ - نصاب الاستئناف . هو ذات قيمة الدعوى أمام محكمة أول درجة وفقا لطلبات المدعى الأخيرة . المادة ٢٢٣ ، ٢٢٥ مرافعات . الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة</p>

الصفحة	القاعدة
	عرضا فعليا . عدم احتسابها عند تقدير نصاب الاستئناف . شرطه . رفع الدعوى بطلب واحد وإقرار الخصم ببعض المطلوب منه . تقدير قيمتها في الاستئناف بقيمة المطم ب كله .
١٩٩	٣٦ (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦) ٢ - تطبيق القانون على وجهه الصحيح . واجب على القاضى دون طلب من الخصوم .
٢٦١	٤٧ (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨) ٣ - طالب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ المعقد إلا للشرط القاطع الصريح . دفع موضوعى في الدعوى وليس طلبا عارضا . علة ذلك .
٥٦٦	١٠٢ (الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣) ٤ - طلب الحكم بصحة بيع العين المؤجرة أمام المحكمة الابتدائية . طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الايجار الأصلي أمام محكمة الاستئناف . الحكم باعتبارهما طلبا واحدا . لا خطأ . علة ذلك .
٣٧١	٦٧ (الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١) " طلب التأجيل . طلب وقف الدعوى "
	١ - خلو لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات مما يوجب وقف الاستئناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحكم . أثره .
٣٠٦	٥٦ (الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)

صفحة	القاعدة	دعوى
		٢ - إعادة الدعوى للرافعة أو تأجيلها أو وقفها حين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في الحكم المستأنف . من سلطة قاضى الموضوع .
٣٠٦	٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٦/٣/١٩٨٢)
		٣ - عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاه . أثره . رفض طلب التأجيل . لا يعد إبداء للرأى مسبقا في الدعوى .
٩٠٥	١٦٥	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٢)
		٤ - طلب مقابل الانتفاع عن العين المباعة . استقلاله عن طلب فسخ العقد . عدم التلازم بينهما .
١٠٩٩	٩٨	(الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٢)
		٥ - الطلب . ماهيته . القرار اذى يطلبه المدعى حماية للحق أو المركز القانونى الذى يستهدفه بدعواه .
١٣٠١	٣	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق - هيئة عامة - جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٢)
		٥ الطلبيات الختامية “ : ١ - طلب التنفيذ العيى والتنفيذ بطريق التعويض . قسمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين . جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعتبر طلبا جديدا . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٢)
٧٨٦	١٤	

القاعدة | صفحة

		٢ - طلب الطاعة لإزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لأحكام المسؤولية التقصيرية وليس تنفيذًا بطريق التعويض . لا التزام في جانبهم استحالة تنفيذه عينا . مغايرة تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها حصصة في أعيان الوقف على أساس منازعة المطعون عليهم في ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز قبولهما . م ٢٣٥ مرافعات . صحيح .
٧٨٦	١٤	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) (تاسعا) الخصوم في الدعوى .
		١ - الاختصاص إلى القضاء . أمر متعلق بوظيفة السلطة القضائية . قبول الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون بين خصوم حقيقيين في النزاع .
٧٥	١٧	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ٢ - استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .
٤٤٢	٨٠	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٦) ٣ - اختصاص أحد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته . وقوفه من الخصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليه بشيء ما . إقامة الطعن على أسباب لا تتعلق به . أثره . عدم قبول اختصاصه في الطعن بالنقض .
١٠٩٠	١٩٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		”تدخل النيابة في الدعوى“ :
		١ - إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسي . هدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧٧	١٢٠	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		٢ - البطلان الناشئ عن عدم خبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر . نسي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٥٤	١٥٥	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠)
		٣ - منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية . وجوب تدخل النيابة العامة فيها ولو في دعوى مدنية أثبت فيها إحدى هذه المسائل .
١٠٤٢	١٨٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
		٤ - طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع قطعة أرض آلت الملكية فيها للبائعين عن طريق الاستحقاق في وقف أهلي يوجد فيه نصيب خيرات . عدم اتصال هذا النزاع بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه . أثر ذلك . عدم وجوب تدخل النيابة العامة في هذا النزاع .
١٠٤٢	١٨٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة
	(ماشرا) نظر الدعوى :
	١ - محكمة الاستئناف . لا يطرح عليها من الطلبات الموضوعية التي فصلت فيها محكمة أول درجة إلا ما رفع عنه الاستئناف فقط . م ٢٢٢ مرادفات تضمن الحكم قضاء مختلطا لصالح وضد أحد الخصوم عدم استئناف الحكم من هذا الخصم . مؤداه صيرورة ما قضى به لصالح الخصم الآخر نهائيا . مثال في إيجار .
٨٥	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٢) ١٨
	٢ - الدعوى بطلب عدم تعرض الزوجة في أمور الزوجية بموجب عقد زواج معين . اتساع نطاقها لبحث ما إذا كانت عقدة النكاح بينهما في زواج سابق قد انحلت عند عقد الزواج الثاني أم كانت قائمة وقت إبرامه وأثر ذلك .
٢٠٦	٣٧ (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٠ ق - أحوال شخصية ، - جلسة ٢٦/١/١٩٨٢) ٢٠٦
	٣ - تقدير مدى جدية المنازعة في الدين - في دعوى الإفلاس - من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة .
٢٤١	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٢) ... ٤٣ ٢٤١
	٤ - وجوب فصل المحكمة في المسألة الأولية اللازمة للحكم في موضوع الدعوى طالما أنها تدخل في اختصاصها . لا يغير من ذلك سبق رفع دعوى أخرى للمسألة الأولية أمام ذات الدائرة أو دائرة أخرى .
٥٨١	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢) ١٠٥ ٥٨١

الصفحة	القاعدة
٧٧٧	٥ - احتجاج الخصوم أو محاجتهم بما اتخذ في الدعوى من إجراءات للأدلة وما أدلوا به أو وكلائهم من إفصالات أو أدلوه من دفع ودفاع شفاهة بالجلسة . شرطه . أن تكون واردة في محضر الجلسة ومدونة بواسطة الكاتب مثال . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٣٨
١٠١٢	٦ - التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها أثره ما تم صحيحه من إجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا . على المحكمة المحال إليها الدعوى متابعة الاجراءات من حيث انتهت . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) ١٨٢
٩٢٢٠	٧ - دعاوى الاحوال الشخصية وجوب نظرها بجلسة سرية انعقاد إحدى الجلسات في علانية لا يخل بمبدأ السرية طالما لم يترافع فيها الطرفان . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١) ٢٢٠
	(حادى عشر) تكييف الدعوى
٧٨٦	١ - محكمة الموضوع غير مقيدة في تكييف الدعوى بوصف الخصوم لها . إلتزامها بالتكييف القانونى الصحيح . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٤٠
١٠٩٩	٢ - لمحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسبغ عليها التكييف القانونى الصحيح . (الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠) ١٩٨

الرقم	القاعدة	صفحة
	(ثاني عشر) مسائل تعترض سير الخصومة .	
	” انقطاع سير الخصومة “	
	١ - انقطاع سير الخصومة . أثره . وقف جميع مواعيد المرافعات . مثال .	
٣٤٧	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠) ٦٤	
	٢ - الاستحقاق الواجب في الوقف لسورثة الواقف الموجودين وقت وفاته . م ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . المحروم من الاستحقاق . حقه في رفع دعوى مطالبة خلال سنتين شمسييتين من تاريخ موت الواقف بشرط التمكن وعدم العذر الشرعي . تقدير قيام العذر . متروك لمحكمة الموضوع .	
٢٧٢	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣) ٤٩	
	٣ - الميعاد المحدد للاعتراض على قائمة شروط البيع لا يلتزم به إلا من أخبر بإبدائها . عدم الاخبار . أثره . اعتبار من لم يخبر من الغير يجوز تدخله عند نظر الاعتراض .	
٣٤٧	(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠) ٦٤	
	” وقف الدعوى “	
	وقف الدعوى طبقاً للسادة ١٢٩ مرافعات . جوازي للحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها .	
٩٩٠	(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) ١٧٨	

صفحة	القاعدة	
		”ترك الخصومة والتنازل عنها“
		١ - التنازل عن الخصومة أو تركها . شرطه . ألا يكون مقرونا بشرط يفيد التمسك بالخصومة أو بأثر من آثارها . مثال لتنازل مشروط .
٩٠٥	١٦٥	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		٢ - النزول عن الحق في الاخذ بالشفعة . جوازه قبل البيع أو بعده وحتى صدور الحكم فيها . إشتراط أن يكون النزول أثناء نظر الدعوى مسبوقا بإدعاء ترك الخصومة . خطأ . حالة ذلك .
٨٩٧	١٦٤	(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		٣ - النزول عن الحق في الاخذ بالشفعة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا . إستخلاص النزول الضمى من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفا مستمدا مما له أصله بالأوراق .
٨٩٧	١٦٤	(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		٤ - النزول الضمى . ماهيته . مساومة الشفيع للمشتري . بيع العقار له أو مقامته فيه أو إشراكه في جزء منه . مفاده . رضائه بالمشتري مالكا وإسقاط حقه في أخذه الشفعة .
٨٩٧	١٦٤	(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)

الصفحة	القاعدة
	(ثالث عشر) إغفال الفصل في الطلبات :
	إغفال إكالة الفصل في بعض الطلبات . علاج ذلك الرجوع إلى ذات المحمة لتستدرك ما فاتها . م ١٩٣ مرافعات . شرطه . أن يكون الطلب امدى اغفات الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها بالتبعية لاختصاصها بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها .
١١٥٣	(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤) ٢٠٨
	(رابع عشر) بعض أنواع الدعاوى :
	”دعوى إثبات النسب“
	دعوى إثبات النسب وصحتها . يكتفى لسماعها في المذهب الحنفى . وجود عقد زواج استوفى أركانه وسائر شروط صحته شرعا سواء وثق رسميا أو أثبت بحور عرفي أو كان غير مكتوب .
٢٣١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية -) ٥٧
 (جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
	”دعوى الإيجار ودعوى الزوجية“
	الدعوى بطلب إنهاء عقد الإيجار باعتبار أن الشاغلة للمين الموقرة ليست زوجة لمستأجرها الأصلي الذي تركها . دعوى متميزة عن دعوى الزوجية التي عنها المادة ٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . الزوجية التي هي من شرائط امتداد عقد الإيجار عملا بالمادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٥ . لا يلزم لتوافرها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية .
٢٤٥١	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩) ٩٨

الرقم	القائمة	منحة
	"دعوى الضمان"	
	٢ - دعوى الضمان الفرعية المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى . وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكيم . ١١٠ م مرافعات .	
١٣٦	٢٦ (جلسة ١٨/١/١٩٨٢)	٢ - دعوى الضمان المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بها . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . وجوب القضاء بإحالتها إلى هيئات التحكيم .
١٣٦	٢٦ (جلسة ١٨/١/١٩٨٢)	» الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٢ (
	"دعوى التعويض"	
	١ - حجية الأحكام . شروط توافرها . دعوى المضرور على المتبوع والتابع لارامهما بالتضامن بالتعويض . اختلافها خصوصا وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وفائه للضرور .	
١٠٧	٢١ (جلسة ١٤/١/١٩٨٢)	٢ - تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وسقوط الحق في إبطال العقد لمعموله نتيجة إكراه . اختلاف كل منهما في قواعده وشروطه .
١٦٠	٣٠ (جلسة ٢١/١/١٩٨٢)	٢ - صدور قرار المحافظ باقتراح خطوط التنظيم . ١٢٢ ق ٤٥ لسنة ٦٢ . أثره . منع إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء

الرقم	القاعدة	صفحة
	البارزة عن خط التنظيم . لاولى الشأن الحق في التعويض إذا تحقق موجه .	
١٤١	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)	٢٩١
	٤ - التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الإجراءات التي أوجب القانون عليها إتباعها لتقدير التعويض .	
١٤١	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)	٢٩١
	” دعوى التطبيق ودعوى الطاعة “	
	اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطبيق موضوعا وسببا . النشوز لا يعد مانعا من نظير دعوى التطبيق . إلتفات محكمة الموضوع عن دلالة حكم طاعة في دعوى التطبيق . لا خطأ	
٩٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)	٥٣٤
	” الدعوى غير المباشرة “	
	الدعوى غير المباشرة . للدائن استعمال حق مدينه في صورة دعوى مبتدأة أو طعن في حكم . شرطه . أن يكون مباشر الإجراءات دائئا بأن يستعمل الحق باسمه . مثال في إيجار من الباطن .	
١٠٨	(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)	٥٣٣
	” دعوى عدم نفاذ التصرف “	
	١ - طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعبوض . وجوب انطواء هذا التصرف على غش - تواطؤ - من المدين . م ٢٣٨ مدني . إثبات الغش . كيفيته . محكمة	

الصفحة	القاعدة	
		الموضوع لها استنتاج وجوده . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائفا .
٥٠٨	٩٢	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)
		٢ - إثبات الدائن إعسار مدينه . القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٣٩ مدنى . مؤداها . محكمة الموضوع لها تقدير ما إذا كان تصرف المدين قد سبب إعساره أو زاد فيه . عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض مادام إستخلاصها مائفا .
٥٠٨	٩٢	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)
		٣ - الدعوى البوليصة . ماهيتها . دعوى عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين لإضراراً بدائنه . عدم مساس المحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . بقاؤه صحيحا وقائما بين عاقلديه .
٥٠٨	٩٢	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)
		” دعوى منع التعرض “
		١ - ميعاد السنة المحددة لرفع دعوى منع التعرض ٩٦١ م مدنى بمعاد سقوطها أثره . رفع الدعوى خلاله أمام محكمة غير مختصة يترتب في تحقق الشرط الذى يتوقف عليه قبولها . عللة ذلك .
١٠١٢	١٨٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٨٢)
		٢ - القرار الإدارى ماهيته . الإجراء الذى لا يستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارى يتخوله سلطة القيام به هو عمل . ادى . إختصاص القضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه .
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٨٢)

الرقم	القاعدة	صفحة
	”دعوى البيوع“	
	دعوى البيوع . اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها سرعان قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية فى شأنها . م ٣٧٤ مرافعات (مثال فى وقف الدعوى واعتبارها كأن لم تكن ؛ (الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦) ٢٢٥	١٢٤٦
	”دعوى تثبيت الملكية“	
	دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قيام لجنة شئون الاوقاف بتقدير وفرز حصة الخيرات فيها . حلة ذلك . م ٢ ق ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف . (الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨) ٢٢٧	١٢٥٦
	”مسائل متنوعة“	
	١ - اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة بنظر دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندي أثناء العمليات الحربية . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩٠	١٠٥٣
	٢ - الإجراءات التى نصت عليها المادة ٨٢ من القانون ٩٠ سنة ١٩٧٥ لإثبات سبب وفاة الجندي لا تمنع من اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨) ١٩٠	١٠٥٣

صفحة	القاعدة	
		٣ - مجمع البحوث الإسلامية . واجباته . متابعة ما ينشر عن الإسلام والاثار الإسلامى من بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين فى الهيئات العامة والخاصة والأفراد العاملين فى مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
		٤ - مجلس الوزراء . اختصاصه بإصدار قرارات منع تداول المطبوعات التى تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام . م ٣٠ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
دفع		
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار الاستئناف على طلب الاخلاء . أثره . إمتناع النظر فى الدفع .
٩٠١	٢	(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		٢ - الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها .
٩٦	٤٨	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)
		٣ - التسكّم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التسكّم فى الموضوع . مناطه . طلب التأجيل لضم دعوى . ليس تعرضا للموضوع يسقط الحق فى التمسك بالتحكم .
٤٤٢	٨٠	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)

الرقم	القاعدة	صفحة
	الدفع بالتقادم .	
	١ - التقادم المسقط . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . عله ذلك .	
٦٦٢	١١٧ (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣)	
	٢ - الدفع بالتقادم أو بانقطاعه أو سقوطه من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى . أثره . وجوب التمسك به .	
١٠٥٩	١٩١ (الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)	
	٣ - استخلاص النزول الضمني عن الدفوع الشككية من إطلاقات محكمة الموضوع . طلب تأجيل الدعوى لتقديم مستندات . لا يعد نزولاً عن الدفع الشككي . عدم وجوب إبداء التمسك بالدفع بكل جلسة طالما أبدى صحيحاً .	
٩٤٨	١٧١ (الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)	
	الدفع بعدم القبول	
	١ - مجمع البحوث الإسلامية . شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثيله في التقاضي . م ٨ ق ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .	
١١١٦	٢٠٢ (الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)	
	٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . جوار إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى م ١١٥ مراقعات .	
١١١٦	٢٠٢ (الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)	

الصفحة	القاعدة
	الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن .
	الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلان صحيفة في الميعاد القانوني . دفع شكلي غير متعلق بالنظام العام . م . ٧ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٠٦ . أثر ذلك . وجوب إيدائه قبل التسليم في الموضوع . بقاء هذا الدفع قائماً ما لم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمناً .
٩٤٨	١٧١ (١٩٨٢/١١/١٨) جلسة ٤٩ ق - الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩
	اعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجئة . نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير مقبول علّة ذلك
١٠٩٠	١٩٧ (١٩٨٢/١١/٢٩) جلسة ٤٨ ق - الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨
	(ر)
	رهن . ريع .
	رهن
	١ - زول الراهن للدائن المرتين عن العقار المرهون . إعتباره بيعاً . شرطه .
٤١٣	٧٤ (١٩٨٢/٤/١٥) جلسة ٤٨ ق - الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨
	”رهن السفينة“ .
	٢ - السفينة . تعريفها . شرط خضوعها للقانون البحري . صلاحيتها للإلاحة . فقد السفينة صلاحيتها للإلاحة أو صيرورتها

صفحة	القاعدة	
		حطاما . مؤداه . . خروجها عن نطاق القانون البحري . الاستثناء . جواز وهن السفينة تحت الإنشاء . ق ٣٥ لسنة ٥١ الخاص بحقوق الامتياز والرهون البحري .
٥٨٥	١٠٦	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) ٣ - إجراءات حجز السفينة وبيرمها . خضوعها لأحكام القانون البحري . المواد ١٠ - ٢٩ منه . فقد السفينة صلاحيتها أو صيرورتها حطاما . خضوعها للإجراءات العادية في حجز المنقول وبيرمه دون القانون البحري .
٥٨٥	١٠٦	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		د-ع
		لشريك على الشيوع حق المطالبة برأع حصته من الشركاء الآخرين الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم ، كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .
٩٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		(ش)
		شركات . شفعة . شيوع . شهر عقارى
		شركات
		الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجرا . تأميم الشركة . أثره ، إغفال الحكم ببحث علاقة الشريك بالشركة

الصفحة	القاعدة	
		بعد التأميم النصفى ومدى أحقيته فى شىء من الأرباح باعتبارها أحر . قصور .
٣٠٧	٩٨	(الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨٢) عمل "علاقة العمل" "أجر" . شركات .
		١ - الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ، ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله حصة من الربح وليست أجرا .
١١٢٣	٢٠٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٦/١٢/١٩٨٢) ٢ - تكوين أو إنهاء الشركات من الأعمال التجارية بالتبعية لأن تتوافر شروطها بالنسبة له . علة ذلك .
١٢٣٩	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٢) ٣ - الشريك الموصى فى شركة التوصية . ليس تاجرا . إشراكه فى تكوين الشركة أو اقتضائه نصيبه فى أرباحها أو فى ناتج تصفيها . عدم إعتباره عملا تجاريا .
١٢٣٩	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٢)
		شفعة
		حق الأخذ بالشفعة فى الأراضى الزراعية بسبب الحوار . شرطه . ملاصقة أرض الحار للأرض المبيعة من جهتين . مجاورة الحار للأرض المبيعة بقطعتين منفصلتين يملك كل منهما فى إحدى جهات هذه الأرض . لا يبيع له الأخذ بالشفعة علة ذلك .
٣٨٢	٥١	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/٣/١٩٨٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حلول الشفيع محل المشتري في حقوقه والتزاماته . ٩٤٥٠ مدين . مفاده . نحل البائع دون المشتري في مواجهة الشفيع بكافة التزاماته قبله .
٣٠١	٥٥	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١)
		٣ - للشفيع الاستغناء عن إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة رفع الدعوى رأساً على كل من البائع والمشتري . شرط ذلك . إعلان صحيفة الدعوى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار . وقوع البيع . علة ذلك .
٥٧٢	١٠٣	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣)
		٤ - بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة . للشفيع أن يشفع في أى من هذه البيوع طالما بقيت الملكية للبائع . إنتقالها إلى مشتراً غير المشفوع منه بتسجيله عقده قبل تسجيل إعلان الرغبة . أثره . عدم قبول طلب الشفعة . علة ذلك . إدماء الشفيع صورية ذلك العقد المسجل . وجوب اختصاص جميع المشتريين فيه وإلا كانت دعواه غير مقبولة .
١٢٨٩	٢٣٢	(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
		• - علم الشفيع بالبيع . لا يعتبر ثابتاً إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري . لا إزام على الشفيع إعلان رغبته إلا بعد ذلك الإنذار .
١٠٣٩	١٨٧	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)
		٦ - الشفيع . وجوب مباشرته إجراءات دعواه قبل مشتري العقار دون اعتداد بالبيع الصادر منه لآخر طالما كان البيع في تاريخ نال لتسجيل إعلان الرغبة في الشفعة ٩٤٧ مدين
٨٢٧	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - بطلان إعلان الرغبة في الشفعة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
٨٢٧	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤)
		٨ - النزول الضمني عن الحق في طلب الشفعة . شرطه .
٦٠٣٩	١٨٧	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)
		٩ - النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة . جوازه قبل البيع أو بعده وحتى صدور الحكم فيها . اشتراط أن يكون النزول أثناء نظر الدعوى مسبقا بإبداء ترك الخصومة . خطأ . علة ذلك .
٨٩٧	١٦٤	(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		١٠ - النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا . استخلاص النزول الضمني من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائغا مستمدا لما له أصله بالأوراق .
٨٩٧	١٦٤	(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		١١ - النزول الضمني ماهيته . مساومة الشفيع للمشتري بيع المقار له أو مقاسمته فيه أو إشراكه في جزء منه مفاده . رضائه بالمشتري مالكا وإسقاط حقه في أخذه الشفعة .
٨٩٧	١٦٤	(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		١٢ - ميعاد الخمسة عشر يوما المسقط لحق الشفيع في إعلان رغبته في الشفعة . بدء سريانه من تاريخ إنذاره رسميا من البائع أو المشتري بوقوع البيع . علمه بذلك بأي طريق آخر لا يغني عن الإنذار . المسادمان ٩٤٠ ، ٩٤١ مدني .
٦١١١	٢٠١	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)

صفحة	القاعدة	
		شروع
		١ - بيع الشريك حصته في الملك الشائع بمردف دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل عقد شرائه قبل انتهاء إجراءات القسمة . أثره . عدم اعتبار البائع ممثلاً للمشتري في دعوى القسمة .
١٦٩	٣١	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)
		٢ - الحكم بإيقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية إلا بتسجيله . المشتري لحصة أحد الشركاء بعقد سجل قبل تسجيل حكم إيقاع البيع أو قبل التاريخ الذي يرد إليه تسجيله . عدم اختصاصه في إجراءات البيع . أثره . انتقال الملكية لهذا المشتري ولو كان متواطئاً مع البائع . علة ذلك .
١٦٩	٣١	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)
		٣ - إدارة أحد الشركاء المال الشائع دون اعتراض من الباقين . أثره . اعتباره وكيلًا عنهم (مثال في إيجار) .
٣٧١	٦٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
		٤ - بيع الشريك المشتاع لجزء من العقار الشائع ، ليس للمشتري طلب تثبيت ملكيته لهذا المبيع قبل إجراء القسمة ووقوعه في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً م ٢/٨٤٦ مدني
٨٧٥	١٥٩	(الطعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
		٥ - للشريك على الشروع حق المطالبة ببيع حصته من الشركاء الآخرين الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم ، كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة .
٩٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)

صفحة	القاعدة	
		٦ - ورثة المتفيع بأرض الاصلاح الزراعى . بقاؤهم منتفعين بتصبيهم فى الأرض على الشيوخ حتى يسم أيلولتها الى المستحق منهم اتفاقا أو قضاء . المادتان ٢٣ ، ٢٤ ق ١٨٧ لسنة ٩٥٢ .
٩٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٧ - سريان عقود إيجار الأماكن على المالك الجديد . ٣٠ ق ١٩٧٧/٤٩ . شرطه .
١٢٣٥	٢٢٣	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		٨ - ثبوت حق إدارة المال الشائع للشركاء عتمةين أو لأغلبيتهم المطلقة دون سواهم . المادتان ٨٢٧ ، ٨٢٨ مدنى . مؤداه ما
١٢٣٥	٢٢٣	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
شهر عقارى		
		١ - الملكية فى المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين تتماعين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للعقار - الذى لم يسجل - له حق التنفيذ على العقار . عليه ذلك . أن ملكيته مازالت على ذمة البائع .
٥٩٠	٢٠٠	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		٢ - المحررات التى ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ والأحكام التى صدرت قبل هذا التاريخ . عدم

الرقم	القاعدة	صفحة
	مريان أحكام قانون الشهر العقارى عليها ، م ٥٤ من القانون المذكور .	
٢٩٢	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦) ٣٥	
	راجع أيضا "تسجيل" .	
	الوكالة المستترة . نطاقها . تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر . أثره . نقل الملكية من الغير للوكيل المستتر مباشرة فى العلاقة بين الوكيل والموكل .	
٢٩٣	(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨) ١٢٣	
	التسجيل نظام شخصى يجرى وفقا للأسماء لا بحسب العقارات - لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم فى حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . لإجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لامتثالية .	
٨٤٧	(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠) ١٥٣	
	انتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة . تمامه بمجرد الوفاة . عدم شهر حق الإرث . جرائه . منع شهر تصرف الوارث فى حق من هذه الحقوق . م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦	
١١١	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢) ٢٠١	
	(ص)	
	سورية	
	١ - الأجرة المحددة بعقد الإيجار الصادر من المالك السابق حجة على المالك الجديد . لا يشترط أن يكون للعقد تاريخ	

الضريبة	الصفحة
ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية . إتفاق المالك السابق والمستأجر أثناء الامتداد القانوني للعقد على أجرة تقل عن الأجرة القانونية . أثره . إلزام المالك الجديد بهذه الأجرة ما لم يثبت عسورية هذا الاتفاق . م ١٢ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .	
(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥) ٨٨	٤٨٤
٢ - طعن أحد المتعاقدين في عقد البيع المكتوب بأنه يستر وصية طعن بالصورية النسبية . عدم جواز إثباته إلا بالكتابة .	
(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧) ١٥١	٨٣٨
٣ - عدم ذكر سبب الالتزام في العقد إقتراض أن للعقد سبباً مشروعاً . للذين إثبات عكس ذلك ، سبب الالتزام المذكور في العقد . اعتباره السبب الحقيقي لإثبات المدين صورته . أثره . نقل عبء إثبات السبب الحقيقي ومشروعيته إلى الدائن م ١١٧ م١ .	
الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤ ١٦١	٩١٥
<p>(ض)</p> <p>ضرائب</p> <p>(أولا ، الضريبة العامة على الإيراد :</p> <p>١ . مبلغ الإعفاء المقرر للأعباء المالية في ضريبة على المنقبات . م ٦٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٤٩ المعدلة</p>	

الصفحة	القاعدة	
		<p>بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . استبعاده من وعاء الضريبة العامة على الإيراد</p> <p>علة ذلك . الإيراد الذي لا يخضع لضريبة نوعية لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة على الإيراد .</p>
٤٤٩	٨١	<p>(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)</p> <p>(ثانيا) الضريبة على القيم المنقولة :</p> <p>خضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواء كانت تمويلية أو فوائد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات .</p>
٥٧٦	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢)</p> <p>(ثالثا) ضريبة التركات .</p> <p>١ - طعن الواوثة في تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة .</p> <p>اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستغلالها .</p>
١٣٢	٢٥	<p>(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٢)</p> <p>٢ - طلب الواوثة استرداد مادمه من ضريبة التركات استنادا إلى عدم استحقاق مصلحة الضرائب له . الالتجاء إلى القضاء مباشرة - ودون سابق عرض النزاع على لجنة الطعن - بقية استرداد مادمه بغير وجه . صحيح . علة ذلك .</p>
٨٧٢	١٥٨	<p>(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١/١١/١٩٨٢)</p>

صفحة	القاعدة	
		(رابعاً) الطعن الضريبي .
		الحكم بالغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه . أثره . لإنهاء المنازعة في القرار وحسم الخصومة الأصلية أمام المحكمة . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير صافي التركة ابتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .
١٣٢	٢٥	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
		(خامساً) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
		الإعفاء المقرر للجمعيات التعاونية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . م ٢/١ من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن إعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب . شرطه . أجور العاملين بها . خروجها من نطاق الإعفاء .
٦٨٤	١٢١	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		(سادساً) مسائل متنوعة .
		١ - خضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواء كانت تعويضية أو فوائد تأخرية . م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات .
٥٧٦	١٠٤	(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		٢ - دفاتر الممول . حق موظفي مصلحة الضرائب ومندوبيها في الاطلاع عليها . مناهضه . المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تفتيش مسكن الممول ومركز نشاطه . خضوعه للقواعد الخاصة به الواردة في قانون الإجراءات الجنائية

الصفحة	القاعدة
	باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق . عدم إلزام المصلحة بهذه القواعد . أثره . بطلان التفتيش وبطلان الربط المستمد مما أسفر عنه .
٩٢٥	١٦٨ (الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٨٢) ٣ - ربط الضريبة . إلزام مصلحة الضرائب في سبيله بمشروعية الدليل . قوانين الضرائب لا تعفيها من هذا الالتزام . القول بغير ذلك مخالف للدستور .
٩٢٥	١٦٨ (الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٨٢)
(ع)	
عقد . علامة تجارية . عمل	
عقد	
(أولا) الوعد بالتعاقد .	
النشرة الداخلية عن مسابقة للتعين في وظائف ذات فئات مالية . عدم اعتباره وعدا بالتعاقد . حلة ذلك .	
٥٠	١٣ (الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢/١/١٩٨٢) (ثانيا) أركان العقد : " عيوب الرضا " .
١ - تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس المتعاقد أمور واقعية تستقل بها محكمة الموضوع بلارقابة من محكمة	

الرقعة	صفحة
التنقض . طالبا أقامت قضاها على أسباب سائغة . الجدل فيها غير جائز أمام محكمة التنقض .	
(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢)	١٣
٢ - الإكراه . لمحكمة الموضوع الاستدلال عليه من أى تحقيق قضائى أو إدارى ولو لم يكن الخصم طرفا فيه . لا رقابة لمحكمة التنقض عليها فى ذلك متى كان إستخلاصها سائغا .	٥٠
(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)	٣٠
٣ - تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وسقوط الحق فى إبطال العقد لحصوله نتيجة إكراه . إختلاف كل منهما فى قواعده وشروطه .	١٦٠
(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)	٣
”سبب الإلتزام فى العقد“	
١ - عدم ذكر سبب الإلتزام فى العقد . افتراض أن للعقد سببا مشروعا . للدين إثبات عكس ذلك . سبب الإلتزام المذكور فى العقد . اعتباره السبب الحقيقى . لإثبات المدين صوريته . أثره . نقل عبء إثبات السبب الحقيقى ومشروعيته إلى الدائن م ٣٧ مدنى	
(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)	١٦٧
(ثالثا) تفسير العقد .	٩١٥
١ - عدم التزام المحكمة بتحرير الأخذ بالمعنى الظاهر لعبارات العقد	
(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٤)	١٥
	٦٢

صفحة	القاعدة	
		٢ — تفسير العقود والشروط للتعرف على قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . شرطه
٤٨٤	٨٨	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		٣ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والمشاركات وسائر المحررات . إلزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لعبارتها .
٦٨٧	١٢٢	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		٤ — تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . من سلطة محكمة الموضوع متى قام قضاؤها على أسباب سائغة وطالما لم يخرج عن المعنى الظاهر لعبارتها .
٧٩٥	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢١)
		٥ — تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة .
٩٢١٠	٢١٩	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		(رابعا) آثار العقد .
		١ — الوضع الظاهر . قاعدة واجبة الإعمال متى توافرت موجبات إعمالها واستوفت شرائط تطبيقها . مؤدى ذلك . اعتبار التصرف المبرم بعرض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية نافذا في مواجهة صاحب الحق متى أسهم الأخير بخطئه — سلبا أو إيجابا — في ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق .
		(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » — جلسة
٦٣٩	٢	(١٩٨٢/٢/١٦)

الرقم	القاعدة	صفحة
٢	المشتري العقار ولو بعقد غير مسجل ثمار المبيع . م ٥٨	
	مدنى حقه فى اقتضاء الثمار قبل مستأجر العقار . شرطه	
	أن يكون قد سجل عقده أو أحال البائع إليه حقه فى ذلك وقبل	
	المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها .	
٣٢٥	٦٠ . (الطن رقم ١٠٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩١٢) . . .	
	٣ - البناء والغراس والتحسينات التى يوجددها المستأجر	
	فى العين المؤجرة . له قيمتها أو ما يزيد من قيمة العقار ما لم	
	يتفق على غير ذلك . الاتفاق على أيلولتها إلى المؤجر عند انتهاء	
	العقد أثره . إنتقال حقه إلى التعويض عنها عند نزع ملكية	
	الأرض المؤجرة .	
٤٢٥	٧٧ (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٨٢)	
	٤ - الأجرة المحددة بعقد الإيجار الصادر من المالك	
	السابق بحجة على المالك الجديد . لا يشترط أن يكون للعقد	
	تاريخ ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية . اتفاق المالك	
	السابق والمستأجر أثناء الامتداد القانونى للعقد على أجرة نقل	
	عن الأجرة القانونية . أثره . التزام المالك الجديد بهذه الأجرة	
	ما لم يثبت صورية هذا الاتفاق . م ١٢ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ،	
	م ٣٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .	
٤٨٤	٨٠ (الطن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٥/٥/١٩٨٢)	
	٥ الدعوى البوليصية . ماهيتها . دعوى عدم نفاذ	
	التصرف الصادر من المدين اضرارا بدائنه . عدم نفاذ الحكم	
	الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . بقاؤه صحيحاً وقائماً	
	بين عاقيه	
٥٠٨	٩٢ (الطن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٢)	

الرقم	المادة
	٦ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . شرطه . أن يكون هذا العقد صحيحا وخاليا من الطاعن . (مثال لثبوت صورية النمن في العقد النهائي) .
٥٦٨	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١) ١٥٧
	” الدفع بعدم التنفيذ ” .
	الدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء ١٦١ مدني .
٥٦٦	(الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣) ١٠٢
	(خامسا) تكييف العقد .
	١ - تكييف العقد . مناطه . عدم الاعتداد بما يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد .
٧٥	(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ١٧
	٢ - التعرف على قصد العقادين من سلطة محكمة الموضوع .
	التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٧٥	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ١٧
	٣ - العقود المبرمة مع شركة المعمورة للإسكان والتعمير بشأن استئجار كبائن شاطئ المعمورة ليست عقود إدارية .
	علة ذلك .
٦١٨	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١) ١١٢

الرقعة	صفحة
(مادسا) إبطال العقد :	
تتقدم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وسقوط الحق في إبطال العقد لحصوله نتيجة إكراه . إختلاف كل منهما في قواعده وشروطه .	
(الظعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)	١٦٠
(سابعاً) زوال العقد :	
"إنهاء العقد بالإرادة المنفردة" .	
لصاحب العمل لإنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . أثره . إنقضاء الرابطة العقدية ولو أتم بالتعسف الاستثناء . كون الفصل بسبب النشاط النقابي . م ٦٩٤ ، ٦٩٥ مدني ، م ٢ ، ٧٤ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .	
(الظعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١)	٢٧٨
"فسخ العقد" .	
١ - عدم تنفيذ المدين لالتزامه لخطأ من الدائن . أثره . وجوب التجاوز عن شرط الفسخ الإتفاقي .	
(الظعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)	٦٠٧
٢ - الوفاء بالدين . الاصل فيه أن يكون في محل المدين عدم اشتراط الوفاء بجن المبيع في موطن البائع . تقاعس البائع عن السمو إلى موطن المشتري لاقتضاء أمن . لا يترتب عليه فسخ العقد موجب الشرط الإتفاقي .	
(الظعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)	٦٠٧

صفحة	القاعدة
	٣ - الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح في العقد عند التأخير في سداد باقي الثمن قبول البائع للوفاء المتأخر . أثره . إعتباره تنازلا عن أعمال الشرط الفاسخ الصريح .
٦١٥	١١٥ (الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣) ٤ - ثبوت الفسخ في العقود الملزمة لجانبين بنص القانون . م ١٥٧ مدني . عدم جواز الحرمان أو الحسد من نطاقه إلا باتفاق صريح .
٧٥٧	١٣٤ (الطعن رقم ٥٩٨ ، ٦٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ٥ - القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . انحلال العقد بأثر رجعي . التزام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمن البيع .
٧٥٧	١٣٤ (الطعن رقم ٥٩٨ ، ٦٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ٦ - الشرط الفاسخ الصريح جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشتري في حبس الثمن . لأجل لإعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحا
٩٣٤	١٩٩ (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ٧ - سلب القاضي كل سلطة تقديرية عند الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح . مناطه .
١٠٩٩	١٩٨ (الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠) ٨ - طلب مقابل الانتفاع عن العين المبيعة . إستقلاله عن طلب فسخ العقد . عدم التلازم بينهما .
١٠٩٩	١٩٨ (الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)

الصفحة	القاعدة
	(ثامنا) صورية العقد :
	” راجع صورية “
	(تاسعا) أنواع العقود :
	” عقد الإذعان “
	عقد الإذعان • خصائصه • تعلقه بسلع أو مرافق ضرورية واحتكار الموجب لما احتكرا قانونيا أو فعليا أو قيام منافسة محدودة النطاق بشأنها مع صدور الإيجاب للناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محددة • السلع الضرورية • ماهيتها .
٥٠	١٣ (الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢)
	” العقد الإداري “ :
	العقود المبرمة مع شركة المعمورة للاسكان والتعمير بشأن استئجار كبائن شاطئ المعمورة • ليست عقود إدارية • علة ذلك .
٦١٨	١١٢ (الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
	علامة تجارية
	العلامة التجارية • جزء من المحل التجاري • يبيع المحل . الأصل شموله العلامة التجارية مالم يقض الاتفاق بغير ذلك . م ٩٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
٢٦٦	٤٨ (الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)

عمل

(أولا) علاقة العمل :

١ - المؤسسات الصحفية فيما يجاوز مسئولية مديرها ومستخدمها الجنائية ومزاولة الاستيراد والتصدير من أشخاص القانون الخاص . أساس ذلك . علاقة المؤسسات الصحفية بالعاملين فيها . تحكمها القواعد المنصوص عليها في القانون المدني وقانون العمل حلة ذلك .

لا الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١ (٥٠ ٣٧٨

٢ - الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجرا . تأميم الشركة . أثره . إغفال الحكم ببحث علاقة الشريك بالشركة بعد التأميم النصفى ومدى أحقيته فى شئ من الأرباح باعتبارها أجر . قصور .

لا الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٥ (٦٨ ٣٧٧

٣ - العاملون بالقطاع العام . علاقتهم بالشركات التى يعملون بها علاقة تعاقدية وليست تنظيمية . القرارات التى تقررها تلك الشركات ليست من قبيل القرارات الإدارية . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . صدور قرار نقل العامل أو نفيه من الوزير المختص لا يؤثر فى تلك العلاقة التعاقدية .

لا الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢ (١٣٢ ٧٤١

الرقم	الصفحة	المادة
١٠٦٥	١٩٢	٤ - رابطة العمل . عدم كفايتها بذاتها لقيام علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسؤولية التقصيرية . علة ذلك . انتقال سلطة الرقابة على العامل إلى المستعير أو المستأجر . أثره .
١١٢٣	٢٠٣	٥ - الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله حصة من الربح وليست أجراً .
١١٢٣	٢٠٣	٦ - القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة التأمينات عن فترة سابقة على عقد الشركة المبرم بينه وبين العمال المستحقة عنهم تلك الاشتراكات استناداً إلى حكم جنائي قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العمال في تاريخ لاحق لعقد الشركة خطأ في القانون . علة ذلك .
١١٢٣	٢٠٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٦)
		(ثانياً) عقد العمل :
٢٧٨	٥٠	١ - لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . أثره . انقضاء الرابطة العقدية ولو أتم بالتعسف . الاستثناء . كون الفصل بسبب النشاط النقابي .
		٣٦٩٤ ، ٦٩٥ م ٧٢ ، ٧٤ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٢٧٨	٥٠	(الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١)

الفاصلة	الفاصلة	الفاصلة
		٢ - المخرج عنهم محيا من المحكوم عليهم في قضايا سياسية . مودتهم إلى أعمالهم جوازي بلجهة العمل . علة ذلك . القرار الجمهورى ١٠١ لسنة ١٩٧٠ .
٤٣١	٧٨	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥) ٣ - عقد العمل . تميزه عن عقد المعاولة وغيره من العقود بتوافر عنصر التبعية .
٧٠٧	١٢٦	(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) ٤ - المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى . خضوعها للتقادم الحولى المقرر بالمادة ٢٧١ بحرى . توجيه اليمين إلى من احتج به . أثره . وجوب الفصل فى الدعوى وفقا لما يسفر عنه توجيه اليمين دون إعمال حكم التقادم .
١٠٨٠	١٩٥	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩) (ثالثا) أجرة العامل ١ - العلاوة الاجتماعية . صورة من صور إمانة غلاء المعيشة . صدور القرار الجمهورى ٣٥٤٦ م لسنة ١٩٦٢ . أثره . عدم أحقية العامل فى العلاوة الاجتماعية اعتبارا من ١٢/٢٩/١٩٦٢ . مخالفة ذلك لارتب للعامل حقا فى صرفها .
٦١	٦٦	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ٢ - بذلات طبيعة العمل والبذلات المهنية للعاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز منحها بغير الطريق القانونى . ٢٠٠ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ بدل التفرغ للاخصائيين التجارىين . قصره على العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع

الصفحة	القاعدة	
		العام علة ذلك . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ .
٢٤٧	٤٤	(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٣ - وقف العامل لحبسه احتياطيا قبل العمل بأحكام القرار الجمهوري ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . وجوب الرجوع في شأن اقتضاء العامل لكامل أجره لأحكام قانون العمل . شرطه أن يكون الاتهام - سبب الوقف - بتدبير صاحب العمل . م ٧١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٤٣١	٧٨	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)
		٤ - استحقاق العامل بالقطاع العام بدل طبيعة العمل . شرطه . اعتماد الوزير المختص للقوائم التي يحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية بناء على قرار مجلس الوزراء ، وإقرار وزير الخزانة لهذه القوائم . القضاء بأحقية العامل للبدل بمجرد اعتماد الوزير المختص للقوائم دون النظر إلى موافقة وزير الخزانة . خطأ في تطبيق القانون .
٧٣٥	١٣١	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢)
		٥ - الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الاستثناء . حالات محددة على سبيل الحصر ليس منها تجنيد العامل . الحكم الوارد بالمادة ٥١ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قاصر على حالة الاستدعاء من الاحتياط . علة ذلك .
١٠٢٠	١٨٣	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢)

الرقم	القاعدة	صفحة
٦ -	تجنيد العامل . فصله من بعد لثبوت عدم لياقته طبيا . اعتباره مجنونا في الفترة التي قضها بالقوات المسلحة . القضاء له بأجره عن تلك الفترة بمقولة أنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد . خطأ في القانون .	١٠٢٠
٧ -	حق مجلس إدارة شركة القطاع العام في تحديد نسب العمولة أو تعديلها . شرطه . أن يتم في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين دون تمييز مستهدفا تطوير الانتاج وتقييمه .	١٠٢٠
٨ -	اشتغال العامل وقتا إضافيا في أيام العمل المعتادة . استحقاقه أجرا إضافيا يوازي أجره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافا إليه ٢٥٪ عن ساعات العمل النهارية و ٥٠٪ عن ساعات العمل الليلية . ق ٩١ لسنة ٥٩ .	١٠٧١
٩ -	اشتغال العامل في أيام الراحة الأسبوعية — مدفوعة الأجر — استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافا إليه أجر يوازي أجر ساعات العمل الإضافية محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا في ساعات العمل الإضافية وأجرا إضافيا مضاعفا هو ٥٠٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إن كان العمل نهارا و ١٠٠٪ إن كان العمل ليلا . ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .	١٠٧٥
١١٢٨ -	سنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ (١٩٤)	١٠٧٥

صفحة	القاعدة
	١٠ = العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساعاته جميعا ساعات عمل إضافية . ق ٩١ لسنة ٥٩ . علة ذلك .
١٠٧٥	١٩٤ (١٩٨٢/١١/٢٩ جلسة ٤٧ ق -
	الطنع رقم ١١٢٨ لسنة ٤٧ ق -
	رابعاً) العاملون بشركات القطاع العام :
	” تعيين العامل “
	النشرة الداخلية عن مسابقة للتعيين في وظائف ذات فئات مالية . عدم اعتبارها وعدا بالتعاقد . علة ذلك .
٥٠	١٣ (١٩٨٢/١/٢ جلسة ٤٦ ق -
	الطنع رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق -
	” تصحيح أوضاع العاملين “ .
	١ - المدة اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتسوية أوضاع العاملين بالقطاع العام . وجوب أن تكون مدة خدمة فعلية . إعتداد الحكم بمدة خبرة العامل المحتسبة عند التسمين . خطأ .
٣١٦	٥٨ (١٩٨٢/٣/٢١ جلسة ٥١ ق -
	٢ - مدة الخدمة السابقة ١٧ م ، ١٨ ، ١٩ من ق ١١ سنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على لجنة شئون العاملين لاعتمادها وإصدار قرار بإضافتها .
٩١٧	١٧٩ (١٩٨٢/١١/٢١ جلسة ٥١ ق -
	الطنع رقم ١٨٨٤ لسنة ٥١ ق -

الرقم	القاعدة	ملاحظة
	٣ - أحكام القانونين ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل قانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام . فصر سريانها على المدينين بوظائف الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع فقط المنصوص عليهم فى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥	
١٠٠١	١٨٠ (١٩٨٢/١١/٢١) - جلسة ٥١ ق -	٢٠٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١ لسنة ١٩٧٥
	٤ - العامل الحاصل على مؤهل عال أثناء خدمته وعين فى وظيفة مقررة لحملة المؤهلات العليا قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وجوب احتساب عدد سنوات خدمته الكلية عند الترقية طبقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .	
٩١٤٧	٢٠٧ (١٩٨٢/١٢/١٣) - جلسة ٤٩ ق -	١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣ لسنة ١٩٨٢
	٥ - مدد الخدمة المعتبرة للترقية . ماهيتها . وجوب الاعتماد بمدد الخبرة الفعلية التى قضها العامل فى عمل يكسبه خبرة فى وظيفته الحالية . المادتين ١٨ ، ١٩ ، ٤ ق ١١ لسنة ١٩٧٥	
٩١٤٧	٢٠٧ (١٩٨٢/١٢/١٣) - جلسة ٤٩ ق -	١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣ لسنة ١٩٨٢
	”وقف العامل“	
	وقف العامل لحبسه احتياطيا قبل العمل بأحكام القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . وجوب الرجوع فى شأن	

الصفحة	القاعدة	
		اقتضاء العامل لكامل أجره لأحكام قانون العمل . شرطه ان يكون الاتهام - سبب الوقف بتدبير صاحب العمل - ٧١٢ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩
٤٣١	٧٨	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨) " نذب العامل "
		نذب العامل بقرار خاطيء من جانب الشركة . ثبوت التمويض للامال عما اصابه من اضرار نتيجة ذلك القرار . أثره . وجوب القضاء بالتمويض الجائر لكل ضرر متصل السبب بأصله الضار . إشتماله على مافوته الفعل الضار أو التصرف الإدارى الخاطيء من كسب للعامل . القضاء بتمويض إجمالى يشتمل على عناصر لا تدخل فى الضرر المقتضى بالتمويض عنه . أثره .
٧٤١	١٣٢	(الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢) " نقل الامال "
		نقل الامال بالقطاع العام أو نذبه من وحدة اقتصادية إلى أخرى . جوازه فى نفس المستوى الوظيفى . شرطه . مصلحة العمل وانتفاء التعسف .
٧٤١	١٣٢	(الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢) " الجزاءات التأديبية "
		١ - الجزاءات التأديبية للعاملين بالشركات التابعة للوحدات العامية . خضوعها للقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا محل لانطباق

صفحة	القاعدة	
		المادة ٢٠ من القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . علة ذلك .
١٠٨٥	١١٦	(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩) ٢ - الطعون في الجزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام. اختصاص المحاكم العادية بها حتى ١٩٧٢/١٠/٥ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . الدعاوى التي ترفع بعد ذلك . اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون غيرها . علة ذلك .
١٠٨٥	١٩٦	(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩) (خامسا) انقضاء عقد العمل . لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . أثره : انقضاء الرابطة العقدية ولو إتسم بالتعسف . الاستثناء . كون الفصل بسبب النشاط النقابي . م ٦٩٤ ، ٦٩٥ مدني م ٧٢ و ٧٤ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٣٧٨	٥٠	(الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١) " الفصل التعسفي " . مبررات فصل العامل التي يذكرها صاحب العمل . إعتبارها نافية للتعسف من جانبه ما لم يثبت العامل عدم صحتها .
٤٧٠	٨٥	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣) (سادسا) مسائل متنوعة ١ - إستقالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة الاجتماعية يجعل الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . إعتبارها

صفحة	القاعدة	
		رئاسة عن النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٦٩	١٦	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/١/١٩٨٢)
		٢ — توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يحول دون طلب صاحب العمل تعويض الضرر الذي أصابه من جرائها بالطرق العادية .
٣٤٠	٦٢	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٨٢)
		٣ — المفرج عنهم صحيا من المحكوم عليهم في قضايا سياسية . عودتهم لأعمالهم . جوازي لجهة العمل . علة ذلك . القرار الجمهوري ١٠١ لسنة ١٩٧١ .
٤٣١	٧٨	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٨٢)
		٤ — التمسك باختصاص لجنة شئون العاملين دون مدير المصنع باعتماد مدة خبرة العامل . ق ١١/١٩٧٤ . دفاع جوهرى إغفال الرد عليه . قصور .
٩٩٧	١٧٩	(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٨٢)
		٥ — تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . قرارات تنظيمية غير ملزمة وليست لها صفة التشريع .
١٠٠١	١٨٠	(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ٢١/١١/١٩٨٢)

(ف)

فضالة - فوائد

فضالة

- براءة ذمة المدين بإقرار الدائن الوفاء الذي تم للغير . أثره .
اعتبار الغير وكيلًا بعد أن كان فضوليًا .
(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠)

٨٥٤ ١٥٥

فوائد

- ١ - الفوائد . نوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط
إستحقاقها .

٥٧٦ ١٠٤ (الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)

- ٢ - خضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواء كانت
تعويضية أو فوائد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة
بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع
والتأمينات .

٥٧٦ ١٠٤ (الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)

- ٣ - عدم جواز الحكم بالإخلاء إستنادًا إلى عدم سداد
الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالاً لأحكام
الشريعة الإسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم
بأثر فوري على المراكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة
قبله طالما لم تستقر بحكم نهائي لتعلقه بالنظام العام .

٢٥٤ ٤٦ (الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة
	٤ - قاعدة إستحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى سلم المبيع للمشتري وكان قابلا لاستاج ثمرات . م ١/٤٦٨ مدنى . عدم تعلقها بالنظام العام . وجوب تمسك البائع بها .
٥١٧	٩٣ (الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٢) ٥ - الفوائد القانونية . صريانها من تاريخ المطالبة القضائية بها م ٢٢٦ مدنى . احتساب الفوائد من تاريخ التلييه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . خطأ .
٩٢١٠	٢١٩ (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٢) ٦ - الفوائد القانونية المستحقة على قيمة الأوراق التجارية . صريانها من تاريخ الامتناع عن الوفاء . م ١٨٧ تجارى . تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب . إعتباره تاريخا لبدء صريان الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك المعتبر ورقة تجارية .
٩٢١٠	٢١٩ (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٢)

(ق)

قانون . قوار إدارى . قسمة قضاء مستعجل . قضاء
قوة الأمر الملقى قوة قاهرة

قانون

أولا : دستورية القوانين :

١ - مصادرة المبالغ مقابل عدم إقامة الدعوى الجنائية

الصفحة	القاعدة	
٥٠٠	٩٠	أو التنازل عنها م ١٤ ق ٧٦/٩٧ . عدم دستورتها م ٢٦ م ال دستور . أيلولة هذه المبالغ للدولة بالصلح شرطه . (الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٦)
		٢ - القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية . وروده في نص المادة ١١٣ من الدستور الصادر في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ونصوص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ رغم صدوره في الأصل متجاوزا حدود التفويض التشريعي الممنوح لرئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ . مؤداه . إقرار السلطة التشريعية له وصيرورته قانونا قائما . لا ولاية للحاكم بالقائه . (الطعن رقم ٥٠ و ٥١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)
٣٥	١٠	ثانيا : القانون الواجب التطبيق : في مسائل الإثبات : المحروقات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ والأحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ . عدم سريان أحكام قانون الشهر العقاري عليها م ٥٤ م من القانون المذكور . (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
١٩٢	٣٥	في مسائل التأمينات : ١ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وجوب عرضها على الجبان المشأه لفحصها وتسويتها بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء .

صفحة	القاعدة
	م ١٥٧ من القانون المذكور ، عدم سريان هذا الحظر على الدهاوى المرفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الصادر بتشكيل تلك اللجنة في ١٩٧٧/١/٩ .
١٢٥	٢٤ (الظمن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٢ - التزام صاحب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها لهيئة التأمينات الاجتماعية م ٨ قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ ، اقتصره على حالة إسناد العمل إلى مقاولين من الباطن .
١٨١	٣٣ (الظمن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥) ٣ - حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون ، أثره ، أن الهيئة لا تجبر على الوفاء بالتزامها المقرر في القانون إلا لمن تسرى عليهم أحكامه .
٤٣٧	٧٩ (الظمن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦) ٤ - قرار وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ لسنة ١٩٧٠ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون ، وورودها على سبيل الحصر استنادا إلى التفويض الوارد في القانون ، م ٨ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، استقالة العامل للاشتغال بالتجارة لحساب نفسه لا تعتبر خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية
١٨١	٣ (الظمن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥) في مسائل التنفيذ : إجراءات التنفيذ على عقار . القانون الواجب التطبيق عليها م ٣ من مواد إصدار قانون المرافعات المقصود بإجراءات

الرقم	القاعدة	صفحة
	التنفيذ عدم انصرافها إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء اتخاذ إجراءات التنفيذ .	
٣٤٧	٦٤ (١٩٨٢/٣/٣) جلسة ٤٣ لسنة ٨٢٨ رقم	
	في مسائل الإيجار :	
	اشتمال الإيجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان بحيث يتعذر الفصل بين مقابل إيجار المكان في حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر . أثره . عدم خضوع الإجارة لقانون إيجار الأماكن .	
٦١٨	١١٢ (١٩٨٢/٥/٣١) جلسة ٤٧ لسنة ١٣٩٣ رقم	
	العقود المسبقة بشأن استئجار كبائن شاطئ المعمورة . عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن . حلة ذلك .	
٦١٨	١١٢ (١٩٨٢/٥/٣١) جلسة ٤٧ لسنة ١٣٩٣ رقم	
	في مسائل الملكية .	
	ملكية الأراضي الصحراوية . م ٥ ق ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بقاء قيامها طالما استندت إلى عقود مسجلة أو أحكام سابقة على العمل بالقانون المذكور . الأراضي الصحراوية في معنى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . هي تلك الواقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام ٢٠٠ فقرة ج من القانون المذكور .	
١٩٢	٣٥ (١٩٨٢/١/٢٦) جلسة ٤٣ لسنة ٢٤٢ رقم	

صفحة	القاعدة	
		” في مسائل التأمين “
		التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م . ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٢٩ سنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة سالفه الذكر .
١٢٥٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)
		” في مسائل الأديان “
		١ - مجلس الوزراء . اختصاصه بإصدار قرارات منع تداول المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تمكيد السلم العام . م . ق ٣٠ لسنة ١٩٣٦ .
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥) - - -
		٢ - مجمع البحوث الإسلامية . واجباته . متابعة ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥) - - -
		” الإحالة إلى قانون آخر “
		إحالة القانون إلى بيان محدد في قانون آخر . أثره . اعتباره جزءا من القانون الأول الإحالة المطلقة . أثرها . وجوب التقيد بما يطرأ على القانون المحال إليه في هذه الحالة من تعديل أو تغيير .
١٢٥٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩) - - -

صفحة	القاعدة
	« القانون الأجنبي »
	إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق . مناطه
	مخالفتها للنظام العام والآداب في مصر
٤٤٢	٨٠ (١٩٨٢/٤/٢٦ جلسة ٤٧ ق - جلسة ٤٧/٤/٢٦)
	« قانون دولي »
	١ - المبعوثون الدبلوماسيون للدول الأجنبية ومنهم
	المستشارين . إعفاؤهم - طبقا للقانون الدولي - من الخضوع
	للقضاء الإقليمي في المسائل المدنية مطلقا عدا المنازعات
	المتعلقة بنشاط المبعوث المهني أو التجاري أو بأمواله العقارية
	في الدولة الموفد إليها . شمول الإعفاء المنازعات المتعلقة بإيجاره
	مساكنهم .
٣٣٠	٦١ (١٩٨٢/٣/٢٥ جلسة ٥١ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٢)
	٢ - قواعد القانون الدولي . تعد مندعة في القانون الداخلي
	دون حاجة لإجراء تشريعي . أثره . وجوب تطبيق قواعد القانون
	الدولي فيما يعرض من مسائل تناولتها تلك القواعد ولم يتعرض
	لها القانون الداخلي . شرطه . ألا يترتب على هذا التطبيق إخلال
	بنصوص القانون الداخلي .
٣٣٠	٦١ (١٩٨٢/٣/٢٥ جلسة ٥١ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٢)
	ثالثا - سريان القانون من حيث الزمان :
	القواعد الموضوعية الآمرة :
	١ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم
	خضوعها له في آثارها أو انتقضائها . القواعد الآمرة في القانون

صفحة	القاعدة
	الجديد . وجوب إعمالها بأثر فوري فيما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها .
٢٥٤	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٤٦
	٢ - خضوع العقد كأصل للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء صدور قانون جديد يتضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام . وجوب إعمالها على العقود السارية وقت العمل به بأثر فوري . مثال في إيجار .
٢٥٤	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٤٦
	٣ - عدم جواز الحكم بالإخلاء استنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالا للشرعية الإسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم بأثر فوري على المراكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر بحكم نهائي لتعلقه بالنظام العام .
٢٥٤	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٤٦
	٤ - الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر والجمهورية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع وحماية استثمارات رعايا الدولتين . صيرورتها قانون من قوانين الدولة بصدر القرار الجمهوري رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٥ . مؤدى ذلك سريانها بأثر مباشر على الاستثمارات القائمة فعلا وتلك التي تم وقت نفاذها . عدم سريانها بأثر رجعي على لاستثمارات التي انقضت وزالت بالتأميم في تاريخ سابق . علة ذلك .
٥٤٢	(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨) ٩٧

صفحة	القاعدة	
		٥ - وجوب ثبوت الإضرار بإسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر . ١٨ م . ١٣٦ ق لسنة ١٩٨١ قاعدة تتعلق بالنظام العام ، سرياتها بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائي .
٢٢٩	١	لا الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - د هيئة عامة ، - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥
		٦ - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة . سرياته على حالات الفقد أو الوفاة أو الاستشهاد أثناء العمليات الحربية اعتبارا من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ . ١٣١ م من القانون المذكور .
٩٠٥٣	١٩٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		٧ - تأجير المستأجر للعين المؤجرة مفروشة في ظل القانون ١٩٤٧/١٢١ . مؤداه . امتداد عقدها قانونا . صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . أثره . انحصار الامتداد القانوني للتأجير مفروش . ٢٣ م ، ٢٦ و ٢٩ منه " مثال " .
١٦٢	٢١١	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦)
		٨ - حق المالك في تأجير وحدات المبنى مفروشا . ١٣ م . ١٣٦ ق ١٩٨١/١٣٦ . قاصر على المباني التي يبدا في إنشائها في ١٩٨١/٧/٣١ - تاريخ العمل بالقانون .
١٦٢	٢١١	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥)
		علم رجعية القوانين :
		١ - القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سرياته بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة التي استمرت حتى تاريخ نفاذه .

الرقعة	الرقعة	الرقعة
		عدم انسحابه على المراكز التي نشأت وانتهت قبل العمل به . اتوفاء بالإنجزة بالحكم المستعجل الصادر سنة ١٩٧٣ . لا يسرى عليه . لا يقوم بها حالة التكرار في التأخير في الوفاء .
٨٦	١٨	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٢) ٢ - حق المالك في تأجير مسكنه خاليا لفترة موقوتة . ٣ ١/٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، حكم مستحدث عدم سرية على وقائع التأجير السابقة على صدره . أثر ذلك . (الطعن رقم ٢٩٥ و ٢١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥)
٣٣١	٦١	٣ - القانون . عدم سرية بوجه عام إلا على الوقائع والجرائز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . ثبوت إحالة العامل إلى التقاعد في تاريخ سابق على القانونين ٩٣ لسنة ٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٠٦٤ . أثره . عدم امتداد أحكامهما إليه لا يفر من ذلك سبق صدور حكم على صاحب العمل بتقرير أحقية العامل للعاش . علة ذلك .
١٣٧	٧٩	(الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦) ٤ - سرية أحكام القانون الجديد . نطاقه . عدم جواز انسحاب القانون الجديد على ما يكون انعقد قبل العمل به من تصرفات أو محقق من أوضاع .
٩٣٤	١٦٩	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) القواعد الإجرائية والإثبات : ١ - الاعتراض على قاعة شروط البيع أو التدخل فيها . وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالية عليها . أثر فوري . علة ذلك . (الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
٢٤٧	٥٤	

٢ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق
بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ،
سريانه بأثر فوري على المراكز التي لم تستقر نهائيا وقت نفاذه .
تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس
بذاتيتها - كما لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة بإجراءات
التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوبة من قبل - عدم سريانه
إلا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله . م ٢٠ مرافعات
والمادة ٩ مدنى .

الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » -
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٢٩

١

٣ - جواز الطعن في الأحكام . الأصل خضوعه للقانون
السارى وقت صدورها . المادة الأولى من قانون المرافعات .
الأحكام الصادرة في الطعون في قرارات بلان تحديد الأجرة ،
خضوعها من حيث جواز الطعن وفي كافة مراحل الدعوى
لل قانون الذى أقيمت في ظله . علة ذلك . شمول المادة ٨٥ ق
٤٩ لسنة ١٩٧٧ للقواعد المنظمة لطرق الطعن في الأحكام .

٤٦٤

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٨ ق - « جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩ » -

٨٤

٤ - اشتراط الحصول على حكم نهائى لاثبات الاستعمال
الضار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء لا يس بذاتية القاعدة
الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١
دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها
الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .

الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » -
جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٦٢٩

١

صفحة	القاعدة	
		٥ - وسيلة الاثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكمة الاخلاء . م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . وجوب تقديم حكم نهائى بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدوره . الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - هيئة عامة ، - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥) ٦٢٩ ١
		٦ - إبرام عقد الإيجار فى ظل القانون ١٩٦٩/٥٢ خضوعه على إثباته للقواعد الواردة فيه . صدوره ، صحيحا . أثره . بطلان المعقود اللاحقة عليه ولو كانت ثابتة التاريخ طبقا لمادة ٣٤ ق ١٩٧٧/٤٩ . حلة ذلك . ١٣٧١ ٢٣٠ - - - - - (جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
		(رابعا) قانون بحرى :
		١ - السفينة . تعريفها . شرط خضوعها للقانون البحرى . صلاحيتها للاحة . فقد السفينة صلاحيتها للاحة أو صيرورتها خطأ . مؤداه . خروجها عن نطاق القانون البحرى . الاستثناء . جواز رهن السفينة تحت الإنشاء . ق ٣٥ لسنة ١٩٠١ الخاص بحقوق الامتياز والرهون البحرية . ٥٨٥ ١٠٦ (جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		٢ - إجراءات حجز السفينة وبيعها . خضوعها لأحكام القانون البحرى المواد ١٠ - ٢٩ منه ، فقد السفينة صلاحيتها أو صيرورتها خطأ . خضوعها للإجراءات العادية . حجز للمتقول وبيعة دون القانون البحرى . ٥٨٥ ١٠٦ - - - - - (جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)

صفحة	القاعدة	
		(خامسا) الاستدراك التشريعي :
		الاستدراك في النصوص التشريعية . ماهيته . اعتباره جزءا من النص التشريعي المصحح وممتعا بذات قوته . شرطه . عدم انطوائه على تغيير في النص لفظا ومعنى . (العلم رقم ٣٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٣) ١٤
٥٨		
		قرار إداري
		١ - طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما بقينيا . > الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٥/٤) ٨
٢٨		
		٢ - ثبوت أن الوقائع المنسوبة للطالب وإن اقتضت توجيه التنبيه إليه لا تبرر تحطيه في الترقية . اعتبار قرار التحطى مشوبا بإساءة استعمال السلطة . > الطلبان رقما ٢٦٨، ٢٦٧ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣) ٦
٢١		
		٢ - رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكمة النقض . لا يعد من القرارات الادارية النهائية التي يختص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها أثره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه . > الطلب رقم ١٧١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٢/٢/٩) ٢
٥		

الرقم	القاعدة	صفحة
	٤ - تعيين مستشاري محكمة النقض . كفيته . سلطة المجلس الأعلى للهيئات القضائية في الاختيار . مناهجها . عدم إعداد الأمانة العامة مذكرات مشفوعة ببيان حالة كل مرشح . مؤداه . أنه لم يتجمع لدى المجلس عند نظر الترشيحات العناصر التي تمكنه من المفاضلة بين المرشحين . عدم موافقة المجلس على تعيين الطالب رغم ذلك . أثره . اعتبار قرار المجلس والقرار الذي صدر على مقتضاه باطلين .	
٣٥	١٠ - (الطلبان رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - ١٠ جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)	
	٥ - القرار الإداري . ماهيته . الإجراء الذي لا يستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إداري يخوله سلطة القيام به هو عمل مادي . إختصاص القضاء العادي بنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه .	
١١١٦	٢٠٢ - (الطنن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)	
	٦ - جمع البحوث الإسلامية . واجباته . متابعة ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .	
١١١٦	٢٠٢ - (الطنن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)	
	٧ - مجلس الوزراء . اختصاصه بإصدار قرارات منع تداول المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضاً من شأنه تمكيد السلم العام م ٣٠ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .	
١١١٦	٢٠٢ - (الطنن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)	

صفحة	القاعدة	
		٨ - جواز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الجزئية في دعوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي كأصل . مادام لم يقيد بها أو يخالفها نص صريح . الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في طعن طعون الترميم والصيانة والهدم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . قابليتها للاستئناف . عليه ذلك .
١٢٥٩	٢٢٨	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)
		٩ - القرار الإدارى . ماهيته .
		(الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
١٢٧٩	٢٣١
		١٠ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى بالفصل في طلبات إلغاء القرار الإدارى النهائى أو التمييز منه . للقضاء العادى سلطة إعطاء الوصف القانونى لهذه القرارات توصلا لتحديد اختصاصه في النزاع .
		(الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
١٢٧٩	٢٣١
		قسمة
		دعوى القسمة :
		بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشتري بتسجيل عقد شرائه قبل انتهاء إجراءات القسمة . أثره . عدم اعتبار البائع ممثلا للمشتري في دعوى القسمة .
١٦٩	٣	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

الرقم	القاعدة	صفحة
	<p>قسمه الأعيان الموقوفة .</p> <p>قرارات لجان قسمه الأعيان الموقوفة . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارها بمثابة أحكام مقرررة للقسمه بين أصحاب الشأن . حجيتها نسبية لا تمتد إلى غير خصوم الدعوى . يتم شهرها بناء على طلب وزارة الأوقاف أو أحد ذوى الشأن . شهر طالب القسمه له نفس الآثار القانونية التى تترتب على إشهار صحيفة دعوى الملكية .</p>	
٦٦	٣١	<p>لا الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤</p>
	<p>قضاء مستعجل :</p> <p>القضاء المستعجل . عدم اختصاصه بالفصل فى دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية . حلة ذلك .</p>	
١١٥٣	٢٠٨	<p>(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)</p>
	<p>قضاء</p> <p>١ - عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى . حالاتها . ١٤٦٢ مرافعات ووددها على سبيل الحصر . ليس من بينها اتخاذ إلى بلدة ينتمى إليها المتخاصمون .</p>	
	<p>لا الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦</p>	
٣٠٦	٥٦	<p>٢ - سبق حضور عضو الدائرة الاستئنافية . التى أصدرت الحكم بعض جلسات الدعوى أمام المحكمة الابتدائية دون اشتراكه</p>

صفحة	التأريخ	
		في إصدار حكم أو اتخاذ أى إجراء يشف عن إبداء الرأى وإنما اقتصر الأمر على مجرد التأجيل . لا يفقده الصلاحية .
٣٠٦	٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية) - جلسة ١٦/٣/١٩٨٢)
		مسائل متنوعة .
		بطلان شراء القضاء أو أعضاء النيابة والمحامين وأعران القضاء الحقوق المتنازع فيها . م ٤٣١ مدنى . اعتبار الحق البيع متنازع فيه . حالاته . قضاء محكمة الموضوع باعتباره كذلك . خضوعه لرقابة محكمة النقض . حلة ذلك .
٥٦١	١٠١	(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٨٢)
		قوة الأمر المقضى
		الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضى :
		١ - القرارات النهائية التى تصدرها لجان الفصل فى المنازعات الزراعية فى حدود اختصاصها لها بحجة أمام المحاكم .
٦٢٢	١١٣	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٢)
		٢ - صدور قرار من لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية حائزا لقوة الأمر المقضى . أثره . عدم جواز إعادة مناقشة التزاع وأسانيده مرة أخرى ولو كان معيبا . قوة الأمر المقضى تعمل على اعتبارات النظام العام .
٦٢٢	١١٣	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٢)

الرقم	القاعدة	صفحة
٣	قرارات لجان قسمة الأعيان الموقوفة . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . اعتبارها بمثابة أحكام مقرررة للقسمة بين أصحاب الشأن . حجيتها نسبية لا تتعدى إلى غير خصوم الدعوى . يتم شهرها بناء على طلب وزارة الأوقاف أو أحد ذوى الشأن . شهر طلب القسمة . له نفس الآثار القانونية التى تترتب على إشهار صحيفة دعوى الملكية .	
١٦٩	٣١ « الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ »	
٤	حجية الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه .	
٩٨٤	١٧٧ « الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ »	
٥	المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقتضى فيها . شرطه . وحدة المسألة فى الدعويين .	
١٠٩٠	١٩٧ « الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ »	
٦	أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها حجية الشيء المحكوم فيه .	
١١٧٨	٢١٣ « الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠ »	
	الأحكام غير الحائزة لقوة الأمر المقتضى :	
١	حجية الحكم قاصرة على طرف الخصومة حقيقة أو حكما . أسباب الحكم التى تتجاوز الحجية . ماهيتها . ما لم تنظر فيه المحكمة لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم يجوز قوة الأمر المقتضى .	
٧	٢٠ « الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ »	

صفحة	القاعدة	
		٢ - تعرض الحكم الجنائي في أسبابه في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير - لسبب وضع يد الحائز على عين النزاع وسنده في وضع يده وإنهاء إلى أنه مستأجر. أسباب زائدة وغير ضرورية للحكم أثره. لا حجية هذه الأسباب أمام القاضي المدني.
١١٣	١١٣	(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		٣ - المنع من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها • شرطه. القضاء النهائي. ١. كتمه به قوة الأمر المقضى. أثره. مالم تنظر فيه المحكمة بالفصل لا يمكن أن يكون موضوعا للحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
١٧٦	١٧٦	(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٤ - قوة الشيء المحكوم فيه - لا يلحق إلا منطوق الحكم وما قد يكون مرتبطا من الأسباب بهذا المنطوق ارتباطا وثيقا. تعرض المحكمة - تزيدا - إلى مسألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للفصل فيها لا يحوز قوة الأمر المقضى .
٢٢٠	٢٢٠	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)
قوة القاهرة		
		جهل الخصم بوفاة خصمه. قوة القاهرة أثره. وقف سريان الميعاد في حق الخصم . بدء سريانه من تاريخ العلم بالوفاة .
٣٩٩	٣٩٩	(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)

القاعدة

صفحة

(ك)

كفالة

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسئولية
تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور . أساسها فكرة الضمان
القانوني . المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها
القانون لا العقد . للتبوع الرجوع على التابع محدث الضرر
بما أوفاه من تعويض .

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨٢) ٢١ ١٠٧

(م)

مجاماه . محكمة الموضوع . محكمة القيم . مسئولية
معاهدات . معارضة . مقاوله . ملكية . مؤسسات . موطن .

مجاماه

أتعاب المحامى :

تقديم دعوى المطالبة بأتعاب المحامى . بدؤه من تاريخ
إنهاء الوكالة .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨٢) ٧٥ ٤١٧

بطلان شراء الحقوق المتنازع عليها مع الموكلين :
بطلان شراء القضاة وأعضاء النيابة والمحامين وأعوان القضاء
الحقوق المتنازع فيها . م ٤٧١ مدني . اعتبار الحق المبيع

صفحة	القاعدة	
		متنازع فيه . حالاته . قضاء محكمة الموضوع باعتباره كذلك . خضوعه لرقابة محكمة النقض . علة ذلك .
٥٦١	١٠١	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠) في الطعن بالنقض :
		١ - عدم تقديم المحامي التوكيل الصادر من بعض الطاعنين إلى وكيلهم الذي وكله في الطعن بالنقض حتى تمام المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .
٨٥٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦) ٢ - صدور التوكيل إلى المحامي المقرر بالطعن بالنقض من وكيل بعض الطاعنين . عدم تقديم توكيل الآخرين . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .
٩٧٧	١٧٦	(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) محاموا الهيئات والمؤسسات العامة :
		المحامي العامل بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . ممارسته لمحاماه أصلا عن نفسه أو لحساب غيره . لا بطلان . علة ذلك . م ٥٥ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٩٨٧	١٢٢	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		محكمة الموضوع
		أولا : التكييف :
		١ - دعوى التعويض . تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

الصفحة	القاعدة	
		إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية من سلطة محكمة الموضوع . " إستخلاص علاقة السببية من مسائل الواقع التي تقدرها متى كان إستخلاصها سائقا .
١٦٠	٣٠	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ٢ - لمحكمة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسمي عليها التكييف القانوني الصحيح . (الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
١٠٩٩	١٩٨	ثانيا : تفسير العقود . : ١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتفسير المحررات . سلطة محكمة الموضوع في ذلك مطلقة . لا رقابة لمحكمة النقض عليها . مناطه . (الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢)
٥٠	١٣	٢ - التعرف على قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع . التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابه محكمة النقض . (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١)
٧٥	١٧	٣ - تفسير العقود والشروط للتعرف على قصد المتعاقدين . من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك شرطه . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
٤٨٤	٨٨	٤ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات . إلزامها بعدم الخروج عن المعنى الظاهر لعبارتها . (الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
٦٨٧	١٢٢	

صفحة	القاعدة	
		٥ - تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها . من سلطة محكمة الموضوع متى قام قضاؤها على أسباب سائغة وطالما لم تخرج عن المعنى الظاهر لعبارتها .
٧٩٥	١٤٢	(الطن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١)
		٦ - سلب القاضي كل سلطة تقديرية عند الاتفاق على الشرط الفاتح الصريح . مناطه .
١٠٩٩	١٩٨	(الطن رقم ٦٨٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		٧ - تفسير العقود وإستظهار نية طرفيها . تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة .
١٢١٠	٢١٩	(الطن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		ثالثا : مسائل الواقع :
		١ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى واستخلاص ما تطمئن إليه فيه متى كان استخلاصها سائغا من أجل ثابت في الأوراق .
٩١٥	١٦٧	(الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		٢ - لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى متى كان استخلاصها سائغا .
٩٠١٢	١٨٢	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى . كفاية إقامة قضاها على أسباب سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق . المنازعة في ذلك جدل في تقدير المحكمة للأدلة .
		عم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٩١٣٤	٢٠٥	(الطنان رقم ٥٤٩٠٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)

صفحة	القاعدة
	٤ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة له واستخلاص ما يراه متفقاً مع الواقع متى كان استخلاصه سائفاً وله سنده .
٩٩٠	١٧٨ (الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) "تقدير وسائل الإكراه"
	١ - تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس المتعاقد أمور واقعية تستقل بها محكمة الموضوع بلارقابة من محكمة النقض طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة . الجدل فيها غير جائز أمام محكمة النقض .
٥٠	١٣ (الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢) "تقدير مبرر شهر الافلاس"
	٢ - الإكراه . لمحكمة الموضوع الاستدلال عليه من أى تحقيق قضائى أو إدارى ولو لم يكن الخصم طرفاً فيها . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائفاً .
١٦٠	٣٠ (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١) "تقدير مبرر شهر الافلاس"
	١ - إظهار الافلاس . لمحكمة الموضوع أن تقضى به من تلقاء نفسها متى توافرت الشروط الموضوعية . لا يغير من ذلك أن يكون الطلب قد قدم من غير ذى صفة ثم تنازل عن طلبه .
٢٤١	٤٣ (الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) "تقدير مدى جدية المنازعة في الدين - في دعوى الافلاس"
	٢ - سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
٢٤١	٤٣ (الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) "تقدير مدى جدية المنازعة في الدين - في دعوى الافلاس"

الصفحة	القاعدة	
٩٢١	١٦٧	٣ - إشهار الافلاس . جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم ، احترام الأعمال التجارية لا يفترض . وقوع عبء إثباته على من يدعيه . على محكمة الموضوع قبل الحكم بإشهار الافلاس . التحقق من توافر صفة الدين في حق المدين . (الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٥)
٩٢١	١٦٧	٤ - اكتفاء الحكم المطعون فيه في ثبوت احترام الطاعين للتجارة على ما جاء من قول مرسل بصحيفة افتتاح الدعوى دون تحقيق ذلك . خطأ وقصور . (الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٥)
٩٣٤	١٦٩	” حق المشتري في حبس الثمن “ حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع يد فيه . تقدير جدية هذا السبب . استقلال قاضى الموضوع به . متى أقام قضاءه على أسباب سائفة . (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
١٠٤٨	١٨٩	” ضمان التعرض “ ١ - ضمان المؤجر للمستأجر في تعرضه الشخصى . شرطه . لا محل للتحدى في خصوصه بالمادتين ٤ ، ٨٠٢ مدنى . عله ذلك . (الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
		٢ - استظهار خطأ المؤجر الذى ترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . من سلطة محكمة الموضوع . ما دام

الرقم	الصفحة
	استخلاصها سائغا . مثال بشأن إقامة المؤجر محلا بالممر الذى به محلات المستأجرين .
١٠٤٨	١٨٩ (جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
	٣ - دعوى مع التعرض . وجوب رفعها خلال سنة من التعرض . م ٩٦١ مدنى . تخلف ذلك . للحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبولها .
١٠٥٩	١٩١ (جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
	٤ - التعرض الذى يبيع لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . لا وجه لاشتراط ضرورة إلحاق ضرر بالمدعى . كفاية علمه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا لاحتساب بداية ميعاد السنة .
١٠٥٩	١٩١ (جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
	٥ - استخلاص واقعة التعرض فى وضع اليد وعلم المدعى بها . من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغا وله سنده من الاوراق .
١٠٥٩	١٩١ (جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
	٦ - نتائج أعمال التعرض الصادرة من شخص واحد . أثره . احتساب ميعاد السنة من تاريخ العمل الأول الذى ينبىء بوضوح عن وقوع اعتداء على الحياة .
١٠٥٩	١٩١ (جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
	” قصد الإقامة فى العين المؤجرة “ تقدير قصد الإقامة فى العين المؤجرة من سلطة محكمة الموضوع .
١٢٦٤	٢٢٩ (جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣)

الرقعة	الصفحة
التزول عن الحق في الأخذ بالشفعة	
١ - التزول عن الحق في الأخذ بالشفعة . جوازه قبل البيع أو بعده وحتى صدور الحكم فيها . اشتراط أن يكون التزول أثناء نظر الدعوى مسبقا بإبداء ترك الخصومة . خطأ . علة ذلك .	
(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)	١٦٤
٢ - التزول عن الحق في الأخذ بالشفعة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنا . استخلاص التزول الضمني من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفا مستمدا مما له أصله بالأوراق .	
(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)	١٦٤
٣ - التزول الضمني . ماهيته . مساومة الشفيع للمشتري بيع العقار له أو مقاسمته فيه أو إشراكه في جزء منه . مفاده رضائه بالمشتري مالم يكتسب إسقاط حقه في أخذه بالشفعة .	
(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١١)	١٦٤
تقدير الدليل :	
١ - تقدير الأدلة في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . لما أن تأخذ بأسباب حكم قدم إليها ولو لم يعد نهائيا لاقتناعها بصحة النظر الذي ذهب إليه لا باعتبار أن له حجية تلزمها .	
(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق - أحوال شخصية)	٢١١
(جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)	٣٨
٢ - تقدير الأدلة . من سلطة قاضي الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كانت مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة استخلاصا سائفا .	
(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)	٢٤١

الصفحة	القاعدة
	٣ - تقدير الأدلة وكفايتها من سلطة محكمة الموضوع . شرطه .
٤٨٤	٨٨ لا الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥ ٤ - إثبات الدائن إعسار مدينه . القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٣٩ مدني . مؤداها . محكمة الموضوع لها تقدير ما إذا كان تصرف المدين قد سبب إعساره أو زاد فيه . عدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض ما دام استخلاصها سائفا .
٥٠٨	٩٢ لا الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣ ٥ - تصفية التركة . الأصل فيها أن تكون بإجراءات فردية . تصفيتها بإجراءات جماعية . أمر استثنائي لا يجوز الجوء إليه إلا عند الضرورة . حلة ذلك . تقدير قيام مبرر إخضاع التركة للتصفية الجماعية . من سلطة قاضي الموضوع . م ٨٧٦ مدني .
٢٩٠	٥٣ لا الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٧ ٦ - الاعلان في النيابة . استثناء . ضرورة أن تسبقه تحريات دقيقة من محل إقامة المعلن إليه . تقدير كفاية المعلومات . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال .
٩٤٢	٢٨ لا الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ ٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا وكافيا لحل النتيجة التي انتهى إليها . انتهى على الحكم فيها

الصفحة	القاعدة
	استطرد إليه تريدًا تبريرًا لقضائه غير منتج . مثال بشأن تأجيل مفروش .
٧٢٦	(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) ١٣٠
	١ - استخلاص النزول الضمني عن الدفوع الشككية من إطلاقات محكمة الموضع طلب تأجيل الدعوى لتقديم المستندات . لا يعد نزولاً عن الدفع الشككي . عدم وجوب إبداء اتمسك بالدفع بكل جلسة طالب أبدي صحيفا .
٩٤٨	(الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٧١
	٩ - قضاء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . تضمنه ارد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنان من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك . جدل في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
٩٥٧	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٧٣
	١٠ - عدم تقديم الطاعنان ما يدل على تمسكهما أمام محكمة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للطعون ضده . إلتقاد النعي إلى الدليل .
٩٥٧	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٧٣
	١١ - محكمة الموضوع . سلطاتها في فهم ما يحتويه المستند وتقدير ما يصلح منه للاستدلال به قانوناً . لامتعب عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا .
٩٨١	(الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) ١٧٧

الرقم	القاعدة	صفحة
	١٢ - إقامة الحكم قضائه على أسباب سائغة ولما أصلها لتأيت في الأوراق وتكنى لجلسه. المنازعة في ذلك . مجادلة فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره تنصص عنه رقابة محكمة النقض .	
١٠٤٢	١٨٨ (الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)	
	١٣ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في تقدير ما يقدم له عن الأدلة . عدم خضوعه في ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا .	
١٠٥٣	١٩٠ (الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)	
	١٤ - تقدير المانع الطبيعي أو العرض الذي يحول دون هباشة العلاقة الزوجية . مما تستقل بتقديره محكمة الموضوع متى أقامت قضائها على أساس سائغ .	
١٢٢٦	٢٢١ (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)	
	رابعا : مسائل الإثبات :	
	شهادة الشهود :	
	١ - ترجيح شهادة شاهد على آخر . من إطلاقات قاضي الموضوع .	
٣٤٤	٦٣ (الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩)	
	٢ - تقدير أقوال الشهود وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر من سلطة قاضي الموضوع .	
٣٨١	٦٩ (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧)	

الترتيب	المادة	ملاحظات
	٣ - تقدير أقوال الشهود والقرائن . مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض . شرطه .	
٥٨	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)	د ٤٥
	٤ - تخلف الخصم عن الحضور بغير عذر أو امتناعه عن الإجابة تنفيذ الحكم الاستجواب . أثره . جواز قبول الإثبات بالبينه والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك . م ١١٣ من قانون الإثبات .	
١٢٩	(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)	٧٢١
	٥ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود . لها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر دون غيرهم . عدم إلزامها ببيان سبب ترجيحها شهادة على أخرى .	
١٤٣	(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١)	٨٠١
	٦ - قاضي الموضوع . سلطته في بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها والأخذ بأقوال شاهد دون بيان أسباب ذلك مادام لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلوها .	
١٨٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)	٩٠١٢
	٧ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائن منها . استقلال محكمة الموضوع به طالما لم يخرج بها عن مدلوها وكان استخلاصها سائقا .	
٢٢٩	(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)	٢٢٦٤

الصفحة	القاعة	محكمة الموضوع
		القرائن :
		١ - استنباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه أن يكون سائفا .
١٠١	٢٠	(الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٢)
١٤٣	٣٨	(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٨٢)
		٢ - محكمة الموضوع . سلطاتها في تقدير القرائن . لها أن تأخذ بها إذا أطمأت إليها وأن تلتفت عنها إذا تطرق إليها الشك .
٤٨٤	٨٨	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٥/٥/١٩٨٢)
		٣ - طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعوض . وجوب انطواء هذا التصرف على غش - تواطؤ - من المدين م ٣٨ مدني . إثبات الغش . كيفيته . محكمة الموضوع لها استنتاج وجوده . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان استخلاصها سائفا .
٥٠٨	٩٢	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)
١		٤ - لمحكمة الموضوع فهم الواقع واستخلاص القرائن بغير معقب من محكمة النقض . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفا وله سنده من الأوراق .
٨٦٥	١٥٧	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣١/١٠/١٩٨٢)
		” الإقرار ”
		١ - الإقرار - شرطه . استخلاصه أو نفيه . من سلطة محكمة الموضوع .
٦٢٢	١١٧	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٣/٦/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		٢ - الإقرار غير القضائي . لمحكمة الموضوع أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لا تعتد به أصلا دون معقب رعليها في ذلك .
١٢٣٩	٢٢٤	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣)
		” خبرة “
		١ - تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع . رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائما على أسباب تبرره .
٦٧٠	١١٨	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦)
		٢ - لمحكمة الموضوع متى أحالت الدعوى إلى التحقيق أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها .
٨٦٥	١٥٧	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)
		٣ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه .
٨٦٥	١٥٧	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)
		٤ - طلب نذب خبير في الدعوى ليس حقا لمقصوم . لمحكمة الموضوع رفض إجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها .
٩٧٧	١٧٩	(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٥ - لمحكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير متى إقتنعت بصحة أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على ما وجه إليه

صفحة	القاعدة	
		من طعون أو بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٩١٥٣	٢٠٨	الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤ (٢٠٨)
		٦ - تقرير الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب .
١٠٤٢	١٨٨	الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥ (١٨٨)
		٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة والأخذ برأى الخبير الاستشاري الذي اطمانت إليه دون الخبير المنتدب في الدعوى . متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفي لمحلها .
٩٢٥٩	٢٢٨	الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩ (٢٢٨)
		الانتقال للعائنة
		انتقال المحكمة للعائنة من الرخص المخولة لها . لا معقب على سلطتها في ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لافتناعها .
٣٨١	٦٩	الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧ (٦٩)
		“ الإحالة للتحقيق ”
		إجراء التحقيق ليس حقا لخصوم . للمحكمة أن ترفض إجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها .
٩٠٥	١٦٥	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

صفحة	القاعدة	
		خامسا . إجراءات نظر الدعوى :
		١ - إعادة الدعوى للرافعة أو تأجيلها أو وقفها حين الفصل في المعارضة المقدمة في الحكم المستأنف . من سلطة قاضي الموضوع .
٣٠٦	٥٩	» الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٦/٣/١٩٨٢)
		٢ - الدفاع الذي يلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذي يقدم الخصم دليله أو يطلب مكميله من إصابه .
٤٩٣	٨٩	» الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٥/٦/١٩٨٢)
		٣ - دعوى الضمان الفرعية المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى . وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكيم . م ١١٠ مرافعات .
١٣٦	٢٦	» الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٨٢)
		٤ - عدم التزام المحكمة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى تبين لما أن الدعوى مستوفاه . أثره . رفض طلب التأجيل لا يعد إبداء للرأى مسبقا في الدعوى .
٩٠٥	١٦٥	» الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٢)
		» عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع الخصوم «
		١ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه الرأى في الدعوى .
١١١٦	٢٠٣	» الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٨٢)

الرقم	الصفحة
٢ -	عدم التزام محكمة الموضوع بتتبع مناحى دفاع الخصوم إذ في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافي المسقط لكل حجة مخالفة .
١١١٦	٢٠٢ (الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
٣ -	اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . شرطه . م ٧٠ مرافعات معدلة بق ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . لمحكمة الموضوع رغم توافره عدم الحكم به . علة ذلك .
١٢٧١	٢٣٠ (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
محكمة القيم	
	اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها . وجوب إحالة إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م ٦٢ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .
٨٠٧	١٤٤ (الطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)
مسئولية	
	المسئولية العقدية :
	١ - تقاعس الوكيل عن المطالبة بدين موكله . واقعة مادية يستفيد المدين من آثارها القانونية . للوكيل مساءلة الوكيل عنها .
٦٠٧	١١٠ (الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)

الرقم	القاعدة	مضمون
٧٧٤	١٣٧	٢ - الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام . استثناء من قواعد التنفيذ العيني للالتزام . استحقاقه متى تأخر المدين في تنفيذ التزامه . لا يلزم لإعماله طلب التنفيذ العيني ابتداء . (الطن رقم ١٥٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
٧٧٤	١٣٧	٣ - الشرط الجزائي . تحقيقه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين عبء إثبات عدم وقوعه على عاتق المدين . (الطن رقم ١٥٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
١٢٠٥	٢١٨	٤ - إقامة الحكم قضاءه بانتفاء مسئولية الناقل على ما ثبت من وصول الطرد موضوع النزاع إلى جهة الوصول سليما وأن عدم استلامه يرجع إلى خطأ الطاعة التي تقاعست عن الاستلام . صحيح . النعي على الحكم بما تثيره الطاعة من أنها توجهت لاستلام الطرد فلم تجده . جادل موضوعي لم يقدّم الدليل عليه . غير مقبول . (الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
١٢٠٥	٢١٨	٥ - أحكام توزيع المسئولية بين الناقل الجوي والشخص المضروب خضوعها للقانون القاضي م ٢١ إتفاقية فاروقيا . إنطباق حكم المادة ٢١٦ مدني لعدم وجود تشريع خاص بتنظيم عقد النقل الجوي (الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
١٢٠٥	٢٢٦	٦ - التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ٥٢ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة سائلة الذكر . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - التامين عن المسؤولية المدنية على سيارة النقل . استفادة اراكتيين المسموح بركوها منه درن تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة عليها أو من النائين عنهم . ١٦ م ق ٤٩ سنة ١٩٥٥ . علة ذلك .
١٢٥٠	٢٢٦	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦) المسؤولية التقصيرية : مسئولية المتبوع ١ - رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذي دفعه للضرور . للتابع إثبات اشتراك المتبوع معه في الخطأ . أثر ذلك . تقسيم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ .
١٠٧	٢١١	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) ٢ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور أساسها فكرة الضمان القانوني . المتبوع في حكم الكفيل المتضامن - كفالة مصادرها القانون لا العقد . للمتبوع الرجوع على التابع محدث الضرر بما أوفاه من تعويض .
١٠٧	٢١١	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) ٣ - علاقة التبعية - وجوب أن يكون للمتبوع سلطة فعالية - طالبت مدتها أو قصرت - في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع .
٧٠٧	١٢٦	(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)

صفحة	القائمة	
		٤ - علاقة التبعية . وجوب أن يكون للتبوع سلطة فعلية، طالبت مدتها أو قصرت في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب التبوع .
١٠٦٥	١٩٢	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		٥ - تحديد التبوع . العبرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التابع . لا يغير من ذلك خضوع التابع لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد ذلك .
١٠٦٥	١٩٢	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		٦ - رابطة العمل . عدم كفايتها بذاتها لقيام علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسؤولية التقصيرية . علة ذلك . انتقال سلطة الرقابة على العامل إلى المستعير أو المستأجر . أثره .
١٠٦٥	١٩٢	(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		” مسؤولية الشهر العقاري عن التسجيل “
		التسجيل نظام شخصي يجري وفقاً للأسماء لا بحسب العقارات . لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقاري ببحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات .
		للمسئولية
٨٤٧	١٥٣	(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠)

صفحة	القائمة	
		” استعمال حق الملكية “
		استعمال حق الملكية . وجوب أن يكون في حدود القوانين واللوائح . الإخلال بذلك . خطأ يستوجب المسؤولية التقصيرية . مثال لاستعمال خاطيء لحق ارتفاق .
٩٨٤	١٧٧	(الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		” استعمال حق التقاضي “
		. المساءلة عن استعمال حق التقاضي أو الدفاع في الدعوى . مناطها .
٦٢٧٩	٢٣١	(الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠) ” الخطأ “
		١ - الشخص الاعتباري . مسؤوليته عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال . عدم مسؤوليته عن أخطائهم الشخصية .
٨٥١	١٥٤	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠)
		٢ - وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٦٢٧٩	٢٣١	(الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠) ” الضرر والتعويض عنه “
		١ - التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عند الوفاء أو العجز بسبب الخدمة . ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

الرقعة	الصفحة
	لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر استنادا إلى المسؤولية التقصيرية . عدم جواز الجمع بين التعويضين .
٦٤٧	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢) ١١٤
	٢ - التعويض عن الضرر المادي الذي لحق المضرور نتيجة وفاة شخص آخر شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعمل المضرور فعلا وقت وفاته على نحو مستمر وأن فرصة الاستقرار محققة . احتمال وقوع الضرر . لا يكفي للتعويض .
٧١٦	(الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) ١٢٨
	٣ - التضامن لا يفترض . وجوب رده إلى نص قانوني أو اتفاق صريح أو ضمني . تضامن المسؤولين عن الفعل الضار في التزامهم بالتعويض ١٦٩ م . مدني . شرطه .
٧٥٧	(الطعن رقم ٦٧٢٠٥٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) ١٣٤
	” علاقة السببية “
	ركن السبب في المسؤولية التقصيرية . مناط تحققه . توافر السبب المنتج الفعل دون السبب العارض ولو اقترن به - مثال لسبب عارض .
٨١٨	(الطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤) ١٤٦
	دعوى التعويض
	دعوى التعويض . تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه خضوعه لرقابة محكمة التقص استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية من ساطعة محكمة الموضوع

صفحة	القاعدة	
١٦٠	٣٠	<p>واستخلاص علاقة السببية من مسائل الواقع التي تقدرها متى كان استخلاصها سائفا .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢١) . . .</p> <p>” تقادم دعوى التعويض “</p> <p>دعوى المؤمن له قبل المؤمن في التأمين من المسؤولية .</p> <p>وقوف سريان تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة</p> <p>سريان المدة بصدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة .</p> <p>عله ذلك .</p>
١١٨	٢٣	<p>(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٤)</p> <p>معارضة</p> <p>١- — ميعاد الطعن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية، بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية .</p> <p>ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة .</p> <p>احتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به .</p>
٨٤٢	١٥٢	<p>(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)</p> <p>٢ — قضاء الحكم بقبول الاستئناف شكلا . لا ينطوى على قضاء ضمني بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابي .</p> <p>عدم تعارض ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الإعلان .</p>
٨٤٢	١٥٢	<p>(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩) . . .</p>

معاهدات

الاتفاقيات الدولية الجماعية :

١ — الاتفاقيات الدولية الجماعية لا تلزم إلا الدول أطرافها في علاقاتهم المتبادلة . الدول التي لم تنضم إليها . خضوعها في علاقاتها المتبادلة وفي علاقاتها مع الدولة المنضمة لتلك الاتفاقيات للقواعد المقررة في القانون الدولي . علة ذلك .

٢٣٣. ٦١ (العلمان رقم ٢٩٥ ، ٣١١ لسنة ٥١ ق-جلسة ٢٥/٣/١٩٨٢)

٢ — انضمام دولة أجنبية إلى اتفاقية جماعية معينة . واقعة مادية . عدم تقديم الدليل عليها . أثره . لا محل للتعمك بإعمال أحكامها .

٢٣٣. ٦١ (العلمان رقم ٢٩٥ ، ٣١١ لسنة ٥١ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٨٢)

شروط نفاذ الاتفاقية وأثره .

الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر والجمهورية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع وحماية استثمارات رعايا الدولتين . صيرورتها قانوناً من قوانين الدولة بصدر القرار الجمهوري ١٣١ لسنة ١٩٧٥ . مؤدى ذلك . سريانها بأثر مباشر على الاستثمارات القائمة فعلاً وتلك التي تم وقت نفاذها . عدم سريانها بأثر رجعي على الاستثمارات التي انقضت وزالت بالتأميم في تاريخ سابق . علة ذلك .

٥٤٢ ٩٧ (العلمان رقم ٧٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)

القاعدة الصفحة

مقاوله

عقد العمل . تميزه عن عقد المقاوله وغيره من العقود بتوافر عنصر التبعية .

٧٠٧ ١٢٦ « الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠ »

ملكية

أسباب كسب الملكية :

الاتصاق :

١ - ملكية صاحب الأرض . نطاقها . تفويده آخر ملك ما يقيم من منشآت عليها . أثره . انفصال ملكيتها عن ملكية الأرض . عدم الاتفاق على مصير المنشآت . مؤداه . لصاحب المنشآت - ما لم يطلب نزاعها - الرجوع على المالك بأحدى القيمتين إعمالاً لحكم المادة ٩٢٥ مدني .

٢٦١ ٤٧ « الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ »

٣ - الاتصاق . ماهيته . إقامة مستأجر الأرض الفضاء حبان عليها بتصريح من المؤجرة . أثره . اكتساب المؤجر ملكية المباني منذ الانشاء والاتصاق . الاتفاق على أن المباني لا تؤول للمؤجر إلا عند انتهاء عقد الإيجار لا يعدو أن يكون مجرد إرجاء لتسليم المباني .

٥٩٣ ٢٠٨ « الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧ »

صفحة	القاعدة	
		٣ - تملك مؤجر الأرض الفضاء للباني التي أقامها المستأجر منذ التصاقها بالأرض . أثره . ليس للمستأجر عليها سوى حق شخصي يخوله الانتفاع بها . قيامه بتأجيرها مع الأرض للغير . تأجير من الباطن ينقضى بانقضاء عقد الإيجار الاصل .
٥٩٣	١٠٨	(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)
		٤ - حسن النية في معنى المادة ٩٣٨ مدني . العبرة فيه بوقت البناء ولو زال بعد ذلك .
١١٧٤	٢١٢	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦)
		” العقد “
		١ - التسجيل نظام شخصي يجري وفقا للأسماء لا بحسب العقارات - لا يصحح العقود الباطلة أو يكلل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقاري بحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لا مسئولية .
٨٤٧	١٥٣	(الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣٠)
		٢ - الملكية في العقار . لا تنتقل إلا بالتسجيل . الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع لا يرتب بذاته انتقال الملكية . تراخيها إلى ما بعد حصول التسجيل .
١٠١٢	١٨٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٣ - تصرف البائع في المنقول المعين بالذات لمشتري ثان . تصرف من غير مالك . علة ذلك . تعرض المشتري الأول للثاني . حق الأخير في الرجوع على البائع بضمائم الاستحقاق .
٩٤٤	١٧٠	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)

الرقم	القاعدة	المادة
		« حقوق الارتفاق »
		١ - حق الارتفاق . ماهيته . انتقاص من نطاق ملكية العقار الخادم .
٦٩٨	١٢٤	« الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩ »
		٢ - حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشائها . إنشاء حق الارتفاق بالتقادم . الحيازة أساس التقادم هي التي تحدد مداه .
٦٩٨	١٢٤	« الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩ »
		٣ - استعمال حق الملكية . وجوب أن يكون في حدود القوانين واللوائح . الإخلال بذلك . خطأ يستوجب المسؤولية التقصيرية . مثال لاستعمال خاطيء لحق ارتفاق .
٩٨٤	١٧٧	« الطعن رقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ »
		انتقال الملكية :
		١ - الحكم بإيقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية إلا بالتسجيل المشتري لحصة أحد الشركاء بمقدار سجل قبل تسجيل حكم بإيقاع البيع أو قبل التاريخ الذي يرد إليه أثر تسجيله . عدم اختصامه في إجراءات البيع . أثره . انتقال الملكية لهذا المشتري ولو كان متواطئاً مع البائع . علة ذلك .
١٦٩	٣١	« الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ »
		٢ - الملكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للعقار - الذي

الصفحة	القاعدة	
		لم يسجل - له حق التنفيذ على العقار . علة ذلك . أن ملكيته ما زالت على ذمة البائع .
٥٩٠	١٠٧	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		ملكية الدولة الخاصة :
		١ - القوانين الخاصة بتملك الأراضى الصحراوية . تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك .
٥٥٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)
		٢ - القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . إلغاؤه بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية . أثره . عودة الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتملك تلك الأراضى للقضاء العادى .
٥٥٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)
		٣ - ملكية الأراضى الصحراوية . م ٥ ق ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ . بقاء قيامها طالما استندت إلى عقود مسجلة أو أحكام سابقة على العمل بالقانون المذكور . الأراضى الصحراوية فى معنى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . هى تلك الواقعة فى المناطق المتعبرة خارج الزمام . م ٢٢ فقرة ج من القانون المذكور .
١٩٢	٣٥	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب حق عيني عليها بالتقادم .
٩٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) " الملكية الشائعة " .
		بيع الشريك المشتاع لجزء من العقار الشائع ، ليس للشري
		طلب تثبيت ملكيته . لهذا المبيع قبل إجراء الفسدة ووقوعها
		في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا . م ٢/٨٢٦ مدني .
٨٧٥	١٥٩	(الطعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤) " الملكية الأدبية " .
		١ - القرار الإداري . ماهيته . الإجراء الذي لا يستند فيه
		مصدره إلى قانون أو قرار إداري يخوله سلطة القيام به هو
		عمل مادي . اختصاص القضاء العادي بنظر دعوى منع التعرض
		والتعويض على أساسه .
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥) ٢ - مجمع البحوث الإسلامية . واجباته . متابعة ما ينشر
		عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات . سبيله
		إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة
		والخاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧
		من اللائحة التنفيذية للأنفون ١٠٣ لسنة ١٩٦١
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥) ٣ - مجلس الوزراء . اختصاصه بإصدار قرارات منع
		تداول المطبوعات التي تترضى للأديان ترمضه من شأنه تكدير
		السلم العام . م ٣ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٩ .
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		«دعوى الملكية»
		دعوى تثبيت ملكية جزء من أعيان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قيام لجنة شئون الأوقاف بتقدير وفرز حصة الخيرات فيها . علة ذلك . م ٢ ق ٣٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف .
١٢٥٦	٢٢٧	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		«إثبات الملكية»
		الإقرار بالملكية . ماهيته
٧٦٧	١٣٥	(الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		مسائل متنوعة .
		١ - ملكية المحكوم عليه للعين محل التنفيذ ليس من شأنها بطلان إجراءات التنفيذ التي تمت نفاذا لحكم قائم .
٢٢٨	٤١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١)
		٢ - إيجار ملك الغير ، صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر غير نافذ في حق المالك الحقيقي . إقامة الغير دعوى بشأن ملكيته للعين المؤجرة . أثره . إعتبار ذلك تعرضاً قانونياً للمستأجر يبيح له حبس الأجرة تحت يده حتى يدفع المؤجر التعويض .
٥٨١	١٠٥	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		٣ - إدعاء شخص إدعاء جدياً بأنه المالك للعين المؤجرة . ماهيته . منازعته في استحقاق المؤجر للأجرة . وجوب تصفيته

الصفحة	القاعدة	
		قبل الفصل في طلب الإخلاء للتأخير في الوفاء بالأجرة . سبق الحكم لصالح المؤجر في دعوى حيازة لا يؤثر في جدية نزاع الغير بشأن الملكية .
٥٨١	١٠٥	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤) مؤسسات اندماج المؤسسات . أثره . انقضاء شخصية المؤسسة المندمجة وخلافة المؤسسة الداخلة لها بما لها من حقوق وما عليها من التزامات .
٣٤٧	٦٤	(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠) موطن وجوب اشتغال صحيفة الطمن على بيان موطن الخصم . م ٢٥٣ مرافعات . القرض منه . تحقق الغاية من الاجراء . لا بطلان . م ٣٠٠ مرافعات . مثال .
٨٢٧	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤) (ن) نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقض . نقل نزع الملكية للنفعة العامة نزع الملكية : ١ - التعرض الحاصل للمستاجر من جهة حكومية يتزع

الصفحة	القاعدة
٤٢٥	٧٧ ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة . إعتباره صادرا في حدود القانون . أثره . إنهاء عقد الإيجار . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢)
٧٩١	١٤١ ٢ - صدور قرار المحافظ باعتماد خطوط التنظيم . ١٢ م ق ٤٥ لسنة ٦٢ . أثره . منع إجراء أعمال البناء أو التعلية في الأجزاء البارزة عن خط التنظيم . لأولى الشأن الحق في التعويض إذا تحقق موجبه . (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)
٧٩١	١٤١ الإعتراض على تقدير التعويض : التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة . عديم جواز الإلتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد اتبعت الإجراءات التي أوجب القانون عليها اتباعها لتقدير التعويض . (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)
٥٤	٤٦ نظام عام (أولا) . المسائل المتعلقة بالنظام العام (أ) القواعد الموضوعية الآمرة : ١ - المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في ظل القانون الجديد . وجوب إعمالها بأثر فوري على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها . (الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة
	٢ - خضوع العقد كأصل للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد يتضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام . وجوب إعمالها على العقود السارية وقت العمل به بأثر فوري . مثال في إيجار .
٣٥٤	٤٦ (الطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جملة ١٧/٢/١٩٨٢)
	٣ - عدم جواز الحكم بالإخلاء استنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالا لأحكام الشريعة الإسلامية والدستور . غلة ذلك . سر يان هذا الحكم بأثر فوري على المراكز القانونية وقت نفاذه وإن كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر بحكم نهائي لتعلقه بالنظام العام .
٣٥٤	٤٦ (الطن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جملة ١٧/٢/١٩٨٢)
	٤ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتناقض بذاتية القاعدة الموضوعية الأمرة المتعلقة بالنظام العام ، سريانه بأثر فوري على المراكز التي لم تستقر نهائيا وقت نفاذه . تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الأمرة دون مساس بذاتيتها - كما لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة بإجراءات التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوبة من قبل - عدم سريانه إلا من تاريخ نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله . ٢٢ مرافعات والمادة ٩ مدنى .
	٥ - الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - هيئة عامة - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
٦٢٩	١
	٥ - وجوب ثبوت الاضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر . ١٨ م / د قانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قاعدة تتعلق

صفحة	التأريخ	
		بالنظام العام ، سرياتها بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائي .
٦٢٩	١	(الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
		٦ - القوازين الخاصة بملك الأراضي الصحراوية . تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك .
٥٥٤	١٠٠	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
		٧ - استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق . مناطه . مخالفتها النظام العام والأداب في مصر .
٤٤٢	٨٠	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
		٨ - النص التشريعي المتضمن لقواعد منظمة لوضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه إلزاما بمقتضيات الصالح العام وتوجيها لها على مصالح الأفراد . اعتبارها متعلقة بالنظام العام .
١٩٧	٢١٧	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		(ب) في الطعن بالنقض :
		١ - المسائل المتعلقة بالنظام العام . حق محكمة النقض في إثارتهما من تلقاء نفسها . شرطه .
٢٥٤	٤٦	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		٢ - صدور قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية حائزا لقوة الأمر المقضي . أثره . عدم جواز إعادة مناقشة

الصفحة	القاعدة	
		الزراع وأسائيد مرة أخرى ولو كان القرار معيبا . قوة الامر المفوض تعلق على اعتبارات النظام العام .
٦٢٢	١١٣	« الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١ » في إيجار الاماكن .
		١ - ثبوت الاضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر م ١٨/٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قاعدة تتعلق بالنظام العام ، سرياتها بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائي .
٦٢٩	١	« الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - هيئة عامة ، - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ » ٢ - اشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى كسبب للإخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الأمهرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .
٦٢٩	١	« الطعن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - هيئة عامة ، - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ » ٣ - دعوى تخفيض أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية ، إختلافها عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية من حيث الانفصال بالنظام العلم النزول عن هذا الحق . أثره . خصوص الحق فيه للقواعد العامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقادم . ١٨٧٢ مدني .
٨١٥	١٤٥	« الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢ »

صفحة	القاعدة
	٤ - بيع المالك المبني أجزء منه لمشتري ثان بعقد لاحق . ولو كان مسجلا - بعد سبق بيعه لمشتري آخر . باطل بطلانا مطلقا . علة ذلك .
١٨٧	١٦٢ (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠) (ثانيا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
	١ - الدفع بعدم دستورية القوانين . غير متعلق بالنظام العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٢) ... ٤٨
١٦٦	٢ - قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك الخصم بها . مؤداه . إعتباره متنازلا عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون .
١٣٤	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) ... ٤٢
	٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار الـ تثنايف على طلب الإخلاء . أثره . إمتناع النظر في الدفع .
١٠١	٢٠ (الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
	٤ - شرط التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . ليس للحكمة أن تقضي بإعماله من تلقاء نفسها . وجوب التمسك به أمامها . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه أو أمير بعد الكلام في الموضوع .
٤٢	٨٠ (الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٦)

الرقم	القاعدة	ملاحظة
	١ - جواز الاتفاق على إجراء التحكيم في النموذج . شرطه . عدم المساس بالنظام العام .	
٤٤٢	٨٠	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
	٢ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته في الميعاد القانوني . دفع شكلي غير متعلق بالنظام العام . ٣ - ٧٠ منافع قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . أثر ذلك . وجوب إبدائه قبل التكلم في الموضوع . بقاء هذا الدفع قائماً ما لم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمناً . (الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)	
٩٤٨	١٧١
	٣ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني - غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نفيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . غير مقبول . حالة ذلك .	
١٠٩٠	١٩٧ (الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)
نقض		
(أولاً) إجراءات الطعن		
" رفع الطعن " .		
١ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وقعه صحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم .		

الصفحة	القاعدة	
		المطعون فيه صحيح متى ثبت ورودها إلى قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . علة ذلك . تحقق الغاية من الإجراء .
٥٣٤	٩٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية ، - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)
		٢ - إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية .
		خضوعها للحكم المادتين ٨٨١ مرافعات قديم ، ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي المدسلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ . عدم التزام الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه .
٨٤٢	١٥٢	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٩/٦/١٩٨٢)
		”ميعاد الطعن“ .
		١ - وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التي أودع بقلم كتابها صحيفة الطعن .
١٣٦	٢٦	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢/٢/١٩٨٢)
		٢ - إقامة الطاعن بمدينة طنطا . إيداعه صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض . وجوب إضافة ميعاد مسافة .
١٦٠	٣٠	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢١/١/١٩٨٢)
		صحيفة الطعن :
		وجوب اشتغال صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم .
		٢٥٣ مرفعات . الغرض منه . تحقق الغاية من الإجراء .
		لا بطلان . م . ٢٠ مرفعات . مثال .
٨٢٧	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	
		الوكالة في الطعن :
		١ - عدم تقديم المحامي التوكيل الصادر من بعض الطاعين إلى وكيلهم الذي وكله في الطعن بالنقض حتى تمام المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .
٨٥٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)
		٢ - صدور التوكيل إلى المحامي المقرر بالطعن بالنقض من وكيل بعض الطاعين . عدم تقديم توكيل الآخرين . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .
٩٧٧	١٧٦	(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		(ثانيا) شروط قبول الطعن :
		(أ) الصفة :
		١ - القرار الصادر من هيئة التحكيم . جواز الطعن فيه بالنقض من رئيس مجلس إدارة الشركة التابع لها القطاع المحكوم ضده . علة ذلك . المواد ٢٨ ، ٣١ ، ٥٣ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ .
٢٤٧	٤٤	(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)
		٢ - إختصاص الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . مناطه . ٥٩ م ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إختصاصها في الطعن بالنقض للدفاع عن القرارات الصادرة للمصلحة العامة . مصحح في القانون . ٥٦ م ٥٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٦٥	١٧٤	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)

الرقعة	الرقعة	الرقعة
		٣ - الطعن بالنقض . رفعه من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية دون تفويض خاص . صحیح ، علّة ذلك م ق ٦٥ لسنة ١٩٦٣ . إختصاص الإدارة القانونية للهيئة بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم . لا يحول دون ذلك
١١٢٣	٢٠٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٦) (ب) المصلحة :
		١ - إبتناء النعي على مصلحة نظرية . تمتة . لا يؤدي إلى نقض الحكم .
٥٢٦	٩٤	(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥) ٢ - وجوب توافر المصلحة في الطعن بالنقض . مناط المصلحة . أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن .
٦٧٧	١٢٠	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧) (ج) الخصوم في الطعن .
		١ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .
٣٩٥	٧١	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٢) ٢ - الاختصاص إلى القضاء . أمر متعلق بوظيفة السطة القضائية . قبول الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون بين خصوم حقيقيين في النزاع .
٧٥	١٧	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١)

صفحة	القاعدة
	٣ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون للطعون عليه مصاحبة في الدفاع عن الحكم . اختصاص الطاعنة بالآخرين كان مطلوبا لإزامهما معا بالتضامن . غير مقبول طالما لم تكن إا قبلهما طلبات ولم يحكم عليهما بشيء .
٤٤٢	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦) ٨٠
	٤ - إقامة الطعن من بعض المحكوم عليهم في موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب اختصاص باقي المحكوم عليهم . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . م ٢١٨ مرافعات .
٦٠١	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧) ١٠٩
	٥ - حق الطاعن في اختصاص من يرى اختصاصه من سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به في الدعوى .
٩٢٥	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧) ٢٤
	٦ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . قيام المحكوم عليهم بالطعن عليه بطعن واحد رفع جميعا من بعضهم وباطال من الآخرين لا أثر له على شكل الطعن المرفوع جميعا من الاولين . للآخرين التدخل منضمين إلى الاولين في طلباتهم . فعودهم عن ذلك . وجوب اختصاصهم في الطعن . علة ذلك .
٨٥٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦) ١٥٦
	٧ - انطباق أحكام المادة ٣١٨ من قانون المرافعات على كافة طرق الطعن . الاستثناء . ما ورد بشأنه نص خاص بسريان حكم الفقرة الثانية منها على الطعن بالنقض بالنسبة لعدد المحكوم عليهم دون المحكوم لهم .
٨٥٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦) ١٥٦

صفحة	القاعدة	
		٨ — إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة (الإعراض على قائمة شروط البيع لبطلان الإجراءات) أثره . وجوب الأمر باختصاصهم في الطعن .
٨٥٩	١٥٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦)
		٩ — الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه .
٩٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		١٠ — اختصام أحد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجهته . وقوفه من الخصومة موقفا سلبيًا وعدم الحكم عليه بشيء ما . إقامة الطعن على أسباب لا تتأق به . أثره . عدم قبول اختصامه في الطعن بالنقض .
١٠٩٠	١١٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)
		١١ — اختصام بعض المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف دون توجيه طلبات إليهم . وقوفهم من الخصومة موقفا سلبيًا وعدم الحكم لهم أو عليهم بشيء . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .
١١١٦	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
		١٢ — الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه .
٣٥٩	٧١	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٢)
١١٦٢	٢١٠	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦)
١١٧٩	٢١٧	(والطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
١٢٧١	٢٣٠	(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)

صفحة	القاعدة	
		(ثالثا) حالات الطعن
		١ - الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن فيه هو التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه .
١٢٥	٢٤	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		٢ - التناقض الذى يفسد الحكم . ماهيته .
٦٧٧	١٢٠	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		٣ - مخالفة الثابت بالأوراق التى تبطل الحكم . ماهيتها .
٧٩٥	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١)
		(١) الأحكام الجائز الطعن فيها .
		١ - جواز الطعن فى الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورهما . المادة الأولى من قانون المرافعات . الأحكام الصادرة فى الطعون فى قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعها من حيث جواز الطعن وفى كافة مراحل الدعوى للقانون ادى أقيمت فى ظله . عللة ذلك . شمول المادة ٨٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للقواعد المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام .
٤٦٤	٨٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩)

صفحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها . وجوب إحالته إلى محكمة القيم ، لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها . م ٦١ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور اختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .
٨٠٧	١٤٤	(الطعن رقم ٢٠٥٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)
		(ب) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
١٧٦	٣٢	(الطعن رقم ٤١١ ، ٤١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥)
		٢ - قضاء الحكم الاستثنائي بسقوط حق الشركة الطاعة في الاستئناف بالنسبة للشق الخاص بالعمولة وإحالة باقي الطلبات إلى أحد الخبراء . غير منه لاصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض إستقلالا . م ٢١٢ مرافعات . صدور الحكم

صفحة	القاعدة	
		المنهى للتصومة كلها في تاريخ لاحق لرفع الطعن بالنقض . لا أثر له .
١٧٦	٣٢	(الطعن رقم ٤١١ ، ٤١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥)
		(رابعا) أسباب الطعن :
		(أ) الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
		المسائل المتعلقة بالنظام العام . حق محكمة النقض في إثارتها من تلقاء نفسها . شرطه .
٢٥٤	٤٦	(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - ١٩٨٢/٢/١٧) - - - - -
		(ب) السبب الجديد :
		١ - السبب الجديد الذي يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٣١	٧٨	(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨)
		٢ - خلو الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن بدفاع أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إيدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢	١٥	(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		٣ - عدم جواز التحدى أمام محكمة النقض بمسند لم يثبت أنه سبق عرضه على محكمة الموضوع .
٨٥	١٨	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣)

رقم	القاعدة	ملاحظة
		٤ - الادعاء أمام محكمة النقض بتزوير ورقة الحكم المطعون فيه بعد النطق به وتعلق الفصل في صحة سبب الطعن على ثبوت هذا التزوير من عدمه . جائز . (مثال) .
٤٥٩	٨٣	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩) .
		٥ - التقادم المسقط . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
٦٦٢	١١٧	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣) .
		٦ - إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بقضايا القهر . بطلان نسي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧٧	١٢٠	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧) .
		٧ - بطلان إعلان الرغبة في الشفعة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
٨٢٧	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤) .
		٨ - الدفع ببطلان القرار مسنداً للدين لصدوره بعد وفاة المدين . دفاع قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٨	١٦٠	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩) .
		٩ - دفاع جديد يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٢٥	١٦٨	(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٥) .

التماعة	صفحة
٢٠ - دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .	٩٧٧
(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١) ١٧٦	٩٧٧
١١ - المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .	٩٧٧
(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) .. ١٧٦	٩٧٧
١٢ - ورود النعي على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف . إعتباره سببا جديدا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .	١١٤٢
(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣) ٢٠٦	١١٤٢
١٣ - دفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جوازه أمام محكمة النقض لأول مرة .	١١٧٨
(الطعن رقم ٢٤١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) .. ٢١٣	١١٧٨
(ج) السبب الموضوعي :	
١ - تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . الجدل في ذلك بقية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي انتهى إليها الحكم . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .	٤٢٥
(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢) .. ٧٧	٤٢٥
٢ - تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفوس المتعاقدين . أمور واقعية تستقل بها محكمة الموضوع بلارقابة من محكمة النقض . طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة . الجدل فيها غير جائز أمام محكمة النقض .	٥٠
(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢) ١٣	٥٠

صفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . تضمنته ازد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنان من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك . جدل في تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٩٥٧	١٧٢	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		٤ - محكمة الموضوع . سلطتها في فهم ما يحتويه المستند وتقدير ما يصلح منه للاستدلال به قانونا . لاعتق عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا .
٩٨٤	١٧٧	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٥ - قاضي الموضوع . سلطته في بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها والأخذ بأقوال شاهد دون بيان أسباب ذلك مادام لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما يؤدى إليه مدلولها .
١٠٢	١٨٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		٦ - إقامة الحكم قضاءه على أسباب مائفة ولها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحلله . المنازعة في ذلك . مجادلة فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتحصر عنه رقابة محكمة النقض .
١٠٤٢	١٨٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
		٧ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في تقدير ما يقدم له عن الأدلة . عدم خضوعه في ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا .
٣٥	١٩٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

صفحة	القاعدة	
		٨ - إقامة الحكم قضاءه بانتفاء مسئولية الناقل على ما ثبت من وصول الطرد موضوع النزاع إلى جهة الوصول سليما وأن عدم استلامه يرجع إلى خطأ الطاعة التي تقاعست عن الاستلام صحيح . النعى على الحكم بما تثيره الطاعة من أنها توجهت لاستلام الطرد فلم تجده . جدل موضوعي لم يقيم الدليل عليه . غير مقبول .
١٢٠٥	٢١٨	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١)
		(د) السبب المجهل :
		١ - عدم بيان موطن العيب بالحكم المطعون فيه وأثره في قضائه . نعى مجهل - غير مقبول .
٢٢٨	٥٠	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١)
		٢ - عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع المقول أن الحكم أغفل الرد عليها . نعى مجهل . غير مقبول .
٢٣٥	٤٢	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٣ - عدم بيان الطاعن وجه الدفاع الذي أغفل الحكم ارد عليه وأثره في قضائه . نعى مجهل . غير مقبول .
٦١٨	١١٢	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		٤ - عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن العيب الذي يعزوه للحكم المطعون فيه وموضعه وأثره في قضائه . غير مقبول . لا يفنى عن ذلك توضيحه له في مذكرته الشارحة .
٣٠١	٥٣	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١١)

صفحة	القاعدة
	(هـ) السبب المفتقر للدليل :
	١ - عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تمسك به من أوجه الطعن في الميعاد القانونى . نعى لادليل عليه .
٨٥	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٣) ١٨
	٢ - عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من الطعن المشار إليه في وجه النعى للتدليل على سلامته . نعى عار عن الدليل .
٢٤١	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥) ٤٣
	٣ - تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن عقود التسليف بتوريد الأقطان يحكمها العرف التجارى . عدم تقديم الدليل على قيام هذا العرف التجارى . نعى عار عن الدليل .
٧٥٢	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤) ١٣٣
	٤ - عدم تقديم الطاعنين ما يدل على تمسكهما أمام محكمة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للطعمون ضده . إفتقار النعى إلى الدليل .
٩٥٧	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ١٧٣
	٥ - إلزام الطاعن بتقديم الدليل على ما تمسك به من أوجه الطعن .
١٢٩٣	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠) ٢٣٣
	(و) السبب غير المنتج :
	١ - إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداهما للحمل قضائه . تعيينه في الأخرى . غير منتج .
٥٤٥	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩) ٩٨

صفحة	القاعدة	
		٢ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى عليه بشأن دعامة أخرى . غير منتج .
٦١٨	١١٢	(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		٣ - النعى على ما يزيد به الحكم من أسباب لم تكن لازمة لقضائه . غير منتج .
٥٢٦	٩٤	(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)
		٤ - تمكين الزوجة الحاضنة من عين النزاع قبل العدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - النعى على الحكم رغم نفاذ هذا القانون بالخطأ في تطبيق القانون . غير منتج . علة ذلك .
١٢٩٧	٤٠٤	(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٨)
		٥ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها من سلطة قاضي الموضوع . متى كان استخلاصه سائفا وكافيا لحمل النتيجة التي انتهى إليها . النعى على الحكم فيما استطرد إليه تزييدا مبريرا لقضائه . غير منتج . مثال بشأن تأجير مفروش .
٧٢٦	١٣٠	(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		٦ - تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعة في الإبعاد القانوني . تمسكه بطلان إعلانه دون بيان مصالحته في ذلك . أثره . عدم قبول الدفع .
٧٥٢	١٣٣	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)
		٧ - إقامة الحكم على دعومات متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . النعى عليه في باقي الدعومات الأخرى أيا كان وجه الرأي فيه . غير منتج .
٩٥٧	١٧٣	(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)

صفحة	القاعدة	
		٨ - عريضة استصدار أمر الأداء . إعتبارها بديل ورقة التكليف بالحضور . التكليف بالوفاء . شرط لصدور الأمر عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قصر النعى على التكليف بالوفاء دون العريضة . غير منتج .
١٢١٠	٢١٩	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) ٩ - إقامة الحكم قضاءه على دعامة كافية لملئه . تعيينه في دعامة أخرى يقوم عليها . نعى غير منتج .
١١٩٧	٢١٧	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		(ز) السبب غير المقبول
		اعتبار الاستثناء كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميعاد القانوني - غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . غير مقبول . علة ذلك .
١٠٩٠	١٩٧	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)
		(خامسا) مالا يصلح سببا للطعن :
		١ - غموض منطوق الحكم أو إبهامه لا يؤدي إلى بطلان الحكم . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . سبيله الرجوع لذات المحكمة لتفسير ما وقع من غموض أو إبهام م ١٩٢ مرافعات .
٤٩٣	٨٩	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٦)

صفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن فيه هو التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه .
١٢٥	٢٤	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٧) ٣ - الخطأ الذي يضر تصحيحه بالطاعن لا يصلح سببا لنقض الحكم .
١٢١٠	٢١٩	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) (سادسا) سلطة محكمة النقض : ١ - انطواء أسباب الحكم على خطأ في القانون دون أن يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها - لمحكمة النقض تصحيح ذلك الخطأ .
٢٣٥	٤٢	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٥) ٢ - القصور في الرد على دفاع قانوني الخصم . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور متى كان محييا في نتيجته .
٣٨١	٦٩	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧) ٣ - التعرف على قصد العاقلين من سلطة محكمة الموضوع . التكليف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٧٥	١٧	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١) ٤ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها دون رقابة من محكمة النقض . شرطه .

الرقم	السنة	ملاحظة
		انصاح المحكمة عن مصدر الأدلة وغواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي خلصت إليها .
٣٨٧	٧٠	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨) ٥ - تفسير أقوال الشهود والقرائن . مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض . شرطه .
٥٤٥	٩٨	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩) ٦ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتفسير المحررات . سلطة محكمة الموضوع فى ذلك مطلقة . لارقابة لمحكمة النقض عليها . مناطه .
٥٠	١٢	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢) ٧ - اقتصار الطعن بالنقض فى المرة الاولى على شكل الاستئناف . ورود الطعن فى المرة الثانية على ماضى به فى الموضوع . أثره . للمحكمة عند النقض الإحالة دون التصدى للموضوع . علة ذلك .
٧٢١	١٢٩	(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) ٨ - إنتهاء الحكم فى قضائه إلى النتيجة الصحيحة قانونا . اشتغال أسبابه على اخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .
٣٠١٣	١٨٢	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١) (سابعا) أثر نقض الحكم : ١ - نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . أثره . حرية المحكمة المحال إليها فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ولو من

الصفحة	القاعدة	
		غير الطريق التي كانت قد حصلته منها من قبل . لما أن تخالف رأيها الأول . وجوب اتباعها بحكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها .
٨٠١	١٤٣	« الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ »
		٢ - نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . أثره . لمخصص إبداء أوجه دفاع ودفع جديدة أمام محكمة الإحالة .
٨٠١	١٤٣	« الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢١ »
		٣ - نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . مؤداه . وجوب التزام محكمة الاستئناف في قضائها بالمسألة القانونية التي فصل فيها بحكم النقض . مخالفة ذلك . أثره . تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . ٢/٢٩٩م مرافعات . علّة ذلك .
١١٦٢	٢١١	« الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ »
		٤ - إنهاء الحكم إلى مسئولية المتبوع عن التعويض على أساس شهور خطأ أحد تابعيه دون غيره من سائر التابعين . نقض الحكم بشأن مسالة هذا التابع . أثره . نقض الحكم بالنسبة للمتبوع . علّة ذلك .
١٢٧٩	٢٣١	الطعنات أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥١ ق - جلسة (١٩٨٢/١٢/٣٠)
		نقل
		نقل بحري
		البيع البحري " فوب f o b " ماهيته . أثره .
٢٩٥	٥٤	« الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٨ »

صفحة	القاعدة	
		نقل جوى
		إقامة الحكم قضاءه بانتفاء مسؤولية الناقل على ما ثبت من وصول الطرد موضوع النزاع إلى جهة الوصول سليماً وأن عدم استلامه يرجع إلى خطأ الطاعة التي تقاعست عن الاستلام . صحيح . النعى على الحكم بما تثيره الطاعة من أنها توجهت لاستلام الطرد فلم تجده . جدل موضوعى لم يقم الدليل عليه . غير مقبول .
١٢٠٥	٢١٨	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		اتفاقية فارسوفيا
		أحكام توزيع المسؤولية بين الناقل الجوى والشخص المضروب . خضوعها لقانون القاضى . م ٢١ اتفاقية فارسوفيا . إنطباق حكم المادة ٢١٦ مدنى لعدم وجود تشريع خاص بتنظيم عقد النقل الجوى .
١٢٠٥	٢١٨	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		نيابة عامة
		(أولاً) التدخل فى دعاوى الأحوال الشخصية .
		١ - منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه ١٤ كانت تختص به المحاكم الشرعية . وجوب تدخل النيابة العامة فيها ولو فى دعوى مدنية أثبت فيها إحدى هذه المسائل .
٠٤٢	١٨٨	(الطن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٥)

القامدة	القامدة	القامدة
١٠٤٢	١٨٨	٢ - طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع قطعة أرض آلت الملكية فيها للبائعين عن طريق الاستحقاق في وقف أهلي يوجد فيه نصيب خيرات . عدم اتصال هذا النزاع بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه . أثر ذلك . عدم وجوب تدخل النيابة العامة في هذا النزاع .
		«الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥»
		(ثانيا) التدخل في دعاوى القصر .
		١ - إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسي . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٧٧	١٢٠	«الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٧»
		٢ - البطلان الناشئ عن عدم إخطار النيابة العامة بالدعاوى الخاصة بالقصر نسي . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٥٤	١٥٥	«الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٧/٣٠»
		(هـ)
		هيئة
		يتج العتار الصادر من الولي الشرعي إلى أولاده مع تبرعه لهم بالثمن . هذا التصرف هيئة سافرة وليس بيعا . علته ذلك .
٥٠٧	٩٣	«الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٣»

هيئات عامة

الطعن بالنقض . رفعه من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية دون تفويض خاص . صحيح
علة ذلك . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . اختصاص الإدارة القانونية للهيئة بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم لا يحول دون ذلك .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٦) ٢٠٣ ١١٢٣

(و)

وقف - وكالة

وقف

١ - قرارات بلخان قسمة الأعيان الموقوفة . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٦ . إعتبارها بمثابة أحكام مقرررة للقسمة بين أصحاب الشأن . حجيتها نسبية لا تتعدى إلى غير خصوم الدعوى . يتم شهرها بناء على طلب وزارة الأوقاف أو أحد ذوى الشأن . شهر طلب القسمة . له نفس الآثار القانونية التي تترتب على إشهار صحيفة دعوى الملكية .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤) ٣٠ ١٦٩

٢ - الاستحقاق الواجب في الوقف لورثة الواقف الموجودين وقت وفاته . م ٣٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . المحروم من الاستحقاق . حقه في رفع دعوى مطالبة خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف بشرط التمكن وعدم العذر الشرعى . تقرير قيام العذر . متروك لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤) ٤٩ ٢٧٢

صفحة	القاعدة	وكالة
		(أولا) أهلية الوكيل .
		نيابة الولى عن القاصر . نيابة قانونية . تجاوز الوصى حدود نيابته . أثره . عدم انصراف أثر التصرف إلى القاصر .
٥١٧	٩٢	(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٢)
		(ثانيا) الوكالة الضمنية .
		طعن الوارث في تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة . اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستئلهما .
١٣٢	٢٥	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٢)
		(ثالثا) التوكيل في الخصومة .
		١ - تمقاعد الوكيل عن المطالبة بدين موكله . واقعة مادية يستفيد المدين من آثارها القانونية . للوكل مساءلة الوكيل عنها .
٦٠٧	١١٠	(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٢)
		٢ - تقادم دعوى المطالبة بأتعاب المحامى . بدؤه من تاريخ انتهاء الوكالة
٤١٧	٧٥	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨٢)
		(رابعا) مسائل متنوعة .
		١ - علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه . منفصلا عن علاقته بالعميل . التزام البنك بالوفاء للمستفيد .

صفحة	القاعدة	
		الترام أصيل مستقل ، لا بالوكالة عن العميل . قيام البنك بتنفيذ اعتماد مصرفي بين عميله والمستفيد . عدم اعتباره ضامن أو كفيل لاستقلال التزامه .
٣٩٥	٧١	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٢)
		٢ - القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بالفاء قرارات إخضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكري لسنة ١٩٥٦ . أثره . زوال صفة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيلهم أمام القضاء باعتباره من تاريخ سريانه . عودة أهلية التقاضي إلى هؤلاء الأشخاص من ذلك التاريخ .
١٤٩	٢٩	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٣ - انتهاء الحكم إلى زوال حق مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيل الخاضع للحراسة . أمام القضاء بصدر القرار ٣٤٢ لسنة ١٩٥٧ وأن استمراره في إدارة أمواله - بعد ذلك - لا تمكسبه هذا الحق . صحيح .
١٤٩	٢٩	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٤ - نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين عن الأشخاص المشار إليهم في الأمر العسكري لسنة ١٩٥٦ . نيابة قانونية . عدد جواز التعدي بالأحكام العامة للوكالة . حلة ذلك .
١٤٩	٢٩	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء
السنة الثالثة والثلاثون

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أولا)		(خ)	
طلبات رجال القضاء		خدمات إجتماعية	١١
(أ)		(ص)	
إجراءات	٣	صلاحية	١٢
إختصاص	٤	(ق)	
استقالة	٥	قرار إدارى	١٣
إعانة إجتماعية	٥	(ك)	
أقدمية	٥	درجة الكفاءة	١٤
أهلية	٦	(م)	
(ت)		المجلس الاعلى للهيئات	
تأديب	٧	القضائية	١٤
تأمينات إجتماعية	٨	مرتبات	١٥
ترقية	٨	معاش	١٦
تعويض	١٠		
تعيين	١٠		

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٧٠	أمر أداء		(ثانيا)
٧١	أمر على عريضة		المواد المدنية والتجارية
٧٢	أهلية		والأحوال الشخصية
٧٣	أوراق تجارية		(أ)
٧٤	إيجار		إثبات
	(ب)	١٩	إثراء بلا سبب
٩٨	بطلان	٣١	إجر
١٠٢	بنوك	٣٢	أحوال شخصية
١٠٣	بيع	٣٣	إختصاص
	(ث)	٤٣	إراث
		٤٩	إستئناف
١١١	تأمين	٤٩	إستيراد
١١١	تأمين	٥٩	إستيلاء
١١٢	تأمينات إجتماعية	٥٩	أشخاص معنوية
١١٦	تأمينات عينية	٦٠	إصلاح زراعى
١١٦	تجزئة	٦٠	أعمال تجارية
١١٨	تحكيم	٦١	إعلان
١٢٠	تركة		إفلاس
١٢١	تزوير	٦٣	إلتزام
١٢٢	تسجيل	٦٤	إلتزام
١٢٤	تضامن	٧٠	إلتباس إعادة النظر

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ر)	١٢٥	تعويض
١٩٢	رهن	١٣٠	تقادم
١٩٣	ربيع	١٣٤	تنظيم
	(ش)	١٣٤	تنفيذ
١٩٣	شركات	١٣٦	تنفيذ عقارى
١٩٤	شفعة		(ج)
١٩٧	شروع	١٣٨	جمعيات
١٩٨	شهر عقارى		(ح)
	(ص)	١٣٨	حجز
١٩٩	صورية	١٣٩	حراسة
	(ض)	١٤١	حكم
٢٠٠	ضرائب	١٤١	حكم
	(ع)	١٦٣	حيازة
٢٠٣	عقد		(خ)
٢١٠	علامة تجارية	١٦٧	خلف
٢١١	عمل		(د)
	(ف)	١٦٩	دستور
٢٢١	فضائه	١٦٩	دعوى
٢٢١	فوائد	١٩٠	دفع

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٤	مقاولة		(ق)
٢٦٤	ملكية	٢٢٢	قانون
٢٧٠	مؤسسات	٢٢٣	قرار إدارى
٢٧٠	موطن	٢٣٥	قسمة
	(ن)	٢٣٦	قضاء
٢٧٠	نزاع ملكية للنفقة العامة	٢٣٧	قوة الأمر المقضى
٢٧١	نظام عام	٢٣٩	قوة القاهرة
٢٧٦	نقص		(ك)
٢٩٤	نقل	٢٤٠	كافة
٢٩٥	نيابة عامة		(م)
	(هـ)		
٢٩٦	هبة	٢٤٠	محاماه
	(و)	٢٤١	محكمة الموضوع
		٢٥٦	مسئولية
٢٩٧	وقف	٢٦٢	معارضة
٢٩٨	وكالة	٢٦٣	معاهدات

(ب) تصويبات العدد المدنى للسنة ٣٣ القضائية

”تصويبات الجزء الثانى“

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢٢٣	٦	الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق	الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٦ ق
الجزء الأول			
٢٢٤	٢٢	التلخيص الثانى	ملغى
الجزء الأول			
٦٥٨	٩	وعاره	وعابه
٦٦٠	١٧	المبعوث	المرسى
٧٠٧	٢٣	سيتمهد	يتمهد
٧٣١	١٧	الطبيين	الطلبين
٧٤١	١٦	الجلانز	الخابر
٧٨١	٢	الباجيرى	الباجورى
٨١٥	١٩	الأجائين	الأجلين
٨١٧	٢	الاستثنائية	الاستثنائية
٨٢١	٧	إق	إلى
٨٢٩	رقم الصفحة	٧٢٩	٨٢٩
٨٢٩	١٤	ببطلان العلق	ببطلان الطعن
٨٥٤	٧	إخبار	إخطار
٨٧٩	١	الأحكام	الالاخطار
٨٨٧	١٤	المبين	المبنى
٨٨٩	٢٣	٤٦ لسنة ١٩٧١	٤٩ لسنة ١٩٧٧
٨٨٩	٢٣	١٣٦ لسنة ١٩١١	١٣٦ لسنة ١٩٨١
٨٩٤	١١	الرجب	الموجب

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (فرع دار القضاء)
بالقاهرة •

(رمزي السيد شعبان)
رئيس مجلس الإدارة.

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٩

Biblioteca Alexandrina



0542354